الرقم التسلسلي: .....

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : دراسات مغاربية

الفرع : العلوم السياسية

من طرف :

رحموني عبد الرحيم

عنوان الأطروحة:

أثر التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وليبيا

أطروحة مناقشة بتاريخ 08 مارس 2022 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	زيدان جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	ولد الصديق ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	خداوي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
04	شيخاوي أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	زاوي رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو – مولود معمري	ممتحنا
06	بلغيث عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم – عبد الحميد بن باديس	ممتحنا

قال الله تعالى

{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ
مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ
أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}

سور البقرة، الآية 126.

- شكـــــر وتقدير -

جزيل الشكر وكثير الحمد لله جل جلاله على توفيقه لإنجاز هذا العمل طمعا في المزيد بمشيئته، ومن قدسية مكافأة من أسدي لي معروفا

أتقدم بجزيل شكري وإمتناني إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور ولد الصديق ميلود على صبره ومواكبته لكل مسارات هذا العمل فله مني كل التقدير والامتنان.

كل الشكر والتقدير للوالدين الكريمين الذين كانا سببا فيما أنا عليه الآن فلهما أزكى عبارات التقدير والحب.

الشكر لكل الزملاء والزميلات على وقوفهم بجنبي في مصارعة هذا العمل فلكل واحد منهم -مع حفظ كافة الأسماء والألقاب والرتب- عبارات الشكر والامتنان.

-إهـــــــــداء -

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

من قال الله فيهما:

{واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}

سورة الإسراء، الآية {24}.

الوالدين الكريمين على كل ما قدّماه لي طيلة حياتي منذ الولادة إلى غاية هذه اللحظة ممزوجا بأسمى عبارات الإجلال والحب.

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع وفاءا وحبا.

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول:

معطيات البيئة الأمنية المغاربية

المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي المغاربي.

المطلب الأول: العلاقة الترابطية بين الجغرافيا والأمن الوطني.

المطلب الثاني: المنطقة المغاربية– مقاربة جيوسياسية.

المطلب الثالث: أثر المقومات الجيوسياسية على الواقع الأمني.

المبحث الثاني: مخرجات الواقع الإقليمي المغاربي المتأزم.

المطلب الأول: جغرافيا انتشار السلاح الليبي في المنطقة.

المطلب الثاني: الأزمة المالية وتداعيات حالة الانفلات الأمني على المنطقة.

المطلب الثالث: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: بروز الظاهرة الإرهابية.

المطلب الثاني: شساعة الحدود ضمن نشاط شبكات الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث: المنطقة المغاربية في حسابات شبكات الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية: الواقع والرهان

المبحث الأول: محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: المعطى الجغرافي للدول المغاربية.

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية.

المطلب الثالث: الدلالات التفاعلية للأمن مغاربيا.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغاربية

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاديات المغاربية.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في المنطقة المغاربية.

المطلب الثالث: مؤشِّرات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: واقع الإصلاحات الاقتصادية المغاربية.

المطلب الأول: المخططات التنموية الاقتصادية في الدول المغاربية.

المطلب الثاني: آليات إنجاح الإصلاح الاقتصادي المغاربي.

الفصل الثالث:

جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا

المبحث الأول: درجة التعاطي الأمني مع الأزمات التنموية.

المطلب الأول: الأزمات التنموية وتصدع النظم السياسية

المطلب الثاني: تصاعد مد الفوضى العنيفة في التعاطي مع مخرجات الأزمات التنموية.

المبحث الثاني: أزمات التنمية وبروز التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: مسارات بروز الجماعات الإرهابية في الجزائر وليبيا.

المطلب الثاني: الفجوات الأمنية وجغرافيا انتشار شبكات الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث: شبكات الهجرة غير الشرعية وتهديدها للأمن الوطني.

المبحث الثالث: المؤشِّرات الاقتصادية ذات التماس المباشر مع الواقع الأمني.

المطلب الأول: معدلات البطالة.

المطلب الثاني: إجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثالث: السياحة الدولية.

المبحث الرابع: البيئة الأمنية بوصفها جوهر التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية للعمليات الاستثمارية.

المطلب الثاني: الأمن الحدودي آلية أمنية لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية.

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي في ظل تداعيات الهجمات على حقول النفط.

خـــاتمة.

مقـــدمة

مثّل العقدان الأخيران من القرن العشرين حلقة بارزة في تاريخ الدول المغاربية والتي تأثرت بتداعيات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي* خاصة في ظل تصدع عديد الأنظمة السياسية العالمية المتعطشة للممارسات الديمقراطية، ما قد يُلاحظ في ذلك أنّ أغلب الأنظمة السياسية المغاربية لمرحلة ما بعد الاستقلال عرفت مختلف أشكال تمركز السلطة في يد جماعة معينة، الأمر الذي أثّر بدور بارز في توجيه ومسايرة التنمية الاقتصادية بما يخدم مصالح هذه الجماعة المتمركزة في دواليب السلطة السياسية والاقتصادية، خاصة وأنّ هذه الجماعات اِمتلكت كل مقوّمات القوة الأمنية بمنظورها القهري العنيف التي قد تستخدمها في التعاطي مع المطالبات الشعبية بضرورة الإصلاح وما قد يفرزه هذا التعاطي من بروز مظاهر عكسية للأمن.

إنّ هذه التوليفة السياسية–الأمنية–الاقتصادية أكدت على ضرورة تبني الدول المغاربية لرؤى وسياسات أكثر ملامسة للواقع المغاربي الذي عرف كل أشكال التسلطية، في ظل هيمنة أحزاب السلطة على العمليات السياسية والتي أثّرت بدورها على معادلات التنمية الاقتصادية، فأصبحت هذه الفواعل مؤثِّرة بدرجة كبيرة في توجيه العمليات الاقتصادية بما يخدم مصالحها الخاصة، من ذلك فإنّ طبيعة هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتبني الأطراف لخيار العنف المسلح والذي ولّد حالة من الانفلات الأمني أكد عديد المرات على درجة الترابط والتفاعل بين البيئة الأمنية والمعادلات الاقتصادية، خاصة في ظل تداعيات تراكمات المراحل السابقة قبل أو بعد الاستقلال على العمليات الاقتصادية في الدول المغاربية.

يتأثر البحث في موضوع تأثير مُعطيات البيئة الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية بعديد المتغيِّرات الحساسة لتحديد طبيعة ومسار هذه العلاقة، من منطلق أنّ خيار العنف الذي تبنته الفواعل في إطار العملية السياسية–الأمنية أثّر بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية، فأصبحت العمليات الاقتصادية حبيسة طبيعة البيئة الأمنية المستقرة أو غير المستقرة، ومن تمّ فإنّ تداعيات الأزمات الأمنية لم تتأثر بها قطاعات أو مجالات اقتصادية معيَّنة، بل بالعكس أثّرت على كل العمليات الاقتصادية الميدانية المرتكزة أساسا على المُعطيات الجغرافية–الأمنية، في ظل ارتكاز الاقتصاد الوطني لأغلب الدول المغاربية على الاقتصاد الريعي الذي يُعد أبرز الأشكال الاقتصادية تأثرا بالتهديدات الأمنية.

---

* للمزيد حول **الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي**، ينظر:

هانتنجتون صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: علوب عبد الوهاب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993).

بقصر القول فإنَّ المنطقة المغاربية تعتبر مجالا جغرافيا وأمنيا حساسا في هذه العلاقة لما لها من المميِّزات الحساسة في جذب عديد الفواعل المهدِّدة للأمن الوطني، والتي مثّلت خلالها بعض دول المنطقة على غرار الجزائر تجربة فريدة في التعامل مع هذه التهديدات خاصة مع مرحلة الانفلات الأمني في تسعينات القرن الماضي والتي أثّرت بصورة مباشرة على العمليات الاقتصادية، على عكس ليبيا التي لم يكن تعاطيها موفقاً مع تنامي التهديدات الأمنية قبل أو بعد 2011، يضاف إلى ذلك الوزن الجيوسياسي للمنطقة والذي بقدر ما مثّل عامل قوة بقدر ما شكَّل تحدي ورهان أمني تستغله الفواعل من خارج المنطقة لأن يكون لها وزن حقيقي في دول المنطقة، مستفيدة في ذلك من طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تتبناها دول المنطقة.

من هذا المنطلق ستُسلط هذه الدراسة الضوء على طبيعة تأثير التهديدات الأمنية بعديد تشكيلاتها والتنمية الاقتصادية بتنوع عملياتها؛ باعتبارها تُثير الكثير من التساؤلات المشحونة بعلامات الاستفهام في الدول المغاربية التي شهدت مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الثاني من القرن الحالي حالة من عدم الاستقرار الأمني، وهو الأمر الذي أثبته الإحصائيات المسجلة في ثنايا الدراسة وأكدت من خلاله على الدور الكبير للبيئة الأمنية كأساس نجاح أو فشل العمليات الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

يحظى البحث في موضوع تداعيات التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية بقدر كبير من الأهمية، ذلك أنّ تتبع وتحليل مسار هذه العلاقة يضع الباحث أمام عديد المتغيِّرات الجديرة بالاهتمام والتي تُحلِّل هذه الظاهرة بصورة مبسطة، وهذا باستعمال أقل عدد من المتغيِّرات لتفسير أكبر عدد من جزئيات هذه الظاهرة المتأسِّسة على طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية.

تأسيسا على ما سبق، يمكن طرح إشكالية رئيسية لهذه الدراسة مفادها: **كيف أثّرت التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية وبالأخص الجزائر وليبيا؟.**

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية طرح جملة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

- ما هي أبرز المُعطيات التي تُميِّز البيئة الأمنية المغاربية؟
- ما هي أبرز المحدِّدات التي يمكن من خلالها قياس معادلات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية؟

– ما موقع المتغيِّر الأمني من معادلات التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا؟.

فرضيات الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية عامة مؤداها: **ترتبط مسارات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية بمقدار الاستقرار الأمني المتوفر من عدمه.**

مستخدمين في ذلك الفرضيات الجزئية التالية:

– عرفت المنطقة المغاربية عديد التهديدات الأمنية والتي أفرزت واقعا أمنيا متأزما أثّر بدور كبير في التصورات الأمنية المغاربية للتهديدات.

– كغيرها من المتغيِّرات الحساسة ترتكز التنمية الاقتصادية على جُملة من المحدِّدات التي تؤسِّس لهذه العملية والتي أفرزت توجهات اقتصادية أثّرت في البيئة الاقتصادية.

– تأثرت العمليات الاقتصادية في الجزائر وليبيا بدرجة كبيرة بما عرفته البيئة الأمنية من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية.

مبرِّرات اختيار الموضوع:

تكمن هذه الأخيرة في جُملة من الأسباب الذاتية المتعلقة بالباحث والموضوعية المرتكزة أساسا على طبيعة الموضوع المراد تحليله، ولهذا فإنَّ دوافع الباحث لاختيار هذا الموضوع يمكن إجمالها في:

المبرِّرات الموضوعية:

نظرا لأنَّ طبيعة هذه الدراسة تندرج ضمن حقلي الدراسات الأمنية والسياسات الاقتصادية فهي بذلك عابرة للتخصصات تتشارك في إقرارها وقياسها عديد الحقول المعرفية النظرية والميدانية، خاصة وأنّ جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية من بين الجدليات التي تُثار في الآونة الأخيرة من منطلق ارتباطها الوثيق بمكانة وقوة الوحدات والأقاليم السياسية، كما أنّ الباحث في دراسة علاقة الأمن والتنمية الاقتصادية سيحاول التركيز على البُعد الميداني الذي يُعتبر بُعدا أكثر إيضاحا لطبيعة هذه العلاقة.

المبرِّرات الذاتية:

تنطلـق مـن إرادة شخصـية للباحـث لاستكشـاف طبيعـة تـأثير المتغيِّـر الأمنـي علـى العمليـات الاقتصـادية، خاصـة وأنّ هـذه الأخيـرة أصـبحت مـن بـين المواضـيع ذات الأهميـة علـى السـاحة الأمنيـة والاقتصادية، ضف إلى ذلك الولوج في البحث عن طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدِّد التنمية الاقتصادية في دول المنطقة خاصة الجزائر وليبيا ومدى ارتكازها على جُملة من المتغيِّرات التي ساهمت في تعقيد هذه العلاقة، بالإضافة إلى أنّ الباحث جزء بشري من المنطقة المغاربية مما يحتِّم عليه محاولة البحث الميداني في طبيعة هذه العلاقة.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وأخرى عملية وفقا لما يلي:

الاعتبارات العملية: تنبع القيمة العملية لهذه الدراسة من أنّها جاءت لرصد وتحليل الأمن الوطني للدول المغاربية خاصة في بُعده الميداني الذي يرتكز على أبرز الأطر الاقتصادية المكوّنة للأمن، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية والتي تُعتبر مخرجات للواقع الإقليمي والوطني المتأزم لهذه الوحدات السياسية، إذ كان لهذه التهديدات الأثر السلبي البارز على طبيعة ومسارات العمليات الاقتصادية المؤسِّسة لتنمية اقتصادية حقيقية.

الاعتبـارات العلميـة: هـي أنّ متغيِّرات الدراسـة المراد تحليلها وفق نسق ميداني بالإرتكاز على الجانب الإحصائي كأحد الجوانب إيضاحا في قياس علاقة الأمن بالتنمية الاقتصادية هي في الأصل متغيِّرات عابرة للتخصصات تتشارك وفقها عديد التخصصات الأمنية والاقتصادية والسياسية ...، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المتغيّرات قابلة للتحليل والمناقشة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في أنّها ستحاول تسليط الضوء على أبرز الظواهر أو القضايا العابرة للتخصصات، خاصة وأنّ موضوع تداعيات التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية خاصة في المنطقة المغاربية أخذ عدة أبعاد وطنية وعبر وطنية، إذ تبرز هذه الدراسة كمحاولة تأخذ البُعد الميداني بالحسبان، من ذلك تكمن هذه الأهداف في:

– من منطلق مركزية البيئة الأمنية في كل مسارات تحقيق الأمن في المنطقة المغاربية فإنّه سيتم تحليل مُعطيات هذه البيئة بإسقاط المجال النظري على الواقع الميداني الذي تعيشه المنطقة، والذي يؤثِّر بدرجة كبيرة على التصورات الأمنية.

– الإحاطة أكثر بالجوانب الأمنية للأمن المغاربي من حيث أنّها ضابط أساسي في علاقة الأمن بباقي القطاعات الميدانية.

– محاولة تحليل طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدِّد الأمن المغاربي خاصة في ارتكازها على المضامين الجيوسياسية ومدى شدة العلاقة بين الأمن والعمليات الاقتصادية، من منطلق الارتكاز الفعّال للمتغيِّرات ذات الصلة بالمجالات الأمنية والاقتصادية.

– سيتم الإحاطة بالمحدِّدات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، خاصة وأنّ هذه المحدِّدات تختلف درجاتها من وحدة سياسية إلى أخرى ومدى تأثير هذه المحدِّدات على طبيعة التنمية الاقتصادية، ضف إلى ذلك الحديث أكثر عن البيئة الاقتصادية المغاربية وهذا بالتركيز على طبيعة الاقتصاديات والتي تعد متغيِّرات حساسة في معادلات التنمية الاقتصادية.

– دراسة واقع العمليات الاقتصادية في المنطقة بناءا على التحليل الإحصائي لمؤشِّرات التنمية الاقتصادية وهذا بالإرتكاز على لغة الأرقام، الهادفة إلى المقارنة بين مضامين التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية.

– يهدف المستوى الذي تمّ من خلاله اسقاط العلاقة بين الأمن والتنمية على الجزائر وليبيا كدراسة مقارنة إلى تسليط الضوء على التهديدات الأمنية التي عرفتها الدولتان مع الأزمات الأمنية، خاصة وأنَّ هذه الأخيرة كان لها التأثير الكبير على العمليات الاقتصادية.

– في سياق تحليل جدلية الأمن والتنمية في الجزائر وليبيا يهدف المستوى الذي يؤكد على محورية الأمن في معادلات التنمية الاقتصادية إلى إبراز التأثر الميداني لمختلف العمليات الاقتصادية بالواقع الميداني خلال الفترة 1990–2019.

أدبيات الدراسة:

ما يمكن الانطلاق منه أنّ للدراسات السابقة الأهمية القصوى في مسايرة الباحث للظاهرة المدروسة التي ينطلق وفقها من الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسات المتعلقة بالموضوع المراد دراسته، حيث أنّ الدراسات التي حلّلت طبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية عموما والمتخصصة

في الشأن المغاربي تعتبر قليلة أو لم تحلل هذه العلاقة من زاوية مباشرة، إلا أنّ هناك بعض الدراسات النظرية الملامسة لطبيعة هذه العلاقة من زوايا متعددة، ومن تمّ يمكن للباحث الإشارة إلى الأدبيات التالية وفقا لدرجة ملامستها لمتغيِّرات الدراسة:

1. دراسة **ساحلي مبروك** الموسومة بـ**جدلية الأمن والتنمية**، انطلقت من "أنّ توفر الأمن يسهم في تحقيق الرخاء في حين تحقِّق التنمية الاستقرار المطلوب"، من خلال طرح إشكالية "هل التنمية هي التي تقود إلى الأمن أم العكس؟"، خلُصت الدراسة إلى أنّ التنمية تتطلب استقرارا أمنيا لتعزيز مقدراتها كما يمكن للأمن أن يكون مساهما في توفير الظروف الملائمة للنجاح التنموي،[1] حاولت هذه الدراسة إبراز التحليل النظري لعلاقة الأمن والتنمية خاصة وأنّها ركزت على أنّه لا يمكن الحديث عن التنمية في غياب الأمن، فهي بذلك تؤكد على فرضية المتغيِّر الأمني كأساس حقيقي للعمليات التنموية الاقتصادية، كما أكدت على وجود ثلاث منظورات تحكم هذه الطبيعة، ينطلق المنظور الأول من أنَّ التنمية متغيِّر مستقل في حين أنَّ الأمن متغيِّر تابع عكس المنظور الثاني الذي يرى أنّ الأمن متغيِّر مستقل والتنمية متغيِّر تابع في حين يرى المنظور الثالث على أنّ علاقة الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، إلا أنّ هذه الدراسة كانت نظرية بحتة لم تتطرق إلى الوقائع الميدانية التي قد تميِّز البيئات الأمنية المختلفة، خاصة مع الأخذ بالحسبان طبيعة ومسار كل بيئة أمنية في مجال جغرافي معيِّن.

بناءا على هذه الأدبية سيتم محاولة التركيز على المنظور الثاني القاضي بأنَّ المتغيِّر الأمني هو المتحكم الرئيسي في مسارات التنمية، وأي حركية تنموية في العمليات الاقتصادية ترتكز أساسا على أطر توفر قدر كافي من البيئة الأمنية الآمنة، خاصة في ظل التركيز على البيئة المغاربية التي تراوحت بين الاستقرار وعدم الاستقرار الأمني، والذي أثّر بدوره بدرجة كبيرة في مسارات التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، كما أنّ الحالتين اللتين سيركز عليهما الباحث في سياق تأثير التهديدات الأمنية على التنمية ارتكزتا بدرجة كبيرة على الدور البارز للمُعطى الأمني في تحديد مسار وسياق العمليات الاقتصادية.

2. دراسة **باري بوزان** (Barry Buzan) و**أولي ويفر** (Ole Weaver) و**جاب دوويلد** (Jaap De Wilde) الموسومة بـ **Security A New Framework For Analysis**[2] وهي عبارة عن دراسة نظرية

[1] ساحلي مبروك، «جدلية الأمن والتنمية»، **العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (المجلد التاسع) (العدد الأول) (جامعة العربي التبسي-تبسة، جوان 2016).

[2] Buzan Barry, Weaver Ole, De Wilde Jaap, **Security A New Framework For Analysis**, (United State Of America : Lynne Rienner Publishers, 1998).

لأبرز المنظرين في حقل الدراسات الأمنية النقدية، جادل من خلالها الباحثون في الفصل الخامس الذي تناول القطاع الاقتصادي في الدراسات الأمنية بأنَّ مصطلح الأمن الاقتصادي في فكرته الكلية هو مصطلح مثير للخلاف بين عديد المفكرين، حيث أنّ هذا المصطلح بحد ذاته محفوف بالتناقضات والتعقيدات نظرا لعصريته، منطلقين في الوقت ذاته من افتراض أنّ السوق لن تصبح منتجة بفعالية كلّما شعر الفاعلون الاقتصاديون بعدم الأمن، من ذلك واعتبارا ممّا انطلق منه بوزان ووفر ودوويلد فإنّه يمكن القول أنّ هذه الأدبية كانت نظرية بامتياز ارتكزت على الجانب النظري دون اسقاط هذه العلاقة على الواقع الميداني، وهو ما قد يستخدمه الباحث كنقطة انطلاق في إسقاطه على الواقع المغاربي.

سيتم محاولة توظيف هذه الأدبية من خلال اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، خاصة وأنّ هذه الدراسة تكاد تكون لب المواضيع الأمنية أو ذات العلاقة مع الأمن، من خلال أنّ الأمن الاقتصادي غاية تنموية–أمنية تسعى الفواعل والوحدات السياسية إلى تحقيقها، ومن ذلك تمّ الارتكاز على هذه الأدبية في قياس درجة شدة توفير البيئة الأمنية التي تُعد أساس تحقيق العمليات الاقتصادية وفي الوقت ذاته ترتبط العمليات الاقتصادية بمدى مقدار الاستقرار الأمني المتوفر في الوحدات السياسية، مع التركيز على البيئة الأمنية الجزائرية والليبية اللتان تمثِّلان بيئتان أمنيتان قابلتان لإسقاط المنظور النظري على الوقائع الميدانية.

3. دراسة **لخضاري منصور** المعنونة بـ**السياسة الأمنية الجزائرية المحدِّدات–الميادين–التحديات** وهي دراسة رائجة في مجال الأمن الوطني، تمّ خلالها اختبار فرضية أنّ "استجابة السياسة الأمنية الجزائرية لما يُرجى منها تبقى على قدر من النسبية الأقرب إلى الضعف لاصطدامها باستراتيجيات خارجية أكبر من قدرتها على صدها ومواجهتها من جهة ولتركيزها على تأمين النظام بالدرجة الأولى وهو ما انعكس على مردود حماية أمنها الوطني من جهة أخرى"، منطلقة من إشكالية أنّه "في ظل التغيرات الدولية والإقليمية المتوالية منذ نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تغيّر في مفاهيم الأمن ومحدِّداته وطبيعة مهدداته كيف تقيم الجزائر سياستها الأمنية بما تستطيع معه تحقيق أمنها الوطني في امتداداته عبر الوطنية والإقليمية؟"، خلُصت إلى أنّ الجزائر تعيش تحديات أمنية عالية الخطورة أثّرت بدرجة كبيرة على مستويات الأمن الوطني الجزائري،[1] تمّ في هذه الدراسة تقديم لمحة عن بعض أبجديات السياسة الأمنية الجزائرية من خلال الحديث عن المحدِّدات والتي يكون فيها العامل الجغرافي مسيِّرا لباقي

[1] لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحدِّدات–الميادين–التحديات**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

المحدِّدات الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوستراتيجية، كما تطرق إلى الحديث على أنّ هذه السياسة قائمة على ضوابط العقيدة الأمنية المتأتية من حماية التراب الوطني والدفاع عن حدود الجمهورية، مؤكدا على ضرورة التعاطي الجيِّد مع التهديدات والتوترات سواء المحلية والإقليمية وحتى الدولية.

إلا أنّ لخضاري من خلال طبيعة دراسته فإنّه لم يتطرق بالتفصيل إلى طبيعة العلاقة بين البيئة الأمنية والتنمية الاقتصادية وهو ما قد يؤكد على أهمية هذه الأدبية في سياق الحديث عن واقع التهديدات الأمنية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث يريد الباحث الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة هامة في مستوى حالة الجزائر خاصة وأنّها توفر البحث المحوري لمضمون الأمن الوطني الجزائري، لكن ما يلاحظ فيها أنّها لم تولي أهمية قصوى أو بالأحرى لم تعطي إجابة مفصلة حول تأثر التنمية الاقتصادية في الجزائر بالبيئة الأمنية في ظل حديثه عن المقوِّمات الاقتصادية للسياسة الأمنية الجزائرية، وهو ما سيستخدمه الباحث في ثنايا الدراسة التي تعتبر الجزائر أحد وحداتها وهذا بالتركيز على المجال الاقتصادي لتأثير التهديدات الأمنية.

4. التقرير الموسوم بـ**Libya after qaddafi: lessons and implications for the future**[1] وهو عبارة عن تقرير صادر عن مركز RAND حاول من خلالها الباحثان تحليل الواقع الميداني الذي عاشته ليبيا بعد 2011 متناولا من خلاله التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، منطلقين في ذلك من أنّ الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا بعد القذافي مثّل حلقة بارزة في الأمن المغاربي، كما أفردا ستة فصول حلّلا من خلالها الأزمة الليبية من زوايا متعددة مركزين في الفصل الرابع منها على مسارات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الليبي خاصة بعد الانكماش والانخفاض الهائل في معدلات انتاج النفط التي تأثرت بتداعيات الأحداث الأمنية والسياسية، إلا أنّ ما قد يعاب على هذه الأدبية أنّها لم تركز بدقة على الواقع الميداني للتنمية الاقتصادية في ظل تأثرها بالتهديدات الأمنية الذي تعرفها البيئة الأمنية الليبية، ممّا قد يساعد الباحث في قياسه لدرجة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية على الانطلاق من منظور اقتصادي–أمني يرتكز على دور العوامل الأمنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بليبيا،

5. دراسة **نزيه عبد المقصود محمد مبروك** المعنونة بـ**الأمن الاقتصادي معوقاته وآليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، تمّ خلالها الانطلاق من فرضية أنّ للأمن الأثّر البارز على النشاطات الاقتصادية وأنّ الاقتصاد الناجح يرتبط أساسا بتوفر قدر من الأمن، خلُصت هذه الدراسة إلى جُملة من

[1] United States of America, the International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division, **Report of the RAND National Security Research Institute– Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future**, (2014).

النتائج التي أكدت على ضرورة تحقيق الوحدات السياسية لقدر كافي من الأمن الاقتصادي،[1] تُعتبر هذه الدراسة محورية في مجال الأمن الاقتصادي من المنظور النظري والميداني، تمّ التأكيد من خلالها على جُملة من المعوِّقات التي تُعيق تحقيق الأمن الاقتصادي والتي لُخصت في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، كما تطرقت في جانب مهم منها إلى ضرورة خلق فرص العمل والقضاء على الفقر والعدالة في التوزيع كآليات كفيلة لتحقيق الغاية الأمنية–الاقتصادية.

إلا أنّ الملاحظ في هذه الدراسة عدم تركيزها على التهديدات الأمنية التي تعتبر متغيِّرات أساسية في تحقيق الواقع الأمني الذي تُمارس فيه العمليات الاقتصادية، حيث سينطلق الباحث من خلال هذه الأدبية بالحديث مفصلا عن التهديدات الأمنية التي لها ارتباط مباشر مع العمليات الاقتصادية في الجزائر وليبيا، في ظل تحليل طبيعة هذه العلاقة وفق أطر ميدانية مدعمة بلغة الأرقام.

6. دراسة **سعيدي ياسين** الموسومة بـ**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، انطلق في دراسته من اختبار فرضية أنّ نجاح التحولات السياسية في المنطقة المغاربية يرتهن بمدى معالجة الاختلالات البنيوية المرتبطة بطبيعة التحولات الأمنية، مبرزا إشكاليته حول "كيف أثرت التحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي على بنيوية الدولة والبناء التكاملي المغاربي؟"، خلُصت إلى أنّ التحولات الأمنية والسياسية التي عرفتها المنطقة ساهمت في انتشار وتنامي كل أشكال التهديدات الأمنية،[2] حيث تمّ التركيز على الواقع الأمني والجيوسياسي للمنطقة المغاربية، كما تمّ التطرق وفقها إلى الفواعل المهدِّدة للأمن في المنطقة والتي تمّ حصرها في الظاهرة الإرهابية وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية، مؤكدا على الأساسيات التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذه الدراسة أنّها ستمثِّل انطلاقة لدراسة مدى تأثير التهديدات على الواقع الأمني في المنطقة، خاصة وأنّ الباحث سيركز على المنظورات المغاربية في تحديد الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ممّا قد يُعطي للدراسة انطلاقة مفاهيمية لمعالجة الظاهرة الأمنية من زوايا أكثر ملامسة للواقع الميداني المغاربي، والتي تمكنِّه من ضبط المسارات المفاهيمية والميدانية للتهديدات الأمنية في المجال المغاربي.

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الأمن الاقتصادي معوقاته وآليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014).

[2] سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد بن أحمد–وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016).

7. دراسة **بوطالب براهيمي** تحت عنوان **مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر**، افترضت هذه الدراسة أنّ التهريب متعلق بمسألتين ترتكز الأولى في أنّها تخضع لمنطق اقتصادي يسعى من خلاله المهربون إلى تحقيق أرباحهم أمّا الثانية فتتعلق بموقف الوحدات السياسية تجاه تنامي هذه الظاهرة، منطلقة من إشكالية مفادها "ماهي العوامل المفسِّرة لتنامي نشاطات التهريب بالجزائر؟"، خلُصت إلى أنّ تنامي التهريب كتهديد تفسره سهولة الالتحاق بشبكات الجريمة المنظمة ممّا يستدعي تعزيز مسارات الاستثمار كآلية لدعم الاقتصاد الوطني،[1] من ذلك تُعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات المتخصصة في المجال الاقتصادي الجزائري فهي بذلك تحلِّل لب التهريب كتهديد للاقتصاد الوطني، حاولت هذه الدراسة إبراز التحليل المفاهيمي لموضوع التهريب وأهم المواقف الفكرية الاقتصادية منه، بالإضافة إلى دوافعه ومدى تأثيره على الاقتصاد الجزائري.

إلا أن ما يمكن الإشارة إليه هو أنّها تناولت التحليل الاقتصادي للتهريب فقط، فهي لم تتطرق إلى تداعيات التهريب كتهديد أمني على تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري بل أغفلت البُعد الأمني في هذا الجانب، ما سيدفع بالباحث إلى محاولة التطرق في هذه الدراسة للمقاربة الأمنية لهذه التهديدات في ظل توظيف المتغيِّر الأمني كمفسِّر ومحلِّل ومؤثِّر في العلاقة بين التهديد الأمني والتنمية الاقتصادية.

8. دراسة **حمزة حسام** بعنوان **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**، انطلقت من فرضية أنّ الجزائر ضمن المجالات الجيوسياسية تتأثر بقدر الأمن المتوفر ومن تمّ فإنّه يتم الإهتمام أكثر بالدائرة الجيوسياسية ذات التهديد على الأمن الوطني الجزائري، مستفسرة حول "كيف يتحدد تأثر أمن الجزائر القومي وسلوكها الأمني والاستراتيجي بالتهديدات والتفاعلات الأمنية التي تحصل فيما يحيط بها وتنتمي إليه من دوائر جيوسياسية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين؟"، خلُصت إلى أنّ شساعة مساحة الجزائر واتّساع حدودها ساهم في تأثرها بما يجري في الدوائر الجيوسياسية التي تتواجد فيها،[2] تمّ خلال هذه الدراسة التطرق إلى التحليل الجيوسياسي للدوائر المحيطة بالأمن الوطني والتي تفرز عديد التهديدات الأمنية، حيث أنّها لم تتطرق إلى الحديث بالتفصيل عن التعريف بالأمن الجزائري وأهم الأسس التي يرتكز عليها في مهام حماية التنمية الاقتصادية.

---

[1] بوطالب براهيمي، **مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، (جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011–2012).

[2] حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر–باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010–2011).

بناء على ذلك سيتم وفق هذه الدراسة محاولة التطرق بالتفصيل إلى الحديث عن الأمن الوطني الجزائري وأهم المقوّمات المحورية التي يرتكز عليها في ظل تعامله مع التهديدات الأمنية، خاصة وأنَّ الجزائر تقع ضمن مجال جيوسياسي حساس تغذيه الأزمات الإقليمية والتي تفرز جملة من التهديدات الأمنية التي تؤثِّر بدورها على التنمية الاقتصادية.

9. دراسة **فرحاتي عمر** و**سليماني مباركة** بعنوان **التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي،** انطلقت من اشكالية "ما هي أبرز التحديات والتهديدات الأمنية التي يواجهها القائمون لى النظام الليبي الجديد وأولويات التعامل معها؟"، خلُصت إلى أنّه وجب التعامل الفعلي والجاد مع التحديات بناء على تطبيق سياسة لجان المصالحة الوطنية لإنجاح عملية بناء الدولة،[1] تمّ خلال هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن الحياة السياسية والأمنية قبل 2011 وأبرز التحديات التي وقفت أمام تحقيق الاستقرار الوطني، إلا أنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى مدى تضرر الاقتصاد الوطني الليبي من جراء التهديدات الأمنية وتنامي الانفلات الأمني.

من خلال عرض الأدبيات التي يراها الباحث أنّها كفيلة لأن تُلامس مسار العلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية، ونظرا لأنّ غالبية هذه الأدبيات تلامس متغيِّرات الدراسة في جوانب جزئية أو نسبية، فإنّ الباحث انطلق وفقا لهذه الدراسات من محاولة التأسيس لقاعدة أمنية–اقتصادية تكون مساعدة لدراسة طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، إلا أنّ ما يعاب على هذه الأدبيات أنّها لم تتطرق إلى مدى تأثر العمليات الاقتصادية بالواقع الأمني الذي تُمارَس فيه، وهو ما سيُعطي للباحث دفعا حقيقيا لأن يوازن بين الانطلاق من هذه الأدبيات ومحاولة التعاطي الجدي مع طبيعة الدراسة المراد تحليلها.

وعليه فإنّ هذه الدراسة التي تحاول قياس تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية مع إفراد مجال هام كدراسة مقارنة بين الجزائر وليبيا ستتأسس على ضرورة التصويب الدقيق للجوانب الحساسة التي تتأثر وفقها العمليات الاقتصادية بالمتغيِّرات الأمنية في وحدات الدراسة، خاصة وأنّه سيتم الاعتماد على المُعطيات الميدانية الأمنية والاقتصادية المحدَّثة بناء على التقارير والدراسات المحكمة وهذا حتى يتم محاولة تبسيط شدة التأثير بين متغيِّري الدراسة، كما سيحاول الباحث

[1] فرحاتي عمر، سليماني مباركة، «التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي»، **الحقوق والعلوم السياسية**، (المجلد الثالث) (العدد الأول) (جامعة عباس لغرور–خنشلة، جانفي 2016).

الغوص في بعض الجوانب الأساسية كطبيعة الاقتصاديات والعمليات الاقتصادية التي تتميز بها وحدات الدراسة ومدى تأثرها بالمُعطيات الأمنية التي تميِّزها ممّا قد يُحيل إلى فهم أعمق لطبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية.

مجال الدراسة:

يتحدد الموضوع المتضمن طبيعة تأثير التهديدات الأمنية علىالتنمية الاقتصادية زمانا ومكانا كالآتي:

المجال الزماني:

يحاول الباحث في هذه الدراسة والتي يريد من خلالها تحليل طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية أن يركز على مراحل جد هامة يمكن من خلالها قياس طبيعة هذه العلاقة وفق فترات أمنية–سياسية مختلفة، خاصة في ظل محاولة اسقاط الواقع الميداني بناءا على الجانب النظري والذي يراه الباحث كفيل بأن يتماشى والمراحل التي عاشتها المنطقة المغاربية، حيث يبدأ الحد الزمني الأول مع سقوط الاتحاد السوفياتي والموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وما حملته هذه الموجة من موجات مضادة أثرت على الوضع الأمني والاقتصادي لدول المنطقة بالفترة ما بعد 1990، مرورا بمرحلة التسعينيات والتي شهدت خلالها الجزائر –كأحد وحدات الدراسة– عقدا من العنف المسلح والمستجدات المتعلقة بالحراك الشعبي والموجة الرابعة من التحول الديمقراطي أواخر 2010 وما حملته من مظاهر عدم الاستقرار الأمني والسياسي خاصة في ليبيا وباقي دول المنطقة، وصولا إلى المرحلة الراهنة وبالأخص 2019 كحد زمني يحصر هذه الدراسة.

المجال المكاني:

سيتم في سياق الإسقاط الميداني لطبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية من تحديد المجال المكاني لهذه الدراسة بحدود المنطقة المغاربية وما عرفته من تداخلات لهذه العلاقة، بالإضافة إلى إفراد مجال هام من هذه الدراسة كتحليل مقارن لطبيعة هذا التأثير بين الجزائر وليبيا.

الإطار المنهجي للدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تتبنى بعض المناهج والمقاربات المساعدة في تحليل طبيعة العلاقة بين متغيِّرات الدراسة، خاصة مع ما عرفته الساحة البحثية في ميدان العلاقات الدولية من بروز ظواهر جديدة ذات طابع متجدِّد والتي أصبح لزاما على الباحث وفقها تبني رؤى ومناهج أكثر قُدرة على التحليل المنطقي، وفق أطر موضوعية قائمة على الاستغلال الأمثل للمعطيات، الأمر الذي أوجب من خلاله البحث عن منهج قادر على تفكيك الظواهر وتحليلها بما يخدم الجانب الموضوعي للظاهرة المراد دراستها، فظهرت بذلك المناهج التحليلية كمناهج ذي توسع كبير في دراسات الباحثين خاصة وأنّها أصبحت قادرة على التحليل الفعلي للعلاقة بين المتغيِّرات، شريطة أن يتميّز أحد هذه المناهج بأطر تحليل المعطيات المتوفِرة والبحث عن معطيات أكثر فعالية في العلاقة بين متغيِّرات الدراسة.

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات التحليلية التي ترتكز على تحديد وتقييم الزوايا الجزئية للقضية المراد تحليلها، مع تفكيك الظاهرة إلى وحدات جزئية ومن تمَّ تركيبها وتجميعها وفق نسق متوازن، ممّا يُكسب معطيات جديدة لم تكن واضحة في المجال الكلي للدراسة، حيث تفترض أنّ الظاهرة المراد دراستها تتكون من جزئيات وبتفكيك الدراسة إلى جزئيات وتركيب هذه الجزئيات في شكل دراسة كلية يستطيع الباحث الوصول إلى نتائج معتبرة في تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيِّرات[1] وفقا لذلك يحاول الباحث بناءا على هذه الطبيعة التي تتميَّز بها الدراسات التحليلية في سياق تفكيك تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية ملامسة جزئيات محورية ترتكز على أطر جمع البيانات وتحليلها خاصة في ظل الحديث عن جزئيات البيئة الأمنية المغاربية ومُجمل التهديدات الأمنية وطبيعة الاقتصاد المغاربي وكذا مؤشِّرات التنمية و... ومن تمّ تركيبها، مما يُعطي للبحث ليونة أكثر للوصول إلى نتائج أكثر واقعية ضمن مجال تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، حيث سيتم في هذه الدراسة التركيز على المناهج التالية:

المنهج المقارن:

لعل الحاجة إلى منهج أكثر ملامسة للوقائع البحثية أفرزت بروز عديد المناهج الفعّالة التي ترتكز على أطر التحليل الدقيق للوقائع سواء من زوايا متعددة أو من زاوية واحدة في فترات متعددة، حيث تؤكد المنظورات البحثية في حقل العلوم السياسية على ضرورة تبني الباحث لمنهج قادر على أن يساير البحث

[1] مجدان محمد، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى**، (الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص. 63، 64.

العلمي بل وأن يكون منطلقا ومسارا للبحث العلمي الذي يرتكز عليه الباحث في تحليله للعلاقة بين المتغيِّرات، الأمر الذي عرفه حقل العلوم السياسية ببروز المنهج المقارن كمنهج أكثر واقعية وفعالية ودقة في تحليل طبيعة العلاقة بين متغيِّرات الدراسة.

يُنظر إلى المنهج المقارن من أنّه يعتمد في تحليله لدراسة ظواهرة متشابهة في مجتمعات متعدِّدة والمرتكز أساسا على أوجه التشابه والاختلاف، إلا أنّ المستوى الذي يهم الباحث في هذه الدراسة هو مستوى المقارنة الخارجية والذي يرتكز على مقارنة ظاهرة معينة أو علاقة متغيِّرين بين وحدة سياسية وأخرى أو بين وحدات سياسية متعدِّدة شريطة ألا تكون هذه الوحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما بل تتميز بأوجه التشابه والاختلاف،[1] الأمر الذي سيستغله الباحث في تحليل واقع التهديدات الأمنية ومؤشِّرات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية وفق المعطيات المتوفرة لكل وحدة سياسية، حيث أنّ هذه المقارنة تركز أساسا في ثنايا الموضوع على مقارنة هذه الظواهر في فترات معينة بين الجزائر وليبيا كوحدات سياسية مغاربية، مع ضرورة الحفاظ على النسق الموضوعي للبحث العلمي في هذه الدراسة.

المنهج الإحصائي:

وفقا لما تميّز به البحث العلمي في الآونة الأخيرة من سهولة الوصول إلى المعطيات الكمية أصبح لزاما تبني الباحث لمنهج قادر على تسهيل اختبار الفرضية وفق منظومة كمية تعتمد على الأرقام، من منطلق أنّ الأرقام مفسِّر أساسي يلامس الواقع المبحوث أكثر من باقي المناهج النظرية الأخرى، فهو بذلك يرتكز على الواقع الكمي في تحليل ظاهرة ما أو في قياس العلاقة بين متغيِّرات الدراسة، الأمر الذي سيدعم ضرورة الإعتماد على هذا المنهج باعتباره أساس التحليل الكمي للمُعطيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة أو بأحد جزئياتها، مما يعمل على تسهيل فهم هذه الطبيعة سواء على الباحث أو القارئ وفق أطر الوضوح والبساطة في التحليل البحثي.

من ذلك يُعتبر المنهج الإحصائي أحد المناهج أهمية في الحقول البحثية حيث يقوم على تقنية تحليل المُعطيات الكمية المتوفرة حول العلاقة المراد قياسها، فهو من هذا المنطلق أداة بحثية أكثر ملائمة لتحليل عدد كبير من المُعطيات الموجودة في إطار البحث عن ظاهرة معينة بأقل تكلفة، حيث يمَكِّن هذا المنهج من المعالجة الجديدة والمتجدِّدة للبيانات خاصة وأنّ هذه الأخيرة تختلف من فترة زمنية إلى

[1] طاشمة بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص ص. 118، 119.

أخرى،[1] ممّا يساعد الباحث في تحليل طبيعة العلاقة والتأثير بين التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية وهذا بالتركيز على الإحصائيات سواء من المراكز الدولية أو الوطنية، إلا أنّ الباحث يفضل في تحليله للمعطيات ومقارنتها أن يركز على إحصائيات البنك الدولي باعتبارها تتوفر على الإحصائيات الخاصة والكاملة بكل الدول المغاربية، وهذا ما يساعد الباحث في التركيز على الموضوعية بعيدا عن الذاتية التي قد تُميِّز الإحصائيات الصادرة عن المراكز الوطنية.

الاقتراب القانوني:

مع ما تشهده المنظومة العالمية من ضرورة توظيف الأطر القانونية لتحليل الظواهر الأمنية والسياسية والاقتصادية أصبح لزاما على الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ضرورة توظيف المقاربة القانونية، على اعتبار أحقيتها في مجال تحليل العلاقة بين المتغيِّرات وتعاطي الوحدات السياسية مع الظواهر ذات العلاقة المباشرة مع القضايا المطروحة للنقاش، مما قد يُعطى للقضية المدروسة تحليلا أكثر ملامسة للواقع البحثي والميداني الذي تعرفه الساحة العالمية اليوم، الأمر الذي يسعى من خلاله الباحثون في حقل الدراسات الأمنية لأن يكون مجالا حقيقيا يستطيع الباحث من خلاله الولوج إلى مضامين العمليات الأمنية.

يتم النظر إلى الاقتراب القانوني على أنّه اقتراب يركز في تحليلاته على الأطر القانونية التي تميِّز القضايا المدروسة،[2] حيث يحلِّل هذا الاقتراب الظواهر من منظور قانوني من حيث مدى ملائمة القضية المدروسة للجوانب القانونية المنظمة لها، يحاول الباحث من خلال توظيف هذا الاقتراب من أن يحلِّل المتغيِّرات الجزئية للدراسة من منظور قانوني، خاصة في سياق التعريف القانوني للأعمال الإرهابية والتهريب والهجرة غير الشرعية من جهة ومن جهة أخرى توظيف هذه المقاربة في تحليل القوانين والقرارات والمراسيم التي يستخدمها الباحث في سياق تحليله لطبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية.

---

[1] للمزيد ينظر:

أنجلس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**، تر: بوزيد صراوي وآخرون، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص ص. 222- 231.

[2] عارف محمد ناصر، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- مجد، 2002)، ص. 204.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تتفق جميع المنظورات البحثية على أنّه لا يمكن الانطلاق في دراسة ظاهرة معينة دون التأسيس لمجال مفاهيمي–معرفي يتم من خلاله التطرق إلى تعريف شامل لأبرز متغيِّرات الدراسة، حيث يهدف هذا المجال إلى تكوين قاعدة مفاهيمية تواكب الباحث في تحليله لطبيعة العلاقة بين متغيِّرات الدراسة الأساسية، ترتكز مصطلحات هذه الدراسة الهادفة إلى تحديد طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية على التحديد المفاهيمي للمتغيِّرات الضرورية (الأمن الوطني، التهديدات الأمنية، التنمية الاقتصادية)، وهذا حتى يتم تكوين قاعدة مفاهيمية قادرة على مواكبة الباحث في سياق تحليله لطبيعة العلاقة المراد دراستها.

الأمن الوطني:

أخذ مفهوم الأمن الوطني الحظ الأوفر من تعريفات الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث أنّ أغلب التعريفات تركز على أنّ الأمن الوطني يهدف إلى حماية الدولة من الأخطار، فالواضح أنّ الأمن الوطني ارتبط بميلاد الدولة الوطنية إذ صار بذلك يُعبِّر عن مدى قُدرة الدولة على تأمين حدودها الوطنية من أي أخطار تهدِّد سيادتها ووحدتها الترابية وسلامة أفرادها[1]، حتى يتم توضيح مضامين الأمن الوطني لابد من التطرق إلى التعريفات التالية:

– الأمن هو "عبارة عن دحر لأي هجوم أو تهديد يمس بالأمن الوطني سواء كان مصدره من الداخل أو الخارج، وبغض النظر عن طبيعته اقتصادية، سياسية، بيئية، ... إلى غير ذلك".[2]

– حيث "يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفِّر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والإزدهار".[3]

– كما يتم تعريفه حسب موسوعة السياسة على أنّه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[4]

---

[1] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات، **مرجع سابق**، ص. 16.

[2] جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**، (القاهرة: المركز العربي للمعارف، 2018)، ص. 07.

[3] مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط.1، 2005)، ص. 33.

[4] الكيالي عبد الوهاب [محرر] وآخرون، **موسوعة السياسة،ج1**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1990)، ص. 331.

– في المقابل هو "عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيِّرات الدولية" حيث يتم ربط الأمن بما تمتلكه الدولة من طاقات[1].

وعليه من خلال التعريفات التي تمّ التطرق إليها يمكن القول أنّ الأمن الوطني يرتبط بالوحدة السياسية ذات السيادة، فهو بذلك مكوِّن أساسي في معادلاتها الوجودية والذي يهدف إلى حماية هذه الوحدة السياسية من كل الأخطار الوطنية وعبر الوطنية بمختلف تشكيلاتها التي تأخذ أبعادا مختلفة حسب طبيعة المرتكز الذي تتأسس عليه، كما أنّ هذا المستوى من الأمن يُنظر إليه من أنّه يعمل على توفير السِّلم والاستقرار داخل الدولة وعلى حدودها ممّا ينعكس في محاربة كل أشكال التهديدات الأمنية، الأمر الذي يدعم كل أبعاد الأمن بما فيها الأمن الاقتصادي بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التهديدات الأمنية.

التهديدات الأمنية:

لم ترتبط التهديدات الأمنية بمجال زماني أو مكاني معيَّن بل انتشرت بصورة أوسع خاصة مع المعطيات السياسية والأمنية التي يعيشها العالم، وهو الأمر الذي يؤكد في العديد من التوجهات على ضرورة مجابهة هذه التهديدات التي تهدِّد الأمن الوطني للوحدات السياسية، حيث يُعرف التهديد الأمني بصفة عامة على أنّه "عبارة عن مجموعة من الأفعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد، جماعة، نظام معين) سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل من أجل الاستجابة لمطالب أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها على حساب الطرف الثاني مع التلويح باستعمال القوة عند الاستجابة للمطالب كما تشمل التهديدات تهديدات ثقافية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية"[2].

فكما هو معلوم لدى الباحثين في الدراسات الأمنية أنّ التهديدات الأمنية لها عدة تصنيفات حسب طبيعة كل منظور أمني، فهي **حسب طبيعة الفاعل المهدِّد** تصنف إلى تهديدات تماثلية وتهديدات لاتماثلية، فالتهديدات التماثلية يكون مصدر التهديدات فيها ذا طبيعة مماثلة لطبيعة الدولة؛ في حين أنَّ التهديدات اللاتماثلية يكون فيها الفاعل المهدِّد من غير الدولة أي لا يتمتع بصفة مماثلة لصفة الدولة، كما أنّه حسب **النطاق الجغرافي للتهديد** تصنف إلى تهديدات وطنية وتهديدات عبر وطنية، فالنطاق

[1] قطيش نواف، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 17.

[2] جارش عادل، **مرجع سابق**، ص. 13.

الجغرافي للتهديدات الوطنية لا يتعدى الحدود الوطنية للدولة في حين أنّ التهديدات عبر وطنية يتعدى مداها وتأثيرها ومصدرها نطاق الحدود الجغرافية الوطنية للدولة حيث تتنوع ما بين تهديدات إقليمية وتهديدات عالمية[1]، بخصوص **القطاع الأمني للتهديدات** فإنّها تصنف إلى تهديدات عسكرية وتهديدات بيئية وتهديدات اقتصادية وتهديدات مجتمعية وتهديدات سياسية[2]، أمّا حسب **نوع القوة التي يستخدمها الفاعل المهدِّد** فتقسم التهديدات إلى تهديدات صلبة يتم فيها استخدام القوة الصلبة وتهديدات ليِّنة ترتكز في الغالب على منطلقات القوة الناعمة[3].

ونظرا لصعوبة التحكم في تحليل كل التهديدات الأمنية التي تهدِّد الأمن المغاربي بدقة سوف يتناول الباحث في الدراسة ثلاثة أشكال من التهديدات الأمنية "إرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية" والتي تُعتبر تهديدات ذات أولوية وتأثير كبير على الأمن الوطني المغاربي بكل أبعاده خاصة البُعد الاقتصادي منه، هذه التهديدات تتمتع بصفة التهديد اللاتماثلي وفي نفس الوقت تأخذ البُعد الجغرافي كتهديد وطني أو عبر وطني في دراسة الظاهرة الإرهابية في دول المنطقة وفي تحليل الجريمة المنظمة وشبكات الهجرة غير الشرعية، كما ترتكز في الغالب من أنّها تهديدات تتنوع بين معظم القطاعات الأمنية "العسكرية، الاقتصادية، البيئية، المجتمعية، السياسية"، يضاف إلى ذلك أنّه سيتم التركيز على المنظورات المغاربية في تحديد المضامين المفاهيمية لهذه التهديدات بالتفصيل، حيث سيُلاحَظ أنَّ الباحث اعتمد على ما جاء به المشرِّع المغاربي باعتباره يمثِّل المنظور المحوري المساعد لفهم طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة.

التنمية الاقتصادية:

في هذه الدراسة التي سيحاول الباحث من خلالها تحليل طبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية لابد من الإشارة إلى أنّ التنمية الاقتصادية تعتبر متغيِّر تابع في هذه الدراسة، إذ أنّها تتأثر بدرجة الأمن المتوفِّر من عدمه خاصة في ظل علاقة الأمن بباقي المتغيِّرات القطاعية الأخرى،

---

[1] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص ص. 17، 18.

[2] ينظر:

Buzan Barry, Weaver Ole, De Wilde Jaap, Security A New Framework For Analysis, **Op.Cit.**

[3] ينظر:

Colin S. Gray, **Hard Power And Soft Power: The Utility Of Military Force As An Instrument Of Policy In The 21st Century** (The U.S. Army War College: Strategic Studies Institute, April 2011).

لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص ص. 17، 18.

الأمر الذي يؤكد على ضرورة إدراج المجال المفاهيمي لهذا المتغيِّر حتى يتضح أكثر مدى مضمون التنمية الاقتصادية، ممّا قد يساعد في فهم وتحليل العلاقة المراد دراستها وفق أطر منهجية–موضوعية ترتكز على القاعدة المفاهيمية كأساس للانطلاق في تحليل العلاقة بين التهديدات الأمنية والتنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية أحد أهم الجوانب الأساسية في المضامين الأمنية والاقتصادية للأفراد والوحدات السياسية فهي "تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية" فهي بذلك "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب في ذلك العديد من التغيّرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"[1]، خاصة وأنّ هذا الانتقال يتأثر بفعل عديد المتغيِّرات التي تتحكم غالبيتها في توجيهه وفق الأطر التي تأسست فيها هذه المتغيِّرات وحسب طبيعة الوحدات السياسية التي تتوافق فيها مسارات التنمية الاقتصادية.

كما أنّها "سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج الصناعي، من مؤشراتها: ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، وتوزريع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية ونمو القطاع الصناعي و...، كما تعتبر التنمية الاقتصادية من أبرز مظاهر النشاط في الدول المتخلفة أو النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا النشاط يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي..."[2]، حيث أنّها تركز على عامل الانتاج الذي يكون سببا رئيسيا في التخلص من التبعية الاقتصادية سواء للقوى الاستعمارية أو القوى الاقتصادية العالمية، ومن تمّ فإنّ درجة قياسها ترتكز على تحليل عديد المؤشِّرات والتي سيتم التطرق إليها في ثنايا البحث.

وفقا لذلك يمكن القول أنّ التنمية الاقتصادية ترتكز على مجموعة من العمليات المكوِّنة لها، فهي بذلك الكل الذي يحتوي الأجزاء في شكل عمليات اقتصادية متنوعة، تفرِّز في مجملها وتكاملها تنمية اقتصادية، وعليه يمكن القول أنّ نجاح التنمية الاقتصادية في أيِّ وحدة سياسية مرتبط بمدى نجاح العمليات الاقتصادية التي تتبناه هذه الوحدة، فهي بذلك شكل تنموي أساسي يأخذ بالحسبان المتغيِّر

[1] القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 122.

[2] الكيالي عبد الوهاب [محرر] وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص. 795، 796.

الاقتصـادي–الأمنـي كـأساس لتحقيـق قـدر كـافي مـن الاسـتقرار الاقتصـادي، والـذي يكفـل للدولـة تعزيـز مقدراتها وقدراتها في تحقيق أمنها الوطني، الأمر الذي يؤكد على أنّ التنمية الاقتصادية ترتبط بمساراتها بمدى نجاح أو فشل العمليات الاقتصادية التي تُمارس داخل حدود الدولة وحتى في مجالها الخارجي.

الإطار النظري للدراسة:

لابد من القول أنّه لا يمكن تحليل ظاهرة معينة أو قضية إلا بتوفر الإطار النظري المساعِد في تحليل وفهم سياق العلاقة بين المتغيِّرات مع اسقاط هذه الطبيعة النظرية على الوقائع الميدانية، وعلى اعتبار أنّ القضية المدروسة تندرج ضمن حقل الدراسات الأمنية بدرجة مباشرة وجب على الباحث ادراج جانب مهم من هذه الأطر النظرية لفهم طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، حيث ينطلق رواد المدرسة الواقعية في تحليلهم للأمن من أنّهم الأكثر دفاعا على أنّ الأمن من صميم اهتمامات الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، حيث يقتصر الأمن حسبهم على حدود الدولة الوطنية ضد أي تهديد، ومن جهة أخرى يرون أنّ القوة هي المحدِّد الرئيسي والمحوري لتحقيق الأمن، وعليه فإنّ الدولة ومن أجل الحفاظ على أمنها تنتهج جهودا دفاعية أو هجومية، في مقابل ذلك يؤسِّس الليبراليون منظورهم الأمني على أنّ الفوضى عائق أمام التعاون فهم بذلك يركزون على توفير أطر تحقيق السلام والتي حصرها الليبراليون في انتشار الديمقراطية، في حين ينطلق البنائيون من تحديدهم لمفهوم الأمن على أنّه مسألة إدراك إذ انتقل الأمن حسبهم من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، ليؤكد النقديون على أنّ الأمن بناء اجتماعي وأنّه يجب تحرير الأفراد والجماعات فالأمن عندهم لا يقتصر على القوة العسكرية بل يتعداها لمتغيِّرات أخرى.[1]

ومن منطلق طبيعة العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية فإنّه يمكن الوقوف أمام حتمية أنّه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب الأمن في حين لا يمكن الحديث عن بناء أمن في ظل فشل التنمية، وهو ما أكدت عليه مدرسة كوبنهاغن والتي انطلق روادها من أنّ مفهوم الأمن في التوجهات الجديدة توسع بتوسع

[1] للمزيد حول **النظريات الأمنية**، ينظر:

ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2016)، ص ص. 89- 154.

التهديدات الأمنية، لتشمل بذلك خمس (05) قطاعات أمنية ذات حساسية كبيرة في المنظور الأمني، وفق ما يلي:[1]

1. **الأمن العسكري:** أبرز أبعاد الأمن حساسية حيث يرتكز على أطر القدرات الدفاعية والهجومية للوحدات السياسية.

2. **الأمن السياسي:** من منطلق أنّ الاستقرار عامل أساسي ضمن المعادلات الأمنية فإنّ الأمن يساهم في تحقيق التنمية على عديد سياقاتها "السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...".

3. **الأمن المجتمعي:** ينطلق هذا الشق من أبعاد الأمن من مسلَّمة أنَّ الهوية ركيزة أساسية في المجتمع، وهي الحلقة الأهم لبناء وتعريف السياسة الأمنية خاصة في ظل المعطيات الراهنة.

4. **الأمن البيئي:** والذي يهدف إلى حماية البيئة التي تشكل عنصرا أساسيا وعامل قوة للوحدات، ما يحتِّم بالضرورة التوجه الفعلي للحفاظ على البيئة خاصة مع الظواهر المناخية.

5. **الأمن الاقتصادي:** يُعد الاقتصاد الوطني من بين أهم ركائز بناء الدولة وأحد جوانب معادلات القوة الشاملة، فهو المحرِّك لعديد الجوانب المختلفة والمتداخلة والمتعلقة في نفس الوقت ببعضها البعض، ومن تمَّ فهو يمثِّل الركن الأساسي في العمليات الأمنية قائم على الحفاظ على الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والتي بدورها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن، فلا يمكن بحث التنمية دون الرجوع إلى الأمن ولا يمكن بناء أمن من دون تنمية، وهو ما سيتم التفصيل فيه كمقاربة أساسية للدراسة.

مقاربة الأمن الاقتصادي:

في البداية لابد من الإشارة إلى أنّ الاقتصاد الوطني يُنظر إليه على أنّه الوحدة المركزية للاقتصاد العالمي من منطلق أنّه يمثّل حجر الأساس للعلاقات الاقتصادية، ومنه فاقتصاد الدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي كما أنَّ قوة الدولة في الوقت ذاته تتحدد بقوة ومركز اقتصادها ضمن المعادلة العالمية القائمة على اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي ينبغي له أن يُبنى على دعائم وركائز صلبة حتى

[1] مصطفى دلة آمنة، **الدراسات الأمنية النقدية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص. 64.

يُكوِّن الأرضية الصلبة للرفاه الاقتصادي للوحدات،[1] فالاقتصاد والأمن متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر على اعتبار أنّه لا يمكن بناء الأمن إلا إذا أخذنا الاقتصاد في الحسبان في الوقت نفسه الذي لا يمكن فيه فهم الاقتصاد إلا بالرجوع إلى الجوانب والتصورات الأمنية.

إنّ الأمن الاقتصادي كبُعد جديد من أبعاد الأمن ظهر نتيجة توسع التهديدات، حيث توسعت التهديدات –بعد أن كانت تقتصر فقط على التهديد العسكري قبل بروز النظرية النقدية للأمن– لتشمل الجانب الاقتصادي كأحد القطاعات الأمنية المحورية، وبظهور عديد التهديدات الاقتصادية برز الأمن الاقتصادي كبُعد أمني ضمن أبعاد الأمن الشامل والأمن الإنساني الغاية منه مجابهة هذه التهديدات الأمنية.

يجادل العديد من الباحثين على أنّه يمكن النظر إلى الأمن الاقتصادي من زاويتين أو مستوين محوريين مستوى الفرد ومستوى الدولة، يقتصر الأمن الاقتصادي من زاوية الفرد على الخلو من الفقر؛ ضف إلى ذلك أنّ هذا المستوى يتجاوز في الغالب حدود المُعطى التقليدي المرتبط بالفقر ليشمل امتلاك الموارد الاقتصادية حتى يعيش الفرد بكرامة في المجتمع، ذلك أنّ هذا الامتلاك يعمل على تعزيز الحماية المستقبلية للفرد من أي تقلبات مهما كان شكلها، في حين أنّ الأمن الاقتصادي على مستوى الدولة يعني استغلال مقوِّمات القوة الاقتصادية للدولة، فامتلاكها ليس كافيا لأن تُحقق الأمن الاقتصادي؛ بل أنَّ كل أشكال وأبعاد القوة الشاملة للدولة تعتمد على القوة الاقتصادية كأساس لذلك، يتأسس هذا المستوى على حماية الدولة من الصدمات والأزمات الاقتصادية، وفقا لذلك تعمل الدولة على حماية إمداداتها الاقتصادية لتحقيق أمنها الاقتصادي.[2]

ركَّز بوزان في تناوله لبعض قضايا الأمن الاقتصادي على فرضية أنّ لهذا البُعد علاقة محورية مع قُدرة الدولة على تحقيق طفرة نوعية في المجال الاقتصادي تمكنِّها من الوصول إلى الأسواق العالمية، في حين أنَّ هذه الإمكانية الاقتصادية من وجهة إقليمية تتمركز على طبيعة وشدة التنافس بين الفواعل الدولاتية للإقليم، هذه المنافسة تمكن الدولة التي تسيطر عليها من أن يكون لها شراكات مع قوى وفواعل

[1] جون بيليس، سيتف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004)، ص ص. 454- 466.

[2] بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي**، دراسات مترجمة، (العدد 38) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص. 97، 98.

خارجية ذات وزن اقتصادي عالمي[1]، كما يجادل بوزان بأنّ مصطلح الأمن الاقتصادي في فكرته الكلية هو مصطلح مثير للخلاف بين عديد المفكرين، حيث أنّ هذا المصطلح بحدِّ ذاته محفوف بالتناقضات والتعقيدات نظرا لعصريته، منطلقا في الوقت ذاته من افتراض أنَّ السوق لن تصبح منتجة بفعالية كلَّما شَعَر الفاعلون الاقتصاديون بعدم الأمن.[2]

لا بد من الإشارة إلى أنّ هناك من يرى وجود علاقة وطيدة بين الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، على اعتبار أنّ الأمن الاقتصادي حسبهم يحمل وجهين، وجه يقتصر على أنّ الأمن الاقتصادي محصور في الأمن الغذائي خاصة في الأقاليم التي تعتمد على الوسائل الاقتصادية التقليدية، ووجه أخذ يتوسع في مفهوم الأمن الاقتصادي ولا يحصره فقط في الأمن الغذائي وهذا ما تأسس في المناطق التي حققت فيها الصناعة استقرارا داخليا وخارجيا، وهو تقريبا ما يتوافق وتعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي رأت أنّ الأمن الاقتصادي هو "الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإجبارية تغطية مستدامة، بالنظر إلى الاحتياجات الوظيفية والبيئة والمعايير الثقافية السائدة"[3] ، فهو بذلك يمثِّل إلى درجة كبيرة مدى قُدرة الفرد أو الأفراد على إيجاد السُّبل التي تؤدي إلى تحقيق حاجاتهم الأساسية، ومن تمّ فإنّ تلبيتهم لجملة احتياجاتهم تؤدي بهم إلى توسيع هذه القُدرة لتشمل الاحتياجات الوظيفية الشاملة.

إلا أنّ المنظور الذي يكاد يمس هذه الدراسة يرتكز أساسا على أنّ الأمن الاقتصادي يرتبط بالتنمية إذ لا يمكن الإقرار بالتنمية إلا بوجود الأمن، فكلّما تمّ تحقيق قدر كافي من التنمية أثر ذلك في توفير الأمن، وعليه فإنّ الأمن الاقتصادي هو البُعد الاقتصادي للأمن الهادف إلى حماية المصالح الاقتصادية، يتم وفقه الحفاظ على الظروف المشجعة لتعزيز العمليات الاقتصادية،[4] وهنا لابد من القول أنّ الباحث في هذه الدراسة سيركز على المنظور الذي ينطلق من أنّ الأمن الاقتصادي يرتكز على حماية العمليات الاقتصادية للوحدات السياسية من الأخطار والتهديدات الأمنية.

---

[1] مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، «الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات»، **الريادة لاقتصاديات الأعمال**، (المجلد الثاني) (العدد الثاني) (جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، جوان 2016)، ص. 71.

[2] Buzan Barry, Weaver Ole, De Wilde Jaap, Security A New Framework For Analysis, **Op.Cit**, P. 95.

[3] نعيم هدهود حسين موسى، «الأمن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية»، **البشائر الاقتصادية**، (العدد الرابع) (جامعة طاهري محمد-بشار، أبريل 2016)، ص. 46.

[4] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **مرجع سابق**، ص ص. 26، 27.

صعوبات الدراسة:

لا تكاد تخلو أي قضية تكون محلا للدراسة خاصة الميدانية منها من جُملة العقبات والصعوبات التي قد تُعيق مسار وتوجه الباحث في تحليله لمتغيِّرات الدراسة، الأمر الذي أكد على مكانته في هذه الدراسة التي حاولت تحليل مدى تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا، حيث تُلخص العقبات التي أثرت على هذه الدراسة في صعوبة الوصول إلى الإحصائيات فيما تعلق بالتهديدات الأمنية في ليبيا عكس الجزائر التي كان الوصول إلى الإحصائيات المتعلقة بها في المتناول، يضاف إلى ذلك قلة الدراسات التي تناولت هذه التهديدات في ليبيا بصورة دقيقة مما أثّر بصورة جلية على طبيعة التحليل المقارن التي يرتكز أساسا على معطيات متوازنة بين الحالات المقارنة.

تفصيل الدراسة:

من خلال تحليل طبيعة العلاقة ومدى تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية تمّ الإنطلاق من تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بمقدمة وخاتمة.

مقدمة الدراسة أرادها الباحث أن تكون عبارة عن لمحة عامة للموضوع المراد دراسته، خاصة وأنّها حوت العناصر الأساسية لها بدءاً بالتمهيد للموضوع وتحديد إشكالية الدراسة وتساؤلها بالإضافة إلى إدراج الفرضية المراد اختبارها، مرورا بإبراز الأهداف الأساسية للموضوع ومبرِّرات اختيار الباحث لهذا الموضوع، فضلا عن تحديد أهمية الدراسة ومجالها زمانا ومكانا وكذا تحليل أدبيات الدراسة وإعطاء لمحة عامة عنها ونقدها، وصولا إلى الإطار النظري للدراسة للحديث أكثر عن المقاربة المراد اسقاطها على العلاقة المدروسة ضف إلى ذلك الإطار المنهجي الذي يحوي المناهج التي تم الاستعانة بها وكذا الإطار المفاهيمي الذي يرتكز على التعريف العام لمتغيّرات الدراسة.

حاول الباحث من خلال الفصل الأول الموسوم بـ**معطيات البيئة الأمنية المغاربية** أن يتطرق بصفة عامة إلى البيئة الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية خاصة وأنّ هذه الافتتاحية في تحليل الموضوع تمثّل حلقة بارزة في تحليل طبيعة العلاقة بين التهديدات الأمنية وأثرها على التنمية الاقتصادية، حيث يتم في هذا المستوى إبراز الدور الجيوسياسي للمتغيِّرات الجغرافية في مرافقة التصورات الأمنية، خاصة وأنّ هذه المتغيِّرات أوجدت المنطقة في محيط جيوسياسي إقليمي متأزم، وهو الأمر الذي أدى إلى تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية ذات الأبعاد الوطنية وعبر الوطنية.

ليتم الحديث في الفصل الثاني الموسوم بـ**التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية: الواقع والرهان** عن المتغيّر التابع في هذه الدراسة بتحليله ميدانيا على الواقع الاقتصادي المغاربي، حيث يتطرق الباحث وفقه إلى المحدِّدات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة والتي تمّ حصرها في طبيعة النظام السياسي والمعطى الجغرافي والمحدِّد الأمني، مرورا بتحليل البيئة الاقتصادية المغاربية المرتكزة على طبيعة الأنظمة الاقتصادية في المنطقة ومناخ الاستثمار وهذا بالتركيز على الاستقرار من عدمه والذي يميّز هذا المجال الجغرافي للدراسة في ظل اسقاط عديد المؤشرات على واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة، وصولا إلى التطرق لجُملة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المنطقة والمرتكزة أساسا على المخططات والبرامج التنموية وآليات انجاحها.

وصولا إلى الفصل الثالث والذي تمّ عنونته بـ**جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا** حيث يعتبر هذا المستوى من الدراسة ذا أهمية قصوى خاصة وأنّه يحلِّل ويسقط طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية على حالتي الجزائر وليبيا وفق منظور مقارن، تمّ البدء من خلاله وفق مُعطى الأزمات التنموية التي عرفتها الجزائر وليبيا والتي ولّد التعاطي العنيف معها جُملة من التهديدات الأمنية التي أثرت بدرجة كبيرة على الواقع الأمني والاقتصادي، خاصة في ظل التأكيد على أنّ هذه التهديدات الأمنية كانت أبرز مخرجات الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر (أحداث أكتوبر 1988) وليبيا (أحداث فبراير 2011)، وهو الأمر الذي انعكس على المؤشِّرات الاقتصادية التي سيشير إليها الباحث في أحد مباحث هذا الفصل في ظل تحليلها وفقا لمرحلتين أمنيتين مختلفتين استقرار وانفلات أمني، ولعل العمليات الاقتصادية شهدت درجات عالية من التأثر بالبيئة الأمنية من منطلق أنّ الاستثمار كعملية اقتصادية تأثر بالاستقرار أو عدم الاستقرار الأمني والذي يمثِّل عامل جذب أو طرد لهذه العملية الحساسة في المعادلة الاقتصادية، كما ساهم في تنامي هذه التهديدات شساعة الحدود المنفتحة على المجال الإقليمي المتأزم والذي أكد على اختراق بعض هذه التهديدات للمجال الوطني، خاصة في ظل استهداف الجماعات الإرهابية للمنشآت الطاقوية.

في حين جاءت **الخاتمة** عبارة عن خلاصة عامة للموضوع، تمّ من خلالها التحقق من الفرضية التي تمّ الانطلاق منها في بداية البحث، كما حوت جُملة من النتائج والاستخلاصات التي وصل إليها الباحث في تحليله لطبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

معطيات البيئة الأمنية المغاربية

تعد حالة اللاثقة من الأطروحات التي يتأسس عليها المنظور الواقعي حيث تسعى وفقها الفواعل الدولاتية إلى السيطرة على أعلى قدر من مقوِّمات القوة والسعي إلى امتلاك القدرة على توظيف هذه القوة، هذا الامتلاك في الغالب مثَّل الحلقة الأبرز ضمن سلاسل تعزيز النفوذ والسعي الدائم لتبَوُء مكانة محورية ضمن هذه المجالات الحيوية العالمية، من منطلق أنّ الفواعل أصبحت تعيش حالة من اللاثقة المتبادلة خاصة إذا كان الفاعل صاحب التهديد لا تماثلي وحتى تماثلي في بعض الأحيان، لكن ما حملته هذه الحالة من اللاثقة أثَّرت سلبا على البيئة الأمنية العالمية والإقليمية والمحلية ككل، ما حتَّم إعادة النظر في تعزيز المقوِّمات الساعية أساسا إلى تكريس قيم حماية الدّول من أيّ تهديد داخلي أو خارجي بشقيه التماثلي واللاتماثلي.

هذا السعي لامتلاك القوة وتوظيفها خدمة للمصلحة الخاصة لأيِّ فاعل هو أساسا أبرز المنطلقات الجيوسياسية التي ترى أنّها عوامل قوة قادرة على تعزيز القوة الشاملة للدولة، وفي نفس الوقت مثَّلت هذه المقوِّمات نقطة قوة في يد الفواعل التي تمتلك قدرا من القوة والقدرة على توظيف هذه المقوِّمات حماية لأمنها بالضرورة، في ظل ذلك فإنّ الأمن بعديد أبعاده هو حلقة محورية في حلقات المنظورات الجيوسياسية والتي حاول الباحث أن يتطرق وفقها إلى تلازمية الجغرافيا والأمن الوطني بوصفها متلازمة محورية في الساحة العالمية، ومن ذلك الحديث عن المقوِّمات الجيوسياسية لوحدات الدراسة وأثر هذه المقوِّمات على الوضع الأمني المحلي والإقليمي.

وعلى اعتبار أنّ الأمن الوطني من بين المُتغيِّرات الأساسية في الدراسة؛ أراد الباحث من خلاله التأسيس لتحليل ميداني من منطلق تحدثه عن السياسة الأمنية المغاربية ومرتكزات الأمن الوطني، مما يؤسِّس لأرضية حتماً تكون القاعدة المركزية لتحليل طبيعة العلاقة بين الأمن والتّنمية، حيث مثَّل المجال الجيوسياسي المحلي والإقليمي والعالمي الذي تتواجد المنطقة ضمنه نقطة جذب لبعض الفواعل اللاتماثلية الساعية إلى بسط نفوذها واكتساب بؤر جديدة لها في دول المنطقة، وهذا خدمة للأجندات الداخلية والخارجية لهذه الفواعل المهدِّدة، خاصة إذا كان هذا التهديد اللاتماثلي يرتكز على القوة الصلبة لتحقيق غاياته التي وُجد لأجلها، لا يقف الأمر هنا بل يتعداه إلى سيناريوهات تهديدات تماثلية في ظل المحيط المشحون وتزايد بؤر التوتر المحيطة بالمنطقة جغرافيا واستراتيجيا، والمتشبِّع في بعض الأحيان بسيناريو أزمات حدودية وتأثير ما يحدث في ليبيا ومالي ودول الساحل، خاصة إذ تمّ اعتبار أنّ هذا التهديد بشقيه يرتكز على أطر وعوامل جذب وتمركز جيوسياسية.

المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي المغاربي

تعد البيئة الجيوسياسية ذلك المجال الحيوي ذو الأهمية المركزية في الفضاء العالمي، إذ أنّ محوريته تكمن في أنّه مُتغيِّر هام ضمن عديد المعادلات التي تتمركز أساسا في التواجد والنفوذ والسيطرة، خاصة وأنّ هذا المتغيِّر يُعد مقوِّم قوة وفي نفس الوقت عامل ضعف، كيف ذلك؟؛ في المعادلات الجيوسياسية أنّ من يمتلك القوة الجغرافية يمتلك مقوِّم قوة إذا كان هذا الحيِّز الجغرافي يتمتع بنقاط القوة والتي سوف يتم التحدث عنها لاحقا، وعامل ضعف إذا كان هذا الحيِّز الجغرافي لا يمتلك مقوِّمات القوة المساعِدة لوجود الدولة، إذاً فالجغرافيا تحمل بُعدين بعد إيجابي وبعد سلبي وهو ما سيتم اختباره بإسقاطه على حالة المنطقة المغاربية.

لا يتوقف الأمر هنا بل يتعداه إلى أنّ الجغرافيا مُتغيِّر محوري في المعادلات الأمنية سواء داخل الدولة أو خارج إقليمها الجغرافي والاستراتيجي، ذلك أنّ الجغرافيا ذات مركزية أمنية مساعِدة لبناء وتحقيق الأمن الوطني للفواعل الدولاتية والحفاظ على أمنها بعديد أبعاده من مختلف التهديدات الأمنية، هو ذات الأمر الذي يحاول من خلاله الباحث اختبار طبيعة ودرجة شِدّة العلاقة بين المقوِّمات الجيوسياسية بعديد مقوِّماتها النظرية والميدانية والأمن في المنطقة المغاربية من خلال محاولة الحرص الشديد على البُعد الميداني والدِّقة في التحليل، خاصة وأنّ هذه المتلازمات المحورية تتمركز أساسا على كيفية تأثير المقوِّمات الجيوسياسية على الوضع الأمني، كما يجب قبل ذلك إدراج كل ما من شأنّه أن يخدم هذا الجانب من الدراسة خاصة أهم المقاربات النظرية الجيوسياسية وإسقاطها على الواقع الميداني في المنطقة المغاربية.

في ظل ذلك فإنّ للبيئة الدور البارز في قياس كل المتغيِّرات المتعلقة بالجوانب المعرفية والميدانية المرتبطة بها، كما وأنَّ للبيئة عوامل مساعدة على تقصي مُجمل الحقائق حول مدى درجة وشدّة تأثير متغيِّر على باقي المتغيِّرات الأخرى، وهي بذلك تنقسم إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية، إلاّ أنّ مقتضيات الدراسة تركز على البيئة الداخلية للمنطقة بإدراج عديد المقاربات التي تتمازج بين المقاربات الأمنية والجغرافية والسياسية، وهذا لرصد أهم ما يمثِّله الواقع الجيوسياسي والأمني المغاربي، في ظل ما تشهده الساحة العالمية من تنامي كل مؤشرات التعقيد والتشابك بين مختلف المتغيِّرات الحساسة.

المطلب الأول: العلاقة الترابطية بين الجغرافيا والأمن الوطني

في هذا المستوى وجب الإشارة إلى أنّه لابد من قياس درجة تلازمية الجغرافيا والأمن الوطني وشدَّتها؛ في ظل بروز عديد المتغيِّرات المركزية المتحكِّمة أساساً في هذه المعادلة، إذ لابد من الانطلاق والتأسيس أولاً لقاعدة مفاهيمية يتم وفقها إبراز مدلول كل متغيِّر ومن تمّ يسهُل قياس شدة درجة التلازمية بين هذين المتغيِّرين المحوريين في الساحة الأمنية والجغرافية العالمية، ضف إلى ذلك أنّ الجغرافيا بمفهومها الواسع تحمل عديد المركزيات التي لابد من التعامل الدقيق والجِدي معها، مع الأخذ في الحسبان أنّ كل متغيِّر في الساحة العالمية يأخذ مركزيته ومحوريته من الموقع الذي يتمحور فيه من عديد المعادلات الشاملة لمسار السياسة العالمية.

من أبرز المسلمات التي يمكن الانطلاق منها أنّ الجغرافيا الطبيعية في الأصل هي "جغرافية بيئة الإنسان"، فهي من هذا المنطلق ترتكز على العمليات الطبيعية بمختلف تشكيلاتها ومسبِّباتها، إذ لا تقتصر هذه المحورية على الوصف الذي يمكن من خلاله تحليل الظواهر الطبيعية؛ بل تتعداها لتشمل كيفية حدوث العمليات الطبيعية وكيف تتأثر المقوِّمات الطبيعية بالمتغيرات الداخلية والخارجية[1]، ومن تمَّ فإنّ هذا المتغيِّر وفق ما تمّ التطرق إليه في هذه الفكرة يحظى بأهمية بارزة خاصة وأنّه لب أي معادلة ميدانية، حيث أنّ الجغرافيا في جزء كبير منها تمثِّل البيئة والحيِّز الذي تتفاعل فيه بقية المتغيِّرات، إنّ للمقوِّمات الجغرافية مكانة إستراتيجية ضمن المجال المكاني والزماني الذي تتواجد فيه الأحداث العالمية، والتي أوجدت لنفسها مكانة هامة ضمن معادلات السياسة العالمية، حيث يعتبر خبراء الجغرافيا السياسية أنّ القوة المائية من المقوِّمات المحورية التي تُعد محدِّدا لقوة ووزن الدولة في الفضاء العالمي، متمثِّلة في ذلك بالمسطحات المائية التي تتمتع بها الدول والتي لو تمّ استغلالها وامتلاك القدرة على توظيفها فإنّ الدولة ستكون ذات وزن وفاعلية في مجالها الإقليمي والعالمي ككل.

للجغرافيا عديد المكوّنات المحورية التي تؤسِّس لها وفق علاقة تفاعلية، حيث القشرة الأرضية الصلبة أبرز هذه المكونات حيث يمكن تسميتها "الطبقة الخارجية للأرض" خاصة وأنّ هذه الطبقة تتضمن البحار والمحيطات واليابسة[2]، أي أنّها في الواقع القاعدة التي تنطلق منها باقي المتغيِّرات الجغرافية وتتفاعل في فلكها، هذا التفاعل الذي يبرُز في النواتج التي أصبحت ملموسة على أرض الواقع، فهي

[1] حسن أبو سمور، غانم علي، **المدخل إلى علم الجغرافيةالطبيعية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1، 1998)، ص. ج.

[2] محسوم محمد صبري، **الجغرافيا الطبيعية– أسس ومفاهيم حديثة**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص. 27.

بذلك أخذت حيِّزاً هاماً تندرج ضمنها باقي علاقات الجغرافيا مع المتغيِّرات الأخرى، إذن القشرة الأرضية الصلبة قاعدة مركزية لا يمكن بدونها التأسيس لعديد المعادلات الحساسة في الساحة الأمنية العالمية والإقليمية والوطنية.

فالجغرافيا كعلم هي "حلقة اتصال بين علوم مختلفة"[1] كيف ذلك؟؛ ترتكز الجغرافيا في تفاعلاتها من أنّها متغيِّر عابر للتخصصات النظرية والميدانية، حيث أنّ هذا التميُّز الذي حظيت به جعلها محل اهتمام واسع من طرف الباحثين والمفكرين في عديد التخصصات، فأصبحت متغيِّر محوري ومركزي في أهم التلازميات التي تشكل لب ومحور السياسة العالمية ككل، حيث زاوجت الجغرافيا بينها وبين العلوم كعلم السياسة فبرز حقل الجغرافيا السياسية وعلم الاقتصاد بتخصص الجغرافيا الاقتصادية وباقي العلوم الأخرى كعلم العلاقات الدولية وعلم الاجتماع والطاقة والعلوم الأمنية.

لتوضيح الأمر أكثر حول مدلولات الجغرافيا من منظورات مختلفة لابد من التطرق إلى بعض التعريفات التي تدخل ضمن نطاق الحقل المفاهيمي للجغرافيا، يعرفها ألفريد هيتنر (A. Hettner) بأنّها "دراسة الروابط المتباينة للظاهرات"، كما يرى فريدريك راتزل (F. Ratzel) بأن الجغرافيا في مفهومها المركزي هي "دراسة العلاقة الثنائية المتبادلة بين الإنسان والجغرافية الطبيعية"، في حين تنطلق الجمعية الجغرافية البريطانية في تحديدها لمفهوم الجغرافيا كعلم إلى أنّها "العلم الذي يصف سطح الأرض مع الإشارة إلى اختلافات سطح الأرض والعلاقة بين أجزاء هذا السطح".[2]

من خلال ذلك فإنّ الجغرافيا باعتبارها موضوع أساسي تُعتبر ذلك المجال الأكاديمي المحوري في جميع مناحي البحث العلمي، فهي دراسة التباين الموضعي والمكاني في كل الظواهر الفيزيائية والإنسانية، كما يمكن القول أنّها تضم عديد الفروع كالجغرافيا الطبيعية- الجيومورفولوجيا- الجغرافيا البشرية- الجغرافيا الحضرية- الجغرافيا الاقتصادية- الجغرافيا السكانية- الجغرافيا السياسية- الجغرافيا الحيوية- الجغرافيا الثقافية- المخاطر الجغرافية- الجغرافيا الزراعية- جغرافية النقل- جغرافية السياحة- الجغرافيا البيئية- علم المحيطات- علم المناخ- رسم الخرائط- جغرافية التسوية- الجغرافيا الاجتماعية- الجغرافيا

[1] ددلي ستامب، **الآراء الحديثة في علم الجغرافيا**، تعريب: أحمد محمد العدوي، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط.2، 1936)، ص. 02.

[2] أبو العلا محمد، **الفكر الجغرافي**، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، ط.1، 1998)، ص ص. 05، 06.

الصناعية– الفكر الجغرافي– الجغرافيا الطبية– الجغرافيا العسكرية– نظم المعلومات الجغرافية– جغرافيا الجبال– جغرافيا الموارد المائية– جغرافيا الصحارى.[1]

وعليه فإنَّ المقام لا يتسع لإدراج كل منظورات الجغرافيا وما تعنيه ومفهومها وفق المقاربات المعرفية المختلفة لعديد المدارس الفكرية، فالجغرافيا ليست محدَّدة بتعريف موحد بين الباحثين والمفكرين؛ من منطلق أنَّ كل منظور فكري أو فلسفي يحدِّد الجغرافيا من وجهة النظر التي يراها مناسبة، مما يجعل الدارس والباحث لهذه القضايا أمام حلقات عديدة تحمل بُعدين، بعد إيجابي يتأسس على الغنى المفاهيمي والمزاوجة بين ما تطرقت إليه التيارات الفكرية التي تناولت الجغرافيا، وآخر سلبي يضع الباحث أمام حلقات قد تكون متناقضة في بعض الأحيان والتي تؤثِّر بدورها في تركيز الباحث على جزئية معيِّنة.

يُناقش العديد من الباحثين في الدراسات الأمنية بأنَّ الأمن الوطني مستوى هام ومحوري من مستويات الأمن، حيث أنَّ نطاقه المكاني يرتكز على الدولة الوطنية إلا أنّ تأثيره الاستراتيجي يتعدى حيِّز الدولة الوطنية، فهو بذلك يكون متغيِّرا حساسا يحدِّد وزن وفعالية الدولة في الساحة العالمية ومدى حفاظها على الأمن بمختلف أبعاده، خاصة وأنّ مركزيته تتأسس على أنّه ينطلق من أبرز الفواعل على المسرح العالمي وهي الدولة الوطنية، هذه الأهمية مكنَّت له من أن يكون مادة قابلة للدراسة والتَّحليل الجاد والمعمَّق في جميع المجالات، فصار بذلك موضوع الأمن الوطني عابرا للتخصصات ولم يقتصر على مجال معرفي أو ميداني معين.

وفقا لذلك جاء في تقرير إستراتيجية الأمن القومي الهندي الذي تناول إستراتيجية الأمن الوطني أنَّ هذا المستوى من مستويات الأمن هو في الأصل مصطلح ومتغيِّر شامل، يرتكز في حماية الدولة والمجتمع والأفراد من كل التهديدات بمختلف أشكالها بما فيها الإكراه الذي تتعرض له الدولة ومواطنوها والذي يأخذ أبعادا متعددة،[2] هذه المركزية أخذت الدولة الوطنية كوحدة لها حيِّز مكاني إلى حدٍّ كبير –مع الأخذ بالحسبان أنّ النطاق الإستراتيجي للأمن الوطني يتعدى حدود الدولة الوطنية– جعلت منه مستوى حساس لبقاء الدولة واستمراريتها.

[1] A. Balasubramanian, «Branches Of Geography», **researchgate**, P P. 01, 02, Posted in January 2014, Accessed October 22, 2019, see:
file:///C:/Users/A/Desktop/BranchesofGeography.pdf

[2] India Republic, the Indian National Congress, **India's National Security Strategy Report**, (India, March 2019), P. A.

قبل البدء في التطرق لمدلولات الأمن الوطني لابد من الحرص الشديد والتعامل الدقيق مع المصطلحات المشابهة، لعلّ من ضمن هذه المصطلحات التي أضحت محل سجال علمي بين المفكرين مصطلحي الأمن الوطني والأمن القومي، حيث أنّ هناك من يرى أنّه لا مجال للتمييز بينهما من منطلق أنّهما مترابطان أي وجهان لمستوى واحد، ومن تم فإنّ الأمن الوطني والأمن القومي يصبان في قالب واحد وهو أولويات الدولة، خاصة في ظل وجود فواعل أخرى لا تماثلية من شأنّها أن تهدِّد أمن الدولة، ما يُحتِّم السّهر لتعزيز المقوِّمات الأمنية لمجابهة هذا التهديد اللاتماثلي وحتى التماثلي من فواعل ذات صفة مماثلة للدولة،[1] وهو ما تراه موسوعة السياسة أنّه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[2]، وهنا تكمن التهديدات في شقيها الداخلي والخارجي، حيث تنقسم التهديدات وفق المجال الجغرافي إلى تهديدات وطنية وعبر وطنية، وطنية يكون مجال تأثيرها داخل مجال الدولة محل التهديد، هذه التهديدات بدورها تنقسم إلى جُملة من التهديدات الفرعية "تهديدات سياسية، تهديدات مجتمعية، تهديدات بيئية، تهديدات اقتصادية، تهديدات اجتماعية..." تؤثِّر بدرجة كبيرة في المجتمع والدولة، أمّا بالنسبة للتهديدات عبر الوطنية فإنّها مجمل التهديدات التي تُهدِّد الدولة يكون مجالها خارجي إلا أنّها تؤثِّر بشكل كبير على الوضع الأمني الداخلي للدولة.

في الأدبيات الأمنية البريطانية تتبلور فكرة أنَّ الأمن الوطني يتضمن في سياقه حماية الدولة داخليا وخارجيا؛ حيث يرتكز على جُملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، يتأسس الهدف الأول من أنّ الأمن الوطني هو حماية المواطنين سواء المقيمين داخل إقليم الدولة أو خارجها وهذا قصد حماية إقليم الدولة من كل الأخطار ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الغائية الأمنية وتعزيز البنية التحتية للدولة، كمافي حين يتمحور الهدف الثاني في إبراز وزن الدولة داخل مجاليها الإقليمي والعالمي قصد تعزيز مصالح الدولة وشعبها في الخارج، كلا الهدفين يرتكزان على هدف مركزي أكثر محورية وهو تعزيز ازدهار الدولة وتحقيق أمنها من مختلف أبعاد الأمن الشامل.[3]

---

[1] ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2016)، ص. 24.

[2] الكيالي عبد الوهاب [محرر] وآخرون، موسوعة السياسة،الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص. 331.

[3] Queen Élisabeth II, **National Security Strategy And Strategic Defence And Security Review 2015 – A Secure And Prosperous United Kingdom**, (United Kingdom: The Williams Lea Group, November 2015), P P. 11, 12.

في ظل ذلك فإنّ الأمن الوطني من المنظور الاستراتيجي هو أساس ازدهار الدولة، حيث أنّ البيئة الآمنة هي في الأساس الضامن الحقيقي للنظام الدستوري الديمقراطي الحقيقي والصحيح؛ والذي يسعى إلى أن يكون للفرد وزناً ضمن الحياة السياسية، ضف إلى ذلك أنّه يضمن النمو الاقتصادي وفق تلازمية الاقتصاد والأمن، كما أنّ للأمن الإنساني كبير الأثر في تعزيز قيم وأبعاد الأمن الأخرى والتي يتم السعي وفقها إلى تحسين الوضع الإنساني للفرد داخل المجتمع، من تمّ يبقى الشرط الحقيقي لضمان تحقيق الأمن الوطني هو مساهمة المواطنين في أمن البلاد ورفاهيتها، ووفقا لذلك يتم الاستعداد للمساهمة في الدفاع عنها من كل الأخطار الداخلية والخارجية.[1]

وعليه فإنّه لا يمكن الحديث عن الأمن الوطني دون أن يكون للجغرافيا الدور الكبير في كل المعادلات الأمنية، وفي نفس الوقت لا يمكن الحديث عن واقع أو حيِّز جغرافي في ظل غياب المتغيِّر الأمني، هو ذات الأمر الذي سيحاول الباحث وفقه تفسير طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والأمن الوطني وفق معادلات ميدانية ونظرية داخل المنطقة المغاربية، تتأسس وفق تلازمية أنّه لا بناء أمني في ظل غياب حيِّز جغرافي يكون القاعدة المحورية للأمن بمختلف مستوياته وأبعاده

[1] Rimas Ališauskas, **National Security Strategy OfThere Public Of Li Thuania**, (The Republic Of Lithuania: Ministry Of National Defence, March 2016), P. 03.

المطلب الثاني: المنطقة المغاربية – مقاربة جيوسياسية

لعل من المساهمات المحورية والأدبيات المركزية في المجال الجيوسياسي ما كتبه المنظر ألكسندر دوغين (Alexander Dugin)، والذي يُعد من بين أبرز المفكرين الذين برزوا ضمن الأطر البحثية والفلسفية للجيوبولتيكا –سيتم ضمن هذا المستوى الحديث عن حدود التوافق والإختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا– والتي يرى أنّها لا تُعد علماً فقط؛ بل هي منظور وعلم وفلسفة في آن واحد، هو ذات الأمر الذي عكسه توجهه لدراسة هذا الفرع الذي تمتزج وفقه الجغرافيا والسياسة، لتكون بذلك فلسفة تلازمية عملت ولا زالت العامل الحقيقي لتفسير واقع السياسة العالمية بالتركيز على جُملة من المتغيِّرات التي سيتم التطرق إليها في ثنايا الموضوع.

بغض النظر عن التعريفات الكلاسيكية لابد من الإشارة إلى أنّه ووفقا لدوغين تحمل الجيوبولتيكا أبعادًا ودروبًا عديدة، تمازجت فيها الجغرافيا بالسياسة وفق منظورات ومدارس فكرية وفلسفية متعدِّدة، فهي ليست أحادية التأثير بل إنّها تقوم على معادلات ذات فعالية مبنية على منطق السيطرة والنفوذ، والمتغذية أساساً بوزن الدولة ضمن معادلات السياسة العالمية، حقاً إنّ مِثل هذه المنظورات لا تكاد تتوافق في الغالب إلاّ أنّ منطلقها الأساسي موحَّد يتضمن سياقات قائمة على أنَّ الجيوبولتيكا مركزية فيما يمكن وصفه بكواليس المسرح العالمي، والذي بُني أساساً على منطلقات القوة والقدرة على استخدام القوة.

من بين النقاط الحساسة التي بدأت تطغى على المنظومة المفاهيمية مصطلحي الجيوبولتيك والجغرافية السياسية، حيث تجدر الإشارة إلى أنّ البعض من المفكرين والباحثين في هذا المجال ينطلقون من أنّه يوجد رأيان بهذا الشأن، الرأي الأول يرى بأنّ الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية تسميتين لمنظورٍ واحد فالجيوبولتيك هي تعريب لكلمة الجغرافيا السياسية ومن تمّ فإنّهم ينطلقون في تفسيراتهم من أنّ الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية مصطلح واحد بتسميتين، أمّا الرأي الثاني فيرى أنّهما متغيِّران إلا أنّهما يشتركان في بعض النقاط الحساسة؛ فمثلاً يرون أنّه "في الخلفية التاريخية برز علم الجيوبوليتيك في القرن التاسع عشر، متجاوزا ما كان يسمّى بالجغرافية السياسية قبله، وذلك في مرحلة التمهيد لصراع عالمي كبير..."[1]، كما يرى البعض ضمن هذا الرأي أنّ الجيوبولتيك تتعلق بالوحدات السياسية في حين أنّ الجغرافيا السياسية تأخذ الأقاليم كوحدات تحليل.

[1] الشوفي جمال، «جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة...سورية في عالم متغول»، **دراسات سياسية**، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبريل 2018)، ص. 10.

ليأخذ الباحث بالرأي القائل أنّ للجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا معنى واحد وهذا حتى لا يتم فتح مجال نقاشي لا يمكن الخروج منه خاصة وأنّه لا تكفي المكتبات للحديث عن هذا الشأن، يرى **فريديريك راتـزل**(F. Ratzel) (1844–1904) وهو أحد مؤسسي الجغرافيا السياسية أنَّ هذه الأخيرة تتناول الموضوع السياسي في الجغرافيا، حيث يعتبر راتزل أنّها جزء مركزي لا يمكن الاستغناء عنه في ميدان البحث الجغرافي، خاصة وأنّه ربط القوة السياسية للدولة بما تمتلكه من مساحة مما قد يعمل على توسيع مساحة الدولة كمنطلق أساسي في الجغرافيا السياسية[1]، حيث يشبِّه راتزل الدولة بالكائن الحي تنمو وتتطور فهي تسعى دوما للتوسع على حساب الجيران الجغرافيين مما يمكنها –حسبه– من اكتساب عوامل قوة جديدة قادرة على النهوض بمكانة ووزن الدولة في الساحة العالمية.

فقانون التوسع حسب راتزل يسير وفق سبعة (07) قوانين تتمثل في:[2]

1. حجم الدولة ينمو مع ثقافتها.
2. نمو الدولة واتساعها يسير إلى جنب المظاهر الأخرى لتطوّرها: في ميادين الإيديولوجية. الإنتاج، النشاط التجاري، الإشعاع الجاذب القوي وقوة الدّعاية لديها.
3. تتوسع الدولة من خلال ابتلاعها وتمثّلها للوحدات السياسية الثانوية الأهمية.
4. الحدود هي جهاز متموضع على أطراف الدولة (التي تفهم على أنّها جهاز حي).
5. عندما تقوم الدولة بتحقيق توسعها في المدى المكاني تحاول الاستيلاء على المناطق الأكثر أهمية بالنسبة لتطوّرها: الضفاف، الأنهار، الوديان، وعلى العموم جميع المناطق الغنية.
6. الباعث على التوسع يأتي من الخارج، إذ أنّ الدولة تُثار للتوسع على حساب الدولة (أو الأراضي) ذات الحضارة الأدنى.
7. الميل العام نحو صهر الأمم الأضعف وتمثّلها يدفع إلى المزيد من زيادة المساحة في حركة تتشرّب نفسها.

لا تقف إسهامات المفكرين والباحثين عند راتزل بل برز في الساحة العالمية عديد المنظرين على غرار **رودولفتشيلين** (R. Kjellén) (1864–1922) الذي يُعد أول من استعمل مصطلح الجيوبوليتيكا

[1] عاطف علي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1989)، ص. 228.

[2] عمير بدر الدين، «إسرائيل والجيوبولتيكا العضوانية وأثرها على الأمن العربي»، في: رحموني عبد الرحيم [محرر] وآخرون، **القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص. 225.

فانطلق مما توقف عنده راتزل وتشارك معه في الصيغة العضوانية للدولة بما يخدم مصالح ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، و**هيلفورد ج. ماكندر**(H.Mackinder) (1861-1947) صاحب مقولة "إنّ من يسيطر على أوروبا الشرقية ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، قلب العالم (heartland) هو "تجمع الكتل القارية للأوراسيا" فقلب العالم الذي يقع في مركز العالم يُعد المنطقة ذات الأهمية المحورية في الجزيرة العالمية والتي تضم حسب ماكندر آسيا وإفريقيا وأوروبا، برز **ألفريدماهان** (Mahan.A) (1840-1914) كعسكري أمريكي ومنظر في الجيوبولتيكا والذي ركز على القوة البحرية (sea power) حيث يرتكز تحليله الجيوبولتيكي للدولة على الموقع الجغرافي لها وانفتاحها على المجال البحري وهيأتها الفيزيائية* وكذا مساحة الساحل بالنسبة للدولة وعدد سكانها خاصة وأنّه يرتبط بقدرة الدولة في تصنيع السفن ومقدرة الشعب على العمل بالتجارة والطابع السياسي للإدارة مما قد يؤدي إلى توجيه المصادر الطبيعية الهامة نحو تعزيز القوة البحرية.[1]

كما برز المنظر الأمريكي **نيكولاس سبيكمان** (N.Spykman) (1893-1943) الهولندي المولد كأحد أبرز المؤسسين للجيوبوليتيكا والمنظرين لها؛ غائية فكرته تمركزت حول كيفية تحقيق الولايات المتحدة للسيطرة العالمية فحسبه أنّ "من يسيطر على الهلال الداخلي يسيطر على الأوراسية ومن يسيطر على الأوراسية يقبض على مصير العالم بيديه" فالهلال الداخلي (Rimland) يعني المناطق الشاطئية التي تكونت من تلقاء نفسها عكس ماكندر الذي يرى أن الهلال الداخلي هو المنطقة الحضارية ذات الكثافة الكبيرة والموجودة على حافة القارة الأوراسية، ومن تمّ فإنّ سبيكان يرى أنّ المعايير التي ينبغي تقدير القوة الجيوبوليتيكية على أساسها هي:[2]

- سطح الأرض.
- طبيعة الحدود.
- عدد السكان.
- توفر أو انعدام الثروات الطبيعية.

---

* الهيئة الفيزيائية للدولة حسب ماهان تعني ما تمتلك الدولة من المجال البحري والموانئ والتي تمثل دافعا أساسيا لقوة التجارة الإستراتيجية، ينظر: ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا- مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: حاتم عماد، (بيروت: دار الكتاب الجديد،ط.1، 2004)، ص. 95.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 81- 101.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 105- 110.

- التطور الاقتصادي والتقني.
- القوة المالية.
- التجانس الإثني.
- مستوى التكامل الاجتماعي.
- الاستقرار السياسي.
- الروح الوطنية.

كان لفرنسا حظ من المؤسسين والمنظرين الأوائل للجيوبولتيكا حيث برز المنظر **بولفيدال دي لابلانش** (P. La Blache) (1845-1918) كمؤسس للمدرسة الجغرافية الفرنسية إلا أنّ الملاحظ أنّ دي لابلانش كان منجذبا لأفكار راتزل وفي نفس الوقت معارضا للكثير من أفكاره خاصة في فكرة راتزل أنّ العامل الطبيعي يعتبر عاملا محدِّدا لقوة الدولة، فمنظور دي لابلانش ارتكز على أنّ الوضع المكاني الجغرافي يأخذ بُعدين أساسي وغير أساسي وفي نفس الوقت يرى أنّ العامل الذاتي للإنسان الساكن في ذات المكان هو الأصل الذي ترتبط به قوة الدول، من بين الإسهامات الأساسية للألمان برز **كارل هاوسهوفر** (K. Haushofer) (1869-1946) الذي عمل كعسكري في الجيش الألماني كملحق عسكري باليابان والذي اكسبه قرب من الإمبراطور الياباني والطبقة الحاكمة في اليابان، ارتكز في معظم أفكاره على إنشاء الحلف القاري أو محور برلين-موسكو-طوكيو كخطوة تمهيدية لإقامة الحلف الأوراسي وهذا لمواجهة المعسكر المضاد قائلا "ستدق الساعة الأخيرة للسياسة الأنجلوساكسونية عندما يتحد الألمان والروس واليابانيون".[1]

حتَّى يتَّضح مدلول ومفهوم الجغرافيا السياسية وجب إدراج جُملة من التعاريف والتي يراها الباحث كفيلة بأن تفُك اللُبس عن بعض النِّقاط الحساسة داخل هذا المجال الحيوي، حيث يُعرفها **كريسي** (Cressey) بأنّها "تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة"، كما ينظر إليها **ريشاردهارتسهورن** (R. Hartshorne) على أنّها "دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم وآرائهم ودوافعهم الاجتماعية في ضوء تباين ظواهر سطح الأرض ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية"، ومن ذلك يرى

[1] ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص. 102- 118.

ويتلسي (Whittlesey) في كتابه The Earth And The State بأن "الوحدة السياسية تُعد نواة الجغرافية السياسية، وأنّ القيمة السياسية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي تشغلها الدولة وبأشكال سطح الأرض بالموارد الطبيعية في تلك المناطق".[1]

من خلال ما جاء به كريسي فإنّ الجغرافيا السياسية إلى حد كبير تعني إسقاط الأسس التي تتحكم في الجغرافيا على السياسة بشقيها الداخلي والخارجي وذلك لقياس مدى أثر المقوّمات الجغرافية على المعادلات السياسية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمقوّمات الحدود التي تعد أسس جغرافية للدول وفي نفس الوقت ذات أبعاد سياسية تتحكم في مصائر الدول، والتي بدورها تأخذ مساحة الوحدة السياسية وطبيعة التماسك داخل الدولة كعوامل دافعة للدول لأن تعزِّز من مكانتها داخليا وخارجيا، في حين أن هارتسهورن يرى أنّ الجغرافيا السياسية تُعد معادلة ثلاثية الأبعاد يضمن في سياقاتها كفواعل مركزية الأرض بوصفها الجغرافي والدولة بمنطلقها الديمغرافي والاجتماعي والعلاقات بين الدول في ضوء المقوّمات الجغرافية، هذه المعادلة تدرس مدى طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات "الأرض–الدولة– العلاقات الدولية" وفق منحنيات تفاعلية ترتكز بالضرورة على الوزنيين الجغرافي والسياسي.

ويتلسي ركز في صُلب حديثه عن الجغرافيا السياسية على دور العوامل الجغرافية في تحديد قيمة الدولة داخليا وخارجيا، إذ أنّ هذه المقومات الجغرافية التي تطرق إليها "المناخ– شكل سطح الأرض– المورد الطبيعي" تُعتبر نقاط قوة للوحدات السياسية والتي تدخل ضمن مقومات القوة والقدرة، هذه الأخيرة – القوة– التي تعد المعيار الأساسي لقياس وزن الدولة ضمن مسارات السياسة العالمية، والتي بدورها تأخذ بالحسبان الحفاظ على مقوّمات القوة الجغرافية وإعادة توظيفها في مجالات أخرى لتعزيز مكانة ووزن الدولة في السياق الداخلي والخارجي الإقليمي والعالمي ككل.

يُعد الإقليم الذي يحاول الباحث تحليله في هذا المستوى من الأقاليم التي تأخذ عديد التسميات "شمال إفريقيا– المغرب العربي..." إلا أنّ الباحث في هذه الدراسة سيعتمد على تسمية هذا الإقليم بالمنطقة المغاربية وهذا حتى لا يقع في فخ التسميات، حيث يقصد بالمنطقة المغاربية "ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب– الصحراء الغربية– موريتانيا" ومن تمّ سيتم التركيز على المقاربة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ككل.

[1] علي هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 1998)، ص ص. 29– 30.

كمجال كرونولوجي ظهر مصطلح **شمال إفريقيا** (North Africa) ليعبِّر عن الدول الإفريقية الواقعة في شمال القارة أثناء الحرب العالمية الأولى وفي ظل الاحتلال الأوروبي لدول هذه المنطقة، هذه التسمية يحبذ الأوربيون استعمالها لفصل هذه المنطقة عن إرثها الحضاري العربي والأمازيغي والإسلامي، كما ظهرت تسمية **المغرب العربي** (The Arab Maghreb) لتُعبر عن الجزء الغربي من الوطن العربي، تقع **المنطقة المغاربية** (The Maghreb region) في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والمحدَّدة جغرافيا ما بين "خطي طول 25 درجة شرقا و 17 درجة غربا والمتمثِّلة تحديدا في الساحل الأطلسي لموريتانيا ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37 درجة شمالا 18 درجة جنوبا..." بمساحة تقدر بحوالي ستة (06) ملايين كم^2 لتغطي بذلك "حوالي 04% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية و20% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي".[1]

خريطة رقم (01): الخريطة السياسية للمنطقة المغاربية

Source: Peter Hermes Furian, «Maghreb And Sahel Political Map With Capitals And National Borders», **Alamy**, Accessed December 10, 2019, See:
https://2u.pw/0hMG4

[1] غنام فايزة، **التعاون الأمني الأورو-مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5: 2001-2011**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، (جامعة مولود معمري- تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص. 142، 143.

إنّ إطلالة المنطقة المغاربية على مسطحين مائيين محوريين من بين أهم المسطحات المائية أهمية في الساحة العالمية هو دليل على المكانة الجيوسياسية التي تمثلها هذه المنطقة، حيث أنّ إطلالتها على البحر المتوسط بسواحل أربع دول مكونة لهذه المنطقة "ليبيا، تونس، الجزئر، المغرب" أعطت لهذه الدول مكانة محورية ضمن مسارات التعاون بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، خاصة وأنّ هذا المسطح المائي في المنظورات الجيوسياسية يُعد منطقة محورية من مناطق القرار في السياسة العالمية ككل.

كما أنّ إطلالة المنطقة على واحد من المحيطات البحرية العالمية يأخذ الإيجابية الجغرافية في مسارات هذه المنطقة، حيث أعطت إطلالة "المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا" على المحيط الأطلسي لهذه الدول المكوِّنة للمنطقة مركزية حقيقية في مسارات التعاون بين إفريقيا والقارة الأمريكية وآسيا، فكلا المسطحين المائيين المتوسط والأطلسي مثَّلا مقوِّما جيوساسيا للمنطقة المغاربية والذي يحدِّد وزن ومكانة هذه المنطقة في مسارات السياسة العالمية القائمة على تمتع الدول والأقاليم بأعلى قدر من مقوِّمات القوة الجيوسياسية.

أما من حيث طول الساحل المغاربي المطل على المتوسط فيقدر بحوالي 837 4 كم لسواحل الدول الأربعة، هذه النسبة التي تُعد من النسب الحساسة في المسرح البحري العالمي الذي يرتكز على دور المسطحات المائية في توجيه السياسة الخارجية للوحدات سواء الدول أو الأقاليم، أما بخصوص الإطلالة على المحيط الأطلسي فتبلغ حوالي 146 3 كم بأقل من التماس بين المنطقة المغاربية والمتوسط، وفقا لذلك فإنّ حدود المنطقة شمالا ترتكز على البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي، أما من الشرق فتحدها كل من مصر والسودان وجنوبا دول الساحل الصحراوي.[1]

بخصوص مساحة الوحدات السياسية المكوِّنة للمنطقة المغاربية فهي تبلغ 941 062 6 كم^2 موزعة بالترتيب التنازلي بين الجزائر بحوالي 741 381 2 كم^2 كأكبر مساحة في المنطقة بنسبة 39.28% تليها ليبيا بـ 500 775 1 كم^2 وهي ثاني أكبر الدول المغاربية المكونة لهذه المنطقة مساحة بنسبة 29.28% وبعدها موريتانيا بحوالي 700 030 1 كم^2 بما يقارب نسبة 17% وأقل من هذه الدول المغرب بحوالي 730 458 كم^2 بنسبة 7.56% وهي أقل بكثير من مساحة الجزائر بحوالي خمس مساحة الجزائر وحوالي نصف مساحة موريتانيا وربع مساحة ليبيا، لتأتي في المرتبة الخامسة من حيث

[1] حموته فاطمة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر –بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010–2011)، ص. 24.

المساحة تونس وهي أصغر دول المنطقة بما يقارب 150 164 كم^2 أي بنسبة 2.73% من مساحة المنطقة المغاربية ككل.[1]

من خلال ذلك فإن متغيِّرات المساحة والمسطحات المائية التي تتمتع بها المنطقة المغاربية تعتبر من الأسس والمنطلقات التي بُنِيت عليها المنطقة بعد الاستعمار وقبله وأثناءه، هذا بدون التفصيل في مشكلة الحدود والتي تعد مشكلة استعمارية موروثة وظفها المستعمر كفزاعة تتشابك عليها دول المنطقة خاصة ما تمثله الحدود الجزائرية–المغربية وأطروحات أحقية طرف ببعض أجزاء الطرف الآخر، وهي من بين المشاكل التي أثرت على اتحاد المغرب العربي الذي وُلد ميتا نظرا لحساسية الحدود في مسارات السياسة العالمية.

إنّ الجزائر وليبيا باعتبارهما وحدتي الدراسة الأساسيتين فإنّهما حتماً تمثّلان مجالا للتحليل الجيوسياسي الغني بعديد المقوِّمات الجيوسياسية والتي حتماً ستجعل منها دراسة خصبة لقياس مدى فعالية المتغيِّرات الجغرافية على واقع الدولة، ومن تمّ فإنّه يمكن تحليلهما انطلاقا من عديد المعايير والتي تتمثل أساسا في مساحة الأرض وطبيعة الحدود وموقع الدولة من المسطحات المائية التي تعد نقاط قوة فعّالة، ضف إلى ذلك كل ما من شأنّه أن يعزِّز هذه الدراسة خاصة إذا ما تمّ التحدث على الوزن الجيوسياسي وأثره في تحديد هوية الدولة داخليا وخارجيا.

وهو ما يؤكد على أنّ القوة البرية بقدر ما تمثِّل معامل تعاون بقدر ما تمثِّل أحد المداخل التي تستغلها التهديدات التي تهدِّد الأمن الوطني، كيف ذلك؟؛ في الدراسات الجيوسياسية تُعد الحدود البرية متغيِّر جيوسياسي يحمل ازدواجيتين، ذا بُعد **إيجابي** حيث أنّ الحدود في المعادلات الجيوسياسية هي مقوِّم قوّة حقيقي يرتكز على قيم التعاون بين الدولة وجيرانها الجغرافيين، وبُعد **سلبي** إذا ما تمّ الأخذ به من وجهة أمنية؛ فكلما كان محيط حدود الوحدة السياسية واسعا كلما أدى ذلك إلى تنامي كل أشكال التهديدات وبالتالي يصعب على الوحدات السياسية أن تتحكم أساسا في شدّتها.

ما يُلاحظ في دول المنطقة الحدود الشاسعة للجزائر وليبيا هذا البُعد السلبي الذي تمثِّله الحدود الواسعة يؤثِّر بالأساس على الدولة من حيث إدراكها للتهديدات الأمنية التي تهدِّدها، فكلّما زادت شساعة الحدود كلما أدى ذلك إلى صعوبة إدراك الدولة للتهديدات* ومن تمّ يكون من الصعب على الدولة أن

[1] حموته فاطمة، **مرجع سابق**، ص. 25.

* ليس بالضرورة؛ فقد تكون حدود الدولة واسعة يقابلها الإدراك الجيِّد والفعال للتهديدات من قبل صانع القرار والمؤسسات الأمنية والعسكرية.

تواجه مجمل التهديدات، وهو ما يُلاحظ الآن في عديد الدول التي تمتلك هذه الخاصية المؤثِّرة في طبيعة التعامل الأمني والسياسي والوقائي مع هذه التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة.

لا يقف التحليل الجيوسياسي عند الحدود فقط بل يتعداه ليشمل بعض السياقات الهامة التي تدخل ضمن الحيّز الجيوسياسي، وهو ذات الأمر الذي يطرح عديد التساؤلات حول موقع الجزائر وليبيا ضمن الفضاءات الجيوسياسية العالمية، هذه الفضاءات تتنوع ويتشارك بعضها في بعض المقوّمات إلا أنَّ نسبة اختلاف الفضاء عن الآخر يكمن في كون أنَّ كل فضاء يتمتع بميزات جيوسياسية تجعل منه ذا فعالية تختلف شدتها كلَّما كان الفضاء غني بنقاط القوة ومعادلات القدرة على توظيف هذه القوة.

غنى الجزائر باعتبارها أحد أبرز وحدات الدراسة بعديد مقوِّمات القوة مكنّ لها من أن يكون لها وزن فعّال ضمن عديد الفضاءات ذات الفعالية المطلقة في الساحة العالمية، يحدِّدها منصور لخضاري في "الفضاء المغاربي، فضاء الساحل الإفريقي، الفضاء المتوسطي، الفضاء الإسلامي، الفضاء العربي"[*]، هذه الفضاءات الخمسة تدخل ضمن امتدادات جيوسياسية حساسة، فالامتداد القاري يضم الفضاءين المغاربي وفضاء الساحل الإفريقي؛ الامتداد البحري يضم في سياقاته الفضاء المتوسطي في حين أن الفضاءين العربي والإسلامي يندرجان ضمن الفضاء الوجداني.[1]

من خلال ذلك وكما تمّ الإشارة إليه فإنّ تمتع الجزائر وليبيا بقوة برية تتمثل في شساعة مساحتهما واتساع حدودهما البرية يُعد معامل قوّة لو تم استغلاله على الوجه المطلوب الذي تقتضيه المصلحة الوطنية، هذه القوة والتي ولَّدت امتداد بري يأخذ الصبغة القارية خاصة وأنّه يحوي فضاءين حساسين، فالفضاء المغاربي من بين الفضاءات المحورية ضمن هذا السياق والذي يحوي معامِلات قوة قائمة على التاريخ المشترك للدول المنضوية تحته، ضف إلى ذلك اللغة التي تمثِّل أبرز نقاط القوة لأيِّ فضاء والتي تسعى من خلاله إلى تعزيز الروابط المشترك بين من يتشاركون هذا الفضاء.

في حين أنّ فضاء الساحل الإفريقي يعد أبرز بؤر التوتر التي شهدت مناطقه تولد عدد من التهديدات المتغذية بالعامل الخارجي تحت غطاء حماية حقوق الإنسان، ويُقصد بها الفواعل التي ترتكز على البُعد التاريخي في علاقاتها مع دول القارة، هذا السعي قابله هدف حساس للقوى الكولونيالية

[*] يمكن اسقاط هذه الفضاءات الجيوسياسية على حالة ليبيا على اعتبار أنّها تتمتع بنفس الميزات التي تتمتع بها الجزائر.

[1] لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني**، سلسلة دراسات إستراتيجية، (العدد 194)، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص. 43.

والمتمثِّل في الغنى الجيوسياسي لأقاليم الساحل الإفريقي مما أدى بالضرورة إلى تأزم الوضع نتيجة تعارض المصالح بين مختلف الفواعل الساعية إلى كسب أعلى قدر من البراغماتية الجيوسياسية في الساحل، هو ذات الأمر الذي مثَّل أحد أبرز الفضاءات التي بقدر ما تمثِّل عامل إيجابي بقدر ما شكَّلت خطر حقيقي للأمن الوطني خاصة في ظل تفاقم التهديدات الأمنية.

تُعد المسطحات المائية في الأدبيات الجيوسياسية على قدر من الأهمية المتأتية من مركزية هذه المسطحات في معادلات القوة، حيث أنَّ الوحدات السياسية الدولاتية التي تتمتع بهذه القوة تتمتع بحظ جيوسياسي محوري، هذا الحظ يقوم على أنّ للدولة كامل الصلاحية في استغلال نقاطها المائية فيما يخدم مصلحتها الوطنية، هو ذات الأمر الذي تزخر به الجزائر وليبيا في ساحل مطل على نقطة مائية عالمية هي البحر المتوسط الذي يراه المنظرون أنّه أبرز نقطة مائية عالميا، لما لهذا المسطح من الأهمية البالغة في المسارات الحضارية خاصة تلك الحضارات القائمة على السيطرة والتي ولدت وحدات سياسية كولونيالية في أقاليم الجانب الجنوبي من المتوسط.

أي نقطة قوة تحمل بعدين سلبي وإيجابي مثلها مثَل الفضاء المتوسطي الذي يحمل هو الآخر كذلك إزدواجية الأبعاد، فبُعده الإيجابي بالنسبة للجزائر وليبيا يتمحور من أنّ هذا المسطح المائي المحوري مكّن لدول المنطقة من بناء قدراتها العسكرية الأمنية والتي مكنّت لها من أن تكون دول محورية وإستراتيجية في نفس الوقت وفي كل معادلات السياسة العالمية خاصة ذات البُعد المتوسطي والإفريقي، في حين أن البُعد السلبي يتمركز في أنّ هذه القوة البحرية أوجدت المنطقة وسط معادلات متناقضة في السياسة العالمية، بعضها قائم على التعاون بين الدول المشكلة لهذا الفضاء وآخر مبني على الصراع في رغبة دول الشمال–الفقيرة بنقاط القوة الجيوسياسية– للسيطرة على دول جنوب المتوسط الغنية بعديد نقاط القوة التي تتنوع بين البحرية والبرية منها أساسا.

لا يمكن لأيٍّ من أنواع القوى أن يكون ذا مركزية محورية أكثر من القوة الوجدانية والتي تمثِّل تلك القوة الكامنة المتمركزة في كل معادلات القوة، فلا يمكن توظيف أيٍّ من تلك القوى التي تم التطرق إليها دون أن يكون للقوة الوجدانية مركزية في ذلك، هذه القوة التي يجادل فيها المنظرون من أنّها الدافع الحقيقي لكل أشكال القوى البحرية والبرية من منطلق أنّها متمركزة في كل معادلات القوة، والسبب الحقيقي الذي قد يشكل القدرة لتوظيف مُجمل القوى التي تزخر بها الجزائر وليبيا، هذه القوة دفعت بالجزائر وليبيا لأن يكون لها وزن في كل القضايا الإسلامية والعربية وهو ما تحقق فعلاً بتربعهما على مركزية محورية

في عدد من القضايا الحساسة على المجالين الإسلامي والعربي، كموقعهما ووزنهما في الدفاع عن القضايا المركزية كالقضية الفلسطينية ودورها في الدفاع عن حق المستعمرات في تقرير مصيرها.

كل من الفضاء الإسلامي والفضاء العربي يمثّلان تلك القوة الحامية لدول المنطقة، فجيوسياسيا لابد من أن يكون للوحدة السياسية قوة حامية لكيانّها حتى وإن كانت هذه القوة غير مفعّلة لحد الآن، في ظل ما يشهده العالم الإسلامي والعربي من تنامي بعض الجزئيات السلبية والتي تم تفعيلها من طرف قوى معادية للعالمين الإسلامي والعربي، لكن دون الخوض في مجمل ما يعاني منه العالم الإسلامي والعربي وجب التركيز على مسلمة أنّه لابد للدولة من أن يكون لها حيز وجداني تسير في فلكه وفق متغيِّرات المصلحة العامة والتي يراد منها البناء العام الإيجابي وتوظيف كل نقاط القوة للنهوض بهذا البناء.

المطلب الثالث: أثر المقوّمات الجيوسياسية على الواقع الأمني

انطلق جاناثخان ايفازوف (J.Eyvazov) في إحدى دراساته التي أراد من خلالها تناول تأثير العوامل الجيوسياسية على تصور الأمن الوطني؛ من أنّ هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى، فالاتجاه نحو تطوير مجتمعات ما بعد الصناعة في العالم المعاصر الذي يعيش فترة من التحولات المعولمة يُضعف من تأثير العوامل المرتبطة بالجغرافيا على الأمن، ومن تمّ فإنّ التغيرات التي صاحبت العولمة أثرت حتماً في مفهوم الأمن ومدى تأثره بالعوامل الجيوسياسية، حيث أنّ ارتباط الأمن والجغرافيا في الدولة المتقدمة يختلف عن دول العامل الثالث من خلال دور التطور التاريخي للدول في هذه المعادلة.[1]

من ذلك فإنّه ينطلق من فرضية أنّ للعوامل الجيوسياسية أثر على تصورات الأمن الوطني حيث أنّ درجة هذا التأثير تختلف من وحدة سياسية إلى أخرى، هذا الاختلاف ينطلق من عدة متغيِّرات تتمحور أساسا في طبيعة المقوِّمات الجغرافية والسياسية، فمساحة الدول وتضاريسها وطبيعة الحدود والمسطحات المائية تختلف من دولة إلى أخرى، ضف إلى ذلك أنّ طبيعة النظام السياسي والفواعل السياسية لأي وحدة سياسية تختلف من وحدة إلى أخرى وهو ذات الأمر الذي يُلاحَظ في الساحة العالمية بمفهومها الواسع التي تُبنى على منطلقات التعاون النفعي البراغماتي والصراعي الناعم وحتى الصلب في الغالب.

هذا التأثير الذي ينطلق أساسا من مركزية الجغرافيا والأمن في مسارات السياسة العالمية القائمة على الطبيعة التفاعلية بين عديد المتغيِّرات والعلاقات التلازمية المحورية والتي تتفاعل فيها عديد المعادلات العابرة للتخصصات، حيث أنّ المقومات الجيوسياسية وتصورات الأمن الوطني تعد أبرز هذه التلازميات الجديدة والمتجددة وفقا للمسارات العالمية، والتي تأخذ على عاتقها طبيعة التأسيس لمقاربات أمنية مرتكزة أساسا على الطبيعة الجيوسياسية للوحدات السياسية الدولاتية المتفاعلة في سياق تكاملي تلازمي.

فمسارات التطور والانتقال داخل الدولة الواحدة من مجتمع صناعي إلى ما بعد صناعي هو أحد المؤشرات والمعايير التي يُمكن من خلالها معرفة طبيعة العلاقة بين الأمن الوطني والمقوِّمات الجيوسياسية، وفي نفس الوقت مؤشرات تتحكم في درجة هذه التلازمية المحورية من الشدة إلى أقل شدة وفق منحنى التأثير والتأثر والتفاعل، خاصة وأنّ طبيعة الانتقال تتحكم فيها متغيِّرات أخرى تؤثِّر بالسلب

[1] Jannatkhan Eyvazov, «Geopolitics And National Security In The Globalizing World», **International Law And Integration Problems**,(Vol. 54) (N° 02) (Baku State University– Azerbaijan, 2018), P P. 04– 08.

على طبيعة تلازمية الأمن والجغرافيا لكن ليس إلى الحد الذي يقوِّض من هذه المعادلات الحساسة في الساحة العالمية.

كما أنّ للعولمة دورا بارزا في هذه الطبيعة التفاعلية خاصة وأنّ العولمة والتي بُنيت على أسس معقدة أثرت بالضرورة على تصورات الأمن الوطني للوحدات السياسية وكذا طبيعة التأثير الذي يكون للمقومات الجغرافية على الأبنية السياسية الشاملة خاصة الأمنية منها، وفقا لجانثخان فإنّه كان للعولمة الدور البارز في تقويض وإضعاف تأثير العوامل الجغرافية على الأمن الوطني،[1] خاصة وأنّ العالم في ظل العولمة مثّل وحدة واحدة تتأسس خفيا على البراغماتية ومصلحة الدول الكبرى على حساب باقي الدول الأخرى، ومن تمّ فإنّ إضعاف دور المقوّمات الجغرافية على الأمن يصُب في مصلحة الدول الكبرى الساعية إلى أن تقوّض أي تنمية اقتصادية أو أمنية في باقي الدول الأخرى.

ومع ذلك فإنّ العولمة صاحبتها عديد التغيرات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي والتي أثرت على مسارات الدولة بمختلف معادلاتها، من ضمن هذه المعادلات التي أثرت عليها التغيرات المصاحبة للعولمة تلازمية الأمن والجغرافيا حيث أنّ هذا التأثير أخذ بُعدا سلبيا على طبيعة وشدة العلاقة بين المتغيِّرات الجيوسياسية والتصورات الأمنية من خلال تراجع دور هذه المتغيِّرات قابله بروز بعض المتغيِّرات الأخرى والتي تُعد متغيِّرات جزئية إذا ما قورنت بالمتغيِّرات الأساسية الأمنية والجغرافية.

فلو تمَّ الأخذ بتأثير البُعد الجيوسياسي في بروز التهديدات الأمنية وتوسعها وانتقالها من الطابع المحلي والوطني إلى الطابع عبر وطني لُوحظ عديد النقاط المحورية في هذه العلاقة والتي تُعد أساسا اللبنات الأولى لنشاط شبكات المخدرات، يجادل **ميشيل شتينبرج** (M.Steinberg) و **كينت ماثيوسن** (K.Mathewson) في أنّ الاستعمار لعب الدور البارز في توظيف المتغيِّر الجغرافي لتعزيز تجارته من المخدِّرات داخل المستعمرات، حيث بدأ هذا التوظيف في الظهور مع بداية القرن العشرين أساسا لكن إرهاصاته بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر،[2] وهنا يرتكز هذا التوظيف على تعزيز تجارة المخدرات باعتبارها كانت تمثِّل أحد أبرز أوجه الاستعمار في تدمير المستعمرات وزرع بذور التهديدات الأمنية فيها.

[1] Jannatkhan Eyvazov, «Geopolitics And National Security In The Globalizing World», **Op. Cit**, P P. 04- 08.

[2] Michael K. Steinberg, Kent Mathewson, «Landscapes Of Drugs And War: Intersections Of Political Ecology And Global Conflict», In: Colin Flint [Editor] And Outher, **The Geography Of War And Peace: From Death Camps To Diplomats**, (The United States Of America: Oxford University Press, First edition, 2005), P P. 242- 244.

هذا التوسع في نشاط تجارة المخدرات أدخل المستعمرات في حالات من التدمير البطيء نتيجة إفرازات المخدرات على صحة الأفراد، من منطلق أنّ التهديد منذ بداياته الأولى في المستعمرات بدأ في التوسع أكثر فأكثر وأفرز حالة من اللاأمن انتقل وفقها هذا التهديد متعديا الحدود الوطنية إلى ما وراء الحدود، والذي أدى بدوره إلى تنامي شبكات الجريمة المنظمة التي وجدت في هذه الأنشطة الملاذ الحقيقي ليس للتجارة وإنّما لتهديد الأمن الوطني للوحدات السياسية، مثل ما يحدث في الجزائر وليبيا من توسع دائرة نشاط شبكات المخدرات والتي سيلمسها القارئ في أحد مستويات هذه الدراسة.

في جانب مرتبط بتأثير التهديدات الأمنية واستغلالها للمجال المكاني أو الحيِّز الجغرافي ركز كولن فلنت (C.Flint) في سياق تحليله لهذه العلاقة على أنّه "يمكن تصنيف الإرهاب ومكافحة الإرهاب ضمن القضايا الجيوسياسية لأنّهما يستغلان ويحاولان تغيير الهياكل الجغرافية لتحقيق أغراض سياسية..."[1]، من هنا يظهر التأثير البالغ الأهمية لهذه التهديدات والتي يمكن لها إعادة تنشيط الخلايا الجيوسياسية النائمة في الوحدات السياسية، حيث تستغل الجماعات الإرهابية في إطار تأثير المقوِّمات الجيوسياسية على الأمن الوطني المغاربي الأبعاد المكانية في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية في حسابات هذه الجماعات والتي تحاول بسط نفوذها على عديد النقاط الحساسة في المنطقة.

[1] Colin Flint, «Dynamic Metageographies of Terrorism: The Spatial Challenges of Religious Terrorism and the War on Terrorism», In: Colin Flint [Editor] And Outher, The Geography Of War And Peace: From Death Camps To Diplomats, **Op. Cit**, P.198.

المبحث الثاني: مخرجات الواقع الإقليمي المتأزِّم

في سياق متلازمة الأمن والجغرافيا فإنّ للمجال الجغرافي المحيط بالوحدة السياسية أو الإقليم دورا بارزا في تحديد المعالم الأمنية لهذه الفواعل، حيث أنّ المعطى الجغرافي متغيّر أساسي في بناء التصور الأمني وتحديد طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية، خاصة وأنّه في ظل إفرازات العولمة في المجال الجيوسياسي القائم على السيطرة وتحقيق الأمجاد فإنّه يعد لزاما الأخذ بفرضية أنّ المجال الجغرافي هو الذي تتحدد من خلاله طبيعة التهديدات الأمنية وشدّتها، سيتم في هذا المبحث من الدراسة اختبار هذه الفرضية مع الأخذ بالحسبان حالة المنطقة المغاربية كمجال جغرافي قابل للدراسة والتحليل وفق أطر جيوسياسية–أمنية.

من ذلك فإنّه وجب توظيف المُعطى الجغرافي المغاربي والذي تمّ التطرق إليه في سياق المقاربة الجيوسياسية للمنطقة آخذا بالحسبان طبيعة وجغرافية كل دولة كوحدات سياسية والمنطقة ككل كوحدة جغرافية واحدة، كما لا يجب الإغفال عن حتمية أنّه وفي ظل ما تعيشه المنطقة من الأوضاع المتأزمة المتغذية أساسا برغبة بعض الفواعل التماثلية واللاتماثلية في تعزيز مقدراتها فإنّه يلاحظ تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية واختلاف شدتها باختلاف المعطيات الجغرافية لكل وحدة من وحدات المنطقة، فلا يمكن الإقرار بتنامي التهديدات الأمنية دون إعطاء اللمحة الجغرافية لهذه التهديدات.

من هذا المنطلق سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين المعطى الجغرافي للمنطقة المغاربية كوحدات سياسية أو كإقليم جغرافي واحد والتهديدات الأمنية وفق جدلية المتغيّر الجغرافي والأزمة، من منطلق تواجد دول المنطقة ضمن حيِّز إقليمي تغذيه الأزمات على اختلاف أصعدتها وسياقاتها، بدءا بالأزمة الليبية وانتشار السلاح الليبي في كل المنطقة والذي استغلته الجماعات الإجرامية لتعزيز مقدراتها الهجومية موظِّفة بذلك المُعطى الجغرافي للمنطقة، مرورا بالأزمة المالية والتي تمثِّل أبرز الأوضاع المتأزمة المؤثِّرة بصفة مباشرة على الحدود الجنوبية للمنطقة خاصة الجزائر باعتبارها وحدة سياسية مغاربية ذات وزن إستراتيجي في المنطقة، وصولا إلى أزمة الصحراء الغربية واعتبارها القضية المحورية والتي يمكن أن تطبق عليها كل النظريات الجيوسياسية.

المطلب الأول: جغرافيا انتشار السلاح الليبي في المنطقة

في الدراسات الجيوسياسية تتأثر الدولة بحدودها الجغرافية وبإقليمها الذي تتواجد ضمنه، هذا التأثير الذي قد يأخذ مآخذ التأثر والتأثير المتبادل حسب طبيعة ووزن الدولة ضمن هذا المجال، حيث تتداخل في ذلك عديد المتغيِّرات التي تحكم طبيعة هذه العلاقة وتعيد تشكيلاتها وتفاعلاتها في بعض الأحيان، خاصة في ظل متلازمة الجغرافيا وأمن الدولة حيث أنّ جغرافيا الدول تؤثِّر إلى درجة كبيرة في تصوراتها وإدراكها للتهديدات وفي الغالب تحدِّد تأثرها بجُملة التهديدات الأمنية التي حولها، في ظل ذلك فإنّه حري الحديث في سياق الأزمة الليبية عن تفاعلات هذه الأزمة ضمن المجال المغاربي ومخرجاتها على المنطقة.

قبل الحديث عن واقع الأزمة وتداعياتها على المنطقة لابد من الحديث على أنّ ليبيا تتمتع بنسق قبلي واسع النطاق على عكس باقي دول المنطقة، سوسيولوجيا فإنّ التكوين القبلي في ليبيا لحد بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أو لغاية الآن لا زال النمط الغالب عليها والذي يؤثِّر بدوره في باقي مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، حيث أنّ القبيلة الليبية لا ترتكز فقط على رابط الدم بل إنّها وعاء اجتماعي تتعايش فيه عديد الأعراق فقد تضم القبيلة في ليبيا العربي والأمازيغي والإفريقي وغيرهم، فهي بذلك تمثِّل خلية أساسية في تركيبة المجتمع الليبي على اعتبار أنّ نسبة القبائل العربية 97% في حين أنّ نسبة القبائل الأمازيغية 3%، في سياق ذلك فإنّ نظام القذافي قد وظف هذا المكوِّن الاجتماعي ضمن النَّسق السياسي فأصبحت القبيلة متغيِّرا محوريا في الحياة السياسية بل إنّها أصبحت مركزية في الحياة العسكرية خاصة وأنّ ذلك تمثّل في أمانة المؤتمر الشعبي واللجان الشعبية وروابط الشبان القبائل والنوادي القبلية والحرس الشعبي.[1]

من ذلك فإنّه حَريٌ القول أنّ للقبيلة أو التكوين القبلي عديد المميِّزات التي تجعل منه أحد الأبنية الاجتماعية الواسعة الانتشار في دول القارة الإفريقية، حيث أنّ ليبيا أحد نماذج هذا التكوين والتي تمثِّل حلقة خصبة من حلقات التحليل السوسيولوجي وفق النسق القبلي، ترتكز على عاملي الولاء والعصبية اللذان ينطلق منهما السوسيولوجيون من أنّهما لب النمط القبلي، لوحظ ذلك قبل 2011 في ولاء قبائل القذاذفة للقذافي وبعد 2011 في ولاء بعض القبائل المعروفة لبعض الميليشيات أو الكتائب النشطة في

[1] صولي خالد، لزهر عبد العزيز، «دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية»، **صوت القانون**، (المجلد السادس) (العدد الثاني) (جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة، نوفمبر 2019)، ص ص. 898، 899.

ليبيا أو تكوينها لكتائب تمثّلها، كذلك فإنّ الولاء يرتكز على عوامل البناء الاجتماعي التقليدي فبقدر ما تمثّله القبيلة من مُعطى إيجابي باعتبارها حلقة هامة من حلقات البناء الاجتماعي بقدر ما تمثّل عائقا حقيقيا ومحوريا أمام تبني قيم الديمقراطية وتعزيز السلام والأمن في ليبيا، خاصة في ظل تداخل الأدوار الوطنية والإقليمية والعالمية في سياق الأزمة.

حملت القبيلة في ليبيا ازدواجية الأدوار في عملية بناء الدولة، حيث أنّ دورها **الإيجابي** يرتكز في أنّ العُرف القبلي عامل مهم في تسوية الخلافات الداخلية بين الأطراف الليبية قبل وبعد 2011، فهي أداة من أدوات استتباب الأمن وركيزة من ركائز المصالحة الوطنية تمكن من توفير بيئة سياسية–أمنية سلسة تواكب الرهانات المحلية والإقليمية والدولية، كما تبرز مركزيتها في أنّها مكوّن ونسق اجتماعي يعمل على لَمْ شتات الشعب الليبي من خلال مكوّناتها الهامة التي تتميز بها عن باقي المكوّنات الأخرى، لذا أصبح من الضروري رد الاعتبار للقبيلة خاصة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ ليبيا، في حين أنّ دورها **السلبي** يكمن في أنّها معطى لا يتماشى والمتطلبات الديمقراطية المتأسسة على قيم التمثيل والمشاركة لكل فئات المجتمع في ظل حكم الأغلبية،[1] ومن تمّ فبإيجابياتها وسلبياتها لا زالت القبيلة في ليبيا ذلك المكوّن الأساسي والمحوري في المعادلة السياسية الليبية، إلا أنّ دورها يبقى على الفرد الليبي وتشبعه بقيم تحقيق دولة الحق والقانون.

إنّ الملاحِظ للأوضاع في ليبيا يقف على مُعطى جد هام قد يساهم في تحليل الوضع الأمني في ليبيا وهو أنّ نظام القذافي بين 1969 و 2010 قد أنفق أكثر من 30 مليار دولار على الأسلحة، في حين دُمر 21 مستودعا لتخزين الأسلحة كما هُربت محتويات 70 مستودعا آخر مع بداية الأزمة، يرجح المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة غسان سلامة أنّ عدد الأسلحة في ليبيا يفوق 20 مليون قطعة سلاح، خاصة وأنّ انتشار السلاح الليبي ووقوعه في يد جماعات إجرامية إرهابية وشبكات الجريمة المنظمة ساهم في تأجيج الأوضاع الأمنية في ليبيا والمنطقة ككل، في ظل ذلك سيطرت بعض التنظيمات الإرهابية على عدد من المدن الليبية مثل **سرت** و**درنة** حتى عام 2017 وباتت الحدود في يد تنظيم الدولة في المغرب الإسلامي، في حين ساد نوع من الحكم الذاتي لبعض الأقاليم الليبية مثلما حدث في 1951 بعد فشل النخب الليبية في حل مشكلة العسكرة وصارت الأوضاع الحالية المتأزمة نتيجة حتمية لهذه المشكلة، في ظل فشل خطة نزع السلاح عن الميليشيات التي بلغ عدد المنخرطين فيها في

[1] بن بتقة نور الهدى، «المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي»، **دراسات حول الجزائر والعالم**، (المجلد الثاني) (العدد السابع) (جامعة الجزائر، أوت 2017)، ص ص. 12– 15.

2015 حوالي 230 ألف بعد أن كان عددهم 10 ألاف سنة 2011، من ذلك فقد أدت سياسة الإقصاء الموروثة عن النظام السابق وكذا عسكرة المجتمع الليبي بعد 2011 إلى الصراع وتأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا والذي أدى بدوره إلى استعصاء عملية إعادة بناء الدولة الليبية.[1]

سياقا لهذا فإنّ انتشار السلاح الليبي ووقوعه في يد الجماعات الإجرامية بقدر ما هدَّد ليبيا بقدر ما شكل تهديدا ورهانا حقيقيا للأمن المغاربي نظرا للارتباطات الجغرافية بين دول المنطقة، حيث شكلت الميليشيات والمرتزقة في ليبيا فاعلا لاتماثليا ولاعبا أساسيا في معادلات الأزمة الليبية خاصة وأنّه تمّ توظيف هذه الأطراف قبل ذلك من طرف نظام القذافي ولا زالت لحد الآن تُوظَف لخدمة أجندات خارجية ساعية لأن يكون لها وزن جيوسياسي في ليبيا، كما أنّ المنطقة تأثرت بتنامي وتوسع رقعة انتشار السلاح الليبي الذي فاق 20 مليون قطعة ووقوعه في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبعض التنظيمات الإرهابية النشطة في المنطقة، كما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من هذا العامل والذي يُعد معامل قوة حقيقي قادر على إعطاء وزن ميداني فعَّال لهذه الشبكات.

بالرجوع إلى ما قبل سنة 2011 حيث كانت إمكانية الحصول على السلاح في ليبيا محدودة في يد جماعة معينة تتمثّل في نظام القذافي وكانت أغلب مخازنها متمركزة في مدن مثل **أوباري** و**سبها** ومحيطهما، وبسقوط هذا النظام تلاشت هذه المعادلة وأصبحت الأسلحة واسعة الانتشار ومتاحة لشبكات الجريمة المنظمة والأخطر من ذلك الجماعات الإرهابية وانتشرت على نطاق واسع في القارة، حيث أنّ هذه الأسلحة انتشرت في حوالي اثني عشر (12) بلدا بما فيها المنطقة المغاربية والساحل والشرق الأوسط والقرن الإفريقي ووسط إفريقيا وبعضها حسب تقرير اليوروبول لسنة 2015 متوفرة في السوق السوداء الأوروبية، يُرجح التقرير إلى أنّ عددا كبيرا من الميليشيات والأفراد الذين فروا من ليبيا بعد 2011 بالإضافة إلى الجماعات المسلحة القبلية وعدد كبير من الطوارق الفارين من ليبيا والذين كانوا ضمن الجهاز العسكري للقذافي ساهموا بدرجة مباشرة في تهريب السلاح والاتجار به في المنطقة وخارجها في ظل تزايد الطلب الداخلي على السلاح في ليبيا.[2]

إنّ سعي النظام الليبي قبل 2011 في تعزيز قدراته القتالية من الأسلحة والذخائر مثّل حلقة بارزة من حلقات الإنفاق على التسلح في القارة الإفريقية وبالأخص المنطقة المغاربية، إذ وبسقوط نظام القذافي

[1] الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . الإسكوا، **تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي- الجزء الثاني**، (2020)، ص ص. 08- 23.

[2] الجمهورية الفرنسية، الأمانة العامة للإنتربول، **تقرير التقييم الإستراتيجي لمشروع ENACT**، (2018)، ص ص. 16، 17.

تلاشت أطروحات التسلح لحماية الجماهيرية وتحولت إلى أطروحات عكسية انتشر فيها السلاح بطريقة غير شرعية وعشوائية وأصبح الوصول إليه سهل المنال، فبرزت شبكات تهريب السلاح والاتجار به على نطاق واسع داخل ليبيا وفي محيطها الإقليمي، بل إنّ البعض يربط الأوضاع المتأزمة في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء بانتشار السلاح الليبي ووقوعه في يد الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية كنوع من أنواع التمويل الذي تتلقاه الجماعات الإرهابية من شبكات الجريمة المنظمة، وهذا في إطار التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

أفادت التقارير المتعلقة بأنظمة العقوبات على ليبيا عن وجود حالات كثيرة لتغيير وجهة عمليات نقل الأسلحة، تشير هذه التقارير إلى أنَّ أكبر حالات تغيير وجهة عمليات نقل الأسلحة تم توجيهها إلى ليبيا كانت قبل تعزيز حظر الأسلحة منتصف 2014، حيث كشف الخبراء إلى أنّ وسيطا ألبانيا وشركة أوكرانية نظمت نقل حوالي 800 ألف خرطوشة من عيار 12.7 × 108 ملم من ألبانيا إلى بنغازي في الفترة من 10 إلى 12 سبتمبر 2011، بلغت حصيلة الشحنات غير القانونية من الأسلحة والتي تم تغيير مسارها إلى ليبيا من 2011 إلى أغسطس 2014 حوالي 60 ألف مسدس و 65 ألف بندقية هجوم و 15 ألف بندقية آلية و 4 ألاف مدفع رشاش و 60 مليون طلقة من الذخيرة.[1]

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هنا هو كيف تم تحويل وجهة هذه الأسلحة في ظل القوانين الدولية؟ أم أنّ هناك أطراف دولاتية فاعلة في هذه العملية كان لها براغماتية في تغيير هذه الوجهة إلى ليبيا؟، بالفعل السياسة العالمية ليست وليدة الصدفة بل إنّ المنطلقات الواقعية للدول تؤكد على أنّ كل دولة تسعى إلى تعزيز قدراتها وتحقيق مصلحتها الخاصة على حساب الدول الأخرى، وهو ما يؤكد على وجود فواعل فعّالة في الساحة كان من مصلحتها تغيير وجهة الأسلحة نحو ليبيا خاصة في ظل الوزن الجيوسياسي الذي تمثّله ليبيا في المنطقة والقارة ككل، وهو ما مثّل عامل إغراء لعديد الفواعل الساعية لأن تعزّز مكانتها في الميدان الليبي خدمة لمصلحتها الخاصة، ممّا قد ينذر بتفاقم مثل هذه المعادلات الحساسة على الوضع في المنطقة والذي يتجه إلى منحى أكثر خطورة عزّزه المأزق الأمني الليبي وأثر ذلك على باقي دول العالم خاصة القريبة جغرافيا وإستراتيجيا.

[1] Swiss Republic, **weapons compass Report Small Arms Survey – Graduate Institute of International and Development Studies in partnership with the African Union Commission**, (January 2019), P P. 47-49.

خريطة رقم (02): تدفق السلاح من وإلى ليبيا

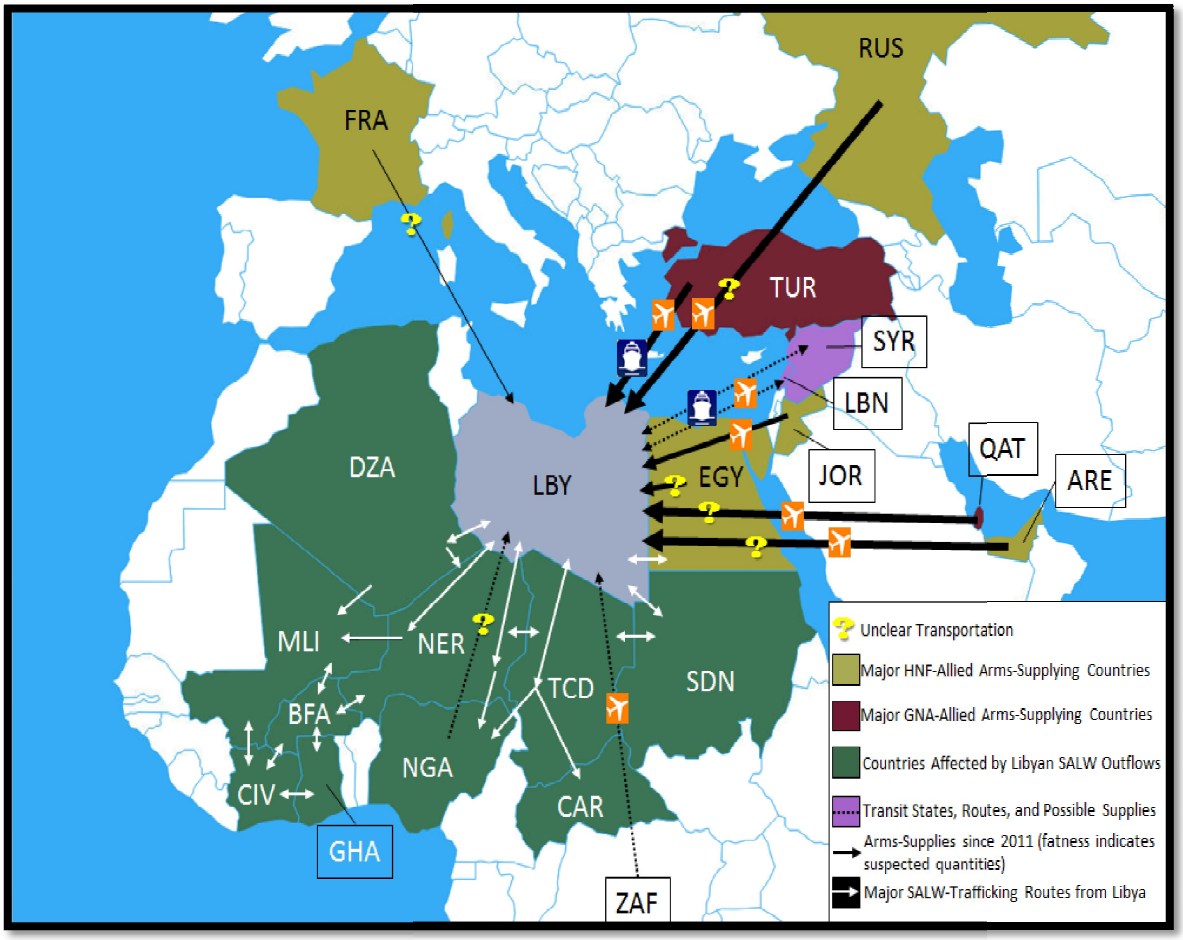

Source :Matthias Schwarz, «From Legal to Illegal Transfers: Regional Implications of Weapon Flows to Libya», **PRIF Blog**, (10 December 2020), P. 02.

أخذ انتشار السلاح في دول المنطقة منحى استغلال الحدود كمجال جغرافي في هذه المعادلات، في تونس وصل السلاح الليبي بفعل الصفقات التي أُبرمت بين عدد من اللاجئين المسلحين الفارين من ليبيا وبعض الشبكات الإجرامية التونسية، حيث عرف الاتجار بالسلاح نشاطا معتبرا عبر الحدود من خلال أنّ المنطقة التي تعرف هذا النشاط تتواجد على طول **سهل الجفارة** الممتد باتجاه جنوبي شرقي تونس وشمال غربي ليبيا وخصوصا عبر نقطة العبور عند **رأس جدير** شمال و**دهيبة** جنوبا في جبال **نفوسة**، خاصة وأنّه تمّ اكتشاف عدد من مخابئ السلاح في تونس وبالأخص منطقة **بن قردان**، كما أنّ هناك مجال ومسار آخر لتهريب السلاح من ليبيا إلى تونس وهو عبر الجزائر خاصة المنطقة الشرقية كولايتي **عنابة** و**تبسة**،[1] أي من الحدود الجنوبية–الغربية الليبية إلى الحدود الجنوبية–الشرقية الجزائرية ومن تمّ نقلها إلى الحدود الشرقية للجزائر قبل أن تهرّب إلى تونس عبر حدودها الغربية.

[1] الجمهورية الفرنسية، الأمانة العامة للإنتربول، تقرير التقييم الإستراتيجي لمشروع ENACT، **مرجع سابق**، ص ص. 18، 19.

من ذلك فقد برز تأثير السلاح الليبي على تونس من خلال تنامي الأعمال الإرهابية فيها جراء استِفادة التنظيمات الإرهابية من هذا العامل المحوري، تزامن ذلك مع المرحلة الانتقالية في تونس والتي عرفت من خلالها عدد من الأزمات خاصة الحدودية مع ليبيا أو مع الجزائر والمتمثِّلة في النشاط المكثَّف للشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية، وبذلك كانت تونس مع بداية المرحلة الانتقالية مسرحا احتياطيا لنشاط شبكات تهريب السلاح، وتوظيفها من قبل الشبكات الإجرامية في إطار تحقيق أهدافها وتعزيز مقدراتها واكتساب مواقع جغرافية جديدة في تونس تستغلها هذه الشبكات في تهديدها للأمن الوطني التونسي.

في السياق ذاته صادرت قوات الجيش الوطني الشعبي في الجزائر كميات هائلة من السلاح الليبي المهرّب في كل من جنوبي الجزائر باتجاه مالي والمنطقة الوسطى الشرقية من الجزائر المحاذية للحدود الليبية، كما دمرت القوات المصرية في نوفمبر 2017 عشر (10) مركبات محمَّلة بالأسلحة أثناء محاولة التسلل من ليبيا إلى مصر وبذلك تكون قد دمرت القوات المصرية 200 1 مركبة محملة بالأسلحة عبر هذا الخط بين مايو 2015 ونوفمبر 2017، أما بالنسبة للمغرب وموريتانيا ونظرا للُبعد الجغرافي عن ليبيا فإنّهما لم تشهدا نشاطا فعليا لهذا التهديد إلا أنّ بعض وسائل الإعلام المغربية في يناير 2017 ذكرت أنّه تم تفكيك خلية إرهابية ومصادرة عدد معتبر من الأسلحة يُرجح أنّها هُرِّبت من ليبيا إلى المغرب عبر الجزائر.[1]

على هذا الأساس فإنّ التحليل الجغرافي للأزمات الأمنية أصبح أكثر لزاما نظرا لتبني عديد الأطراف لإستراتجيات جغرافية لتحقيق أهدافها، فالأهمية الجيوسياسية لليبيا والمنطقة المغاربية ككل مكنّت لها من أن تكون حيِّزا لنشاط جغرافي–تهديدي لمختلف التهديدات الأمنية، بتبني شبكات الجريمة المنظمة المختصة في الاتجار وتهريب الأسلحة للخيار الجغرافي فإنّها حققت بذلك عديد المكاسب التي أكدت عليها إستراتيجياتها الساعية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، فاستغلت الحدود كمُعطى جغرافي محوري لتهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار ومن تمّ إلى دول أخرى، مثل ذلك سهل الجفارة الممتد بن الحدود التونسية–الليبية والحدود الجزائرية–التونسية والحدود المصرية–الليبية، ومن تمّ إلى مالي عبر الحدود الجزائرية–المالية وإلى غرب المنطقة عبر الحدود الجزائرية–المغربية، ما قد يلاحظ في هذا السياق

[1] الجمهورية الفرنسية، العامة للإنتربول، تقرير التقييم الإستراتيجي لمشروع ENACT، **مرجع سابق**، ص ص. 19، 20.

بأنّ المجال الجغرافي الجزائري يُعتبر قاسما مشتركا في تهريب الأسلحة من ليبيا إلى تونس أو مالي أو المغرب بالرغم من التمركز المحوري للقوات الجزائرية.

قبل ذلك فقد سجلت ليبيا منذ سبتمبر 1969 مع تولي معمر القذافي للسلطة مستويات عالية من الإنفاق العسكري، حيث تؤكد مؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام 2013 أنّ الإنفاق على السلاح في ليبيا بلغ 1.3 مليار دولار، إذ وبعد 2011 وانتشار السلاح الليبي بشكل أوسع في المنطقة لوحظ أنّ هذا الانتشار كان بفعل بعض المعاملات التجارية التي يبرمها المدنيون قبل أن تصل فيما بعد ذلك إلى الجماعات المسلحة والتي سيطرت بالقوة على هذه الأسلحة والذخائر، لتستخدمها في عملياتها الإرهابية الساعية إلى تحقيق أهدافها الإجرامية، فالعديد من النزاعات التي اندلعت في ليبيا إما كانت للسيطرة على السلاح واكتساب أعلى قدر من القوة العسكرية أو السيطرة على حقول النفط باعتبارها عامل قوة حقيقي، في تقرير سري صادر عن الاستخبارات البريطانية تم التأكيد على تأمين جماعة بوكو حرام طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، في حين تمكنت بعض التنظيمات كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي بفعل استفادة هذه التنظيمات من السلاح الليبي، وما حدث في الجنوب–الشرقي الجزائري في حادثة تيقنتورين بمنطقة إن أميناس.[1]

ما زاد من تعقيد الأزمة هو بروز الفاعل الخارجي كفاعل محوري ولاعب أساسي في المعادلة الليبية، حيث برز حلف الناتو كفاعل أبان عن دوافع التدخل العسكري والتي ارتكزت في ظاهرها على أنّ هذا التدخل جاء ليحمي الدولة الليبية من الانهيار على اعتبار أنّ الدولة الفاشلة والدولة المنهارة تمثّلان تهديدا جوهريا لباقي الفواعل الأخرى، وهذا في ظل تنامي الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا التي تعاني من سلسلة الأزمات الأمنية عزَّز من هذه الفرضية تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في ليبيا حتى أصبحت ليبيا بيئة آمنة للخلايا الإرهابية، وعلى اعتبار أنّ أمن الطاقة الليبي من أمن الطاقة العالمي فقد برزت الحاجة لحمايته تحت غطاء سري يبرز في السيطرة والنفوذ، أكد الناتو على أنّ هذا التدخل والذي يراه في صالح المجتمع الدولي بُني على اعتبار الطلب الداخلي للتدخل من المعنيين أنفسهم في ظل وجود شرعية دولية شرعنَت هذا التدخل[2].

[1] دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، (أكتوبر 2014)، ص ص. 01– 08.

[2] سرير عبد الله أمينة، بوبصلة أمينة، «تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية: التأثير الإقليمي والدولي»، **السياسة العالمية**، (المجلد الرابع) (العدد الثالث) (جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، مارس 2021)، ص ص. 56– 60.

من ذلك فإنّ التدخل الأجنبي تحت غطاء التدخل الإنساني يهدِّد سيادة الدولة لتحقيق غاية فواعل تماثلية ولاتماثلية لها مصالح مباشرة في ليبيا من منطلق أنّ ليبيا ذات أبعاد جيوسياسية بالنسبة للمنطقة المغاربية والقارة الإفريقية، مثّلت هذه المعطيات إغراءات جيوسياسية للفواعل الساعية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة موظِفة بذلك كل منطلقات القوة الصلبة والناعمة، ضف إلى ذلك أنّ هذه المعادلة الجيوسياسية عززت منها القوة الطاقوية في ليبيا والتي أسست لبروز فواعل من خارج المنطقة ساعية إلى السيطرة على هذه القوة وتوظيف مساراتها خدمة لسياساتها في القارة الإفريقية ولاكتساب حواضن جيوسياسية جديدة في ظل ما تعرفه السياسة العالمية من التشابك والتعقيد.

مما حتم على دول الجوار التحرك الإستباقي قبل انتشار الفوضى في باقي دول المنطقة خاصة ذات التماس المباشر مع ليبيا، أبرز هذه التحركات تمثلت في المبادرات الثنائية الداعمة لعدم التدخل في ليبيا وضرورة التسوية السلمية للنزاع متبنية في ذلك سياسة الحراسة المشددة للحدود بزيادة عدد نقاط المراقبة ونشر التعزيزات العسكرية على طول الشريط الحدودي مع ليبيا، أما بخصوص المبادرات المشتركة فقد تمثلت في سلسلة المؤتمرات التي عُقدت بشأن الأوضاع في ليبيا كقمة دول عدم الانحياز في ماي 2013 وقمة الإتحاد الإفريقي في جوان 2014 وآلية دول الجوار الإقليمي في أوت 2014 وكذا إعلان تونس في فبراير 2017 بين تونس والجزائر ومصر، واجتماع الجزائر ماي 2018 بين الدول الثلاث الجزائر وتونس ومصر،[1] فالملاحظ في كل هذه المبادرات للتسوية السلمية أنّها لم تحقق النقاط الحساسة التي تأسست عليها وأصبحت ليبيا بذلك ساحة تجارب لكل المبادرات السياسية والعسكرية.

في سياق ذلك أصبح لزاما على دول الجوار خاصة الجزائر وتونس تعزيز أمنها الحدودي كإجراءات إستباقية لمنع تسلل الجماعات الإرهابية أو شبكات الجريمة المنظمة الفارين من ليبيا، خاصة أنّ الجزائر تتشارك مع ليبيا في حدود تفوق 950 كم وهي حدود شاسعة إذا ما تم مقارنتها بالحدود الليبية–التونسية، من ذلك عززت الجزائر من قدراتها العسكرية على الجانب الحدودي كإجراءات من شأنها حماية التراب الجزائري من أي اختراقات تهدِّد الأمن الوطني الجزائري، خاصة في المجال الحدودي الجنوب–الشرقي في منطقة **إيليزي** بالجزائر والجنوب– الغربي لليبيا من مناطق **غدامس** و**أوباري**، هذه الإستباقية التي تأسست عليها إستراتيجية الأمن الحدودي الجزائري أكدت من خلالها الجزائر على عدم

[1] بوحادة سارة، بلحميتي أمال، «التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا»، **السياسة العالمية**، (المجلد الرابع) (العدد الثالث) (جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، مارس 2021)، ص ص. 16– 20.

التدخل في الشأن الليبي بل البقاء على الحدود الوطنية من التراب الجزائري حماية للأمن الوطني الجزائري.

ويبقى أمام ليبيا حلقات لا تنتهي من التحديات والتهديدات الأمنية التي تقف أمامها وأمام بناء الدولة الليبية، لعل أبرز هذه التهديدات تحدي نزع السلاح وتفكيك الميليشيات في ظل الواقع المتأزم الذي يشهده الميدان الليبي والذي يعمِّق من نجاح هذه الأطروحة، بل يعزّز من الأطروحة المعاكسة لها تماما من خلال ما يلاحظ من توسع رقعة انتشار السلاح الليبي، إذ أنّ هذه الميليشيات ستزداد توسعا وتموقعا في الساحة الليبية بفعل استفادتها من الكميات الكبيرة من السلاح واستعمالها كمقدرات حربية، حيث سيقف هذا المعطى الميداني أمام أي مبادرات سياسية تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، بل سيعمق الفجوة بين النظام والميليشيات في ظل المصالح المتعاكسة، والأخطر من ذلك تحدي إعادة بناء القوات النظامية والذي يعد تحدي حقيقي يقف أمام أي مبادرة حقيقية لإعادة بناء الدولة في ليبيا، خاصة في ظل الحدود المتأزمة والتي تشهد سيطرة ميدانية لعديد التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.[1]

ما قد يزيد الأوضاع في ليبيا تأزما تنامي الجماعات الإرهابية والتي أوجدت لنفسها ملاذا جغرافيا عكسه تنامي كل أشكال الصراع المتغذي بسعي الجماعات الإرهابية لتعزيز مقدراتها القتالية والميدانية واكتساب مواقع جغرافية جديدة تتموقع فيها، بل برزت تنظيمات إرهابية جديدة أغلبها ذات عامل خارجي وجد الأرضية الخصبة للنمو فيها، خاصة في ظل التزايد المستمر والاستغلال الواسع للمواقع الجغرافية من طرف شبكات الجريمة المنظمة والتي وجدت في ليبيا بيئة حاضنة لنشاطاتها الإجرامية، أكده ذلك تنامي تجارة وتهريب السلاح وما شكله هذا المتغيِّر من أطروحات عنيفة داخل ليبيا وخارجها،[2] أدى بدوره إلى إضعاف تحكم ليبيا في مواقعها الجغرافية والمتمركزة أساسا في حدودها التي عرفت شغورا ميدانيا للأجهزة الأمنية ما أدى بدوره إلى تهديد دول الجوار خاصة الجزائر وتونس.

وفقا لذلك أصبح من الضروري تأسيس بيئة آمنة تتألف من ثلاث سياقات، السياق الأول ويتمثل في نزع سلاح الميليشيات على أوسع نطاق، أما السياق الثاني لا يكاد يقل أهمية عن سابقه وهو تأمين الحدود من منطلق أنّ الحدود الليبية أصبحت هشة وسهلة الاختراق من طرف بعض الفواعل اللاتماثلية، في حين أنّ السياق الثالث يتمركز في إصلاح قطاع الأمن القومي في ظل خلو الساحة الليبية من

[1] فرحاتي عمر، سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص ص. 52- 55.

[2] حموم فريدة، «التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا»، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، (المجلد 14) (العدد الثاني) (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، ديسمبر 2019)، ص ص. 162، 163.

الأسلحة التي كانت منتشرة على نطاق واسع بالإضافة إلى تعزيز توفير حدود حقيقية تسيطر عليها القوات الأمنية والعسكرية الليبية، خاصة وأنّ انتشار السلاح الليبي كما تمّ الإشارة إليه فيما سبق لا يمثّل تهديدا على ليبيا فقط، بل إنّ الحدود الليبية المعرضة للاختراق عززت من انتشار السلاح في باقي المنطقة والذي شكل بدوره تحديا بارزا لكل دول المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء.[1]

من هذا المنطلق ونظرا لحساسية الأوضاع في ليبيا وتأثير ذلك على المنطقة لابد على دول المنطقة من التأسيس لمقاربات أكثر دقة في التعاطي مع مخرجات الأزمة الليبية، فتنامي انتشار السلاح الليبي على نطاق واسع في المنطقة غذى بدوره بروز تهديدات متجددة متشبعة أساسا بجغرافيا المنطقة ومستفيدة في الوقت ذاته من السلاح الليبي، أثرت بدرجة كبيرة على دول المنطقة والتي عرفت بعد 2011 تنامي للهجمات الإرهابية في عديد دول المنطقة أبرزها استهداف الجماعات الإرهابية لمجمع تيقنتورين سنة 2013 والهجمات الإرهابية في تونس سنة 2013 والتي أكدت خلالها الجماعات الإرهابية النشطة في الجزائر وتونس وشمال مالي على استفادتها من مختلف الأسلحة والمعدات المهربة من ليبيا واستخدامها لضرب أعماق المنطقة المغاربية.

[1] United States of America, the International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division, Report of the RAND National Security Research Institute- Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future,**Op. Cit**,PP. 07- 11.

المطلب الثاني: الأزمة المالية وتداعيات حالة الانفلات الأمني على المنطقة

تتأثر الوحدات السياسية بمحيطها الجغرافي حيث يتعدى هذا التأثير في العديد من الحالات حدود الدولة الوطنية ليؤثر بدوره على الوحدات السياسية القريبة منها حتى ولو لم يتوفر عامل التماس الجغرافي، وهو ما يؤكد على البُعد الإستراتيجي للأزمة في سياق جغرافي–إقليمي والمتغذي بالمُعطى الجغرافي للوحدة السياسية، هو ذات الأمر الذي يجادل من خلاله الجغرافيون من أنّ أي تفاعل في وحدة ما قد يؤثر بدوره على الوحدة القريبة منها والذي يأخذ البعد عبر الوطني خاصة في ظل تداخل عديد المتغيِّرات المؤثِّرة في هذه المعادلات الأمنية والجغرافية، فيتأثر الإقليم بعديد دوله بتأثر وحدة منه تحت مسار العُمق الإستراتيجي للحدود الرابطة بين وحدات هذا الإقليم الجغرافي.

وفقا لهذه المعادلة فإنّ الدول المغاربية تأثرت بمخرجات الأزمة المالية والتي لم تؤثِّر فقط على الجزائر أو موريتانيا كأحد هذه الدول ذات التماس المباشر معها بل أثرت على باقي دول المنطقة، أكد عمق هذه الأزمة في ظل ما أفرزته على البيئة الداخلية والإقليمية للدول المغاربية على حتمية التأثر الفعلي بما يحدث في المجال الإقليمي المغاربي، حيث أبرزت الأحداث الميدانية في مالي منذ بداية الأزمة وحتى الآن عن تنامي التهديدات الأمنية، فتعززت الخلايا الإرهابية داخل دول المنطقة بنشاط الجماعات الإرهابية النشطة في مالي خاصة في ظل تحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة، إنّ هذا الواقع يؤكد عن تنامي ظاهرة التهريب من مالي إلى الجزائر ومن تمّ إلى باقي دول المنطقة بفعل الغطاء الذي وفرته الجماعات الإرهابية لشبكات التهريب المموِّلة للأنشطة الإرهابية، بل أبعد من ذلك أنّ الأحداث في مالي أفرزت تحدي وتهديد آخر للمنطقة بتنامي الهجرة غير الشرعية على نطاق واسع عكسته الأعداد الكبيرة للمهاجرين الماليين في المنطقة في الآونة الأخيرة.

جيوسياسيا ارتبط تنامي التهديدات الأمنية في جنوب المنطقة المغاربية وخاصة الحدود الجزائرية–المالية والمالية–الموريتانية بحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في مالي، فهو بذلك نتيجة حتمية لحالة اللاأمن والتي أرادت من خلالها شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية توظيف عامل ملء الفراغ في مالي سعيا لكسب تأييد شعبي لأعمالها، خاصة في ظل الوزن السلبي للسلطة الحاكمة في نظر الفرد المالي المتغذية بالضغوطات التي تمارسها الفواعل الأوروبية ذات الطبيعة التاريخية وخاصة فرنسا، هذه المعادلة مكنَّت من إعادة تنظيم الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية بغرض توفير الدعم الميداني

للخلايا المسلحة داخل مالي وخاصة في شمال مالي، والذي يعد حيِّزا جيوسياسيا مثّل أحد أبرز بؤر التوتر في منطقة الساحل والصحراء.

تاريخيا لا تختلف الحياة السياسية في مالي بعد الاستقلال عن بقة دول القارة الإفريقية ودول العالم النامي، فقد تميزت بحكم استبدادي يرى البعض من المؤرخين أنّه تركة استعمارية ضمن نطاق التبعية، بعد استقلال مالي سنة 1960 حكم البلاد **موديبو كايتا** (Modibo Keïta) والذي تميّز بامتلاكه لفكر اشتراكي حيث شهدت فترة حكمه العديد من الأزمات والصراعات الداخلية خاصة خلال سنتي 1967 و 1968 كانت حلقة بارزة ساهمت في نجاح الانقلاب على كايتا وتولي **موسى تراوري** (Moussa Traoré) مقاليد السلطة إلى غاية 1991، سارت معادلة تنامي الأزمات والصراعات الداخلية في عهد تراوري على نفس المسار الذي سلكته في عهد كايتا، بل ساهمت في نجاح الانقلاب وتولي **أمادو تومـاني تـوري** (Amadou Toumani Touré) السلطة خلفا لتراوري لينسحب الجيش بعدها من الحياة السياسية سنة 1992، ويتم بعدها في نفس السنة إجراء انتخابات رئاسية ويفوز بها المرشح للرئاسة **ألفا عمر كونـاري** (Alpha Oumar Konaré) والذي أولى أهمية بالغة لقضية الطوارق بتوقيع اتفاقية انهاء الصراع بين الحكومة والطوارق في أفريل 1993 باعتبار الطوارق مكوِّن أساسي للبنية الاجتماعية المالية في ظل السعي المستمر للطوارق للمطالبة بالحكم الذاتي.[1]

مما لا يخفى على أحد من الباحثين في الشأن التاريخي الإفريقي مركزية الموروث أو التركة الاستعمارية على مسارات الحياة السياسية في دول القارة، حيث أنّ مالي والتي تُعتبر أحد هذه الوحدات السياسية التي شهدت في فترة هامة من تاريخها حالة مرَّكزة من الاستعمار، والذي عمل على استغلال كل مقوِّمات القوة التي تزخر بها مالي لخدمة سياسيته الكولونيالية التوسعية على باقي دول القارة، خاصة وأنّ هذه التركة أبانت عن هشاشة النظام السياسي في مالي والذي كان مبنيا على رغبة المستعمر التاريخي في السيطرة على دواليب السلطة خاصة في ظل الموقع الإستراتيجي لمالي والذي يتوسط عديد دول القارة ذات الأهمية الجيوسياسية، ففي الفترة من 1960-1997 شهدت مالي حالتي نجاح لانقلابين الأول في 1968 والثاني في 1991 وحالة واحدة من التداول السلمي بإجراء انتخابات رئاسية سنة 1992، وهو ما يُعزِّز من جدلية سيطرة الجيش أو المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في مالي أو بالمعني المتخصِّص عسكرة السلطة.

[1] مادي إبراهيم كانتي، «الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012»، **آفاق إفريقية**، (العدد 36) (الهيئة العامة الاستعلامات-مصر، د.ت.ن)، ص ص. 05، 06.

في سنة 1997 أُنتخب الرئيس كوناري لعهدة ثانية بعد عهدة أولى تميزت بتبنيه لخيار الإصلاح السياسي حيث شهدت هذه الفترة استقالة رئيس الأركان أمادو توري في سنة 2001، إلا أنّ الملاحظ هو ترشح توري للانتخابات الرئاسية في 2002 وفوزه بها ويعاد انتخابه لعهدة أخرى سنة 2007 لتشهد فترة حكمه تزايد مطالب الطوارق قابله تجاهل توري وهو ما ساهم في تأجيج الأزمة وتأسيس الطوارق للجبهة القومية لتحرير أزواد في 2010، تعززت حالة اللاأمن بالهجوم على حامية عسكرية في الشمال من طرف الجبهة القومية لتحرير أزواد مدعمة بجماعات منضمة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجهاديون من جماعة أنصار الدين بزعامة **إياد آغ غالي** (Iyad Ag Ghali) يوم 24 يناير 2012 خلف مقتل سبعين (70) جنديا، ليُتهم بعدها الرئيس توري بفشله صد هجوم متمردي الطوارق انتهى بتدخل الجيش للإطاحة بالرئيس بقيادة **أمادو آيا سانوغو** (Amadou Haya Sanogo)، مما ساهم في دخول البلاد في دوامة من حالة اللاستقرار قابله تمرد حقيقي في شمال البلاد خاصة بعد فرار ضباط طوارق من الجيش المالي وانضمامهم للمتمردين بالإضافة إلى مئات الطوارق العائدين من ليبيا، والذي ساهم بدوره في نجاح ثالث انقلاب عسكري في مالي.[1]

كبداية لمرحلة جديدة من التداول السلمي على السلطة في مالي بإعادة انتخاب كوناري لعهدة ثانية أكدت مالي ظاهريا على تبنيها للنهج الديمقراطي لكن هذا النهج وفقا للمعطيات السياسية يتميز بالهشاشة في عديد تركيباته، إنّ تبني كوناري لخيار الإصلاح السياسي أبان عن رغبة ملحة لدى صانع القرار في إعادة بناء القاعدة السياسية التي تعد أبرز القواعد أو البنى التحتية التي سترتكز عليها مالي في مرحلة ما بعد انفراج الأزمة، وعلى عكس المرحلة 1960-1997 شهدت الفترة من 1997-2012 حلقات بارزة من التداول السياسي على السلطة عكستها انتخابات 1997 و 2002 و 2007 قبل أن يتم تنفيذ انقلاب عسكري في 2012 أطاح بالعملية الديمقراطية في مالي وساهم بدخول مالي في دوامة حقيقية من النزاعات الداخلية المتغذية بالرغبة الخارجية في النفوذ بتوظيف النعرات الطائفية.

كرونولوجيا شهدت مالي أربع (04)حركات تمرد خلال الفترة 1960-2015، الأولى من 1963 إلى 1964 والثانية من 1990 إلى 1996 والثالثة من 2006 إلى 2009 والرابعة من 2012 إلى 2013، كما شهدت أربعة اتفاقيات سلام أحد أطرافها حكومة جمهورية مالي كإفراز للتعاطي السلمي مع حركات التمرد بدءا باتفاق **تامنراست** في 06 يناير 1991 مع حركة أزواد الشعبية والجبهة الإسلامية

[1] مادي إبراهيم كانتي، «الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012»، **مرجع سابق**، ص ص. 06- 09.

العربية الأزوادية مرورا باتفاق **الميثاق الوطني** في 11 أبريل 1992 مع الحركات والجبهات الموحدة لأزواد وكذا اتفاقيات **الجزائر** في 04 يوليو 2006 مع التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وصولا إلى اتفاق **واغادوغو** في 18 يونيو 2013 مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، إلا أنّ الملاحظ في هذه الاتفاقيات أنّها لم تلامس لب قضية التمرد ولم تحقق أي مكاسب باستثناء بعض المكاسب الثانوية.[1]

ما يمكن الوقوف عنده هو نقطتين حساسين ميَّزتا المعادلة السياسية والأمنية في مالي منذ الاستقلال إلى غاية الآن، المتغيِّر الأول وهو الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي على السلطة من طرف منتمين إلى المؤسسة العسكرية حيث أبانت عن حساسية في العلاقات المدنية–العسكرية داخل مالي، بل أكدت على سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية تحت غطاء المدنية، أما المتغيّر الثاني وهو حركات التمرد والتي تميزت بتمرد الطوارق على النظام السياسي، حيث بلغت أربعة حالات تمرد (1963–1964) و (1990–1996) و (2006–2009) و (2012–2013)، مما يؤكد جغرافياً على أنّ إقليم الأزواد الواقع في شمال مالي كان ولا يزال حيِّزا جيوسياسيا صراعيا بين النظام الحاكم وحركات الأزواد.

خريطة رقم (03): الموقع الجيوسياسي لمالي

Source: Sergio RejadoAlbaina, «Mali: a short life–history of the conflict», **the CEU Weekly,** (Issue 28) (Hongrie, February 2013), P. 01.

[1] Stephanie Pezard, Michael Shurkin, **Achieving Peace In Northern Mali – Past Agreements, Local Conflicts, And The Prospects For A Durable Settlement,** (United States Of America: National Defense Research Institute RAND, 2015), P P. 05– 07.

إنّ ما يميِّز منطقة الساحل والصحراء وبالأخص مالي بعد 2011 هو تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية التماثلية المتمثلة في التدخل الفرنسي واللاتماثلية في انتشار الجماعات الإرهابية التي استغلت الأوضاع الميدانية في مالي، مستفيدة في ذلك من حالة اللاأمن المتغذية بكل أشكال عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي منتهجة لسياسة ملء الفراغ وإعادة تنظيم نفسها، فأصبحت مالي ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بحكم موقعها الإستراتيجي ، كما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا مدعمين بقدر كبير من الأسلحة من مختلف الأنواع، فتعززت بذلك شبكات الاتجار بالسلاح مما شكّل تحدي حقيقي ورهان أمني لمنطقة الساحل والصحراء والمنطقة المغاربية والقارة ككل.[1]

هذه التوليفة التهديدية التي تعززت في مالي مستغلة بذلك الانشغال الرسمي وغير الرسمي بالإنقلاب، مغتنمة بذلك هذه الفرصة لملء الفراغ وشن هجوم كاسح مكّن المتمردين من الاستيلاء على مدينة **كيدال** على الحدود مع الجزائر وهي أكبر معاقل الطوارق في الشمال، حيث ساهم الانقلاب في إضعاف الجبهة العسكرية للنظام وفي نفس الوقت تعزيز مقدرات المتمردين[2]، مثَّل سقوط كيدال حلقات متسلسلة من الأزمات التي عقدت من الواقع الميداني في مالي، في ظل الأزمة السياسية التي أدت إلى سيطرة المتمردين على كيدال مما قد يؤدي في المستقبل بباقي الأقاليم للمطالبة بالحكم الذاتي، متغذية باستفحال الأزمة الأمنية خاصة في ظل تعدد الأدوار وتعقيد المعادلة الأمنية، مؤكدة في ذلك على خيار التوافق السلمي والحفاظ على الوحدة الترابية المالية وتعزيز السيادة الوطنية لمالي.

وفقا لذلك ونظرا للتماس الجغرافي بين الجزائر ومالي من جهة وموريتانيا ومالي من جهة أخرى فإنّه من المنظور الجيوسياسي تعد أي معادلة قوة لصالح الجماعات الإرهابية في مالي مؤثِّرة بدرجة كبيرة في الجزائر وموريتانيا كيف ذلك؟، يتعزز هذا الطرح بما شهدته دول المنطقة بعد 2011 في ظل تنامي نشاط شبكات الجريمة المنظمة خاصة على الخط بين شمال مالي وجنوب الجزائر، وهو ما مثّل أحد أبرز التحديات الأمنية التي لا زالت تواجهها الجزائر على حدودها الجنوبية مثل ما تمثِّله شبكات التهريب والأخطر من ذلك بروز ما يسمى بتهريب السلاح كأحد إفرازات الأزمتين الليبية والمالية، أكدت عليه

[1] قسايسية إلياس، «أزمة الأزواد مالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي»، **المعيار**، (المجلد السادس) (العدد الثاني) (جامعة أحمد بين يحي الونشريسي–تيسمسيلت، ديسمبر 2015)، ص ص. 226، 227.

[2] دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**، (أبريل 2012)، ص ص. 02- 06.

التحركات المستمرة للخلايا الإرهابية المستفيدة من انتشار السلاح والتحالف مع شبكات الجريمة المنظمة كعاملي قوة لتعزيز مقدراتها القتالية في المنطقة.

من ذلك فإنّ الجغرافيا السكانية للطوارق تتوزع بين ستة (06) دول بنسب متفاوتة (مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو، نيجيريا) وهذا الترتيب حسب نسب تواجد الطوارق بين هذه الدول، غير أنّ التوليفة السكانية لمالي والتي تتكون من عدد من العرقيات بالإضافة إلى الطوارق الذين يرون أنّهم مضطهدين في مالي مثّلت أحد أبرز الدوافع التي أدت بالطوارق إلى الطموح لتأسيس لدولة الطوارق تجمع كل أفراد هذا العرق تحت راية واحدة تتمتع بالاستقلال الذاتي خاصة عن الدول الثلاث (مالي، النيجر، الجزائر)، مثّلت هذه السوابق التاريخية والتوليفة السكانية حلقات متجددة من تمرد الطوارق على الحكومة المالية قابله تعاطي عنيف في العديد من المرات، استلزم نزوح الطوارق من شمال مالي إلى جنوب الجزائر أملا في إيجاد بيئة قابلة للتحرك، إلا أنّه في ظل الإجراءات الأمنية المشدَّدة في الجنوب الجزائري قرّر مجموعة من الطوارق النزوح إلى ليبيا محققين فيها مكاسب سياسية من خلال تأسيس حركات تمثّل الطوارق على غرار **حركة الطوارق لتحرير أدرار** * وأزواد بدعم من النظام الليبي آنذاك، ليتحول الفصيل الذي يمثّل مالي من هذه الحركة والذي انفصل عنها بعد 1988 إلى **الحركة الشعبية من أجل تحرير أزواد**.[1]

وفقا لهذا فإنّ الطموح الطارقي لتأسيس دولة طارقية تجمع هذا العرق تتمتع باستقلال ذاتي مثّل أحد أبرز التهديدات السياسية ذات الطابع الأمني خاصة في ظل تمرد بعض الطوارق في مالي والذي أبان عن رغبة ملّحة لدى الفرد الطارقي في الاستقلال عن الدول الثلاث تحت بوتقة واحدة تمثّل دولة عرقية، من هذا تعتبر هذه المسألة عابرة للتخصصات مهدِّدة بذلك الأنظمة السياسية خاصة في مالي والتي تزامنت مع تنامي الأزمة السياسية والأمنية، غير بعيدة عن الجزائر والنيجر في المستقبل والذي ينذر في ظل الدعم الأجنبي الذي يتلقاه الطوارق بتهديد السيادة الوطنية للدول التي يتواجد فيها الطوارق، بل إنّ تأسيس هذه الدولة حتما سيؤدي إلى المساس بالتراب الوطني لهذه الدول.

جيوسياسيا يعد إقليم أزواد ذا أهمية سياسية وجغرافية في حسابات النظام المالي فهو يشمل ثلثي مساحة مالي يمتد على مساحة 830 ألف كلم^2 يضم ثلاث ولايات، ولاية **غاوا** أو الولاية السابعة في

* أدرار هي مدينة موجودة في مالي.

[1] راقدي عبد الله، «مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر»، **العلوم الاجتماعية والانسانية**، (المجلد 15) (العدد 31) (جامعة الحاج لخضر –باتنة، ديسمبر 2014)، ص ص. 219، 222.

التقسيم الإداري المالي وهي عاصمة إقليم أزواد وتضم بعض المدن أبرزها **منيكا** و**كوسي** و**بوريم**، ولاية **تمبكتو** أي الولاية السادسة في مالي وهي العاصمة الثقافية للإقليم من أبرز مدنها **غونـدام** و**نيـافونكي** و**ليرة**، وولاية **كيدال** أو الولاية الثامنة عاصمة الإقليم الشرقي من الإقليم والذي يطلق عليه **أدرار الإفوغاس** من أبرز مدنها **تساليب** و**أجلهوك** و**الخليل**، كما يضم إقليم الأزواد بعضا من الولاية الخامسة وهي ولاية **مـوبتي**، عرقيا يتكون إقليم الأزواد من الطوارق والقبائل العربية والسونغاي وأقلية الفلان ويدين جميع السكان بالإسلام، ما يلاحظ في إقليم الأزواد هو التهميش الذي تعرض له هذا الإقليم منذ الاستقلال والذي استغلته شبكات الجريمة المنظمة خاصة تلك النشطة في التهريب بكل أشكاله، وأصبح الإقليم بذلك حاضنا آمنا لشبكات تهريب السلاح والمخدرات والأخطر من ذلك مهبطا لطائرات الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية أبرزها الشحنة المقدرة بـ 10 طن من الكوكايين التي تم تفريغها في الإقليم والقادمة من فنزويلا في أكتوبر 2009.[1]

إن توسط إقليم أزواد لخمس دول إفريقية (الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا) مثَّل أحد الحلقات البارزة في نطاق محورية هذا الإقليم ضمن المنظور الجيوسياسي للفواعل الخارجية ذات النزعة الاستعمارية، فوقوع هذا الإقليم بمحاذاة دولتين مغاربيتين بقدر ما مثَّل أهمية جيوسياسية لمالي بقدر ما مثَّل مصدر تهديد للدول المغاربية ذات التماس الجغرافي معه، هذه الحتمية عزَّزتها نشاطات شبكات تهريب السلاح باعتبار الإقليم أحد بؤر التوتر في المنطقة والقارة ككل، خاصة وأنّه يُنظر له من منظور أنّه موطن للطوارق وما يمثّله من تحديات سياسية في ظل أطروحة الطوارق لتأسيس دولة طارقية تجمع الطوارق تحت موطن واحد، ممّا يجعل هذا الإقليم أمام توظيف الفواعل الخارجية لأجندتها تعزيزا لحالة عدم الاستقرار في مالي وما يلحقه بالمنطقة والقارة ككل، والذي تكلَّل بتحقق فرضية الفاعل الخارجي للتدخل.

شهد إقليم الأزواد حركة واسعة من التنظيمات النشطة والتي كان لها الأثر في تأجيج الأوضاع في الإقليم والمنطقة، حيث تمثّلت هذه الحركات النشطة في:[2]

[1] أبو المعالي محمد محمود، **القاعدة وحلفائها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص ص. 13-19.

[2] للمزيد ينظر:

المرجع نفسه، ص ص. 25- 162.

1. **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (إمارة الصحراء):** تعود أصولها إلى انضمام الجماعات الإرهابية التي كانت نشطة في الجزائر تحت راية تنظيم القاعدة سنة 2007 فهي تتكون من:

– **كتيبة الملثمين:** بقيادة **مختار بلمختار** تضم أغلب عناصر تنظيم القاعدة الذين وصلوا إلى أزواد مبكرا، قبل أن تنفصل عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتأسيس كتيبة الموقعون بالدماء.

– **كتيبة طارق بن زياد:** تأسست سنة 2007 بقيادة **عبد الحميد أبو زيد**، حيث استفادت هذه الكتيبة من الفدية التي تم دفعها لهذه الحركة من طرف دول الرهائن الذين اختطفتهم الحركة.

– **سرية الفرقان:** تأسست سنة 2007 بموجب قرار أصدرته قيادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أسندت قيادته إلى **يحيى أبو همام**.

– **سرية الأنصار:** تأسست بموجب قرار أن تكون هذه السرية خاصة بالمقاتلين الطوارق.

– **سرية يوسف بن تشفين:** تأسست في نوفمبر 2012 تحت قيادة **أبو محمد الكيدالي**.

2. **حلفاء القاعدة في أزواد:** تتكون من:

– **جماعة أنصار الدين:** تأسست سنة 2011 بقيادة **إياد آغ غالي** وهو دبلوماسي مالي سابق في جدة.

– **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:** أسسها عناصر قبائل عرب تلمسي سنة 2011 بعد انشقاقهم عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بقيادة **سلطان ولد بادي** و**أحمد ولد عامر**.

– **أنصار الشريعة:** تأسست نهاية سنة 2012 من عناصر ينتمون إلى قبائل البرابيش العربية في مدينة تمبكتو، يسعى مؤسسوها لأن تكون امتداد لحركة أنصار الدين الطارقية.

– **حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية:** حركة أسسها مجموعة من أبناء الصحراء الجزائرية سنة 2006 بزعامة **عبد السلام طرمون** و**محمد الأمين بنشنب**.

3. **الحركة الوطنية لتحرير أزواد:** تأسست سنة 2010 كان أغلب قادتها وعناصرها في ليبيا ضمن كتائب القذافي، حيث تضم جناحان سياسي وعسكري، كانت أول من أعلن الحرب ضد الجيش المالي في أزواد بالهجوم على مدينة منيكا في الحدود مع النيجر شهر يناير 2012 والسيطرة بالكامل عليها.

4. **الحركة العربية الأزوادية:** برزت في أبريل 2012 تحت قيادة **أحمد ولد سيدي محمد**، يقتصر انتشار قواتها بين مدينة الخليل على الحدود المالية–الجزائرية ولكميزة ولرنب قرب الحدود الموريتانية– المالية.

5. **المجلس الأعلى لوحدة أزواد (الحركة الإسلامية الأزوادية):** أُعلن عن تأسيسه في يناير 2013 حيث يعتبر مؤسسوا هذا المجلس من بين القياديين السابقين في تنظيم جماعة أنصار الدين وهي حركة تبنت الحل السلمي والوساطة لحل الأزمة.

6. **الكوندوكوي:** ظهرت في بداية العقد الأخير من القرن الماضي وهي عبارة عن ميليشيات مدعومة من الحكومة المالية.

7. **الكوندوإيزو:** وهي امتداد لحركة الكوندوكوي كجماعة مرافقة للجيش المالي.

ما يُلاحظ من خلال ميلاد بعض من هذه الحركات والتنظيمات هو أنّها كانت أحد مخرجات حالة عدم الاستقرار في مالي وإقليم أزواد بالأخص، يبقى على السلطة المالية تبني إستراتيجية أكثر تركيزا في التعاطي مع الأزمة في خضم مكافحة كل أشكال التهديدات الأمنية، في ظل الفشل الذي يشهده النظام السياسي المالي من تصدع جبهاته السياسية والعسكرية بفعل تأزم الأوضاع الميدانية، الأمر الذي مثّل أحد أبرز الإغراءات والدوافع التي كانت سببا لبروز الفواعل الخارجية في الميدان وبصفة رسمية ومباشرة وبمباركة النظام الحاكم، من هذا تصدع الوضع في مالي وتعزّزت في خضمه أطروحات الدولة الفاشلة خاصة في ظل المساس بالسيادة الوطنية وفقا لديناميات التدخل الخارجي.

على هذا الأساس فإنّ فشل التعاطي السليم للنظام في مالي مع نشاط هذه التنظيمات مثّل أبرز الدوافع التي ارتكزت عليها المنظمات الدولية في حُجية التدخل وإعطاءه صبغة التدخل الإنساني، وهي الأطروحة التي تبني عليها الأنظمة الغربية سياساتها في دول القارة والعالم النامي ككل، وعليه فإنّه وفقا للمنظور الواقعي سعت الفواعل التي تدخلت بصفة مباشرة وميدانية في مالي والممثلة في فرنسا إلى

تحقيق مصالحها الخاصة والدفاع عن المكاسب التي حققتها طيلة فترة ما قبل وما بعد الاستقلال في ظل الدعم الذي لقيه هذا الفاعل الخارجي عن القارة من طرف دول المنطقة وعديد المنظمات الإقليمية الإفريقية عزَّزه السكوت الدولي عن الانتهاكات الإنسانية التي صاحبت هذا التدخل.

بالرجوع إلى الحالة الميدانية التي سبقت التدخل فإنّه حري الإقرار أنّ نجاح الانقلاب العسكري في مالي 2012 بالإضافة إلى التقدم الميداني للجماعات المسلحة نحو وسط مالي بعد أن كانت مرتكزة في إقليم أزواد في ظل فشل الحوار بين الحكومة المالية والمتمردين كانا دافعين وجيهين للشرعنة الفرنسية للتدخل في مالي، في نفس المنحى طلبت الحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) لمواجهة تهديد التنظيمات والحركات المسلحة التي استغلت الفراغ الميداني للمسارعة نحو العاصمة، حيث تبَّنت الإكواس مقاربة ثنائية زاوجت بين تكليف الرئيس البوركينابي **بليز كومباوري** (Blaise Compaoré) بالتفاوض مع أنصار الدين على أمل قطع علاقتها مع تنظيم القاعدة ومباشرة حوار جاد مع الحكومة المالية والضغط الدبلوماسي من أجل تدخل عسكري حال فشل المفاوضات، ليصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 في 12 أكتوبر 2012 الذي يفوِّض للمجموعة وللإتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري، بعد اجتماع **باماكو** في 11 نوفمبر 2012 أجمعت الإكواس على تشكيل قوات **AFISMA** التي بلغ قوامها 300 3 جندي بعد تأييد مجلس السلم والأمن الإفريقي، ليسمح مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار 2085 في ديسمبر 2012 لنشر قوات AFISMA في مالي لفترة أولية مدتها سنة مع ضرورة مواصلة الجهود السياسية لحل الأزمة.[1]

جدير بالذكر أن الإكواس في بداية الأزمة في مالي تبَّنت خيار الحل الدبلوماسي بناءاعلى قمة **أبيدجان** للمطالبة بعودة النظام الدستوري في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام طبقا لبروتوكول 2001، إلا أنّ الملاحظ في تعاطي الإكواس مع الأزمة في مالي هو غياب الصراع بين دول الإكواس للعب دور المهيمن مثلما حدث في نزاع سيراليون وليبيريا في ظل عدم فعالية نظام الإنذار المبكر للجماعة، قابله عدم ارتياح الحكومة المالية لتواجد قوات الإكواس بعد الماضي السيئ لها في ليبيريا وسيراليون، في ظل التخوف الأممي من هذا التدخل قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون تقريره في 28

[1] دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، (فبراير 2013)، ص ص. 02- 07.

ديسمبر 2012 بضرورة أنّ أي تدخل غير إيجابي في مالي سيؤزم الأوضاع أكثر،[1] مما قد يفسح المجال أمام أحد أبرز القوى الاستعمارية –فرنسا– للتدخل المباشر ومباركته إقليميا ودوليا.

تعزيزا لدورها تحت غطاء التدخل الإنساني لحماية الشرعية في مالي تدخلت فرنسا والتي تعد تاريخيا أحد أشكال القوى الكولونيالية التي استعمرت معظم دول القارة، حيث مثّلت مالي والتي تعد من أبرز مستعمرات القارة إغراءا تاريخيا لفرنسا، والتي كانت أبرز الفاعلين الأساسيين منذ بداية الأزمة وحتى قبل أن تتدخل عسكريا في مالي حيث دوّلت القضية المالية وكانت مساهمة في إصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن بخصوص هذه الأزمة وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المالية، بل إنّ البعض يرى أنّ فرنسا هي من دفعت الإكواس لإرسال القوات إلى داخل مالي، في ظل سعي الإكواس لتحقيق الأهداف الفرنسية تجاه الأزمة كشكل من أشكال الحرب بالوكالة، لتدخل فرنسا بشكل رسمي بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي بطلب رسمي من الحكومة المالية ضمن أطروحة الحرب على الإرهاب، بل إنّ هذا الانغماس الفرنسي في مالي يأخذ بالحسبان تعزيز فرنسا لنفوذها الجيوسياسي في القارة، حيث يُلاحظ أنّ هذا التدخل الفرنسي في إفريقيا لم يكن الأول بل أنّ فرنسا منذ استقلال مالي سنة 1960 تدخلت أكثر من أربعين (40) مرة في نزاعات وأزمات داخلية في مدن إفريقية عدة، وبذلك فإنّ فرنسا في تدخلها قد اعتمدت على ثلاث إستراتيجيات الأولى قائمة على استغلال علاقاتها التاريخية في القارة والثانية قائمة على استثمار هذه العلاقات اقتصاديا والثالثة تتضمن إستراتجيتها الأمنية والعسكرية المباشرة.[2]

وهنا يتضح تأثير فرنسا في كواليس القرار الإفريقي خاصة وأنّ السياسة الفرنسية لا زالت نابعة من رغبة استعمارية غير مباشرة، قد يتسائل العديد من المتتبعين عن سر هذا السعي! هنا يبرز المنظور الجيوسياسي كأحد أبرز منظورات تحليل العلاقات الدولية من أطر جغرافية ذات علاقة سياسية، تجدر الإشارة إلى أنّ فرنسا ومنذ استقلال الدول الإفريقية عنها لم تتوانى في التأثير على صنع القرار في هذه المستعمرات، بل إنّ هذه الرغبة التاريخية للعودة إلى إفريقيا ولو على حساب سيادة الدولة الوطنية بمباركة دولية وإقليمية من دول ومنظمات دولية وإقليمية في مالي كانت الحلقة الأبرز في سلسلة تاريخانية

[1] غازلي عبد الحليم، «الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012م»، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (المجلد الثالث) (العدد الثاني) (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر، ديسمبر 2016)، ص ص. 67– 73.

[2] وحدة تحليل السياسات، «أزمة مالي والتدخل الخارجي»، **تقدير موقف**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013)، ص ص. 05– 09.

العلاقات الفرنسية–الإفريقية المبنية على تحقيق فرنسي لأعلى قدر من المكاسب تعزيزا لدورها الإقليمي والدولي.

بناءا على ذلك تسعى فرنسا في ظل التنافس الجيواستراتيجي الغربي على أن يكون لها وزن حقيقي ومحوري في السياسة الإفريقية، خاصة وأنّ هذا السعي كان لمنافسة دور القوى العظمى والصاعدة في إفريقيا، على اعتبار أنّ إفريقيا مثّلت مجالا للتنافس العالمي في ظل رغبة هذه الفواعل لاكتساب أعلى قدر من مقوّمات القوة التي تزخر بها دول القارة، مع بروز فواعل جديدة ومتجدِّدة في القارة على غرار الدور الأمريكي والصيني والروسي والإسرائيلي، تبقى القارة الإفريقية ملاذا حقيقيا وأرضا خصبة لقياس شدة التنافس بين هذه الفواعل على أمل أن يكون لهذه الفواعل دورا بارزا في السياسة الوطنية والإقليمية للدول الإفريقية، لكن ما حدث في الأزمة الأخيرة بمالي تحت مباركة إقليمية ودولية يضع القواعد التنافسية جانبا فمن كان ينافس فرنسا في القارة أصبح مباركا لتدخلها المباشر!.

وعليه فإنّ الواقع الميداني يشير إلى وجود ستة (06) أطراف فاعلة في النزاع المالي قبل سيناريوهات التدخل، الطرف الأول وهو الجيش الموالي للجماعة الإنقلابية في حين أنّ الطرف الثاني هو الجيش المتمرد عن الحكومة أما الطرف الثالث فهو حركة تحرير الأزواد، وهنا يبقى السؤال مطروحا لماذا لم تتخذ فرنسا موقفا من إعلان حركة تحرير الأزواد عن التأسيس لدولة الأزواد في 06 أفريل 2012؟ أم أنّ الأمر يتعلق بالحروب بالوكالة؟، أما حركة أنصار الدين فتعتبر الطرف الرابع خاصة في ظل تبنيها لخيار الحل السلمي للأزمة وفق مقاربة التسوية الودية للنزاعات، في ظل تبني العنف المسلح من طرف القاعدة كطرف خامس في معادلة النزاع في مالي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا كطرف أخير ذا تأثير معتبر يقل أهمية عن الأطراف السابقة،[1] في ظل المصالح المتناقضة لهذه الأطراف تبقى معادلة الحل الفعلي للأزمة في مالي مرتبطة بمدى تحقيق هذه الأطراف بالإضافة إلى الأطراف من خارج مالي وإفريقيا لمصالحها الإستراتيجية.

في سياق تداعيات الأزمة في مالي على دول الجوار فإنّه يمكن محاولة الإقرار أنّ هذه الأزمة غذت عديد التهديدات الأمنية وعزّزت من مقدراتها في المنطقة المغاربية، فتنامي شبكات التهريب من مالي إلى الجزائر ومن مالي إلى موريتانيا عبر إقليم الأزواد أكد في العديد من المرات على استفادة هذه

[1] غضبان مبروك، «التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته»، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد السادس) (العدد 11) (جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، جوان 2014)، ص. 67.

الشبكات الإجرامية من مخرجات الأزمة، كما أنّ بروز عديد التنظيمات الإرهابية وجُملة المكاسب التي حققتها هذه التنظيمات ميدانيا في مالي عزّز من مكانة التهديد الإرهابي كأحد أبرز التهديدات التي لا زالت تشكل عائقا أمام عمليات التسوية السلمية في مالي، كما يمكن التأكيد على أنّ مخرجات هذه الأزمة أفرزت عن جانبين جانب سلبي لمالي ولكل الجوار بتنامي كل أشكال التهديدات وجانب إيجابي بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المستفيدة من النزاع في مالي.

لا يقف الأمر عند التهديدات الصلبة بل تنامت الهجرة غير الشرعية كأحد أبرز التهديدات اللينة التي تهدِّد أمن المنطقة المغاربية، وأصبحت بذلك الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر ملاذا آمنا للمهاجرين غير الشرعيين الفارين من مالي نحو البحث عن حيِّز جغرافي للاستقرار فيه، مما قد يضع الدول المغاربية أمام حلقات لا تنتهي من التعاطي الناعم والصلب مع هذه التهديدات مع الحرص على درجة شدتها وفق أطر دفاعية، في ظل الإستراتجيات الأمنية لهذه الدول الساعية إلى تأمين حدودها من كل الأخطار التي تحدِّق بإقليمها والتي تهدِّد بصفة مباشرة أمنها الوطني، وهو ما يمكن الانطلاق منه في أنّ النزاع في مالي مثَّل مجالا جديدا للتنافس الفرنسي على القارة لحماية المصالح الفرنسية تحت غطاء حماية شرعية النظام الحاكم، في الوقت الذي باركت الإكواس ودول القارة هذا التدخل والذي أثر بدوره في زعزعة الاستقرار وتوظيف فواعل أخرى لاتماثلية لتحقيق المصلحة المطلقة لفرنسا.

المطلب الثالث: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة الصحراء الغربية

ينطلق الباحثون في الدراسات الإستراتيجية من أنّ أصل النزاعات نابع من رغبة جيوسياسية لأحد الأطراف في أن يكون له مصلحة صفرية أو غير صفرية في إلحاق الهزيمة والضرر بالطرف الآخر، وقد يتعدى هذا المنظور ليشمل كل ما من شأنّه أن يمثّل عامل قوة في البلد أو الحيِّز الجغرافي محل النزاع، هو الأمر ذاته الذي ينطبق على النزاع في الصحراء الغربية فبقدر ما يُنظر إليه على أنّه نزاع سياسي– تاريخي بقدر ما يُنظر إليه من أنّه نزاع ذا طبيعة جيوسياسية تسعى من خلاله بعض الفواعل المؤثِّرة إقليميا وعالميا لأن يكون لها قدر من هذه الأهمية الجيوسياسية التي تمثّلها الصحراء الغربية ضمن ميزان القوى العالمي.

في ظل هذا فإنّ الواقع الجيوسياسي للصحراء الغربية والذي أوجدها ضن نطاق جغرافي يحده من الشمال المغرب وهو القوة المسيطرة على معظم الأجزاء الحساسة في هذا الإقليم ومن الشرق الجزائر ومن الجنوب موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي، فمن خلال تماساته الحدودية الثلاث مع الدول المغاربية فإنّ هذا الإقليم يمثّل مصدر حقيقي للاستقرار أو عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية ككل حتى لدول المنطقة البعيدة، أما من ملامسته لأحد أبرز الأحواض العالمية أهمية وهو المحيط الأطلسي فإنّ الصحراء الغربية تمثّل مجال إغراء واسع لبقية الفواعل الساعية إلى بسط النفوذ وتحقيق أمجادها في هذا الإقليم، إنّ اتساع نطاق هذه الأزمة التي أصبحت عالمية أوجد لها عديد الأطراف بين من يسعى إلى بسط سيطرته التاريخية عليها كالمغرب وبين من يؤسِّس سياساته على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لكن بين الموقفين قد تتشارك رؤى السعي للسيطرة تحقيقا لمصلحة بعض الفواعل في رغبة جيوسياسية طامحة للنفوذ.

بديلا عن الجدالات السياسية يحتل إقليم الصحراء الغربية مكانة محورية ضمن المنظور الجيوسياسي المغاربي، فامتداده على مساحة 284 ألف كلم^2 أوجد له سجالات نزاعية ذات أبعاد جيوسياسية من منطلق عمقه الإستراتيجي بحدوده الأربعة، جغرافيا تُلامس الصحراء الغربية من الشمال المملكة المغربية بحدود تصل إلى حوالي 445 كلم ومن الشرق الجزائر بحوالي 70 كلم وهي نسبة أقل من ست (06) مرات مقارنة بطول الحدود الصحراوية–المغربية، في حين يحدها من الجنوب موريتانيا

بحدود تصل إلى ما يقارب 570 1 كلم أما غربا فتطل على المحيط الأطلسي بما يقدر بـ 400 1 كلم،[1] ما قد يمكن ملاحظته من خلال هذه الأرقام الخاصة بطول حدود الصحراء الغربية مع جوارها الجغرافي أنّ طول الحدود الصحراوية–الموريتانية يعد أطول الحدود الصحراوية مع العالم الخارجي، كما أنّ هذا الطول المعتبر قابله في الوقت ذاته نوع من الاستقرار على طول هذه الحدود.

الجدير بالذكر أن إطلالة الإقليم على المسطحات المائية من المنظور الجيوسياسي يؤخذ به من أنّه عامل قوة محوري في معادلات القوة الشاملة، وهو أحد أبرز الفواعل في منظومة وزن الوحدة في فضائها الإقليمي والعالمي، خاصة وأنّ هذه الإطلالة تقدر بطول 1400 كلم بما يقارب أو يفوق طول الساحل الجزائري وأكبر بضعفين مقارنة بالساحل الموريتاني كما يتفوق على الساحل التونسي بزيادة تقدر بـ 100 كلم وبأقل بـ 400 كلم و 350 كلم مقارنة بالساحل المغربي والليبي على التوالي، من ذلك فإنّ الشريط الساحلي لإقليم الصحراء الغربية يعتبر ثالث أكبر شريط في المنطقة المغاربية بعد الشريط الساحلي المغربي والليبي، وهو ما قد يؤهله لأن يكون أحد أبرز السواحل أهمية في المنطقة المغاربية.

خريطة رقم (04): الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

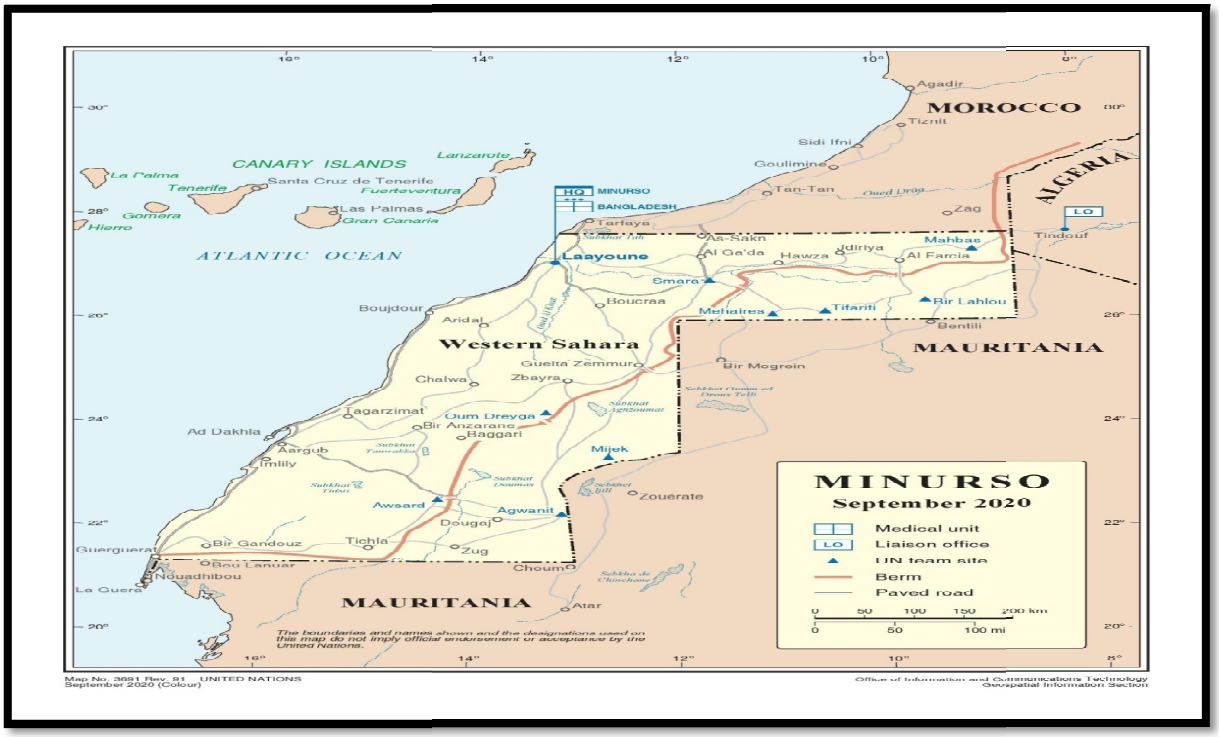

Source: Maria Camello, «Sahara Occidental: 30 Ans D'instabilité Du Cessez-Le-Feu Entre Le Maroc Et Le Front Polisario», **Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité GRIP**, (Belgium, Décembre 2020), P. 03.

[1] غربي ميلود، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيّرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011)، ص ص. 54، 55.

من ذلك فإنّ الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية تبرز من خلال أنّ هذا الإقليم يُعتبر من بين الأقاليم المصدِّرة للفوسفات في العالم بعد اكتشاف هذا المعدن فيها من طرف إسبانيا سنة 1950، في مقابل احتفاظ إسبانيا بإنتاج واستغلال الفوسفات الصحراوي لمدة طويلة جدا بمقتضى اتفاق مدريد في 14 نوفمبر 1975 قابله تنازل إسبانيا عن الصحراء الغربية لفائدة المغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى تميُّزها بتواجد مقوِّمَي قوة كالبترول والغاز الطبيعي لكن بنسب أقل من الفوسفات، كما أنّ طول الساحل الصحراوي مكنّ للصحراء الغربية من أن تكون إقليما غنيا بالثروة السمكية الهائلة، ضف إلى ذلك أنّ موقعها الذي يتوسط المغرب والجزائر وموريتانيا والمحيط الأطلسي ساهم في تعزيز تميُّزها بأهمية جيوسياسية حقيقية ذات أبعاد تنافسية بين القوى الخارجية عن الإقليم.[1]

وعلى هذا الأساس مثّلت هذه المقوِّمات الجيوسياسية حوافز وإغراءات للفواعل الخارجية الإقليمية والعالمية لتعزيز نفوذها في الإقليم بمنطلقات سياسية، خاصة وأنّه وفقا للمنظور الجيوسياسي تسعى كل الوحدات السياسية لأن تعزِّز من قوتها ومقدرتها ضمن المجال العالمي وهذا باستغلال نقاط القوة حتى ولو كانت خارج الحدود الوطنية للوحدة السياسية، من ذلك فإنّ معظم الفواعل بما فيها المغاربية تسعى وفق الموقفين الأساسين تجاه القضية لأن يكون لها وزن هام ومحوري في إقليم الصحراء الغربية بعد إعلان تقرير المصير، والذي قد يضع كل الأطراف الفاعلة في هذه الأزمة أمام حلقات حساسة من الترقب الميداني وفق أطر واقعية بحتة.

الفرع الأول: أطروحة الروابط التاريخية بين القبائل الصحراوية والعرش الملكي المغربي*

في خضم ذلك ينطلق موقف المغرب من بُعد تاريخي يرتكز على أبعاد تاريخية إذ يدَّعي المغرب على وجود روابط تاريخية بين القبائل الصحراوية والعرش الملكي المغربي في ظل أهمية الصحراء الغربية ضمن استقرار المملكة المغربية، ينبع الموقف المغربي أمنيا من اتهام الصحراء الغربية بأنّها بوابة

---

[1] عبد النبي مصطفى، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: القانون العام، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2013-2014)، ص ص. 23، 24.

* للمزيد حول أطروحة **الروابط التاريخية ببين القبائل الصحراوية والعرش الملكي المغربي**، ينظر:

بن عبد الله عبد العزيز، «وحدة المذهب بين المغرب وصحرائه»، **المناهل**، (عدد خاص) (وزارة الدولة للشئون الثقافية-المغرب، 1995)، ص ص. 11- 19.

بوزينب الحسن، «البيعة وارتباط الصحراء بالمغرب»، **المناهل**، (عدد خاص) (وزارة الدولة للشئون الثقافية-المغرب، 1995)، ص ص. 30-48.

ماء العينين النعمة علي [محرر] وآخرون، **سوس والصحراء المغربية: تواصل ثقافي وحضاري**، (المملكة المغربية: مؤسسة الشيخ مربيه ربّه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 1999).

لتصدير الإرهاب خاصةً وأنّ المملكة تجادل في أنّ قيام دولة جديدة في المنطقة قد يكون ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية، متهمة الجزائر بتقديم الدعم المطلق لجبهة البوليساريو التي ترى فيها المغرب على أنّها تنظيم خارج عن القانون، والأخطر من ذلك هو الرؤية الرسمية المغربية في اتهام الجزائر أنّها تقوم باستخدام جبهة البوليساريو لتعزيز مصلحة الجزائر في الصراع المغربي–الجزائري،[1] وهذا ما قد يغذي النزاع الحدودي بين المغرب من جهة والجزائر من الجهة المقابلة.

إنّ المقاربة التاريخية التي تتبناها المغرب في زعم أحقيتها بالصحراء المغربية أكدت على عديد النقاط الحساسة التي تعاني منها دول القارة التي كانت مستعمرات أوروبية، خاصة وأنّ الميراث الاستعماري في القارة أبان عن حقائق صادمة كالنزاعات الحدودية والحدود الموروثة عن الاستعمار، فأصبحت المنطقة والقارة أمام حلقات متسلسلة من المطالبة بالأحقية في أراضي الدول الأخرى زعماً منها تاريخانية أحقيتها بهذه الأجزاء، لا يقف الأمر هنا بل إنّ قضية الصحراء الغربية أبانت هي الأخرى عن أزمة حقيقية أطرافها دول من داخل المنطقة خاصة وأنّ هذا الإقليم المتنازع عليه بين المغرب وجبهة البوليساريو يمثّل حيِّز جغرافي وسياسي ذا أهمية جيوسياسية في ميزان القوى خاصة إذا وجدت معامِلات القوة من يحسن استخدامها ومن يملك القدرة على توظيفها إقليميا وعالميا.

جدير بالذكر أنّه بعد استقلال المغرب عام 1956 تم توقيع اتفاقية بين المغرب وإسبانيا تقضي باحتفاظ اسبانيا بمواقع سبتة ومليلة والجزر الجعفرية ومواقع إيفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث أبقت هذه الاتفاقية على أغلب أراضي المغرب تحت الاحتلال الإسباني، منذ ذلك بدأت المطالبة المغربية باسترجاع هذه الأراضي سلميا ودبلوماسيا مثلما حدث في المسيرة الخضراء 1975، إلا أنّه بموجب اتفاقية مدريد 1975 الموقعة بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا تم انهاء الاستعمار الاسباني على الصحراء الغربية لصالح المغرب وموريتانيا، تاريخيا تطالب المغرب بحقها في الصحراء الغربية كون أنّ الصحراء كانت عبر التاريخ تحت إشراف سلاطين المملكة، أما إداريا فإنّ تعيين قادة الصحراء والقضاء فيها في السابق كان يتم من قبل سلاطين المملكة.[2]

[1] Kingdom of Belgium,International Crisis Group, **Middle East/North Africa Report N°65**, (June 2007), P P. 01- 03.

[2] شعلان جاسم، «مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافية السياسية»، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، (المجلد 19) (العدد الرابع) (جامعة بابل–العراق، 2011)، ص ص. 678، 679.

لا مناص من القول أنّه ليس من مصلحة المستعمر أي استقرار في مستعمراته التاريخية السابقة، في ظل عدم تخليه عن هذه المستعمرات مثلما يحدث في المستعمرات الفرنسية والإسبانية السابقة في القارة، والدليل في ذلك التدخل الفرنسي والأوروبي المباشر وغير المباشر في السياسات الداخلية للدول الإفريقية بل أصبح هذا المستعمر صانع القرار في عديد دول القارة الإفريقية، وغير بعيد عن ذلك فإنّ اسبانيا المستعمر التاريخي للمغرب ليس من مصلحتها الخاصة أي نوع من الاستقرار في المغرب ولا في الصحراء الغربية، بل مصلحتها تكمن في التدخل في الشأن المغاربي وهو ما أبانت عنه أزمة الصحراء الغربية بعد اتفاقية مدريد 1975 ووضع الصحراء الغربية تحت تصرف المغرب وموريتانيا.

الفرع الثاني: أطروحة آخر مستعمرة في إفريقيا

تعد من بين الأطروحات الأكثر ملامسة للوقائع الدستورية والقضائية خاصة وأنّ الأمر يتعلق بتقرير مصير شعب بأكمله، هذه الأطروحة والتي تضم العديد من الفاعلين على عكس الأطروحة السابقة القاضية بمغربية الصحراء، إنّ الباحث في شأن القانون الدولي يدرك حقيقة أنّه لا يمكن بأيٍّ شكل من الأشكال إعادة سيرورة الحملات الاستعمارية، فقد تنطلق من ذلك المحاكم الدولية المدافعة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والصحراء الغربية أحد هذه الأقاليم التي لا زالت تعيش تحت وطأة استعمار حديث يعتبر سليل الاستعمار الاسباني إن صح التعبير –دون توجيه أصابع الإتهام إلى الشعب المغربي–، ما يجادل به أصحاب هذه الأطروحة أنّه من حق أي شعب تقرير مصيره بنفسه بعيدا عن أي شكل من أشكال الاستعمار.

مما قد يحاجج به هو أنّ العمل الدولي عرف في فترات سابقة إنشاء حكومات مؤقتة تم الاعتراف بها من طرف الفواعل الدولية، بحيث أصبح يتم الإقرار بهذه الحكومات ككيان قانوني ممثِّل عن الشعب خاصة وأنّه ما دام الجهاز الشعبي مستمرا في كفاحه فإنّ هذا يكفي للاعتراف به كسلطة شرعية، حال الصحراء الغربية يختلف عن حال حكومات المنفى فهي تعتبر دولة قائمة بذاتها منذ استرجاع سيادة الإقليم عن الاستعمار الإسباني، فوجود المغرب العسكري على أجزاء كبيرة من الصحراء الغربية إنّما يعد تدخلا خارجيا وشكل من أشكال الاستعمار،[1] بالنسبة لقضية الصحراء الغربية من هذا المنظور الساعي لإبراز أنّها قضية تصفية الاستعمار فإنّ فقهاء القانون يؤكدون على حساسية هذه القضية بالنسبة للقانون

[1] بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: معهد العلوم القانونية والإدارية، نوفمبر 1982)، ص ص. 250، 251.

الدولي المنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الوقت ذاته سكوته عما تعيشه الصحراء الغربية منذ اتفاقية مدريد 1975 إلى غاية الآن.

جدير بالذكر أنّ منظمة الأمم المتحدة سجلت إقليم الصحراء الإسبانية في لائحة الأقاليم والشعوب المستعمرة منذ 1963 والتي لها الحق الكامل في تقرير مصيرها بنفسها، إلا أنّ ذلك لم يتحقق منذ 1992 بعد أن كان مفترضا أن ينتهي هذا الاستعمار أواخر جانفي 1992 بمقتضى مخطط السلام الذي تبنته بعثة المينورسو، ومع ذلك سعت المغرب لإحباط أي محاولة من شأنّها منح الاستقلال التام للصحراء الغربية متحدية بذلك القوانين والأعراف الدولية، بدأت اقتراحات الأمم المتحدة منذ 2000 في المناداة بالحكم الذاتي للشعب الصحراوي في ظل السيادة المغربية تحت مسمى الاتفاق الإطار خلال عرض المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء الغربية **جيمس بيكر** (James Baker)، لتتأرجح الأمم المتحدة بين خيار الاستقلال الكامل والاتفاق الإطار ويتبنى بذلك بيكر لحل وسط يتضمن إبداء الشعب الصحراوي الرأي حول ثلاث خيارات، إما الانضمام إلى المغرب أو الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية أو الاستقلال، ما قد يُلاحظ في مخطط بيكر الثاني هو قبول الوليساريو به تحت ضغط جزائري–إسباني مقابل رفض مغربي بحجة أنّه يتضمن مبدأ الاستقلال، ليكتفي مجلس الأمن بعد هذه المبادرات بخيار التفاوض لإيجاد حل يرضي الطرفان، قبل أن يعلن عن تمديد بعثة المينورسو وتبدأ بوادر اتفاق جديد في 2007 مع تقديم كل طرف لمقترحه، تضمن مقترح البوليساريو إيجاد حل للنزاع ونيل الاستقلال مقابل مقترح المغرب القاضي بالحكم الذاتي، ويباشر **بيتر فان فالسوم** (peter van walsum) المبعوث الأممي الجديد المفوضات بين الأطراف إلى غاية استقالته في أوت 2008 ويعين بعده **كريستوفر روس** (Christopher Ross) في جانفي 2009 لكن لحد الآن لم يتم التوصل إلى حل نهائي للنزاع.[1]

لتتوالى ملامح تأزم القضية دبلوماسيا إقليميا ودوليا بعد فشل وساطة الأمم المتحدة لحل القضية، فبعثة بيكر امتدت أكثر من خمسة عشر (15) سنة والتي بدأت مشوارها بخيار الحكم الذاتي للشعب الصحراوي في ظل السيادة المغربية قبل أن تتأرجح بين الإستقلال التام وخيار الحكم الذاتي، وبعثة فان فاسوم التي امتدت لمدة ثلاث (03) سنوات بقيت في وضع المشاهِد أمام خياري البوليساريو القاضي بالاستقلال وخيار المغرب القاضي الحكم الذاتي، وصولا إلى بعثة روس من 2009 إلى غاية الآن بما

[1] حدوش وردية، «قضية الصحراء الغربية حق ثابت يبحث عن التفعيل»، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، (المجلد التاسع) (العدد الأول) (جامعة مولود معمري–تيزي وزو، جوان 2014)، ص ص. 251– 254.

يقارب اثني عشر (12) سنة، دون أن تحقق البعثات الثلاث أي مكاسب ملموسة لقضية الصحراء الغربية كآخر مستعمرة في القارة الإفريقية.

إنّ هذه الأطروحة نابعة من الموقف الجزائري المنادي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه حيث اتسم الموقف الجزائري تجاه الصحراء الغربية بمرحلتين، المرحلة الأولى من استقلال المغرب إلى اتفاقية مدريد 1975 أكد الموقف الجزائري في هذه الفترة على أنّ شأن الصحراء الغربية يبقى شأن المغرب وموريتانيا وأنّ الجزائر تنادي باتفاق يتوصل إليه الطرفان المغربي والموريتاني بتقسيم الصحراء بينهما أو بضمها إلى إحداهما، لتبدأ المرحلة الثاني من الموقف الجزائري مع اتفاقية مدريد وتنظيم المسيرة الخضراء بهدف استرجاع المغرب لأقاليمه –وجهة نظر مغربية– وهو ما رأته الجزائر احتلالا وعملا عدائيا من طرف المغرب يحول دون استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية ومناداة الشعب الصحراوي بحقه المطلق في تقرير مصيره بنفسه،[1] وهو ما يؤكد على مركزية هذه القضية من المنظور السياسي–الأمني الجزائري خاصة وأنّ هذا الإقليم على حدود التراب الجزائري وأي حالة عدم الاستقرار فيه تؤثر على الأمن الوطني الجزائري.

من نافلة القول أنّ الموقف الجزائري تجاه أزمة الصحراء الغربية نابع مما عاشته الجزائر قبل الاستقلال 1962، خاصة وأنّها كانت دوما تقف في صف حركات التحرر المنادية بحق شعوبها في تقرير مصيرها شريطة أن تكون هذه المناداة قانونية وفق أطر القانون الدولي، فتحول الموقف الجزائري من محايد إلى منادي باستقلال الصحراء الغربية كان نتيجة لموقف المغرب بعد المسيرة الخضراء والتي سعى من خلالها المغرب إلى ضم الصحراء الغربية للمغرب، وهو ما يتعارض جُملة وتفصيلا مع المنظور الجزائري القاضي بالوقوف إلى جانب المستعمرات في دفاعها عن حقها المشروع في تقرير مصيرها وهو الموقف الذي أصّرت عليه الجزائر منذ 1975 لغاية الآن، الأمر الثاني وهو أنّ إقليم الصحراء الغربية يعد من أبرز بؤر التوتر والجزائر بحدودها المباشرة مع الصحراء الغربية فإنّها ترى أنّ أي حالة عدم الاستقرار أو لاأمن في الصحراء الغربية يؤثر بدرجة كبيرة على الأمن الوطني الجزائري.

[1] الشيخ محمد عبد الحفيظ، «موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية: الإشكاليات ـ المستجدات ـ السيناريوهات المحتملة»، **العلوم السياسية والقانون**، (المجلد الثالث) (العدد 14) (المركز الديمقراطي العربي–ألمانيا، مارس 2019)، ص ص. 06، 07.

الفرع الثالث: أزمة الصحراء الغربية والإتحاد المغاربي

مثّلت أزمة الصحراء الغربية أبرز الأزمات المعيقة لأي نشاط إقليمي–مغاربي على اعتبار أنّ أبرز أطراف الأزمة المغرب–الجزائر–موريتانيا دول فاعلة ومؤثّرة في المبادرات المغاربية، في ظل اختلاف وتناقض الرؤى بين هذه الأطراف فإنّ نجاح أي مبادرة مغاربية يعد بعيد المنال، فلا يمكن توافق الجزائر والمغرب على مبادرة إقليمية أمنية أو سياسية حساسة في ظل تعارض المواقف بينهما، حيث أنّ موقف المغرب كما تم الإشارة إليه نابع من رغبة ضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب عكس الموقف الجزائري المنادي بحق هذا الإقليم في تقرير مصيره بنفسه وفق أطر القوانين الدولية، وهما بطبيعة الحال موقفان متناقضان تماما ما دام أنّ المغرب والجزائر متمسكان بموقفهما الثابت تجاه الأزمة في الصحراء الغربية.

تبقى قضية الصحراء الغربية أحد المعضلات في المنطقة والقارة، فهي بذلك شكلت ولا تزال تشكل عائقا حقيقيا للمبادرات المغاربية خاصة في ظل الاتهامات المغربية للجزائر بأنّ الجزائر سبب هذا النزاع لوقوفها إلى جانب الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، تمسك المغرب بموقفها والذي يعتبره الخبراء موقفا استعماريا أفشل بدرجة كبيرة كل المبادرات الأممية والإفريقية والمغاربية الساعية لإيجاد حل لهذه الأزمة، في ظل انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية بموجب اتفاقية موقعة مع جبهة البوليساريو في 05 أوت 1979 والتي استولت وفقها المغرب على الجزء الجنوبي للصحراء الغربية، من ذلك فإنّ المغرب وفقا للوثائق والشهادات الدولية تتحمل المسؤولية كاملة في إيجاد حل لهذه الأزمة وفي نفس الوقت في عرقلة مسار الإتحاد المغاربي، يبقى المشروع المغاربي حبيس الأدراج في ظل عدم جدوى إيجاد حل لهذه الأزمة بل وجب على المغرب كطرف فاعل في الأزمة والإتحاد المغاربي تجاوز هذا النزاع والعمل على بناء مشروع مغاربي.[1]

وفقا لهذه المعطيات فإنّ تعارض الموقفين المغربي والجزائري كرّس تبني الطرفان لسياسات يراها كل طرف تخدم موقفه من القضية، أولى هذه التداعيات إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر في 16 سبتمبر 1994 كأحد تبعات تمسك كلا الطرفين بموقفه بالإضافة إلى فرض المغرب التأشيرة على الجزائريين للدخول إلى أراضيها، اقتصاديا فقد تأثر الطرفان بتبعات غلق الحدود خاصة وأنّ نقل البضائع والأشخاص بين المغرب والجزائر كان يتم عبر الخط الحدودي، وهو ما أدى بالضرورة مؤسساتيا إلى

[1] العمري مومن، «قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على الإتحاد المغاربي»، **الآداب والعلوم الإنسانية**، (المجلد السادس) (العدد 12) (جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر–قسنطينة، جانفي 2011)، ص ص. 29– 37.

تجميد نشاط الإتحاد المغاربي بطلب من المغرب في 20 ديسمبر 1995،[1] من ذلك فإنّ هذا الإتحاد أصبح رهينة التوافق والتعارض بين الموقفين المغربي والجزائري من القضية الصحراوية بل وأصبح هذا الارتهان محرِّك حيوي لاتساع دائرة الاختلاف بين الطرفان اللذان يُنظر إليهما على أنّهما دولتان محوريتان في المنطقة المغاربية وأي مبادرة إقليمية مغاربية مرتبطة بمدى توافقهما.

الفرع الرابع: معبر الكركرات مرحلة جديدة من النزاع في الصحراء الغربية

موقف المغرب وجبهة البوليساريو من بعضهما يؤكد مدى محاولة تبني العنف متى سمحت الفرصة بذلك وفي أي موقع من مواقع النزاع، منطقيا فإنّ محاولة تبني هذا النهج في التعاطي مع الأزمة يؤكد جليا محورية الصحراء الغربية ضمن المنظور المغربي المرتكز على المبادئ التاريخية والمنطلقات الجيوسياسية، وقدسية القضية لدى جبهة البوليساريو النابعة من المبدأ الوطني الساعي إلى الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه بعيدا عن التدخلات الإقليمية والدولية، وبذلك سجلت الأزمة مرحلة جديدة من العنف بين المغرب وجبهة البوليساريو في نهاية السنة الماضية وبالذات في أكتوبر 2020.

ميدانيا فقد أقدم نشطاء صحراويون في 13 أكتوبر 2020 على إغلاق معبر الكركرات الذي يقع مع الحدود الموريتانية بما يعيق حركة التنقل في هذا المعبر –رؤية مغربية–، ليتدخل المغرب بعد هذه الحادثة في 06 نوفمبر من نفس السنة عسكريا لإعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل 13 أكتوبر، سبق هذا التبني ما قامت به المغرب بين 16 – 25 أغسطس 2016 –حسب وثائق الأمم المتحدة– بالقيام بعملية في هذا المعبر تحت مبرر مكافحة التهريب قبل أن ينسحب المغرب في 26 فبراير 2017 من منطقة الكركرات بدعوة أممية، جيوسياسيا يعد معبر الكركرات ذا أبعاد اقتصادية في علاقة المغرب مع موريتانيا ومع دول غرب إفريقيا حيث بلغت صادرات المغرب الزراعية نحو دول الإكواس عبر موريتانيا ما بين 2000 و 2017 أكثر من 57%، كما بلغت في الأشهر الثمانية الأولى سنة 2020 صادرات الطماطم المغربي نحو دول الإكواس 342 ألف طن وقبلها حوالي 317 ألف سنة 2019، في الوقت ذاته ومع بداية أزمة الكركرات في أكتوبر 2020 سارعت الجزائر للقيام بمناورات حربية على الحدود الغربية

[1] سليماني مباركة، «أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي»، **الحقوق والعلوم السياسية**، (المجلد الأول) (العدد الثاني) (جامعة عباس لغرور–خنشلة، أكتوبر 2014)، ص ص. 126، 127.

داخل التراب الجزائري كرد فعل لما يحدث في هذا المعبر مستنكرة في الوقت ذاته دبلوماسيا الانتهاكات المغربية العنيفة في الكركرات.[1]

بحسب الاتفاق العسكري رقم 1 الموقع عليه بين بعثة المينورسو والقوات المسلحة المغربية وجبهة البوليساريو في ديسمبر 2017 ويناير 2018 يمتد الجدار الرملي الذي بني من طرف المغرب في الصحراء الغربية من منطقة **محاميد الغزلان** شمالا إلى منطقة **الكركرات** قرب الساحل الأطلسي في الجنوب بطول يفوق 700 2 كم، فهو عبارة عن سلسلة جدران رملية ذات طبيعة عسكرية دفاعية، حيث استغل المغرب هذه المنطقة لمراقبة عناصر البوليساريو وكساحة للمواجهة إذا تجاوزت عناصر البوليساريو هذه المنطقة وحتى لا تتوغل العناصر المغربية داخل الحدود الجزائرية والموريتانية في مطاردتها لهذه العناصر، إلا أنّ غموض هذا الإتفاق العسكري استغلته البوليساريو للقيام بوقفات في منطقة الكركرات وصلت في بعض الأحيان إلى قطع الحركة في المعبر أمام البضائع مثلما حدث في أكتوبر 2020 للفت انتباه الأمم المتحدة والضغط على المغرب لصالح البوليساريو، وتدخل المنطقة بعد هذه الأزمة في تبادل عنيف لإطلاق النار،[2] وهو ما يمثّل مرحلة حساسة من مراحل الأزمة الصحراوية والتي قد تدخل نطاق المواجهة العسكرية إذا استمرت الأوضاع على هذا الحال بتبني كلا الطرفين للعنف المسلح كحل للأزمة.

من ذلك فإنّ أزمة الصحراء الغربية –إن بقيت الأوضاع مثلما هي عليها– ستشهد تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية التي عرفت كيف تستغل المُعطى الجغرافي للدول المغاربية، خاصة وأنّ أمن الجزائر–المغرب–موريتانيا مرتبط بمدى الاستقرار أو عدم الاستقرار في إقليم الصحراء الغربية، في ظل تبني الرؤية الجيوسياسية من طرف الأطراف المباشرة وغير المباشرة من داخل المنطقة ومن خارجها، فهي بذلك ستصبح ملاذا جديدا وساحة احتواء للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، على اعتبار أنّ هذا الإقليم وإن حقق استقلاله فإنّ مراحل بناءه الأولى ستشهد تناميا لعديد التهديدات الأمنية التي تسعى لأن يكون لها وزن جيوسياسي في الصحراء الغربية، كساحة جديدة تستطيع من خلالها الجماعات الإرهابية من التموقع الاستراتيجي في المنطقة مهدِّدة بذلك الأمن الوطني للدول المغاربية،

[1] محمد المختار الخليل، الحواس تقية، سيدي أحمد ولد الأمير، «أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة»، **ورقات تحليلية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2020)، ص ص. 05– 08.

[2] وحدة الدراسات السياسية، «أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء»، **تقييم حالة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2020)، ص ص. 02– 06.

خاصة في ظل حتمية أنّ أمن الجزائر–المغرب–موريتانيا مرتبط بدرجات الأمن المتوفِّرة في الصحراء الغربية من عدمه.

المبحث الثالث: طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

تعيش الدول كوحدات سياسية حالة من التأثير والتأثر في السياسة العالمية خاصة في المجالات الأمنية، إلا أنَّ ما يمكن ملاحظته في هذه المعادلات أنَّ لوزن الدولة ومركزها الأمني الوطني والإقليمي والعالمي أهمية بالغة في التحكم في هذه الطبيعة التأثيرية والتأثرية، إنّ هذا الواقع العالمي يرتكز على منطلقات تمتع الدولة بأمنها الوطني والذي حتماً سيؤسِس لها كوحدة سياسية فعّالة ذات تأثير على المجال الإقليمي والعالمي، وذات تأثر بجوارها الجغرافي والإستراتيجي إذا لم تؤسِس لمنظور أمني وطني فعّال قادر على التعامل الجدي مع مجمل التهديدات الأمنية.

هذا المنظور الذي أصبح في الواقع الحالي أكثر من ضروري نظرا لما آلت إليه العلاقات العالمية سواء بين الدول فيما بينها كوحدات سياسية أو بين الدول والفواعل ذات الطبيعة الغير مماثلة لها كالجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فالفواعل ذات الطبيعة المماثلة للدولة تتأثر فيما بينها بالإيجاب/السلب لكن ليس في الغالب، ففي معظم المعادلات العالمية يُلاحظ أنّ الدول فيما بينها تتبنى النهج الواقعي والذي مؤداه أنّ الدول تؤثر على بعضها آخذة بالحسبان مصلحتها الذاتية فوق كل اعتبار وهو ما يُحيلها في بعض الأحيان إلى أن تصبح مصدر تهديد للدول الأخرى ذات الجوار الجغرافي لها.

لا يقف التأثير عند البُعد الدولاتي بل إنّ الفواعل ذات الطبيعة غير المماثلة للدولة تؤثِّر في الدولة التي تستهدفها، إلا أنّ هذا الفاعل في الغالب يؤثِّر ويهدِد أمن الدولة الوطني بشدة، خاصة وأنَّ هذه الفواعل تمثِّل مصدر تهديد ورهان أمني حقيقي للدول، هو ذات الأمر الذي عاشته دول المنطقة المغاربية ولا زالت تعيش إفرازاته سواء على مجالها الوطني أو الإقليمي، حيث مثّلت الفواعل اللاتماثلية مصدر تهديد حقيقي للأمن المغاربي بعديد سياقاته وأبعاده الشاملة عززت من هذه الفرضية مرحلة الأزمة الأمنية التي عاشتها دول المنطقة بتنامي كل أشكال الجماعات الإرهابية التي عملت على تبني العنف في كل صوره ودرجاته.

المطلب الأول: بروز الظاهرة الإرهابية

تميّز القرن الحالي ببروز عديد المصطلحات الحساسة التي لم يتفق المفكرون والفقهاء في تحديد مفهوم أو تعريف محدد لها؛ بل إنّ البعض يرى أنّه لا يوجد تعريف محدد لبعض هذه المصطلحات الحساسة، فلا يمكن الأخذ برأي دون التطرق إلى الرأي المخالف له خاصة في تناول هذه المصطلحات والتي أصبحت تطغى على الساحة العالمية، وهو ما سيكوّن قاعدة معرفية للولوج إلى خبايا تحليل القضايا المحورية، هو ذات الأمر الذي ينطبق على إيجاد تعريف محدّد من عدمه لمصطلح الإرهاب، فالملاحظة الأولى التي يمكن الوقوف عليها والانطلاق منها وهي أنّ مصطلح الإرهاب مصطلح ليِّن وليس جامد، أي لا يوجد تعريف محدّد له بل أنّ البعض يرى أنّه لا يوجد تعريف له أساسا، وفي هذا الشأن برز تياران مفاهيميان كل تيار يجادل بحججه ومنطلقاته الفكرية.

يأخذ التيار الأول برفض وضع تعريف للإرهاب حيث يتم إرجاع ذلك إلى تصورات وأهداف كل دولة وكل فاعل، في حين ينطلق التيار الثاني بالدوافع والأهداف وراء الإرهاب خاصة وأنّ أنصار هذا التيار يرون أنّه من الضروري وضع تعريف للإرهاب والذي يتم من خلاله التمييز بين الإرهاب وباقي الجرائم الأخرى*، فلو أخذ الباحث بالموقف القائل بأنّه يمكن تعريف الإرهاب وجب عليه إدراج جملة من التعاريف شريطة أن تكون جامعة لكل التوجهات الفكرية، وهذا حتى يتم فك اللبس نوعا ما عن مصطلح الإرهاب، في هذا السياق سيحاول الباحث التطرق إلى جملة من التعاريف خاصة تلك التي تتعلق بالمنظورات المغاربية لكل دولة من دول المنطقة.

يتم تعريف الإرهاب بصفة عامة على أنّه وسيلة لتحقيق أغراض معينة لفئة محددة، يُنظر إليه على أنّه "... نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار

---

* للمزيد حول موقف التيارات الفكرية من مصطلح الإرهاب، ينظر:

أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011).

الحفيظ عماد محمد ذياب، **الإرهاب بين المفهوم واللامعلوم**، (عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2014).

ولد الصديق ميلود [محرر] وآخرون، **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق**، ج1 و ج2، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017).

العزاوي حسين، **موقف القانون الدولي من الإرهاب والمقاومة المسلحة**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

الغامدي عبد العزيز بن صقر [محرر] وآخرون، **مكافحة الإرهاب**، أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 1999).

Godfrey Garner, Maeghin Alarid-Hughes, **Origins Of Terrorism: The Rise Of The World's Most Formidable Terrorist Groups**, (United States Of America: CRC Press, 2021).

السياسي، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره، مما يؤثِّر على حرية القرار السياسي لدى الخصوم، والإرهاب هو باختصار عبارة عن العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعا من القهر للآخرين، بغية تحقيق غاية معينة".[1]

بناءا على هذا التعريف يمكن القول أنّ الإرهاب يعني الاستخدام اللامشروع للقوة لأغراض سياسية بالأساس، وفي المقابل حسب رأي بعض الباحثين فإنّه لا يقتصر الأمر على الجانب السياسي فقط بل يتعداها ليشمل استخدام القوة لتدمير وتخريب منشآت اقتصادية لإضعاف الدولة محل التهديد، وهو ما حدث ويحدث في أثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، كما أنّ هذا الاستخدام الغير المشروع للقوة من طرف جماعة أو مجموعة أفراد يكاد يكون وسيلة لدفع الدولة للانصياع لهذه الجماعات الإرهابية.

الفرع الأول: نحو تحديد المجال المفاهيمي للإرهاب مغاربيا

جاء القانون 03.03 المتعلق بالإرهاب والذي حاول من خلاله المشرِّع **المغربي** أن يكون منظورا مفاهيميا وقانونيا لتحديد مضمون الأعمال الإرهابية أو تلك "التي لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المساس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف"، حيث أدرج مجموعة من الجرائم والتي تعتبر حسب هذا القانون جرائم إرهابية كالاعتداء عمدا على الأفراد والذي يعرض سلامتهم للخطر، وتزوير النقود أو سندات القرض العام أو تزييف أختام الدولة، بالإضافة إلى جرائم التخريب والسرقة وانتزاع الأموال والسيطرة بطرق غير قانونية على أي وسيلة نقل، وكذا صنع وحيازة أو ترويج الأسلحة أو المتفجرات خلافا لنصوص القانون، ضف إلى ذلك أن من جُملة الجرائم الإرهابية تكوين عصابة لأجل القيام بأعمال إرهابية وكذا إخفاء عائدات الأعمال الإرهابية، وكل ما من شأنّه أن يُعرِض صحة الإنسان أو الحيوان أو المجال البيئي للخطر[2]، الملاحظ في هذا التحديد أنّه أدرج جرائم السرقة والتزوير والتهديدات البيئية في الأعمال الإرهابية وهو ما يمكن القول من خلاله أنّ المشرِع المغربي وسع دائرة الجرائم الإرهابية وارتباطها بكل ما يهدّد الفرد.

[1] الحفيظ عماد محمد ذياب، **مرجع سابق**، ص. 29.

[2] المملكة المغربية،«ظهير شريف رقم 1.03.140 الصادر في 26 ربيع الأول عام 1424 الموافق 28 ماي سنة 2003 بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 6781)، ص ص. 155- 159.

في السياق ذاته أكد المشرِّع **التونسي** في سياق القانون عدد 26 لسنة 2015 على توسيع دائرة الأعمال التي تدخل في إطار الجرائم الإرهابية والمرتبطة أساسا بكل ما من شأنّه أن يمس بالأمن الشامل والإنساني للفرد، وكل أشكال العنف والقتل التي تضر بالفرد بالإضافة إلى ذلك يندرج في دائرة الأعمال الإرهابية كل ما يضر البيئة والموارد الطبيعية وكل التهديدات التي تمس الأملاك العمومية والخاصة أو التحريض على الكراهية، سواء في المجال البري أو على متن الطائرة كالسيطرة أو الاستيلاء عليها أو إلحاق أضرار بها، كما تعد أعمالا إرهابية كل من تعمد أو سهّل نقل مواد متفجرة أو أسلحة بيولوجية والتي يكون الغرض منها تهديد الأفراد، كما نالت التهديدات البيئية حظها من جملة الأعمال الإرهابية حيث تعد أعمالا إرهابية إفراغ المواد السامة أو تلويث المحيط المائي، كما وسع المشرع التونسي في سياق تحديده لمجمل الأعمال الإرهابية لتشمل أيضا اختطاف الأشخاص أو إلحاق أضرار بمباني رسمية أو خاصة أو استعمال تراب الجمهورية التونسية لتدريب عناصر إرهابية وكذا المتاجرة بالأسلحة، ضف إلى ذلك شبكات الدعم والمساندة لكل الجماعات الإرهابية التي تهدِّد الأمن التونسي.[1]

يركز المنظور **الجزائري** في تحديده لمضامين الجرائم الإرهابية في المرسوم التشريعي 92-03 على أنَّ الأعمال الإرهابية تلك الأعمال التي تهدف إلى نشر الرعب والخوف وحالة اللاأمن داخل المجتمع بما في ذلك الاعتداء الجسدي أو المعنوي على المواطنين، والاعتداء على البيئة والمحيط وكل وسائل الاتصال والأملاك العامة والخاصة أو الاستحواذ عليها دون مسوِّغ قانوني، بالإضافة إلى عرقلة سير المؤسسات والسلطات العمومية أو الاعتداء على أحد أعوانها أو ممتلكاتها[2]، كما أكد الأمر رقم 95-11 المتضمن قانون العقوبات على أنّ الجرائم التي تدخل في نطاق الإرهاب هي تلك الجرائم التي تهدِّد الوحدة الترابية وكل الأعمال التي تهدف إلى زرع البلبلة والعنف والرعب داخل المجتمع[3]، بالإضافة إلى ذلك فقد وسّع القانون 14-01 نطاق مجال الأعمال الإرهابية لتشمل ما تعلق بالملاحة الجوية والبحرية

---

[1] الجمهورية التونسية، «قانون أساسي عدد 26 السنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال»، **الرائد الرسمي**، (العدد63) (السنة 158) (الجمعة 22 شوال 1436 الموافق 7 أوت 2015)، ص. 08.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم تشريعي رقم 92-03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 70) (السنة 29) (الخميس 4 ربيع الثاني عام 1413 الموافق أول أكتوبر 1992)، ص. 1817.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 95-11 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير 1995، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 11) (السنة 32) (الأربعاء 29 رمضان عام 1415 الموافق أول مارس سنة 1995)، ص ص. 08- 10.

والبرية واحتجاز الرهائن بالإضافة على تمويل الجماعات الإرهابية[1]، ليضيف الأمر 21-08 دائرة الأعمال الإرهابية ويدرج كل سعي بأي وسيلة للوصول إلى السلطة بطرق غير دستورية.[2]

لقد ركّز المشرِّع **الليبي** في سياق قانون مكافحة الإرهاب على جملة من المفاهيم الأساسية في مجال مكافحة الإرهاب كالإرهابي والمنظمة الإرهابية العمل الإرهابي والجريمة الإرهابية وتمويل الإرهاب، فالعمل الإرهابي حسب القانون رقم 03 لسنة 2014 في المادة الثانية منه هو "كل استخدام للقوة أو للعنف أو التهديد أو الترويج بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر متى كان من شأن هذا الاستخدام إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالمواد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو استغلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في ليبيا من ممارسة كل أو بعض أوجه نشاطها أو منع أو عرقلة قيام مؤسسات أو دور العبادة أو مؤسسات ومعاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين واللوائح وكذلك كل سلوك من شأنّه الإضرار بالاتصالات أو بالنظم المعلوماتية أو بالنظم المالية أو المصرفية أو بالاقتصاد الوطني أو بمخزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه أو بسلامتها إذا ارتكب أحد الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون."[3].

ووفقا لذلك فإنّ الإرهابي حسب الفقرة أ من المادة الأولى هو "الشخص الطبيعي الذي يرتكب أو يحاول ارتكاب جريمة إرهابية بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة أو يشترك أو يساهم في نشاط منظمة إرهابية." وأنّ تمويل الإرهاب حسب الفقرة ج من نفس المادة هو "كل جمع أو إمداد بشكل مباشر أو غير مباشر بأموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو معلومات أو غيرها في ارتكاب أي جريمة إرهابية أو من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية." في حين نصت المادة الثالثة على أنَّ

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 14-01 مؤرخ في 04 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 4 فبراير 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات»، **الجريدة الرسمية**، (العدد السابع) (السنة 51) (الأحد 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014)، ص. 05.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 21-08 مؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات»،**الجريدة الرسمية**، (العدد 45) (السنة 58) (الأربعاء 28 شوال عام 1442 الموافق 9 يونيو سنة 2021)، ص ص. 06، 07.

[3] الجماهيرية الليبية، «قانون رقم 3 لسنة 2014م بشأن مكافحة الإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، (العدد الأول) (السنة الثالثة)، ص ص. 2163-2170.

الجريمة الإرهابية هي "كل جريمة منصوص عليها في هذا القانون وكذلك كل جريمة ترتكب بقصد تحقيق أحد أهداف العمل الإرهابي أو تمويل الأعمال الإرهابية المبينة في هذا القانون."، كما أكد ذات القانون على أنّ المنظمة الإرهابية "هي مجموعات ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تكونت لأي مدة كانت وتعمل بصورة متضافرة بقصد ارتكاب الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون داخل التراب الليبي أو خارجه.".[1]

كما أكد المشرِّع **الموريتاني** في القانون 2010-035 على أنّ الإرهاب يعد من بين أخطر التهديدات الأمنية التي تهدِّد استقرار الدولة الموريتانية وأمن أفرادها من خلال أنّه يؤثِّر على الأمن الوطني بكل أبعاده، خاصة في ظل رفض موريتانيا لكل أشكال الانحراف والعنف والإرهاب التي تهدّد استقرار البلد وأمنها، فالجريمة الإرهابية بنص هذا القانون هي كل تهديد لأمن الدولة وأفرادها وإقليمها البحري والبري والجوي وأمنها السيبراني، والحيازة غير المشروعة للأسلحة والمتفجرات أو صنعها واستخدامها، كما أدرج المشرِّع جرائم غسيل الأموال التي تستعمل لتمويل الجماعات الإرهابية في سياق الجرائم الإرهابية، في ظل ذلك فإنّ الجرائم الإرهابية هي تلك الجرائم التي تستهدف تدمير أو تخريب البنى التحتية أو منشآت صناعية أو اجتماعية والتسبب في انتشار المواد الخطيرة التي تعرض أمن الأفراد للخطر، في هذا السياق فقد تم إدراج جُملة الأعمال الإرهابية كتأسيس تجمع يهدف إلى ارتكاب جرائم إرهابية أو الانتساب إليه وكل أشكال التدريب الإرهابي على الأراضي الموريتانية، يُدرج في هذا الإطار توفير أسلحة أو متفجرات لصالح شخص أو تجمع له علاقة بالجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى تمويل هذه الجماعات الإرهابية أو الدعوة إلى الانضمام لها والتستر عن نشاطها.[2]

من خلال السرد المفاهيمي لكل التشريعات المغاربية المتعلقة بالإرهاب ومكافحته يتضح للباحث وجود عديد النقاط المشتركة في كل التحديدات المفاهيمية المغاربية، والتي ركّز من خلالها المشرِّع المغاربي على محاولة وضع حيِّز مفاهيمي قريب لتحديد الأعمال الإرهابية من غيرها، ومن ثمّ تُجمِع كل التشريعات المغاربية على أنّ الأعمال الإرهابية كل الأعمال التي تهدف إلى نشر الرعب والخوف لدى الفرد خاصة تلك المتعلقة باستعمال العنف والاعتداء الجسدي والمعنوي على الأفراد والذي يعرض أمن الفرد والجماعة للخطر.

[1] الجماهيرية الليبية، «قانون رقم 3 لسنة 2014م بشأن مكافحة الإرهاب»، **مرجع سابق**، ص ص. 06- 09.

[2] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «قانون رقم 2010-035 صادر بتاريخ 21 يوليو 2010 يلغي ويحل محل القانون رقم 2005-047 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2005 المتعلق بمكافحة الإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 1224) (السنة 52) (30 سبتمبر 2010)، ص ص. 763، 765.

كما أنَّ دائرة الأعمال الإرهابية تضم التهديدات والاعتداءات التي تمس بالنظام العام خاصة تلك التي تهدف إلى الاعتداء على الأملاك العمومية والخاصة والتي بدورها تعرقل سير المؤسسات مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام وفي الغالب إلحاق أضرار بالمباني الرسمية وتخريب البنى التحتية للدولة، كما أجمعت القوانين المغاربية المتعلقة بالإرهاب على الوزن الهام للبيئة كبُعد أمني جديد ضمن تحقيق الأمن الوطني للدول المغاربية، حيث أنّ جرائم الإضرار والاعتداء على البيئة أصبحت في الوقت الحالي من بين أبرز الأعمال الإرهابية التي تركز عليها الجماعات الإرهابية والتي تهدِّد بدورها الأمن الوطني المغاربي.

الفرع الثاني: قراءة ميدانية في واقع الأعمال الإرهابية بدول المنطقة

ميدانيا شهدت دول المنطقة في العقود الأخيرة من القرن العشرين وإلى غاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تنامي الظاهرة الإرهابية وبروز أشكال جديدة من الإرهاب بدءا بالإرهاب التقليدي وصولا إلى المضامين والأبعاد الجديدة للإرهاب، إلا أنّ الملاحظ في هذا أنّ شدة تأثر الدول بل ونسبة الأعمال الإرهابية تختلف من دولة إلى أخرى متأثِّرة بالطبيعة الجغرافية والوزن الجيوسياسي للدولة، وهما مرتكزان ركزت عليهما الجماعات الإرهابية في نشاطاتها وارتكازاتها المكانية مستغلة بذلك المعطيات الجيوسياسية وتوظيفها خدمة لأجندتها الإجرامية.

قبل الولوج إلى السيرورة الميدانية للأعمال الإرهابية في الدول المغاربية لابد من القول أنّه لا تتوفر إحصائيات دقيقة للأعمال أو الهجمات الإرهابية من كلا الأطراف، وهو ما قد يصعب الدراسة أكثر خاصة وأنّ الباحث سيحاول في هذا المستوى من الدراسة التركيز على المعطيات المتوفرة بالقدر الكافي في ظل غياب مراكز إحصاء مغاربية مستقلة، وهو من بين صعوبات البحث في موضوع الظاهرة الإرهابية في دول العالم الثالث في ظل التعتيم المفروض على الإحصائيات بهذا الشأن، إلا أنّه يلاحظ توفر بعض الإحصائيات الرسمية في بعض دول المنطقة لكن في الغالب يتم ممارسة بعض التعتيم على الأرقام الصحيحة في هذه الظاهرة.

وعلى اعتبار عدم توفر قدر كافي من إحصائيات مكافحة الإرهاب في دول المنطقة فإنّ الباحث في هذا المستوى من الدراسة سوف يركز في تحليله على أهم المرتكزات التي ترتكز عليها الجماعات الإرهابية في نشاطاتها في دول المنطقة، خاصة المجال الجغرافي الذي يُعد أبرز المجالات الحيوية التي تركز عليها الجماعات الإرهابية في ظل الوزن الجيوسياسي الحيوي للمنطقة المغاربية، بالإضافة إلى

شساعة مساحة هذه الدول وهو ذات الأمر الذي يحتم على صانع القرار المغاربي تبني رؤى واستراتيجيات ترتكز على البعد الجيو–أمني.

في المغرب فقد استهدفت الجماعات الإرهابية يوم 16 ماي 2003 نزلا ومطعمين ومقبرة لليهود بالدار البيضاء بخمس (05) تفجيرات قتل من خلالها 42 شخصا من بينهم 11 من منفذي هذه الهجمات وسبع (07) أجانب كما خلفت أيضا هذه التفجيرات أكثر من مائة جريح، وقبل ذلك قامت المغرب بين سنتي 2001 و 2002 بسلسلة من الاعتقالات لعناصر ترى المغرب أنّهم من الجماعات الإرهابية وقامت محاكمتهم بتهم التأسيس لجماعة إرهابية تهدِّد الأمن الوطني المغربي[1]، حيث يُلاحظ أن الهجمات الإرهابية في ماي 2003 استهدفت الأجانب وهو ما يؤكد على أنّ الجماعات الإرهابية في هذه الهجمات أرادت خلط أوراق المؤسسات الأمنية المغربية بإقحام الأجانب كضحايا لهذه الهجمات، مما قد يؤدي بالضرورة إلى بروز ردود فعل دولية من دول الضحايا، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى تدخل هذه الدول في سياسات مكافحة الإرهاب للدول المغاربية تحت غطاء الحرب الدولية على الإرهاب.

حيث مثّلت سنة 2003 بداية نشاط الجماعات الإرهابية في المغرب بشكل صريح والتي يرجح بعض الباحثين في أنّها استفادت من التضييق الذي تعرضت له الجماعات الإرهابية في الجزائر، حيث قامت هذه الخلايا بالعديد من الأعمال الإرهابية كان أبرزها تفجير 11 أبريل 2007 بالدار البيضاء والذي قتل خلاله خمس (05) أشخاص حيث أكد مصدر أمني مغربي أن هذه الشبكة هي "منظمة إرهابية ناشئة يموِّلها مغاربة لتنفيذ اعتداءات ضد مرفأ الدار البيضاء، أين يتواجد مقر ثكنة تابعة لوزارة الداخلية ومراكز عدة للشرطة".[2]

في ذات السياق حرصت السلطات المغربية منذ أحداث ماي 2003 على تعزيز قدراتها الميدانية لمحاربة الجماعات الإرهابية مستغلة بذلك قلة خبرة هذه الجماعات إذا ما تم مقارنتها بالجماعات الإرهابية النشطة بالجزائر والتي اكتسبت خبرة ميدانية في القيام بأعمال إرهابية على مختلف الأصعدة والسياقات، الأمر الذي أكدت عليه الإحصائيات المسجلة في الجزائر والمغرب والتي حسب الباحث تعد إحصائيات قاصرة وهذا راجع إلى غياب مراكز بحث متخصصة في الإحصاء منفصلة عن السلطة.

---

[1] الجمهورية الفرنسية، الفيدرالية العالمية لرابطات حقوق الإنسان، **تقرير مهمة تحقيق دولية**، (جويلية 2003)، ص ص. 01– 36.

[2] مراسل الجزيرة في المغرب، «خمسة قتلى في ثلاثة تفجيرات انتحارية بالدار البيضاء »، **الجزيرة نت**، نشر يوم 11 أبريل 2007، أطلع عليه يوم 04 أبريل 2021، ينظر:

https://2u.pw/CrZ6h

يفسر الباحث عبد الله الرامي الظاهرة الإرهابية في أوساط المغاربة من منطلق أنّ السمة البارزة لأغلب منتسبي الجماعات الإرهابية هي أنّهم ينتمون إلى بيئة واحدة تتميز بتنامي كل أشكال الفقر والبطالة والتهميش، كما أكد الدكتور محمد ظريف أنّ ما يُقلق في تنامي هذه الجرائم هو جاهزية الانتحاريين في أي وقت لتنفيذ أعمالهم الإرهابية، حيث أصبح التواصل سهلا بين عناصر هذه الجماعات الإرهابية ليتوسع بذلك نطاق الاستقطاب ويشمل باقي فئات المجتمع بعد أن كان مقتصرا على الأوساط الاجتماعية التي تتسم بالفقر والتهميش.[1]

أما تونس والتي تُعد من الدول المغاربية التي شهدت خاصة بعد 2010 عديد الهجمات الإرهابية، لعل نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 مثلت أحد الحلقات البارزة في بروز وتطور الظاهرة الإرهابية في تونس بتنامي المواجهات بين بعض الجماعات الإرهابية وقوات الأمن خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر وليبيا، في ظل ما عاشته تونس جراء الأزمة السياسية ومخرجاتها وبداية المرحلة الانتقالية والتي كما يعلم الباحثون أنّها تشهد حالات من عدم الثقة وعدم الاستقرار، حيث أثرت الأزمة السياسية نهاية 2010 بدور بارز بل وكان لها الدور الكبير في بروز وتنامي أنشطة الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة.[2] وهنا أمكن القول أنّ تونس أصبحت في حالة من التشتت الأمني والسياسي المتغذي أساسا ببروز أشكال جديدة من الإرهاب والذي أثر بدوره في باقي القطاعات الأمنية.

من الواضح أن خبرة تونس في مجال مكافحة الإرهاب لا تزال ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بالمغرب والجزائر، حيث ولّد التعاطي التونسي مع الأزمة السياسية تنامي الانفلات الأمني خاصة في المناطق الحدودية والتي تعد نقاط سوداء ذات ثغرات أمنية تستغلها الجماعات الإرهابية للقيام بهجماتها، فالملاحظ أنّ تركيز الجماعات الإرهابية في تونس على البعد الإيديولوجي هو أقل مما ركزت عليه الجماعات الإرهابية في فترة الأزمة الأمنية مع نهاية القرن العشرين، بل أنّ جُل اهتمامها يتمحور في التحالف مع شبكات الجريمة المنظمة لتحقيق مصالح خاصة لها في ظل تهديد الأمن الوطني التونسي من كل أبعاده الشاملة خاصة الاقتصادية منها.

---

[1] لبشريت عمر، مجموعة الأزمات الدولية، «الانتحاريون الجدد في المغرب ..أغنياء وعائلات تمتهن الموت»، **العربية**، نشر يوم 08 سبتمبر 2007، أطلع عليه يوم 03 مارس 2021، ينظر:

https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F09%2F08%2F38839

[2] Kingdom of Belgium,International Crisis Group, **Middle East and North Africa report N°148**, (November 2013), P P. 01, 02.

تمّ في أوت 2013 تصنيف تنظيم أنصار الشريعة ضمن لائحة الجماعات المتطرفة في تونس والذي مكنّ للأجهزة الأمنية في الوقت ذاته من تحقيق انتصارات ميدانية، حيث يوضح التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات أنّ ما بين 000 1 إلى 000 2 من نشطاء تنظيم أنصار الشريعة وبعض المتعاطفين هم رهن الاعتقال من طرف القوات الأمنية التونسية، شهدت سنة 2013 عديد الهجمات الإرهابية والمواجهات بين قوات الأمن والإرهابيين سجلت فيها تونس عدد معتبر من الضحايا أغلبهم من الجنود ومنتسبي القوات المسلحة التونسية والذين كانوا في مواجهات مباشرة من الجماعات الإرهابية، إلا أنّ الملاحظ استخدام هذه الجماعات الإرهابية لبعض الأسلحة التقليدية كالعبوات الناسفة المضادة للأفراد والمركبات بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة والتي تم الحصول عليها من السلاح الليبي الذي تمّ تهريبه وانتشاره اللامشروع في المنطقة ككل[1]، قبل أن تستفيد من السلاح الليبي الثقيل الذي أصبح أكثر انتشارا في المنطقة المغاربية ككل.

وهنا يتضح أنّ لمقاربة اعتقال رموز ومنتسبي الجماعات الإرهابية دور كبير ضمن المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب في تونس، حيث يلاحظ أنّ المقاربة الصلبة وحدها لا تكفي لأن تكون مقاربة شاملة في ظل تغييب المقاربة الناعمة أو مقاربة الاعتقالات مع ضرورة احترام حقوق الإنسان والتي تستغلها بعض الفواعل الخارجية للتشكيك في مدى التزام الدول المغاربية بحقوق الإنسان، لا يقف الأمر هنا بل أنّ انفتاح تونس على تماس جغرافي مع الجزائر جعلها في جدلية استفادة الجماعات الإرهابية التونسية على الحدود الجزائرية من خبرة الجماعات الإرهابية في الجزائر خاصة تلك المتواجدة عبر الحدود الشرقية والجنوبية–الشرقية الجزائرية.

لعل الحالة البارزة في حلقات تطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية هي الجزائر والتي تعد أبرز الدول في المجال الدولي والتي شهدت في فترة هامة من تاريخها المعاصر تنامي الظاهرة الإرهابية، ساعدت في تغذيتها الظروف التي عاشتها الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كذلك فإنّ تمتع الجزائر بموقع استراتيجي مثّل عامل إغراء لنشاط هذه الشبكات الإرهابية خاصة تلك التي تبنت العنف والتطرف كحل للأزمة السياسية بين النظام الجزائري والجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS.

[1] Kingdom of Belgium, International Crisis Group, **Middle East and North Africa Briefing N°41**, (October 2014), P P. 01-14.

يعد بروز الظاهرة الإرهابية في الجزائر أحد مخرجات ما عاشته الجزائر خاصة في ظل نظام الحزب الواحد المتمثل في FLN والذي أدى بدوره إلى صراع بين أنصار التعددية السياسية وأنصار الحزب الواحد، بالإضافة إلى بروز جُملة من المؤشرات التي ألزمت النظام على تبني عديد الإصلاحات خاصة في المجال الاقتصادي في ظل ما خلفه تبني الجزائر للاقتصاد الريعي والذي ولّد بدوره أزمة اقتصادية خانقة في 1986 كان لها الدور البارز في تردي أوضاع الفرد الجزائري، أما دوليا فقد تزامنت هذه الأحداث وبروز الإرهاب بتطور المد الليبرالي في ظل تراجع المد الشيوعي[1].

هنا يتأكد دور الأزمات السياسية والاقتصادية في تغذية الأزمات الأمنية لكن ليس في الغالب حيث أنّه لا يمكن الإقرار دوما بأنّ كل أزمة أمنية وليدة أزمة سياسية أو اقتصادية، فالوضع السياسي في الجزائر والذي تغذى بفعل تمركز السلطة في يد جماعة معينة ولّد على المعارضة السياسية وحتى المواطن الجزائري نوعا من الرغبة في تغيير طبيعة النظام من الأحادية إلى التعددية، خاصة في ظل العصر الذهبي للديمقراطية كنظام بارز قادر على التعاطي مع المعطيات الراهنة، وهو ما كانت الجزائر تتعطش إليه بالرغم من تشويه هذه التجربة الجزائرية وتغذيتها بالنهج العنيف.

بل إنّ بعض الباحثين في الأزمة الجزائرية يؤكدون أنّ السبب المحوري الرئيسي والمباشر للأزمة الأمنية هو توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 والذي أعقبه حل المجالس المنتخبة البلدية والولائية والوطنية، عزّز من هذه الفرضية استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 1992 معقدة للأوضاع أمام الجزائر التي أصبحت أمام عديد الأزمات تغذت بالتراكمات السابقة منذ الاستقلال (1962) وإلى غاية أحداث أكتوبر 1988، ليتم في 09 فبراير 1992 إعلان حالة طوارئ وتمدد هذه الحالة في 06 يناير 1993.

من خلال ذلك فإنّ الظاهرة الإرهابية في الجزائر تعد من بين الظواهر الإرهابية التي تميزت بشدة درجة العنف وتعدد مستوياته، بتوظيف الجماعات الإرهابية للوزن الجيوسياسي للجزائر من أجل تعزيز مقدراتها الهجومية، يتضح ذلك من خلال استغلال المناطق ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة أو تلك المتواجدة في الصحراء الكبرى والتي تعرف نشاطا حساسا لشبكات التهريب والتي دعمت بدورها وتحالفت مع الجماعات الإرهابية سواء المحلية أو تلك الخلايا القادمة من منطقة الساحل، مستغلة بذلك خبرة الخلايا الإرهابية في فترة الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر.

[1] لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني، **مرجع سابق**، ص. 09.

من بين الحالات الخمس في الدول المغاربية والتي شهدت موجات متعددة من تنامي التهديدات الإرهابية، يلاحظ أنّ الجزائر تتصدر قائمة هذه الدول والتي سجلت خسائر بشرية كبيرة مقارنة بباقي الدول المغاربية والتي فاقت 100 ألف ضحية من ضحايا الجرائم الإرهابية من العسكريين والمدنيين، وقد رأى البعض أنّها فاقت أكثر من 200 ألف ضحية في مقابل ذلك تم تسجيل استسلام 17 ألف إرهابي[1] جراء قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

يرى الباحث أنوار بوخرص على أنّ تجربة موريتانيا في مكافحة الإرهاب تجربة فريدة من نوعها، خاصة وأنّها –حسبه– نجت بصورة ملحوظة من موجة التطرف التي أثرت على القارة الإفريقية ككل متحدية بذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها موريتانيا، وفي الوقت ذاته فقد تأثرت بواقعها الإقليمي الذي يعاني من تنامي الظاهرة الإرهابية بكل أشكالها، حيث يتميز النسيج الاجتماعي الموريتاني بأنّه مكون من ثلاث أعراق؛ المغاربة العرب–البربر أو البيظان بـ 30%والحراطون بـ 30% والموريتانيون الأفارقة بـ 40%، غير أنّه في أبريل 1989 سجلت موريتانيا نزاعا بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين في واد نهر السنغال انتهى بمقتل المئات من الأشخاص، كما تم طرد حوالي 100 ألف مواطن موريتاني من السنغال في مقابل طرد موريتانيا لحوالي 85 ألف مواطن سنغالي وحوالي 40 ألف من الأفارقة بحجة أنّهم سنغاليون.[2]

تلعب التركيبة الاجتماعية دورا بارزا في الحرب على الإرهاب بفعل التماسك الاجتماعي وفي نفس الوقت في تعزيز التعبئة لصالح الجماعات الإرهابية، فكما أنّ للتركيبة الاجتماعية بتعدد أعراقها دور بارز في تعزيز البناء الشامل للدولة فإنّه لو يتم توظيفها في المنظور السلبي فإنّها ستمثّل عاملا حقيقيا تستغله الجماعات الإرهابية، في ظل تعزيز النعرات الطائفية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لغرس روح الانتقام بين أبناء الدولة الواحدة، هذا وإنّه يُلاحظ أنّ التركيبة الاجتماعية الموريتانية لعبت دورا إيجابيا في الحرب على الإرهاب من خلال التماسك الذي عرفه المجتمع الموريتاني والذي أثر في تعزيز المقدرات الاجتماعية دفاعا عن الوطن، ما ولّد عاملا تحفيزيا للقوات الأمنية الموريتانية في حربها على الإرهاب.

---

[1] ينظر:

بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص. 57– 59.

مهري عبد الحميد، «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق»، في: سليمان رياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)، ص. 184.

[2] Boukhars Anouar, «Mauritania's Precarious Stability And Islamist Undercurrent», **Carnegie Endowment For International Peace**, (Washington: February 2016), P P. 01– 05.

أثبت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل قدرة كبيرة على التأقلم مع الواقع المغاربي وتحملها أمام القوات الأمنية رغم الهزيمة التي لحقت بها في شمال مالي سنة 2013، هذا التحمل والتأقلم عزّزت من خلاله هذه الجماعات من مقدراتها القتالية من حيث التعداد والحجم والقدرة على مباغتة القوات الأمنية المغاربية، إلا أنَّ موريتانيا غابت إلى حد كبير عن هذا المشهد خاصة وأنّها عرفت في الآونة الأخيرة تحولات من حيث أنّها حلقة أضعف في المنطقة التي تعرف تنامي بؤر التوتر إلى حلقة أكثر صلابة في منطقة الساحل والصحراء، إذ تعرضت في 2005 إلى هجمات إرهابية لكن سرعان ما أكدت موريتانيا على دورها الكبير في محاربة كل أشكال الإرهاب والتطرف العنيف في ظل تعزيزها لحدودها مع دول المنطقة والقارة، هناك من يربط الهجومات التي تعرضت لها موريتانيا من طرف الجماعات الإرهابية خاصة في سنة 2005 بعناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي تمركزت بعد التضييق عليها من القوات الجزائرية في الصحراء الكبرى مع الحدود المالية والموريتانية، وهنا يظهر أنّ فرع الصحراء التابع للجماعة السلفية للدعوة والقتال كان يضم عددا معتبرا من الموريتانيين والذين يحتلون مناصب قيادية في التنظيم.[1]

من ذلك فإنّ الخبرة التي اكتسبتها الجماعات الإرهابية الموريتانية خاصة من خلايا الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي كانت متمركزة في تسعينات القرن الماضي في الجزائر مكنّت لها من أن يكون لها وزن ضمن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة وأنّ بعض القادة في هذا التنظيم موريتانيو الأصل والمنشأ يتمركزون في مناصب قيادية في التنظيم الإرهابي في الساحل والصحراء، وهنا لابد من التأكيد على دور العامل الجغرافي في نشاط الجماعات الإرهابية وتمركزاتها المكانية، متخّذة بذلك الوزن الجيوسياسي لموريتانيا وتماسها الجغرافي مع الجزائر لتعزيز مقدراتها الحربية ذات الأبعاد الجغرافية، خاصة تلك الجماعات الإرهابية التي تمركزت في الصحراء الكبرى والتي توّلدت لديها القدرة على التحمل في الظروف الصعبة.

تلقت موريتانيا في ماي 2018 تهديدا بشن هجومات ضد الأجانب المقيمين والسائحين فيها من طرف أتباع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلا أنّ هذا التهديد لم يتبعه أي تنفيذ وهو ما يؤكد على التمركز المحوري لقوات الأمن في مختلف النقاط الحساسة في البلاد خاصة في ظل ما عاشته موريتانيا خلال الفترة 2005-2011، مما يؤكد على أن موريتانيا اعتمدت في هذا السياق عديد

[1] بوخرص أنوار، «إبعاد شبح الإرهاب عن موريتانيا»، **مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية**، (واشنطن: جامعة الدفاع الوطني، يونيو 2020)، ص ص. 07- 11.

المقاربات الناعمة والصلبة لعل أبرزها الحوار مع الإرهابيين المسجونين وإعادة تأهيلهم وكذا تنفيذ عقوبات قاسية في حق مسجونين آخرين، بالإضافة إلى مراقبة المساجد والمدارس وفرض سيطرة حقيقية عليها،[1] إلا أنّ مقاربة فرض الرقابة على المساجد هو ضبط الخناق على بعض رموز تنظيم القاعدة التي تتخذ من المساجد منابر لها لتعزيز التعبئة الجماهيرية، ضف إلى ذلك أن مراقبة المساجد قد يؤكد على بناء حصن تعليمي يقي الفرد الموريتاني من أفكار الجماعات الإرهابية.

إنّ الزيادة التي عرفها النشاط الإرهابي في موريتانيا خلال الفترة 2005-2011 لم يكن وليدة حركة إرهابية محلية، بل تعزّز هذا النشاط ببروز تنظيمات إرهابية إقليمية اتخذت من الأقاليم المحاذية جغرافيا لموريتانيا ملاذا لنشاطاتها وتأثيراتها على الساحة المحلية الموريتانية خاصة التعبئة التي مارستها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في جذب الشباب الموريتاني إلى صفوف هذا التنظيم في منطقة الساحل والصحراء، ما أكده الهجوم على قاعدة **المغيطي** العسكرية الواقعة على مسافة 350 كم من الحدود الجزائرية والذي أسفر عن مقتل 15 من أفراد الجيش الموريتاني وجرح 17 آخرين،[2] ما يلاحظ من هذا أنّ الجماعات الإرهابية في موريتانيا ومنطقة الساحل والصحراء قد عرفت في مرحلة 2005-2011 تزايدا ملحوظا في تعبئة الأفراد من طرف الجماعات الإرهابية النشطة المستفيدة من تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة.

يُعد انتشار السلاح الليبي وبروز مخرجات جديدة من حالات الفشل الدولاتي من بين المتغيِّرات الهامة في تحليل الظاهرة الإرهابية في ليبيا، والتي أثرت إلى درجة كبيرة في تنامي العنف المسلح في المنطقة ككل، إنّ هذا المتغيِّر البارز في الحلقة الليبية ضمن مسار انتشار الظاهرة الإرهابية في ليبيا لهو المفتاح الحقيقي الذي استغلته الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في تعزيز مقدراتها القتالية وتمركزاتها الميدانية، لعل الباحث في الشأن الليبي يدرك حقيقة مركزية قائمة على أنّه لابد من القول أنّ نشاط التنظيمات الإرهابية في ليبيا ارتهن بالأزمة الليبية وما عزّزته هذه الأزمة الأمنية من وقوع الأسلحة والذخائر في يد الجماعات الإرهابية والمتمردين الذين استغلوا بدورهم حالات اللاأمن في مالي لتعزيز مقدرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والخلايا المنضوية تحته والنشطة محليا داخل الدول المغاربية.

[1] Frederic Wehrey, «Control And Contain: Mauritania's Clerics And The Strategy Against Violent Extremism», **Carnegie Endowment For International Peace**, (Washington: March 2019), P. 01.

[2] Boukhars Anouar, «Mauritania's Precarious Stability And Islamist Undercurrent», **Op. Cit**, P P. 08, 09.

إنّ الوضع الأمني في ليبيا والذي يعرف حالة الانفلات والتأزم استغله تنظيم داعش الذي يعد أكبر وأخطر تنظيم إرهابي في المنطقة وعديد التنظيمات الإرهابية لفرض سيطرة ميدانية على العديد من المناطق الجيوسياسية في ليبيا والتي تمثل مغريات جيوسياسية للتنظيمات الإرهابية لتعزيز قدراتها القتالية خاصة ما تعلق بحقول النفط، حيث وظف هذا التنظيم الإرهابي شبكات الإتجار بالبشر وتجنيد العناصر المتطرفة من الدول الإفريقية سعيا منه في كسب أعلى قدر من التعبئة الجماهيرية خاصة في ظل الأوضاع المتأزمة التي تعيشها ليبيا، كما أنّ مصادر تمويل هذا التنظيم متعددة منها ما تحصل عليه من العناصر الموالية للنظام السابق بالإضافة إلى تحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة وبعض المنشقين عن التنظيمات الإرهابية الأخرى.[1]

لعل المتغيّر الجغرافي الذي تتواجد ليبيا في فلكه بقدر ما مثّل عامل قوة للدولة لو تم استغلاله بقدر ما مثّل إغراءا حقيقيا لكل أشكال التهديدات الأمنية، على اعتبار التمركز الميداني الذي أكدت عليه التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، خاصة في المناطق التي تعاني من التهميش والتي استغلتها هذه الشبكات لزيادة التعبئة الجماهيرية وكسب قدر كافي من الدعم الجماهيري لعملياتها، وهنا يظهر دور التمويل الذي تحصل عليه التنظيمات الإرهابية من تحالفها مع شبكات التهريب والإتجار بالبشر، بل إنّ الأمر يتعدى ذلك إلى بروز بعض الدول الداعمة لهذه التنظيمات والتي لها مصلحة استراتيجية في الانفلات الأمني بليبيا.

بالرجوع إلى بروز الظاهرة الإرهابية في ليبيا فإنّ التطرف والإرهاب في ليبيا برز في مرحلة سابقة أعقبت الحرب السوفيتية على أفغانستان وعودة عدد من الليبيين العادين من الحرب وتأسيسهم للجماعة الإسلامية المقاتلة LIFG، إلا أنّ السياسة المتبعة سابقا في ظل نظام القذافي أجبرت هذا التنظيم على الاختفاء خاصة بانتهاج ليبيا لسياسة زج مقاتلي هذا التنظيم في السجن في حين ارتكز بعضهم في منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا، ما شهدته ليبيا 2011 مثّل الأرضية الخصبة لتنامي وبروز عدد كبير من الفصائل الإرهابية سواء المحلية أو الإقليمية، حيث مثّل الموقع الجغرافي لليبيا إغراءا جغرافيا أصبحت من خلاله ليبيا أكبر المعاقل للجماعات الإرهابية، وأصبح بذلك تنظيم داعش أكبر تهديد أمني للأمن الليبي والمغاربي ككل، إلا أنّ الجيش الوطني الليبي في الأشهر الأولى لسنة 2016 نجح في تحرير بعض المناطق من بنغازي من أيدي هذا التنظيم، في الوقت ذاته نفذت القوات الأمريكية ضربات جوية

[1] ساسكيا فان جنوجتن، «محاربة تنظيم داعش في ليبيا»، **أكاديمية الإمارات الدبلوماسية**، (الإمارات العربية المتحدة: أبريل 2016)، ص. 02.

دمرت من خلالها معسكرا تدريبيا بجوار مدينة مصراتة وقُتل فيها عدد معتبر من قادة التنظيمات الإرهابية، خاصة وأنّ الملاحظ في التمركز الميداني لتنظيم داعش أنّه في إقليم مسراتة لا يواجه أي مقاومة من الجيش الليبي.[1]

لقد تزايدت قدرة تنظيم داعش في ليبيا خاصة وأنّه استهدف الفنادق والمنتجعات السياحية بالإضافة إلى ضربه لأحد أبرز مركزات الاقتصاد الليبي الذي يُبنى على عوائد النفط، حيث استهدف هذا التنظيم حقول النفط في منطقة **مبروك** وجنوب **سدرة**، كما أدى هذا الهجوم إلى زيادة انتشار التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم أنصار الشريعة الذي يتموقع في **بنغازي** و**درنة** والذي شكّل تحديا حقيقيا أمام الأمن الليبي، كما أنّ حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الدولة الذي تعرفه ليبيا مثّل الحلقة الأبرز التي ساعدت التنظيمات الإرهابية في تعزيز مكانتها واكتساب ساحات قتال جديدة، إلا أنّ الحل الحقيقي لمحاربة هذه التنظيمات هو وضع إستراتيجية حوار وطني يجمع الليبيين لمحاربة هذا التهديد الأمني الحقيقي،[2] ويؤسس بذلك لدولة تتمتع بكامل سيادتها في مواجهة كل التدخلات الخارجية التماثلية واللاتماثلية التي وجدت في ليبيا أرضية خصبة لتمرير أجندتها.

ما يلاحظ من خلال مسايرة تطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية هو اختلاف شدة تأثيرها على الأمن الوطني للدول المغاربية وتأثرها بالمعطيات المحورية لهذه الوحدات، فلا يمكن القول أنّ درجة شدة الجماعات الإرهابية في الجزائر كدرجة شدتها في تونس أو المغرب، من منطلق أنّ قياس هذه الشدة مبني على جُملة من المعايير لعل أبرزها دور السلطة ومدى تعاملها مع هذه الجماعات الإجرامية إما بتوظيف القوة الناعمة أو الصلبة أو المزاوجة بينهما، كما أنّ عوامل الإغراء تختلف من دولة إلى أخرى قد تكون جغرافية وقد تكون طاقوية وقد تكون اجتماعية، وهنا يظهر جليا مدى طبيعة التعامل البحثي مع هذه التهديدات التي يتعذر في الكثير من الأحيان قياسها إحصائيا نظرا لعدم توفر قدر كافي من المعطيات والأرقام، خاصة وأنّه لابد من الإقرار أنّ دول المنطقة تفتقر أساسا لمراكز إحصاء متخصصة.

[1] ساسكيا فان جنوجتن، **مرجع سابق**، ص. 02.

[2] United States of America, The United Nations, **Report to the 7387th Session of the Security Council** (18 February 2015), P P. 05 -02.

المطلب الثاني: شساعة الحدود ضمن نشاط شبكات الجريمة المنظمة

لابد من الإشارة إلى أنّ الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية خاصة في ملامستها للمسطحات المائية ذات الأهمية المحورية في السياسة العالمية؛ أوجدها في حيز جيوسياسي ذا إغراء لشبكات الجريمة المنظمة من وإلى المنطقة أو أحد دولها، حيث أخذت هذه الشبكات في التوسع خارج التراب الوطني فأصبحت شبكات عبر وطنية تتجاوز حدود الدولة وحدود المنطقة ككل كشبكات الإتجار بالمخدرات التي بدأ نشاطها في التوسع إلى ما وراء الحدود المغاربية تصل في الغالب إلى أمريكا اللاتينية، وهو ذات الأمر الذي صعّب من مهمة حصر هذا التهديد الذي لا يقل خطورة عن الجماعات الإرهابية، بل إنّ هناك من يرى أنّ شبكات الجريمة المنظمة تهدِّد بالأساس الاقتصاد الوطني للوحدات السياسية.

إنّ نشاط شبكات الجريمة المنظمة أصبح يأخذ البُعد التوسعي مستفيدا في ذلك من مركزية المنطقة ضمن الخريطة العالمية ومكانتها المحورية من معادلات الجغرافيا السياسية التي توجد المنطقة المغاربية في فلكها، فلا يمكن الإقرار بأنّ جهود المؤسسات الأمنية حصرت هذا التهديد بل اكتسب هذا الأخير وفقها خبرات أهّلته لأن يكون ذا تأثير مباشر لاقتصاديات الدول المغاربية، خاصة وأنّ هذه الشبكات تلقى دعما من بعض الدول خارج المنطقة والتي لها مصلحة كاملة في أن تكون المنطقة ملاذا لهذه النشاطات الإجرامية، مستغِلة بذلك الواقع المتأزم الذي تعانيه بعض الدول المغاربية وما يحاك في جوارها الإقليمي.

كما تمّ الإشارة إليه في سياق الحديث عن المنطقة المغاربية من مقاربة جيوسياسية والتي حاول من خلالها الباحث أن يؤكد على دور العوامل الجغرافية في نشاط الشبكات الإجرامية، خاصة وأنّ هذه العوامل بوصفها إغراءات جغرافية فإنّها في الوقت ذاته عوامل جذب لكل أشكال التهديدات، وبقدر ما يمثِّل المعطى الجغرافي للدول المغاربية من عوامل صعود وقوة بقدر ما يأخذ البعد السلبي القائم أساسا على سعي شبكات الجريمة المنظمة إلى توظيف أعلى قدر من هذه المعطيات لتعزيز نشاطاتها الإجرامية، وهو ذات الأمر الذي يُلاحظ ميدانيا إذا ما تمّ الأخذ باستغلال هذه الشبكات لعامل شساعة المساحة واتساع الحدود وانفتاح بعض دول المنطقة على وحدات سياسية كثيرة.

تعتبر **الجريمة المنظمة** (Organized Crime) من بين التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدِّد الأمن والاقتصاد الوطني المغاربي، حيث يُنظر إليها على أنّها تعتبر "...نشاطا إجراميا لتنظيم يعتمد على التخطيط كأساس للعمل الجماعي، يهدف إلى تحقيق الكسب المالي غير المشروع..."، كما تم تعريفها في

المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في هافانا سنة 1990 على أنّها "مجموعة من الأنشطة الإجرامية المعقدة تقوم بها على نطاق واسع تنظيمات أو جماعات منظمة، ويكون الدافعان الأساسيان إليها هما الربح المالي، واكتساب السطوة بفتح أسواق السلع والخدمات غير القانونية، والمحافظة على تلك الأسواق واستغلالها، وهذه الجرائم كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية، ولا ترتبط فحسب بإفساد الشخصيات العامة والسياسية بواسطة الرشوة والتواطؤ، وإنما ترتبط أيضا بالتهديدات والتخويف والعنف".[1]

من هذا فإنَّ الجريمة المنظمة تعد شكلا من أشكال الإجرام بهدف الربح المالي غير المشروع، حيث أنّها تتوافق والإرهاب في أنّ كلاهما استخدام غير مشروع لأغراض ربحية مالية كانت أو سياسية أو اقتصادية، وهذا بهدف تحقيق مصلحة مجموعة معينة، ضف إلى ذلك أنّها تعتمد على التخطيط لتحقيق الغاية والمصلحة في حين أنّها تنطلق من خروج عن المسؤولية الاجتماعية، هذا وإنّ الجريمة المنظمة ترتكز أساسا على البُعد المالي للربح أكثر من باقي التهديدات الأمنية الأخرى، وهو ما يهدِّد الأمن الاقتصادي للوحدات السياسية خاصة في ظل مركزية الأمن الاقتصادي ضمن أبعاد الأمن الجديدة.

وفقا لما جاء في تعريف المؤتمر الثامن لمنع الجريمة فإنّه يُنظر إليها أنّها تمثِّل بالأساس فعلا إجراميا تقوم به جماعة معينة، وهو نفس ما ينطلق منه الإرهابي بأنّه عمل إجرامي تقوم به مجموعة معينة، كما أنّ الدافع من وراء الجريمة والإرهاب يختلف؛ فالجريمة دافعها لتحقيق ربح مالي واكتساب سطوة على السوق وهو دافع اقتصادي بحت ذا بُعد إجرامي، في حين أنَّ الإرهاب ووفقا لجملة المنظورات السابقة التي تطرق إليها الباحث تشترك في أنَّ الدافع من الإرهاب يكون لتحقيق التأثير على القرار السياسي باستخدام الخطف وإضعاف الدولة محل التهديد، بالإضافة إلى أنّه غالبا يكون لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية، كما تتوافق الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في البعد عبر الوطني أي أنَّ كلاهما يحمل أبعاد عبر وطنية، فالإرهاب الدولي أساسا ذا بُعد عبر وطني والجريمة المنظمة قد تأخذ في كثير من الأحيان البعد عبر الوطني لتحقيق الغاية التي تأسست من خلالها، وفي المقابل كلاهما يرتبط باستخدام العنف وكل أشكال التهديد لتمرير أجندته وتحقيق الهدف الذي وُجد من خلاله الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] خليل أحمد عبد العظيم، **الإرهاب ما بين التطرف الديني والتوجهات الإقليمية والدولية**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2019)، ص ص. 349، 350.

تطرق الدكتور أحمد فلاح العموش إلى أنَّ هناك ثلاث عوامل يمكن التمييز من خلالها بين الإرهاب والجريمة المنظمة، العامل الأول يتمثل في طبيعة الغاية التي يسعى من خلالها كلاهما، حيث يسعى الإرهابيون من وراء الأعمال الإرهابية إلى "...تحقيق غايات وأهداف سياسية والقيام بعمل عدائي لقضيتهم ومبادئهم عن طريق الفعل العنيف..." في حين يعمل المجرمون وأفراد عصابات الإجرام على "...تحقيق غايات وأهداف مادية بحتة..."، أما العامل الثاني والذي يكمن في نطاق تركيز الأنشطة حيث أنَّ "...تركيز الأنشطة الإرهابية عادة في الحضر..." في حين يتمركز نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة في المناطق الريفية والحضرية، ينطلق العامل الثالث من نطاق التأثير على أفراد المجتمع المستهدف، حيث "يترك النشاط الإرهابي تأثيرا نفسيا ليس له نطاق محدد ويتجاوز ضحايا العمليات الإرهابية" إذ يؤثر على سلوك الضحايا وبقية أفراد المجتمع، في حين "...يترك الفعل الإجرامي تأثيرا نفسيا له نطاق محدد وعادة لا يتجاوز نطاق الضحايا..."، وهو عامل مهم يؤثر على طبيعة التمييز بين الجريمة المنظمة والإرهاب.[1]

وقوع المغرب في تماس بحري مباشر مع البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي أكسبها مركزية في نشاط شبكات الجريمة المنظمة خاصة تلك التي تتخذ المغرب كبلد عبور من أمريكا الجنوبية باعتبارها المصدر الأول للمخدرات وصولا إلى دول القارة الإفريقية والشرق الأوسط وآسيا، سجلت إدارة الجمارك والضرائب المباشرة في سنة 2014 حجز ما يقارب 7.3 مليون وحدة من البضائع المزيفة مقابل 3.3 مليون وحدة في سنة 2013 بفارق +4 ملايين وحدة، حيث بلغت قيمة هذه السلع 105.6 مليون درهم سنة 2014 مقابل 92 مليون درهم سنة 2013، كما تم حجز 25.4 مليون وحدة من السجائر في سنة 2014 مقابل 19.9 مليون وحدة سنة 2013 أي بفارق +21%، ولعل الملاحظ في سياق مكافحة الاتجار بالمخدرات هو ما تم حجزه سنة 2014 من المخدرات والذي بلغ 37.8 طن مقابل 41.4 طن سنة 2013 بانخفاض حوالي-8.6%، في حين بلغت كميات مادة الشيرا المحجوزة سنة 2014 ما يقدر بـ 37.4 طن مقابل 40.1 طن سنة 2013.[2]

شهدت سنة 2015 ارتفاعا محسوسا في قيمة المنتجات المقلدة حيث بلغت حوالي 1.2 مليون منتج مقلد بقيمة تصل إلى 140 مليون درهم مقابل 105.6 مليون درهم سنة 2014 بارتفاع يقدر

[1] العموش أحمد فلاح، «أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب- دراسة من منظور تكاملي»، في: مجموعة مؤلفين، **مكافحة الإرهاب**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص. 78، 79.

[2] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, **Rapport d'activité 2014**, (2014), P P. 21-23.

بـ+32.6% وهو ارتفاع محسوس إذا ما تم مقارنته بالسنوات الماضية، كما تم في سياق مكافحة التهريب حجز سلع مختلفة باستثناء السجائر والمخدرات تبلغ قيمتها أكثر من مليار درهم مقابل 552.2 مليون درهم سنة 2014 بارتفاع يصل إلى +95%، بخصوص مكافحة تهريب السجائر فقد بلغت السجائر المهربة حوالي 20 مليون وحدة سنة 2015 مقابل 25.4 مليون وحدة سنة 2014 بانخفاض يصل إلى -21% وحجز ما يقارب 59 طن من المخدرات سنة 2015 مقابل 37.8 طن سنة 2014 بفارق ارتفاع +21.2 طن.[1]

أكدت جهود الجمارك المغربية على دورها البارز في محاربة كل أشكال الجريمة المنظمة حيث تمّ في سنة 2016 حجز 2.25 مليون منتج مقابل 1.2 مليون سنة 2015 بارتفاع قريب من الضعف، كما حجزت الجمارك في نشاطاتها لسنة 2016 ما قيمته 483.4 مليون درهم من السلع المهربة باستثناء السجائر والمخدرات، وفي إطار محاربة تهريب السجائر فقط تم ضبط 12.5 مليون وحدة من السجائر المهربة مقابل 20 مليون سنة 2015 بانخفاض محسوس، من جهة أخرى فقد عرفت الكميات المحجوزة من المخدرات انخفاضا طفيفا حيث حجزت 53 طن من المخدرات مقابل 59 طن سنة 2015.[2]

سجلت سنة 2017 ارتفاعا في محجوزات السلع المهربة بما يقارب الضعف حيث بلغت محجوزات الجمارك 5.23 مليون منتج مزيف مقابل 2.25 مليون منتج مزيف سنة 2016، بخصوص مكافحة التهريب فقد سجلت الجمارك المغربية في 2017 حجز سلع مختلفة باستثناء السجائر والمخدرات بقيمة تقدر بـ 557.1 مليون درهم مقابل 483.4 مليون درهم سنة 2016 بزيادة تقدر بـ +15%، كما قامت بحجز 22.92 مليون وحدة من السجائر مقابل 12.5 مليون وحدة سنة 2016 بزيادة أكثر من+83.5%، في مجال مكافحة تهريب المخدرات سجلت سنة 2017 تسجيل كميات كبيرة من المخدرات حيث بلغ مقدار الشيرا المحجوزة 33.74 طن و 476.7 كلغ من المخدرات الصلبة و 140 ألف من الأقراص المهلوسة.[3]

[1] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,**Rapport d'activité 2015**, (2016), P P. 23-25.

[2] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,**Rapport d'activité 2016**, (2016), P P. 20-23.

[3] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,**Rapport d'activité 2017**, (2017), P P. 20-24.

إنّ الملاحظ في سنة 2018 هو إنشاء الفرقة الوطنية للجمارك وهي فرقة متخصصة في التدخل والتحري حيث تتدخل لدعم الفرق التابعة لمختلف الإدارات الجهورية، سجلت هذه الفرقة 22 تدخلا ناجحا في سنة 2018، حيث تم استرجاع 300 طن من المواد الغذائية المهربة بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 19.5 مليون درهم وحوالي 39.4 مليون درهم من الأحذية والألبسة والمشروبات الكحولية، في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والسجائر ضبطت قوات الجمارك في نفس السنة 19.2 طن من القنب الهندي مقابل 33.7 طن سنة 2017 بانخفاض محسوس و 36 مليون سيجارة مقابل 22.9 مليون سنة 2017 بارتفاع أكثر من +13 مليون سيجارة و 132.4 غ من المخدرات الصلبة مقابل 476.7 كلغ سنة 2017 بانخفاض خيالي بأكثر من −500 مرة، كما سجلت حصيلة الأقراص المهلوسة المحجوزة ارتفاع بحوالي سبعة 07 أضعاف حيث قدرت حصيلة الحجز بـ 808 836 قرص مقابل 140 ألف سنة 2017 وحجز 772 ألف منتوج مقلد.[1]

تمكنت مصالح الجمارك المغربية سنة 2019 من حجز سلع متنوعة دون احتساب المخدرات ووسائل النقل ما قيمتها 585 مليون درهم وحجز ما تقدر قيمته بـ 100 مليون درهم من الأقمشة والألبسة والملابس المستعملة، كما تم في نفس السنة تسجيل حجز 119 طن من القنب الهندي مقابل 19.2 طن سنة 2018 بارتفاع خيالي يفوق خمس +5 مرات في حين تم حجز ما يقارب 13.5 مليون سيجارة مقابل 36 مليون سيجارة سنة 2018، سجلت مصالح الجمارك حجز 63 غ من المخدرات الصلبة مقابل حوالي 132 غ سنة 2018 وهي في انخفاض مستمر مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، في حين بلغ عدد الأقراص المهلوسة المحجوزة 680 ألف قرص مقابل 808 836 قرص سنة 2018، بخصوص محاربة التقليد فقد تم تسجيل حجز حوالي 700 ألف منتوج مقلد في مقابل 772 ألف منتوج مقلد سنة 2018.[2]

[1] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, **Rapport d'activité 2018**, (2018), P P. 26, 27.

[2] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie −des Finances et de la réforme de l'administration, **Rapport d'activité 2019**, (2019), P P. 32, 33.

جدول رقم (01): إحصائيات مكافحة التهريب بالمغرب خلال الفترة 2014-2019

	البضائع المزيفة (مليون وحدة)	قيمة البضائع المحجوزة (مليون درهم)	السجائر المحجوزة (مليون وحدة)	المخدرات (طن)
2014	7.3	105.6	25.4	37.8
2015	1.2	140	20	59
2016	2.25	483.5	12.5	53
2017	5.23	557.1	22.92	38.75
2018	/	58.9	36	19.3
2019	/	685	13.5	119

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport d'activité 2014, **Op.Cit,** P P. 21-23.

Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,Rapport d'activité 2015, **Op.Cit,** P P. 23- 25.

Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,Rapport d'activité 2016, **Op.Cit,** P P. 20- 23.

Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances,Rapport d'activité 2017, **Op.Cit,** P P. 20- 24.

Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport d'activité 2018, **Op.Cit,** P P. 26, 27.

Royaume du Maroc: Ministère de l'Economie -des Finances et de la réforme de l'administration, Rapport d'activité 2019, **Op.Cit,** P P. 32, 33.

كما تمّ الإشارة تعد الجهة الغربية من المنطقة المغاربية والتي تضم المغرب وموريتانيا والجزائر من بين المناطق الجغرافية النشطة التي تعرف انتشارا واسعا لكل أشكال التهريب، نظرا لأنّها تتميز بحدود جغرافية واسعة بين الدول خاصة بين المغرب والجزائر، هذه الأخيرة والتي تعرف نشاطا ملحوظا لشبكات الجريمة المنظمة أبرزها تهريب المخدرات من المغرب إلى الجزائر عبر الحدود البرية من ولاية **تلمسان** إلى ولاية **تندوف** مرورا بولايتي **النعامة** و**بشار** والتي تعرف نشاطا كثيفا لتجارة المخدرات، وعلى اعتبار التماس الحدودي بين الجزائر ودول المنطقة فإنّه يلاحظ في الغالب نسب متفاوتة في حصيلة ما تمّ حجزه من طرف القوات الجزائرية، وهذا راجع إلى جُملة من المتغيرات التي تدخل ضمن نطاق التهديدات الأمنية وإستراتيجيات التعامل الفعلي معها، خاصة وأنّ نشاط شبكات الجريمة المنظمة في الجزائر يختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى وعلى حسب نوع النشاط التهريبي، حيث يرتكز تهريب المخدرات في الحدود الغربية مع المغرب في حين يرتكز تهريب المواد الغذائية في الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر والحدود

الشرقية مع تونس وليبيا، هذا الانتشار المكاني لهذا التهريب أكد في الغالب على أنّ هذا التهديد في الجزائر لا يقل أهمية عن التهديد الإرهابي خاصة وأنّه يهدّد مباشرة الأمن الاقتصادي الجزائري.*

كما شهدت الجهة الشرقية من المنطقة نشاطا مكثفا لشبكات الجريمة المنظمة، إلا أنّه لابد من الإشارة إلى عدم توفر بيانات أو إحصائيات دقيقة في كل من تونس وليبيا حيث سيحاول الباحث في هذا الجانب أن يؤكد على طبيعة التماس الحدودي بين ليبيا–تونس وليبيا–الجزائر وتونس–الجزائر لقياس درجة شدة هذه الشبكات، خاصة وأنّ هذه الحدود عرفت في وقت ليس ببعيد تنامي كل أشكال الجريمة المنظمة مثلما تشهده المنطقة الغربية للمنطقة خاصة في الحدود الجزائرية–المغربية والجزائرية–الموريتانية.

تعتبر الحدود التونسية–الليبية أبرز الحدود الساخنة في المنطقة خاصة وأنّ أحد أطرافها لا زال يعيش في معادلات فشل دولاتي أثر بالضرورة على حدود الدولة وتماساتها الجغرافية مع باقي دول المنطقة والقارة ككل، حيث شهدت المناطق الشرقية الحدودية التونسية منذ سنة 2014 حالة من الانزلاق الأمني والذي كان أحد مخرجات المشهد الأمني الليبي، خاصة وأنّ ليبيا في تلك المرحلة شهدت حالة من الفوضى أثرت بدرجة كبيرة في مسارات إمدادات النفط، ما أثر بدوره في تنامي التهريب عبر الحدود التونسية–الليبية خاصة في ظل استفادة شبكات الجريمة المنظمة النشطة في ليبيا من عوائد تحالفها مع الميليشيات، مما حتّم على تونس تبني مقاربة إشراك المجتمع المدني في مواجهة هذا التهديد الذي أثّر على الأمن الوطني التونسي.[1]

إنّ تفاقم الأوضاع في ليبيا ولّد حالة من السعي سواء من الفرد الليبي أو شبكات الجريمة المنظمة إلى التركيز على التجارة غير الشرعية عبر الحدود سواء مع تونس أو مع الجزائر، في فبراير 1988 شهدت الحدود التونسية–الليبية حالة من النشاط التجاري بعد فتح الحدود المشتركة بينهما، لعل الطريقين الشاهدين على هذه العلاقات هما ما يسمى بـ**الخط** والذي كان يستخدم للمبادلات التي تبرم بشكل غير رسمي خاصة في تجارة المنتجات الاستهلاكية والأدوات المنزلية والمواد الغذائية القادمة من ليبيا إلى تونس، ومسارات **الكونترا** التي كانت ممرات للسلع المهربة والتي شملت البضائع المنقولة كالتبغ والذهب

* سيتم في الفصل الثالث من هذه الدراسة الحديث بالتفصيل عن الحصيلة التي حققتها الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة التهريب والجريمة المنظمة بالجزائر.

[1] Meddeb Hamza, «The Volatile Tunisia–Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions», **Carnegie Middle East Center**, (Beirut: september 2020), P P. 01– 03.

والعملة الصعبة والبنزين المدعوم من ليبيا إلى تونس وكذلك الكحول والمنتجات الصيدلانية من تونس على ليبيا.[1]

وهنا لابد من التأكيد على فرضية أنّه كلما تم تضييق الخناق على شبكات التهريب كلما أدى ذلك إلى بروز احتجاجات من طرف سكان المناطق الحدودية خاصة وأنّ غالبية سكان المناطق يعتمدون على عائدات التهريب كمصدر للرزق، ما قد يعطي للبعد الاجتماعي دورا في هذه الأزمة والذي قد يمثل أحد عوائق إنشاء السد العازل لمحاربة التهريب عبر الحدود التونسية–الليبية،[2] من ذلك فإنّ الحكومة التونسية ملزمة على تبني إستراتجيات من شأنّها تحسين الوضع الاجتماعي لسكان المناطق الحدودية على اعتبار أنّهم أكثر عرضة لتوظيفهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة النشطة عبر الحدود.

ينطلق ولفرام لاخر (W. Lacher) من أنّ عمليات التهريب في المنطقة خلال تسعينات القرن الماضي حفّزتها سياسات الدعم الاقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى الحصار الذي كان مفروضا على ليبيا، يضاف إلى ذلك الصراعات الأهلية داخل مالي والنيجر والتي حوّلت المنطقة إلى مركز لتهريب الأسلحة الذي تديره شبكات تهريب البضائع، كما يلاحظ في الوقت الحالي استمرارا في تهريب البضائع بين الجزائر وموريتانيا وليبيا خاصة في ظل مخرجات الأزمة المالية التي أثّرت بدرجة كبيرة على الأمن في المنطقة ككل، كما سمح النشاط المكثف لشبكات تهريب السجائر من تعزيز مقدرات شبكات الإتجار بالمخدرات والتي وسّعت نشاطاتها إلى خارج حدود المنطقة المغاربية خاصة مع أمريكا اللاتينية، مع سيطرة السجائر المستوردة عبر موريتانيا إلى المغرب والجزائر على الأسواق في غرب المنطقة، في ظل ذلك فقد سمح نشاط السجائر المهربة من بروز شبكات إجرامية جديدة مكلفة بنقل البضائع من موريتانيا ومالي والنيجر إلى الجزائر.[3]

كما عرفت شبكات تهريب المخدرات نشاطا مكثفا في المنطقة خاصة وأنّه يُنظر إلى المنطقة على أنّها منطقة عبور ومنطقة مصب في آن واحد، إذ عرفت المنطقة بروز شكلين ومسارين أساسيين وهما مسار الكوكايين ومسار صمغ الحشيش، ينطلق مسار الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عن

[1] Meddeb Hamza, «The Volatile Tunisia–Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions», **Op.Cit**, P P. 02- 04.

[2] بن عنتر عبد النور، «العلاقات الليبية–التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (الدوحة: مارس 2021)، ص. 07.

[3] Lacher Wolfram, «Organized Crime and Conflict in the Sahel –Sahara region», **the Carnegie Papers**, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012), P P. 04- 06.

طريق ليبيا ومصر، ومسار صمغ الحشيش المغربي إلى الجزائر وليبيا والشرق الأوسط، يعزي هذا النمو الكبير في نشاط هذه الشبكات إلى تزايد الطلب من أوروبا وآسيا على هذه المخدرات ومن جهة أخرى إلى الإجراءات الأمنية المشدّدة على طول الحدود المغربية–الجزائرية، كما برزت موريتانيا في فترة 2007–2008 كبلد عبور لهذه الشبكات حيث تم في مايو 2007 ضبط حوالي 360 كلغ من الكوكايين بمطار **نواديبو** وضبط حوالي 830 كلغ من الكوكايين في أغسطس 2007 بمطار **نواكشط**، في السياق ذاته فإنّ طرق نقل الكوكايين تتم برا عبر غينيا وموريتانيا إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا.[1]

كما تعد المنطقة المغاربية مركز للاتجار بالأسلحة وبالأخص ليبيا، حيث أدّت في وقت مضى الصراعات في الجزائر ومالي وشمال النيجر إلى زيادة الطلب على السلاح من الفواعل اللاتماثلية كالجماعات الإرهابية وشبكات التهريب ما شجّع تجار الأسلحة على تعزيز تجارتهم الغير مشروعة وتحويل المنطقة إلى سوق مفتوح لتهريب السلاح من وإلى المنطقة، كما حدث في 2012 بزيادة الطلب على الأسلحة كنتيجة للحرب الليبية والطلب عليها بشمال مالي حيث أدى الفشل الدولاتي في ليبيا وتحول ليبيا لساحة للصراع المفتوح إلى سيطرة الشبكات الإجرامية على مخازن الأسلحة والذخيرة واستخدامها في نشاطاتها الإجرامية وتوسيع بيعها في كل المنطقة، يتم تهريب السلاح من وسط ليبيا إلى الجنوب–الغربي ثم تنقل هذه الأسلحة إلى الصحراء الكبرى بإتجاه مالي والنيجر وتشاد وبعض الجماعات النشطة في الجزائر، بخصوص الأسلحة التي تُهرب إلى مصر فتمر عبر مدينتي **طبرق** و**بنغازي** عبر قوارب باتجاه **مرسى مطروح** قبل متابعة رحلتها برا أو بحرا باتجاه مصر، أما في تونس والتي تعد سوقا هامشي للسلاح فإنّ المنطقة التي تشهد نشاط هذه الشبكات هي المنطقة الحدودية مع ليبيا بين نقطتي **ذهيبة** و**وزان** الحدوديتين ونقطي **برج الخضراء** و**غدامس**.[2]

من خلال ذلك وبالرجوع إلى الوقع الجيوسياسي للمنطقة المغاربية فإنّها تعد أحد أهم مراكز العبور الرئيسية للمخدرات وفي نفس الوقت بلدان مقصد لهذا التهديد، إذ يتم تهريب مخدر رانتج القنب من المغرب إلى ليبيا ومصر ومن تمّ إلى شبه الجزيرة العربية، خاصة وأنّ دور ليبيا في معادلات الاتجار بالمخدرات أخذ في التطور نظرا للأوضاع الأمنية التي تعيشها ليبيا فأصبحت ليبيا بذلك مقصدا للكوكايين والهروين القادم من بلدان الساحل، من منطلق أن الاتجار بالحشيش في ليبيا يجرى عبر ممرين الأول

[1] Lacher Wolfram, «Organized Crime and Conflict in the Sahel –Sahara region», **Op.Cit,** P P. 06– 08.

[2] الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة راند RAND، **تقرير عكس التيار الصاعد: لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط– منظور تحليلي– منتدى التبصر المتوسطي**، (2017)، ص ص. 13– 16.

يشهد دخول الحشيش من **مصراتة** و**بنغازي** من المغرب إلى مصر، أما الممر الثاني فيشهد دخول الحشيش لليبيا في جنوب غرب البلد من الساحل وانتقاله إلى مصر ومدن ليبيا الساحلية، في حين أنّ الهيروين والكوكايين الذين يتم إنتاجهما في آسيا يدخلان إلى ليبيا عبر منطقتها الجنوبية الغربية.[1]

وعليه فقد استغلت شبكات الجريمة المنظمة الأوضاع الأمنية في المنطقة في ظل افرازات الواقع الإقليمي المتأزم، والذي غذى بدوره كل أشكال الجريمة في الدول التي شهدت حالات من عدم الاستقرار مما أثّر على باقي دول المنطقة، حيث وظفت هذه الشبكات المعطيات الجغرافية للمنطقة لخدمة أعمالها الإجرامية مهدِّدة بذلك للأمن والاقتصاد الوطنيين لدول المنطقة، الأمر الذي أكد على ضرورة التصدي لهذا التهديد الذي لا يقل خطورة عن التهديد الإرهابي، بل إنّه يهدِّد الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة في ظل ما يشهده الاقتصاد الوطني لدول المنطقة من التذبذب في مؤشرات التنمية الاقتصادية، مما يحتم بالضرورة على الأجهزة الأمنية المغاربية تبني استراجيات أكثر فاعلية تأخذ المعطيات التي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة بالحسبان.

[1] الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة راند RAND، تقرير عكس التيار الصاعد: لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط- منظور تحليلي- منتدى التبصر المتوسطي، **مرجع سابق**، ص ص. 16- 20.

المطلب الثالث: المنطقة المغاربية في حسابات شبكات الهجرة غير شرعية

إنّ معادلات التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية ذات أبعاد ومنطلقات شائكة فلا يمكن القول بأولوية تهديد على باقي التهديدات الأخرى، حيث يرجع هذا التأسيس إلى الواقع الميداني الذي تشهده المنطقة، والذي أصبح ملاذا لكل أشكال التهديدات الأمنية على اختلاف درجات شدتها ومرتكزاتها المكانية، لعل الهجرة غير الشرعية أصبحت في وقت ليس ببعيد تهديد حقيقي بل أنّ هناك من يُجادل في أنّها رهان أمني للأمن الوطني المغاربي، وأصبح بذلك قضية تمّ أمننتها نظرا لتأثيراتها المباشرة على الأمن الوطني لدول المنطقة.

قبل الولوج للحديث بالتفصيل عن الواقع الإحصائي للهجرة غير الشرعية لابد من التنويه أنّه ونظرا للطابع غير المنتظم لهذه الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية فإنّه من الصعب الإقرار بوجود إحصائيات دقيقة، حيث أنّ الإحصائيات التي سيتم محاولة تحليلها في سياق هذا المستوى من الدراسة قد لا تكون دقيقة خاصة في ظل التعتيم الذي يُخيِّم على مراكز الإحصاء الرسمية المغاربية، وهو ذات الأمر الذي قد يؤدي بالضرورة إلى محاولة تحليل المعطيات المتوفرة والتي تركز عليها المؤسسات الأمنية في المنطقة وكذا المنظمة الدولية للهجرة، والتي تعد حسب الباحث من بين أكثر التقارير دقة في تحليلها الإحصائي للهجرة غير الشرعية كتهديد حقيقي للأمن الوطني للدول المغاربية، ضف إلى ذلك أنّ هناك بعض الإحصائيات لبعض الدول المغاربية سيركز الباحث وفقها على محاولة إعطاء مدخل تحليلي قريب من الموضوعية.

في سنة 2013 بلغ عدد المهاجرين إلى دول المنطقة المغاربية 610 118 1 مهاجرا بعد أن كان لا يتعدى 739 829 مهاجرا في سنة 1990 يتواجد معظمهم في الجزائر وليبيا، حيث بلغ عدد المهاجرين إليهما سنة 2013 حوالي 974 755 مهاجرا و 407 270 مهاجرا سنة 1990، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر وليبيا على الاقتصاد الريعي القائم على استغلال المواد الأولية الطاقوية مما مثّل عنصر جذب للعمال من كل أقطار العالم،[1] تضم هذه الأعداد المهاجرين النظاميين وغير النظاميين والذين وجدوا في بلدان المنطقة ملاذا لهم، إلا أنّ الملاحظ أنّ المنطقة المغاربية في سنة 2013 كان لا زالت تشكل بؤرة من بؤر التوتر نظرا لما شهدته دولها من عديد الأزمات السياسية كما هو الحال بالنسبة

[1] United States of America, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **2015 Situation Report on International Migration**, (2015), P. 33.

لتونس وأعنفها في ليبيا والتي لا زالت تعيش حالة من الانفلات الأمني الذي يعد في أدبيات الهجرة عامل طرد وليس عامل جذب للمهاجرين.

تلعب الروابط التاريخية الاستعمارية دورا بارزا في هجرة الأفراد نحو بلد معين وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على دول المنطقة، إلا أنّ الملاحظ في مسارات تدفق المهاجرين بروز مسار محوري يخص بلدان المنطقة المغاربية ينطلق من دول المنطقة وصولا إلى أوروبا وهذا على اعتبار القرب الجغرافي بين المنطقة وأوروبا وكذا الروابط الاستعمارية واتفاقيات استقدام اليد العاملة إلى أوروبا، في السياق ذاته فإنّ المنطقة تعتبر كذلك منطقة عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والتي أسهمت النزاعات في هجرتها، وهنا لابد من التأكيد على أنّ النزاعات الأهلية تعد عوامل طرد للأفراد نحو بلدان أخرى أكثر أمانا، إذ بلغ عدد اللاجئين في الجزائر بحلول سنة 2018 حوالي 94 ألف لاجئ، كما ساهمت الأوضاع المتأزمة في ليبيا إلى تشريد 221 ألف فرد بحلول نهاية 2018 بأقل مما سجل في 2016 والذي بلغ 300 ألف مشرد.[1]

في سياق الحديث عن الواقع التاريخي للمنطقة أصبح جليا الإقرار أنّ المدخل التاريخي في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين المداخل المحورية، خاصة وأنّه يعتبر حسب الباحثين مدخل ميداني موضوعي لا يكاد يخفى أثره على أحد من الباحثين في مجال التاريخ المغاربي، خاصة وأنّ المنطقة المغاربية لا زالت لحد الآن تتميز بتبعية ثقافية–تاريخية تؤهلها لأن تكون أكثر تبعية في فلسفة الهجرة والبحث عن ملاذ مستقر لبعض الفئات من المجتمع المغاربي، وهنا لا بد من الإقرار بهذا الدور الذي يلعبه العامل التاريخي في ظل ما شهدته المنطقة المغاربية في وقت مضى من تاريخها من حالات الإمبريالية الأوروبية التي عرفت كيف توظف فلسفتها الاستعمارية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال.

لعل الإحصائيات الصادرة عن تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 أكدت على أنّه في سنة 2018 وصل حوالي 117 ألف مهاجر إلى أوروبا عبر البحر بتراجع عما تمّ تسجيله سنة 2017 والذي بلغ 172 ألف وسنة 2016 والذي بلغ 364 ألف مهاجر، كما تمّ تسجيل تحول في المسالك الجغرافية التي ينتهجها المهاجرون حيث أنّ معظم المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بين سنتي 2016 و 2017 مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى إيطاليا، إلا أنّ معظم المهاجرين غير الشرعيين بحرا

[1] Swiss Republic, International Organization For Migration, **World Migration Report 2020**, (2020), P P. 66, 67.

إلى أوروبا في 2018 مروا عبر طريق غرب البحر المتوسط من المغرب إلى إسبانيا بوصول ما يقارب 59 ألف مهاجر إلى إسبانيا مقابل 23 ألف مهاجر إلى إيطاليا، تشير الإحصائيات إلى أنّ المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء شكلوا غالبية المهاجرين الذي وصلوا بحرا إلى إسبانيا يليهم المغاربة في حين أنّ معظم الذين مروا عبر طريق وسط البحر المتوسط نحو إيطاليا يحملون الجنسية التونسية.[1]

الجزائر والتي تعد أحد أهم دول المصب التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيون القادمون من إفرقيا جنوب الصحراء وحتى من بعض دول المنطقة، عرفت في السنوات الأخيرة نشاطا معتبرا لمصالح الجيش الوطني الشعبي في التعامل الأمني معها وتشديد الحدود أمام هذه الشبكات، والتي تشكل تحدي ورهان حقيقي للأمن الوطني الجزائري والمغاربي ككل، حيث أنّه وفقا لما سيتم الحديث عنه بخصوص الحصيلة التي سجلتها المصالح العسكرية المكلفة بمواجهة هذا التهديد فإنّه يُلاحظ تنامي هذه الظاهرة إلى حدٍّ بعيد، خاصة في ظل تحالف شبكات الجريمة المنظمة مع الشبكات المختصة في الهجرة بغرض توفير حماية كافية لها من الأجهزة الأمنية.

سجلت حصيلة 2015 المتعلقة بعمليات مكافحة الهجرة غير الشرعية إحباط حرس الشواطئ التابعة للقوات البحرية الجزائرية محاولات هجرة غير شرعية لحوالي 500 1 شخص، في حين أوقفت مفارز الجيش الوطني الشعبي وقوات حرس الحدود نحو 718 2 مهاجر غير شرعي من جنسيات إفريقية مختلفة، كما تمّ إحباط محاولات للهجرة غير الشرعية لـ 176 شخص بسواحل **عنابة** من طرف حرس الشواطئ بالناحية العسكرية الخامسة[2]، في السياق ذاته فقد حققت قوات الجيش الجزائري قفزة نوعية في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية سنة 2016 حيث تم توقيف 103 6 شخص بارتفاع محسوس مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2015[3]، إلا أنّ الملاحظ في الحصيلة المسجلة للسنوات الخمس الأخيرة هو ما تمّ تسجيله سنة 2017 والذي مثّل إنجازا كبيرا لقوات الجيش في مجال محاربة كل أشكال الهجرة غير الشرعية، حيث تم توقيف 165 14 مهاجرا غير شرعيا[4]، على الحدود البرية خاصة في الصحراء

[1] Swiss Republic,International Organization For Migration, World Migration Report 2020, **op. cit**, P. 67.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية السنوية 2015، نتائج معتبرة وغير مسبوقة»، **مجلة الجيش**، (العدد 630) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2016)، ص ص. 21– 23.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية 2016»، **مجلة الجيش**، (العدد 641) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، ديسمبر 2016)، ص. 20.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،«الحصيلة العملياتية 2017، نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب»، **مجلة الجيش**، (العدد 654) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2018)، ص. 22.

والقادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء وعبر سواحل حوض البحر الأبيض المتوسط والتي كانت متجهة إلى أوروبا.

تمّ في سنة 2018 تحقيق نتائج معتبرة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية حيث سجلت مصالح الجيش توقيف 834 6 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة بما فيها المهاجرون الجزائريون المتجهون إلى أوروبا بأقل مما تم تسجيله سنة 2017[1]، ونظرا للإجراءات الأمنية المشدَّدة على الحدود البرية والبحرية للجزائر فإنّ أعداد المهاجرين غير الشرعيين بدأت في التناقص، حيث سجلت سنة 2019 انخفاضا طفيفا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين حيث بلغ عددهم 465 4 مهاجرا[2]، ونظرا للاحترافية في البحث وتقصي مسارات الهجرة غير الشرعية في الجزائر فقد تمّ في سنة 2020 توقيف 184 8 مهاجرا غير شرعي كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع بالسواحل الجزائرية، بالإضافة إلى توقيف حوالي 085 3 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة تمّ توقيف أغلبهم بالصحراء الجزائرية قادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.[3]

كما اعتمدت المغرب سنة 2014 على إستراتيجية تسوية الوضعية القانونية والإدارية للمهاجرين الموجودين فوق الإقليم المغربي، شريطة أن يدلي هؤلاء المهاجرون بأوراق تثبت هويتهم والتي ترمي من خلالها المغرب إلى إدارة تدفق هؤلاء المهاجرين وسهولة التعامل معهم فيما بعد ذلك، خاصة في ظل احتمالية أن يكون من ضمن هؤلاء عناصر إرهابية أو عناصر تشكل خطرا على الأمن المغربي، حيث توزعت الطلبات التي تمّ معالجتها في المغرب سنة 2014 على 116 دولة وشملت هذه العملية 92% من بين 463 27 حالة بينهم 10 آلاف من النساء في حين تمّ قبول طلب لجوء 577 طلبا، إلا أنّ الملاحظ لهذه العملية هي أنّها لم تضم عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ظنا منهم أنّها ستثبط من عزيمتهم في الوصول إلى أوروبا، ترجع مصادر مغربية إلى أنّ عدد المهاجرين يفوق بكثير مما يتم الإعلان عنه وقد يتجاوز 50 ألف مهاجر مما حتّم على الحكومة المغربية إطلاق النسخة الثانية من العملية يوم 15 ديسمبر 2015، من ذلك فإنّ المقاربة المغربية في التعامل مع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «حصيلة العمليات لسنة 2018، نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب»، **مجلة الجيش**، (العدد 666) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2019)، ص. 20.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الحصيلة السنوية 2019»، **مجلة الجيش**، (العدد 678) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2020)، ص. 75.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «محاربة الهجرة غير الشرعية»، **مجلة الجيش**، (العدد 690) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2021)، ص. 27.

الهجرة غير الشرعية تنوعت بين تشديد الحدود لمنع مرور هذه الشبكات بالإضافة إلى تعزيز الترسانة القانونية لتواكب الحاضر ضف إلى ذلك تبنيها لسياسة تسوية الأوضاع الإدارية للمهاجرين في سنتي 2014 و 2015.[1]

أدّت الأزمة الليبية دورا بارزا في تغذية الهجرة غير الشرعية في المنطقة نظرا لتشابك تأثيراتها وتعقيداتها الأمنية والجيوسياسية، حيث أكد تقرير المنظمة الدولية للهجرة سنة 2011 على أن عدد العائدين من ليبيا يقدر بحوالي 030 209 شخص توزعوا على بلدانهم الأصلية أي 760 95 في النيجر و 433 82 في التشاد و 230 11 في مالي و 780 في موريتانيا، تمثّل نسبة الشباب منهم 95% مما قد يؤدي إلى إضافة عبء على دولهم الأصلية ويحتِّم عليهم تبني خيار الهجرة غير الشرعية تجاه المنطقة المغاربية، إلا أنّ الملاحظ أنّ أغلب هؤلاء المهاجرين ينحدرون من قبائل الطوارق والتي تشكل مكونا محوريا في منطقة الساحل والصحراء، خاصة في ظل سعي بعض الأطراف إلى تغذية هذه الأقلية لمطالبتها بإقامة دولة مستقلة مما قد يؤثر بدرجة كبيرة على الأمن الوطني للدول المغاربية.[2]

كما شهدت ليبيا في ظل تنامي الهجرة غير الشرعية جُملة من الإشكالات الناجمة عن هذا التهديد، حيث ظهرت في المجتمع الليبي عديد أنماط السلوك الإجرامي التي تهدِّد أمن المواطن فارتفعت معدلات الجريمة لتصل جرائم الأجانب في ليبيا إلى 30% من مجموع الجرائم المرتكبة في ليبيا، ضف إلى ذلك احتمالية اختراق هذه الموجات من المهاجرين غير الشرعيين من طرف التنظيمات الإرهابية والتي تعمل على انهاك موارد البلاد وزرع الخوف واللاإستقرار في الوسط الليبي، اجتماعيا فقد ظهرت في ليبيا نتيجة لهذه الهجرات ظواهر التسول والسرقة والدعارة والتي أصبحت تنخر المجتمع الليبي الذي عُرف في فترة سابقة على أنّه مجتمع محافظ، ووفقا لهذا فإنّه بالرغم مما تعيشه ليبيا حاليا من الانفلات الأمني إلا أنّ هذه الهجرات زادت من أعباء ليبيا خاصة في ظل ضعف الردع القانوني،[3] وغياب مؤسسات الدولة في ليبيا والتي أثرت سلبيا في طريقة التعاطي مع هذا التهديد.

---

[1] دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء**، (ديسمبر 2016)، ص ص. 07، 08.

[2] شاكر ظريف، «معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية»، **العلوم القانونية والسياسية**،(العدد 13) (جامعة حمة لخضر–الوادي، جوان 2016)، ص ص. 15– 17.

[3] البوسيفي حميدة علي، «الهجرة غير الشرعية في ليبيا الإشكالات– الآثار– الخيارات»، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**، (الجزائر: جامعة محمد–وهران2 بالتعاون مع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يومي 17 و 18 أكتوبر 2019)، ص ص. 199– 201.

سياقا لهذا فإنّ توزيع المهاجرين في ليبيا يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث يمثّل ساحل المنطقة الغربية أحد أبرز نقاط عبور واستقرار المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنّ الملاحظ في ذلك أنّ المهاجرين الذين يجتازون الحدود في الجنوب الغربي أكثر عُرضة لخطر إنفجار الألغام التي خلفتها النزاعات الأهلية، حيث أنّه وفي ظل ما تعيشه ليبيا منذ 2014 فإنّ ذلك مثّل حافزا للمهاجرين خاصة بغياب حالة الاستقرار والتي تستغلها شبكات الهجرة لتعزيز رحلاتها، ضف إلى ذلك أنّ أغلب المهاجرين الذي وصلوا ليبيا سنة 2016 عبروا من خلال مدينة **أغاديس** والتي مثّلت نقطة عبور أساسية لهذه الشبكات للسفر نحو الجنوب اتجاه **القطرون** عبر **سيغدين** المتواجدة في الشمال الشرقي للنيجر للوصول إلى **سبها** و**بني وليدا** و**طرابلس**، وعليه فالغالب منهم يتجهون إلى المناطق الساحلية لمواصلة هجرتهم نحو أوروبا، حيث وصل إلى سواحل إيطاليا سنة 2016 حوالي 436 181 مهاجرا غادر أغلبهم من ليبيا.[1]

وفقا لذلك ومن منطلق أنّ إفريقيا تمثّل حيِّزا خصبا لكل أشكال الأزمات الأمنية فإنّ ذلك أثر بدور كبير على الدول المغاربية، على اعتبار أنّها تعاني نوعا من الاستقرار إذا ما تمّ مقارنتها بباقي الدول الإفريقية، إذ مثلت الحرب والتفكك الاجتماعي والسياسي في بعض الدول الإفريقية عوامل طرد للأفراد بحثا عن قدر كافي من الأمن والاستقرار مستغلة بذلك بعض الثغرات الجغرافية للهجرة إلى الدول المغاربية، وهو ما شكلته الأعداد الهائلة من المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى دول شمال إفريقيا والذي أثّر بدوره على طبيعة التهديدات الأمنية فيها، خاصة في ظل توظيف الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الباحثين عن مصدر رزق بأي طريقة كانت، مما قد يعقد الأوضاع أكثر في ظل استغلال المهاجرين الأفارقة لكل أشكال الحماية التي تمنحها لهم الدول المغاربية –بالرغم من أنّهم غير نظاميين– لخدمة مصالح أطراف أخرى مهدِّدة للأمن الوطني للدول المغاربية.

من خلال ذلك تواجه الدول المغاربية إشكالين أساسيين مرتبطين بموضوع الهجرة غير الشرعية، الإشكال الأول مرتبط بأمننة الهجرة غير شرعية وإضفاء طابع التهديد الأمني عليها ونقلها من قضية عادية إلى قضية أمنية تهدّد الأمن الوطني لدول المنطقة، أما الإشكال الثاني فهو غياب منظور موحد لدول المنطقة مع هذا التهديد الأمني خاصة في ظل الصراع السياسي الداخلي داخل الدول والخارجي مع

[1] Libyan Republic, International Organization For Migration, **Libya ….Migration Profiles & Trends Report 2016**, (2017), P P. 14, 15.

بعضها البعض ومع الدول الأوروبية، في ظل تسارع وتيرة الهجرة غير شرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو المنطقة المغاربية،[1] ومن تمّ أصبحت الهجرة غير شرعية أحد الرهانات الأمنية الحقيقية التي تهدّد الأمن المغاربي خاصة وأنّ هذا التهديد أضحى ملاذا للعديد من شبكات الجريمة المنظمة التي تتاجر في هذه الشبكات، بل أنّها تتحالف مع شبكات المهاجرين لخدمة مصلحتها مستغلة بذلك البعد الإنساني كمقاربة توظفها الدول المغاربية في تعاملاتها مع المهاجرين غير الشرعيين.

ما قد يؤكد على دور المُعطيات الجيوسياسية في نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية واستغلال هذه الأخيرة للمسالك الجغرافية في أنشطتها غير القانونية، خاصة مع تبني الحكومات المغاربية للمقاربات الناعمة في التعامل مع هذا التهديد الذي أصبح يهدِّد بشكل كبير الأمن الديني والصحي لدول المنطقة، الأمر الذي يحتِّم على المشرّع المغاربي تبني أطر قانونية أكثر صرامة في التعامل مع الهجرة غير شرعية بعيدا عن التوظيف الكلي للمقاربة الإنسانية، والتي استغلتها شبكات الهجرة غير الشرعية في تعزيز نشاطاتها الإجرامية بتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، ما قد يضع المنطقة أمام حلقات لا تنتهي من تداعيات هذا التهديد الأمني على الأمن الوطني للدول المغاربية.

[1] بقلوش حبيبة، «الهجرة غير الشرعية مأزق أمني في البحر الأبيض المتوسط»، **قانون العمل والتشغيل**، (المجلد الثاني) (العدد الثاني) (جامعة عبد الحميد إبن باديس–مستغانم، جوان 2017)، ص ص. 163– 166.

خلاصة الفصل:

وفقا لما عرفته البيئة الأمنية المغاربية فإنّها تأثرت بدرجة كبيرة بالمعطيات الإقليمية والوطنية، حيث تمّ التأكيد على دور المتغيِّرات الجغرافية في بناء التصورات الأمنية لدول المنطقة بما يكفل تحقيق الأمن الوطني، خاصة وأنّ المنطقة المغاربية تتواجد في سياق جيوسياسي بقدر ما يمثِّل دافعا للنجاح الأمني بقدر ما يمثِّل تحدي لاحتواءه على عوامل جذب لكل أشكال التهديدات الأمنية، الأمر الذي أكد نظريا وميدانيا على الدرجة الكبيرة التي يتأثر بها الواقع الميداني بالمقوّمات الجيوسياسية التي تتمتع بها دول المنطقة، منطلقا في ذلك من أنّ العوامل الجغرافية ذات أهمية قصوى في سياق تحقيق الغايات الأمنية.

ونظرا لتوسط المنطقة لفلك إقليمي أمني يتميز ببؤر التوتر فإنّ هذا الأخير أوجد للمنطقة المغاربية عديد النكسات الأمنية التي أثر وفقها المجال المتأزم على الواقع الأمني لدول المنطقة، خاصة وأنّ الجزائر كوحدة مغاربية تأثرت بدرجة مباشرة أكثر من بقية الدول المغاربية بتنامي هذه البؤر، بدءا بالانفلات الأمني في مالي مع التماس المباشر للجزائر من خلال صحراءها مع الشمال المالي المتأزم، مرورا بالأزمة الليبية وفوضى انتشار السلاح الليبي الذي أثّر على كل دول المنطقة، وصولا إلى أزمة الصحراء الغربية التي أثرت على التعاون الاقليمي المغاربي مغذية بذلك الخلاف المستمر بين المغرب والجزائر، مما يحتم على دول المنطقة تعزيز مساراتها الأمنية بما يحقق أمنها الحدودي.

من تمّ فإنّ هذه المعطيات النظرية والميدانية ولّدت عديد التهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة خاصة وأنّ هذه الدول لم تستغل على الوجه الصحيح أطرها الجغرافية والأمنية في حماية أمنها الوطني من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، بدءا بتنامي الجماعات الإرهابية المستفيدة من الواقع الجغرافي والسياسي للوحدات السياسية المغاربية، مرورا بشبكات الجريمة المنظمة التي استغلت المجالات المكانية لدول المنطقة في اختراقها للحدود وتهديدها للأمن الوطني والذي أثر بدوره على الاقتصاد الوطني، وصولا إلى نشاط شبكات الجريمة المنظمة والتي أوجدت المنطقة في فلك ثلاثي باعتبارها دول مصب ومنبع وعبور لهذه الشبكات غير الشرعية.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية

في المنطقة المغاربية:

الواقع والرهان

تُعتبر المعادلات الاقتصادية في الدراسات المعاصرة أبرز المعادلات التي يتم من خلالها قياس دور المناطق والأقاليم في الواقع الاقتصادي العالمي، مثّلت المنطقة المغاربية أحد أبرز هذه المناطق الجغرافية والسياسية التي أوجدت لنفسها مكانة هامة ضمن اهتمامات الباحثين في المجال الاقتصادي والأمني، خاصة وأنّ التنمية الاقتصادية في دول هذه المنطقة تعرضت للعديد من الهزات بدءا من الاستعمار الأجنبي مرورا بالأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها دول المنطقة وصولا إلى المرحلة الراهنة التي ألزمت على الدول المغاربية أن تتعايش ورهانات الاقتصاد العالمي، فكما هو معلوم أنّ التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية تحدّدها وتتداخل في تحديدها عديد المحدِّدات المرتكزة أساسا على طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة التي لعبت الدور الكبير في توجيه التنمية الاقتصادية والتحكم في مساراتها، في ظل المُعطى الجغرافي الذي يعد من بين المعطيات الأكثر أهمية في تحديد التنمية الاقتصادية لأي وحدة سياسية أو اقتصادية كانت في مقابل قدرة هذه العملية على الثبات في وجه التهديدات الأمنية.

ونظرا للدور البارز للاقتصاد المغاربي في معادلات الاقتصاد العالمي فإنّ الدول المغاربية عرفت عديد الأشكال الاقتصادية التي كانت كفيلة بتعزيز اقتصادها الوطني (الاقتصاد الريعي، الاقتصادي السياحي...)، والتي لعبت دورا محوريا في الحلقات الاقتصادية وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية، بما يحقق حالة من الاستقرار الذي يُعد ركيزة محورية في إعادة بعث العمليات الاقتصادية، عزّز من ذلك جُملة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدول المغاربية والتي أبانت عن نية ورغبة مُلحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيزها حتى تؤسِّس لمجال اقتصادي وطني يجابه باقي الاقتصاديات الوطنية، إلا أنّ هذه المبادرات الإصلاحية للدول المغاربية عرفت عديد المعيقات والتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أثّرت على الاقتصاد الوطني، ما حتّم ضرورة إيجاد أطر وسُبل كفيلة لأن تكون باعثا ومحرِّكا محوريا لمبادرات الإصلاح الاقتصادي في الدول المغاربية، بما يعزِّز من مكانة الاقتصاديات المغاربية ضمن منظومة الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة

من منطلق علاقة الاقتصاد بباقي التخصصات النظرية والميدانية فإنّ التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أبرز الحلقات الاقتصادية أوجدت لنفسها مكانة محورية في خضم هذا الترابط مع باقي المجالات، خاصة في ظل ما تعيشه المعادلات الاقتصادية وسط التعقيد الذي يخيِّم على الساحة الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية، هذا الترابط والتعقيد بقدر ما مثّل حلقة بارزة من حلقات التطور الاقتصادي بقدر ما مثّل معادلة صعبة، إذ أصبحت التنمية الاقتصادية ليِّنة التأثر بفعل المتغيِّرات السياسية والتاريخية والأمنية والجغرافية، وهو ما قد يفتح المجال واسعا أمام تبني رؤى نظرية أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي المعاش قادرة على إسقاط هذه المنظورات على الجانب التطبيقي أو الميداني للتنمية الاقتصادية.

حيث أكد الواقع الأمني كأحد هذه المجالات تأثيره الكبير والمطلق في مسارات التنمية الاقتصادية، فاقترن استقراره بتحقيق التنمية وفق فرضية أنّه كلّما كانت البيئة آمنة كلّما أدى ذلك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وكلّما انعدم الأمن كلّما تأثرت التنمية الاقتصادية بصفة مباشرة، من ذلك فإنّ هذا الواقع الأمني أصبح محدّدا محوريا من محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، في ظل ما يميّز البيئة الأمنية المغاربية بعد الاستقلال إلى غاية اليوم بتنامي كل أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية بعد أن كانت مرتكزة فقط في التهديدات التماثلية، فتطور المنظور الأمني وتطورت معه المنظورات الاقتصادية حيث أصبحت بعض هذه المنظورات أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي في خضم عجز باقي المنظورات الأخرى، خاصة في ظل الواقع الأمني المغاربي المتغذي بتنامي كل أشكال التهديدات ما أثّر على واقع التنمية الاقتصادية في دول المنطقة المغاربية.

فبقدر ما تقترن التنمية بالبيئة الآمنة وطبيعة النظام السياسي والتاريخي بقدر ما تقترن بالمُعطى الجغرافي من منطلق محوريته في كل حلقات التنمية الاقتصادية، خاصة وأنَّ هذه الترابطية أوجدت للتنمية الاقتصادية مكانة محورية في المجال الوطني والإقليمي والعالمي، إذ بتوفر قدر كافي من المُعطى الجغرافي المساعِد على تعزيز التنمية حتماً سيؤثر ذلك إيجابيا في التحول نحو تنمية اقتصادية حقيقية، فتنوع التضاريس المساعدة على الاستثمار في المنطقة المغاربية مثّل معاملا قويا نحو تحقيق التنمية، مع الأخذ بالحسبان تميُّز المنطقة بساحل واسع يميزه تنوع الثروة السمكية والذي حقّق نجاحا اقتصاديا في بعض دول المنطقة، وعلى العكس من ذلك فإنّ افتقار المنطقة لتنمية اقتصادية صحراوية بالرغم من

شساعة الصحراء المغاربية مثّل أحد نكسات التنمية بل الأدق من ذلك تنمية صحراوية ضائعة بغياب تنمية صحراوية حقيقية على أرض الواقع.

في هذا المستوى من الدراسة سيحاول الباحث إبراز محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، حيث زاوج بين المحدِّدات التاريخية والسياسية والمحدِّدات الجغرافية والمحدِّدات الأمنية، في قالب ميداني بالإشارة إلى دور هذه المحدِّدات في عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة، محاولا في البداية إبراز طبيعة هذه المحدِّدات بشكل نظري باختصار وفي ظل ذلك إسقاط هذا المنظور على واقع ما تعيشه التنمية الاقتصادية في المنطقة، كما تم الإشارة إليه فإنّ هذه المحدِّدات يجادل من خلالها المنظرون في أنّها محدِّدات حساسة في المعادلة التنموية الاقتصادية لدول المنطقة، وهذا بدءا بمرحلة ما بعد الاستقلال وإلى غاية الآن، مما قد يعد مدخلا أساسيا في دراسة وتحليل واقع الاقتصاد المغاربي.

لا تقتصر محدِّدات التنمية الاقتصادية على ما تمّ الإشارة إليه بل تختلف هذه المحدّدات من وحدة سياسية إلى أخرى، تتداخل في ذلك الثقافة الاقتصادية التي يُنطلق منها أنّها أحد محدّدات العملية التنموية فهي بذلك تعزِّز من ثقافة الفرد والمجتمع بتبني قيم التنمية الاقتصادية، حيث يترتب ذلك عن تبني المجتمع للتنشئة الاقتصادية والتي تعتبر عاملا محوريا مسايِّرا لكل مراحل العملية التنموية، كما تلعب متغيِّرات القابلية للتنمية مركزية مطلقة في كل محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة فهي تهيئ الفرد والمجتمع لمسايرة العملية التنموية بعيدا عن تراكمات المراحل التاريخية بناءا على توظيف الوحدات السياسية لكل مقوِّمات القوة الاقتصادية التي تزخر بها.

المطلب الأول: المُعطى الجغرافي للدول المغاربية

ترتكز سياقات القوة العالمية وسياسات التنمية الاقتصادية على عديد المتغيِّرات التي يُنظر لها على أنّها كفيلة بتحقيق أعلى قدر من مسارات القوة الاقتصادية، خاصة وأنّ هذه المعادلات أكدت على الدور البارز الذي تمثِّله الجغرافيا في كل مسارات التنمية بل أنّها المحرك الرئيسي لهذه العمليات، من حتمية أنّه لا يمكن قيام أي نموذج تنموي اقتصادي إذا لم تتوافر بيئة جغرافية تمثِّل الأرضية التي تنمو فيها هذه المسارات التنموية، فترتبط بها باقي المتغيِّرات الاقتصادية وتلازِمها في تفاعلاتها مع باقي المتغيِّرات الأخرى، ومن تمّ أصبحت الجغرافيا محدّدا فعليا للتنمية الاقتصادية في مراتب لا تقل أهمية عن باقي المحدِّدات الأخرى.

وعلى اعتبار السمة الجغرافية التي تمثِّلها المنطقة المغاربية فإنّ التنمية الاقتصادية في أقاليمها أكدت على هذه الحتمية وأقّرتها بصورة تامة ذات تفاعلات محورية، وحرصا من الباحث على قياس درجة هذا التأثير وتبيان طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والتنمية الاقتصادية سيحاول في ثنايا هذا المستوى أن يحلّل طبيعة كل دولة من دول المنطقة، مركِزا بذلك على السمات الجغرافية لهذه الوحدات السياسية والتي أثّرت بدرجة مركزية على مسارات التنمية الاقتصادية، في ظل ذلك يتم التركيز على مساحة كل وحدة وتحديد تماساتها الجغرافية مع دول المنطقة أو دول خارج المنطقة وهذا مع إيلاء درجة معتبرة لمتغيِّرات شكل وطبيعة هذه الجغرافيا.

تُعتبر ليبيا أحد أبرز دول المنطقة التي عرفت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي أثّر بدوره في كل معادلات التنمية والاستقرار الاقتصادي، يلتقي محيطها الخارجي بحدود مع البحر الأبيض المتوسط من الشمال ومع تونس من الشمال–الغربي والجزائر من الجنوب–الغربي أما من الجنوب مع كل من النيجر وتشاد في حين يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب–الشرقي السودان، تبلغ مساحتها الإجمالية 000 750 1 كلم^2 (000 680 ميل)، تتميز بخط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط طوله 770 1 كم (140 1 ميل)، تنقسم ليبيا طوبوغرافيا إلى ثلاث أقسام أساسية السهول الساحلية من الشمال والمرتفعات الشمالية والمناطق الصحراوية. [1]

[1] كبة عبد الأمير قاسم، **المملكة الليبية: صناعتها البترولية نظامها الاقتصادي**، (بيروت: دار الأندلس للطبع والنشر، ط.1، 1963)، ص ص. 07، 08.

شساعة مساحة ليبيا التي تعد من بين الدول الإفريقية في المراتب الأولى من حيث المساحة أوجدت ليبيا ضمن مجال جغرافي متميِّز بتعدد الحدود، وملامسة ليبيا لعديد الدول التي تعتبر نماذج جغرافية وتنموية لكن بشدة قوة تختلف من دولة إلى أخرى، إنّ هذه المساحة الشاسعة التي يسيطر عليها الطابع الصحراوي قد تشكل عامل قوة تنموي إذا ما تمّ التركيز من خلالها على خصوصية هذه الجغرافيا التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ذات الطبيعة الصحراوية، في مقابل تماس بحري مع المتوسط بطول معتبر قد يساهم إلى حدّ كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية البحرية التي تعتبر أبرز الأشكال التنموية فعالية في الدول المتقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوزن الجغرافي لليبيا في حسابات القوى الخارجية التي تسعى إلى توظيف هذه الجغرافيا لخدمة مصالحها القومية على حساب الجغرافية الليبية.

تتضارب الإحصائيات حول طول الساحل الليبي إذ هناك من يرى أنّ هذا الطول يقارب حوالي 900 1 كم، وحدودها المتشاركة مع تماساتها الجغرافيا تقارب 434 4 كم وتفصيلا فهي تشترك مع كل من مصر بطول 094 1 كم والسودان بـ 400 كم وتونس بـ 500 كم والجزائر بـ 200 1 كم وتشاد بـ 090 1 كم والنيجر بـ 150 كم،[1] شساعة حدود ليبيا مع إقليمها الخارجي جعلتها منفتحة على عديد النماذج التنموية والأمنية، وفي الوقت ذاته تُمثّل هذه الحدود مع البحر المتوسط غاية في الأهمية لتعزيز مسارات العملية التنموية، لعل أكبر طول للحدود الليبية مع محيطها الخارجي هي مع الجزائر إذ تتميّز هذه الحدود بأنّها ذات طبيعة صحراوية لكلا الطرفين وما تمثّله الصحراء جغرافيا في عملية التنمية الاقتصادية والرهانات الأمنية، وأصغر طول لهذه الحدود هي مع النيجر التي لا تختلف تماما عن التركيبة الجغرافية للحدود الليبية –الجزائرية.

وعلى اعتبار أن الجنوب–الشرقي للجزائر يمتاز بوجود أحواض نفطية فإنّ الحدود الجنوبية–الغربية لليبيا مع الجزائر تعتبر أهم حدود ليبيا مع إقليمها الخارجي، خاصة ما يمثّله النفط في معادلات الجغرافيا السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، ولأنّ إطلال ليبيا على حقول النفط الجزائرية فإنّ النقطة الفلكية **أوان تارجلي** (ouan taredjeli) والتي تعتبر من نقاط الحدود الفلكية تقترب بشدة من حقل الحوض الجزائري الذي يمتاز بوفرة هائلة من النفط، وغير بعيد عن ذلك يسير أنبوب النفط الجزائري إلى الصخيرة

[1] زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر –بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012–2013)، ص ص. 67، 68.

التونسية،[1] إنّ معامل القوة الطاقوي الذي تمتاز به ليبيا مكنّ لها من أن تكون قوة طاقوية عالمية قادرة على التأثير في ميزان الطاقة العالمي، وعلى اعتبار المكانة المركزية للطاقة فإنّ ليبيا قادرة بتوظيفها الإيجابي لهذا المقوِّم بأن تؤثِّر في السياسة الاقتصادية العالمية، لكن لا يقف التأثير على هذا الجانب بل إنّ التنمية الاقتصادية في شقها الطاقوي قادرة على إبراز مدى فاعلية الطاقة في معادلات التنمية الاقتصادية.

وعلى اعتبار أنّ المورد المائي يُعد مقوِّم قوة فعلي فإنّ موارد المياه في ليبيا تنقسم إلى قسمين موارد المياه السطحية وموارد المياه الباطنية،[2] ففي المنظور الجيوسياسي العالمي وبما أنّ حروب المياه شكل من أشكال الحروب الجديدة فإنّ هذا المقوِّم يمثِّل عامل قوة لليبيا وعامل إغراء لعديد الفواعل التي تسعى لأن يكون لها وزن ميداني في ليبيا، والتي قد تستغل –الفواعل الخارجية– بدورها القوة المائية لتعزيز تنميتها الاقتصادية على حساب التنمية الاقتصادية الوطنية الليبية، الأمر الذي يستدعي التوظيف الأمثل لهذا المقوِّم لأن يكون عامل تنموي مساعد ومساير للتنمية الاقتصادية في ليبيا بما يؤثِّر إيجابا على الأنشطة التنموية الفعلية.

شساعة مساحة ليبيا حملت معها تقسيم ليبيا إلى أربع مناطق جغرافية أساسية، منطقة **طرابلس** تتصل بالساحل من الشمال–الغربي الذي يُفرِز بدوره سهل ساحلي خصب يعرف إقبالا كبيرا لليبيين وبه أكبر نسبة من السكان، منطقة **فزان** المتواجدة في الجنوب والمتميِّزة بعدد من الواحات الموجودة في قلب الصحراء، منطقة **برقة** في الشمال–الشرقي لليبيا المطلة على شريط ساحلي ضيق يُعتبر وجهة سياحية ذات جمالية فعلية إذا ما تمّ استغلال هذه الوجهة، منطقة **الأراضي المنخفضة** الموجودة جنوب برقة التي تمثِّل الصحراء نسبة كبيرة من مساحتها،[3] إنّ هذا التقسيم الجغرافي يُعتبر تقسيم محوري خاصة وأنّه يميِّز بين هذه الأقاليم في ملامستها للساحل أو تميزها بطابع صحراوي، الأمر الذي يأخذ به صانع القرار في مسايرته للتنمية الاقتصادية ومدى تفعليه لمميِّزات هذه الأقاليم بما يحقِّق تنمية اقتصادية فعلية تؤسِّس لوزن إقليمي وعالمي لليبيا اقتصاديا.

---

[1] حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 1996)، ص. 123.

[2] رزقانة إبراهيم أحمد، **المملكة الليبية**، (ب.ب.ن: دار النهضة العربية، ط.1، 1964)، ص. 96.

[3] هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، ط.1، 1981)، ص ص. 16، 17.

في سياق هذه المعطيات فإنّ ليبيا تتمتع بعديد المميِّزات الجغرافية وعوامل القوة التي بتوظيفها الإيجابي تُعزِّز ليبيا من العملية التنموية في أقاليمها بما يحقِّق درجات عالية من التنمية الاقتصادية، فشساعة مساحة ليبيا وتميُّزها بسيطرة الطابع الصحراوي في مقابل طابع ساحلي أقل قد يحمل في طياته عوامل سلبية إذا ما تمّ الإقرار بخصوبة التربة أو نوع التشكيلات الجغرافية في مسايرة الأشكال التنموية، كما أنّ تماساتها الجغرافية بريا مع عدد من الدول وبحريا مع البحر الأبيض المتوسط يؤكد على انفتاح ليبيا على وحدات سياسية تعتبر نماذج اقتصادية –دون الحديث عن وزن هذه النماذج– مختلفة، في مقابل تميّز النموذج الجزائري في المجال الطاقوي بتماسه المباشر مع الجنوب–الغربي الليبي وهو الأمر الذي قد يعزِّز من ضرورة محورية الإقليم الليبي في معادلات التنمية الاقتصادية الليبية.

إذا ما تمّ الانطلاق ضمن نطاق جغرافي لدول المنطقة من الشرق إلى الغرب فإنّ تونس ثاني دولة ضمن هذا الحيِّز بعد ليبيا، للوهلة الأولى يُلاحَظ أنّ تونس تتميز بواجهتان بحريتان من الشمال والشرق مع البحر المتوسط على عكس ليبيا، هذه الجغرافيا أكدت على الدور البارز لهذه الوحدة السياسية وأبانت عن رؤى جغرافية ذات تأثير مركزي في معادلات التنمية الاقتصادية، سيحاول الباحث في هذا الشأن إحاطة هذا المستوى بالتأكيد على جغرافيا تونس خاصة وأنّ هذه الجغرافيا أثّرت بدور بارز في تحريك ومسايرة العملية التنموية مما حقّق للاقتصاد التونسي انتعاشا حقيقيا، فأصبح النموذج التونسي في التنمية أحد النماذج المغاربية نجاحا، ما قد يُحيل إلى إبراز حدود هذا النموذج الذي أكد على ضرورة توظيف المُعطى الجغرافي لتحريك العجلة التنموية.

تُعد تونس أصغر دول المنطقة المغاربية حيث تبلغ مساحتها 610 163 كم^2 تقع بين خطي عرض 30° و 37° شمال خط الاستواء وبين خطي طول 7.5° و 11.6° شرقي غرينتش، تتشارك حدودها مع الجزائر من الغرب وليبيا من الجنوب الشرقي،[1] في حين تلامس تونس البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق، إنّ تواجد تونس في ملامسة مزدوجة مع أبرز المسطحات المائية يُعتبر جيوسياسيا مقوِّم قوة فريد من نوعه قادر على أن يكون محركاً أساسيا للتنمية الاقتصادية الساحلية، خاصة وأنّ هذا المُعطى الجغرافي مكَّن لتونس من أن تُبلور معادلاتها الاقتصادية في جزء هام منها بتركيزها على السياحة كأبرز شكل اقتصادي يُعزِّز من مسارات التنمية الاقتصادية التونسية، ويُؤسس لاقتصاد تونسي قادر على أن يكون أبرز النماذج التنموية السياحية في المنطقة المغاربية وخارجها.

[1] عبيد عاطف، «تونس: لمحة جغرافية»، في: عبيد عاطف، حداد حليم ميشال، **قصة وتاريخ الحضارة العربية: تونس والجزائر**، ج21 و ج22، (بيروت: د.د.ن، 1999)، ص. 07.

يمثِّل قُرب الوحدات السياسية من الجُزر غاية في الأهمية جيوسياسيا، بالنسبة لتونس فإنّها تبعد عن جزيرة صقلية بأقل من 140 كم وجزيرة سردينيا بأقل من 200 كم وبطول ساحلي يقدر بـ 300 1 كم أكبر بقليل من طول الساحل الجزائري، طبوغرافيا فإنّ "نصف مساحة تونس لا يزيد ارتفاعها على 200متر فوق سطح البحر ويقارب معدل الارتفاع في كامل البلاد 300 متر..."[1] إنّ هذا الساحل المنفتح على البحر المتوسط من واجهتين شمالا وشرقا يمثِّل مقوِّم حقيقي لتونس التى سعت وفق سياساتها الاقتصادية إلى تعزيز السياحة كخيار اقتصادي مهم في مسارات المعادلة التنموية الاقتصادية التونسية، كما أنّ تميُزها بأقل ارتفاع عن سطح البحر عن دول المنطقة مكنّ من امتلاكها لمقوّم جغرافي مساعد على كل أشكال النماذج التنموية، الأمر الذي استغلته تونس لأن تؤسس لمنظومة اقتصادية–تنموية قائمة على توظيف المعطيات الجغرافية ومستغلة بذلك لكل أشكال التميُّز الجغرافي عن باقي دول المنطقة المغاربية.

تاريخيا اشتهرت تونس بأنّها ذات بيئة مساعدة على الزراعة خاصة الحبوب منها، فكانت تسمى بـ**مخازن روما** نسبة لإنتاجها الوفير من الحبوب والخضر والفواكه، وبنسبة كبيرة زراعة الحبوب التي بلغت 93% من مجموع الأراضي الزراعية، كما تتميّز باحتلالها المراتب الأولى عالميا في زراعة الزيتون،[2] إنّ هذه المعطيات تمثِّل عوامل نجاح اقتصادي على اعتبار الدور البارز الذي تمثِّله الزراعة التقليدية والعصرية، والتي تشكل نسباً عالية من الاقتصاد العالمي في العديد من الدول، من منطلق أنّها قطاع اقتصادي حساس قادر على إعطاء دفع قوي للإنتاج الزراعي التونسي، الأمر الذي يستلزم تبني رؤى وسياسات أكثر فاعلية يكون لها كبير الأثر في تطوير هذا القطاع بما يُتيح مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد التونسي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها.

ومن تمَّ فإنّ البناء التضاريسي لتونس يتوزع بين عديد التشكيلات التضاريسية، وتشمل السهول الساحلية الشمالية والشرقية الممتدة على طول الساحل التونسي مع البحر المتوسط المتميِّزة بخصوبة التربة مما يساعد على التنمية الزراعية، الأقاليم الجبلية الممتدة في شمال غرب تونس تشمل الأطراف الشرقية من سلاسل الأطلسين التلي والصحراوي الغنية بالوديان والسهول المرتفعة، إقليم الهضاب الذي يمتد غرب الساحل الشرقي وجنوب الإقليم الجبلي بمعدل ارتفاع 400 م يتميّز بقوة مائية هائلة، منطقة الشطوط

[1] شريف محمد الهادي، **ما يجب أن تعرفه عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، (تونس: دار سراس للنشر، ط.3، 1993)، ص ص. 08، 09.

[2] الحبيب تامر، **هذه تونس**، (القاهرة: مكتب المغرب العربي، ط.1، د.ت.ن)، ص. 06.

والبحيرات والصحراء، إذ وبانخفاض الأرض عن سطح البحر تتكون الشطوط المرتكزة أساسا في المناطق الجنوبية–الغربية، بمناخ عام متوسطي في الشمال وصحراوي في الجنوب، كما يُلاحظ في السياق ذاته أنّ تونس في العموم تفقر إلى ثروة مائية باستثناء المناطق الواقعة في الشمال.[1]

مما سبق في خضم محاولة الإحاطة بجغرافيا تونس فإنّه يُلاحظ عديد مقوِّمات القوة في مقابل بروز بعض المعطيات الجغرافية ذات التأثير السلبي على الهندسة التنموية التونسية، بدءا بصغر مساحة تونس مقارنة بدول المنطقة على غرار الجزائر التي تكبرها بحوالي أربعة عشر (14) ضعفا في مقابل ليبيا التي تكبرها بحوالي عشرة (10) أضعاف وهي بذلك أصغر دول المنطقة مساحة، كما أنّ مشاركتها الحدود البرية مع دولتين فقط هما الجزائر وليبيا يُعد في المقاربات الأمنية عاملا مساعدا على التحكم الأمني في الحدود بما يوفر الاستقرار الأمني لتونس، ضف إلى ذلك امتلاكها لطبيعة أرضية تمتاز بارتفاع قليل عن سطح البحر المساعد على كل أشكال التنمية الاقتصادية المرتكزة على طبيعة أرضية غير مرتفعة جدا عن سطح البحر، كما عزّز من معاملات القوة قربها من جزيرتي **صقلية** و**سردينيا** وامتلاكها لشريط ساحلي بطول معتبر بما قد يؤسِّس لأهمية بحرية وبرية مميَّزة مقارنة ببعض الدول المغاربية، خاصة في ظل تنوع أقاليمها بين السهول الساحلية والأقاليم الجبلية والهضاب ما قد يجعل منها وحدة ذات تنوع طبيعي يكون دافعا حقيقيا وفعَّالا لتعزيز التنمية الاقتصادية في تونس.

تتوسط الجزائر المنطقة المغاربية وأغلب حدودها تتشاركها مع دول المنطقة في الشرق والغرب، فهي بهذا التموقع الجغرافي تعتبر من بين الدول المغاربية التي تمتاز بميزات جغرافية تؤهلها لأن تكون حلقة بارزة في معادلات التنمية الاقتصادية، فتوسطها للمنطقة مكنّ لها من أن تكون على اطلاع محوري بما يحدث في كل دول المنطقة، والأبرز من هذا أنّ هذا التوسط جعل الجزائر أكثر عُرضة للتهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة، وأن يُنظر إلى الجزائر من انفتاحها الكبير على الحدود البرية وتماسها مع أبرز بُؤر التوتر في القارة الإفريقية، وملامستها لإقليم الصحراء الغربية الذي يجادل فيه العديد من الباحثين أنّه آخر مستعمرة في إفريقيا، الأمر الذي سيضع الجزائر في واجهة التهديدات الأمنية إذا ما تمّ الأخذ بمتغيِّر شساعة الحدود، ومحفِّز حقيقي للتنمية الاقتصادية إذا ما أُنطلق من شساعة المساحة، ممّا قد يؤسِّس لمقاربة تنموية–جغرافية فعّالة وجب توظيفها بجدية في كل معادلات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

[1] عبيد عاطف، **مرجع سابق**، ص ص. 07- 10.

تتربع الجزائر على مساحة إجمالية تقدر بـ 741 381 2 كم^2 وهي بذلك أكبر دول المنطقة مساحة، تقع وسط شمال إفريقيا ووسط المنطقة المغاربية، حدودها الشمالية تتقاسمها مع البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مع مالي والنيجر وموريتانيا وشرقا تونس وليبيا وفي الغرب مع المغرب،[1] وبالتفصيل فإنّ تماسها يتوزع مع ليبيا في الجنوب–الشرقي والنيجر في الجنوب والجنوب–الشرقي وموريتانيا والصحراء الغربية في الجنوب–الغربي ومالي في الجنوب، وبذلك فإنّ الجزائر أكبر دول المنطقة مساحة في مقابل أنّها أكبر دولة مغاربية منفتحة على أكبر حدود مع دول المنطقة ودول الساحل والصحراء، ما قد يشكل لها انفتاحا على كل أشكال ارتدادات الأزمات الداخلية في المناطق المحيطة بها، ودليل ذلك تأثرتها بفعل الأزمة الليبية والمالية وأزمة الصحراء الغربية وتهريب المخدرات على الحدود مع المغرب.

بلغة الأرقام فإنّ الجزائر تقع بين خطي طول 9° غرب غرينتش و12° وبين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا، بامتداد شمالي–جنوبي يقارب 900 1 كم في حين أنّ امتدادها الشرقي–الغربي يتراوح بين 200 1 كم على خط الساحل و حوالي 800 1 كم ما بين خط تندوف الجزائرية وغدامس الليبية، أمّا طول حدودها فهي 965 كم مع تونس و982 كم مع ليبيا والمغرب بـ 559 1 كم ومع الصحراء الغربية بحوالي 42 كم، في حين تبلغ هذه الحدود 956 كم مع النيجر و مالي بـ 376 1 كم وموريتانيا بحوالي 463 كم ومع البحر الأبيض المتوسط بـ 200 1 كم،[2] مما يؤكد على أنّ أكبر حدود الجزائر مع جيرانها هي التي تتشاركها مع المغرب من الغرب وتليها مالي في الجنوب في حين أنّ أصغر طول لهذه الحدود هي مع الصحراء الغربية، ما قد يؤكد على حساسية الحدود الغربية والجنوبية والتي أبانت في الآونة الأخيرة عن تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية أبرزها تهريب المخدرات من المغرب وتهريب السلاح والإرهاب من مالي، وهو ما قد يُجيز الفرضية التي تتأسس على أنّه كلّما اتسع تماس الدولة مع دولة أخرى كلّما كانت هذه الحدود مصدرا للتهديد الأمني الوطني.

من منطلق محورية الواجهة البحرية فإنّ الواجهة الجزائرية تتميّز بشواطئ صخرية من شرقي مدينة **القالة** إلى **واد قيس** غربي مدينة **مرسى بن مهيدي**، وساحل شرقي ممتد من الحدود الجزائرية–التونسية إلى سواحل **بجاية** يمتاز بوفرة السهول وقلة الصخور وخلجان واسعة وعميقة، أمّا الساحل الأوسط الممتد

[1] حداد حليم ميشال، «الجزائر: لمحة جغرافية»، في: عبيد عاطف، حداد حليم ميشال، قصة وتاريخ الحضارة العربية: تونس والجزائر، **مرجع سابق**، ص. 103.

[2] لعروق محمد الهادي، **أطلس الجزائر والعالم**، (الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، د.س.ن)، ص. 12.

من **بجاية** إلى مدينة **دلس** بالشلف فهو لا يتوفر على الخلجان أو المراسي المهمة، في حين أنّ الساحل الغربي من مدينة دلس إلى مدينة **مرسى بن مهيدي** مع الحدود المغربية يمتاز بانحدار متواصل على مسافة 600 كم، كما تنقسم الجزائر إلى ثلاث أقاليم إقليم التل وإقليم النجود أو الهضاب العليا وإقليم الصحراء، إقليم التل يبدأ من الحدود المغربية على عرض 110 كم وينتهي عند الحدود التونسية بعرض 250 كم يمتاز بطابع جبلي يضم حوالي 19 ناحية جبلية من جبل **إيدوغ** بمدينة عنابة إلى جبال **تلمسان**، إقليم النجود أو الهضاب العليا تقع بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي يمتاز هذا الإقليم بالسهول الفسيحة وبفورة هائلة من المياه الجوفية، إقليم الصحراء والذي تأخذ صحراؤه في الارتفاع لتصل إلى الهقار بارتفاع حوالي 900 1 متر عن سطح البحر، يقسم إقليم الصحراء إلى قسم صخري حجري يسمى الحمادة وقسم رملي يسمى العرق ويمتاز بنُدرة الأمطار وقلة الأودية ووفرة الواحات.[1]

وعلى اعتبار أنّ الجزائر أكبر دول المنطقة من حيث المساحة فإنّ الأهمية الجغرافية للجزائر تكمن في أنّها على دراية دائمة بما يحدث في جوارها المغاربي والإفريقي، كما أنّ هذه الشساعة في المساحة قابلها انفتاح الجزائر على عدد كبير من دول المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء والذي يضع الجزائر في وضع جيوسياسي ذا بُعدين، بُعد سلبي قائم على أنّ اتساع الحدود وانفتاح الجزائر على وحدات خارجية يشكل عاملا حقيقيا لتغذية التهديدات الأمنية، وبُعد إيجابي يقوم على أطر التعاون بين الجزائر ودول الجوار المغاربية وغير المغاربية.

وفقا للطبيعة الجغرافية لأقاليم الجزائر فإنّ أهم إقليم هو الإقليم التلي وإقليم الهضاب العليا، حيث ترتكز الصناعات التقليدية والحديثة في الغالب في هذين الإقليمين، تحتوي مناطق التل الجزائري والهضاب العليا على نسب عالية من الأراضي الزراعية والأراضي الصالحة لممارسة الأنشطة الصناعية والدليل على ذلك أنّ أكبر عدد من هذه المصانع موجودة في هذين الإقليمين المتميِّزين بقرب المساحة بين المناطق المكوِّنة له، ومن منطلق أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات النفط فإنّ الإقليم الصحراوي لا يكاد يقل أهمية عن باقي الأقاليم، حيث تتواجد به الأحواض النفطية والذي يُعد في معادلات الطاقة أهم إقليم لارتكازه على مقوِّمات طاقوية فعّالة خاصة بتوفر الجزائر على نسب عالية من الصحراء، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعزيز الصناعات الصحراوية مما يساعد في تعزيز معادلات

[1] المدني أحمد توفيق، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، (تونس: مطبعة الشريف، ط.1، 1948)، ص ص. 08- 49.

التنمية الاقتصادية، وهذا بالارتكاز على المميِّزات الجغرافية لهذه الأقاليم في مسايرة المعادلات الاقتصادية.

تتواجد المغرب في أقصى الجزء الغربي من المنطقة المغاربية كدولة مغاربية ذات طبيعة حيوية، فإطلالها على مسطحين مائين ذا أهمية فعّالة في معادلات القوة العالمية مكنّها من أن تكون دولة مغاربية بارزة في كل المبادرات الإقليمية، حيث تلامس البحر الأبيض المتوسط من الشمال مثلها مثل الجزائر لكن بطول ساحلي مختلف، في حين ملامستها المائية من جهة الغرب فهي مع المحيط الأطلسي البارز في منظومة القوة البحرية العالمية، الأمر الذي يضع المغرب في ميزان الجغرافيا–البحرية كدولة ذات مميِّزات بحرية تتمتع بمساحة كبيرة من المناطق الساحلية، بما يعزِّز من كل العمليات التنموية التي ترتكز على عامل الساحل البحري، وهو ما تمثّل في تعزيز السياحة البحرية المغربية فأصبحت المغرب بذلك أحد أقطاب السياحة القارية والعالمية.

من بين صعوبات البحث في جغرافيا المغرب هو أنّ كل الأدبيات الجغرافية المغربية تضم الصحراء الغربية إلى المغرب كإقليم تابع لها، مما قد يؤكد على أنّ هذه الأدبيات من منظور الجغرافيا الدولية والقانون الدولي تحدّت الأعراف الدولية في تحديدها للبنية الجغرافية المغربية، الأمر الذي يضع الباحث في تحليله لهذه الطبيعة الجغرافية ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية المغربية أمام حتمية التركيز على بعض الأدبيات التي يراها الباحث كفيلة بتحديد البنية الجغرافية للمغرب بشكل موضوعي نوعا ما، مع ضرورة الحفاظ على إقليم الصحراء الغربية كإقليم مغاربي قائم بذاته ومستقل عن المغرب، في سياق ما تنادي به القوانين والأعراف الدولية بضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي في ظل صمت المجتمع الدولي.

تبلغ مساحة المغرب 000 462 كم^2 بحدود ملامِسة للمسطحات المائية من واجهتين وبرية من واجهتين كذلك، فهي تقع في الشمال الغربي من القارة الإفريقية وغرب المنطقة المغاربية بواجهة شاسعة مع البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب، أما حدودها البرية فهي تتقاسمها مع الجزائر من الشرق والصحراء الغربية من الجنوب،[1] إذا ما تمّ مقارنة مساحة المغرب بمساحات باقي الدول المغاربية فإنّه يُلاحظ أنّها أقل من خمس (05) مرات مقارنة بالجزائر وثلاث (03) مرات مقارنة بليبيا ومرتين (02) مقارنة بموريتانيا، وبأكبر من مرتين (02) مقارنة بتونس، الأمر الذي يؤكد على أنّ

[1] لعروق محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص. 40.

امتلاك المغرب لمساحة متوسطة قابله عامل إيجابي متمثِّل في ملامسة المسطحات المائية، وما تمثِّله هذه المسطحات المائية من أهمية محورية في معادلات التنمية الاقتصادية من الإنتاج إلى التصدير عبر الواجهة البحرية.

وهي بذلك من الدول المغاربية التي لا تمتلك حدودا كبيرة مع باقي دول المنطقة على عكس الجزائر، ممّا يضع المغرب أمام حلقات حقيقية من تحقيق أمنها الحدودي بفعالية نظرا لحدودها البرية مع الجزائر والصحراء الغربية، تسعى المغرب وفق سياق مطالبتها بإقليم الصحراء الغربية بأن تعزِّز من مقوِّماتها الجيوسياسية وأن تستفيد بشكل حقيقي من الصحراء الغربية التي تُجادل فيها المغرب من أنّها إقليم تابع لها –وجهة نظر مغربية–، الأمر الذي يؤكد على أنّه يبقى أمام المغرب معادلات استغلال السواحل كآلية من آليات تعزيز التنمية الاقتصادية ومسايرة كل معادلات الحفاظ على الاقتصاد والأمن الوطنيين، بما يكفل للمغرب لأن تكون دولة مغاربية ذات نموذج اقتصادي فعّال في المنطقة وخارجها، وهو ما يعزِّز من وزن المغرب ضمن المنظومة الإقليمية والقارية والعالمية ككل.

من منطلق أنّ للجبال دورا بارزا في معادلات التنمية الاقتصادية فإنّ المغرب تتميز ببنية طبيعية جبلية، من منظومة الجبال المفتوحة على الأطلسي المكونة من الأطلس الريفي من جبل طارق إلى ساحل المتوسط يليه الأطلس الأوسط والأطلس الأعلى ثم الأطلس المعاكس وصولا إلى ساحل الأطلسي إلى مدينة **أغادير**، كما تعزِّز هذه السلسلة الجبلية من انتشار الأودية على نطاق واسع، في مقابل تميز المغرب بعدد معتبر من السهول كسهل **الساييس** و**فاس** و**الدخلة** من الغرب سهول **ملوية** في الشرق وسهل **سوس** في الجنوب، ممّا قد يشكل عاملا حقيقيا للاقتصاد المغربي الذي تحتل فيه الفلاحة مكانة ريادية في معادلات التنمية الاقتصادية، يُضاف إلى ذلك تميز المغرب بالصناعات التحويلية والمنجمية إلى جانب الصناعات التقليدية، جيوسياسيا فإنّ المغرب يمتاز بامتلاكه لاحتياطي كبير من الفوسفات الذي يُعد مقوِّما حقيقيا للاقتصاد الوطني خاصة وأنّ 65% من الاحتياطي العالمي لهذا المقوِّم موجود في المغرب، هذا بالإضافة إلى الثروة السمكية التي تزخر بها المغرب والتي أبانت عن دور كبير لهذه الثروة في معادلات الاقتصاد المغربي.[1]

إنّ تميُز المغرب بهذه المقوِّمات الجغرافية خاصة السهول منها يؤكد على أنّ المغرب استثمرت بشكل أفضل في المجال الزراعي، الأمر الذي عكسته مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية

[1] لعروق محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص ص. 40، 41.

المغربية وأصبح النموذج المغربي في مجال الزراعة أبرز النماذج الإفريقية نجاحا وفي المراتب الأولى مغاربيا، في ظل محورية المجال الزراعي في كل معادلات تقوية الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز معادلات التنمية الاقتصادية، عزّز من ذلك تنوع مصادر المياه باعتبارها عامل محوري في تعزيز التنمية الزراعية، كما أنّ احتلالها للمراتب الأولى في مجال الفوسفات أبان عن دور هذا المقوِّم ومساهمته في مجال التصدير في مقابل افتقارها للنفط، فعرفت بذلك المغرب توظيف عديد أشكال المقوِّمات الجغرافية والمعدنية أفضل من غيرها من دول المنطقة بما يعزِّز من الوزن الاقتصادي المغربي على الساحة المغاربية والإفريقية.

بالنسبة لموريتانيا فإنّها تقع في الشمال الغربي لإفريقيا وفي الجزء الغربي من المنطقة المغاربية، بمساحة إجمالية تقدر بـ 700 030 1 كلم^2 كثالث دولة مغاربية في الترتيب من حيث المساحة بعد الجزائر وليبيا، في حدود غربية مع المحيط الأطلسي بشريط ساحلي يقارب 754 كم، أما تماساتها البرية فهي من الشمال مع الصحراء الغربية بطول يقدر بـ 561 1 كم في حين تلامس الجزائر من الشمال الشرقي على طول 463 كم ومن الشرق مع مالي بـ 237 2 كم أما جنوبا فتحدها السنغال بحدود طولها 813 كم،[1] ما قد يُعطي لموريتانيا تلك الأهمية الجغرافية خاصة في أنّها تتألف من شريط ساحلي على ضفاف المحيط الأطلسي، في حين أنّ محاذاتها للصحراء الغربية بـ 561 1 كم يولِّد لها نوع من عدم الاستقرار جراء ما قد يحدث من تبعات الأحداث في الصحراء الغربية.

وبذلك فإنّ معامل شساعة المساحة أوجد لموريتانيا حافزا محوريا في معادلات تعزيز التنمية الاقتصادية بالتركيز على المعطى الجغرافي، هذا المُعطى الذي تزخر به موريتانيا يُعد من بين المعطيات الجغرافية أهمية في المنطقة المغاربية ككل، خاصة وأنّه يلامس الأطلسي الذي يعتبره المختصون في الشؤون البحرية على أنّه عامل قوة فعلي في ميزان التنمية الاقتصادية البحرية، في ظل ذلك فإنّ هذا التماس البحري يوفِّر لموريتانيا ثروة سمكية هائلة تعزِّز من مساهمة هذه الثروة في انعاش الاقتصاد الوطني الموريتاني بما يحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، خاصة وأنّ هذا المقوِّم الاقتصادي الهائل الذي تزخر به موريتانيا مع الساحل الأطلسي الواسع سيجعلها في المراتب الأولى للدول الإفريقية في مجال الثروة السمكية.

[1] جبير علي سعدي عبد الزهرة، «الاستعمار الفرنسي في موريتانيا»، **المجلة التاريخية الجزائرية**، (المجلد الرابع) (العدد الثاني) (جامعة محمد بوضياف–المسيلة، ديسمبر 2020)، ص. 174.

كما أنّ تماساتها البرية مع صحراء الجزائر وبعض من السمات الصحراوية لإقليم الصحراء الغربية سيجعل من الإقليم الموريتاني المحاذي لهذه الدول في مجالها الصحراوي إقليم غير مساعد على كل أشكال الزراعة بما توفره الطوبوغرافيا من سمات طاردة لهذا النشاط الاقتصادي، على عكس ذلك فإنّ الإقليم الجنوبي المحاذي للسنغال يعرف انتشارا واسعا للمناطق الساحلية الموريتانية خاصة تلك المحاذية لنهر السنغال، وهو الأمر الذي يعكس مدى تأثير البيئة الجغرافية على النشاط الزراعي في أقاليم موريتانيا بما قد يجعل مساهمة هذا النشاط في الاقتصاد الوطني يختلف من إقليم إلى آخر.

حيث ترتكز الأنشطة الاقتصادية في موريتانيا على الزراعة التي تستوعب 61% من اليد العاملة وتساهم بـ 26% في الناتج المحلي، إلا أنّه وفي ظل ظاهرة الجفاف في البلاد فقد عرفت موريتانيا فقدان قرابة 80% من الأراضي الخصبة في ظل نقص فادح في المنسوب الأمطار، في سياق الحديث عن المياه السطحية فإنّ 50% من المساحة الكلية من الأراضي الزراعية يتم سقيها من نهر السنغال الذي يُعتبر المصدر الأساسي للمياه في موريتانيا، حيث تنقسم الأراضي الزراعية في موريتانيا إلى قسم المناطق الزراعية المروية والمقدرة بـ 000 150 هكتار تُستغل منها 200 8 هكتار فقط بما يعادل نسبة 6% حيث تشهد هذه المناطق إقبالا صينيا في مجال الزراعة، أمّا القسم الثاني فهو المناطق الزراعية المطرية والفيضية والتي تعتمد على مياه الأمطار حيث تتراوح المساحة المزروعة ما بين 14 و 50 هكتار في موسم انخفاض الأمطار و 000 111 هكتار في حالة تحسن مستوى تساقط الأمطار.[1]

سياقا لهذا تمثّل المعطيات الجغرافية لموريتانيا تشكيلة فريدة من نوعها لكن ليست بالقدر التي هي عليه في بعض دول المنطقة، في خضم ما يمثّله البُعد البحري من أهمية محورية في مجال التنمية الاقتصادية وما تمثّله الزراعة في المجال ذاته لكن ليس بنفس قدر شدة التأثير والفاعلية على مستوى مسارات التنمية الاقتصادية، مما يحتّم على الاقتصادي الموريتاني إيلاء أهمية كبيرة لهذين المجالين الحيويين المرتكزين أساسا على وزن المقوّمات الجغرافية في حسابات المعادلة الاقتصادية الموريتانية، فبقدر ما تمثّله هذه المتغيّرات من أهمية بقدر ما تشكله من إشكالات حقيقية خاصة وأنّ الزراعة في موريتانيا وغالب دول المنطقة مرتبطة بمدى منسوب الأمطار إلى حدٍ كبير، الأمر الذي يؤكد على مدى ودور المناخ في غالب العمليات الاقتصادية وأنّ نجاح أو فشل هذا النشاط يبقى حبيس تزايد أو انخفاض منسوب الأمطار.

[1] ولد سكان محمد يسلم، «الزراعة في موريتانيا»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، (المجلد السابع) (العدد الثاني) (جامعة مصطفى سطمبولي- معسكر، أفريل 2016)، ص ص. 15، 16.

من خلال ما تمَّ تحليله في سياق جغرافي بالإسقاط على المنطقة المغاربية فإنّه يُلاحظ عديد النقاط التي وجب الإقرار بأهميتها حيث أنّ بعض هذه النقاط كمي والبعض الآخر كيفي، بالحديث عن مساحة دول المنطقة فإنّ أكبر دولة من حديث المساحة هي الجزائر تليها ليبيا فموريتانيا ثمّ المغرب والصحراء الغربية وتونس، في ظل ذلك ونظرا لما تمثِّله طبيعة جغرافيا المساحة فإنّ الجزائر كأكبر دولة مغاربية مساحة تشكل فيها الصحراء ما يقارب 80% على عكس باقي الدول المغاربية الأخرى، ضف إلى ذلك أن المساحة بقدر ما تمثِّله من أهمية إيجابية في معادلات التنمية الاقتصادية بقدر ما تمثِّل من عائق إذا كانت هذه المساحة غير قابلة للنشاط الاقتصادي المساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدولة.

أما من ناحية انفتاح الدولة على محيطها الإقليمي فإنّ الجزائر تُعتبر في المرتبة الأولى مغاربيا من حيث انفتاحها على العالم الخارجي بمجموع ثمانية (08) حدود (البحر الأبيض المتوسط، تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب) تليها ليبيا بسبعة (07) حدود (البحر الأبيض المتوسط ، تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، مصر)، وبعدهما موريتانيا بخمسة (05) حدود (الصحراء الغربية، الجزائر، مالي، السنغال، المحيط الأطلسي)، ثمّ المغرب بأربعة (04) حدود (المحيط الأطلسي، الصحراء الغربية ، الجزائر، البحر الأبيض المتوسط) وفي الأخير تونس بثلاث (03) حدود فقط (الجزائر، الأبيض المتوسط، ليبيا).

في سياق الحديث عن انفتاح دول المنطقة على الشريط الساحلي وما يمثِّله هذا التماس في تعزيز مسارات التنمية الاقتصادية الوطنية فإنّ المغرب في المرتبة الأولى من حيث طول الساحل فهو منفتح على ساحلين ساحل البحر الأبيض المتوسط من الشمال وساحل المحيط الأطلسي من الغرب، تليها ليبيا في المرتبة الثانية والمنفتحة في الشمال على المتوسط ويحتل إقليم الصحراء الغربية المرتبة الثالثة من حيث طول الساحل حيث تلامس الصحراء الغربية من جهة الجنوب الغربي المحيط الأطلسي، وبعدها تونس التي تنفتح من الشمال والشرق على المتوسط في حين يلامس شمال الجزائر المتوسط بأقل بقليل من تونس وفي المرتبة الأخيرة موريتانيا التي تقل بحوالي ضعفين عن باقي سواحل المنطقة.

الأمر الذي يجعل من درجة تأثير العامل الجغرافي على مسارات التنمية الاقتصادية يختلف من دولة مغاربية إلى أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تمثِّله السواحل من أهمية مطلقة في المجال الزراعي بتوفرها على قدر كبير من الأرضية المساعدة على هذا النشاط، وما توفره الأمطار في المناطق الساحلية والداخلية عكس ما هي عليه في الصحراء، من تمّ وجب الإقرار بدور المعطى الجغرافي بتشكيلاته

المختلفة على مسارات التنمية الاقتصادية، والتي تختلف حسب طبيعة الأقاليم المشكلة لكل دولة من دول المنطقة، ما قد يساعد على فهم المنظور الجغرافي لعمليات التنمية ومحورية هذا المنظور في حسابات الاقتصاديات العالمية الساعية إلى توظيف المعطيات الجغرافية بتنوعها وتشكلها في كل المعادلات الاقتصادية، مما يُحقق للدولة حافزا أساسيا للنشاطات التنموية الاقتصادية.

كما أنّ للثروات الطبيعية الطاقوية والمعادن دورا بارزا في تحريك التنمية الاقتصادية في دول المنطقة بل إنّها الشكل الأساسي أو المكوّن المحوري من مكونات العمليات الاقتصادية في بعض دول المنطقة، حيث أنّ الجزائر وليبيا تزخران بقدر هائل من معاملات القوة الطاقوية المتمثِّلة في البترول والغاز، على اعتبار أنّ كل من الاقتصاد الوطني الجزائري والليبي من الاقتصاديات الريعية التي ترتكز في اقتصادياتها على عائدات الطاقة، في مقابل ذلك تتمتع المغرب بقدر هائل من الثروات المعدنية خاصة الفوسفات الذي يشكل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي من الفوسفات إنتاجا وتصديرا بالإضافة إلى معدني الحديد والرصاص لكن ليس بقدر ما يساهم به الفوسفات في الاقتصاد المغربي، في ظل ذلك تمتاز الصحراء الغربية بتوفر كميات هامة من معدن الفوسفات الذي يعتبر أحد أبرز المعادن انتشارا في غرب إفريقيا والمنطقة، كما تمتاز موريتانيا بتوفر كميات هائلة من الحديد الخام المتواجد في شمال غرب البلاد، أما تونس أصغر دول المنطقة مساحة فإنّها تمتاز بثروة معدنية تزاوج بين الفوسفات والنفط والغاز الطبيعي بغلبة الفوسفات على نسبة مساهمة المعادن في الاقتصاد الوطني التونسي.

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية

عرفت دول المنطقة المغاربية في فترة من تاريخها حلقات استعمارية، حاول من خلالها المستعمر تعزيز مقدراته الجيوسياسية بتوظيفه لكل المقاربات العنيفة والعنصرية لخدمة أهدافه، إذ شكلت هذه الحلقات الاستعمارية عائقا أمام كل ما من شأنّه أن يعزِّز من وزن الدول المغاربية سياسيا واقتصاديا وغيرها، من منطلق أنّ التركة أو الموروث الاستعماري يعد أبرز عوائق عملية بناء الدولة وفي نفس الوقت أحد محدِّداتها مما يؤكد جليا على أهمية هذا الجانب من الدراسة في كل الحلقات التي تكون فيها المنطقة المغاربية مستهدفة الدراسة، مما يؤكد في الغالب اقتران كل عمليات تخلف المنطقة بالمتغيّر الاستعماري.

من خلال ذلك يُعد المحدِّد التاريخي من بين المحدِّدات الحساسة في معادلات التنمية الاقتصادية المغاربية، خاصة وأنّ هذا المحدِّد يرتكز على العامل الاستعماري الذي يؤكد على دور هذه المنطقة في حسابات القوى الخارجية، مرتكزة بذلك على غنى أقاليمها بكل ما من شأنّه أن يعزّز من قوى هذه الدول، فتعزيز مقوِّمات القوة للفواعل الخارجية قابله في الوقت ذاته تخلف اقتصادي في دول المنطقة، من ذلك ومن خلال تحليل المحدِّد التاريخي في عمليات التنمية الاقتصادية سيتم اختبار صحة الفرضية المبنية على أنّ المحدّد التاريخي والاستعماري يمثّل محدِّدا محوريا في معادلات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغربية، في ظل ما لوحظ على حالة دول المنطقة والتي عرفت فيما مضى سلسلة عنيفة من القوى الاستعمارية.

الفرع الأول: الاستعمار ودوره في تنمية التخلف

حتى لا يغوص الباحث في الأدبيات التاريخية المهتمة بقضايا الاستعمار في المنطقة، سيحاول تحليل بعض المعطيات التاريخية والتي تقترن أساسا بأنّها محدِّدات أساسية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، في ظل ذلك وجب الإقرار بتعدد الدراسات التي حلَّلت بالدقة والتفصيل ظاهرة الاستعمار في المنطقة، بل إنّ البعض منها يُعتبر دراسات محورية في تاريخ القارة ككل خاصة وأنّ هذه الدراسات لم تركز على الجانب النظري فقط لظاهرة الاستعمار؛ حيث أسقطت هذا الجانب على الواقع الميداني الذي عاشته المنطقة إبان الفترة الاستعمارية، وهو ما قد يؤكد جليا على مركزية هذه الظاهرة في كل الدراسات

الحديثة في ظل علائقيتها مع باقي المتغيرات الأخرى، من ذلك فإنّ المتغيِّر التاريخي في كل الظواهر يعد أبرز المتغيِّرات المتحكمة في سيرورة العمليات الاقتصادية بتعدد سياقاتها وأبعادها.

من جُملة عوامل الإغراء التي شكلت دوافع للاستعمار النّظر إلى المستعمرات على أنّها عوامل قوة، حيث أكد على هذه الفرضية الاستعمار الفرنسي والاسباني والإيطالي لدول المنطقة فأصبح باستغلاله لخيرات هذه الدول أشد خطورة عمّا كان عليه في البدايات الأولى، فاستفاد من غنائم الحرب والتي هي عبارة عن مكاسب استعمارية عزّزت من القوة العسكرية للمستعمر، إذ كانت هذه القوة الاستعمارية تنظر إلى المستعمرات على أنّها مصدر للتهديد الإرهابي لدول أوروبا،[1] وهي من بين الحجج التي تبنتها فرنسا في دفاعها عن استغلال أقاليم المنطقة المغاربية، مستغلة بذلك هذا المعطى الطبيعي الغني بعوامل القوة من أجل الحفاظ على وزن فرنسا في الساحة الإقليمية الأوروبية كقوة أوروبية تقليدية وعالميا كأحد أبرز القوى العالمية الاستعمارية، حيث لعب هذا الدافع –الحفاظ على وزن فرنسا– عاملا مهماً في توجيه مسارات السياسات الاستعمارية من دولة إلى أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار وزن كل مستعمرة في المنظور الفرنسي الساعي إلى بسط نفوذه على دول القارة.

وفقا لذلك أُعتبر الاستعمار شكلا من أشكال العبودية التي تعمل على استغلال شعوب المستعمرات بفعل الإكراه خدمة للأهداف الاقتصادية الاستعمارية، حيث أكدت عديد النظريات على أنّ الاستعمار يكمن وراء تحقيق أهداف إقتصادية أكثر، وهذا باستغلال الموارد الطبيعية التي وكما تمّ الإشارة إليها تعتبر معاملات قوة حقيقية،[2] يرغب المستعمر في السيطرة عليها لتقوية مكانته الإقليمية والعالمية، فهي بذلك أهداف إستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى عديدها لا زالت تجني الدول الاستعمارية ثمراته بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، فبقدر ما مثّل نهب الثروات هدف قصير المدى بقدر ما يزال يمثِّل عامل قوة وسيطرة من طرف القوة الاستعمارية ولو بصفة غير مباشرة، مما يؤكد على مركزية هذه المقاربة التاريخية في مسايرة العملية التنموية في المنطقة المغاربية.

إنّ تنامي هذا الشكل من الاستغلال لم يقتصر على الاستعمار التقليدي بل حتى الحديث أكد على هذا الطرح، واستغلت بذلك القوى الاستعمارية التقليدية والحديثة هذه المعاملات للتأكيد على وزنها الاستراتيجي في المعادلة التنموية أو في معادلات القوة بحد ذاتها، مما قد يؤكد على أنّ البُعد

[1] العسيلي بسام، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، (بيروت: دار النفائس، ط.2، 1986)، ص ص. 07- 22.

[2] سيد سليمان حسين، «ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي»، **دراسات أفريقية**، (العدد الثاني) (جامعة إفريقيا العالمية–الخرطوم، أبريل 1986)، ص. 55.

الجيوسياسي للدول المغاربية مثّل عامل إغراء لهذه القوى الساعية إلى النفوذ والسيطرة وتعزيز مقدراتها الشاملة، من منطلق أنّ من يملك أعلى قدر من القوة ومعاملات القدرة هو من سيسيطر على دواليب السياسة العالمية، وعليه فإنّ تعزيز مقدرات هذه القوى قابله تكريس للتخلف الاقتصادي ودحر لكل أشكال التنمية الاقتصادية في المستعمرات، وهو ذات ما حصل في المنطقة المغاربية والتي أصبحت تعاني من كل أشكال الأزمات التنموية.

من ذلك فإنّ الاستعمار استساغ مسمى جديد حتى يبعد النظر عن استغلاله للمستعمرات، فتبنى بذلك مصطلح الحماية حتى لا يتم النظر إليه على أنّه يدمر المستعمرات بل أنه سيحميها، وبالعكس فإنّ هذه الحماية جاءت من أجل حماية المصالح الخاصة للمستعمر داخل المستعمرات، من بين هذه المصالح مصادر الطاقة التي استغلتها القوى الاستعمارية ولا تزال إلى الآن تحت حماية اتفاقيات أبرمتها هذه القوى مع حركات التحرر المغاربية، وهي بذلك تستنزف كل ما من شأنّه أن يشكل دافعا للتنمية الاقتصادية المغاربية، من تمّ فإنّ هذا الاستنزاف للعوامل البنيوية المغاربية كسر خط تنمية هذه الاقتصاديات،[1] أي أنّه ليس من مصلحة الاستعمار تحقيق أيّ تنمية اقتصادية حقيقية وميدانية في المستعمرات، يقابل هذا فرضية التبعية التي تُسيِّر طبيعة العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول المغاربية والدول الاستعمارية.

على هذا الأساس فإنّ الواقع الاقتصادي في المنطقة والتي تعرض إلى حملات تكريس للتخلف من طرف الاستعمار تفسِّره نظرية التبعية التي ظهرت سبعينات القرن الماضي على غرار فشل عديد المنظورات التي أرادت تحليل التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، ما قد يُلاحظ في أدبيات ومنطلقات هذه النظرية أنّها عايشت الواقع النامي للدول النامية والتي عانت في مرحلة من تاريخها من الاستعمار الذي عمل على تكريس كل أشكال التخلف، فكانت هذه النظرية أبرز ما تمّ الوصول إليه في منظورات تحليل التنمية الاقتصادية في العالم، خاصة وأنّها وصفت الدول النامية بالتوابع التي تسير وفق ما يسير عليه المركز، فظهر بذلك نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة الذي يُجادل في أنّ تخلف الدول

[1] مالكي امحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1994)، ص ص. 111-113.

المستعمرة يقع على مسؤولية الدول الاستعمارية التي عززت من تخلف هذه الدول التي تُعتبر أطراف تابعة لها.[1]

وبذلك فقد فشلت المنظورات الاقتصادية في تحليل ظاهرة التنمية والتخلف في العالم الثالث بسبب أنّ هذه المنظورات نشأت في رحم الدول الرأسمالية، والتي ركزت في تحليلها لهذه المعادلة على واقع العالم المتقدم بعيدا عمّا يحدث في دول العالم النامي، بل إنّ ذلك نابع من رغبة تكريس كل أشكال التخلف في المستعمرات التاريخية موظِّفة بذلك كل أشكال التخلف، من ذلك يجادل الاقتصاديون أنّ التبعية برزت كأحد أبرز المنظورات التي نشأت في أمريكا اللاتينية التي مثّلت نموذجا للعالم النامي، وبالفعل فإنّ تحليل ومعالجة هذا المنظور لظاهرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية أبان عن حقائق وحتميات أنّ الرغبة الاستعمارية في تكريس التخلف قابله استنزاف الدول الاستعمارية لكل معاملات القوة والتي كانت أحد عوامل الإغراء التي سيطر من خلالها الاستعمار على المستعمرات.

إذ أنّ علاقة السيطرة التي تفرضها الدول الاستعمارية وعلاقة الخضوع من الدول المستعمرة أكدت جليا على أنّه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في الدول المستعمرة بمعزل عن الدول المتقدمة، وهذا ما يشكل عائقا حقيقيا أمام مسارات التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، والواقع المغاربي يشير إلى ذلك في خضم العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية والدول الأوروبية سواء ذات الطبيعة الثنائية أو الجماعية، ومن ذلك فإنّ التبعية أكدت على أنّ العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة قائمة على أساسيات أنّ الدول الاستعمارية الرأسمالية هي من تسيطر على هذه العلاقات في ظل تبعية الدول المستعمرة النامية، كما أنّ منظور التبعية يعبِّر عن مجمل العمليات الاقتصادية التي تخدم السيطرة الرأسمالية، فتوسع المركز في الميدان الاقتصادي يقابله تبعية الطرف النامي في هذه العملية،[2] بل إنّ تطور المركز راجع في جزء كبير منه إلى استغلال معاملات القوة الموجودة في الدول المستعمرة، وعليه فلا يمكن الإقرار بتحقيق قدر كافي من التنمية الاقتصادية في ظل التبعية التي تمارسها القوى الرأسمالية على الدول النامية.

---

[1] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، (جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017–2018)، ص ص. 57، 58.

[2] عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، (الكويت: عالم المعرفة، ط.1، 1984)، ص ص. 27– 30.

الفرع الثاني: كرونولوجيا الأنظمة السياسية المغاربية

لا يقتصر الأمر على المتغيِّر التاريخي كمحدِّد للتنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، بل إنّ المتغيِّرات السياسية وطبيعة الأنظمة السياسية أكدت هي الأخرى على أنّ لها دورا محوريا في معالجة وتحديد التنمية الاقتصادية في أقاليم المنطقة، فقد تختلف معادلات التنمية في الأنظمة الملكية عن غيرها في الأنظمة الجمهورية، وهو ما قد يؤكد على حتمية أنّ طبيعة الأنظمة السياسية هي من تحدِّد مسارات التنمية الاقتصادية بفعل تعاطي هذه الأنظمة مع مرتكزات التنمية، من ذلك سيتم محاولة الحديث عن طبيعة الأنظمة السياسية في دول المنطقة مع الأخذ بالحسبان مكانة التنمية الاقتصادية في حسابات هذه الأنظمة، ما قد يؤدي إلى تبني جُملة من الأطروحات التي قد تساعد على فهم معادلات التنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

في المغرب* تاريخيا تعد الدولة المخزنية أبرز أشكال الدول التي ظهرت في المنظور التقليدي والتي كانت ترتكز على إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية، في ظل تعزيز النفوذ الشخصي المتمركز في شخص السلطان رغبة في ضمان وحدة المغرب،[1] حيث يؤكد العروي على أنّ علاقة الأفراد بالحاكم في هذا النموذج أو علاقة الفرد والأفراد بهذه الجماعات تتم عبر ما يسمى البيعة، والتي تعني الولاء الدائم للحاكم أو هذه الجماعات، فبالرغم من أنّ البيعة وُجدت في بداية العهد الإسلامي إلا أنّها في المغرب اكتست طابعا خاصا فأصبح مصطلح البيعة لا يكاد ينفصل عن مفهوم السلطان،[2] من ذلك ونظرا لهذه المعادلات السياسية والاجتماعية في المغرب فإنّه يُلاحظ تمركز السلطة في شخص السلطان أو المخزن وبالتالي فالتنمية الاقتصادية وفقا لذلك تنطلق من طبيعة هذا المكوِّن السياسي، بل إنّ الأمر يتعدى ذلك إلى التأثير في مسارات التنمية وفق ما تقتضيه طبيعة السلطان وذاته، وهنا يتم التأكيد على الدور البارز

* للمزيد حول **تاريخ النظام السياسي المغربي**، ينظر:

الريحاني أمين، **المغرب الأقصى**، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2017).

واتربوري جون، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تر: عبن الغني أبو العزم وآخرون، (المغرب: مؤسسة الغني للنشر، ط.3، 2013).

المنصور محمد، **المغرب قبل الاستعمار الفرنسي: المجتمع والدولة والدين 1792- 1822**، تر: محمد حبيدة، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط.1، 2006).

[1] ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص. 71- 73

[2] العروي عبد الله، **من ديوان السياسة**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص ص. 109- 111.

الذي يلعبه النظام السياسي المغربي لمرحلة ما بعد الاستقلال في مسايرة التنمية الاقتصادية بما يخدم المملكة بالرغم من أنّ هذا الإسقاط ليس من منظور إيجابي فقط.

الجدير بالذكر أنّ اختصاصات الملك في الملكية ذاتها تختلف من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، فتكون السلطة مرّكزة في يد الملك ولا يتم ممارستها إلا بأمر الملك في الملكية المطلقة، على عكس الملكية الدستورية التي تمارَس فيها السلطة من طرف الشعب بواسطة ممثلين منتخبين عنه،[1] ممّا قد يؤكد على أنّ منطلقات الملكية الدستورية تكاد تختلف عن منطلقات الملكية المطلقة القاضية بتمركز السلطة في شخص الملك أو من يسمح له بذلك، وفقا لذلك فإنّه يمكن القول أنّ دور النظام الملكي في مسارات التنمية الاقتصادية يختلف من النظام الملكي المطلق إلى الملكي الدستوري مما يؤكد على الدور البارز الذي تلعبه الطبقة الحاكمة في كل مسارات التنمية الاقتصادية.

من الأطروحات التي تناولت تاريخ المغرب هي أنّ النظام المغربي يمتاز بالصراع حول الحكم والذي طغت عليه نوع من اللاعقلانية مما فوّت على المغرب أو بالأحرى كان أحد أسباب غياب التنمية في التراب المغربي، خاصة في البدايات الأولى للاستقلال أين اشتد الصراع بين القصر والحركة الوطنية، فقد انتقل الصراع بين الطرفين من الصراع على الحكم إلى الصراع على مراقبة الموارد الطبيعية المغربية ليتحول إلى تحالف فيما بعد، من تمّ برزت المغرب كملكية منذ القدم حيث عملت القوى الاستعمارية على تقزيم دور الملك أو السلطان وليس إلغاءه فأصبحت سلطة الملك بذلك سلطة شكلية، وبمجرد استقلال المغرب برزت الخلافات بين الحلفاء –الملك والحركة الوطنية– حول شكل النظام الذي ستتبناه المغرب مما شكّل تعارضا في الموقف بين موقف الملك الحسن الثاني وموقف الجناح اليساري للحركة الوطنية، بناء على ذلك فإنّ الفترة 1955–1999 حملت في المغرب عديد الرهانات فاتسمت المرحلة الأولى منها بين 1955–1965 بالانتقال من التحالف إلى التعارض والتنافس من أجل الحكم، أما المرحلة الثانية بين 1965–1990 تميزت بتبني الدولة لدستور 1962 وبعده دستور 1970 ومحاولة الانقلاب العسكري بالقصر الملكي يوليو 1971 لتتعزز بذلك القطيعة بين الملك والأحزاب السياسية، أما المرحلة الأخيرة من هذه الفترة فكانت بين 1991–1999 والتي تبّنى الطرفان من خلالها الانفتاح السياسي بإدماج المعارضة في العملية السياسية.[2]

[1] بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.12، 2013)، ص. 12.

[2] القبلي محمد [محرر] وآخرون، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، (الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص ص. 620–641.

وهو ما يؤكد عليه صمويل هنتنجتون في حديثه عن معضلة الملك في المغرب، باشتباك الملكية التقليدية المغربية مع التحديث بعد الاستقلال وتورط النظام المغربي في معضلة جوهرية فمن جهة "كانت مركزية السلطة في الملكية ضرورية لتعزيز الإصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومن جهة ثانية، جعلت هذه المركزية من الصعوبة – أو مستحيلا – توسيع نطاق سلطة الكيان السياسي التقليدي واستيعاب المجموعات /الاجتماعية/ الجديدة التي أفرزها التحديث"، ولهذا اقترح هنتنجتون على الملك أن يتبنى أحد الاستراتيجيات المتمثِّلة في أن يسعى للحد من دور سلطة الحكم الملكية أو انتهائها ويتجه إلى تبني الملكية الدستورية أو المبادرة للجمع بين سلطة ملكية وشعبية في نظام واحد، أو الإبقاء على الملكية بوصفها مصدر السلطة. [1]

وعليه فإنّ تمركز السلطة في يد شخص الملك في المغرب يحمل بُعدين أساسين في مدى تأثر التنمية الاقتصادية بالنظام السياسي في المغرب، البُعد الأول وهو أنّ تمركز السلطة في شخص واحد قد يضع التنمية الاقتصادية أمام حلقات وحيدة من التأثير أي أنّ التأثير يرتكز على مدى كفاءة أو عدم كفاءة الملك أو الحاكم، تتدخل في ذلك ذاتية الملك حتى وإن كانت هذه الذاتية سلبية وهو ما يُعد بُعدًا سلبيا يعكس سلبية تمركز السلطة في يد الملك على التنمية الاقتصادية والتي تحتاج إلى عديد المنظورات وفي مجالات متعددة، أمّا البُعد الثاني فهو أنّ هذا التمركز للسلطة قد يُعطي للتنمية الاقتصادية وزنا ثابتا يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبقدر ما يتم تركيز التنمية الاقتصادية على مجال معيَّن بقدر ما يتم تحقيق تنمية اقتصادية في ذلك المجال مما ينعكس على باقي المجالات الاقتصادية.

يختلف النظام السياسي في المنطقة المغاربية من وحدة سياسية إلى أخرى خاصة في تعاطيه مع مسارات التنمية الاقتصادية، فما تمّ محاولة مناقشته بخصوص المغرب يختلف عمّا في الجزائر أو تونس أو موريتانيا أو ليبيا، وبالرغم من أنّ ليبيا عرفت في مرحلة من تاريخها تبني النظام الملكي لتنتقل بعد ذلك إلى النظام الجمهوري، فإنّ تعاطيها مع معادلات التنمية الاقتصادية يتباين بين مرحلتها الملكية عن تعاطيها في مرحلتها الجمهورية، أما الاستقرار السياسي والذي يُعد أبرز محرِك لعجلة التنمية فإنّ بعض دول المنطقة شهدت في عديد مراحلها حالة من عدم استقرار والذي أثّر بدوره على مسارات التنمية فيها،

[1] ينظر:

هنتنجتون صمويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيِّرة**، تر: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط.1، 2017)، ص. 229.

Huntington Samuel, **Political Order In Changing Societies**, (United State Of America: Yale University, 2006), P. 177.

كما هو الحال بالنسبة لليبيا بعد 2011 والتي شهدت فيها معادلات التنمية مسارات تنازلية بفعل تأثير حالة عدم استقرار السياسي والأمني على تعاطي صانع القرار مع مسارات التنمية الاقتصادية ومعادلاتها الشاملة.

من ذلك فإنّ ليبيا أبرز الوحدات السياسية المغاربية التي عرفت حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي عززتها حالة اللانظام التي عاشتها بعد 2011، وبالرجوع إلى مرحلة ما قبل الاستقلال فإنّه يُلاحظ أنّها عايشت عديد الحالات من الاستعمار بدءا بالاستعمار الإيطالي مرورا بالاستعمار الفرنسي والبريطاني وصولا إلى الرغبة الإيطالية والسوفيتية في اقتراح الوصاية مع فرنسا وبريطانيا على ليبيا، وهنا تكمن مدى الأهمية التي تكتسيها ليبيا في حسابات هذه القوى الاستعمارية، مما قد يؤكد على أنّ هذا الصراع في ليبيا من طرف هذه القوى للسيطرة حمل بُعد إيجابي لليبيا، حيث حصلت على استقلالها بفضل هذا الصراع وبفضل اختلاف هذه القوى على السيطرة وفرض وصايتها على ليبيا وهذا دون التقليل من الكفاح الوطني الذي قاده الشعب الليبي ضد الاستعمار، وجدت ليبيا نفسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية محتلة من طرف الحلفاء بعد هزيمة إيطاليا ومقسمة بين فرنسا وبريطانيا، فرنسا في فزان وبريطانيا في برقة وطرابلس، في ظل شكل جديد من أشكال الاستعمار وهو الاستعمار الجماعي الذي تعرضت له ليبيا تحت غطاء الوصاية وبرعاية الأمم المتحدة، وبهذا فإنّ الاختلاف بين هذه القوى على فرض سيطرتها على ليبيا كان أحد الأسباب المباشرة في تحقيق استقلال ليبيا.[1]

كانت الرغبة الجيوسياسية الخارجية للسيطرة على ليبيا السبب الرئيسي أو الوحيد للتنافس الاستعماري الفرنسي– البريطاني– الإيطالي– السوفيتي على ليبيا، فالوزن الجيوسياسي الذي تشكله ليبيا ضمن منظومة السيطرة والنفوذ العالمي مكنّ لها من أن تكون أرضا خصبة لكل أشكال الاستعمار من التقليدي إلى الحديث تحت غطاء الوصاية والاستعمار الجماعي، خاصة وأنّ ليبيا كانت مستعمرة من طرف إيطاليا منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين بعد أن كانت ليبيا ولاية عثمانية، إلا أنّه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء تعرضت للاستعمار الفرنسي– البريطاني، والذي شكّل حلقة جديدة من التنافس الجيوسياسي لهذه القوى على ليبيا، في الوقت ذاته نادت إيطاليا للعودة إلى ليبيا واقتسام السيطرة الاستعمارية مع فرنسا وبريطانيا قبل أن يتدخل الاتحاد السوفييتي في صف القوى

[1] حمدان جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية، **مرجع سابق**، ص ص. 75– 78.

الطامعة في تعزيز سيطرتها بليبيا كأحد أهم النقاط الجيوسياسية في المنطقة المغاربية، ما يراه العديد من الباحثين أنّه سبب محوري في إعلان استقلال ليبيا.

في 19 فبراير 1952 تمّ إجراء أول انتخابات عامة لمجلس النواب فازت الحكومة برئاسة **محمود المنتصر** بأربعة وأربعين (44) مقعدا من بين مقاعد المجلس (55) مقابل سبعة (07) مقاعد لحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي بزعامة **بشير السعداوي**، لتنضم حكومة المنتصر إلى الجامعة العربية في 12 فبراير 1953 وتصبح ليبيا بذلك العضو الثامن في الجامعة في 28 مارس من نفس السنة، إلا أنّ الملفت للنظر هو توقيع ليبيا للمعاهدة الأنجلو–ليبية في 29 يوليو 1953 مع المملكة البريطانية وهذا للسماح لها بإقامة قواعد عسكرية بريطانية في ليبيا لمدة عشرين (20) سنة مقابل معونة مالية قدمتها بريطانيا لليبيا، من ذلك فقد تعاقب على رئاسة الحكومة الليبية من 29 مارس 1951 إلى غاية الفاتح من سبتمبر 1969 كل من: [1]

- **محمود المنتصر** من 29 مارس 1951 استقال في 5 فبراير 1954.
- **محمد الساقيزلي** من 18 فبراير 1954 استقال في 11 أبريل 1954.
- **مصطفى بن حليم** من 12 أبريل 1954 استقال في 23 مايو 1957.
- **عبد المجيد كعبار** من 26 مايو 1957 استقال في 16 أكتوبر 1960.
- **محمد بن عثمان بن الصيد** من 16 أكتوبر 1960 استقال في 21 مارس 1963.
- **محي الدين فكيني** من 21 مارس 1963 استقال في 24 يناير 1964.
- **محمود المنتصر** من 24 يناير 1964 استقال في 21 مارس 1964.
- **حسين مازل** من 21 مارس 1965 إلى غاية 28 يونيو 1967.
- **عبد القادر البدري** من يونيو 1967 استقال في أكتوبر 1967.
- **عبد الحميد البكوش** من أكتوبر 1967 استقال في سبتمبر 1968.
- **ونيس القذافي** من سبتمبر 1968 إلى غاية الفاتح من سبتمبر 1969.

شكّل الانقلاب العسكري في الفاتح من سبتمبر 1969 حلقة جديدة من سلسلة حلقات المعادلة السياسية بعد الاستقلال، قام مجموعة من الضباط بالانقلاب على المملكة بقيادة معمر القذافي بحجة أنّ حكام ليبيا بعد الاستقلال كانوا مجرد منفذين للسياسات الاستعمارية على خلفية الرضا بإقامة قواعد عسكرية على التراب الليبي، ليتم تشكيل مجلس قيادة الثورة ويعلن في بيانه الدستوري عن الإطاحة بالنظام

[1] هنري حبيب، **مرجع سابق**، ص ص. 88– 95.

الملكي وتأسيس الجمهورية العربية الليبية والتي تكون فيها السيادة للشعب، حيث أنّ مجلس الثورة هو أعلى سلطة في البلد والذي يتكون من اثنى عشر (12) عضوا من الضباط برئاسة العقيد معمر القذافي، وفقا لذلك تمّ تأميم المؤسسات الاقتصادية عملا بمبادئ الاشتراكية التي تتبناها ليبيا، ليتم إقامة الإتحاد الاشتراكي العربي والذي يعد التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية الممثِّل لقوى الشعب فهو تحالف جميع قوى الشعب العاملة، وتتأسس بذلك المؤتمرات الشعبية والتي تعد أداة الحكم الجديدة "التي تطرح مشروعات القرارات والقوانين العامة التي يتولى مؤتمر الشعب العام صياغتها ثمّ تقوم اللجان الشعبية بتنفيذها تحت رقابة المؤتمرات الشعبية الأساسية"، في لقاء القذافي بالشعب بمدينة زوارة يوم 15 أبريل 1973 دعا القذافي إلى تشكيل لجان شعبية ليصدر في 15 أكتوبر من نفس السنة قانون ممارسة اللجان الشعبية واختصاصاتها ومن ذلك يُنظر إليها أنّها أداة المؤتمرات الشعبية في تنفيذ قراراتها، في حين أنّ مؤتمر الشعب العام هو "ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية...". [1]

في 02 مارس 1977 أعلن القذافي عن قيام النظام الجماهيري المتمثِّل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب حيث قام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة، ويؤكد القذافي في كتابه الأخضر* على أنّ الجماهيرية هي الطريق الوحيد أمام تحقيق الديمقراطية، ومن منطلق محورية السياسة الخارجية في النظام السياسي للدول فإنّه وبالرجوع إلى سنة الإعلان الدستوري 1963 فقد خوّل هذا الإعلان لمجلس قيادة الثورة تنفيذ السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية، في حين أنّه في الفترة من 1977-2011 بعد تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام أصبح تنفيذ السياسة الخارجية يقع على عاتق اللجنة العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.[2]

من ذلك فقد عرفت ليبيا خلال هذه الفترات حالات متراكمة من الأزمات التنموية بفعل طبيعة النظام السياسي الذي وإن صح التعبير فإنّه غير مشجع على كل أشكال التنمية الاقتصادية، بل حصر هذه الأخيرة في يد الدولة والدولة في يد جماعة أو شخص معين، الأمر الذي أكد على أنّ الاقتصاد الريعي لم يتوانى في التوظيف غير المنتج للريع البترولي مستغلا هذا المورد لشراء السلم الاجتماعي، ما

---

[1] المغربي طارق صالح عبد النبي، **النظام السياسي الليبي: طبيعته ومكوناته 1969-1999 دراسة تحليلية مقارنة**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط.1، 2008)، ص ص. 169- 292.

* للمزيد حول **الكتاب الأخضر**، ينظر:

القذافي معمر، **الكتاب الأخضر** (الجماهيرية الليبية، د.س.ن).

[2] زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**، ص ص. 92- 109.

أوجد ليبيا في حلقات مفرغة من استحالة البحث عن نموذج تنموي يتوافق وخصوصية الحالة الليبية، ما شكّل حلقة بارزة من حلقات البحث الشعبي عن نظام اقتصادي يكفل للفرد من أن يكون فاعلا أساسيا في معادلات التنمية الاقتصادية.

مثّل فبراير 2011 مسارا جديدا من مسارات المعادلة السياسية الليبية حيث شكّل بداية الاحتياجات الشعبية للمطالبة بإصلاح القطاع العام في ليبيا على خلفية ما حدث في الأقاليم القريبة قبل أن تتحول إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، في ظل رغبة الثوار والمجتمع الليبي* بتحقيق أهداف الحراك المتمثِّلة في إسقاط نظام القذافي الذي مثّل حسبهم سيناريو سياسي دكتاتوري اتسم بكل أشكال السيطرة وتمركز السلطة في يد شخص القذافي وحاشيته، مقابل رغبة جناح النظام الممثَّل في القذافي الساعي إلى الحفاظ على النظام الذي تم تأسيسه بعد الانقلاب العسكري سبتمبر 1969، وتدخل ليبيا في صراعات عنيفة عرفت من خلالها كل أشكال استخدام القوة خاصة من جانب النظام المدعوم ببعض المرتزقة الذين تمّ توظيفهم في صف القذافي لخدمة استمرار النظام، قبل أن يتم القضاء على القذافي وتدخل ليبيا بذلك في مسارات جديدة من العملية السياسية العنيفة التي طغت عليها حالة عدم الاستقرار إلى غاية المرحلة الراهنة.

في ظل ذلك دخلت ليبيا في دوامة من الأزمات غذّتها الأزمة السياسية وتراكمات مرحلة سابقة من تاريخ العملية السياسية الليبية ولّدت بدورها تبّني العنف كحل يراه الطرفان كفيل بإسقاط الطرف الآخر، هذه الحالة التي تعيشها ليبيا منذ عقد من الزمن أكدت على البناء السياسي الهش الذي عاشته ليبيا في مرحلة الاتحادية والملكية والجماهيرية بما قد يشكل دافعا جديدا لبناء الدول الليبية من جديد في ظل استحالة فعالية المقوِّمات التي تمّ اعتمادها من طرف الأنظمة الثلاثة السالفة الذكر، فقد اِتجه العالم إلى تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة في ظل غياب ليبيا عن كل أشكال الدَمقرطة بل على العكس من ذلك

* يُجادل أمحمد مالكي في أنّ المجتمع الليبي ذا طبيعة قبلية بامتياز تسيطر عليه قبائل (الورفلة . المقارحة . الكدادفة) فهي تشكل العصب الأساسي للجماهيرية وحلقة الوصل بين السلطة الممثلة في القذافي وبين ولايات الجماهيرية، حيث تمّ استثمار هذا المكوّن الاجتماعي سياسيا منذ ثورة سبتمبر 1969 بل إنّ هناك من يرى أنّ هذا التوظيف السياسي للقبيلة عرّض المجتمع الليبي للتصادم بين مكوّناته بأن أصبحت كل قبيلة ترى في نفسها الأفضلية لدى صانع القرار، فتخلي الجماهيرية عن الأحزاب السياسية والنقابات ولّد حالة من القطيعة بين الشعب والسلطة والأخطر منذ ذلك تمّ محاربة كل أشكال الوساطة بين الشعب والسلطة بما فيها التمثيلية والوساطة، إنّ تخلي النظام الجماهيري عن كل أشكال التمثيل مكّن من تعزيز أطروحة سوء علاقة الدولة والمجتمع والتي تعتبر علاقة أساسية وجب توفرها في النظام السياسي والقائمة على المشاركة الشعبية في الحياة السياسية. ينظر:

مالكي أمحمد، «تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي»، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، (العدد السادس) (تونس، سبتمبر 2011)، ص ص. 02- 04.

تبنى النظام السياسي الليبي خلال الفترة 1951-2011 كل أشكال التسلطية وتمركز السلطة في يد جماعة معينة، وهو ما أدى إلى تعزيز أطروحة إسقاط النظام الليبي وتوجه ليبيا إلى حلقات مبهمة من العمل السياسي المتغذي بتراكمات البيئة الأمنية التي لا زالت تعيشها ليبيا، وتصبح بذلك ليبيا دولة فاشلة* تحتاج لإعادة بناء وفق أطر ومرتكزات أكثر ملامسة للواقع العالمي.

كما عرف النّظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال 1962 إلى غاية الآن تبني الجزائر لأنظمة سياسية زاوجت بين الأحادية والتعددية السياسية والحزبية، غداة استقلال الجزائر تبنّت الجزائر دستور 1963 الذي يُعد أول دستور في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث أكد هذا الدستور في ديباجته على شروع الدولة في الإصلاح الزراعي وإنشاء اقتصاد وطني، إنّ الملاحظ في هذا الدستور هو حصر العملية السياسية في حزب الطليعة الواحد -حسب تعبير نص دستور 1963- وهو جبهة التحرير الوطني FLN والذي يضمن السير الحسن للنظم السياسية في الجمهورية ، حيث يقع على عاتق FLN تعبئة الجماهير وتحقيق الاشتراكية وتحديد سياسة الأمة وفق مبدأ المركزية الديمقراطية، تمّ وفقه حصر الحركة الحزبية في FLN باعتباره الجهاز المحرِّك للعملية السياسية والمؤسِّس لنظم اقتصادية غير تلك التي كانت في فترة الاستعمار، من ذلك فإنّ هذا الدستور يرى على أنّ كُلاّ من النظام الرئاسي والبرلماني غير مهيئان للحكم ولن يضمنا استقرار البلد في ظل الإقرار بالنظام الذي يستمد قوته من الشعب تحت لواء FLN وعلى الشعب أن يسهر على استقرار النظام الذي يؤسس لتشييد اشتراكي حقيقي، كما يتم إنشاء مجلس وطني يضم ممثلين عن الشعب ترشحهم FLN وعليه يُعد رئيس المجلس الشخصية الثانية في البلد، في حين أنّ السلطة التنفيذية تتمركز في شخص رئيس الجمهورية.[1]

إنّ البدايات الأولى لبناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وإجراءات الانتخابات الرئاسية التي فاز بها المرشح الوحيد أحمد بن بلة في سبتمبر 1963 أكدت على عديد المقوّمات التي يراها الدستور كفيلة بأن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ومن منطلق أنّ البناء الاقتصادي ركيزة أساسية في عملية بناء الدولة فقد تمّ التأكيد على شروع الدولة في إنشاء اقتصاد وطني يتوافق وخصوصية

* للمزيد حول مضامين **الدولة الفاشلة في ليبيا** ينظر:

Chomsky Noam, **Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy** (London: the Penguin Group, 2007).

بومدين وسيلة، «الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية»، **الناقد للدراسات السياسية**، (العدد الثالث) (جامعة محمد خيضر- بسكرة، أكتوبر 2018)، ص ص. 208- 228.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «دستور 1963»، **الموقع الرسمي لمجلس الأمة**، أطلع عليه يوم 16 ماي 2021، ينظر:
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963

الطابع الاقتصادي الجزائري ورهانات الاقتصاد العالمي، كما تمّ تمركز السلطة في يد الحزب الواحد المتمثلة في FLN على اعتبار كفاحها المسلح كجناح سياسي لجيش التحرير الوطني في الثورة التحريرية، فهو بذلك حسب مقتضى الدستور يعمل على استقرار البلاد من منطلق أنّه المحرِّك الرئيسي للعملية السياسية في الجزائر.

ومن ذلك فالتأكيد على FLN كحزب وحيد في العملية السياسية أكد على أنّ الجزائر في البدايات الأولى للاستقلال أكدت على دور FLN الثوري بأن يكون المحرِّك الرئيسي لعملية بناء الدولة الجزائرية، حيث تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي بعد أن كان النظام الرأسمالي يمثِّل النظام الاستعماري السائد، ومن هذا فإنّ FLN بمقتضى الدستور تعمل على انجاز أهداف الثورة الديمقراطية وتؤكد على تشييد النظام الاشتراكي في الجزائر، كما أنّ السلطة التنفيذية في الدستور الأول للبلاد تم تركيزها في شخص رئيس الجمهورية في ظل اعتبار المجلس الوطني محرِّكا رئيسيا للعملية التشريعية القائم على ممارسة الشعب لحقوقه السياسية بواسطة منتخبين ترشحهم جبهة التحرير الوطني.

قبل أن يقوم وزير الدفاع هواري بومدين في جوان 1965 بالانقلاب على السلطة* ويؤكد بذلك على أنّ الجزائر في هذه الفترة لا زالت لم تتمتع بعد بمبادئ الديمقراطية، بل وبسيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة، ومنه فإنّ العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر تأسست منذ البدايات الاولى للاستقلال لكن ليس بالقدر الذي أصبحت عليه بعد نجاح الانقلاب العسكري على بن بلة، فقد تلاشت في ظل ذلك كل محاولات بناء دولة القانون بالمعنى المدني المتعارف عليه، وتعزّزت بذلك فرضية السيطرة العسكرية على السلطة في دول العالم النامي حديث العهد بالاستقلال، ومن تمّ أصبح أمام الجزائر عديد الرهانات في كل الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية في ظل تبني الجزائر للنظام الاشتراكي الذي شهد رواجا في تلك الفترة.

* قام وزير الدفاع الهواري بومدين بتنفيذ انقلاب عسكري في 19 جوان 1965 منهيا بذلك فترة حكم بن بلة ويؤكد بذلك بومدين على استمرار الشرعية الثورية، وهنا يبقى الإشكال مبهما حول ما إذا كان هذا الانقلاب انقلابا كغيره من الانقلابات العسكرية في قول بومدين "يجب أن نتفق حول جوهر و طبيعة الانقلاب. الانقلاب العسكري هو في حقيقة الأمر عملية عسكرية بحتة تقوم بها مجموعة تنتمي إلى جيش كلاسيكي، مجموعة مغامرة ترمي إلى الاستيلاء على الحكم و خدمة مصالحها الضيقة، أما نحن فلسنا جيشا من المرتزقة... هل يصح القول أنّ 19 جوان هو انقلاب يشبه الانقلابات التي تحدث في أمريكا اللاتينية مثلا؟ صحيح أن الدبابات خرجت إلى الشوارع لوقت قصير، هل فرضنا حالة الطوارئ؟ هل أعلنا حظر التجول؟ هل تمّ حل أي منظمة جماهيرية أو تنظيم وطني؟". ينظر:

بوباكير عبد العزيز، **19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري**، (الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2018)، ص. 06.

وتستمر بذلك فترة حكم الرئيس هواري بومدين وتتميز بتنامي الشرعية الثورية وفق أسس ومنطلقات حافظ من خلالها النظام على بعض مما كان في عهد بن بلة، إنّ وصول بومدين إلى الحكم بانقلاب عسكري عكس التجربة السياسية التي تبنتها الجزائر بل وأصبح أمام الجزائر معادلة لا بد من التعامل الفعلي معها وهي علاقة العسكري بالحياة السياسية باعتبار بومدين كان وزير الدفاع في فترة حكم بن بلة، كما عرفت مرحلة حكم بومدين فشل انقلاب قام به قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الطاهر الزبيري في ديسمبر 1967 لتلغى بعدها قيادة الأركان حتى نوفمبر 1984، عرفت فترة حكم بومدين توجه الجزائر نحو الاشتراكية وتعزيز قيم النظام الاشتراكي بما يساهم في عملية بناء الاقتصاد الوطني وفق أطر استغلال المقومات الزراعية التي تزخر بها الجزائر، وتتبنى الجزائر بذلك للميثاق الوطني 1976* الذي ركز من خلاله صانع القرار على تبني الاشتراكية التي تعمل على تطوير المجتمع الجزائري.

ما يُلاحظ في هذا الميثاق هو التبني الصريح لقيم الاشتراكية على مستوى واسع في عديد أبوابه، فالباب الأول الذي أبان فيه المشرّع عن التأسيس لبناء اجتماعي اشتراكي يتعزّز من خلاله المجتمع الجزائري ويتبنى وفقه هذه القيم التي يراها صانع القرار كفيلة ببناء مجتمع جزائري يواكب الرهانات الداخلية والخارجية، هذه المبادئ من شأنّها تدعيم الاستقلال الوطني حسب مقتضى الميثاق خاصة وأنّ صانع القرار يسعى إلى تطوير المجتمع وترقية الفرد الجزائري بما يعزّز ازدهاره، مما يؤكد على قطع العلاقة مع أي نظام يراه صانع القرار مخالفا لقيم الاستقلال من خلال نظرته إلى الرأسمالية على أنّها صنيعة استعمارية.

بعد وفاة بومدين سنة 1978 عرفت السلطة في الجزائر بوادر نظام سياسي جديد غير الذي تبناه بن بلة وبومدين، حيث تعززت سيطرة المؤسسة العسكرية بكافة تشكيلاتها المتمثِّلة في قيادة الأركان والاستخبارات على المعادلة السياسية في الجزائر، ليتولى الشاذلي بن جديد سدة الحكم في سنة 1979 قبل أن يستقيل سنة 1992 ويخلفه محمد بوضياف الذي تمّ اغتياله في يونيو 1992، ليتم تعيين علي كافي رئيسا لمجلس الدولة من الفترة 1992-1994 قبل أن يفوز اليامين زروال في الانتخابات الرئاسية

* في سنة 1976 تمّ إصدار الميثاق الوطني والذي ركز في بابه الأول على بناء المجتمع الاشتراكي، حيث أكد على أنّ الاشتراكية في الجزائر ترمي إلى دعم الاستقلال الوطني وإقامة مجتمع متحرر في ظل ترقية الإنسان وتوفير أسباب ازدهاره، كما أبان على أنّه لنجاح التنمية لا بد من أن تكون منسجمة وشاملة قائمة على تقبل الشعب الجزائري لها مدعمَة بفعل الديمقراطية الاشتراكية التي يتبناها النظام الجزائري، والنظر إلى الرأسمالية على أنّها مرتبطة باستغلال الأمم والدول فهي مدعمة للأنظمة الاستعمارية، ويؤكد الميثاق مرة أخرى على دور حزب جبهة التحرير الوطني في تنشيط الحركة السياسية الجزائرية. ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 61) (السنة 13) (الجمعة 3 شعبان عام 1396 الموافق 30 يوليو سنة 1976)، ص ص. 890- 971.

سنة 1994 ويستمر في الحكم إلى غاية سنة 1999، ما قد يُلاحظ من خلال تعاقب الرؤساء من 1978 إلى 1999 هو سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الجزائر في ظل تعيين الرؤساء من طرف هذه المؤسسة ويتوزع التأثير في القرار السياسي بين قيادة الأركان (1978-1988) وجهاز المخابرات (1994-1999) وكمرحلة تحالف بين الجهازين (1988-1994).[1]

فترة حكم أحمد بن بلة وبومدين عرفت خلالهما الجزائر كل أشكال تمركز السلطة في يد جماعة معينة تحت غطاء الاشتراكية رغم إختلاف شدتها بين الفترتين، فالشرعية الثورية التي بنى عليها النظامان سلطتهما بقدر ما مثّلت ارتكازا على مبادئ الثورة التحريرية بقدر ما شكّلت عائقا أمام العملية السياسية التي أصبح الفرد الجزائري مغيبا فيها، إلا أنّ مرحلة حكم بن جديد عرفت نوعا من الانفراج السياسي وإشراك المجتمع في المعادلة السياسية خاصة في الفترة الأخيرة لحكم الشاذلي والتي شهدت أحداث أكتوبر 1988 وقبلها الأزمة الاقتصادية 1986 والتي تأثر بها الاقتصاد الجزائري بفعل تراجع أسعار النفط، مما قد يؤكد على أنّ النظام الجزائري أضحى يبحث منذ الاستقلال عن منظومة سياسية تتوافق وخصوصية البيئة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال.

شهد الاقتصاد الجزائري في عهد بن جديد حالة من الانهيار جراء الأزمة الاقتصادية 1986 التي شهدت انهيار أسعار البترول، وعلى اعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على عائدات البترول فإنّه تأثر بتأثر الاقتصاد العالمي والذي عرف تراجعا في النمو الاقتصادي بداية من الثمانينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تراجعا ملحوظا في النمو جراء تراجع أسعار البترول* وصلت ما بين 13 و 15 دولار للبرميل سنة 1986، بعد أن بلغ سنة 1985 حوالي 27 دولار وسنة 1982 ما يقارب 32 دولار، وفقا لذلك تراجعت صادرات الجزائر إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 مقابل 12.7 مليار دولار سنة 1985، مما حتم على الدولة تبني نموذج اقتصادي يواكب الرهانات الاقتصادية الدولية والإقليمية، هذا النموذج والذي عرفت من خلاله المؤسسات الاقتصادية نوعا من الاستقلالية مقابل إعادة النظر في قانون الاستثمار وطرق تمويل الاستثمارات، من بين الآثار السلبية لأزمة 1986 تراجع إيرادات الجزائر

[1] قنديل ماهر، «الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي»، **تقييم حالة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2016)، ص ص. 03، 04.

* للمزيد حول **تقلبات أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الجزائري** ينظر:

براكني سمية وآخرون، «تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1986-2018 باستخدام نموذج VAR »،**Le Manager**، (المجلد السادس) (العدد الثاني) (المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي-الجزائر، ديسمبر 2019).

عقون نادية، مخاليف أسماء، «تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017»، **مجلة الاقتصاد والمالية**، (المجلد الخامس) (العدد الأول) (جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، جوان 2019).

المالية مع تسجيل عجز في الميزان التجاري حوالي 1.393 مليار دولار مما حتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والتي عززت بدورها التبعية الاقتصادية للخارج.[1]

في ظل ما شهدته الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1989 من تنامي كل أشكال الشرعية الثورية والأحادية الحزبية تبنت الجزائر دستور 1989*، خاصة وأنّ هذا الدستور سبقته أحداث أكتوبر 1988 إذ أنّ هناك من يُجادل في أنّ هذا الدستور يعتبر دستور أزمة -كغيره من الدساتير الجزائري- جاء استجابة لأحداث أكتوبر 1988 والبعض يرى فيه أبرز دستور في تحليل النظام السياسي الجزائري، خاصة وأنّه ركز على التعددية السياسية كمجال حقيقي لتعزيز المعادلة السياسية الجزائرية بما يتماشى ومتطلبات الواقع الإقليمي والعالمي الذي تبنى قيم الديمقراطية، فأصبحت الجزائر بذلك تتجه نحو تبني النهج الديمقراطي الساعي إلى تعزيز المشاركة الشعبية في كل الأمور السياسية التي تهم الجزائر، ومن تمّ فإنّ هذا الدستور أكد على تماشي الجزائر مع متطلبات المعادلة السياسية لأن تكون الجزائر فاعلا أساسيا في السياسة الإقليمية والعالمية، لتتبنى الجزائر بعد ذلك دستور 1996**[2] الذي يعتبر أحد أبرز الدساتير التي أكدت على التعددية الحزبية.

---

[1] بحيح عبد القادر، «تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015»، **اقتصاديات المال والأعمال**، (المجلد الثاني) (العدد الأول) (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، مارس 2018)، ص ص. 399- 401.

* ما يُلاحظ في دستور 1989 هو ما جاءت به المادة 40 المتضمنة حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، إنّ الجزائر بتبنيها لهذه المادة فإنّها تؤكد على أمرين أساسين أحدهما أنّ هذا المكسب السياسي الذي جاء به الدستور يعزِّز من العملية السياسية الجزائرية ويؤكد على تبني الجزائر لخيار المشاركة الشعبية في الحياة السياسية على نطاق واسع دونما أي حدود، أمّا الأمر الثاني فإنّ الملاحظ لنص المادة يُدرك حقا أنّ الجزائر بهذا الدستور تبنت التعددية السياسية وليست الحزبية في ظل عدم وجود نص صريح في هذا الدستور يُجيز حق إنشاء الأحزاب السياسية، وهي نكسة أخرى تُحسب على النظام السياسي الجزائري وتؤكد أنّ النظام السياسي في هذا الدستور لا زال تحت معادلات الأحادية الحزبية. للمزيد ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «المرسوم الرئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير سنة 1989 المتضمن التعديل الدستوري 1989»، **الجريدة الرسمية**، (العدد التاسع) (السنة 26) (الأربعاء 23 رجب عام 1409 الموافق أول مارس 1989)، ص ص. 234 - 256.

** على عكس ذلك أكدت المادة 42 من دستور 1996 على حق إنشاء الأحزاب السياسية وهو حق معترف به ومضمون بنص الدستور على ألا تؤسس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوري شريطة ألا تكون لهذه الأحزاب أي تبعية لمصلح خارجية، من تمّ فإنّ هذا الإقرار الصريح من المشرع أبان عن رغبة ملحة في تبني التعددية الحزبية خاصة وأنّ الجزائر في فترة تبني هذا الدستور كانت تعيش حالة من العنف المسلح، أكدت الجزائر من خلال هذا الدستور تبني كل ما من شأنه أن يكون دافعا للتعامل الدستوري والسياسي مع هذه الأزمة، وهو ما يُلاحظ في دستور 1996 والضمانات الدستورية التي تعزز من مسارات التنمية، إلا أنّ الواقع الميداني المتغذي بتنامي الجماعات الإرهابية حال دون ذلك. للمزيد ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996 المتضمن التعديل الدستوري 1996»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 76) (السنة 33) (الأحد 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996)، ص ص. 06- 32.

وتستمر العملية السياسية في الجزائر بعد وصول المرشح عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وفوزه في الانتخابات الرئاسية 1999، حيث شهدت فترة حكم بوتفليقة 1999-2019 نوعا من التعامل السياسي مع الأزمات السياسية التي شهدتها الجزائر فتبنت بذلك الجزائر جُملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عزّزت بدورها من مسارات التنمية الاقتصادية، بما يؤكد على مركزية ودور العامل السياسي في توجيه ومسايرة مسارات التنمية الاقتصادية، لكن ما حدث في الجزائر في العهدات الأخيرة من حكم بوتفليقة* وتمركز السلطة في يد جماعة معينة كان سببا حقيقيا في الحراك الشعبي** الذي عرفته الجزائر سنة 2019 والذي أسقط حكم بوتفليقة، ليُنتخب المرشح عبد المجيد تبون ويفوز بالانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019 ***وتدخل الجزائر بذلك في مرحلة جديدة من المعادلات السياسية.

سياقا لذلك فإنّ العملية السياسية في الجزائر بما فيها طبيعة شرعية الأنظمة السياسية ومدى مساهمة هذا النظام في مسايرة وتعزيز التنمية الاقتصادية أكدت عديد المرات على المكانة الهامة التي تتأثر من خلالها معادلات التنمية الاقتصادية بطبيعة النظام السياسي، عرفت البدايات الأولى لبناء الدولة ما بعد الاستقلال تأثر النظام بالبُعد التاريخي والتحرري فتعزّزت بذلك الأنظمة الجزائرية السياسية والاقتصادية بالشرعية التاريخية التي اعتمد عليها المنظور الجزائر في بناء الدولة في مرحلتي حكم بن بلة وبومدين، إذ أنّ بروز الشرعية التاريخية كأبرز حلقة في النظام السياسي من 1962 إلى بداية حكم الشاذلي بن جديد أبان عن ضعف في تعزيز التنمية الاقتصادية وتبني المنظور الاشتراكي في مسايرة المعادلات الاقتصادية، والذي أكد بدوره على فشل النموذج التنموي في الجزائر طيلة هذه الفترة.

شهدت البدايات الأولى لحكم بن جديد انتعاشا في معادلات الاقتصاد الوطني بعد تبني الجزائر لأنظمة أكثر ديمقراطية أثرت بدرجة إيجابية في العملية الاقتصادية الداخلية والخارجية للجزائر، لكن أزمة

---

* للمزيد حول فترة **حكم عبد العزيز بوتفليقة** ينظر:

بوباكير عبد العزيز، **بوتفليقة رجل القدر**، (الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2019).

** للمزيد حول **الحراك في الجزائر** ينظر:

صيقع سيف الإسلام، **حراك بلا إيديولوجيا: رؤية تحليلية نقدية للحراك الجزائري في ضوء مقولات مالك بن نبي**، (الجزائر: أدليس بلزمة للنشر والتوزيع، 2020).

السبيطلي محمد، **حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2019).

دولة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير رقم 1- الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات**، (فبراير 2020).

*** للمزيد حول **نتائج الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019** ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «إعلان رقم 03/إ.م.د/19 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 16 ديسمبر سنة 2019، يتضمن لنتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 78) (السنة 56) (الأربعاء 21 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 18 ديسمبر سنة 2019)، ص ص. 17- 19.

1986 مثّلت أبرز تحدي أمام الاقتصاد الجزائري القاضي بتعزيز معادلاته وتبني استراتيجيات تتوافق وخصوصية الاقتصاد الجزائري بما يساير الاقتصاد العالمي، لتنخفض معادلات التنمية الاقتصادية بداية من التسعينات بفعل الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر بتنامي كل أشكال التهديدات الأمنية في فترة حكم زروال، وبوصول بوتفليقة إلى السلطة سنة 1999 عمل النظام السياسي الجزائري بتبنيه لقانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية على إعطاء دور هام للعملية الأمنية التي أثرت بدرجة كبيرة على مسارات التنمية الاقتصادية.

شهد الاقتصاد الجزائري المتأثر بشدة بأزمة التسعينيات انتعاشا بداية من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين تبنى من خلالها النظام الجزائر عديد المخططات والبرامج الاقتصادية التي يراها صانع القرار كفيلة بإنعاش الاقتصاد، إلا أنّه وفي العهدات الأخيرة لبوتفليقة عرفت العملية السياسية استبدادية سياسية في صنع القرار وتمركز السلطة في يد جماعة معينة والذي أثّر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، ليؤسس ذلك لحراك شعبي أبان عن رغبة في تعزيز الاقتصاد الجزائري وإشراك الفرد الجزائري في كل العمليات الاقتصادية.

تميَّزت العملية السياسية في تونس قبل 2011 وبعد الاستقلال بتمركز السلطة في شخصي الرئيسين **الحبيب بورقيبة*** و**زين العابدين بن علي**، حيث عرف النظام التونسي طيلة قرابة ستة (06) عقود من المعادلة السياسية شكلا من الديكتاتورية بعيدا عن كل أشكال الديمقراطية والمشاركة السياسية، والفارق يظهر خلال الفترة 2011-2021 بتعاقب خمسة (05) رؤساء منهم اثنان بصفة مؤقتة، حيث ترأس بصفة مؤقتة **فؤاد المبزغ** تونس بعد الثورة من يناير 2011 إلى ديسمبر 2011 ليتسلم **منصف المرزوقي** الرئاسة إلى غاية نوفمبر 2014، ويخلفه **الباجي قايد السبسي** بعد فوزه في انتخابات نوفمبر 2014 إلى غاية يوليو 2019 ليخلفه بعد وفاته بصفة مؤقتة رئيس مجلس نواب الشعب **محمد الناصر** إلى غاية فوز المرشح **قيس السعيد** في انتخابات أكتوبر 2019، ويصبح بذلك قيس سابع رئيس في تاريخ تونس والخامس بعد الحراك الشعبي أواخر 2010.

بالرجوع إلى الحياة السياسية في عهد الحبيب بورقيبة منذ توليه رئاسة الجمهورية بعد انتخابات المجلس القومي التونسي 25 مارس 1956 في أقل من خمسة أيام من استقلال تونس يوم 20 مارس

* للمزيد حول **سيرة الحبيب بورقيبة** ينظر:
بلخوجه الطاهر، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم... شهادة على عصر**، (مصر: الدار الثقافية للنشر، 1999).
الصافي سعيد، **بورقيبة: سيرة شبه محرمة**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000).

1956 والتي "فازت بها قائمة الجبهة القومية برئاسة الحزب الدستوري الجديد"، ليعقد أول اجتماع في 08 أفريل 1956 طالب من خلاله المتظاهرون بتأسيس برلمان تونسي منتخب أفرز انتخاب بورقيبة رئيسا له، ليكلف بورقيبة بتشكيل الحكومة قبل أن ينسحب من رئاسة المجلس التأسيسي يوم 14 أفريل 1956، إلا أنّ المفاجئ هو قيام بورقيبة في 13 أوت 1956 بإعلان "قانون للأحوال الشخصية أساسه تحرير المرأة التونسية" فأصبح للمرأة حق المشاركة في الانتخابات، في 27 جويلية 1957 أعلن المجلس التأسيسي التونسي عن إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية تحت رئاسة بورقيبة ليتم في الفاتح جوان 1959 الإعلان عن الدستور التونسي الأول منذ الاستقلال والذي يمنح صلاحيات واسعة النطاق لرئيس الجمهورية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال بناء اقتصاد وطني دون فك التبعية عن الاقتصاد الاستعماري الذي يسعى إلى كل أشكال التخلف من المستعمرات السابقة، قبل أن تتبنى تونس الاشتراكية رغبة منها بتحقيق اقتصاد وطني حقيقي يعزِّز من فك التبعية للخارج، وتستمر سياسة بورقيبة في تبني كل ما من شأنّه تعزيز سلطة رئيس الجمهورية قبل أن يتم عزله من السلطة يوم 07 نوفمبر 1987 بعد العجز الذي أصابه والذي منعه من إكمال مسيرته الرئاسية. [1]

في سياق ذلك فإنّ البداية الأولى للنظام السياسي التونسي لما بعد الاستقلال عرفت تمركزا للسلطة كغيره من أنظمة الدول حديثة العهد بالاستقلال، وهي التجربة الأولى لتونس ما بعد الاستقلال في خضم التركة الاستعمارية التي أكدت على دورها في تحديد معالم النظام السياسي أو شكله لمرحلة البناء الوطني في تونس ما بعد الاستعمار، إنّ مرحلة بورقيبة بقدر ما مثّلت التجربة الأولى في البلاد بقدر ما أكدت على الشرعية الثورية لزعامات الثورة في حسابات السلطة السياسية بل أنّ هذه الشرعية بنت عليها تونس تجربتها السياسية الأولى وما تبعها، في الوقت ذاته فقد أكد إدراج المرأة في العملية السياسية في تونس مركزية هذا المكوّن الاجتماعي ودوره في بعث العملية السياسية التونسية.

في المقابل فإنّ هذا الإدراج مثّل تحدي بارز للمعادلة السياسية التونسية خاصة في ظل التباينات الاجتماعية وردود الفعل من هذا الدور، إنّ دستور 1959 يعد أول دستور للجمهورية التونسية بعد الاستقلال والذي عُدل عديد المرات منذ تبنيه إلى غاية 2008 حمل في سياقاته توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وأكد على أنّ الدولة هي الرئيس دون التصريح بهذا الإقرار، لكن السبب الحقيقي الذي يعد محدِّدا لعملية بناء الدولة هو التركة الاستعمارية التي أصبحت محدِّدا للعملية البنائية في المنطقة المغاربية

[1] معزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2009-2010)، ص ص. 401- 446.

ككل، من ذلك فقط شكلت مرحلة حكم بورقيبة حلقة بارزة في تاريخ تونس حددت بدورها معالم سلبية للنظام التونسي في مراحل متعددة ما بعد الاستقلال إلى غاية أواخر 2010 والتي لا زالت لصيقة بالنظام التونسي.

في أبريل 1984 عُيّن زين العابدين بن علي مديرا عاما للأمن الوطني قبل أن يتحالف مع ابنة أخت بورقيبة (سعيدة ساسي)، في الوقت ذاته فقد تراجعت مكانة بورقيبة في الساحة السياسية متعزِّزة باضطرابات ديسمبر 1983 التي شملت كل فئات المجتمع ضد النظام الحاكم، ليعيِّن بن علي وزيرا أولا ويستولي على الرئاسة في انقلاب سلمي عام 1987، لم تختلف فترة حكم بن علي عن سابقه بورقيبة في تعزيز كل أشكال السيطرة وتركيز السلطة في يد الرئيس، والأخطر من ذلك تبني سياسة قمعية بعيدة كل البعد عن أطر الديمقراطية، الأمر الذي شكّل عامل إيجابي في تحالف المعارضة خاصة في تكوين هيئة 18 أكتوبر 2005 التي جمعت قوى سياسية مختلفة (التجمع الديمقراطي، التكتل الديمقراطي، حزب العمال الشيوعي التونسي، حركة النهضة)، قبل ذلك وبعد سنتين من تولي بن علي السلطة انضمت تونس إلى منظمة التجارة الحرة في 1989 لتبدأ في خصخصة قطاع السياحة وتصبح حكرا في يد جماعة قريبة من الحكومة، وفقا لذلك فقد سجلت تونس انخفاضا معتبرا في نسبة الفقر لتصل إلى 4.1% سنة 2006 بعد أن كانت 11.2%، وتبقى الحلقة البارزة هي كيف شهدت تونس حراك شعبي أواخر 2010 في ظل أنّ الاقتصاد التونسي في تلك الفترة كان في أبرز مراحل نموه؟ عكَسه تبني بن علي لمقاربة الليبرالية الاقتصادية.[1]

لا تكاد تختلف فترة حكم بن علي عن بورقيبة خاصة في منظورها السياسي، إلا أنّ الاختلاف يرجع إلى المنظور الاقتصادي للرئيسين حيث شهدت مرحلة بن علي تبني الليبرالية الاقتصادية، عرف وفقها الاقتصاد التونسي انتعاشا ملحوظا تعززت وفقه السياحة وهو ما يحسب إيجابا على نظام بن علي لكن لن يدعمه في مساره السياسي، خاصة وأنّ هذا التوجه الاقتصادي مثّل حلقة تحول ملحوظة من اقتصاد يرتكز على مخلفات المرحلة الاستعمارية إلى اقتصاد يرتكز أساسا على الحرية الاقتصادية بتوظيف السياحة كقطاع حساس في المعادلات الاقتصادية، هذا النجاح الاقتصادي لا يخفي ما عاشته تونس في مرحلة بن علي من كل أشكال التسلطية وتبني القمع كآلية لمسايرة الحراكات الشعبية مثلما

[1] بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2012)، ص ص. 61- 133.

حدث في عهد بورقيبة والواقع يدل على سقوط عديد القتلى والجرحى في التظاهرات الشعبية زمن بورقيبة وبن علي.

إنّ تراكمات الحياة السياسية قبل 2010 عرفت كل أنواع الأنظمة الاستبدادية الشمولية والتسلطية، ذلك أنّ المعادلة السياسية كانت متمركزة في شخص رئيس الجمهورية والجماعة المحيطة به، والأكثر من ذلك مورست كل أشكال القمع ضد المتظاهرين المنادين بتحسين الظروف الاجتماعية للطبقة الفقيرة وفتح المجال أمام المشاركة السياسية للمواطن التونسي، كما أكدت على هذه الفرضيات ثورة 2010 التي نادى الشعب التونسي فيها بتغيير النظام التسلطي والدكتاتوري وتبني النظام الديمقراطي الذي يعزِّز من مكانة الشعب ضمن الحياة السياسية التونسية، وأن يكون المواطن التونسي فاعلا أساسيا في كل مراحل إعادة بناء الدولة التونسية لما بعد 2010، وتدخل بذلك تونس مرحلة جديدة من مراحل نظامها السياسي الذي يُعول عليه بالتأسيس لمنظومة سياسية في خدمة الشعب التونسي وتطلعاته.

لم يقف الأمر في فترة بن علي على النظام التسلطي فقط بل أبانت هذه المرحلة عن تفشي الفساد*، حيث أكدت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد على ضلوع بعض المحامين والقضاة في قضايا رشوة وفساد استغلوا في ذلك قربهم من صانع القرار، كما عثرت على عديد الوثائق التي تثبت تورط بن علي في قضايا تخص قطاع المحاماة في 08 جويلية 2000 بتكليفه النائب العام للحكومة بناءا على اقتراح لجنة دراسة ملف المحامين المتعاملين مع المؤسسات العمومية والإدارية والقاضية بوضع المحامين المعارضين للنظام في قائمة المحامين السيئين، فانتماء المحامي إلى حزب السلطة أو حزب موالي للسلطة كان المعيار الأساسي الذي تعتمده المنشآت العمومية في اختيار المحامين الذين ينوبون عن هذه المنشآت،[1] في نص صريح على انتهاك بن علي لكل القواعد القانونية المنظمة للعملية القانونية في تونس، وتصبح بذلك هيئة القضاء أداة مطيعة في يد شخص الرئيس ومن يعارض يفصل ولا يُتعامل معه، مما أغلق كل أبواب الحرية القانونية للمحامي والقاضي التونسي.

يُعد مصطلح تنمية التخلف الذي جاء به **غوندر فرانك** (G.Frank) تعبيرا عن السياسات الاقتصادية التي طبقها بورقيبة وبن علي خلال فترتي حكميهما، حيث أكد الواقع الميداني تنامي حالة

* للمزيد حول **واقع الفساد في تونس** ينظر:

الولايت المتحدة الأمريكية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، **تقرير عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر**، (اكتوبر 2017).

[1] هرموش منى، «الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي»، **العلوم القانونية والسياسية**، (المجلد الثامن) (العدد الأول) (جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، جانفي 2017)، ص ص. 216، 217.

اللامساواة في التنمية بين المناطق المركزية الذي شهدت استغلالا لموارد المناطق الطرفية، فزادت درجة تنمية المناطق المركزية مقابل تنامي درجات التخلف، يُجادل العديد من أنّ سياسات التهميش للمناطق الطرفية أكدت وجود نمط يفضل منطقة على أخرى، لتستمر هذه الهوة في الاتساع بالرغم من تحقيق تونس لمعدلات منخفضة من الفقر بلغت 23.1% سنة 2005 و 20.5% سنة 2010 و 15.2% سنة 2015،[1] عكس ذلك طبيعة التكوين الاجتماعي لصانع القرار وتبنيه لسياسة اللامساواة في التنمية بين المناطق، الأمر الذي فاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية وعزّز من فرضية تبني حراك شعبي قادر على إعطاء دفع حقيقي للنهوض بتونس وتعزيز دولة الحق والقانون القائمة على أسس الديمقراطية والمساواة الاجتماعية.

أكدت انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011 عن رغبة مُلحة لدى الشعب التونسي لتبني الاستقرار السياسي لمؤسسات الجمهورية، حيث أفرزت الانتخابات عن تنافس 500 1 قائمة حزبية مستقلة تضم حوالي 500 10 مرشح يمثلون 100 حزب للتنافس على 217 مقعدا، حصل الائتلاف الحزبي الثلاثي على 238 مقعدا موزعة بين جبهة النهضة التي حصلت على 89 مقعدا وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعدا وحزب التكتل من أجل العمل والحريات على 20 مقعدا، تمّ تشكيل حكومة الترويكا الأولى بقيادة **حمادي الجبالي** وحكومة الترويكا الثانية بقيادة **علي العريض**، إلا أنّ هذه الترويكا شهدت انشقاقا من عديد الأعضاء بل وانضم بعضهم إلى أحزب أخرى، ومن تمّ فإنّ المتغيِّر البارز في هذه الانتخابات هو محافظة المؤسسة العسكرية على حيادها من العملية السياسية،[2] وتشهد بذلك تونس أول تجربة تعرف نوعا من الديمقراطية منذ الاستقلال مستغلة بذلك الوعاء الشعبي المتغذي بوعي سياسي اكتسبه الشعب التونسي منذ البدايات الأولى للاستقلال.

ليعزِّز دستور 2014* العملية السياسية في تونس بتبنيه لعديد الرؤى والبدائل الحقيقية القادرة على تعزيز أو إحياء المنظومة الدستورية التونسية، ويتزامن مع نفس السنة التي تمّ فيها إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية، حقّق حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية أكبر عدد من المقاعد حيث

[1] صديقي العربي، «التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب»، **موجز السياسة**، (الدوحة: مركز بروكنجر الدوحة، 2019)، ص ص. 02- 05.

[2] الجمعاوي أنور، «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق»، **سياسات عربية**، (العدد السادس) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات-الدوحة، يناير 2014)، ص ص. 02- 07.

* للمزيد حول **دستور تونس 2014** ينظر:

الجمهورية التونسية، «دستور الجمهورية التونسية»، **الرائد الرسمي**، (عدد خاص) (السنة 157) (الاثنين 10 ربيع الثاني 1435 الموافق 10 فيفري 2014).

حصل على 86 مقعدا في حين حصل حزب النهضة على 69 مقعدا والإتحاد الوطني الحر على 16 مقعدا والجبهة الشعبية 15 وآفاق تونس على 08 مقاعد، بعد حوالي شهر من ذلك جرت الانتخابات الرئاسية والتي أفرزت الجولة الأولى منها عن مرور **منصف المرزوقي** و**الباجي قايد السبسي** إلى الجولة الثانية والتي حصل فيها المرشح السبسي على نسبة 55% من الأصوات ويفوز برئاسة تونس.[1]

ويستمر التداول السلمي على السلطة في تونس بإجراءات الانتخابات التشريعية 06 أكتوبر 2019 والانتخابات الرئاسية في الدور الأول يوم 15 سبتمبر من نفس السنة والدور الثاني في 13 أكتوبر، أفرزت الانتخابات التشريعية على 217 مقعدا بفوز حركة النهضة بـ 52 مقعدا بانخفاض عن انتخابات 2014 والتي حقق فيها الحزب 69 مقعدا، في حين تحصل حزب قلب تونس على 38 مقعدا والحزب الدستوري الحر على 17 مقعدا وحزب تحيا تونس على 14 مقعدا وحزب نداء تونس 03 مقاعد، في ذات السياق فقد جرت الانتخابات الرئاسية في دورها الأول بمرور **قيس سعيد** بنسبة 18.4% و**نبيل القروي** 15.58% من أصل 26 مرشحا في الدور الأول، ويفوز قيس في الدور الثاني ويتحصل على 72.71% من الأصوات مقابل 27.29% لمنافسه القروي.[2]

سياقا لذلك فإنّ تونس تجربة سياسية رائدة في التحول الديمقراطي لما بعد 2010 وتجربة اقتصادية محفِّزة في عهد بن علي، ففي مرحلة ما قبل 2010 عرفت تونس أنظمة سياسية امتازت بأعلى درجات الدكتاتورية، حيث تمركزت السلطة في شخص الرئيس فقط ممثلة في بورقيبة وبن علي، أكدت هذه الفترة من الاستقلال إلى 2010 تنامي كل أشكال التسلطية فأصبح النظام التونسي بذلك معيارا أساسيا للدكتاتورية، استغل من خلالها رئيس الجمهورية منصب الرئاسة لتعزيز مقدراته الشخصية فتعزز بذلك نفوذ العائلة الحاكمة وما يحيط بها، وارتفعت كل معدلات الفساد السياسي والإداري والقانوني بل وصل الأمر إلى أنّ كل من لم يقف في صف الرئيس يعتبر عدوا من منظور صانع القرار، تبنى وفقها النظام التونسي كل أشكال التغييب الشعبي عن المعادلات السياسية، إلا أنّ الملفت للاهتمام هو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي قبل 2010 حيث أكد في تلك المرحلة صانع القرار على دور القطاع السياحي في دفع

[1] United States of America, The Carter center, **Legislative and Presidential Elections in Tunisia- Election Report**, (December 2014), P P. 12, 13.

[2] United States of America, The Carter center, **2019 Presidential and Parliamentary Elections in Tunisia- Election Report**, (2019), P P. 13, 14.

عجلة التنمية خاصة وأنّ مرتبة الاقتصاد التونسي تعزّزت بين الاقتصاديات العالمية، وأصبحت التجربة التونسية في مجال السياحة تجربة رائدة عكست بذلك الأعداد الهائلة من السياح من خارج تونس.

وبتبني تونس للتجربة الديمقراطية كأحد إفرازات الحراك فإنّ الرأي العام التونسي أبان عن رغبة ملحة في تعزيز كل ما من شأنّه أن يساير إيجابيا العملية الديمقراطية، عكس ذلك انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011 كأول تجربة انتخابية ما بعد الحراك وتشريعات 2014 و2019 والانتخابات الرئاسية 2014 و2019، أكدت خلالها نتائج هذه الانتخابات عن تنوع الساحة السياسية والذي ينُم عن وعي جماهيري بضرورة المشاركة السياسية كأحد آليات الدمقرطة والحكم الراشد في تونس، وبذلك فإنّ فترة 2011-2019 أكدت على قدرة المجتمع التونسي على المضي نحو تبني رؤية ديمقراطية يكون لها الأثر البالغ في تعزيز مكانة تونس في مؤشرات العملية الديمقراطية، إنّ الملفت للاهتمام في المرحلتين 1956-2010 و 2011- 2021 هو أنّ المرحلة الأولى تميزت بدرجات مرتفعة من الديكتاتورية قابله ارتفاع معتبر في النمو الاقتصادي عززت من خلاله تونس مرتبتها ضمن ترتيب الدول من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي، في حين تميّزت المرحلة الثانية بأعلى درجات الديمقراطية في مقابل تذبذب ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي بفعل تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

تكاد تختلف الحياة السياسية في موريتانيا بعد الاستقلال عن بقية الدول المغاربية، مرحلة بناء الدولة في موريتانيا حملت معها عديد التركات التي أثرت كغيرها من دول المنطقة على الأبنية السياسية فيها، حيث عرفت موريتانيا في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية الآن عديد أشكال الأنظمة التي أكدت على صعوبة العملية السياسية، الأمر الذي يؤكد على صعوبة المراحل الأولى من عملية بناء الدولة في ظل ما أفرزته المرحلة الاستعمارية من تعزيز بوادر تخلف هذه الدول، فالدارس للعملية السياسية الموريتانية يُدرج في النقاط الأولى من تحليله ضرورة دراسة وتحليل العلاقات المدنية- العسكرية ودور المؤسسات الفاعلة في موريتانيا على عملية بناء الدول، بما يؤكد على ضرورة التدقيق في مراحل العملية السياسية ومدى ارتباطها بمسارات التنمية الاقتصادية.

عرف النظام السياسي في موريتانيا خلال الفترة 1960-2010 ثلاث نماذج من الأنظمة قسمت على ثلاث مراحل من تاريخ موريتانيا السياسي، شكّلت المرحلة الأولى 1960-1978 البدايات الأولى للنظام الجمهوري بعد الاستقلال التام عن فرنسا وهي مرحلة عُرفت بالحقبة المدنية للنظام السياسي الموريتاني التي تميزت بهيمنة الحزب الواحد والانتقال من النظام البرلماني الذي اعتمدته موريتانيا بنص

دستور مارس 1959 إلى نظام رئاسي بموجب دستور مايو 1961 لترتكز السلطة في يد رئيس الجمهورية خاصة وأنّ الأحزاب السياسية انصهرت في حزب واحد تحت مسمى حزب الشعب الموريتاني في نظام ليبرالي، خاصة وأنّ موريتانيا عرفت في هذه المرحلة كل أشكال الاقتصاد التقليدي وسيطرة القطاع الخاص، لتعقبها المرحلة الثانية من المعادلة السياسية 1978-1991 والتي تميزت بتنامي دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ومنع وجود الحزب الواحد إلا ما تعلق بالهياكل وهي شكل من أشكال التنظيمات الأمنية في المجتمع، وصولا إلى المرحلة الثالثة 1991-2010 التي أعقبت سلسلة انفجار الأوضاع بين موريتانيا والسنغال التي أدت إلى عمليات تقتيل كبيرة بين الطرفين حيث تميزت هذه الحقبة بمزيج من المدنية والعسكرية. [1]

قبل الحديث بالتفصيل عن مضامين العملية السياسية في موريتانيا وأثّرها على التنمية الاقتصادية من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى الآن لابد من الإقرار أنّ طبيعة النظام الموريتاني سايرت المعطيات الإقليمية والمحلية، خاصة وأنّ النظام السياسي يتأثر إلى حد كبير بالمعطى الاجتماعي والاقتصادي المحلي من منطلق التأثير المتبادل، حيث عرفت موريتانيا كغيرها من دول المنطقة حالة من الاستعمار الذي أثّر بدوره في البنى الأساسية لبناء الدولة الموريتانية بفعل أثر التركة الاستعمارية وطبيعة الموروث التاريخي على عملية بناء الدولة، فأصبحت التركة الاستعمارية في موريتانيا محدِّدا رئيسيا لمراحل النظام السياسي ما بعد الاستقلال، في ظل ذلك ونظرا لحساسية المراحل الأولى للاستقلال فقد تعزّزت التجربة الموريتانية بأن كانت تختلف نوعا ما عن التجارب المغاربية لما بعد الاستقلال خاصة في شدة طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وموقع المؤسسة العسكرية من العملية السياسية.

شهدت موريتانيا كغيرها من دول المنطقة والقارة حالة من الاستعمار والتغلغل الأوروبي فيها، بدءا بالبرتغال التي اهتمت بتجارة الرقيق مرورا بهولندا والتي سعت إلى التموقع في موريتانيا وتعزيز تجارتها فيها لتتنافس بريطانيا وفرنسا قبل أن تسلَّم إلى فرنسا بموجب معاهدة فينا 1815، وينتج عن ذلك استعمار فرنسا لموريتانيا في بداية القرن العشرين رغبة في تعزيز مقدرات فرنسا واستغلال مقوِّمات القوة التي تزخر بها موريتانيا، من بين المحطات البارزة اتفاق باريس 1900 بين إسبانيا وفرنسا لتقسيم المنطقة والقاضي بمنح موريتانيا لفرنسا واحتفاظ الإسبان بالصحراء الغربية، يرى الخبراء أنّ الاحتلال الفرنسي لموريتانيا مر بثلاث مراحل أساسية، مرحلة التغلغل السلمي 1900-1905 في خضم الصراع بين

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، «التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي»، **دراسات دولية**، (العدد 43) (جامعة بغداد، 2010)، ص ص. 24- 26.

الأميرين **أحمد سالم ولد أعل** وأخوه **سيدي محمد فال** حيث أُجبر الأول على وضع إمارته تحت الحماية الفرنسية، مرحلة الغزو الفرنسي 1905-1914 تميزت ببدأ التوسع الفرنسي وبسط السيطرة الفرنسية على باقي الإمارات الموريتانية، ومرحلة الخضوع 1914-1934 انقسمت فيها المقوِّمات الاجتماعية الموريتانية خاصة قبائل الرقيبات وبن دليم كما عرفت هذه المرحلة غلق الحدود من ناحية الجزائر والمغرب سنة 1932 والتي اعتبرت ضربة موجعة للمقاومة الموريتانية. [1]

في المنظور الجيوسياسي أكدت موريتانيا على مكانتها المحورية ضمن السياقات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، تماسها البحري مع المحيط الأطلسي وحدودها مع الصحراء الغربية والجزائر ومالي والسنغال عزّز من مكانتها ضمن معادلات التأثير والتأثر، إطلالتها على المحيط الأطلسي مثَّلت أبرز معاملات الإغراء الجيوسياسي للقوى الاستعمارية التقليدية والحديثة باستغلال هذا المقوِّم لتعزيز مقوِّمات قوة المستعمر، في مقابل ذلك شساعة حدودها أبان لها عن تماسها ببعض بؤر التوتر خاصة في الشمال-الغربي مع الصحراء الغربية التي لا تزال تعرف حالة من عدم الاستقرار بين الأطراف المباشرة في القضية، وفي شمالها-الشرقي مع الصحراء الجزائرية التي تعرف في الآونة الأخيرة نشاطا معتبرا لشبكات التهريب والجريمة المنظمة، في مقابل حدودها الشرقية والجنوبية-الشرقية مع مالي وتميُّز هذه الأخيرة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني ما أثر بدوره على الأمن الموريتاني، وحدودها الجنوبية-الغربية مع السنغال في ظل الصراع السابق بين موريتانيا والسنغال والذي انتهى بأعداد كبيرة من الخسائر البشرية لكلا الطرفين.

سياقا لذلك أصبحت موريتانيا في الفترة الاستعمارية عضوا في اتحاد الأقاليم (إفريقيا الغربية الفرنسية) وأحد الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار، الملفت في هذه التجربة الاستعمارية أنّ الاستعمار سمح لموريتانيا بنوع من المشاركة السياسية في إقامة سلطة تنفيذية يمارسها الوالي أي مندوب الحكومة الفرنسية وسلطة تشريعية عبارة عن مجلس إقليم منتخب يمارس القضايا غير السياسية، حيث أبانت انتخابات 1946 النيابية عن بروز قوتين يجسدهما المرشح **فون رازاك** عن الإدارة الاستعمارية والمرشح **أحمدو ولد حرمه** عن الإدارة الوطنية للتنافس "على مقعد نائب الإقليم الموريتاني في الجمعية الوطنية الفرنسية" فاز بها مرشح الإدارة الوطنية، قبل أن يفرز التحالف بين الإدارة الاستعمارية والنخب التقليدية بروز حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني سنة 1948 ليكون ندا للتيار الوطني ويقابلها ولد حرمه بتأسيسه لحزب الوفاق

[1] جبير علي سعدي عبد الزهرة، **مرجع سابق**، ص ص. 176- 184.

سنة 1950، وتمثل انتخابات 1950 نكسة للوطنيين بفوز **سيد المختار ولد يحي نجاي** عن حزب الإتحاد ويفقد ولد حرمه مقعده كنائب للأقاليم وبعده فوز حزب الإتحاد بأغلبية مقاعد الجمعية الإقليمية في انتخابات 1952 ويفوز أيضا في انتخابات 1957، إلا أنّ الملاحظ هو تصويت الموريتانيين بأغلبية ساحقة للبقاء ضمن المجموعة الفرنسية والحصول على الاستقلال المحلي، ليتم في 20 نوفمبر 1958 إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلا أنّ الاستقلال الداخلي لم يدم طويلا بعد مفوضات باريس التي انتهت بمنح موريتانيا استقلالا كاملا في 28 نوفمبر 1960 ويتم بعدها الإعلان عن دستور الجمهورية في 20 مايو 1961. [1]

كما تمّ الإشارة إليه في سياق الحديث عن مراحل تطور النظام السياسي الموريتاني والتي تمّ تقسيمها إلى ثلاث مراحل فإنّ المرحلة الأولى 1960-1978 حملت في طياتها إعلان الاستقلال التام لموريتانيا بعد أن كان محلي في إطار الاتفاقية الموقعة بين رئيس الحكومة الموريتانية **المختار ولد داده** ورئيس الحكومة الفرنسي **ميشل دبري** والمصادق عليها في 28 نوفمبر 1960، حيث مثّلت هذه الاتفاقية مكسبا للطبقة الحاكمة في موريتانيا ويتولى ولد الداده رئيس الدولة مقاليد الحكم بعد الاستقلال، في الوقت ذاته طالبت المغرب بأحقيتها في استرجاع موريتانيا التي تعتبرها جزء من المغرب، حيث تدعم هذا الموقف بتوصية الجامعة العربية في مؤتمر شتورة بلبنان بالوقوف مع المغرب لاسترجاع موريتانيا التي تعتبرها المغرب إقليم مغربي، يقابله رفض الأمم المتحدة لهذه التوصية وإقرار منح الاستقلال التام لموريتانيا واعتبارها إقليما مستقلا،[2] قبل أن يتم تنفيذ انقلاب عسكري ناجح أنهى الطابع المدني للعملية السياسية.

لم تستمر العملية الديمقراطية في موريتانيا بعد الاستقلال في مرحلتها الأولى أقل من عقدين من الزمن، حيث نجح انقلاب 10 يوليو 1978 الذي مثّل حلقة جديدة من حلقات المعادلة السياسية الموريتانية ما بعد الاستقلال والذي قاده المقدم **المصطفى ولد محمد السالك**، عزّز هذا الانقلاب من حالة عدم الاستقرار في موريتانيا والتي كانت لا تزال حديثة العهد بالعملية الديمقراطية، قبل أن ينجح الانقلاب الثاني في سنة 1979 بقيادة **أحمد ولد يوسف** والذي أبقى على ولد محمد السالك رئيسا للبلاد مع

[1] بن سيد أب سيدي محمد، «التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا»، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، (المجلد 40) (العدد الرابع) (جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، ديسمبر 2003)، ص ص. 19- 24.

[2] سيديا باب ولد أحمد ولد الشيخ، «تحديات الدولة في المجال الموريتاني 1960-1978»، **متون**، (المجلد 12) (العدد الأول) (جامعة طاهر مولاي-سعيدة، جوان 2020)، ص ص. 151- 159.

استحداث منصب وزير أول تولاه ولد يوسف ليتولى المنصب بعده **محمد خونا ولد هيدالة**، تمّ إقالة ولد السالك وتعيين **محمد محمود ولد احمد لولي** خلفا له قبل أن يستقيل الأخير من المنصب سنة 1980، ويصبح هيدالة رئيسا للجنة العسكرية ورئيسا للدولة والذي عرفت فترة حكمه نوعا من التوجه لتبني نظام ديمقراطي برلماني عين من خلاله حكومة مدنية إلا أنّ محاولة الانقلاب الفاشلة في 16 مارس 1981 بقيادة **أحمد سالم ولد سيدي** و**محمد ولد أباه ولد عبد القادر** أفشلت عمل الحكومة وتمّ حلها وإلغاء مشروع الدستور الذي كان مقترحا، ويعين هيدالة العقيد **معاوية سيد أحمد الطايع** وزيرا أولا ليلغى هذا المنصب في مارس 1984 ويعين الطايع قائدا للجيش، وتستمر سلسلة الانقلابات بنجاح انقلاب 12 ديسمبر 1984 بقيادة الطايع ويحكم البلاد إلى غاية 1991.[1]

تبنى الطايع دستور 1991 وعرضه على الاستفتاء في 12 يوليو 1991 ليصدر نص الدستور في 20 يوليو 1991، إلا أنّ طريقة وضع هذا الدستور والكواليس التي حامت حوله لم تكن بطريقة ديمقراطية ولم تكن محل إجماع من التشكيلات السياسية، حيث أكد هذا الدستور على تمسك الشعب الموريتاني بمبادئ الديمقراطية وسعيه إلى تعزيز قيم الممارسة الديمقراطية وحمايتها، كما أكد على مبدأ الفصل بين السلطات وينظم صلاحيات كل سلطة ويقر بمراقبة دستورية القوانين، وينشئ هذا الدستور مجموعة من المؤسسات الدستورية الكفيلة بتعزيز التجربة الديمقراطية الموريتانية والمتمثِّلة في "السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمجلس الدستوري والسلطة القضائية ومحكمة العدل السامية والمجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجموعات الإقليمية" ويجمع بذلك هذا الدستور بين سمات النظام الرئاسي والنظام البرلماني في نموذج واحد يعيد تأسيس العملية الديمقراطية في موريتانيا.[2]

استمرت فترة حكم الطايع إلى غاية نجاح الإنقلاب العسكري في 03 أوت 2005 بقيادة العقيد **علي ولد محمد فال** وتعيش موريتانيا لمدة سنة ونصف تحت حكم عسكري جرى فيها مراجعة الدستور سنة 2006 قبل أن تنظَم انتخابات محلية وتشريعية في نوفمبر 2006 ورئاسية في مارس 2007 أسفرت عن انتخاب **محمد ولد الشيخ عبد الله** رئيسا مدنيا لموريتانيا قبل نجاح عملية الانقلاب العسكري التي قادها الجنرال **محمد ولد عبد العزيز** في 06 أوت 2008، وتنظم انتخابات رئاسية في 18 جويلية 2009

[1] بن سيد أب سيدي محمد، «التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا»، **مرجع سابق**، ص ص. 29- 31.

[2] بن سيد أب سيدي محمد، «التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا: دستور 1991»، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، (المجلد 36) (العدد الأول) (جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، مارس 1999)، ص ص. 35- 55.

أسفرت عن فوز محمد ولد عبد العزيز لرئاسة البلاد،[1] وتستمر فترة حكمه إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية في 22 يونيو 2019* والتي شهدت ترشح خمسة (05) مترشحين بلغت فيها نسبة المشاركة 62.66% أفرزت فوز المترشح **محمد الشيخ محمد أحمد الشيخ الغزواني** لرئاسة البلاد. [2]

إنّ الحديث عن معادلات التنمية في ظل تأثرها بطبيعة النظام السياسي في موريتانيا أبان عن تبني موريتانيا لتجربة تنموية في مرحلة 1963-1984 التي تميزت بارتكاز الاقتصاد الموريتاني على الدَّين الخارجي، ما ولّد ارتفاع كبير في المديونية الخارجية حيث ارتفعت من 27 مليون دولار سنة 1970 إلى 1338 مليون دولار سنة 1984، لتبدأ موريتانيا بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، خلال المرحلة 1985-2000 التي عرفت ارتفاعا في حجم الدّين الخارجي من 426 1 مليون دولار سنة 1985 إلى حوالي 648 2 مليون دولار سنة 2000، ويتم تنفيذ خطة العمل 2001- 2004 ضمن المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر بلغ وفقها معدل النمو في المتوسط 3.7% (5.6% سنة 2003 مقابل 5.2% سنة 2004)، في ظل ارتفاع التضخم إلى 7.2% وعجز الموازنة والذي وصل إلى 11.5% من الناتج كمتوسط للفترة (14.3% سنة 2001 مقابل 8% سنة 2004) في مقابل انخفاض الفقر من 51% سنة 2000 إلى 64.7% سنة 2004، أما المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2006- 2010 فقد استقر فيها معدل النمو عند 3.8% بعد أن كان متوقعا أن يصل إلى 10.7% كما بلغ المعدل السنوي للتضخم 7.3% خلال 2006-2009 لينخفض إلى 2.3% نهاية 2009، ويبلغ عجز الموازنة 8.6% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط خلال 2006-2009 في مقابل انخفاض نسبة الفقر لتصل إلى 42% نهاية 2008.[3]

---

[1] مبارك محمد الأمين محمد عبد الله، «دستور موريتانيا لسنة 1991.. بين الثابت الدستوري والمتغير السياسي»،**الدراسات القانونية والاقتصادية**، (المجلد الأول) (العدد الثاني) (المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، ديسمبر 2018)، ص ص. 209- 224.

* للمزيد حول **الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2019** ينظر:

دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة**، (، مايو 2019).

[2] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2019»، **الموقع الرسمي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات**، نشر يوم 24 جوان 2019، أطلع عليه يوم 21 ماي 2021، ينظر:

http://ceni.mr/

[3] ولد محمد محمد محمود، «تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية: نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر»، **الأبحاث الاقتصادية**، (المجلد السادس) (العدد الخامس) (جامعة لونيسي علي-البليدة، ديسمبر 2011)، ص ص. 188- 199.

المطلب الثالث: الدلالات التفاعلية للأمن مغاربيا

حتى لا يُكرر الباحث ما جاء في سياق الحديث عن البيئة الأمنية المغاربية بالتعرض لجُملة التهديدات الأمنية وإفرازات الواقع الأمني المتأزم سيركز في هذا المستوى على العمليات الاقتصادية وتأثرها بالواقع الأمني في كل دولة من دول المنطقة، خاصة وأنّ هذا المستوى كفيل بأن يحاول الباحث من خلاله التطرق إلى ضرورة ومكانة المحدِّد الأمني ضمن معادلات التنمية الاقتصادية المغاربية وتأثر هذه العمليات الاقتصادية بالواقع الأمني الذي تتمركز فيه وفق جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية ميدانيا، كما سيحاول الباحث تحليل طبيعة وشدة تأثير المحدِّد الأمني على واقع ومعادلات التنمية الاقتصادية في المنطقة بتوظيف مؤشر إجمالي الناتج المحلي والذي يراه كفيلا بقياس شدة هذا التأثير، فمن بين أبرز الحالات التي عانت من تداعيات الأزمات الأمنية على الواقع الاقتصادي الحالة الجزائرية 1990-2000 والحالة الليبية بداية من 2011 إلى غاية الآن، حيث أكدت هاتان الحالتان على المكانة المركزية للمتغيِّر الأمني في تحديده لمسارات التنمية الاقتصادية، في الجزائر سجل مؤشر الناتج الوطني الخام GDP أدنى مستوياته في الفترة 1990- 2000 وفق ما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (02): إجمالي الناتج المحلي GDP بالجزائر خلال الفترة 1990-2000 (مليار دولار)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الجزائر	62.045	48.003	42.542	46.941	48.187	54.790

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات إجمالي الناتج المحلي بالجزائر 1990-2000، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2000&locations=DZ&start=1990&view=chart

وفق للإحصائيات المسجلة بالجزائر عرف GDP انخفاضا محسوسا خاصة الفترة 1990- 1994 والتي مثّلت المرحلة التي اشتد فيها العنف المسلح وتنامت فيها الجرائم الإرهابية، فانخفض GDP من 62.045 مليار دولار سنة 1990 إلى 48.003 مليار دولار سنة 1992 مع البدايات الأولى لأعمال العنف المسلح، ويواصل GDP سلسلة الانخفاض إلى 42.542 مليار دولار سنة 1994 بانخفاض أكثر من -6 ملايير دولار مقارنة بسنة 1992 وبانخفاض قارب عشرة -10 ملايير دولار مقارنة بسنة 1990 وهو أدنى مستوى مسجل لمؤشر GDP في الجزائر في الفترة 1990-2000، مثّلت سنة 1996 بداية انتعاش هذا المؤشر وارتفاعه النسبي بزيادة أكثر من أربعة +4 ملايير دولار مقارنة بسنة 1994

حيث سجل GDP حوالي 46.941 مليار دولار ويواصل الارتفاع سنة 1998 ويبلغ 48.187 مليار دولار وسنة 2000 بحوالي 54.790 مليار دولار.

جدول رقم (03): إجمالي الناتج المحلي GDP بليبيا 200 خلال الفترة 2009-2019 (مليار دولار)

	2009	2011	2013	2015	2017	2019
ليبيا	63.028	34.699	65.502	27.842	37.883	52.091

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات إجمالي الناتج المحلي بليبيا 2009-2019، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2019&locations=LY&start=2009&view=chart

أما في ليبيا بعد 2010 فقد سجل GDP تذبذبا في الانخفاض والارتفاع حيث بلغ قبل ذلك سنة 2009 حوالي 63.028 مليار دولار ليرتفع سنة 2010 ويبلغ حوالي 74.773 مليار دولار قبل بداية الأزمة السياسية والأمنية، الملاحظ هو الانخفاض القياسي المسجل سنة 2011 مع بداية الأزمة السياسية والأمنية والذي بلغ بانخفاض أكثر من النصف مقارنة بما تم تسجيله سنة 2010 حيث سجل GDP سنة 2011 ما يقارب 34.699 مليار دولار، قبل أن ينتعش مجددا سنة 2012 ويرتفع بأكثر من +47 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 حيث وصل GDP سنة 2012 ما يقارب 81.873 مليار دولار وهي أعلى نسبة تم تسجيلها في الفترة 2009-2019، انخفض GDP مجددا حيث بلغ سنة 2013 حوالي 65.502 مليار دولار ويسجل سنة 2015 ما يقارب 27.842 مليار دولار وسنة 2016 حوالي 26.197 مليار دولار وهي أدنى نسبة مسجلة لمؤشر GDP في ليبيا للفترة 2009-2019، شكلت سنة 2017 بداية الانتعاش الجزئي لمؤشر GDP حيث بلغ حوالي 37.883 مليار دولار وسنة 2019 بلغ حوالي 52.091 مليار دولار.[1]

شهدت تونس مع بداية سنة 2011 حالة من الأزمة الأمنية بفعل ما عاشته العملية السياسية بعد انهاء حكم زين العابدين بن علي، عرف خلالها الواقع السياسي تداولا على السلطة وصولا إلى الرئيس قيس سعيد الفائز في انتخابات أكتوبر 2019، حيث سجّل مؤشر GDP تذبذبا في المعدلات المسجلة في الفترة 2011-2019 وفق ما هو موضح في الجدول أدناه.

[1] الناتج المحلي الإجمالي بليبيا 2009-2019، البنك الدولي، **مرجع سابق**.

جدول رقم (04): إجمالي الناتج المحلي GDP بتونس خلال الفترة 2011-2019 (مليار دولار)

	2011	2013	2015	2017	2019
تونس	45.810	46.251	43.176	39.802	38.796

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات إجمالي الناتج المحلي بتونس 2011-2019، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2019&locations=TN&start=2011&view=chart

مع البدايات الأولى للحراك التونسي سجّل GDP سنة 2011 ما يقارب 45.810 مليار دولار وينتعش مع سنة 2013 بالرغم مما عاشته تونس في المرحلة الانتقالية قبل أن يبدأ في الانخفاض ويصل سنة 2015 إلى حوالي 43.176 مليار دولار ويواصل سلسلة الانخفاض المعتبر ويصل سنة 2017 إلى ما يقارب 39.802 مليار دولار بانخفاض أكثر من 03- ملايير دولار، ومع البدايات الأولى لحكم قيس سعيد سجل مؤشر GDP نوعا من إعادة الانتعاش إذا ما تمّ الاعتماد على ما تم تحقيقه سنة 2020.

من خلال الحالات الثلاثة التي تمّ الإشارة إليها في سياق مدى تأثير المتغيِّر الأمني على التنمية الاقتصادية يُلاحظ مدى تأثر العمليات الاقتصادية بالواقع الأمني المتأزم الذي عاشته بعض دول المنطقة، من خلال اختبار هذه العلاقة وفقا لمؤشر GDP خلال الفترات التي عاشتها الجزائر وتونس وليبيا في ظل تنامي التهديدات الأمنية خاصة الهجمات الإرهابية، أبرز حالة من بين هذه الحالات هي الجزائر خلال الفترة 1990-2000 التي شهدت تنامي كل أشكال العنف والجرائم الإرهابية من قبل التنظيمات الإرهابية وأقل شدة من ذلك ما شهدته تونس بعد 2010 وليبيا من 2011.

من زاوية أخرى فقد شهدت المؤسسات الاقتصادية في الدول المغاربية عديد الهجمات الإرهابية، والتي استغلت من خلالها الجماعات الإرهابية بعض الثغرات الأمنية داخل هذه المؤسسات، خاصة وأنّ غالبيتها جاء في وقت يشهد نوعا من توافد العمال الأجانب مثلما حدث في الهجوم على محطة تقنتورين في الجزائر سنة 2013 وقبلها في فترة التسعينات حيث شهدت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة حالة من تنامي كل أشكال الهجمات الإرهابية، لم يقتصر الأمر على الجزائر فقط فقد شهدت باقي الدول المغاربية عديد الهجمات اختلف بعضها في الوقت لكن الهدف الرئيسي للجماعات الإرهابية من وراء هذه الهجمات كان مشترك، وهو تعزيز مقدراتها الاقتصادية بالسيطرة على هذه المؤسسات والمنشآت التي تعتبر فواعل اقتصادية هامة في الاقتصاد الوطني المغاربي.

يُعد الهجوم على محطة تقنتورين بمنطقة عين اميناس في جانفي 2013 أحد أبرز مراحل الهجمات الإرهابية في الجزائر على المناطق الحساسة، بتبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لهذا الهجوم فإنّه يلاحظ أنّ هذه الشبكة الإجرامية استفادت من الوضع المتأزم والبيئة الأمنية الهشة في مالي في الوقت ذاته من تنامي انتشار السلاح الليبي المهرب في المنطقة،[1] إنّ هذه المعادلة الفعلية أكدت على تحالف الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة لضرب المواقع الاقتصادية الأساسية، والتي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد أساسا على عوائد البترول، هذه الحادثة مثّلت لصانع القرار رهانا أمنيا وتحديا حقيقيا لإعادة تأهيل المناطق الحدودية التي تعتبر في المنظور الجيواستراتيجي مقومات قوة ذات بُعدين، بُعد سلبي يرتكز على توسع مجال الاختراق وبُعد إيجابي فيما لو عرفت الدولة كيف تستغله جيوسياسيا.

يبقى الهجوم على تقنتورين أبرز الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الجزائر في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والتي أبانت عن رغبة ملحة لتحالف الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة على ضرب الاقتصاد الجزائري في أحد أبرز نقاط قوته، فكما هو معلوم في المنظور الجيوسياسي يعد الهجوم الناجح –لا يُقر الباحث بنجاح هجوم تقنتورين بل هي مجرد فرضيات نظرية جيوسياسية– على نقاط القوة إضعافا للخصم أو الفاعل الذي يرغب الطرف المهاجم في إضعافه، إلا أنّ ما حدث في هذا الهجوم أثبت اليقظة الأمنية التي يتمتع بها الجيش الجزائري في المنطقة ومدى تحقيقه لمكاسب هامة في القضاء على العناصر الإرهابية المشاركة في هذا الهجوم، كما تؤكد اليقظة على إدراك المؤسسة العسكرية لحساسية الوضع في المنطقة منتهجة بذلك كل مقوّمات القوة الجغرافية في تصديها لمثل هذه الهجمات التي قد يؤثر نجاحها على الاقتصاد الوطني الجزائري.

تأثر الاقتصاد الوطني التونسي بشكل ملحوظ في الفترة التي أعقبت 2010 والتي عاشت خلالها تونس حالة من عدم الاستقرار الأمني عزّز من ذلك تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، فتراجع بذلك إنتاج الفوسفات نتيجة للتأثر الشديد بحجم الهجمات وتزامنها مع وقت حساس في تاريخ تونس، خاصة وأنّ هذه الحلقات المتغذية بحالة غياب الأمن عكست بدرجة كبيرة ضعف الأداء الاقتصادي في بعض المؤشّرات الاقتصادية لمرحلة ما قبل 2010، بالرجوع إلى تراجع إنتاج الفوسفات فقد شهد هذا الأخير بين

[1] بوسكين سليم، «العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة»، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (المجلد العاشر) (العدد الثاني) (جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، سبتمبر 2019)، ص. 1338.

2010-2016 تراجعا بـ -50% مقابل تراجع النفط والغاز بـ -47%،[1] أكدت حالة عدم الاستقرار الأمني التي ميَّزت الحالة التونسية لما بعد 2010 على ضرورة التعزيز الأمني للقطاع الاقتصادي بتأمين المجال الاقتصادي حتى يكون حاجزا أمنيا أمام كل أشكال التهديدات الأمنية.

من ذلك ونظرا للأوضاع الحساسة التي أعقبت حراك 2010 في تونس أصبح على صانع القرار إعادة صياغة المنظور الأمني بما يتوافق وحماية المؤسسات الاقتصادية التونسية، الأمر الذي يشكل تحدي أمني لصانع القرار للبحث عن آليات أكثر نجاعة قادرة بأن تكون ذات فعالية في مجال حماية الهياكل الاقتصادية من كل أشكال التهديدات الأمنية، خاصة في ظل التماس الجغرافي بين تونس وليبيا نظرا لما تعيشه ليبيا من الانفلات الأمني والذي أثّر بدوره بدرجة كبيرة على الأمن الحدودي التونسي، وعليه فإنّ صياغة مقاربة أمنية للحفاظ على المكاسب الاقتصادية بعد 2010 أصبح ضرورة ملحة وغاية بالغة في الأهمية نظرا للارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والوضع الأمني في تونس.

في القرن الواحد والعشرين تُعد الحالة الليبية أبرز الحالات التي تأثرت بشدة بفعل الصراع على المقوِّمات الاقتصادية، حيث أدى تزايد الصراع داخل ليبيا سواء بين الفواعل الداخلية/الخارجية إلى انخفاض محسوس في إجمالي الإنتاج الليبي اليومي من النفط والذي وصل إلى 1.25 مليون برميل يوميا سنة 2020 بعد أن كان قبل سنة 2011 قرابة 1.6 مليون برميل يوميا، قابل هذه المعطيات صعوبة في تعزيز المجال الاستثماري في قطاع المحروقات نظرا لغياب القدر الكافي من الأمن، من ذلك فإنّ هذه الظروف الأمنية التي تعيشها ليبيا مثّلت "عقبة حقيقية أمام زيادة الإنتاج النفطي..." خاصة وأنّ هذه الحلقات قد ترفع من تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير المباشر على الاقتصاد الليبي بفعل الظروف الأمنية التي تعيشها ليبيا،[2] بالرجوع إلى إجمالي الإنتاج الليبي اليومي من النفط فقد سجلت ليبيا انخفاضا معتبرا في هذا المؤشر ليسجل سنة 2015 ما يقارب 400 ألف برميل يوميا ويرتفع بشكل

[1] ديوان اسحاق، «تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان»، **مبادرة الإصلاح العربي**، (باريس، سبتمبر 2019)، ص ص. 02-04.

[2] كمال مصطفى، «التنافس الدولي على الموانئ النفطية في ليبيا»، **مركز الإمارات للسياسات**، نشر يوم 29 ديسمبر 2020، أطلع عليه يوم 11 جويلية 2021، ينظر:

https://epc.ae/ar/topic/international-competition-for-libyas-oil-ports

ضعيف يصل سنة 2016 إلى ما يقارب 700 ألف برميل يوميا ويواصل سلسلة الارتفاع إلى 1 مليون برميل مع سنة 2017، مقابل تسجيل احتياطي النفط الليبي الذي بلغ 48.4 مليار برميل سنة 2016.[1]

إنّ الأهمية الجيوسياسية التي يمثّلها النفط أُعتبرت عوامل جذب لكل أشكال التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية، الأمر الذي أوجد ليبيا ضمن مجال حيوي تغذيه الصراعات بين عديد الأطراف التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في ليبيا سواءا فواعل من الدول أو فواعل أخرى غير مماثلة للدول كشبكات الجريمة المنظمات والجماعات الإرهابية، مثّلت هذه الحالة أبرز الحالات الحالية التي يمكن الانطلاق منها في قياس معادلات الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية وقبلها الحالة الجزائرية في فترة التسعينات، تبقى هذه الأمثلة شاهدة على مدى تأثر الاقتصاد الوطني بحالات عدم الاستقرار الأمني والتي تُعتبر من بين الحالات عنفا في تاريخ المنطقة المغاربية لمرحلة ما بعد الاستقلال.

شهدت موريتانيا في العقد التاسع من القرن الماضي حالة من عدم الاستقرار في المناطق الحدودية ذات التماس المباشر مع السنغال، حيث أدى الوضع المتأزم بين موريتانيا والسنغال إلى حالات واسعة من التقتيل المتبادل بين الأطراف ذات الطبيعة التماثلية،[2] قياسا بباقي الحالات المغاربية تميّزت الحالة الموريتانية بتماثل الأطراف وامتلاكهما لطبيعة مماثلة لبعضهما فهي تهديدات تماثلية أثّرت بدور كبير على تنمية المناطق الحدودية في موريتانيا والملامسة للسنغال، لكن بشكل أقل من القدر الذي عرفته الجزائر وليبيا، فلم تقتصر التهديدات الأمنية على المنطقة المغاربية في معادلات الأمن والتنمية على الفواعل اللاتماثلية فقد كان للفواعل التماثلية وزن وفعالية سواء بطريقة مباشرة كما حدث في موريتانيا وليبيا أو بطريقة غير مباشرة كما عرفته الجزائر طيلة مرحلة الأزمة الأمنية.

الحالة المغربية من بين أبرز الحالات التي عرفت ثباتا داخليا ضمن مؤشرات الأمن والتنمية خاصة وأنّها عرفت حالة من الاستقرار الأمني والذي عكس بدوره تشجيع العمليات الاقتصادية، فبالرغم من أنّ الحدود الشرقية للمغرب مع الجزائر تعرف حركة معتبرة من شبكات تهريب المخدرات إلى القارة الإفريقية إلا أنّ المغرب داخليا عرف إلى حد كبير حالة من الإستقرار، من منطلق أنّ هذه التهديدات لم تستهدف بدرجة مباشرة الاقتصاد الوطني المغربي بقدر ما ساهمت في تهديد باقي الاقتصاديات المغاربية وفي

[1] Lebanon Republic, Economic and Social Commission for Western Asia ESCWA, **report of a an Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy: Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project**, (2020), P P. 38, 39.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، «التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي»، **مرجع سابق**، ص ص. 24- 26.

مقدمتها الجزائر، التي شهدت حدودها الغربية تنامي شبكات الجريمة المنظمة على كل أشكالها وأثّرت بدور كبير في الأمن الاقتصادي الجزائري، والإحصائيات التي تسجلها الجزائر في كل سنة خير دليل على استفحال هذا التهديد الذي يعتبر أبرز التهديدات الأمنية فتكاً بالأمن الإنساني وأمن الدولة ككل.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغاربية

كما تمّ التطرق إليه فيما سبق من حيث أنَّ التنمية الاقتصادية ليست وليدة العدم ولا عملية تبني نفسها بنفسها بل تتداخل في بناءها وتكوينها وتشجيعها عديد المصادر التي تلعب دورا بارزا في النهوض بها والتأسيس لتنمية اقتصادية حقيقية، فإنّ الباحث في هذا المستوى من الدراسة سيحاول التطرق بالتفصيل والإجمال إلى طبيعة البيئة الاقتصادية المغاربية خاصة وأنّ البيئة الاقتصادية تعتبر المجال الحيوي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الوطني، في سياق البحث عن تفعيل حقيقي وإيجابي لهذا المجال الحيوي الذي يراد منه مواكبة التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية الراهنة.

لابد من الحديث في سياق البيئة الاقتصادية المغاربية عن طبيعة اقتصاديات هذه الدول، مما قد يمثّل حلقة بارزة من حلقات تحليل الواقع الاقتصادي المغاربي، خاصة وأنّ أغلب الاقتصاديات تعتمد على الريع البترولي والنفطي الذي يعتبر أبرز شكل اقتصادي تعتمده الدول النامية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري والليبي متأثرا بأيِّ تذبذب في أسعار الموارد الطاقوية في الأسواق العالمية، ممّا يحتِّم تبني رؤى اقتصادية أكثر ملائمة للواقع بتوظيف القطاع السياحي كقطاع اقتصادي فعّال قادر على إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للدول المغاربية، ضف إلى ذلك أنّ النماذج الاقتصادية العالمية أخذت في تعزيز مقوّماتها التكنولوجية المرتكزة أساسا على انتاج المعرفة والتكنولوجيا.

تلعب البيئة الاستثمارية دورا بارزا في تعزيز المعادلات الاقتصادية في الدول المغاربية، بتوفر مناخ استثماري قابِل للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني المغاربي مستجيبا بذلك للتطلعات الأمنية والسياسية التي تميّز البيئة المغاربية، الأمر الذي يحاول من خلاله الباحث الحديث عن دور الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي في إعطاء دافع فعّال لتعزيز هذه البيئة، كما يحاول الباحث في سياق قياس شدة العمليات الاقتصادية المغاربية توظيف عديد المؤشرات التي يراها كفيلة بمحاولة معرفة موقع الاقتصاديات المغاربية في معادلات الاقتصاد العالمي، إلا أنّه ومع ما يعيشه الاقتصاد الوطني من التذبذات ومدى تأثره بالبيئة الداخلية والخارجية فإنّ الدول المغاربية حاولت تبني جُملة من الإصلاحات التي يراد منها تعزيز المنظومة الاقتصادية الوطنية، مما يعزِّز من مسارات التنمية الاقتصادية ويجعلها أكثر قابلية للتكيف مع المعطيات الراهنة.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاديات المغاربية

لا تكاد تختلف الاقتصاديات المغاربية عن اقتصاديات بقية الدول النامية والتي تتشارك معها في المحدِّد التاريخي الذي أثّر بدوره على طبيعة وشكل البناء الاقتصادي بعد الاستقلال، هذه الإرهاصات التاريخية أكدت على الوزن الهام للمحدّد التاريخي –الذي تمّ الإشارة إليه سابقا– في مسارات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، سيتم في هذا المطلب الحديث عن بعض الأشكال الاقتصادية (الاقتصاد الريعي، الاقتصاد السياحي، اقتصاد المعرفة) مع ضرورة إسقاط هذه الأشكال على الاقتصاديات المغاربية.

في سياق الحديث عن مدى تأثر الاقتصاد الوطني بطبيعة البيئة الأمنية لابد من الانطلاق من أنّه مهما كان نوع أو طبيعة الاقتصاد المغاربي فإنّه لا محالة يتأثر بتمتع البيئة المغاربية بقدر كافي أو غير كافي من الأمن في ظل ما عاشته وتعيشه دول المنطقة المغاربية التي عرفت درجات متفاوتة الشدة من التهديدات الأمينة، والتي أكدت على وجوبية توفر البيئة الأمنية الآمنة لتعزيز ميكانيزمات التأصيل لشكل اقتصادي أكثر صلابة وثباتا في مواجهة التهديدات الأمنية، فبقدر ما تبنته دول المنطقة من مبادرات تعزيز السلم والأمن الوطنيين إلا أنّ الاقتصاد المغاربي أصبح حساسا يتأثر بأدنى قدر من حالة عدم الأمن.

الفرع الأول: الاقتصاد الريعي

وفق ما تمّ التطرق إليه في سياق المحدِّد الجغرافي للتنمية الاقتصادية فإنّه يُلاحَظ أنّ عديد دول المنطقة ترتكز اقتصادياتها أساسا على عوائد الموارد الباطنية، وبعيدا عن الإرهاصات التاريخية للاقتصاد الريعي من مختلف المنظورات الفكرية الاقتصادية فإنّ هذا الشكل الاقتصادي يرتكز على مجموعة من الخصائص التي تميِّزه عن بقية الأشكال الاقتصادية الأخرى، حيث يتم الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد يرتبط به الاقتصاد الوطني وتسير مؤشرات الاقتصاد وفقه، خاصة وأنّ هذا الاعتماد تنتابه عديد الاهتزازات في النمو الاقتصادي مع تذبذب أسعار هذه الموارد الرئيسية، في ظل كثافة رأس المال والنوعية الرفيعة لليد العاملة المؤهلة في هذا الجانب من الاقتصاد،[1] الأمر ذاته الذي يجعل من الاقتصاد الوطني مرتكِز على شكل واحد يتأثر بموجبه بالإيجاب أو السلب، من منطلق تمركز العملية الاقتصادية

[1] الكواز سعد محمود، محسن عبد الرزاق عزيز، «الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص»، **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، (المجلد السابع) (العدد الثاني) (جامعة نوروز الأهلية–العراق، ماي 2018)، ص ص. 65– 67.

في مجال معيِّن وأي تأثر في هذا المجال يؤثِّر بدوره على بقية المجالات العملية الاقتصادية الأخرى، ممّا يحتم على الوحدات السياسية تبني رؤى أكثر واقعية ملامسة للواقع الاقتصادي.

إنّ ارتكاز بعض الدول المغاربية على الاقتصاد الريعي أثّر بدوره على طبيعة التنمية الاقتصادية فيها، بل أنّ هذا التأثير حصر التنمية الاقتصادية في حيِّز المتطلبات الريعية وضرورة تعزيز الموارد التي يرتكز عليها هذا الشكل الاقتصادي، هو ذات الأمر الذي سوف يتم الحديث من خلاله في تحليل الاقتصاد الريعي للجزائر وليبيا لارتكازهما الكبير على عوائد الريع البترولي، في ظل التموجات الاقتصادية الحالية والتي أكدت بدورها على وجوبية تنويع الاقتصاد الوطني بما يخدم مصالح الدولة ويعزِّز مكانتها الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا، من منطلق أنّ وزن الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بتنوع اقتصادها الوطني وصلابته في خضم ما يحدث على الساحة الاقتصادية العالمية، فالاقتصاد الريعي بقدر ما يمثِّل اقتصادا حقيقيا قادرا على تعزيز التنمية الاقتصادية بقدر ما يجعل منه شكلا اقتصاديا ترتكز عليه الدولة وفي الوقت ذاته تتأثر هذه الأخيرة بأدنى اهتزاز إيجابيا أو سلبي لهذا الشكل الاقتصادي.

من ذلك باشرت الجزائر باعتبارها أحد أبرز الدول التي تبنت الاقتصاد الريعي في تبني رؤى اصلاحية أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الوطني والعالمي، خاصة وأنّ تحسن أسعار النفط مثّل حافزا حقيقيا ودافعا محوريا لتطبيق جُملة من الاصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى انعاش وتحريك النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي الوطني،[1] مما قد يتيح عديد المنافذ لمحاولة تنويع الاقتصاد الوطني من وراء تبني هذه الإصلاحات، في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الاقتصادية العالمية مراحل متقدمة من النشاط الاقتصادي عالي الشدة، الأمر الذي يؤكد على ضرورة وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي الجزائري بما يتلاءم مع الواقع العالمي وخصوصية المنظومة الاقتصادية الجزائرية.

بالرغم من بعض الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري إلا أنّ الإحصائيات الاقتصادية المسجلة تؤكد على صعوبة تبني شكل اقتصادي من غير الاقتصاد الريعي، هو ذات الأمر الذي لا يمكن للجزائر أن تستغني عنه لارتباطه الوثيق بمنظومة العمليات الاقتصادية التي أسّست عليها الجزائر منظومتها الاقتصادية، في خضم ذلك يبقى أمام الجزائر تعزيز رؤى غير ريعية تؤسس من خلالها لاقتصاد وطني سلس قابل للتكيف مع المتغيِّرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية الإقليمية والعالمية،

[1] محرز نور الدين، لياس عايدة، «الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر»، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي التاسع الموسوم بالإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسة التكيف في الأردن والوطن العربي**، (المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، أيام 23- 25 نيسان 2019)، ص ص. 09، 10.

خاصة وأنّ الجزائر تمتلك عديد المقوّمات الاقتصادية من غير الموارد الطاقوية والقابلة لأن تحل محل المصادر التقليدية للطاقة، من منطلق شساعة الصحراء الجزائرية التي تتميز بقابلية الاستثمار في الطاقات المتجددة.

مثل ذلك ما يمثّله الاقتصاد الليبي الذي يعتمد أساسا على ريع النفط الذي يمثّل المصدر الوحيد للاقتصاد الليبي، خاصة وأنّ عائدات الاقتصاد الليبي ترتكز أساسا على عائدات النفط بنسب تفوق 94%، إنّ ارتكاز الاقتصاد الليبي على ريع النفط أدخل ليبيا في موجة من الصراع السياسي لما بعد القذافي قبل أن يتحول إلى صراع عسكري ميداني تدخلت فيه فواعل من خارج ليبيا والمنطقة المغاربية، ارتكزت فيه هذه الفواعل على عامل النفط كإغراء لتعزيز مقدرات كل فاعل من معاملات القوة الطاقوية،[1] من منطلق أنّ قوة النفط أبرز أشكال القوى الطاقوية التي تمثّل معاملات قوة للفواعل الدولاتية واللادولاتية الساعية وفق المنظور الواقعي لتعزيز قوتها وتحقيق مصلحتها الذاتية.

إنّ اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد اقتصادي واحد جعلها أكثر هشاشة في مواجهة تبعات الأزمة الأمنية التي لا زالت تعيشها ليبيا، عزّز من ذلك سيطرة بعض اللوبيات على ريع النفط وأصبح الاقتصاد بذلك يرتكز على تأثير من يتحكم في الوضع الميداني العسكري والسياسي الليبي، مع بروز فواعل جديدة في ليبيا دولاتية ولادولاتية عرفت ليبيا سلسلة من الانخفاض في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المحورية، لا يقف الأمر هنا بل يتعداه إلى أنّ أي نشاط اقتصادي ريعي قابل للاختلال في أي لحظة فهو بذلك مرتبط بوثاقة بأسعار المورد الوحيد الذي ترتكز عليه هاته الاقتصاديات في عوائدها، وبذلك فإنّ الاقتصاد الليبي ذو طبيعة ريعية بدرجة أكبر مما هي عليه في الجزائر.

وبشكل أقل شبه ريعي في المغرب وتونس وموريتانيا التي تعاني هي الأخرى من ضعف الإنتاجية،[2] حيث لا تعتمد هذه الاقتصاديات الشبه ريعية على مورد واحد مثلما يحدث في ليبيا وأقل منها في الجزائر، بل هناك من يرى أنّها تعتمد على مصادر متنوعة أكثر ممّا هي عليه في الاقتصاديات الريعية المرتكزة أساسا على مورد واحد، الأمر الذي يجعل من الاقتصاديات الشبه ريعية أكثر قابلية لتعزيز التنوع الاقتصادي بوجود بدائل أكثر تأثيرا من الريع البترولي قادرة على النهوض بالاقتصاد

[1] كرم عزيز فوزية خدا، «معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي»، **المجلة السياسية والدولية**، (العددان 33-34) (الجامعة المستنصرية-العراق، ديسمبر 2016)، ص ص. 545- 549.

[2] العيسة سفيان، «تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصاديات أكثر إنتاجية»، **أوراق كارنيغي-سلسلة الشرق الأوسط**، (واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مايو 2007)، ص. 06.

الوطني والمساهمة بصورة حساسة في تحسينه، في خضم هذا المُعطى وجب الحديث عن أشكال جديدة من الاقتصاد الوطني في الدول المغاربية وقياس درجة نجاحه وتأثيره الإيجابي على المعادلات الاقتصادية.

من خلال الحديث عن الاقتصاديات الريعية المغاربية لابد من التأكيد على ضرورة تبني الدول المغاربية لاقتصاديات أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي العالمي، في ظل أنّ أي مورد طبيعي طاقوي آيل للزوال وأنّ الارتكاز الكلي عليه يجعل من الاقتصاد الوطني هش وقابل للرجوع العكسي في مساهمته لتعزيز التنمية الاقتصادية، حتماً فإنّ الاقتصاد الريعي أثّر على التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا وأكد على المساهمة الجزئية قصيرة المدى له في التنمية الاقتصادية لكن ليس بالشكل المطلوب، وأي اختلال في أسواق النفط يؤثّر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الوطني الليبي والجزائري، مثلما حدث في الأزمات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الوطني في الجزائر وليبيا، الأمر الذي يُنذر بضرورة البحث عن أشكال اقتصادية ترتكز أساسا على معاملات أكثر ثباتاً ومساهمةً في انعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الاقتصاد السياحي

قد يُلاحَظ في النماذج الاقتصادية العالمية وجود عديد المرتكزات التي رأتها الدول كفيلة بأن تحقِق انتعاشا اقتصاديا لاقتصادياتها الوطنية، في خضم ذلك سعت الدول المغاربية من تعزيز معادلات تنويع اقتصادياتها بما يخدم الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تعزيز مقدرات الدولة وقدراتها الاقتصادية، بارتكازها على بدائل أكثر ثباتا من الريع وما قد تشكله هذه الإضافة في إنعاش المعاملات الاقتصادية، إنّ السياحة باعتبارها بديلا حقيقيا للاقتصاديات التقليدية مثّلت شكلا بارزا من الأشكال الاقتصادية التي ساهمت بدور محوري في انعاش الاقتصاد الوطني مثلما حدث في تونس بشكل أكبر والمغرب، لكن في خضم جدلية الأمن والتنمية فإنّه لا يمكن القول بنجاح السياسة السياحية في ظل غياب قدر كافي من البيئة الآمنة.

في سياق الحديث عن الاقتصاد التونسي لا بد من التأكيد على أنّ تونس نجحت في تنويع اقتصادها الوطني بما يحقِّق لها درجات معتبرة من الرفاه السياحي خاصة قبل بداية الأزمة السياسية والأمنية، فأكدت السياحة بذلك على دورها المنوط بها في التأسيس لنموذج اقتصادي ناجح خاصة وأنّه ارتبط بتوفر قدر كافي من الأمن والذي شجع بدوره على تعزيز المشاريع السياحية، الأمر الذي أوجب على تونس إعادة بعث هذا الشكل الاقتصادي في ظل ما تعيشه وهذا مع تزايد الحاجة لتعزيز الأنشطة

الاقتصادية، في مقابل البحث عن نموذج سياحي يواكب الأوضاع الأمنية التي تعيشها تونس كغيرها من دول المنطقة مع بروز كل أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

ترتكز السياحة في تونس على قدر كبير من المقوّمات الحيوية الكافية لأن تكون السياحة التونسية نموذجا اقتصاديا حقيقيا، من منطلق امتلاكها لشريط ساحلي بأكثر من 300 1 كلم بشواطئ (بنزرت، سوسة، قرطاج، جربة، طبرقة) كما أنّها تتميز بمجال تضاريسي يتنوع بين الجبال والغابات، ضف إلى ذلك أنّ السياحة الأثرية تعتبر من بين المرتكزات السياحية الهامة في تونس خاصة بتعاقب حضارات القرطاجيين والرومان والوندال والعرب والأتراك...، [1] لا يخفى على أحد أنّ تمتع تونس بهذه المقوّمات الجيوسياحية الهامة في منظور السياسة السياحية المرتكزة أساسا على أسس المعطيات الجغرافية خاصة تلك التي تخدم المجال السياحي، عكسه مدى مساهمة هذا المعطى في الأرقام المسجلة سواء في مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني أو بتوفير اليد العاملة بما يخدم سياسة التشغيل في تونس.

كما هو مرتكز عليه في المجال السياحي فإنّ للتسويق السياحي دور بارز في معادلات العملية السياحية، باعتباره نشاطا مشتركا متعدِّد الجوانب يهدف إلى زيادة حركة السياحة التونسية، قبل ذلك سجلت تونس تذبذبا معتبرا في عدد السياح بين انخفاض عدد السياح بين سنتي 2010 و 2011 بنسبة -30.68% بفعل تداعيات الأزمة السياسية في تونس وعودة الانخفاض بين سنتي 2014 و2015 بنسبة -25.18% بفعل تنامي التهديدات الأمنية، وارتفاع هذا المؤشر بين سنتي 2011 و2012 بنسبة +16.83% والزيادة المعتبرة بين سنتي 2012 و 2013 وسنتي 2013 و2014 بنسب +12.13% و+14.27% على التوالي، عرف خلالها المنتوج السياحي تنوعا معتبرا بين المناطق السياحية التي تتمتع بقدر كافي من المنتجعات السياحية ووسائل النقل البحرية بالإضافة إلى المنتوج التاريخي للواحات التونسية وكذا المواقع الأثرية والمهرجانات الفنية.[2]

وبذلك يمثِّل النموذج السياحي التونسي أحد أبرز النماذج السياحية الناجحة في القارة الإفريقية خاصة في الفترة ما قبل 2010، والتي عرف خلالها القطاع السياحي انتعاشا حقيقيا عزّز من خلاله

[1] بوفليج نبيل، تقرورت محمد، «دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب»، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول الموسوم بالسياحة في الجزائر-الواقع والآفاق**، (الجزائر: المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج-البويرة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 11-12 ماي 2010)، ص ص. 10، 11.

[2] سعود وسيلة، فرحات عباس، «دور التسويق السياحي في دعم السياحة التونسية»، **الابتكار والتسويق**، (المجلد الأول) (العدد الأول) (جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، جانفي 2017)، ص ص. 231- 235.

أولويته ضمن منظومة العمليات الاقتصادية في تونس، حيث يتربع هذا القطاع على مكانة محورية في العملية الاقتصادية فهو بذلك لب الاقتصاد التونسي –إن صح التعبير–، حيث شهدت تونس قبل 2010 توفر قدر كبير من الأمن عكسته السياسات السياحية الأمنية التي تبنتها تونس لإنعاش اقتصادها السياحي، ومع بداية الأزمة السياسية في تونس تراجعت بعض مستويات السياحة بتنامي التهديدات الأمنية التي استهدفت المواقع السياحية في تونس خاصة ما تعلق بالمنطقة الساحلية، الأمر الذي أثّر بدوره على مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وأكد عديد المرات على ضرورة توفر قدر كافي من البيئة الأمنية الآمنة لتعزيز مسارات السياسة السياحية في المناطق التونسية.

في الجانب المقابل من غرب المنطقة المغاربية تبنّت المغرب مسارات فعّالة لتعزيز القطاع السياحي خاصة وأنّ هذا القطاع يوفر حوالي 11% من الدخل الوطني المغربي، فتوفر المغرب على شريط ساحلي يلامس واجهتين بحريتين مكنّ لها من تعزيز نشاطها السياحي الساحلي، لعل من بين الانجازات المحقَّقة في المجال السياحي بالمغرب هي سلسلة العقود التجارية والشراكة مع الفواعل الاقتصادية الداخلية والخارجية النشطة في مجال السياحة، تعزّز بتسجيل ارتفاع معتبر في عدد الوافدين إلى المغرب حيث وصل عدد ليالي المبيت سنة 2018 إلى قرابة 23.95 مليون ليلة، بلغت من خلالها العائدات السياحية 73 مليار درهم سنة 2018، إلا أنّ هذه الأرقام المسجلة لم تخفي أبدا العراقيل التي تواجها السياحة المغربية بنقص العرض الذي بقي مرتكزا على مناطق معينة مع هيمنة السياحة الساحلية الموسمية وضعف آليات الإشهار السياحي.[1]

جدول رقم (05): تطور عدد الوافدين من السياح إلى المغرب خلال الفترة 2012–2019 (مليون سائح)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
12.93	12.28	11.34	10.33	10.17	10.28	10.04	9.39

Source : Royaume De Maroc, «Indicateurs Du Secteur Touristique», **Le Site Officiel Du Ministère Du Tourisme, De l'Artisanat, Du Transport Aérien Et De l'Economie Sociale**, A Voir Le 27 Juin 2021, Voir : https://mtataes.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles-tourisme/indicateurs-du-secteur-touristique/

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أنّ أعلى نسبة من التوافد في الفترة 2012–2019 كانت سنة 2019 حين بلغ عدد السياح الوافدين إلى المغرب 260 932 12 سائح من جميع أنحاء العالم،

[1] سعيدي حنان، بلبقرة عبلة، «دراسة تحليلية لواقع وآفاق القطاع السياحي في المغرب: رؤية وآفاق 2020»، **البحوث القانونية والاقتصادية**، (المجلد الثالث) (العدد الثالث) (المركز الجامعي آفلو–الأغواط، جوان 2020)، ص ص. 145– 159.

وأدناها في نفس الفترة سجل سنة 2012 ببلوغ عدد السياح 156 395 9 سائح، أي أنّ عدد السياح ما بين 2012 و 2019 ارتفع بحوالي +104 537 3 سائح وهي زيادة معتبرة في ظرف سبع (07) سنوات، في سياق ذلك فإنّ عدد السياح بدأ في الارتفاع سنة 2013 و 2014 قبل أن ينخفض بشكل نسبي سنة 2015 ويرتفع مجددا سنة 2016 ويواصل الارتفاع بوتيرة أحسن إلى غاية سنة 2019 التي سجلت أعلى مستوى من توافد السياح على المغرب.

في الجزائر تأثّر القطاع السياحي كثيرا بما عاشته الجزائر خلال الأزمة الأمنية، حيث انخفضت مساهمة هذا القطاع بدرجة كبيرة جدا وأصبح يُنظر إلى الجزائر على أنّها منطقة غير آمنة، فانخفض توافد السياح في الجزائر نظرا لتردي الأوضاع خاصة في المناطق الجبلية التي شهدت درجات عالية من العنف المسلح من طرف الجماعات الإرهابية النشطة في الجزائر، عكس ذلك العدد الهائل من الخسائر البشرية خلال هذه الفترة سواء من الجزائريين أو من الأجانب، مع وصول الأزمة إلى ذروتها منتصف التسعينات عرف قطاع السياحة انخفاضا هائلا في معدلات الإقبال سواء على المنتجعات السياحية والشواطئ أو على الجبال، إنّ السياحة الجبلية عرفت أعلى قدر من هذا التأثر بالأزمة الأمنية لارتكاز الجماعات والخلايا الإرهابية في المناطق الجبلية ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة.

مع بداية القرن الواحد والعشرين عرفت الجزائر نوعا من الاستقرار السياسي والأمني والذي عكس بدوره في معادلات السياحة خاصة مع تبني الخطة المضاعفة 2005-2015 والتي تمّ من خلالها التركيز على ستة (06) أقطاب سياحية للامتياز ذات أولوية في عملية التنمية السياحية، القطب السياحي للامتياز شمال-شرق (عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة)، القطب السياحي للامتياز شمال-وسط (الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية)، القطب السياحي للامتياز شمال-غرب (مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان)، القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق (بسكرة، غرداية، الواد، المنيعة)، القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب (أدرار، تيميمون، بشار)، القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (إليزي، جانت، تمنراست)، كما حاولت السياسة السياحية في الجزائر آفاق 2025 التركيز على حماية

المؤسسات السياحية والعمل على استمرارية المشاريع السياحية المسجلة من خلال بذل الجهود لاستقطاب الاستثمارات السياحية من داخل الجزائر ومن خارجها.[1]

جدول رقم (06): دخول السياح الأجانب إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	1 083 121	1 322 712	1 708 375	2 018 753	1 933 778
معدل النمو	/	%22.12+	%29.16+	%18.14+	%4.21-

Source : République algérienne démocratique et populaire, « Synthèse des flux touristiques en Algérie Année 2019», **Le Site Officiel Du Ministère Du Tourisme, De l'Artisanat, Du travaail familial**, A Voir Le 27 Juin 2021, Voir: https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=193&lang=fr#el-f80d8050

بخصوص توافد السياح الأجانب على الجزائر عبر الحدود الجزائرية خلال الفترة 2015-2019 فإنّ أعلى نسبة سجلت سنة 2018 وأدناها سُجلت سنة 2015، حيث بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر سنة 2015 ما يقارب 1 083 121 سائح ليرتفع هذا العدد ويصل إلى 1 322 712 سنة 2016 بمعدل نمو يقدر بـ +22.12% ويواصل هذا المؤشر في الارتفاع ويبلغ 1 708 375 سنة 2017 بمعدل نمو +29.16% وهو أعلى مستوى نمو خلال الفترة، أما بخصوص سنة 2018 فقد ارتفع فيها هذا المؤشر حين بلغ 2 018 753 سائح بمعدل نمو +18.14% وهي كما تم الإشارة إليها أعلى مستوى لهذا المؤشر خلال 2015-2019، لينخفض سنة 2019 ويصل إلى 1 933 778 سائح أجنبي بمعدل انخفاض حوالي -4.21%.

كما صادق مجلس الحكومة خلال السداسي الأول من سنة 2021 على مشروع تحديد 25 منطقة توسع سياحي جديدة بطاقة إيواء تقدر بـ 49 721 سرير وتوفر 24 861 منصب عمل، بالإضافة إلى إعداد مخططات التهيئة السياحة الخاصة بـ 11 منطقة توسع سياحي تسمح بتوفير طاقة إيواء 17 440 سرير وتساهم باستحداث 15 732 منصب عمل، كما تم اعتماد 74 مشروع سياحي بطاقة إيواء 7 304 سرير ويوفر 2 527 منصب شغل، في السياق ذاته تم وضع حيِّز التنفيذ 23 فندق بطاقة إيواء 2 000

[1] يحياوي هادية، **السياحة والتنمية في المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، (جامعة الحاج لخضر -باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص. 117- 124.

سرير واستحداث 000 1 منصب عمل ضف إلى ذلك اعتماد 200 وكالة سياحية جديدة، بخصوص السياحة الحموية فقد تمّ إحصاء 282 منبع حموي موزع على 34 ولاية. [1]

تدخل هذه السياسات السياحية في إطار تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة كبيرة على الريع البترولي، الأمر الذي أوجب من خلاله التأكيد على تعزيز المسارات السياحية وتوظيف كل الأطر الكفيلة بإحداث نموذج سياحي قادر على النهوض بالاقتصاد الوطني، ميدانيا تتمتع الجزائر بقدر كافي من المُغريات السياحية التي تعد عوامل قوة للسياحة الجزائرية، خاصة إذا ما تم توظيف هذه المقوِّمات السياحية بطريقة فعَّالة، الأمر الذي قد يكون كفيل بإعادة تنويع الاقتصاد الجزائري وتكثيف موارده المختلفة بعد أن كان محصورا على مصادر الطاقة التقليدية، في خضم ذلك وجب تكثيف الجهود لبناء منظومة سياحية يكون لها الدور الفعَّال في إعادة توجيه الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الثالث: في البحث عن اقتصاديات أكثر ملائمة للواقع العالمي: اقتصاد المعرفة نموذجا

تعيش الإقتصاديات العالمية حالة من الحركية الفعّالة وتبني رؤى جديدة لتعزيز القطاع الاقتصادي فيها، صاحَب هذه الحركية سياسات اعتمدتها الوحدات السياسية ملامِسة بذلك الواقع الاقتصادي الإقليمي والعالمي الحالي، خاصة في ظل الحديث عن بدائل للاقتصاديات الريعية وتبني أشكال اقتصادية مساندة للقطاع السياحي، سيتم في هذه الفرع من البحث محاولة الحديث عن بعض النظم الاقتصادية التي يُرى أنّها لامست الواقع المعاش وصاحبت في الوقت ذاته المتغيِّرات والرهانات الاقتصادية الداخلية والخارجية للوحدات السياسية.

مع تزايد الحاجة لمواكبة التطور التكنولوجي الذي أصبح السمة البارزة للواقع العالمي كان لزاما على الاقتصاديات الوطنية محاولة تبني اقتصاد يأخذ بالحسبان المعرفة كمنتوج أو كعملية إنتاجية، مستجيبة بذلك لتطلع الاقتصاد كأحد أبرز القطاعات التي تستثمر في المعرفة، إنّ هذا التوجه الجديد بمثابة تكيُف مع الوضع الراهن وكبديل حقيقي للقطاعات التقليدية، خاصة وأنّ المعرفة قادرة على الصمود أمام كل التموجات التي قد تقف أمام التطور الاقتصادي، في ظل ذلك يبقى أمام الوحدات السياسية إيجاد طرق أكثر فاعلية للوصول إلى المعرفة كمحرك رئيسي لهذا الشكل الاقتصادي الحساس.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السياحة الصناعة التقليدية والعمل العائلي، **حصيلة نشاطات قطاع السياحة الصناعة التقليدية والعمل العائلي خلال السداسي الأول لسنة 2021**، (الجزائر، 2021)، ص ص. 02- 07.

ومن منطلق أن اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي مبني على انتاج واستخدام المعرفة ومتأسس على الاستخدام الحقيقي والواسع للمعلوماتية والحصول عليها، فإنّه يرتكز على الاستخدام الكثيف للمعلومة وتكوين رأس المال الفكري بما يحقّق مساهمة فعّالة في الاقتصاد الوطني، يتطلب هذا النمط الاقتصادي درجات معتبرة من التعلم وتوفر بيئة تحتية ملازمة لتكنولوجيا المعرفة خاصة بتوفر قدر كافي من البيئة المساعدة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا، وفقا لمؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 حصلت الجزائر وتونس والمغرب على 57 نقطة و 43 نقطة و 59 نقطة على التوالي في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، أما بخصوص مؤشر التعليم العالي فقد حصلت الجزائر على 43 نقطة وتونس 47 نقطة والمغرب على 39 نقطة، في سياق محوري فإنّ مؤشر البحث والتطوير والابتكار يُعد أبرز مؤشّرات المعرفة فقد تحصلت وفقه الجزائر على 35 نقطة وتونس على 54 نقطة والمغرب على 49 نقطة، كما تحصلت الجزائر على 37 نقطة وتونس 47 نقطة و المغرب 50 نقطة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [1]

جدول رقم (07): مؤشر المعرفة العالمي 2019 للدول المغاربية (نقطة)

	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا
التعليم قبل الجامعي	51.8	51.7	55	26.7
التعليم التقني والتدريب المهني	30.6	40.4	44.8	38.1
التعليم العالي	47.4	33.7	43.4	23.9
البحث والتطوير والابتكار	14.2	17.9	20.9	11.2
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	33.6	47.4	44.5	22.1
الاقتصاد	37.1	48.2	40.8	27.9
البيانات التمكينية	45.2	48.7	52.4	34
مرتبة الدولة ضمن مؤشر المعرفة العالمي	104	92	78	132

المصدر: الولايات المتحدة الأمريكية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، **تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2019**، (نوفمبر 2019)، ص ص. 05، 06.

من خلال ما تمّ تسجيله سنة 2019 في مؤشّر المعرفة العالمي يُلاحظ أنّ أعلى نقطة في مؤشر التعليم قبل الجامعي حصلت عليها تونس بـ 55 نقطة وأدناها بموريتانيا 26.7 نقطة في مقابل حصول

[1] بوفليج نبيل، تقرورت محمد، «تحليل واقع تبني اقتصاد المعرفة في الدول العربية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا (الجزائر، توسن، المغرب، مصر)»، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الثالث لعلوم المعلومات الموسوم باقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات**، (مصر: جامعة بني سويف، يومي 10-11 أكتوبر 2017)، ص ص. 01- 12.

الجزائر على 51.8 نقطة والمغرب بـ 51.7 نقطة، كما سجّل مؤشّر التعليم التقني والتدريب المهني أعلى نقطة في تونس بـ 44.8 وأدناها في الجزائر 30.6 نقطة في مقابل حصول المغرب وموريتانيا على 40.4 نقطة و 38.1 نقطة على التوالي، في سياق مؤشّر التعليم العالي فإنّ أعلى نقطة سجلتها الجزائر بـ 47.4 نقطة وأدناها في موريتانيا بـ 23.9 نقطة في مقابل حصول تونس والمغرب على 43.4 نقطة و 33.7 نقطة على التوالي، أما بخصوص مؤشّر البحث والتطوير والابتكار فقد سجلت تونس أعلى نقطة بـ 20.9 نقطة وأدناها سجلتها موريتانيا بـ 11.2 نقطة في مقابل ذلك حصلت المغرب والجزائر على 17.9 نقطة و 14.2 نقطة على التوالي.

ومن منطلق محورية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مؤشّر المعرفة العالمي فقد سجلت المغرب أعلى نقطة بـ 47.4 نقطة وأدناها سجلته موريتانيا بـ 22.1 نقطة كما سجلت تونس والجزائر 44.5 نقطة و 33.6 نقطة على التوالي، أما بخصوص مؤشّر الاقتصاد فإنّ أعلى نقطة سُجلت بالمغرب بحوالي 48.2 نقطة وأدناها في موريتانيا بـ 27.9 نقطة مقابل 40.8 نقطة لتونس و 37.1 نقطة للجزائر، هذا وسجل مؤشّر البيانات التمكينية أعلى مستوى له في تونس بـ 52.4 نقطة تليها المغرب بـ 48.7 نقطة ثم الجزائر 45.2 نقطة وموريتانيا 34 نقطة، وعليه فإنّ تونس سجلت المرتبة الأولى في المنطقة باحتلالها المرتبة 78 عالميا تليها المغرب التي احتلت المرتبة 92 عالميا ثم الجزائر في المرتبة 104 عالميا وموريتانيا 136 عالميا.

جدول رقم (08): مؤشر المعرفة العالمي 2020 للدول المغاربية (نقطة)

	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا
التعليم قبل الجامعي	57.3	51.6	57.6	27.9
التعليم التقني والتدريب المهني	30.7	46.9	43.5	38.2
التعليم العالي	47.2	36.5	42.5	23.1
البحث والتطوير والابتكار	14.2	19.3	20.3	7.8
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	37.5	52.3	48.8	22.7
الاقتصاد	32.3	44.2	38.1	25.8
البيانات التمكينية	46.5	50	50.9	37.8
مرتبة الدولة ضمن مؤشر المعرفة العالمي	103	83	82	136

المصدر: الولايات المتحدة الأمريكية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، **تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2020**، (ديسمبر 2020)، ص 05، 06.

عرف مؤشِّر المعرفة العالمي 2020 نوعا من التذبذب فيما سجلته دول المنطقة بين الصعود والتراجع مقارنة بسنة 2019، في مؤشِّر التعليم قبل الجامعي سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا بزيادة حوالي +5.5 نقطة كما ارتفع في تونس بحوالي +2.6 نقطة وبارتفاع محسوس في موريتانيا بحوالي +1.2 نقطة في حين انخفض هذا المؤشر في المغرب بحوالي −0.01 نقطة، كما عرف مؤشِّر التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر ارتفاعا بـ +0.1 نقطة ونفس نسبة الارتفاع بموريتانيا وبمعدل انخفاض −1.3 نقطة في تونس كما سجل نفس المؤشِّر في المغرب ارتفاعا محسوسا بحوالي +6.5 نقطة، أما مؤشِّر التعليم العالي فقد سجلت المغرب ارتفاعا محسوسا بـ +2.8 نقطة في مقابل تسجيله انخفاضا في تونس والجزائر وموريتانيا بـ −0.2 نقطة و −0.6 نقطة و −0.8 نقطة على التوالي.

بخصوص مؤشِّر البحث والتطوير والابتكار فقد عرفت الجزائر ثباتا عند 14.2 نقطة سنة 2020 في مقابل تسجيل ارتفاع لهذا المؤشِّر بالمغرب بحوالي +1.4 نقطة يقابله انخفاض في تونس وموريتانيا بحوالي −0.6 نقطة و −3.4 نقطة على التوالي، في ظل ذلك عرف مؤشِّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفاعا في دول المنطقة الأربعة بارتفاع +4.9 نقطة و +4.3 نقطة و +3.9 نقطة و+0.6 نقطة بالمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا على التوالي، عكس ذلك ما سجله مؤشِّر الاقتصاد الوطني بانخفاض −4.8 نقطة و −4 نقطة و −2.7 نقطة و −2.1 نقطة في الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا على التوالي، كما تذبذبت إحصائيات مؤشِّر البيانات التمكينية بين الارتفاع في موريتانيا بحوالي +3.8 نقطة و بـ +1.3 نقطة في كل من الجزائر والمغرب في مقابل انخفاض المؤشِّر في تونس بحوالي −1.5 نقطة، سياقا لذلك حافظت تونس على المرتبة الأولى في المنطقة في مؤشِّر المعرفة العالمي حيث بلغت المرتبة 82 عالميا متراجعة بـ−4 مراتب مقارنة بسنة 2019 تليها في المرتبة الثانية المغرب التي بلغت المرتبة 83 عالميا متقدمة بـ+9 مراتب ثم الجزائر في المرتبة 103 عالميا متقدمة بمرتبة واحدة ثم موريتانيا التي تراجعت بـ−4 مراتب حين بلغت المرتبة 136 عالميا.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في المنطقة المغاربية

تُعد المنطقة المغاربية ذلك المجال الحيوي والذي يُعتبر إقليما قابلا للاستثمار فيه، خاصة وأنّ المعطيات الجغرافية في بعض دوله تشجع على ذلك، إلا أنّ الأمر لا يتوقف على المعطى الجغرافي فقط بل إنّ معادلات الاستثمار الأجنبي في المنطقة تتداخل فيها عديد المؤشرات المحدِّدة لمناخ الاستثمار، فالاستقرار من بين المحدِّدات الهامة والمحورية في المعادلات الاستثمارية الداخلية والأجنبية، من منطلق استحالة تحقيق نمو اقتصادي أو استثمار فعّال في حيِّز مكاني دون توفر قدر كافي من الاستقرار على كل الأصعدة الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بعد استقلال الدول المغاربية كان يُنظر إلى الشركات متعدِّدة الجنسيات على أنّها معامل هيمنة يُعزِّز من هيمنة النظم الرأسمالية الاستعمارية مما يُحيل إلى الحفاظ على الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أنّه مع ليونة بعض الأنظمة تمّ التأكيد على الدور الإيجابي لهذه المؤسسات خاصة في ظل أزمة الديون التي تعرضت لها دول المنطقة، ما حتّم التوجه إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كمموِّل أساسي وحقيقي للإقتصاد الوطني المغاربي،[1] خاصة وأنّ مرحلة ما بعد الاستقلال تميزت بحالة من الشك وعدم اليقين في العلاقات المغاربية مع الدول الأوروبية من منطلق المنظور التاريخي المرتكز أساسا على ما تعرضت له المنطقة خلال الاستعمار الأوروبي، وهو الأمر الذي أثّر بدرجة كبيرة في تصور دول المنطقة للعمليات الاقتصادية التي يكون مصدرها أو أحد فواعلها الدول الاستعمارية.

لابد من الإشارة إلى أنّه ونظرا لتعدد المنظورات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر؛ سواء التي ركزت على الجانب النظري وحتى تلك التي اعتمدت على الدراسة الميدانية، فإنّ الملاحظة التي لابد وأن تكون في الحسبان هي أنّ محدِّدات الاستثمار المباشر تختلف من منظور نظرية إلى أخرى، حيث جاء في إحدى الدراسات التي تناولت دوافع ومحدِّدات الاستثمار إلى أنّ هذه المحدِّدات تختلف من نظرية إلى أخرى، فهناك من ركّز على درجة تطور الأنظمة المالية وصنف ركز على الانفتاح التجاري للدولة

[1] Meliani Hakim, Aghrout Ahmed, Ammari Ammar, «Economic Reforms And Foreign Direct Investment In Algeria», In: Aghrout Ahmed, M.Bougherira Redha (Editors), **Algeria In Transition: Reforms And Development Prospects**, (London: Routledgecurzon, 2004), P P. 93, 94.

المضيفة، في حين أنّ هناك من ركزوا على البنية التحتية باعتبارها القاعدة الأساسية للاستثمار، ضف إلى ذلك بروز صنف يركز على النمو الاقتصادي سواء للدولة المضيفة أو الدولة المستثمِرة. [1]

يجادل البعض في أنّ عملية جذب الاستثمار لابد وأن تكون ضمن معادلات البيئة الاستثمارية بكل جوانبها، إذ أنّ المحدِّدات والدوافع التي تقف وراء هذه العملية تختلف باختلاف نوع الاستثمار وطبيعة المناخ الاستثماري، بالنسبة لصاحب الاستثمار فإنّ محدِّداته وشروط استثماره لابد أن تكون مبنية على التمتع بالإمكانيات وهو ما يؤهله لمنافسة باقي الشركات، كذلك مدى إدراك المستثمر للمصلحة التي يستوجب تحقيقها من وراء هذا الاستثمار، ضف إلى ذلك وجود البدائل والخيارات المتاحة لدى المستثمر، بالإضافة إلى أنّ هناك بعض المحدِّدات المحورية في المعادلة الاستثمارية كحجم السوق وتكلفة عوامل الإنتاج والسياسة المحلية للبلد المضيف.[2]

في يونيو 2017 نشر صندوق النقد العربي دراسة متعلقة بمحدِّدات الاستثمار أراد من خلالها الباحث الحديث عن أبرز هذه المحدِّدات على الاستثمار الأجنبي والوطني المباشر، وفقا لذلك وضع جملة من المؤشِّرات وكل مؤشَّر يحمل عديد المحدِّدات، وفق ما يلي:[3]

- **حجم السوق:** أي اتخاذ الناتج المحلي أو معدل نمو السكان كمؤشِّر لقياس حجم السوق.
- **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تضم مجموعة من المؤشِّرات والمحدِّدات وهي التضخم والكتلة النقدية.
- **مؤشرات القطاع الخارجي:** وهي جُملة المؤشِّرات التي تقيس أهمية التجارة الدولية في جذب الاستثمار، وتضم درجة الانفتاح على اعتبار أنّ الانفتاح التجاري يؤثِّر على التدفقات الاستثمارية.
- **مؤشرات الحرية الاقتصادية:** تختلف من بلد إلى آخر، وتضم مؤشِّر الحرية المالية والمصرفية ومؤشِّر حرية الاستثمار والفساد الإداري.
- مؤشِّرات أخرى كالإنفاق الحكومي.

---

[1] جلولي نسيمة، «محددات الاستثمار الأجنبي خلال المباشر – دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL على ماليزيا الفترة 1980–2015»، **المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، (المجلد السادس) (العدد الأول) (جامعة زيان عشور–الجلفة، ديسمبر 2017)، ص. 63.

[2] بيري نورة، زرقين عبود، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، تونس والمغرب: محددات وآثار– دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية»، **العلوم الإنسانية**، (العدد الأول) (جامعة العربي بن المهيدي–أم البواقي، جوان 2014)، ص ص. 108– 110.

[3] محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، **صندوق النقد العربي**، (يونيو 2017)، ص ص. 20، 21.

شكل رقم (01): محدِّدات مناخ الاستثمار المباشر

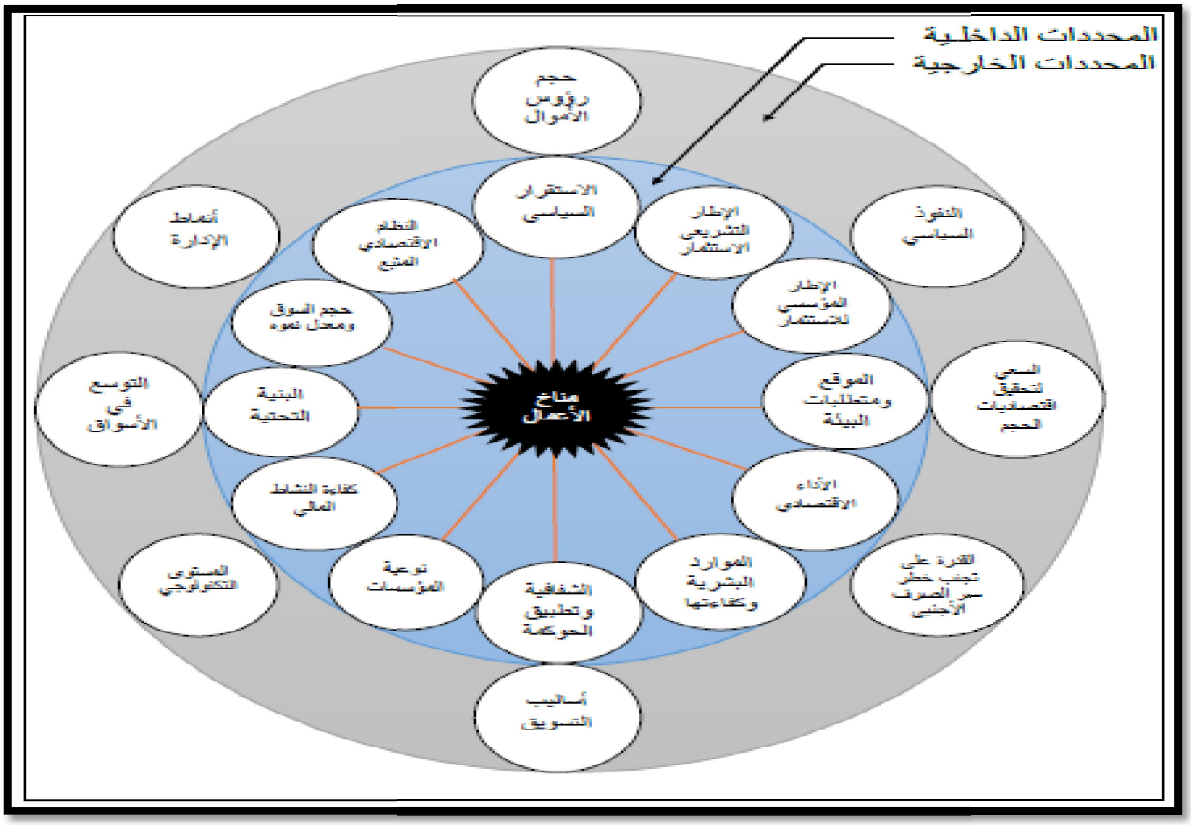

المصدر: بوحفص حاكمي، برادعي إبراهيم الخليل، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005- 2015»،**البحوث الاقتصادية والمالية**، (المجلد الرابع) (العدد الأول) (جامعة العربي بن المهيدي-أم البواقي، جوان 2017)، ص. 404.

من خلال هذا الشكل يتضح أنّ محدِّدات الاستثمار تنقسم إلى محدِّدات داخلية ومحدِّدات خارجية، حيث تضم **المحدِّدات الداخلية**:

- الاستقرار السياسي.
- النظام الاقتصادي المتبع.
- الإطار التشريعي للاستثمار.
- الإطار المؤسسي للاستثمار.
- الموقع ومتطلبات البيئة.
- الأداء الاقتصادي.
- الموارد البشرية وكفاءتها.
- الشفافية وتطبيق الحوكمة.
- نوعية المؤسسات.
- كفاءة النشاط المالي.
- البنية التحية.

- حجم السوق ومعدل نموه.

في حين أن **المحدِّدات الخارجية** تضم في سياقاتها:

- حجم رؤوس الأموال.
- النفوذ السياسي.
- السعي لتحقيق اقتصاديات الحجم.
- القدرة على تجنب خطر سعر الصرف الأجنبي.
- أساليب التسويق.
- المستوى التكنولوجي.
- التوسع في الأسواق.
- أنماط الإدارة.

وكإسقاط على الحالة المغاربية لابد من التركيز على بعض هذه المحدِّدات خاصة ما تعلق بالاستقرار الأمني والسياسي والإطار التشريعي التي تُعد ركائز أساسية ضمن معادلات الاستثمار، سيتم محاولة التطرق أكثر لمناخ الاستثمار في المنطقة وهذا بالتركيز على بعض المحدِّدات التي قد تكون مفتاحا حقيقيا لفهم المعادلات الاستثمارية، خاصة بتناول الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي الذي عاشته المنطقة بالإضافة إلى جُملة النصوص القانونية المنظِمة للاستثمار وموقع البيئة الاستثمارية من معادلات التشريع المغاربي.

الفرع الأول: الاستقرار الأمني

نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة الأمنية والاستثمار والتي بدورها تمثِّل أبرز الحلقات الحساسة ضمن معادلات التنمية الاقتصادية، فإنَّ المناخ الأمني للاستثمار عرف في ما مضى جراء الأزمات الأمنية التي عانت منها المنطقة سلسلة من حالات اللاثقة واللاأمن ما حتَّم على المستثمرين الهروب من هذه البيئة التي تمثِّل خطرا حقيقيا على استثماراتهم سواء الأجنبية أو المحلية، بالرجوع إلى ما عاشته المنطقة طيلة الأزمات الأمنية فإنّه يُلاحظ النقص الشديد وفي بعض المرات انعدام العمليات الاستثمارية في بعض دول المنطقة والتي عاشت حالات مرتفعة من العنف؛ الذي أدى بدوره وجوبا إلى غياب التنمية نظرا للبيئة الغير آمنة، ما ولّد حلقات عديدة من كل أشكال الأزمات التنموية ودخول بعض دول المنطقة في نفق

مظلم من معادلات الأزمات الاقتصادية والأمنية، هذه الأخيرة والتي كان لها الدور الكبير في الفشل الاقتصادي الذي عاشته وتعيش المنطقة جزءا منه في مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية.

في الجزائر ما يُميِّز الواقع الأمني هو الأزمة الأمنية والتي بدأت شراراتها إثر توقيف المسار بعد فوز FIS في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وتدخل الجزائر بعد ذلك في مرحلة حرجة غلب عليها طابع العنف المسلح في ظل غياب الحلول السياسية، هذا وإنّ مرحلة 1991-1999 تُعد من المراحل الأساسية المحدِّدة والمؤثِّرة في واقع الدولة الجزائرية، بغض النظر عن قياس درجة ودور النظام السياسي في تبني قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، لا يتوقف الأمر هنا بل أنّ العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين حملا معهما بعض الهجمات الإرهابية التي كان من أبرزها حادثة تيقنتورين* في 16 يناير/كانون الثاني 2013، حيث مثَّل الهجوم على محطة تيقنتورين أحد حلقات تأثير الأزمات الأمنية على الاستثمار المباشر، فالمتتبع لهذه المسارات التفاعلية المرتبطة جغرافيا بالجزائر يُدرك مدى التأثر الفعلي للاقتصاد بفعل التوترات الأمنية، بل ويؤكد في جزء هام على أنّه لا يمكن تحقيق استثمار فعلي إلا بوجود بيئة أمنية ذات فاعلية تؤدي دور بناء حاجز أمني يقي الاقتصاد من تأثيرات الأزمات الأمنية.

أما تونس والتي شهدت في ما مضى حالة من تمركز السلطة والذي ولَّد بدوره جُملة من المطالب بتعزيز الديمقراطية والتشاركية وما عانته تونس بعد ذلك في المرحلة الانتقالية من حالة الانفلات الأمني، وهو ما أكد على ضرورة تعزيز المقاربة الأمنية خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية، ففي مجال مكافحة الإرهاب ووفقا لتقرير منظمة **سيفرورلد** (Saferworld) والذي تمّ من خلاله إجراء 38 مقابلة في أكتوبر 2016 وديسمبر 2016 ومارس 2017، تمّ التأكيد على الضَّرر الكبير الذي لحق بالبيئة الاستثمارية في تونس خاصة في المجال السياحي جراء أحداث متحف بوردو في 18 مارس 2015، خاصة وأنّ الجماعات المسلحة استهدفت كل ما من شأنّه أن يؤثِّر على الدولة خاصة بضرب معادلاتها الاستثمارية، مثل ذلك ما حدث في 26 جوان 2015 بالمجزرة التي ارتكبها أحد عناصر الجماعات المسلحة في شاطئ مدينة سوسة مستهدفا بذلك المصطافين والمقيمين في الفندق مخلفا مصرع 38

* للمزيد ينظر:

أقراد حسينة، «المعالجة الإعلامية للأحداث الإرهابية من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة- دراسة وصفية تحليلية للهجوم الإرهابي على قاعدة النفط تيقنتورين»، **الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، (المجلد الخامس) (العدد العاشر) (مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع-الجزائر، جوان 2017)، ص ص. 273- 290.

شخص جميعهم من الأجانب، كما أقدم انتحاري في 24 نوفمبر 2015 على قتل 12 عنصرا من جهاز الأمن الرئاسي، هذا بالإضافة إلى إقدام عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بهجوم استيلاء على مدينة قردان الحدودية.[1]

هذه التراكمات والأحداث الأمنية التي عاشتها تونس والتي لا زالت تشكل محدِّدا أساسيا لإعادة بناء الاقتصادي التونسي مثَّلت حلقة بارز من حلقات المعادلات الاستثمارية، خاصة وأنّ الأمن في هذه المعادلات هو المحدِّد الحقيقي والمحوري في كل مراحل العمليات الاستثمارية، من منطلق العلاقة الوطيدة بين توفر تونس على بيئة أمنية قادرة على الصمود في وجه التهديدات وبين بناء اقتصاد وتمويله بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما قد يضع صانع القرار التونسي في مرحلة تبني إستراتيجية أمنية ذات أبعاد اقتصادية تأخذ الاستثمار الأجنبي ومحدِّداته الأمنية بالحسبان في ظل ما يشهده المجال الإقليمي الساحلي والمغاربي لكل أشكال الأزمات.

تُعد المغرب من بين دول المنطقة التي تشهد استقرارا أمنيا ملموسا، ذلك أنّها لم تتعرض لسلسلة الأزمات التي تعرضت لها دول المنطقة خاصة ذات التماس الجغرافي كالجزائر، فعدم الاستقرار في المنطقة قابله بروز المغرب كفاعل أمني يشهد استقرارا أمنيا تتخلله بعض الهجمات الإرهابية عرفت خلالها السلطات المغربية كيفية التعامل الفعلي معها، فحاولت بذلك احتواء النشاط الإرهابي مُعزِّزة بذلك موقعها كطرف فاعل في هذه الحرب الدولية والإقليمية على الإرهاب، حيث استطاعت قوات مكافحة الإرهاب المغربية إحباط 352 هجوماً وفككت أكثر من 170 خلية خلال الفترة 2002-2017.[2]

وفقا لذلك فإنّ النموذج المغربي في الاستقرار الأمني قد يُحيل بالدارس إلى قياس درجة تطور الاستثمارات المباشرة في ظل التعامل الفعلي الأمني مع مُجمل التهديدات الأمنية في المغرب، وهو ذات الأمر الذي قد يُؤكد على دور الاستقرار الأمني كمحدِّد فعال ومحوري في معادلات الاستثمارات في المنطقة المغاربية والمغرب بالأخص، هذا وإنّ الهجمات الإرهابية تُعد هي الأخرى من بين أهم التهديدات الأمنية التي يتأثر الاستثمار المباشر بها وفق جدلية الأمن والتنمية في ظل الرهانات الأمنية الجديدة والمتجددة.

---

[1] المملكة المتحدة، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطي، **تقرير مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟ صادر عن منظمة سيفرورلد Saferworld**، (مارس 2017)، ص ص. 02- 04.

[2] أبو الهور ياسمينة، «التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم محمد السادس»، **موجز السياسة**، (الدوحة: مركز بروكنجز، يوليو 2020)، ص. 03.

تختلف ليبيا عن باقي دول المنطقة في مدى شدة وطبيعة الأزمة الأمنية التي عانت وتعاني منها وتأثير هذه الأزمة على السياقات المحورية، حيث أنّ ليبيا في مرحلة ما قبل 2010 والتي أفضت إلى بروز أزمة أمنية عميقة عمّقها الانفلات الأمني وتنامي المليشيات المسلحة بعد أن سيطرت على المؤسسات الأمنية ومخازن الأسلحة والذخيرة وأجهزة المخابرات، حتى أصبحت ليبيا ساحة خصبة لكل مضامين الفوضى المتغذية بكل أشكال التدخلات الخارجية، لم يقف الأمر عند إسقاط حكم القذافي بل تنامت هذه الأزمة بفعل رغبة كل أطراف المعادلة في السيطرة على السلطة لتمرير أجندتها المصلحية الذاتية، فأصبح الوضع الأمني الليبي هشاً وقابلا للاختراق وهو ما استغلته القوى الدولية في التواجد الجيوسياسي في ليبيا لتعزيز مركزيتها ووزنها الدولي على حساب زرع الفوضى التي ولدت معضلة أمنية في ليبيا.[1]

إن الأهمية الجيوسياسية التي تمثّلها ليبيا ضمن المعادلات الإقليمية والعالمية جعلت دول الجوار الجغرافي في تماس مباشر مع إفرازاتها خاصة الجزائر وتونس، بعد انتشار السلاح الليبي ووقوعه في يد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي أثّر بدرجة كبيرة على الأمن الإقليمي المغاربي وحتّى الوطني للجزائر وتونس في ظل علائقية الأزمة والإفرازات الإقليمية، خاصة وأنّ ليبيا في تماس مباشر بدرجة كبيرة مع الجزائر عبر الحدود الجنوبية–الشرقية من الجزائر على عكس تونس التي تقل حدودها بالنصف مقارنة بالجزائر، ما قد يضع الأمن الوطني الجزائري في مواجهة التأثيرات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن الوطني لدول الجوار.

لم تسلم موريتانيا هي الأخرى من الهجمات الإرهابية فمنذ اعتلاء الرئيس ولد عبد العزيز السلطة في موريتانيا ظهرت موريتانيا كفاعل حقيقي في الحرب الدولية على الإرهاب،[2] حيث تمّ في سنة 2010 إصدار القانون 035 المتعلق بمكافحة الإرهاب والذي أكد على أنّ الإرهاب يهدِّد استقرار الدولة ومؤسساتها وأمن الأشخاص والممتلكات، حيث ضم في المادة الرابعة والخامسة والسادسة منه كل الجرائم الإرهابية مستثنيا في ذلك الجرائم السياسية من الجرائم الإرهابية[3]، كما تمّ في ديسمبر 2018 صدور

[1] زياني صالح، بلغالم آمال، «تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (المجلد الخامس) (العدد الأول) (جامعة الحاج لخضر–باتنة، جانفي 2016)، ص ص. 49، 50.

[2] المملكة المتحدة، مطبوعات منظمة العفو الدولية، **تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية**، (2018)، ص. 14.

[3] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «أمر رقم 12/م/2018 بشأن التدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، **البنك المركزي الموريتاني**، (31 ديسمبر 2018).

الأمر رقم 12-2018 بشأن التدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[1].

وهذا ما يدل على الدور الكبير الذي تمثّله عمليات مكافحة الإرهاب في دعم الاستقرار الأمني في موريتانيا، خاصة بالتأكيد على ضرورة التعاون الإقليمي للحد من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، ما قد يفتح المجال لإعادة تعزيز الاستثمارات المباشرة وبناء معادلات إستثمارية منتجة وفعَّالة تساهم في الاقتصاد الوطني الموريتاني، ضف إلى ذلك ما تمثّله موريتانيا في المنظور الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب وكل أشكال الجريمة باعتبارها فاعلا استراتيجيا في الإستراتجيات الأساسية لمكافحة التهديدات الأمنية الوطنية وعبر الوطنية.

سياقا لهذه المعطيات فإنّ البيئة الأمنية المغاربية شهدت إلى حدٍ كبير انفلات أمني في الجزائر خاصة في ظل الأزمة الأمنية في التسعينات والتي أثّرت بدرجة كبيرة في الاقتصاد الجزائري ككل، ما قد يؤكد على انعدام أي بادرة للاستثمار في الجزائر في تلك المرحلة خاصة في المناطق التي شهدت هجمات إرهابية، وفي ليبيا بعد 2010 وما خلفته من انتشار السلاح الليبي في المنطقة وبروز مليشيات وجماعات مسلحة منتشرة في كل التراب الليبي والذي لازال لحد الآن يلقي بضلاله على الفشل الدولاتي، كما شهدت تونس في بداية الحراك حالة من بروز الخلايا الإرهابية النائمة الناشطة على الحدود خاصة وأنّ هذه الجماعات استهدفت السياحة التونسية بتنامي الهجمات في المنتجعات السياحية.

في مقابل ذلك فقد شهدت المغرب حالة من الاستقرار الأمني على عكس دول المنطقة والذي لعب دورا في توجيه الاقتصاد المغربي لمواكبة الرهانات الحالية، كذلك فإنّ احتواء المغرب لهذه الشبكات وفق منظور إستراتيجي في الحرب على الإرهاب أكد على دور التخطيط الإستراتيجي في هذه الحرب، كما شهدت موريتانيا هي الأخرى نوعا من الاستقرار الأمني إذا ما تمّ مقارنتها بالجزائر وليبيا خاصة وأنّ موريتانيا لا تمثّل عامل إغراء جيوسياسي للجماعات الإرهابية بالقدر الذي تشكّله بقية أقاليم المنطقة المغاربية.

[1] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «قانون رقم 2010-035 صادر بتاريخ 21 يوليو 2010 يلغي ويحل محل القانون رقم 2005-047 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2005 المتعلق بمكافحة الإرهاب»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 1224) (السنة 52) (30 سبتمبر 2010)، ص ص. 763-769.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي

لابد من الإشارة إلى أنّ الاستقرار الأمني وحده غير كفيل بتوفير البيئة الخصبة لنجاح المعادلات الاستثمارية، فهذا الشكل من الاستقرار ضمن معادلات البيئة الاستثمارية يكون ذا فاعلية ناقصة بغياب الاستقرار السياسي، حيث أنّه يُعتبر الحلقة البارزة والمحورية في معادلات استقرار أي وحدة سياسية أو أي كيان كان، سيتم محاولة قياس مدى تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه في المنطقة المغاربية وهذا بالتركيز على جُملة من المؤشرات والتي يؤخذ بها أنّها قابلة للقياس، وهذا بالأخذ بالحسبان خصوصية المنطقة الجغرافية والتاريخية والتي تعد معطيات حساسة في درجة القياس.

حتى يتم فك اللبس عن التأصيل المفاهيمي للاستقرار السياسي لابد من الإشارة إلى أنّه "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته"[1]، في مقابل ذلك فإنّ عدم الاستقرار السياسي يتم الأخذ به على أنّه "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"[2].

لا يخفى على أحد من العارفين بخبايا الساحة السياسية الجزائرية والإقليمية التي عاشت فيها الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988، ابتدأت هذه الحلقات بأحداث أكتوبر 1988 والتي عبَّر فيها الشعب الجزائري عن رفضه للأوضاع التي يعيش فيها جراء الأزمة البترولية 1986 لدفع الدولة قصد تبني إصلاحات تنتقل الجزائر بموجبها إلى مرحلة جديدة وفعَّالة من مراحل التنمية الاقتصادية، والتي تعد المطلب الأساسي لكل فئات المجتمع الجزائري كان أحد أبرز مخرجاتها تبني دستور 1989 الذي فتح المجال أمام التعددية السياسية، حيث يعد هذا التعديل وليد الأزمة إذ يعتبره البعض دستور أزمة فقط ولا يعبِّر بدرجة واسعة عن إرادة المجتمع الجزائري الذي عاش طيلة ثلاث عقود في كنف الأحادية الحزبية

[1] لبوخ محمد، «مدخل الديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا»، **الحوار المتوسطي**، (المجلد العاشر) (العدد الثاني) (جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، جوان 2019)، ص. 61.

[2] ناصر صالح، «عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات»، **دراسات سياسية**، (مصر: المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019)، ص. 03.

منذ الاستقلال، ليستقيل الرئيس الشاذلي بن جديد وتدخل الجزائر في مراحل جديدة من الأزمة السياسية تبنت خلالها الجزائر دستور 1996.

إلا أنّ الملاحظ في معالجة الظاهرة السياسية في الجزائر 1988- 2019 هو أنّ هذه الفترة الزمنية شهدت عديد الأزمات السياسية وفي المقابل حقّق الشعب الجزائر جُملة من المكاسب الفعّالة، حيث أنّ الأزمات تتمركز في "أحداث أكتوبر 1988- توقيف المسار الانتخابي- دخول الجزائر في دوامة من العنف..." في مقابل المكاسب الإيجابية التي تمّ تحقيقها في هذا الشأن والمتمثّلة في "التعديل الدستوري 1989- التعديل الدستوري 1996، قانون الوئام المدني، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الحراك الشعبي 2019..."، وهي مؤشّرات هامة تدخل في نطاق تأثر البيئة الاستثمارية بمعادلات الاستقرار السياسي.

تعد المغرب أبرز الحالات المغاربية التي عرفت بيئتها السياسية استقرارا منذ الاستقلال تخللته بعض الحراكات المنادية بتعزيز قيم الديمقراطية، وبالعودة إلى ما تمّ تناوله في سياق المحدِّد السياسي المغربي فإنّه يلاحظ أنّ العملية السياسية في المغرب اتّسمت بالتحالف والتعارض بين الملك والمنظومة الحزبية، خاصة في البدايات الأولى للاستقلال التي عرفت فيها الحياة السياسية تعارضاً على السلطة، ليتم ما بين 1965-1990 تبني عديد الدساتير التي حاول من خلالها المشرِّع تعزيز قيم الديمقراطية بدءا بدستور 1962 ودستور 1970 قبل أن يتبنى الطرفان (الملك والأحزاب السياسية) بداية من العقد الاخير للقرن العشرين مسارات الانفتاح لأن يكون للمعارضة دورا بارزا في العملية السياسية.[1]

في سياق العملية السياسية عرفت موريتانيا عديد الانتكاسات السياسية وعسكرة للحياة المدنية مع تنامي الانقلابات العسكرية، بدءا بتبني النظام الجمهوري حيث عُرفت هذه المرحلة بالفترة المدنية للحكم وهيمنة الحزب الواحد وتمركز السلطة في يد رئيس الجمهورية، أعقبتها حلقات متسارعة من سيطرة المؤسسة العسكرية على دواليب السلطة، في ظل المرحلة الأخيرة التي تميزت بتنامي العنف المسلح على الحدود مع السنغال،[2] وهو الأمر الذي يؤكد على أنّ موريتانيا لم تعرف منذ الاستقلال حالة من الاستقرار السياسي عزّز من هذه الفرضية تميز المعادلة السياسية بسلاسل الانقلابات العسكرية.

[1] القبلي محمد [محرر] وآخرون، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، **مرجع سابق**، ص ص. 620- 641.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، «التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي»، **مرجع سابق**، ص ص. 24- 26.

حالة عدم الاستقرار السياسي شهدتها كل من ليبيا وتونس حيث تمركزت السلطة في يد شخص الرئيس لعقود من الزمن قبل أن تفرِز في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين حراكا شعبيا مناديا بتبني قيم الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية للشعب في العملية السياسية، باعتباره حلقة بارزة ولاعبا فاعلا في المعادلات السياسية المغاربية والعالمية، أبان الحراك الشعبي في تونس وليبيا عن تعطش المشهد السياسي لكل أشكال الديمقراطية لكن محاولة تحقيقها اختلفت من تونس إلى ليبيا، بالتغيير الناعم لدواليب السلطة في تونس والعنيف في ليبيا بتبني العنف المسلح كمخرج يراه الشعب الليبي أنّه الأمل الوحيد لتحقيق التداول السلمي على السلطة.

الفرع الثالث: المنظومة التشريعية

تعد القواعد القانونية من الأُطر المنظمة لأي عملية خاصة إذا كانت هذه العملية تمس عديد مجالات المعادلة الاجتماعية، حيث أنّ الاقتصاد والذي يعد ركيزة هذه المعادلات لقي اهتماما كبيرا لدى المشرِّع المغاربي، والذي ثمّن المعاملات الاقتصادية ونظمها بما يتوافق ومبادئ الحكم الراشد، إذ مثَّل الاستثمار أحد أبرز الأطر الذي تمّ الاهتمام بها سواء من صانع القرار أو المشرِّع، باعتباره من بين المصادر الأساسية التي تهدف إلى تمويل التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية.

في الجزائر يعد الأمر 66- 284 المتضمن قانون الاستثمارات من بين الأطر القانونية التي تمّ رصدها والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب بإمكانية الاستثمار في القطاعين العام والخاص، كما تمّ وفقه احتفاظ الدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات، حيث حاول المشرِّع في هذا الأمر تبيان الضمانات والمنافع التي يحصل عليها المستثمر جراء استثماره باعتبار أنّ هذا الأمر يمثِّل القاعدة القانونية الأولى بعد الاستقلال،[1] كما جاء في نص القانون 82-13 والذي يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة على أنّ إنشاء هذه الشركات يخضع أساسا ووجوبا إلى قانون التجارة الجزائري، كما أنّ الشركة مختلطة الاقتصاد لها الحق في الحصول على القروض الخارجية وهذا وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، هذا وإنّ الشركة مختلطة الاقتصاد ملزمة بوجوب تحقيق النتائج وفقا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 66-284 مؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمن قانون الاستثمارات»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 80) (السنة الثالثة) (السبت 1 جمادى الثانية عام 1386 الموافق 17 سبتمبر سنة 1966)، ص ص. 1202- 1208.

للتعهدات المصرح بها في محضر الاتفاق، ضف إلى ذلك أنّها تمارس نشاطها في إطار مراعاة القوانين والأنظمة الجزائرية.[1]

وتثمينا لهذه الترسانة القانونية صادق المشرِّع الجزائري في 20 غشت 2001 على الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي من خلاله فصّل المشرِّع في أنّ الاستثمار يُقصد به "اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة – المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية – استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية"، كما يتمتع المستثمر وفق هذا الأمر بالحرية التامة مع الخضوع للنصوص القانونية المنظِّمة لذلك، كما تمّ وفق ذلك إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يكلف باقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار والتدابير التحفيزية لذلك، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمكلفة بتزويد المواطنين بكل الوثائق الإدارية اللازمة،[2] في ظل ذلك فقد جاء في نص القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والذي حصر مفهوم الاستثمار في "اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل – المساهمات في رأسمال شركة"، كما تمّ وفق هذا الأمر تعديل المزايا التي يحصل عليها المستثمر وطرق الاستفادة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي يمنحها القانون لهذه الاستثمارات، حيث وسّع المشرِّع الجزائري في هذا الأمر دائرة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتضم بذلك أربعة (04) مراكز "مركز تسيير المزايا- مركز استيفاء الإجراءات- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات- مركز الترقية الإقليمية" لتقديم الخدمات الضرورية فيما يخص إنشاء المؤسسات. [3]

من ذلك فإنّ القواعد القانونية الجزائرية قد رافقت مُجمل الاستثمارات بل وشجعت عليها في ظل احترام الأطر القانونية المعمول بها، حيث أنّ المشرِّع الجزائري قد أسَّس لمنظومة تشريعية حقيقية تُبيِّن بدرجة كبيرة كل ما من شأنّه أن يدخل ضمن نطاق الاستثمار الوطني والأجنبي، على اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه الترسانة التشريعية في دعم التنمية الاقتصادية، والتي تعد حلقة بارزة في هذه المعادلات

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 82-13 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 35) (السنة 19) (الثلاثاء 12 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982)، ص ص. 1724- 1732.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 01- 03 مؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 22 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 47) (السنة 38) (الأربعاء 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 22 غشت سنة 2001)، ص ص. 04- 09.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 16- 09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 46) (السنة 53) (الأربعاء 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016)، ص ص. 18- 24.

الرامية إلى النهوض بالبناء الاقتصادي الوطني الذي يهدف إلى تعزيز صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا.

ليؤكد المشرِّع التونسي في مضمون القانون 47-2019 على ضرورة تحسين الاستثمار بتعزيز الحوكمة والشفافية وتبسيط الإجراءات المتضمنة تأسيس المؤسسات الاقتصادية وإعادة بعثها،[1] والذي حاول من خلاله المشرِّع التأكيد على ضرورة تحسين المناخ الاستثماري خاصة وأنّ تونس في مرحلة هامة من مراحل تطورها الاقتصادي، عرف الاستثمار الأجنبي في تونس قبل 2010 حركية جيدة بفعل ما تمثِّله السياحة في معادلات الاقتصاد إلا أنّه وبفعل الأزمة السياسية التي مرت بها وتبعات المرحلة الانتقالية التي أثرت بدور كبير في إعادة توجيه الاستثمار وتوسيع نطاقه بعد أن كانت تستفيد من امتيازاته شريحة محدِّدة قريبة من السلطة.

في السياق ذاته أبان القانون الموريتاني 52/2012 على تعزيز ضمانات وحقوق المقاولات خاصة في الجانب القانوني والمالي، الذي أ وجب توحيد المعاملات مع كافة المتعاملين الاقتصاديين وفق مبادئ الشفافية،[2] مشيرا في الوقت ذاته إلى مدى مركزية الاستثمار ضمن الاقتصاد الموريتاني في ظل ما تعيشه المنطقة من تأثر البيئة الاستثمارية بالمتغيِّرات الأمنية، وما أثّر بذلك على واقع الاستثمار في موريتانيا، الأمر الذي يؤكد على حرص المشرِّع الموريتاني على إعطاء نفَس جديد يساهم فيه الاستثمار كأساس لإنعاش الاقتصاد الوطني بما يخدم مكانة موريتانيا إقليميا وعالميا، ما قد يفتح المجال واسعا أمام موريتانيا لأن تكون على قدر كبير من الحرص على مسايرة التشريعات القانونية للواقع الاقتصادي الحالي.

وكذا القانون رقم 9 بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا والذي أكد على ضرورة تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية بما يضمن تحقيق بيئة استثمارية فعّالة في ليبيا،[3] صدر هذا القانون في نفس السنة التي عرفت فيها ليبيا بداية حالة الحراك الشعبي الذي يراه البعض على أنّه جاء كرد فعل

---

[1] الجمهورية التونسية، «قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار»، **الرائد الرسمي**، (العدد 47) (السنة 53) (الثلاثاء 7 شوال عام 1440 الموافق 11 جوان سنة 2019)، ص ص. 1756- 1765.

[2] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «قانون رقم 52/2012 يتضمن مدونة الاستثمارات»، (رئاسة الجمهورية: الأمانة العامة للحكومة، 31 جويلية 2012).

[3] الجماهيرية الليبية، «قانون رقم قانون رقم 9 لسنة 1378 و.ر (2010 مسيحي) بشان تشجيع الاستثمار»، **الموقع الرسمي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي**، أطلع عليه يوم 01 جوان 2021، ينظر:

https://cutt.us/MhF4B

للدكتاتورية التي مارسها نظام القذافي، بالعودة إلى قانون الاستثمار فإنّ المشرِّع الليبي أكد على ضرورة تعزيز البيئة الاستثمارية خاصة في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة المغاربية وليبيا بالأخص، ضف إلى ذلك أنّ الاستثمار أبرز العمليات الاقتصادية ذات الأهمية الفعّالة في تعزيز التنمية الاقتصادية الليبية، مع ضرورة توفير البيئة الأمنية الآمنة المساعِدة على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقبل ذلك ميثاق الاستثمارات المغربية الذي أبان عن رغبة ملحة في أن يكون للاستثمار المكانة المحورية في معادلات التنمية الاقتصادية في المغرب،[1] والذي حاول من خلاله المشرِّع المغربي تحديد كل ما من شأنّه أن يخدم الاستثمارات التي تعزِّز من التنمية الاقتصادية المغربية في ظل حالة الاستقرار التي تعرفها المغرب، فهي من بين الحالات المغاربية التي تعرف استقرارا معتبرا سياسيا وأمنيا أثّر بدور إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وأكد على الدور البارز الذي تلعبه الاستثمارات في تمويل الاقتصاد المغربي.

[1] المملكة المغربية، «ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 14 من جمادى 1416 (8 نوفمبر 1995) بتنفيذ القانون الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمارات»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 4335) (السنة 84) (6 رجب 1416 الموافق 29 نوفمبر 1995)، ص ص. 3030-3033.

المطلب الثالث: مؤشِّرات التنمية الاقتصادية في المنطقة

من بين المستويات التي وجب الإقرار بأهميتها في سياق تحليل التنمية الاقتصادية المغاربية ما تعلق بقياس التنمية الاقتصادية لدول المنطقة وفق المؤشِّرات الاقتصادية، حيث تعد من بين أبرز القضايا الاقتصادية ذات الأهمية المطلقة حينما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية خاصة في ظل تعدد هذه المؤشّرات وتنوعها، حيث يتم التركيز على بعض المؤشِّرات التي يراها الباحث كفيلة بأن تحقِّق الغاية العلمية في قياس التنمية الاقتصادية وهي بعض ما اتفق عليه الباحثون في هذا المجال، حيث أعطى تعدد هذه المؤشِّرات وتنوعها والتي أصبحت عابرة للتخصصات أهمية مطلقة في المجالات البحثية الشاملة، ذات التماسات البحثية والتي يتم وفقها التركيز على معادلات التنمية من منطلقات محورية ذات رؤى دقيقة.

سيتم محاولة قياس التنمية الاقتصادية في دول المنطقة بناء على عدد من المؤشِّرات والتي يكون لها كبير الأثر في معرفة الواقع الإحصائي لمعادلات التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل تعدد المؤشِّرات والتي سيحاول الباحث فيها اختبار وقياس بعض المؤشِّرات التي قد يكون لها وزن محوري في هذا المجال، حيث تعتبر مؤشِّرات مشتركة في عديد المنظورات التي تناولت التنمية الاقتصادية، في سياق ذلك سوف يعتمد الباحث على إحصائيات البنك الدولي **(the world bank)** التي يراها كفيلة بقياس مدى الاختلاف في درجات التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، كما أنّه ونظرا لوجود مراكز الإحصاء الوطنية إلا أنّ بعض نتائجها قد لا تكون دقيقة بفعل تأثير متغيِّرات السلطة على هذه المراكز خاصة الرسمية منها، وهو ما يؤكد أولوية الارتكاز على إحصائيات أكثر حيادية تخدم الدراسة من عديد النواحي في ظل محاولة الباحث قياس التنمية الاقتصادية في أقطار المنطقة المغاربية وفق مؤشِّرات يتبناها البنك الدولي لقياس التنمية الاقتصادية في دول العالم، الأمر الذي يستطيع الباحث من خلاله محاولة التوفيق بين مؤشِّرات البنك الدولي والإحصائيات الميدانية التي يحدِّد قياسها.

في سياق تحليل التنمية الاقتصادية في المنطقة وجب إدراج جُملة من المؤشرات التي يستطيع من خلالها الباحث قياس واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية من زوايا متعددة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية و...، كإجمالي الناتج المحلي GDP الذي يُجادل فيه الاقتصاديون من أنّه أهم مؤشِّر لقياس التنمية الاقتصادية في دول العالم، كما سيحاول الباحث توظيف مؤشِّر الإنفاق العسكري الذي قد يخدم مدى طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن، في ظل التركيز على المعطيات

الجغرافية كمؤشّرات حقيقية قادرة على قياس التنمية الاقتصادية في دول المنطقة كمساحة الدولة ونسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية للدولة، كما تلعب المؤشّرات الديموغرافية الدور البارز في هذه العملية خاصة وأنّه يتم التركيز من خلالها على مجموع اليد العاملة التي تُعد مفتاح محوري في طبيعة العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

الفرع الأول: إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product)

يُعد مؤشّر إجمالي الناتج المحلي من بين المؤشّرات أهمية في قياس مسار التنمية الاقتصادية في الدولة، حيث يعتبر أنّه المؤشّر الأكثر دقة وفعالية في ميزان المؤشّرات الاقتصادية، سيحاول الباحث من خلال هذا المؤشّر قياس مسار الاقتصاد الوطني للدول المغاربية بالارتكاز على إحصائيات البنك الدولي، والتي يراها كفيلة بأن تكون إحصائيات رسمية دقيقة صادرة عن جهة أممية، على عكس الإحصائيات الصادرة عن المراكز الوطنية التي قد تحمل إحصائيات مغلوطة توظفها الجهات الرسمية لتعزيز مركزها، ما قد يُلاحظ في هذا المستوى أنّه إحصائي تحليلي يقوم على تحليل المعطيات وفق مسايرة ما تعيشه الدول المغاربية.

جدول رقم (09): إجمالي الناتج المحلي GDP بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2020 (مليار دولار)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الجزائر	62.048	41.764	54.790	103.198	161.207	165.979	145.163
المغرب	30.180	39.030	38.857	62.343	93.216	101.179	112.870
تونس	12.290	18.030	21.473	32.273	44.050	43.173	39.235
ليبيا	28.9	25.544	38.270	47.334	74.773	27.842	25.418
موريتانيا	1.506	2.091	1.779	2.936	5.628	6.166	7.778

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات إجمالي الناتج المحلي للدول المغاربية 1990-2020، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&start=1990&view=chart

في الجزائر ووفق إحصائيات البنك الدولي يعرف هذا المؤشّر تذبذبا بين 1990-2020، حيث سجل في سنة 1990 ما مقداره 62.048 مليار دولار بارتفاع محسوس بعد أن كان سنة 1985 حوالي 57.937 مليار دولار، غير بعيد عن ذلك فقد سجل هذا المؤشر مع الاستقلال 1962 ما قيمته 171.091 مليار دولار، مقارنة بسنة 1990 فقد عرف GDP سنة 1995 انخفاضا محسوسا حيث

وصل إلى 41.764 مليار دولار في عزّ الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر ليرتفع مجددا سنة 2000 ويصل حوالي 54.790 مليار دولار في ظل وصول بوتفليقة إلى سدة الحكم وتبني الجزائر لقانون الوئام المدني، ويواصل GDP الارتفاع ليصل سنة 2005 حوالي 103.198 مليار دولار بارتفاع ضعف ما كان عليه سنة 2000.

حملت سنة 2010 في طياتها انتعاشا في GDP الذي بلغ 161.207 مليار دولار بارتفاع فاق +50 مليار دولار مع تبني الجزائر للمخطط الخماسي* ويستقر GDP سنة 2015 في حدود 165.979 مليار دولار، سنة 2020 سجلت الجزائر نوعا من الاستقرار السياسي والذي عكسته الرغبة الشعبية في تبني نظام ديمقراطي قابله انخفاض في GDP وصل إلى 145.163 مليار دولار بعد أن سجّل مع بداية سنة 2019 ما يقارب 171.157 مليار دولار، إلا أنّ المرحلة التي شهد فيها مؤشر GDP ارتفاعا حساسا كانت في الفترة 2011-2014 سجّل فيها هذا المؤشر 200.013 مليار ودولار و 209.058 مليار دولار و 209.755 مليار دولار و 213.810 مليار دولار سنوات 2011 و2012 و2013 و2014 على التوالي، وبذلك فإنّ أعلى مستوى لـ GDP في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2020 كان سنة 2014 حين بلغ 213.810 مليار دولار.

أما في المغرب والتي تعرف استقرارا في طبيعة النظام الحاكم فإن مؤشّشر GDP عرف نوعا من الارتفاع حيث سجل 1990 حوالي 30.180 مليار دولار بعد كان في العقد الأول للاستقلال وبالضبط سنة 1963** حوالي 2.657 مليار دولار، مقارنة بسنة 1990 فقد واصل GDP سلسلة الارتفاع بعد أن وصل إلى 39.030 مليار دولار سنة 1995 ويستقر في 38.857 مليار دولار سنة 2000 قبل أن يرتفع إلى 62.343 مليار دولار سنة 2005، مع بداية الاحتياجات الشعبية في بعض أقاليم المنطقة المغاربية وبتبني المغرب لسلسة الإصلاحات سجل GDP ارتفاعا سنة 2010 وصل إلى 93.216 مليار دولار، ومع الاستقرار النسبي في الحياة السياسية والأمنية المغربية سجّل GDP ارتفاعا سنة 2015 حيث وصل إلى 101.179 مليار دولار قبل أن يرتفع بشكل ملحوظ سنة 2020 حيث وصل إلى 112.780 مليار دولار وهي أعلى نسبة منذ الاستقلال.

* سيتم التفصيل في المخطط الخماسي 2010-2014 في سياق ثنايا المحور الذي تم تخصيصه للإصلاحات الاقتصادية بالمنطقة.

** تم اختيار هذه السنة (1963) على اعتبار أنّ الإحصائيات قبل 1963 غير متوفرة عبر موقع البنك الدولي.

تونس من بين الحالات التي عرفت تذبذبا في GDP منذ الاستقلال إلى سنة 2020 لكن ليس بمستوى الارتفاع أو الانخفاض الذي سجلته بعض دول المنطقة، حيث سجّل سنة 1966 بعد عقد من استقلال تونس حوالي 1.040 مليار دولار ليرتفع سنة 1990 ويصل إلى 12.290 مليار دولار، مقارنة بسنة 1990 واصل GDP ارتفاعه بصورة سريعة ليصل حوالي 18.030 مليار سنة 1995 و 21.473 مليار دولار سنة 2000 و 32.273 مليار دولار سنة 2005، ليصل سنة 2010 إلى حوالي 44.050 مليار دولار مع البدايات الأولى للحراك الشعبي، الجدير بالذكر أنّ أعلى ارتفاع منذ الاستقلال سجل سنة 2014 وصل خلالها GDP حوالي 47.632 مليار دولار قبل أن ينخفض سنة 2015 مع بداية حكم **الباجي قايد السبسي** حيث بلغ حوالي 43.173 مليار دولار ويبدأ في الانخفاض بشكل مستمر من 2015 إلى 2019 قبل أن يرتفع إلى 39.235 مليار دولار سنة 2020.

الحالة الفريدة من نوعها في سياق مؤشر GDP بالمنطقة المغاربية هي ليبيا والتي شهد فيها هذا المؤشر حيوية كبيرة بين الارتفاع المطلق والانخفاض بشكل هائل، مع بداية سنة 1990 سجّل GDP حوالي 28.9 مليار دولار إلا أنّه بدأ في تسجيل انخفاض معتبر مقارنة بسنة 1990 حيث بلغ سنة 1995 حوالي 25.544 مليار دولار، ويرتفع مجددا ليصل سنة 2000 ليصل 38.270 مليار دولار ويواصل سلسلة الارتفاع الملحوظ ويبلغ 47.334 مليار دولار سنة 2005 قبل أن يرتفع بشكل كبير مع بداية سلسلة الحراكات في ليبيا سنة 2010 ببلوغ 74.773 مليار دولار وهو أعلى مستوى سجّلته ليبيا منذ الاستقلال، خلال الفترة 2010-2015 عاشت ليبيا حالة من الانفلات الأمني وسيطرة المليشيات على مصادر الاقتصاد في ظل حالة اللانظام حيث سجّل GDP انخفاضا في مستوياته حيث بلغ في 2015 حوالي 27.842 مليار دولار ويواصل الانخفاض قبل أن يصل إلى 25.418 مليار دولار سنة 2020.

مع سلسلة الانقلابات وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته موريتانيا فإنّ GDP عرف هو الآخر حالة من عدم الاستقرار في مستوياته، بلغ في 1990 حوالي 1.506 مليار دولار قبل أن يرتفع ببلوغ 2.091 مليار دولار سنة 1995 وينخفض بسرعة أقل سنة 2000 ليصل إلى 1.779 مليار دولار ويرتفع سنة 2005 ليصل حوالي 2.936 مليار دولار، مع ما عاشته موريتانيا جراء إفرازات الحراك الشعبي في المنطقة سجّل GDP ارتفاعا مما كان عليه سنة 2005 ليصل سنة 2010 حوالي 5.628 مليار دولار، ويبلغ بدرجة ارتفاع بطيئة سنة 2015 حوالي 6.166 مليار دولار، مع تنظيم الانتخابات

الرئاسية يونيو 2019 والتي أفرزت فوز المترشح **الشيخ الغزواني** لرئاسة البلاد عرف GDP نوعا من الارتفاع ليصل سنة 2020 إلى 7.778 مليار دولار وهو أعلى معدل.

سياقا لإحصائيات البنك الدولي الخاصة بمؤشّر إجمالي الناتج المحلي GDP بدول المنطقة المغاربية خلال الفترة 1990-2020 فإنّه يُلاحظ أنّ أعلى مستوى لهذا المؤشر في الجزائر كان سنة 2014 بتسجيل حوالي 213.810 مليار دولار أما في المغرب تم تسجيله سنة 2019 ببلوغ حوالي 119.700 مليار دولار، في تونس فكان أعلى مستوى لهذا المؤشر سنة 2014 والذي بلغ 47.632 مليار دولار بعد ثلاث سنوات من بداية الحراك التونسي، بخصوص موريتانيا فقد كان أعلى مستوى سنة 2020 بتسجيل 7.778 مليار دولار (بالرغم من أنّ مستويات هذا المؤشر في موريتانيا كانت متقاربة جدا بين 2010-2020 مقارنة ببقية الدول)، كما كان أعلى مستوى لـ GDP في ليبيا سنة 2008 بتسجيل حوالي 87.140 مليار دولار قبل سنتين من بداية الأزمة.

أما أدنى مستوى لهذا المؤشر في الجزائر كان سنة 1995 حين وصل إلى 41.764 مليار دولار في ذروة الأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتها الجزائر، في حين أنّه في المغرب كان أدناه سنة 1990 حيث بلغ حوالي 30.180 مليار دولار، وهي نفس السنة - 1990- التي سجلت فيها تونس أدنى مستويات GDP حيث وصل إلى 12.290 مليار دولار، أما ليبيا فقد شهدت سنة 2002 أدنى مستوى لهذا المؤشر حيث وصل إلى 20.481 مليار دولار وفي موريتانيا مثّلت سنة 1990 تسجيل أدنى مستوى لـ GDP بحوالي 1.506 مليار دولار.

الفرع الثاني: الإنفاق العسكري (military spending)

لا تقتصر مؤشّرات التنمية الاقتصادية على المتغيّرات الاقتصادية فقط، بل يتعدى ذلك إلى إدراج واختبار المتغيِّرات المتعلقة بالإنفاق العسكري السنوي للدولة، خاصة في ظل السباق على التسلح وما قد يؤثِّر على موازين ومسارات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، حيث يتم في الغالب حساب الإنفاق العسكري بحساب نسبته من الناتج المحلي، خاصة في ظل فرضية أنّه كلما زادت الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق على التسلح قابله انخفاض في مستوى الاعتمادات المالية التي تُخصص لتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تختلف نسب الانفاق العسكري حسب طبيعة توجهات الدولة وموازين قوتها أو مكانة الدولة وإقليمها الجغرافي والاستراتيجي أو على حسب العقيدة الأمنية والعسكرية التي تتبناها الدولة،

كما تختلف هذه النسب داخل الدولة الواحدة في فترات زمنية متفاوتة وفقا للواقع الميداني الذي تعيشه الدولة في تلك الفترة، من خلال ذلك يوضح الجدول المرفق أدناه نسب الانفاق العسكري من نسب الناتج المحلي في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2019.

جدول رقم (10): الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2019 (%)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
الجزائر	1.5	2.9	3.4	2.8	3.5	6.3	6
المغرب	4.1	4.3	2.2	3.3	3.4	3.2	3.1
تونس	2	1.9	1.8	1.5	1.3	2.3	2.6
ليبيا	غير متوفر	غير متوفر	3.1	1.5	(2008) 1.5	(2014) 15.5	غير متوفر
موريتانيا	3.8	2.3	2.9	3.1	غير متوفر	2.8	2.8

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي للدول المغاربية 1990-2019، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2019&start=1990&view=chart

يُعد الإنفاق العسكري من المؤشّرات البالغة الأهمية في معادلات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية خاصة وأنّ هذا الإقليم الجغرافي عرف في الفترة المحددة ضمن الجدول عديد المسارات المتتالية من تنامي التهديدات الأمنية، في الجزائر يعرف هذا المؤشر حالة عدم الاستقرار طيلة الثلاث عقود الماضية، بدءا بسنة 1990 والتي بلغت فيها نسبة هذا المؤشر 1.5% من إجمالي الناتج المحلي بعد سنتين من أحداث أكتوبر 1988 وبداية الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، ليرتفع بشكل ملحوظ بزيادة الضعف عما كانت سنة 1990 ويبلغ سنة 1995 نسبة 2.9% مع المرحلة التي شهدت فيها الجزائر تصاعد لأعمال العنف وتبلغ الهجمات الإرهابية ذروتها تزامنا مع بداية الفترة الرئاسية للرئيس **اليامين زروال**.

كما واصل الارتفاع مع بداية حكم **عبد العزيز بوتفليقة** وتبّني الجزائر لبرامج الانعاش الاقتصادي الهادف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري ليصل 3.4% سنة 2000 قبل أن ينخفض إلى 2.8% سنة 2005 مع بداية العهدة الثانية لبوتفليقة، ويرتفع مجددا إلى 3.5% مع بداية الحراكات الشعبية في أقاليم المنطقة المغاربية وبداية نشاط الخلايا الإرهابية النائمة، إلا أنّ الملاحظ هو ما تمّ تسجيله سنة 2015 حيث بلغت نسبة الانفاق العسكري 6.3% بارتفاع قارب الضعف وهي أعلى نسبة للانفاق العسكري طيلة

ثلاث عقود، قبل أن ينخفض سنة 2019 ويبلغ 6% مع بداية الحراك الشعبي في الجزائر وبداية حكم الرئيس **عبد المجيد تبون**.

أما المغرب أحد أبرز الدول المغاربية فعالية في مجال الاستراتجيات العسكرية والسباق نحو التسلح فقد شهدت في الفترة 1990-2019 تذبذبا في نسب الانفاق العسكري بين الانخفاض والارتفاع حيث سجّلت أعلى نسبة في هذا المؤشّر سنة 1995 قبل ذلك تم تسجيل نسبة 4.1% سنة 1990، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 4.3% قبل أن تنخفض مع بداية القرن الواحد والعشرين، إنّ ما تعيشه المنطقة المغاربية في ظل تنامي أزمة الصحراء الغربية حتّم على المغرب تعزيز مقدراتها العسكرية حيث وصلت نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في المغرب سنة 2005 إلى حوالي 3.3% وتواصل الارتفاع إلى 3.4% سنة 2010، بعد ما شهدته أقاليم المنطقة المغربية مع بداية الحراك الشعبي والذي شهدت المغرب جزءا منه كان أحد أبرز مخرجاته تبَّني الإصلاحات الاقتصادية في مقابل انخفاض نسبة الإنفاق العسكري التي وصلت سنة 2015 إلى 3.2% وتنخفض مجددا سنة 2019 لتصل إلى حوالي 3.1%.

لا تختلف تونس عن باقي دول المنطقة في مؤشّر الانفاق العسكري كثيرا خاصة وأنّها سجلت تذبذبا ملحوظا لكن بدرجة أقل من باقي الدول المغاربية، أعلى نسبة للإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي سجلت سنة 2019 بحوالي 2.6% وأدناها سنة 2010 بحوالي 1.3%، عرفت تونس سنة 1990 في فترة حكم **زين العابدين بن علي** نوعا من الاهتمام بالتسلح وصل إلى 2% وينخفض سنة 1995 إلى 1.9% و 1.8% سنة 2000 ويواصل هذا المؤشّر الانخفاض ليصل سنة 2005 إلى 1.5%، الملفت للنظر هو سنة 2010 التي شهدت بداية الحراك الشعبي في تونس حيث تزامن هذا الحراك مع انخفاض في نسبة الإنفاق العسكري والذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ 1990 وصل إلى 1.3% في ظل الأزمة السياسية التي كانت تعيشها تونس في تلك الفترة، ارتفع هذا المؤشر مع البدايات الأولى لمرحلة ما بعد الحراك حيث بلغ 2.3% ويواصل الارتفاع إلى 2.6% سنة 2019 ويصل إلى أعلى مستوى له منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

تعتبر الحالة الليبية من الحالات الخاصة في مؤشّر الإنفاق العسكري نظرا لعدم توفر الإحصائيات لسنوات 1990 و 1995 و 2010 و 2015، سجّل مؤشّر الانفاق العسكري نسبة 3.1% مع بداية القرن الواحد والعشرين وينخفض بالنصف سنة 2005 ويصل إلى ما يقارب 1.5% ويواصل الثبات في

نفس المستوى سنة 2008، الملاحظ والملفت للانتباه في الحالة الليبية بخصوص مؤشّر نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي هو ما تمّ تسجيله سنة 2014 مع تنامي الأزمة السياسية وتفاقم الفشل الدولاتي حيث بلغ هذا المؤشّر حوالي 15.5% بأكثر من عشرة أضعاف ما تمّ تسجيله سنة 2008 وهي نسبة هائلة إذا ما تمّ مقارنتها مع أغلب دول العالم، ما يعكس تداعيات الأزمة الأمنية على الواقع العسكري في ليبيا.

أما موريتانيا فقد سجّل فيها مؤشّر الإنفاق العسكري نوعا من الثبات خلا الفترة 1990-2019 تراوح ما بين 3% و2%، أعلى مستوى له في السنوات المبينة في الجدول سُجل سنة 1990 بحوالي 3.8% وأدنى مستوى سنة 1995 ببلوغ 2.3%، عرفت سنة 1990 ارتفاعا في نسبة الإنفاق العسكري حيث بلغ 3.8% قبل أن ينخفض سنة 2.3% بمستوى محسوس إذا ما تمّ مقارنته مع باقي السنوات، ليرتفع مع بداية القرن الواحد والعشرين ويصل إلى 2.9% ويواصل الإرتفاع ويبلغ سنة 2005 حوالي 3.1%، بعد عشرة سنوات سجّل هذا المؤشر نوعا من الاستقرار النسبي حيث بلغ سنة 2015 حوالي 2.8% قبل أن يستقر عند نفس المستوى حتى آخر إحصائية سجلت سنة 2019.

جدول رقم (11): الإنفاق العسكري بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2019 (مليار دولار)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
الجزائر	0.9	1.24	1.88	2.92	5.67	10.41	10.30
المغرب	1.07	1.44	0.85	2.3	3.16	3.27	3.72
تونس	0.24	0.34	0.33	0.46	0.57	0.97	1
ليبيا	غير متوفر	غير متوفر	1.09	0.69	(2008) 1.1	(2014) 3.75	غير متوفر
موريتانيا	0.04	0.03	0.03	0.06	(2009) 0.11	0.13	0.16

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الإنفاق العسكري بالدول المغاربية 1990-2019، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?end=2019&start=1990&view=chart

من خلال الجدول المبيَّن أعلاه والذي يوضّح الإنفاق العسكري بالدولار يلاحظ أن أعلى قيمة له في المنطقة المغاربية 1990-2019 كانت بالجزائر سنة 2015 حيث سجّل هذا المؤشر ما يقارب 10.41 مليار دولار وأدنى قيمة كانت بموريتانيا سنتي 1995 و2000 بحوالي 0.03 مليار دولار، وبالرجوع إلى وتيرة الارتفاع أو الانخفاض ودرجتها يُلاحظ أنّها كانت متسارعة بالجزائر خاصة بين 2010 و 2015 بارتفاع قارب الضعف أي في المرحلة التي شهدت فيها المنطقة حالة من التوتر

السياسي والأمني، وكقياس على دور الأزمات الأمنية في الدفع بالإنفاق العسكري فإنّه بعد 2010 لم تسجِّل المنطقة أي ارتفاع محسوس إلا في الجزائر أو ليبيا والتي ارتفع فيها الإنفاق العسكري بين 2010 و 2015 بفعل الأزمة الأمنية وتداعيات الفشل الدولاتي.

حالة الاستقرار في مقدار الإنفاق العسكري في المنطقة تمّ تسجيله في موريتانيا وتونس حيث تراوحت بين 0.03 مليار دولار و 01 مليار دولار، في مقابل عدم استقرار الإنفاق العسكري في الجزائر وصل إلى عشرة (10) أضعاف إذا ما تم مقارنة ما تم تسجيله سنة 1990 و 2019، وعدم الاستقرار النسبي المسجِّل بليبيا من الفترة 2010 و 2015 والمغرب خلال الفترة ما بين 2000 و 2019، وهو ما يؤكد على أنّ الجزائر في سنة 2019 سجلت مستوى معتبر من الانفاق العسكري بالمنطقة لم تسجله دول المنطقة مجتمعة خلال نفس السنة (2019) بأكثر من ستين (60) ضعفا مقارنة بموريتانيا و بالمغرب بأكثر من الضعفين (02) وبتونس بأكثر من عشرة (10) أضعاف.

الفرع الثالث: عدد السكان

لا يقل مؤشِّر عدد السكان أهمية عن باقي مؤشِّرات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية لارتباطاته بكل مسارات التنمية، في ظل ذلك فإنّ عدد السكان في الدول الخمس المغاربية لسنة 2020 يقارب 166 101 104 نسمة، أعلى نسبة موجودة بالجزائر وأدناها بموريتانيا باء على إحصائيات البنك الدولي لسنة 2020 ووفقا للجدول المبين أدناه.

جدول رقم (12): عدد السكان بدول المنطقة خلال الفترة 1990- 2020 (نسمة)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الجزائر	25 758 872	28 757 788	31 042 238	33 149 720	35 977 451	39 728 020	43 851 043
المغرب	24 804 461	26 994 255	28 793 672	30 455 563	32 343 384	34 663 608	36 910 558
تونس	8 242 509	9 125 400	9 708 347	10 106 778	10 635 245	11 179 951	11 818 618
ليبيا	4 436 663	4 948 796	5 357 893	5 798 615	6 197 667	6 418 315	6 871 287
موريتانيا	2 034 347	2 313 630	2 630 217	3 024 198	3 494 200	4 046 304	4 649 660

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات عدد السكان بالدول المغاربية 1990-2020، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2020&start=1990

من خلال الجدول المبيّن يُلاحظ أنّ نسبة الزيادة في عدد السكان تختلف درجتها من دولة إلى أخرى، أعلى نسبة زيادة في الجزائر بما يقارب زيادة من 2 مليون نسمة إلى 5 مليون نسمة، ارتفعت هذه النسبة من 1990 إلى 1995 بزيادة قرابة 3 ملايين نسمة ونفس الزيادة من 1995 إلى 2000، وبزيادة حوالي 2 مليون نسمة من 2000 إلى 2005 ونفس الزيادة ما بين 2005 إلى 2010، المسجل في عدد السكان بالجزائر هو الزيادة المسجلة من 2010 إلى 2015 و 2015 إلى 2020 بزيادة قدرت بـ 4 ملايين نسمة لكل فترة أي أنّ مجموع الزيادة من 2010 إلى 2020 قُدر بحوالي 8 ملايين نسمة، وبزيادة إجمالية قدرت بـ 18 مليون نسمة من 1990 إلى 2020.

أمّا في المغرب فقد قُدرت الزيادة بحوالي 2 مليون نسمة بين كل فترة وأخرى (1990-1995 و1995- 2000 و2000- 2005 و2005- 2010 و2010- 2015 و2015- 2020)، أي بزيادة إجمالية قدرت بـ 12 مليون نسمة من 1990 إلى 2020، أما بخصوص تونس وموريتانيا وليبيا فإنّ معدل الزيادة لم يتجاوز 1.5 مليون نسمة بين الفترة وأخرى، في تونس أعلى زيادة في عدد السكان سجلت في الفترة 1990 - 1995 بقرابة 800 ألف نسمة وأدناها في الفترة 2000 -2005 بحوالي 300 ألف نسمة وبإجمالي زيادة من 1990 إلى 2020 قدرت بحوالي 3 ملايين نسمة، ليبيا التي سجلت مستويات زيادة أقل من الجزائر وتونس والمغرب حيث بلغت الزيادة بين كل فترة وأخرى ما بين 220 ألف نسمة إلى 600 ألف نسمة، أعلى زيادة سجلت في الفترة 1995-2000 قاربت 600 ألف نسمة وأدناها في الفترة 2010-2015 بحوالي 220 ألف نسمة وبإجمالي زيادة من 1990 إلى 2020 أكثر من 2 مليون نسمة، بخصوص موريتانيا والتي عرفت أدنى زيادة في عدد السكان في المنطقة المغاربية حيث بلغت الزيادة بين الفترة والأخرى من حوالي 279 ألف نسمة إلى قرابة 550 ألف نسمة، أعلى مستوى زيادة لها كان في الفترة 2010-2015 بحوالي 550 ألف نسمة وأدناها في الفترة 1990-1995 بما يقارب 279 ألف نسمة وبإجمالي زيادة من 1990 إلى 2020 قدر بـ 2 مليون نسمة.

الفرع الرابع: القوى العاملة

في سياق الحديث عن التنمية الاقتصادية في دول المنطقة المغاربية لا بد من التأكيد على اليد العاملة ونسبتها من مجموع سكان كل دولة وفقا للمجال الزمني المحدد (1991-2020)، حيث تمّ تسجيل حوالي 801 501 31 إجمالي اليد العاملة في الدول الخمس وفقا لإحصائيات سنة 2020 بزيادة

قاربت 700 443 عامل مقارنة بسنة 2015 التي تمّ فيها تسجيل حوالي 101 058 31 عامل، حيث يوضح الجدول عدد اليد العاملة في كل دولة من دول المنطقة من 1991 إلى 2020.

جدول رقم (13): القوى العاملة بدول المنطقة خلال الفترة 1991-2020 (نسمة)

	1991	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الجزائر	6 725 421	7 797 281	8 879 547	9 985 162	11 074 291	11 878 705	12 231 916
المغرب	7 671 926	8 549 975	9 633 182	10 654 363	11 518 919	11 815 638	11 523 035
تونس	2 602 540	2 934 788	3 221 277	3 397 707	3 807 781	4 012 181	4 107 933
ليبيا	1 151 005	1 346 790	1 585 613	1 892 694	2 144 240	2 260 370	2 389 259
موريتانيا	588 043	651 700	749 317	838 788	946 003	1 091 207	1 249 658

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات القوى العاملة بالدول المغاربية 1991-2020، **the world bank**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?end=2020&start=1990&view=chart

النقطة الرئيسية في هذه البيانات هي أنّ اليد العاملة في المغرب عكس باقي الدول المغاربية انخفضت في الفترة 2015-2020 بحوالي 603 292 عامل مما يؤكد صحة أحد الفرضيتين حول أنّ هذا الانخفاض بفعل التطور التكنولوجي والتركيز على الآلة أو الأزمة الاقتصادية، في حين شهدت باقي الدول المغاربية نوعا من الارتفاع النسبي بين الفترة والأخرى، الأمر الذي يجعل من هذا المؤشّر أبرز المؤشّرات التي قد تؤسس لقياس معادلات التنمية الاقتصادية في دول المنطقة المغاربية، والجدول أدناه يوضح نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان والذي يراه الباحث أقرب إلى قياس معادلات الاقتصاد المغاربي خاصة بعد قياسها بالنسبة المئوية من عدد السكان في دول المنطقة.

جدول رقم (14): نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان بدول المنطقة خلال الفترة 1991-2020

	1991	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الجزائر	26.1	27.11	28.60	30.12	30.78	29.90	27.87
المغرب	30.92	31.67	33.45	34.98	35.61	34.08	31.21
تونس	31.57	32.16	33.18	33.61	35.80	35.88	34.75
ليبيا	25.94	27.21	29.59	32.64	34.59	35.21	34.77
موريتانيا	28.90	28.16	28.48	27.73	27.07	26.96	26.87

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات البنك الدولي بخصوص **إجمالي القوى العاملة** و**عدد السكان** 1991-2020.

وفقا للنسبة المسجلة في القوى العاملة لدول المنطقة 1991-2020 يُلاحظ أنّ أعلى نسبة سجلت بتونس سنة 2015 تزامن ذلك مع ما عاشته تونس في المرحلة الانتقالية وعودة الاستقرار السياسي النسبي، وأدنى نسبة سُجلت بليبيا سنة 1991، في الوقت ذاته سجلت الجزائر والمغرب وموريتانيا سنة 2015 انخفاضا نسبيا في نسبة القوى العاملة في مقابل ارتفاع هذا المؤشِّر في نفس السنة في كل من تونس وليبيا، كما سجل مؤشِّر نسبة القوى العاملة في ليبيا ارتفاعا تدريجيا مستمرا طيلة 1991-2015 ويبدأ في الانخفاض مع سنة 2020، وبالتفصيل فإنّ **أعلى نسبة** في كل دولة مغاربية هي كالآتي:

- **الجزائر** (2010) بنسبة 30.78%.
- **المغرب** (2010) بنسبة 35.61%.
- **تونس** (2015) بنسبة 55.88%.
- **ليبيا** (2015) بنسبة 35.25%.
- **موريتانيا** (1991) بنسبة 28.90%.

أما بخصوص **أدنى نسبة** في كل دولة مغاربية فهي:

- **الجزائر** (1991) بنسبة 26.1%.
- **المغرب** (1991) بنسبة 30.92%.
- **تونس** (1991) بنسبة 31.57%.

- **ليبيا** (1991) بنسبة 25.94%.
- **موريتانيا** (2020) بنسبة 26.95%.

الفرع الخامس: مساحة الدول المغاربية

في معادلات التنمية الاقتصادية تعتبر المساحة أحد أبرز المتغيِّرات المحركة لباقي مسارات التنمية الاقتصادية، حيث يُفترض أنّه كلّما كانت مساحة الدولة أكبر كلّما أدى ذلك إلى تعزيز معادلاتها الاقتصادية، ما يُلاحظ في دول المنطقة المغاربية هو اختلافها الكبير في مساحتها وهو الأمر الذي يفتح الباب للنقاشات أكثر حول مدى تأثير المساحة على العملية الاقتصادية، من ذلك فإنّ مساحة المنطقة المغاربية تبلغ حوالي 6 057 371 كم² (مع احتساب مساحة الصحراء الغربية)، أكبر دولة من حيث المساحة وهي الجزائر وأصغرها تونس، وفق ما هو موضح في الجدول المرفق.

جدول رقم (15): مساحة دول المنطقة (كم²)

الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
2 381 741	446 300	155 360	1 759 540	1 030 700

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مساحة الدول المغاربية، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2?end=2018&start=2018&view=chart

من خلال تتبع مساحة الدول المغاربية يتضح أنّ هذه الدول شديدة الاختلاف من حيث المساحة قد يصل في حالة الجزائر وتونس إلى وجود فرق أكثر من مليوني (02) كم² وهو مؤشِّر حقيقي يساعد في فهم مدى تأثير هذا المُعطى الجغرافي على طبيعة العمليات الاقتصادية ومسارات التنمية في هذه الدول، بخصوص تونس أصغر دولة مغاربية من حيث المساحة فإنّها أقل من المغرب بحوالي 290 940 كم² وموريتانيا بـ 875 340 كم² وليبيا بـ 1 604 180 كم² والجزائر بحوالي 2 226 381 كم²، أما الجزائر أكبر دولة في المنطقة فإنّها أكبر من ليبيا بـ 622 201 كم² وموريتانيا بـ 1 351 041كم² والمغرب بحوالي 1 935 441 كم².

في معادلة المساحة والتنمية الاقتصادية تلعب التكوينات الجغرافية دورا بارزا في تحديد مدى تأثير المساحة في التنمية الاقتصادية، خاصة إذا تعلق الأمر بالطابع الصحراوي الذي يسيطر على أغلب مساحات بعض الدول المغاربية كما هو الحال بالنسبة للجزائر وليبيا وموريتانيا التي تمثِّل فيها نسبة

الصحراء أكثر من 80% من المساحة الإجمالية، وعليه فإنّ البيئة الصحراوية في ليبيا والجزائر تشتهر بحقول النفط على عكس المناطق الداخلية والساحلية التي تتميز بطابع زراعي صناعي إلى حدٍّ معتبر، لعل البيئة التونسية تعتبر أحسن بيئة مساعدة على التنمية الاقتصادية خاصة إذا تعلق الأمر بالسياحة في حين تساعد بيئة المغرب على الزراعة نظرا لامتلاكها نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية.

إنّ الحديث عن التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية يحيل بالباحث إلى ضرورة التأكيد على أنّ اقتصاديات دول المنطقة ترتكز في غالبها على معطيات تقليدية غالبها في المجال الزراعي، وعلى اعتبار أنّ القطاع الزراعي أحد أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية والتي تتأثر بالبيئة الأمنية فإنّه وجب قياس نسبة هذه الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية لكل دولة خلال الفترة 1988-2018، في ظل ذلك فإنّ الأراضي الزراعية قد تختلف نسبها من دولة مغاربية إلى أخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تتميز به الدولة وحسب مساهمات القطاع الزراعي في معادلات التنمية الاقتصادية، وفق ما هو مبيّن في الجدول أدناه.

جدول رقم (16): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي بدول المنطقة خلال الفترة 1988-2018

	1988	1993	1998	2003	2008	2013	2018
الجزائر	16.3	16.3	16.7	16.8	17.3	17.4	17.4
المغرب	66.6	68.8	69.4	69.2	67.2	68.5	67.4
تونس	54.7	60.6	60.6	63	63.6	64	62.7
ليبيا	8.8	8.8	8.8	8.8	8.7	8.7	8.7
موريتانيا	38.4	38.5	38.6	38.5	38.5	38.5	38.5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إجمالي الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي 1988-2018، **البنك الدولي**، ينظر:
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2018&start=1961&view=chart

وفقا للنسب المسجلة طيلة الفترة 1988-2018 يُلاحظ أنّ أعلى نسبة تم تسجيلها طيلة هذه الفترة كانت بالمغرب سنة 1998 بحوالي 69.4% وأدنى نسبة بليبيا سنة 2008 و 2013 و 2018، في المغرب والذي يسجل المرتبة الأولى في أعلى نسب الأراضي الزراعي من مساحة المغرب والتي بدأت فيه نسب هذا المؤشر في الإرتفاع من 1988 إلى 1998 قبل أن تنخفض من الفترة 2003 إلى 2018 يترجم هذا الانخفاض المسجل في فرضية أنّ المغرب اتجه إلى تعزيز القطاع الصناعي على

حساب القطاع الزراعي بما يتوافق ورهانات الاقتصاد العالمي، أما تونس فقد سجلت ارتفاعا من 1988 إلى 2013 وتنخفض سنة 2018 بما قد يؤكد نفس الفرضية التي تم إسقاطها على الحالة المغربية، أما حالة الثبات في النسب سجلت في موريتانيا من 2003 إلى 2018، في مقابل ذلك فإنّ النسب المسجلة في الجزائر والتي لم تتعدى 17.4% وليبيا التي لم تتعدى 8.8% تؤكد على أنّ الاقتصاد الجزائري والليبي اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات النفط، جغرافيا فإنّ النسب المسجلة في دول المنطقة ترتبط بالمعطى الجغرافي بين نسبة الصحراء التي تتعدى 80% في بعض دول المنطقة خاصة الجزائر وليبيا مقابل الجغرافيا المساعدة على الزراعة في المغرب وتونس وموريتانيا.

المبحث الثالث: واقع الإصلاحات الاقتصادية المغاربية

عرف الاقتصاد الوطني المغاربي عديد التذبذات جراء الأزمات الاقتصادية التي أثّرت على كل العمليات الاقتصادية الداخلية/الخارجية، حيث أكدت هذه الأزمات على هشاشة في الاقتصاديات المغاربية بل وأصبحت هذه الاقتصاديات أكثر هشاشة مع تنامي الأزمات الأمنية والسياسية التي تعرضت لها دول المنطقة، فأصبح لزاما تبني سياسات أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الداخلي/الخارجي المعاش تأخذ بالحسبان خصوصية الأنظمة الاقتصادية المغاربية (الاقتصاد الريعي، الاقتصاد السياحي، اقتصاد المعرفة...)، ميدانيا عرفت الدول المغاربية نوايا إصلاحية أكد بعضها على وجوبية توظيف كل الأطر الاقتصادية المحلية للدولة في ظل الثبات المتوقع تحقيقه جراء هذه المشاريع الإصلاحية.

سيتم في هذا المبحث محاولة معالجة الإصلاحات الاقتصادية في دول المنطقة المغاربية بالاعتماد على تحليل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها دول المنطقة خلال الفترة 1990-2019، والتي كانت عبارة عن مخططات اقتصادية وبرامج تنموية تبنتها الدولة في إطار معالجة الاختلالات أو التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، من ذلك فإنّ هذه السياسات الإصلاحية اعترضتها جُملة من التحديات والرهانات بدءا بالرهانات الأمنية التي تعتبر أحد أبرز الرهانات التي تقف في وجه الإصلاحات الاقتصادية، مرورا بالتحديات السياسية المتمركزة في طبيعة نظام الحكم في دول المنطقة ومدى مسايرة هذه الأنظمة ومبادرتها في تبني الإصلاحات الاقتصادية، وصولا إلى التحديات الجغرافية التي يحاول الباحث تركيزها في البيئة الجغرافية التي تمارس فيها هذه الإصلاحات.

المطلب الأول: المخططات التنموية الاقتصادية في الدول المغاربية

يعتبر الاقتصاد أبرز قطاع حيوي في ديمومة الدولة واستمراريتها وفق أطر فعّالة ذات طبيعة إيجابية، تعمل هذه الأطر على تعزيز مكانة الدولة وتركيزها على توظيف أعلى قدر من المقوّمات الجيوسياسية التي تمتلكها الوحدات السياسية، والتي تمثّل في الوقت ذاته عوامل دافعة توظفها الدولة في عملية الإصلاح الاقتصادي في كل مراحله، حيث تبنت الدول المغاربية جُملة من المخططات الاقتصادية محاولةً بذلك تعزيز المنظومة الاقتصادية وإعادة إعطائها دفعا تواكب من خلاله كل مسارات السياسة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي سيحاول الباحث من خلاله التطرق إلى كل المخططات التنموية خلال الفترة 1990-2019 في كل دولة من دول المنطقة بالتفصيل.

الفرع الأول: البرامج والمخططات التنموية في الجزائر

قبل الحديث عن واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2019 لابد من الانطلاق من أنّ الجزائر في بداية هذه الفترة عرفت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني خاصة في ظل مخرجات الأزمة الاقتصادية التي عرفتها خلال الثمانينيات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة نوعا من محاولة تبني رؤى إصلاحية لكن في بيئة ليست مشجعة على كل أشكال التنمية الاقتصادية، في سياق ذلك تبنت الجزائر خلال نفس الفترة عديد المخططات التنموية التي سيتم التفصيل فيها إلى غاية سنة 2019.

مع بداية التسعينات ودخول الجزائر في دوامة من الأزمات السياسية والأمنية بعد استقالة الرئيس الجزائري بن جديد وحل المجالس المنتخبة، زاد من تعقيد هذه الفترة تنامي العنف المسلح والذي تصاعدت وتيرته منتصف التسعينات، ما أثّر بدور بارز ومباشر في المنظومة الاقتصادية خاصة وأنّ هذه المنظومة كانت لا تزال حديثة العهد بعد تخطيها للأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، الأمر الذي وضع الجزائر في موقف مباشر في مواجهة كل أشكال الواقع المتأزم على كافة الأصعدة والسياقات، ما يُلاحظ في المرحلة 1990-2001 أنّ الجزائر لم تعرف تبني المخططات التنموية نظرا للأوضاع الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي، بل تنامت الاستدانة من البنك الدولي في ظل البحث عن انتقال حقيقي إلى اقتصاد أكثر ثباتا قادر على الوقوف في وجه التحديات التي تعيشها الجزائر.

مع صعوبة الحصول على تمويل إراداتها لشراء السلم الاجتماعي توجهت الجزائر إلى الاستدانة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وهذا من أجل إعطاء دفع للاقتصاد الكلي بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كمموّل لمشاريع تصحيح الاقتصاد، خلُصت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي إلى إبرام ثلاث اتفاقات: [1]

– **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول:** تمّ إبرامه في 30 ماي 1989 نتج عنه استفادة الجزائر من قرض يقدر بـ 300 مليون دولار، مقابل التزام الجزائر "بإتباع سياسة نقدية أكثر صرامة... وإدخال مرونة أكبر على نظام الأسعار".

– **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:** تمّ إبرامه في 02 جوان 1991 نتج عنه استفادة الجزائر من قرض يقدر بـ 350 مليون دولار مقابل تحرير التجارة الخارجية.

– **اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث:** تمّ إبرامه في أفريل 1994 في ظل الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر والتي نتج عنها عدم القدرة على الدفع، تمّ وفقه جدولة 17 مليار دولار وإعادة تعديل رزنامة الدفع.

جدير بالذكر أنّ البيئة الأمنية في الجزائر خلال هذه الفترة تميّزت بكل أشكال التعقيدات الأمنية بفعل تنامي كل أشكال التهديدات وتحالفها وفق إطار يهدِّد بشدة الأمن الاقتصادي الجزائري، الأمر الذي أثّر بشدة على السياسة الاقتصادية والمالية وأكد مرة أخرى على وجود هشاشة داخل الاقتصاد الجزائري تتأثر بشدة بفعل أي تهديد يصيب البنية الاقتصادية، مما استدعى إعادة النظر في تبني رؤى وسياسات أكثر فاعلية قادرة لأن يكون لها الدور البارز في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يكفُل للجزائر تحقيق أمنها الاقتصادي.

في ظل البحث عن سياسة اقتصادية أكثر نجاعة قادرة على مواجهة كل التهديدات الأمنية التي تؤثِّر على الأمن الاقتصادي الجزائري تبنت الجزائر **برنامج الإصلاح أو التعديل الهيكلي P.A.S** (1995–1998)، أكد هذا البرنامج الثلاثي على ضبط الإنفاق العام ومواصلة تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة، في ظل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإنشاء الآليات المؤسسية، يهدف البرنامج

[1] نويصر بلقاسم، **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، (جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع، 2010–2011)، ص. 187.

إلى رفع معدل النمو الاقتصادي والإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات النمو الداخلية والخارجية،[1] ما يمكن ملاحظته من خلال هذا البرنامج الذي تبنته الجزائر في مرحلة الأزمة الأمنية أنّه تزامن في وقت عانت منه التنمية الاقتصادية من تبعات غياب قدر كافي من الأمن، فبالقدر الذي حمل نية صادقة لإعادة بعث الإصلاح بقدر ما شكلت البيئة الأمنية رهانا حقيقيا أمام أي فرصة له.

تعتبر بداية الألفينيات أبرز المراحل الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي أعقبت عقد من العنف المسلح الذي ولّد بدوره صورا حقيقية من الفشل الاقتصادي، في ظل الإفرازات البعدية للأزمة الأمنية على الواقع الاقتصادي الوطني، مثّل عقد التسعينيات من القرن الماضي رهانا حقيقيا لكل معادلات التنمية الاقتصادية فتأثرت بذلك البيئة الاستثمارية بفعل حالة عدم الاستقرار، هذه المتغيِّرات وغيرها حتماً أبانت عن وجوبية إعادة النظر في البيئة الاقتصادية الجزائرية وأوجدت للجزائر فرصة إعادة بناء الاقتصاد لمرحلة ما بعد الأزمة الأمنية، قبل الحديث عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لابد من الإشارة مليا إلى أنّ هذا البرنامج يُعد مفتاح الاقتصاد الجزائري ما بعد الأزمة محتِّما بذلك على الجزائر تبني كل السياسات التي من شأنّها إعادة بعث الاقتصاد الوطني.

هدف **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** (2001-2004) إلى تفعيل السوق الوطنية بما يكفل تبني محاولة الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي ورد الاعتبار لإعادة بناء المنشآت القاعدية التي تضررت معظمها بفعل إفرازات الأزمة الأمنية، خاصة وأنّه أصبح أمام الجزائر توفير قدر كافي من فرص العمل وتعزيز المستوى المعيشي للفرد، إنّ الملاحِظ لهذا البرنامج أنّه أَولى أهمية كبيرة لقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40.1% كأعلى نسبة بين القطاعات تليه التنمية المحلية بما يقارب 21.7% مقابل دعم الإصلاحات،[2] أولت الجزائر من خلال هذا البرنامج الأهمية إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني –إن صح التعبير– بعد كل ما عاناه من غياب الأمن الذي يُعد ركيزة أساسية للعملية الاقتصادية في كل مراحلها، والذي يُعتبر متغيِّرا محوريا في كل المعادلات الاقتصادية وفق ما يكفل تحقيق أمن اقتصادي وطني.

يرى البعض في أنّ **البرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005-2009) هو امتداد للسياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، تضمن هذا البرنامج مجالين أحدهما يرتكز على بعث برنامج ذا طبيعة

[1] دحو سهيلة، «الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي»، **الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، (المجلد السادس) (العدد الأول) (المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–الجزائر، جوان 2009)، ص ص. 122- 132.

[2] نايلي محمد، بخوش صبيحة، «تقييم المخططات الخماسي للتنمية في الجزائر 2001-2014»، **آفاق علمية**، (المجلد 12) (العدد الأول) (جامعة امين العقال الحاج موسى اق اخاموك–تمنراست، جانفي 2020)، ص ص. 632- 634.

استثمارية تمّ رصد 55 مليار دولار لبعثه، أمّا الثاني فاهتم بالتحكم في الإنفاق والحفاظ على الاستقرار المسجل في كُتلة الأجور، من خلال ذلك حفَّز هذا البرنامج الاستثمار الأجنبي خاصة في مجال الاستثمار العمومي،[1] من ذلك فإنّه يلاحظ أنّ هذا البرنامج جاء في وقت سارعت فيه الجزائر في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين إلى محاولة تدارك ما تمّ فقدانه جراء الأزمة الأمنية وبداية مرحلة الانفراج، الأمر الذي يؤكد على الرغبة الجزائرية في العمل على تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري.

لابد من الإشارة إلى أنّ **البرنامج الخماسي للتنمية** (2010-2014) يطلق عليه **برنامج الاستثمار العمومي PIP** على اعتبار أنّه امتداد للبرامج التنموية التي تمّ الإشارة إليها، تمّ رصد حوالي 86 مليار دولار وهذا لتجسيد المشاريع الاستثمارية، يهدف هذا البرنامج إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قد تصل وفق هذا البرنامج إلى حوالي 200 ألف مؤسسة،[2] من خلال ذلك فإنّ الجزائر بتبنيها لهذا البرنامج التنموي فإنّها تؤكد على دور الاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية بما يكفل للجزائر التأسيس لاقتصاد وطني كفيل بتعزيز مكانتها.

تتمة لسياسات تعزيز الاستثمار جاء **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (2015-2019) كامتداد لبقية البرامج التنموية المشجِّعة على تعزيز البيئة الاستثمارية، حيث تمّ من خلاله إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية خصِّص له مبلغ 079.6 4 مليار دينار سنة 2015، يهدف إلى تعزيز الواقع الاقتصادي والعمل على التنويع الاقتصادي خارج المحروقات وتحسين المستوى المعيشي للفرد، حصلت المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية وفق هذا البرنامج على أعلى نسبة قدرت بـ 48.4% مقارنة بباقي القطاعات الأخرى،[3] على اعتبار أنّ البيئة الاقتصادية الجزائرية في هذه الفترة تميزت بنوع من الليونة الاقتصادية إذا ما تمّ مقارنتها بالبيئة الاقتصادية التي تبنت خلالها الجزائر باقي البرامج التنموية سالفة الذكر، ما قد يُعطي دافعا حقيقيا لهذا المسار التنموي قصد تحقيق أمن اقتصادي فعَّال.

---

[1] قندوز طارق وآخرون، «المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم»، **دراسات إنسانية واجتماعية**، (المجلد السادس) (العدد السابع) (جامعة محمد بن أحمد-وهران، جانفي 2017)، ص. 195.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 196.

[3] بن محمد هدى، «عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019»، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، (العدد الخامس) (جامعة بني سويف-مصر، جانفي 2020)، ص ص. 51، 52.

الفرع الثاني: البرامج والمخططات التنموية في المغرب

قبل الحديث عن المخططات التنموية والسياسات الإصلاحية الاقتصادية في المغرب لابد من الإقرار أنّ البيئة الأمنية في المغرب تختلف عن الجزائر، حيث شهدت المغرب منذ التسعينيات إلى غاية 2019 حالة من الاستقرار الأمني النسبي عزّز من ذلك تبني المغرب لسياسات أكثر ليونة لامست الواقع الاقتصادي المعاش، ركزت المغرب من خلال سلسلة الإصلاحات التي تبنتها على ضرورة توظيف المورد الجيواقتصادي، كما يُلاحظ من خلال البيئة الأمنية المستقرة نسبيا في المغرب أنّها أبرز المتغيِّرات الكفيلة بإحداث نقلة اقتصادية نوعية، الأمر الذي يمثِّل عوامل قوة للمغرب إذا ما تمّ مقارنتها بالبيئة الاقتصادية والأمنية الجزائرية، سيحاول الباحث في هذا الصدد التركيز على المخطط الخماسي 1988-1992 وبرنامج الأولويات الاجتماعية 1993 ومخططات التنمية 2000-2004 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2012.

ركّزت المغرب من خلال تبنيها **للمخطط الخماسي للتنمية** (1988-1992) الذي عُرف بـ**مخطط مسار** إلى إيلاء دور بارز للتخطيط كأحد آليات تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة وأنّ هذا البرنامج هدف إلى تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصلاح قطاع التعليم وإتاحة فرصة التعليم أمام كل فرد مغربي،[1] ونظرا للأهمية البالغة التي يرتكز عليها التخطيط في توجيه الاقتصاد الوطني فإنّ المغرب أكدت من خلال هذا البرنامج على ضرورة التخطيط الاستراتيجي الهادف إلى بعث نموذج اقتصادي يواكب المتغيِّرات الإقليمية والعالمية الراهنة.

تُعتبر **مخططات التنمية** (2000-2004) بمثابة تصحيح للتوجه الاقتصادي الذي ترتكز عليه المغرب، هدف هذا البرنامج إلى تعزيز المجال الإداري والتشريعي للاستثمار خاصة وأنّه يحتاج إلى قدر كافي من الكفاءة البشرية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد،[2] من ذلك فإنّه ونظرا للوزن المحوري للاستثمار في المعادلة الاقتصادية فإنّ صانع القرار المغربي وفق هذا المخطط ركز على هذه العملية الاقتصادية، مستغلا بذلك كل مقوِّمات القوة الاستثمارية لتكريس تنويع الاقتصاد المغربي بما يكفل للمغرب تحقيق مكاسب اقتصادية داخلية وخارجية.

---

[1] ايت حمو أيوب، «دور التخطيط الاستراتيجي في توجيه الاقتصاد المغربي»، **مجلة القانون والأعمال الدولية**، (أكتوبر 2018)، ينظر: https://2u.pw/TRMqR

[2] دمدوم زكرياء، «الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو: قراءة في مخططات التنمية المغربية 2000-2012»، **الدراسات الاقتصادية والمالية**، (المجلد التاسع) (العدد الثالث) (جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، ديسمبر 2016)، ص. 42.

أكد صانع القرار المغربي على ضرورة تعزيز القيم البشرية على اعتبار محوريتها في كل مراحل عملية التنمية الاقتصادية، منطلقا في ذلك من أنّ أي معادلة اقتصادية حقيقية قائمة على أطر تحسين المستوى المعيشي للفرد وإشراك الفرد في العملية الاقتصادية المغربية، حيث أكدت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** (2005-2012) مرة أخرى على الدور الذي توليه المغرب للتخطيط الاستراتيجي باعتباره يركز على تشخيص الأهداف التنموية المراد تحقيقها مع دعوة المجالس المحلية إلى إعادة ضبط مخططاتها التنموية في إطار الانسجام بين البرامج القطاعية وبرامج الجماعات المحلية، في سياق ذلك منحت هذه المبادرة دعماً لأنشطة الدخل والولوج إلى الخدمات الاجتماعية والتنشيط الثقافي والاجتماعي وكذا تعزيز الحكامة المحلية، مما يستدعي إيلاء دور كبير للوالي والإدارة الترابية من أجل تدبير تعاقدي والمراقبة البعدية للمشاريع، تبنت المغرب في هذه المبادرة أربع برامج وهي: [1]

1. برنامج محاربة الفقر في المجال القروي: يستهدف 360 جماعة قروية من أجل تحسين مؤشّر التنمية البشرية وتقليص الفقر داخل المجتمعات الأكثر فقرا، وهذا من خلال دعم التعاونيات الفلاحية وتشجيع المشاريع المحلية وفتح المجال للقروض القروية الصغيرة في ظل المحافظة على البيئة.

2. برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري: يستهدف 250 حي حضري ويهدف لتعزيز التلاحم الاجتماعي قصد تقوية القدرات المحلية بما ينعش النسيج الاقتصادي، وهذا من خلال دعم المبادرات التجمعية وإنعاش الحرف التقليدية قصد المساعدة في تحسين الوضع المعيشي الصحي والمدرسي للفرد المغربي.

3. برنامج محاربة التهميش: يهدف إلى دعم السكان الذين يعيشون في ظروف صعبة من خلال توفير كل ظروف إعادة الإدماج الاجتماعي وتعزيز عمليات تكوينهم، في ظل دعم الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

4. البرنامج الأفقي: يهدف إلى دعم العمليات التنموية على صعيد التنمية البشرية في المناطق القروية والحضرية من خلال إحداث مرصد للتنمية البشرية، من خلال مواكبة برامج التكوين والمساعدة التقنية.

[1] المملكة المغربية، **تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، (غشت 2005)، ص ص. 05- 50.

الفرع الثالث: البرامج والمخططات التنموية في تونس

تميزت تونس قبل 2010 بحالة من الاستقرار الأمني والذي عزّز من مسارات التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنّ النموذج التنموي التونسي يكاد يختلف عن بقية النماذج الاقتصادية المغاربية، فاعتماد تونس بمستوى أعلى على السياحة أعطى لها فرصة تنويع الاقتصاد ومحاولة البحث عن توليفة اقتصادية قادرة على تعزيز مكانة تونس الاقتصادية، فلا يمكن الحديث عن نجاح التجربة السياحية في تونس إلا بتوفر قدر كبير من الاستقرار الأمني، وهو ما تأكد في هذه الحالة لما قبل 2010 والتي عاشت من خلالها نوعا من الرفاه الأمني مثّل بيئة مساعدة على إنجاح كل مبادرات الإصلاح الاقتصادي.

سيحاول الباحث في سياق الحديث عن البرامج التنموية أن يرتكز على عديد المراحل والبرامج التي تبنتها تونس في الفترة 1990-2019 كغيرها من الدول محل الدراسة، مقارنة بالمغرب والجزائر تعد البيانات المرتبطة بالبرامج التنموية التونسية قليلة إلا أنّ الباحث أراد الحديث عن بعض الأسس التي تمّ الارتكاز عليها في البرامج التنموية التي تبنتها تونس، خاصة وأنّ النموذج التنموي التونسي أبرز النماذج الناجحة في القارة الإفريقية ككل، وهو الأمر الذي يمثّل عاملا حقيقيا لمعرفة التوجهات الاقتصادية التونسية ومحاولة قياس بعض النماذج الناجحة على باقي دول المنطقة المغاربية.

قبل سنة 1997 ونظرا لصعوبة الوصول إلى بعض المصادر التي تناولت بالدقة والتحليل **المخطط السابع للتنمية** 1987-1991 و**المخطط الثامن للتنمية** 1992-1996 لابد من الإقرار بضرورة هذين المخططين من منظور الرأي العام التونسي، من منطلق أنّ تونس أقرب رقعة جغرافية للجزائر التي شهدت خلال التسعينيات تنامي كل أشكال العنف المسلح، مما قد يؤكد على تركيز صانع القرار في تونس لمرحلة ما بعد بورقيبة على ضرورة إيجاد بيئة حقيقية يكون لها كبير الأثر في تعزيز المعادلة الاقتصادية التونسية.

تمّ تبني **المخطط التاسع للتنمية** (1997-2001) والانطلاق في إعداده بإذن من رئيس الجمهورية التونسي خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم 07 جانفي 1995، حيث تمّ تقسيم مراحل إعداده إلى أربعة مراحل: المرحلة الأولى (جانفي- أفريل 1995) المرحلة الثانية (ماي-جويلية 1995 وسبتمبر-أكتوبر 1995) المرحلة الثالثة (ديسمبر 1995- أفريل 1996) المرحلة الرابعة (ماي-جوان

1996)،[1] ونظرا لعدم توفر تفاصيل أو معطيات حول هذا المخطط لابد من القول أنّ تونس في هذه المرحلة عرفت نوعا من الاستقرار السياسي وتمركز السلطة في يد شخص الرئيس بن علي بعد توليه الرئاسة في تونس اثر انقلابه على بورقيبة، وهو ما أكد على ضرورة التأسيس لاقتصاد يواكب المتغيِّرات الراهنة.

عرفت المرحلة التي تبنت فيها تونس **المخطط العاشر للتنمية** (2002- 2006) نوعا من الانتعاش الاقتصادي من أجل إدماج الاقتصاد التونسي في المحيط الإقليمي والعالمي، أكد هذا المخطط على الدور الكبير الذي مثَّلته الفلاحة والذي وفّر 12.6% من الناتج الإجمالي المحلي مستقطبا بذلك لحوالي 10.1% من الاستثمارات، حرصت تونس من خلال هذا المخطط على تدعيم القطاع وتحسين المحيط العام له وهذا من خلال تنمية وترشيد استعمال الموارد الطبيعية، في ظل ذلك تمّ دعم مؤسسات التعليم العالي وإحداث معهد أعلى للصيد البحري وكذا معهد عالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا، كما عرف هذا المخطط تبني خُطط لتعبئة الموارد المائية قصد دعم المخزون المائي وضمان قدر كافي من الأمن المائي. [2]

من خلال ما تمّ الإشارة إليه في سياق الحديث عن دور قطاع الفلاحة ضمن المخطط العاشر للتنمية في دعم تنويع القطاع الاقتصادي في تونس، فإنّ **المخطط الحادي عشر للتنمية** (2007- 2011) واصل التأكيد على ضرورة تعزيز القطاع الفلاحي وبذل الجهود للنهوض بهذا القطاع الاقتصادي الحساس، بالرفع من القدرة التنافسية لهذا القطاع والذي حتما سيدعم من الأمن الغذائي التونسي ويعزِّز من ضرورة النهوض بالمورد الطبيعي، في سياق ذلك تمّ وفق هذا المخطط التأكيد على ضرورة تعزيز الاستثمار خاصة في المجال الفلاحي وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، الذي يُنتظر منه تعزيز مساهمته في الاستثمار الفلاحي بحوالي 58% في مقابل 52.6% خلال المخطط العاشر 2002- 2006.[3]

---

[1] الجمهورية التونسية، «إعداد المخطط التاسع للتنمية 1997-2001 على الصعيد الجهوي»، **وثيقة رسمية مرسلة من السيد الوزير الأول إلى السادة وزير الدولة والوزراء والولاة**، (تونس: الوزارة الأولى، 20 جانفي 1995)، ص ص. 01- 05.

[2] للمزيد ينظر:

الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، **تقرير المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، (جويلية 2007)، ص ص. 01- 23.

[3] للمزيد ينظر:

المرجع نفسه، ص ص. 24- 67.

من خلال ذلك فقد حمل المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) والمخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011) بوادر حقيقية لإعادة بعث القطاع الفلاحي كمموِّل أساسي للعملية الاقتصادية في تونس، أكدت من خلاله تونس على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني بما يحقق لتونس معادلة اقتصادية متنوعة تزاوج بين كل الأشكال الاقتصادية (الاقتصاد السياحي، الاقتصاد الفلاحي...)، في ظل التأكيد على دور القطاع الفلاحي في إرساء قيم الأمن الغذائي بما يكفل لتونس تعزيز مكانتها المغاربية والإفريقية إنتاجا وتصديرا، الأمر الذي قد يضع النموذج التونسي للتنمية خلال هذين المخططين في محاولة البحث عن نموذج فلاحي وطني يكون بمثابة المؤسِّس الحقيقي لنهضة فلاحية اقتصادية يكون لها الدور الكبير في تنويع الاقتصاد التونسي وإنعاشه بما يتلائم وخصوصية الظاهرة الاقتصادية التونسية.

حسب المنظور التونسي فإنّ **مخطط التنمية** (2016-2020) أول مخطط تبنته الجمهورية الثانية التونسية، يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق اندماج نوعي مستدام يرمي إلى إرساء أسس الحكامة، أكدت تونس من خلال تبنيها لهذا المخطط على ضرورة إصلاح المجال الإداري ومحاربة الفساد بما يساعد على تطوير المناخ الاقتصادي المساعد على إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، تزامن هذا البرنامج مع توقيع مجلس النواب التونسي على قانون الاستثمار الذي يسعى إلى إعطاء دور بارز لأطر تحسين المناخ الاستثماري من كل جوانبه، على اعتبار أنّه أبرز مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية التونسية، سبق هذا القانون في سنة 2015 المصادقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يرتكز على وجوبية تمويل الاستثمارات العمومية. [1]

أولى صانع القرار التونسي من خلال تبنيه لمخطط التنمية 2016-2020 على المكانة المحورية للاستثمار ضمن العمليات التنموية، على اعتبار أنّه المموِّل الأساسي للاقتصاد التونسي خاصة في مجال السياحة، من منطلق تبني تونس لنموذج سياحي أعطى لها مكانة اقتصادية حقيقية في القارة، الأمر الذي أكدت عليه تونس في هذا المخطط والذي سعت من خلاله إلى ضرورة إيجاد توليفة اقتصادية فعّالة قادرة على تعزيز مكانة تونس إقليميا بعد الأزمة السياسية التي شهدتها وما أفرزته من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، فأصبح لزاما التطبيق الحقيقي والفعلي لهذا المخطط لإعادة إرجاع تونس إلى

[1] الجمهورية التونسية، وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، **تقرير مخطط التنمية 2016- 2020- المجلد الأول: المحتوى الجملي**، (2016)، ص ص. 01- 11.

مكانتها الاقتصادية وتعزيز النموذج الاقتصادي التونسي بما يكفل لتونس إعادة ضبط مساراتها التنموية في ظل المرحلة الراهنة.

الفرع الرابع: البرامج والمخططات التنموية في موريتانيا

على عكس باقي الدول المغاربية عرفت موريتانيا حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة وأنّ موريتانيا شهدت تنامي الانقلابات العسكرية، الأمر الذي أدى بدوره إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي العاكس لواقع البيئة السياسية الموريتانية، في سياق ذلك أثّرت هذه المعطيات السياسية على العملية التنموية في موريتانيا بل وأصبحت أكثر صعوبة بغياب عامل الاستقرار السياسي الذي يعتبر أنّه أبرز محرِّك للعملية التنموية الاقتصادية، يبقى أمام موريتانيا محاولة التأسيس لبيئة سياسية مستقرة قادرة على أن تكون حاضنة لكل البرامج والمخططات التنموية، مما يجعل من معادلة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في موريتانيا أمرا بالغ الأهمية في كل مسارات التنمية الاقتصادية.

عرفت موريتانيا كغيرها من دول المنطقة في هذه المرحلة حركة من الدعم والاستدانة من صندوق النقد الدولي لدعم برامج تنويع الاقتصاد الوطني، تمحور **برنامج الدعم والدفع** (1989-1991) في إعادة صياغة نموذج اقتصادي إنتاجي تسعى من خلاله موريتانيا إلى تحسين أدائها الاقتصادي بما يكفل وضع إستراتيجية ميدانية قادرة على تعبئة رأس المال البشري، حيث تهدف من تبنيها لهذا البرنامج إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي للناتج المحلي في حدود 3.5% في مقابل تحقيق ادخار في الميزانية يقدر بـ6% وتحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود 16.6% من الناتج المحلي، مسّ هذا البرنامج السياسة المالية وعزّز من ترشيد النفقات بإتباع الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الضريبي وتقليص النفقات العمومية، في خضم ذلك تمّ التأكيد على ضرورة الاستثمار ووفقا لهذا البرنامج كانت الأولوية لقطاع التنمية الريفية بـ34.3% يليه قطاع الاستصلاح الترابي بـ25.1% والشركة الوطنية للصناعة والمناجم بـ 14.2% والتنمية الصناعية 13.2% ثم التأكيد على الاستثمار في الموارد البشرية والذي رصده البرنامج حوالي10.1%.[1]

الملاحظ في التجربة التنموية الموريتانية في هذه الفترة أنّها أكدت على دور التمويل الخارجي في تبنيها لنموذج تنموي، لكن الأمر لا يقف على مدى نجاح/فشل هذه التجربة بل يتعداها إلى دور الفاعل

[1] ولد أب مولاي، **الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا 1985-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2005-2006)، ص ص. 84- 93.

الخارجي في التأثير على السلوك الاقتصادي بما يخدم مصلحته في موريتانيا، وهو ما زاد الأمر تعقيدا في موريتانيا ودول المنطقة التي تبنت مقاربة الاستدانة في تدخل الفاعل الخارجي الممثل في صندوق النقد الدولي من منظور فرض إصلاحات تمس المجتمع الموريتاني ككل اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا، مما أكد على أنّ هذا الفاعل تبنى مقاربة التنمية والتحديث في نظرته إلى المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية ككل، الأمر الذي يُنذر بتفشي التبعية الاقتصادية منذ الاستقلال وإلى غاية الآن بعد التورط في اتفاقيات استدانة مع صندوق النقد الدولي رغبة في تدعيم الاقتصاد الوطني.

بعد الفشل النسبي الذي حققه برنامج الدعم والدفع ومع تزايد الارتباط بصندوق النقد الدولي أصبح لزاما على موريتانيا تبني مقاربة وبرامج أكثر فاعلية قادرة على إعادة بناء الاقتصاد الموريتاني، إلا أنّ الملاحظ في **برنامج التصحيح الهيكلي** (1992-1997) هو أنّه جاء بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفق مرحلتين، المرحلة الأولى (1992-1994) هدف البرنامج في هذه المرحلة إلى تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 3.5% للناتج المحلي الإجمالي مقابل تخفيض معدل التضخم إلى 3.6% مع سنة 1994، وفق متطلبات ضمت تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 27% وتخفيض العجز في الموازنة إلى 8.2% من الناتج المحلي، في ظل حصول التنمية الريفية على أعلى نسبة قدرت بـ 27.1% من مجموع الاستثمارات مقابل 21.5% لقطاع الاستصلاح الترابي، أما المرحلة الثانية (1995-1997) فقد هدف البرنامج وفقها إلى تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ4.6% مقابل الحفاظ على معدلات التضخم على ألا تتجاوز 3%، كما احتلت التهيئة الإقليمية المرتبة الأولى بنسبة 30.8% من مجموع الاستثمارات مقابل 23.7% لقطاع التنمية الريفية.[1]

إنّ ربط هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وما تفرضه هذه المؤسسات من شروط وضوابط تضر الاقتصاد الوطني الموريتاني أكد على فشل السياسة الوطنية الاقتصادية في هذه المرحلة، خاصة مع ربط أي عملية تنموية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تدخل هذه الفواعل في صنع القرار الموريتاني والتأثير على الواقع الاجتماعي في موريتانيا بما يخدم مصالح هذه الفواعل، بالرجوع إلى الأهداف التي تمّ تسطيرها في هذا البرنامج وما تمّ تحقيقه يمكن القول أنّ هذا البرنامج لم يحقق بجد الغاية التي تمّ تبنيه لأجلها بل عزّز من الارتباط بصندوق النقد الدولي.

[1] ولد أب مولاي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا 1985-2004، **مرجع سابق**، ص ص. 101-127.

من منطلق الوزن الذي أولته موريتانيا لـ**الإستراتجية الوطنية لمحاربة الفقر** (2001-2010) فإنّه تم تقسيمها إلى مرحلتين **المرحلة الأولى** (2001-2004) و**المرحلة الثانية** (2006-2010)، هدفت هذه الإستراتيجية في مرحلتها الأولى إلى تحقيق نمو سنوي للناتج يصل إلى 7% والوصول بعجز الموازنة إلى 3% من الناتج المحلي بحلول سنة 2004، في ظل تحقيق معدل للاستثمار في القطاع العمومي يصل إلى 25% من الناتج المحلي، مع التأكيد على تطبيق سياسة مالية ونقدية فعّالة تواكب الخصوصية الموريتانية والرهانات الخارجية، نتج عن هذه المرحلة بلوغ متوسط معدل النمو حوالي 3.7% في حين وصل عجز الموازنة إلى 11.5% طيلة المرحلة، كما حقّق معدل الاستثمار في القطاعات العمومية 18% من الناتج المحلي مع إعطاء الأولوية للاستثمار في الاستصلاح الترابي بحوالي 34%،[1] وفقا لمعطيات ومخرجات هذه المرحلة فإنّ موريتانيا لم تحقق الأهداف التي سطرتها في هذه المرحلة مما يحتم على صانع القرار التأكيد في المرحلة الثانية على ضرورة إيجاد مخارج فعّالة لتحقيق الأهداف التي تمّ تسطيرها في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر.

في حين هدفت المرحلة الثانية إلى رفع معدل نمو الناتج الخام إلى 10.7% وتحقيق عجز للموازنة في حدود 10% في ظل خفض نسبة الفقر إلى 35%، نتج عن ذلك استقرار النمو الاقتصادي عند 3.8% بعد أن كان متوقعا في حدود 10.7% في حين بلغ عجز الميزانية 8.6% من الناتج المحلي مقابل وصول المعدل العام للفقر سنة 2008 إلى حدود 42% بعد أن كان متوقعا أن يصل إلى 35%، كما بلغ مجموع برنامج الاستثمار العمومي حوالي 823 694 مليون أوقية مع المحافظة على إعطاء الأولوية للاستثمار في الاستصلاح الترابي بحوالي 54.8% بعد أن كان في المرحلة الأولى حوالي 34%،[2] من ذلك فإنّ هذه الإستراتجية لم تحقق الغاية التي تمّ تسطيرها لها في مقابل مساهمتها في التخفيف من العبء الاقتصادي الذي عانت منه موريتانيا طيلة المرحلة السابقة، خاصة في ظل غياب قدر كافي من الاستقرار الذي يُعد حلقة أساسية من حلقات التنمية الاقتصادية.

يُعد تبني **الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية** (2011-2015) كاستجابة لإعلان **الخرطوم** عام 2010 الذي ضم الوزراء المكلفين بالتنمية الاجتماعية وإعلان **ياوندي** أكتوبر 2010 المتعلق بتنفيذ الحماية الاجتماعية، حيث أكدت موريتانيا بتبنيها للاستراتيجة الوطنية للحماية الاجتماعية على تعزيز قيم

[1] ولد محمد محمد محمود، «تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية: نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر»، **مرجع سابق**، ص ص. 189- 191.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 193- 195.

التضامن والمساواة داخل المجتمع الموريتاني مستهدِفة بذلك المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والوضع المعيشي للفرد الموريتاني في ظل ترقية برامج الشغل، تطلب ذلك البحث عن تحقيق انسجام اجتماعي يُحفِز من خلاله على تحقيق نمو عادل لكل فئات المجتمع،[1] من منطلق الوزن الأساسي للمقاربة الاجتماعية في تعزيز قيم التنمية الاقتصادية فإنّ موريتانيا أكدت من خلال هذه الإستراتيجية على ضرورة تعزيز المستوى المعيشي للأفراد، بما يكفل تحقيق استقرار اجتماعي قادر على أن يكون حاجزا أمام كل أشكال التهديدات الأمنية التي تمثِّل عوائق حقيقية أمام تعزيز التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

إنّ تركيز موريتانيا على تفعيل العنصر البشري مكّن لها من تبني **الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك** (2016-2030) وفق ثلاث توجهات كبرى متأسسة على تعزيز نمو مستدام من خلال ترقية التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، في ظل تنمية رأس المال البشري بالرفع من مستوى التمدرس وتحسين الظروف الصحية للأفراد بما يضمن لهم توفير مناصب العمل، قادرة على تعزيز الحكامة بكل أبعادها وسياقاتها والتي يكون لها دور بارز في مسايرة العملية التنموية، من بين النتائج المنتظرة من هذه الإستراتيجية تحقيق ارتفاع القيمة المضافة للسياحة بأن تصل إلى 5% سنة 2020، بخصوص تعزيز النمو أكثر فقد برمجت الورشة الإستراتيجية لتعزيز النمو ثمانية (08) مجالات أساسية (تطوير الزراعة، زيادة عائدات قطاع التنمية الحيوانية، الحفاظ على الثروة السمكية، تعزيز ترقية المقدرات المعدنية والنفطية، دفع عجلة القطاع الصناعي، ترقية التجارة، تطوير النشاط السياحي، تطوير الصناعة التقليدية). [2]

تُعد هذه الإستراتيجية من بين أبرز الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها موريتانيا، خاصة وأنّها ركزت من خلالها على عديد القطاعات الحساسة التي يكون لها وزن حقيقي في تعزيز التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ظل المعطيات الراهنة، الأمر الذي أكدت عليه المرتكزات الأساسية لها والتوجهات التي تبنتها وفقها، من منطلق حرصها على تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤثِّر بإيجابية على باقي المجالات التنموية، خاصة وأنّه تمّ التأكيد على ضرورة تنمية المتغيِّر البشري باعتباره حلقة محورية في كل المعادلات الاقتصادية سواء في موريتانيا أو وحدة سياسية أخرى، الأمر الذي يُنظر إليه على أنّه معادلة

[1] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، **تقرير الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا – عنصر أساسي للإنصاف ومكافحة الفقر**، (يونيو 2013)، ص ص. 06- 25.

[2] الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والمالية، **تقرير الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 . المجلد الثاني: التوجهات الإستراتيجية وخطة العمل**، (2016)، ص ص. 18- 164.

حساسة وجب تحقيقها وتعزيز مقدراتها لأن تكون فاعلا حقيقيا في معادلات تعزيز الاقتصاد الوطني الموريتاني، في ظل البحث عن بدائل اقتصادية قادرة على تنويع الاقتصاد الوطني الموريتاني.

الفرع الخامس: البرامج والمخططات التنموية في ليبيا

تختلف التجربة التنموية في ليبيا عن التجارب التنموية للدول المغاربية في الفترة 1990-2019 على اعتبار المعطى السياسي الذي مثّله الانقلاب الذي قاده القذافي سنة 1969، تميزت من خلاله المعادلة السياسية في ليبيا بكل أشكال تمركز السلطة في يد جماعة معينة بل تعداه إلى تركيز فواعل العملية السياسية في أطراف قريبة من القذافي، الأمر الذي لا ينطبق وخصوصية العملية الديمقراطية خاصة وأنّه مثّل مُعطى سلبي لفشل مبادرات التنمية لما بعد 1990، حيث يحاول الباحث في سياق الحديث عن مخططات التنمية التركيز على بعض الاستراتيجيات والرؤى التي تبنتها ليبيا في سياق البحث عن اقتصاد أكثر ملائمة للواقع الإقليمي والعالمي.

تأتي مشاورات **المادة الرابعة لعام 2006** في سياق الزيارة التي قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي إلى ليبيا في الفترة من 01 نوفمبر إلى 16 نوفمبر 2006 ومن 29 يناير إلى 01 أفريل 2007، حيث تمّ التركيز وفقها على تعزيز الإرادة المالية بوضع إستراتيجية فعّالة بخصوص المحروقات وتحديث النظام المصرفي الليبي بعد محاولة التحول نحو اقتصاد السوق في ليبيا سنة 2002، مع بداية 2006 ارتفع إجمالي الناتج المحلي نحو 5.5% مقابل ارتفاع القيمة المضافة للمحروقات بنسبة 4.5% نتيجة السياسة التي انتهجتها ليبيا في تحرير قطاعات التجارة والخدمات والسياحة، مع ضرورة السعي لتبني إصلاحات قانونية بخصوص الاستثمارات، وحسب خبراء الصندوق فقد نجحت ليبيا إلى حد كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي،[1] الملاحظ في هذه المشاورات أنّ أحد أطرافها صندوق النقد الدولي الذي يُعتبر فاعلا حقيقيا في معادلات التنمية الاقتصادية في ليبيا وباقي دول المنطقة المغاربية، وهو الأمر الذي يعزِّز عديد المرات من فعالية نظرية التنمية والتحديث التي تبناها الصندوق في علاقاته الاقتصادية بالدول المغاربية، من ذلك ونظرا لامتلاك ليبيا للقوة النفطية فإنّه أمكن لها تبني رؤى واستراتيجيات أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي الداخلي والخارجي.

[1] الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي بالشراكة مع الحكومة الليبية، **تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006**، (مايو 2007)، ص ص. 01- 53.

ويستمر الإصلاح الاقتصادي في ليبيا بتبنى رؤى أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي الداخلي والخارجي، فتبنت ليبيا مخطط **رؤية ليبيا 2025** سنة 2012 وقبله البدء في تنفيذ مخطط **رؤية ليبيا 2040**، وبعد ذلك في سنة 2013 تبني **رؤية ليبيا 2030** والتي تعد رؤية جديدة في مجال التنمية، قبل أن يتم اقتراح إستراتيجية وطنية و**رؤية لعام 2023** تحت عنوان إحياء ليبيا والتي ركزت على تحقيق السلام والأمن والنمو الاقتصادي والحوكمة وإصلاح القطاع العام، كما تمّ في سنة 2018 مناقشة إطار استراتيجي لدعم ليبيا بين حكومة الوفاق الوطني والأمم المتحدة يهدف إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والازدهار في ليبيا،[1] مما يؤكد على الأهمية الكبيرة التي أولتها الأمم المتحدة لليبيا في سياق تحقيق تنمية اقتصادية فعّالة، وكما تمّ الإشارة إليه فإنّ هذه المبادرات التي تبنتها ليبيا بالشراكة مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة إنّما تؤكد على صعوبة الحديث عن تنمية اقتصادية مستقلة في ليبيا لما بعد الأزمة ، والتي عرف فيها الفاعل الخارجي كيف يتموقع ضمن العملية السياسية الوطنية.

[1] Lebanon Republic, Economic and Social Commission for Western Asia ESCWA, report of a An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy: Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project, **op. cit**, P P. 53, 54.

المطلب الثاني: آليات إنجاح الإصلاح الاقتصادي المغاربي

عرفت المنطقة المغاربية طيلة ثلاثة عقود عديد مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها أنظمتها إما بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية أو بمفردها معتمدة على منظوراتها الاقتصادية، فكما هو ملاحظ أنّ غالبية برامج الإصلاح التنموي لم تحقّق الغاية التنموية التي تمّ التأسيس لأجلها بفعل عديد المتغيِّرات التي حالت دون نجاح مخططات أو برامج التنمية الاقتصادية، لا يقف الأمر هنا بل يتعداه لأن يعزِّز من منظورات التبعية الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية وفق ما شهدته المنطقة مع العقد الأخير من القرن الماضي، ويؤكد في الغالب على توظيف هذه الفواعل لمقاربات التنمية والتحديث في نظرتها إلى دول المنطقة المغاربية، من ذلك أوجب تبني رؤى ومقاربات قادرة لأن يكون لها الدور البارز في دفع عجلة الإصلاح وإنجاح كل مبادرات تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية.

بالرجوع إلى التحديات التي حالت دون نجاح التجارب التنموية المغاربية يمكن القول أنّ أبرز هذه العوائق تمثلت في طبيعة الأنظمة السياسية التي عرفت غالبيتها تمركز السلطة في يد جماعة معيّنة مكّن من حصر كل مبادرات الإصلاح بهذه الجماعة صانعة القرار، دون أن تكون هذه المبادرات ملامسة للواقع التشاركي للأفراد من منظور الديمقراطية التشاركية، والذي عزَّز من حالة عدم الاستقرار السياسي في كل دول المنطقة – بالرغم من أنّ بعض الدول عرفت حالة من الاستقرار السياسي النسبي مثل المغرب –، هو ذات الأمر الذي يؤكد على حالة عدم الاستقرار الأمني الذي عاشته دول المنطقة في التسعينيات مثلما حدث في الجزائر أو بعد العقد الأول من القرن الحالي مثلما عاشته تونس وليبيا، لا يقف الأمر على التحديات الأمنية والسياسية بل يتعداه إلى دور المُعطى الجغرافي وطبيعة تمركز الأفراد في بيئة جغرافية معيّنة فعلى سبيل المثال مبادرات إصلاح القطاع الفلاحي في المناطق الريفية قابلها نزوح الأفراد نحو المناطق الحضرية.

مما حتّم على الدول المغاربية إعادة النظر في إيجاد مخارج ومقاربات أكثر ملامسة للواقع قادرة لأن يكون لها الدور البارز في إنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث سيحاول الباحث في أن يؤكد على عدد من النقاط التي يراها كفيلة بأن تكون عوامل دافعة لإنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في دول المنطقة، حيث مزجت بين الجوانب الدستورية للعمليات الاقتصادية وما قد يؤثر تعزيزها في تشجيع التنمية الاقتصادية مما يساعد على إنجاح كل مخططات التنمية، والعمل على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة تكون حاضنا أساسيا لمبادرات الإصلاح، مع الأخذ بالحسبان ضرورة التوظيف الأمثل لمقوِّمات

القوة التي تزخر بها دول المنطقة، مما قد يعزّز من مسارات التخلص من التبعية التي أصبحت لصيقة بدول المنطقة والقارة ككل.

الفرع الأول: تعزيز الجوانب الإدارية للعمليات الاقتصادية

لابد من الانطلاق من أنّ الجانب الإداري أبرز الجوانب الحساسة في المعادلات الاقتصادية للوحدات السياسية، حيث أنّ هذا الجهاز يعمل على تعزيز المنظومة الاقتصادية إداريا ويتحكم في أعلى نسبة من مسارات العمليات الاقتصادية، فلا يمكن الحديث عن عملية اقتصادية دون أي يكون لها تماسات إدارية أو بالأحرى محركات إدارية تعمل على إعطاء هذه العملية الصبغة الإدارية الرسمية، ونظرا لما تعيشه الأجهزة الإدارية في الدول المغاربية والدول النامية من التخلف الإداري الذي أثر بصورة كبيرة على عمليات الإصلاح الاقتصادي فإنّه وجب إعطاء نسب عالية لإصلاح القطاع الإداري، الذي يُعد ركيزة أساسية في عمليات الإصلاح الاقتصادي في الوحدات السياسية، بالتوجه نحو تبني رؤى ومسارات أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي مع الاحتفاظ بالخصوصية القانونية للدولة.

لعل الصفقات العمومية من بين أهم العمليات الاقتصادية التي تواكب الإصلاحات التي تتبناها الدول المغاربية والتي ترتكز على قدر كبير من الأجهزة الإدارية، القادرة على أن تكون ذات فعالية في تنفيذ كل ما ورد في قوانين الصفقات العمومية* التي تتبناها الدول المغاربية، حيث تفرض هذه القوانين على المؤسسات الإدارية التنفيذ الصارم للمحتوى الإداري والالتزام المالي لكل مسارات تنفيذ الصفقات العمومية، على أن تواكب الأجهزة الإدارية المكلفة بالصفقات العمومية كل المراحل التي تسير وفقها الصفقات العمومية إداريا، في ظل ذلك وجب التنفيذ الصارم والحقيقي لكل التزامات قوانين الصفقات العمومية بشكل دقيق على اعتبار أنّها الإطار التشريعي المنظم لهذه العملية الاقتصادية، بل الأوجب

* للمزيد حول مضامين **قوانين الصفقات العمومية في الدول المغاربية** ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 50) (السنة 52) (الأحد 6 ذي الحجة عام 1436 الموافق 20 سبتمبر سنة 2015)، ص ص. 03- 49.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية، «مقرر رقم 0038 صادر بتاريخ 30 يناير 2018 يحدد سقف الاختصاص بالنسبة لهيئات إبرام ورقابة الصفقات العمومية»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 1412) (السنة 60) (15 مايو سنة 2018)، ص ص. 260، 261.

الجمهورية التونسية، «أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية»، **الرائد الرسمي**، (العدد 22) (السنة 157) (الثلاثاء 17 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 18 مارس سنة 2014)، ص ص. 629- 664.

المملكة المغربية، «مرسوم رقم 2.19.69 صادر في 18 من رمضان 1440 – 24 ماي 2019 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.149 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434- 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 6783) (28 رمضان عام 1440 الموافق 3 يونيو سنة 2019)، ص ص. 3434- 3437.

على الدول المغاربية الحرص على أن تواكب هذه القوانين والأطر التشريعية المعطيات والرهانات الراهنة داخليا وخارجيا، من منطلق أنّ المسار الإيجابي/السلبي لعملية التنفيذ الإداري للصفقات العمومية يؤثّر على العمليات الاقتصادية.

ونظرا لحساسية الصفقات العمومية في معادلات التنمية الاقتصادية وجب على الهيئات الإدارية التنفيذ الصارم والحازم لكل ما ورد في قوانين الصفقات العمومية بشكل حساس، خاصة وأنّ المشرِّع تطرق بالتفصيل إلى كل الإجراءات التي تواكب سريان الصفقات العمومية في كل مراحلها بما يتوافق واحترام القوانين والأطر التشريعية لهذه العلمية، الأمر الذي لابد وأن يكون محل اهتمام من طرف المتعاملين الاقتصاديين الرسميين وغير الرسميين وكذا الأجهزة الإدارية التي تمارَّس فيها هذه العمليات، فلا يمكن الحديث عن مسار إيجابي من مسارات الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام دون أن يكون للجهاز الإداري الوزن الكبير في هذه المعادلة، مما يحتم تبنى رؤى قادرة على إصلاح الأجهزة الإدارية بما يحقِّق التطبيق الأمثل للقوانين المتعلقة بالصفقات العمومية كشكل من أشكال العمليات الاقتصادية الواسعة الانتشار داخل الوحدات السياسية.

في سياق ذلك فإنّ المشرِّع المغاربي ركز على الدور الرقابي للأجهزة الإدارية المتخصصة في سير الصفقات العمومية، حيث تمّ إيلاء أهمية بالغة لمراقبة التزام وتنفيذ المؤسسات الإدارية والاقتصادية لمحتوى ما جاءت به القوانين والمراسيم المنظمة للصفقات العمومية والمرفق العام، من ذلك ولتنفيذ الدور المنوط بالأجهزة الإدارية في هذه العملية وجب على الجهاز الإداري الحرص على التنفيذ الدقيق لنص الصفقات العمومية حمايةً للاقتصاد الوطني والجهاز الإداري ولإضفاء الشفافية والنزاهة الإدارية على كل المعاملات الاقتصادية التي يكون فيها الفاعل الإداري أبرز الفواعل المنظمة لها، كما وجب على المشرِّع المغاربي أن تكون هذه الأطر القانونية مواكبة للمتغيِّرات الاقتصادية والإدارية الراهنة خاصة في ظل البحث عن تعزيز الجهاز الإداري تكنولوجياً.

من ذلك ونظرا للتوجه نحو تبني الإدارة الإلكترونية –دون الخوض في مضامين الإدارة الإلكترونية– وجب على الجهاز الإداري تعزيز مقدراته الإدارية حتى تتوافق والمعطيات التكنولوجية المراد التطبيق وفقها والواقع التكنولوجي المعاش، في ظل التأسيس لمجتمع يمتلك القابلية لأن يكون منفِّذا فعليا

لهذه الخدمات الإلكترونية،[1] يبقى على المجتمع أن يعزِّز من قدرته على تبني أطر إدارية تكنولوجية ترتكز على الدراسة الفعلية لهذه المشاريع الإدارية التكنولوجية قبل تطبيقها في الواقع، وهو الأمر الذي يؤكد عديد المرات على أنّ نجاح الإدارة الإلكترونية مرهون بوثاقة بمدى تقبل المجتمع والأفراد لهذه الخدمات، وأن تتوافق الأطر النظرية لتبني الإدارة الالكترونية مع الواقع الذي تعيشه الوحدات السياسية، وهذا حتى يتم التطبيق الفعلي والحقيقي لمضامين الإدارة الالكترونية.

خاصة وأنّ دول العالم المتقدم تعيش حالة من الرفاه التكنولوجي والذي أثّر بدرجة كبيرة على قابلية الأفراد لأي مبادرة تكنولوجية ذات طابع إداري، والتي تمتلك عديد المحفزات التي ترتكز أساسا في اختزال المسافات وربح الوقت، فهي من هذا المنطلق مجتمعات أكثر قابلية لتبني رؤى إدارية تكنولوجية مساعدة على تطبيق أعمق لكل المعاملات الاقتصادية، لذا من الضروري توفر قدر كافي من التطور التكنولوجي للأجهزة الإدارية لإنجاح الإصلاح الاقتصادي والتي يكون لها الدور البارز في مرافقة مسارات الإصلاح الاقتصادي، والعمل على زيادة دقة استهدافه لكل المعادلات الاقتصادية الهادفة أساسا إلى تعزيز المقدرات الاقتصادية بما يحقِّق للدولة أمنها الاقتصادي الحقيقي في ظل ثباته أمام كل المتغيِّرات الاقتصادية الراهنة.

الفرع الثاني: إصلاح المنظومة الأمنية

لا يمكن بأي شكل من الأشكال القول بنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي دون أن يكون للمُعطى الأمني الدور البارز في هذه العملية، في حين لا يمكن الإقرار بوجود مبادرات إصلاح إلا بتوفر البيئة الأمنية الحاضنة لهذه المبادرات، من ذلك ونظرا لهذه العلائقية بين الأمن والإصلاح الاقتصادي وجب تعزيز أعلى قدر من المقدرات الأمنية المرافِقة لمبادرات الإصلاح الاقتصادي، وفي ظل الدور الممنوط بالمنظومة الأمنية المغاربية في عملية الإصلاح فإنّه وجب على الوحدات السياسية تحقيق أعلى قدر من المقدرات الأمنية التي تمثِّل عوامل قوة لها، خاصة وأنّه أصبح لزاماً إصلاح المنظومة الأمنية بما يتوافق والواقع الاقتصادي والأمني الذي تعيشه الدول المغاربية، والذي حتَّم إعادة النظر في البحث عن رؤى جديدة قادرة على مواكبة المبادرات الاقتصادية الإصلاحية بما يتوافق وحساسية العملية.

[1] بلقاسمي مولود، «تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق»، **التنمية والاقتصاد التطبيقي**، (المجلد الثاني) (العدد الثاني) (جامعة محمد بوضياف–المسيلة، سبتمبر 2018)، ص. 273.

يرتبط الإصلاح الأمني بمدى قُدرة الدولة على إصلاح مجالها الأمني لتوفير الحماية لمؤسساتها وأفرادها بما يكفل تحقيق الأمن والعدالة داخل المجتمع،[1] حيث يُعد إصلاح القطاع الأمني أبرز الإصلاحات القطاعية ذات الأهمية المحورية نظرا للوزن الفعلي الذي يقوم به الأمن في مرافقة كل مبادرات الإصلاح القطاعية الأخرى، خاصة وأنّ القطاع الاقتصادي يستوجب مؤسسات أو منظومة أمنية قادرة على مجابهة كل الأخطار التي تحول دون إنجاح الإصلاح الاقتصادي، بما يحقِّق الرفاه الأمني والذي ينعكس بدوره في إنجاح الإصلاح الاقتصادي، وفق أطر احترام مبادئ القانون والعدالة لمؤسسات الدولة في ظل توفير قدر كبير من الأمن والعدالة للأفراد باعتبارهم فواعل أساسية في معادلات الإصلاح الاقتصادي في المنطقة المغاربية.

اتجهت الدول المغاربية إلى إصلاح القطاع الأمني بهدف الاستعمال الأمثل للمال العام أساسا، حيث يجُادل منه في أنّه اتجاه حقيقي لترشيد النفقات العامة بما يوازن بين العمليات الاقتصادية والسياسية في ظل تنامي كل أشكال الفساد،[2] إنّ هذه العلائقية التي تتأكد لمحاربة معضلة الفساد أكدت عديد المرات ونظرا لتنامي الفساد على ضرورة مواكبة إصلاح القطاع الأمني لمسارات الإصلاحات الاقتصادية، إذ وبهذه العلاقة فإنّه أصبح لزاما أن يتوافق القطاع الأمني مع المتطلبات الاقتصادية بما يكفل تحقيق أعلى قدر من ملامسة الإصلاح الاقتصادي للدور المتوقع منه في إنعاش الاقتصاد الوطني المغاربي، خاصة وأنّه تمّ التأكيد وفق هذه المقاربة على أولوية توفير منظور أمني فعلي يواكب الإصلاح الاقتصادي.

في ظل ذلك يجب التأكيد على أنّه لابد من إعادة النظر في جُملة الإجراءات التي تتبناها الدول المغاربية في مجال إصلاح القطاع الأمني حتى تواكب الإصلاح الاقتصادي، وفق ما يحقِّق للدولة مجالا أمنيا قادرا على أن يكون حاضنا استراتيجيا محوريا لكل المبادرات الاقتصادية، من ذلك فإنّه ونظرا للأوضاع الذي تشهدها الساحة الاقتصادية المغاربية من تنامي كل أشكال الفساد وجب جس النبض لمحاربة هذا التهديد الذي يهدِّد كل العمليات الشاملة للوحدات السياسية بما فيها الاقتصادية والسياسية، وأن يكون للقطاع الأمني دور بارز في محاربة هذه المعضلة التي بدأت في تصدر المشهد الاقتصادي المغاربي، هذه المركزية التي يجب أن توليها الدولة لموقع المتغيِّر الأمني في المعادلات الاقتصادية

[1] خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سمرة، «إصلاح القطاع الأمني: دراسة في التجربة الجزائرية»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (المجلد الخامس) (العدد الأول) (جامعة الحاج لخضر–باتنة، جانفي 2016)، ص. 144.

[2] علاق جميلة، «إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي»، **البحوث السياسية والإدارية**، (المجلد السادس) (العدد الثاني) (جامعة زيان عشور–الجلفة، ديسمبر 2017)، ص. 122.

ستحاول إيجاد حلول أكثر نجاعة لحماية الاقتصاد الوطني المغاربي بما يكفل للدول المغاربية تحقيق أمنها الاقتصادي.

من ذلك يُعد البُعد الاقتصادي للتوزيع المناسب للموارد أبرز أبعاد إصلاح القطاع الأمني أهمية،[1] حيث يرتكز هذا البُعد على منظور أمني–اقتصادي فعّال قادر لأن يكون مجالا حيويا وحاجزا وقائيا أمام كل أشكال التهديدات الأمنية–الاقتصادية، فالتوزيع المناسب والعادل أصبح أكثر مجالات إصلاح القطاع الأمني محوريةً من منطلق أنّه يمس قطاعات حساسة، خاصة وأنّه قادر على أن يكون ذا فعالية مطلقة في مسايرة الإصلاح الاقتصادي بما يفتح المجال لأي مبادرة إصلاحية اقتصادية، مما يوفِّر العدالة الاجتماعية داخل الأفراد ويؤكد عديد المرات على تحكم الدولة في قدراتها التوزيعية للموارد، الأمر الذي أوجب على الدول المغاربية التأكيد على جديته في إطار البحث عن مقاربة أمنية–اقتصادية أكثر فعالية تواكب مسارات الإصلاح الاقتصادي.

الفرع الثالث: توفير أعلى قدر من الاستقرار السياسي والأمني

وفق ما تمّ التطرق إليه في سياق الحديث عن أبرز الميكانيزمات القادرة على إنجاح الإصلاح الاقتصادي وجب التأكيد على أنّ أي نجاح/فشل لمبادرات الإصلاح الاقتصادي مرهون بتوفر قدر من الاستقرار السياسي والأمني، الذي يُعتبر أبرز الميكانيزمات الكفيلة بإنجاح العمليات الاقتصادية، بل وأنّه يواكب بوثاقة أي مبادرة اقتصادية يراد منها تعزيز الاقتصاد الوطني، فهو من ذلك يُعد متطلبا ومخرجا من مخرجات الإصلاح الاقتصادي في نفس الوقت، نظرا للمكانة التي وجب على الوحدات السياسية أن توليها له في سياق تحقيق فعلي لمبادرات الإصلاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي ألزم على الفواعل الرسمية وغير الرسمية العمل على توفير بيئة مستقرة أمنيا وسياسيا يكون لها الفعالية الحقيقية في مسايرة وملازَمة عمليات الإصلاح الاقتصادي.

في سياق الحديث عن الوضع السياسي والأمني للمنطقة المغاربية فإنّ الدول المغاربية عرفت حالة من عدم الاستقرار والذي أثّر بدور كبير على متطلبات العملية الاقتصادية، الأمر الذي أوجب إعادة النّظر في الأطر السياسية والأمنية التي تبنتها المنطقة والتي عرفت قصورا في معالجتها لكل أشكال الاختلالات ما ولّد حالة من تنامي التهديدات الأمنية والصراعات السياسية داخل النُخب الحاكمة، حيث

[1] صحراوي فايزة، «ما بعد الانتقال: تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس»، **العلوم القانونية والسياسية**، (المجلد العاشر) (العدد الثاني) (جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، سبتمبر 2019)، ص. 337.

تغذى هذا الصراع الداخلي في الغالب من رغبات فواعل داخلية وخارجية بأن يكون لها وزن فعّال في الحياة السياسية المغاربية، وأنّ البيئة الأمنية التي تعيش فيها دول المنطقة والمنفتحة على كل أشكال التهديدات كانت المجال الاستراتيجي الذي تنامت فيه التهديدات الأمنية بعديد تشكيلاتها ومسبباتها وسياقاتها المكانية.

وفقا لذلك يبقى أمام الدول المغاربية إعادة صياغة جديدة لمنظوماتها الأمنية والسياسية بما يحقِّق استقرارا حقيقيا يكون بمثابة الدافع الأساسي والحاضن لمسارات الإصلاح الاقتصادي، في ظل السعي لتعزيز هذه المسارات الفعّالة والمحورية في أي معادلة إصلاحية كانت، من تمّ لا يمكن الحديث عن إصلاح اقتصادي حقيقي وفعّال في غياب قدر كافي من الاستقرار السياسي والأمني، ما يحتِّم وجوبا ملازَمة الاستقرار لكل مراحل الإصلاح الاقتصادي الفعلي في ظل ما تعيشه منظومة الاقتصاد العالمي الهادفة لتعزيز السيطرة الغربية واختراقها لمبادرات الإصلاح الاقتصادي المغاربي.

الفرع الرابع: تحيين المنظومة التشريعية بما يواكب مبادرات الإصلاح الاقتصادي

تستوجب عملية الإصلاح الحقيقي تضافر عديد المنظومات التي يكون لها دور بارز في مسايرة العملية الإصلاحية، حيث تُعد المنظومة التشريعية أبرز هذه المنظومات القادرة على أن تكون حلقة بارزة من حلقات إنجاح مبادرات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والفعلي في الدول المغاربية، إنّ هذه المنظومة ذات وزن محوري في حسابات الاقتصاد الوطني خاصة وأنّه كما تمّ التطرق إليه في مجال الصفقات العمومية فإنّ التشريعات تأخذ عديد الأبعاد والمراكز الحيوية في مبادرات الإصلاح الاقتصادي، نظرا لما عرفته الدول المغاربية في تعزيز منظومتها التشريعية اقتصاديا خاصة في مجال تنظيم مناخ الاستثمار –على سبيل المثال– يبقى أمامها إعادة تحيين قوانين الاستثمار حتى تواكب المسارات الجديدة التي يتبناها الاقتصاد العالمي من منطلق أنّ الاقتصاد الوطني مرتبط أساسا بما يحدث إيجابيا أو سلبيا في الاقتصاد العالمي.

ينطبق ذلك على باقي العمليات الاقتصادية التي تشهد إصلاحا دوريا في الدول المغاربية من فترة إلى أخرى، حيث ترتكز هذه العمليات على الأطر القانونية المنظمة لها إلا أنّ هذه الأطر إن لم تتسم بالمتابعة من طرف الفواعل الأمنية والسياسية فإنّها تصبح قاصرة عن أداء دورها في تنظيم وتعزيز العمليات الاقتصادية، وعليه فإنّ هذه المعادلات لا ترتكز على قدر كبير من الترسانة التشريعية بل عن طريق التنفيذ الفعلي والإيجابي لمضامين هذه الترسانة، فبقدر ما هي منظِّمة للمعاملات الاقتصادية بقدر

ما تأخذ بُعدا حساسا إذا تمّ التعامل معها بذاتية وفق ما يتناسب وبعض الفواعل التي يكون لها مصلحة في عرقلة هذه الأطر القانونية أو توجيهها وفق ما يتناسب ومصالحها الذاتية.

يبقى على الدول المغاربية تكريس جهودها الإدارية والأمنية والسياسية والقانونية للتطبيق الفعلي لما ورد في القواعد القانونية المنظمة لها، حيث أنّ الترسانة القانونية وحدها غير كافية لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي في ظل غياب الأدوار الأساسية لمختلف القطاعات الأخرى، خاصة في ظل الإرادة السياسية التي تكون محرِّكا مركزيا ودافعا حقيقيا أمام التطبيق الأمثل والصريح لمضامين القواعد القانونية المنظِمة للعمليات الاقتصادية، بل وجب الحرص على التعبئة الشعبية لهذه الترسانة من منطلق الدور الفعلي الذي يجب أن يقوم به المجتمع في مسايرة تنفيذ القوانين بما يكوِّن خلفية اجتماعية–قانونية حاضنة للأطر القانونية المساهِمة في إنجاح مبادرات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي في الدول المغاربية.

مما سبق فإنّه يمكن القول أنّه لابد من تضافر القطاعات الإدارية والأمنية والسياسية والتشريعية حتى يتم إنجاح مبادرات الإصلاح الحقيقي، وهذا بتوفير قدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني يقابله تعزيز المنظومة التشريعية بما يتوافق وتحسين البيئة الحاضنة للإصلاح الاقتصادي، خاصة وأنّه لا يمكن الإغفال عن الجانب الإداري الذي يساير الإصلاح في كل مراحله في ظل الرهانات الجديدة، والتي أوجبت تعزيز هذه المنظومة تكنولوجيا ورقابيا حتى يكون لها تواجد فعلي وحقيقي في المعادلات الاقتصادية، فبقدر ما تعتبر هذه الميكانيزمات فعّالة في العملية الإصلاحية إلا أنّها غير كافية لإنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي.

بل أنّ هناك عديد الأطر التي يُنظر إليها على أنّها كفيلة بتوفير جو مساعد على تعزيز هذه المنظومة الاقتصادية، مما أوجب على الدول المغاربية الاستغلال الأمثل لمقوِّماتها الاقتصادية التي تمثِّل عوامل قوة قادرة على صنع الفارق في عمليات الإصلاح الحقيقي، الأمر الذي يستوجب إصلاح المنظومة الذهنية للأفراد حتى تواكب هذه العمليات، وأن تكون منظومة ذات توجهات ثقافية مساعِدة على الاستجابة لمسارات الإصلاح الفعلي، بأن تساهم بدور إيجابي وفعّال في إنجاح الإصلاح الاقتصادي المغاربي، مما يجعل من المنظومة الاقتصادية المغاربية قادرة على أن تتحرر من تبعيتها الخفية للقوى الخارجية ذات التطلعات التاريخية، والتي تحاول في المقابل تعزيز تواجدها وتأثيرها في كل مبادرات الإصلاح الاقتصادي في الدول المغاربية حتى تتوافق ومنظوراتها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية.

خلاصة الفصل:

عرف الاقتصاد الوطني للدول المغاربية مسارات من التأثر بالوقائع الدخلية والخارجية خاصة وأنّ هذه المعطيات أكدت على التأثر الشديد للتنمية الاقتصادية بالمتغيِّرات الأمنية والسياسية الأخرى، الأمر الذي أكدت عليه محدِّدات التنمية الاقتصادية في دول المنطقة والتي ترتكز أساسا على المحدِّد السياسي في سياق طبيعة الأنظمة السياسية وشدة مساهمتها في إنجاح أو إفشال المسارات التنموية، مرورا بالمُعطى الجغرافي الذي يُنظر إليه على أنّه ركيزة أساسية للعمليات الاقتصادية، وصولا إلى المحدِّد الأمني الذي يعتبر المحدِّد الرئيسي والحساس للتنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية في ظل توفر أو غياب قدر كافي من البيئة الأمنية الآمنة.

حيث تميزت البيئة الاقتصادية المغاربية بأنّها كانت حاضنا للعمليات التنموية من منطلق أنّ هذه البيئة ارتكزت على طبيعة الاقتصاديات المغاربية التي تراوحت حسب درجة اعتماد الدول المغاربية عليها بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد السياحي مع ضرورة البحث عن شكل أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الوطني والعالمي، في ظل البحث عن توفر قدر كافي من الاستقرار الأمني المساعد على نشاط العمليات الاستثمارية، خاصة وأنّ هذه الأخيرة ترتكز على المُعطيات الأمنية في سياق حماية هذه الاستثمارات من كل أشكال التهديدات الأمنية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعزيز هذه البيئة الاقتصادية بما يكفل تحقيق قدر كافي من نجاح العمليات الاقتصادية في دول المنطقة.

مما يحتم على الدول المغاربية وفق تبنيها للمخططات والبرامج التنموية –التي تُعتبر قاصرة حسب الحالات التي تم تحليلها– من إعادة بعث وتوفير بيئة حاضنة لهذه البرامج، باعتبارها مساهما حقيقيا في إنجاح الاصلاحات الاقتصادية، والذي يؤكد على أنّ للترسانة الأمنية والسياسية دورا ميدانيا في إنجاح الاصلاح الاقتصادي من جانب حماية هذه البرامج وتوفير القدر اللازم من الاستقرار المساعد لها، مما يُحيل إلى ضرورة البحث عن أطر مساهمة في هذه العملية ترتكز على إصلاح المنظومة الأمنية والإدارية داخل الدول المغاربية في ظل تحيين المنظومة التشريعية بما يواكب المسارات الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث:

جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا

ينطلق **روبرت مكنمارا** (Robert McNamara) في سياق حديثه عن الطبيعة الجدلية بين الأمن والتنمية من أنّ "...الأمن يعني التطور والتّنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة... إنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إنّ الأمن هو التّنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنموا في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"،[1] وهو منظور أقرب إلى الواقع الميداني الذي تعيشه الفواعل الدولاتية حاليا، خاصة وأنّه منظور يرتكز على طبيعة العلاقة الحقيقية بين الأمن والتّنمية، فلا يمكن الحديث عن أمن حقيقي فعّال في ظل غياب مقاربة تنموية حقيقية.

في مقابل ذلك يتناول المنظور الثاني من منظورات العلاقة بين الأمن والتّنمية أنّ الأمن أساس ضروري من أسس التّنمية فأي حركة في متغيِّر الأمن تؤثِّر على التّنمية باعتبارها متغيِّر تابع،[2] وفقا لذلك ترتبط التّنمية بجميع أشكالها ارتباطا مركزيا بمعادلات الأمن فكلّما تحقّق أعلى قدر من الأمن يؤدي ذلك إلى تعزيز المسارات التنموية والعكس، وهو منظور يخدم هذا المجال من البحث بشكل أساسي والذي يحاول من خلاله الباحث قياس طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التّنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا من عديد زوايا النظر، خاصة وأنّ الدراسات التي حاولت ملامسة طبيعة هذه العلاقة تكاد تكون قليلة والبعض منها لا يلامس هذه الطبيعة أبدا.

تُعد التهديدات الأمنية أبرز الصُور ذات الطابع الأمني والتي تؤثِّر بدرجة كبيرة على الأمن الوطني من عديد أبعاده، وهذا مع ما شهدته الدولتان من تنامي كل أشكال الجرائم الإرهابية خلال فترات الانفلات الأمني من منطلق أنّه مثّل حلقات متراكمة من أزمات التّنمية التي شهدتها الجزائر وليبيا، خاصة وأنّ هذا التهديد الأمني تعزَّز ببروز وتنامي جُملة من التهديدات التي لا تقل خطورة عن التهديد الإرهابي، فتنامى بذلك التهريب كتهديد أمني يؤثِّر بشدة على الأمن الاقتصادي في ظل شساعة الحدود الوطنية، يضاف إلى ذلك أنّ المُلاحَظ في سيرورة ونشاط الفواعل المهدِّدة للأمن الجزائري والليبي هو استغلالها للمعطيات الجغرافية في تعزيز عملياتها الإجرامية بتوظيف المقاربة المكانية كمقاربة فعّالة في تهديداتها.

---

[1] ساحلي مبروك، «جدلية الأمن والتنمية»، **مرجع سابق**، ص. 47.

[2] ساحلي مبروك، «العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي: دراسة حالة الأزمة السورية»، **العلوم الإنسانية**، (المجلد 30) (العدد الثاني) (جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة، ديسمبر 2019)، ص. 268.

كما هو معلوم ضمن الفرضيات النشطة في سياق معادلات الأمن والتّنمية أنّ التّنمية الاقتصادية تتأثر بأيٍّ حركة إيجابية أو سلبية في البيئة الأمنية التي تمثِّل الحاضن الأبرز والضامن الحقيقي لتعزيز مسارات التّنمية الاقتصادية، سيتم في أحد أبرز مستويات هذا الفصل محاولة قياس طبيعة وشدة هذا التأثير عبر مراحل أمنية مختلفة –الانفلات الأمني والاستقرار الأمني– وفق عدد من المؤشِّرات الاقتصادية، والتي يراها الباحث كفيلة بأن تكون حلقة بارزة ضمن حلقات قياس هذه المعادلة، يضاف إلى ذلك التطرق إلى أبرز العمليات الاقتصادية التي تتأثر بشدة بأعلى أو أدنى درجات الأمن المتوفِّرة.

من خلال ذلك سيتم في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى عدة مستويات محاولة تحليل كل مستوى من طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا من عدة زوايا وفق منظور مقارن، خاصة وأنّ هذا التحليل يبتدئ من قياس درجة وشدة التعاطي الأمني مع الأزمات التنموية من منطلق تبني الأطراف المتصارعة في الجزائر (FLN و FIS) وفي ليبيا (القذافي والثوار) لخيار العنف المسلح في التعاطي مع مخرجات الاحتجاجات الشعبية (أحداث أكتوبر 1988 – أحداث فبراير 2011)، والتي أبرزت عن هشاشة في البيئة الأمنية لتستغلها بعض الأطراف مكرِّسة بذلك خيار العنف المسلح، الأمر الذي ولّد بدوره حالة من تنامي العنف المسلح ممزوجا بهشاشة البيئة الأمنية ومحدودية خبرة الجزائر وليبيا في التعامل مع هذه المعطيات، كرّس من هذه الحتمية تنامي التهديد الإرهابي في الجزائر خلال مرحلة التسعينات وفي ليبيا قبل وبعد 2011 والذي كان السبب الحقيقي والدافع المحوري لتعزيز نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، التي وظفت المقاربة المكانية في تعزيز مساراتها التهديدية مستغلة بذلك الفجوات الأمنية عبر الحدود في نشاطاتها عبر الوطنية.

الأمر الذي أثر بدرجة كبيرة في العمليات الاقتصادية التي وُجدت ضمن سلاسل من التذبذبات السلبية بفعل تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، كما سيتم في هذا الفصل قياس درجة تأثير الأمن على التنمية الاقتصادية من خلال توظيف بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تحلّل هذه العلاقة بدرجة محورية، خاصة وأنّ البطالة أضحت السمة البارزة والمشتركة في معادلات التهديدات الأمنية يضاف إلى ذلك أنّ تنامي العنف المسلح قابله نفور السياح الأجانب من الجزائر وليبيا والذي عكسته الأرقام المسجلة في هذا الصدد، من ذلك تعرف العمليات الاستثمارية حالة من الانهيار الجزئي مع تزايد التهديدات الأمنية وفق حتمية أنّ زيادة التهديد يقابله انخفاض في معاملات الاستثمار، في ظل ما عرفته المناطق الحدودية التي شهدت أعلى درجات التهديدات الأمنية الوطنية/عبر الوطنية.

المبحث الأول: درجة التعاطي الأمني مع الأزمات التنموية

تركز معطيات علاقة الأمن بالتّنمية على جُملة من الأطر التي تُعتبر معامِلات فعَّالة متحكِمة في مسار هذه العلاقة، وهو الأمر الذي ينطلق منه الباحثون في هذا الحقل مؤكدين في الوقت ذاته على المسارات التي تُعيق التّنمية في تطلعاتها الاقتصادية، يتجلى ذلك في معدّلات التأزم المرتكزة على أطروحات أزمات التّنمية، والتي ظهرت بكونها مُعيق حقيقي لمسار التّنمية الاقتصادية، إنّ هذا المنظور يضع الباحث أمام مراحل استجلاء الأزمات التّنموية التي عرفتها الجزائر وليبيا من منظور مقارن، مؤكِّدا على الدور الكبير الذي عرفته مسارات التّنمية الاقتصادية وعلاقتها بمحيطها الوطني/عبر الوطني في الجزائر وليبيا.

سيتم في هذا السياق من الدراسة محاولة تحليل طبيعة العلاقة بين تنامي الأزمات التنموية ودرجات التعاطي الأمني معها وفق نسق ترابطي، من منطلق أنّ الأزمات التنموية بفعل محوريتها مثّلت أبرز مُدخلات الاحتجاجات الشعبية من خلال مطالبة الشعوب بتوفير قدر كافٍ من الدور المنوط بالمجتمع ضمن العملية السياسية، إلا أنّ تعاطي النظامين مع هذه الأزمات أخذ عديد المُنحنيات التي سيتم التفصيل فيها والتي أفرزت بدورها عن بروز عديد التهديدات كمخرجات للتعاطي العنيف مع الأزمات التنموية التي عرفتها الجزائر وليبيا، من ذلك فإنّ محاولة الإحاطة أكثر بهذه المعادلة تأخذ بالحسبان إبراز المسارات التي اعترضت التّنمية الاقتصادية حتى أفرزت بروز تهديدات أمنية تماثلية ولاتماثلية، أثَّرت بدرجة كبيرة على الواقع الاقتصادي والأمني بدرجة حساسة.

يُحيل ذلك إلى محاولة فهم هذا المسار الذي يُعتبر مثالا حقيقيا على مدى ومحورية طبيعة العلاقة بين الأمن والتّنمية من منظور ترابطي متوازي، خاصة وأنّ هذه الأزمات أثّرت بدرجة كبيرة على النُظم السياسية والتي أكدت تصدعها بفعل الهشاشة التي تبنتها في مراحل سابقة، ما أدى بالضرورة إلى استجابة المجتمع لها مطالبا بإعادة ضبط العمليات السياسية لأن يكون الشعب فاعلا أساسيا في العملية السياسية، ترجمته أحداث أكتوبر 1988 وأحداث فبراير 2011 والتي طالب من خلالها الشعبان الجزائري والليبي بضرورة إيجاد مسار حقيقي يضبط علاقة الدولة بمجتمعها، وهو ما ينطلق منه الباحثون كونه سببا حقيقيا استغلته بعض الأطراف لتبني العنف كخيار لتحقيق الغايات التي مثَّلت أبرز نقاط الشقاق بين الدولة ومجتمعها.

المطلب الأول: الأزمات التنموية وتصدع النظم السياسية

في سياق تحليل طبيعة العلاقة بين الأمن والتّنمية يمكن التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه التّنمية بأزماتها على الواقع الأمني بصفة أخص، خاصة وأنّ كرونولوجيا تحليل هذه العلاقة ترتكز على أُطر تاريخية قائمة منذ الاستقلال، يكاد يكون طرفها الأصلي التركة الاستعمارية وافرازاتها على العمليات السياسية في الجزائر وليبيا، من منطلق ما حملته عملية بناء الدولة والتي لا تخلو من شوائب ظلَّت لصيقة بالعملية التنموية الاقتصادية، إنّ هذه التوليفة تدفع بالباحث إلى محاولة تحليل الظاهرة المدروسة من زاوية تداعيات الأزمات التنموية التي ميّزت الساحة الوطنية، على اعتبار أنّها مقاربة حساسة قابلة للاختبار وفق أُطر ميدانية ذات طبيعة تعتمد على واقع التّنمية الاقتصادية في البلدين، وكيف أثَّرت بدورها على مسار البحث عن تحقيق أمن وطني حقيقي وفعلي في ظل معطيات مرحلة ما بعد الاستقلال.

يتضح في سياق ذلك مدى حساسية هذا المستوى كونه مرافق لكل مسارات العملية السياسية والاقتصادية والأمنية منذ الاستقلال إلى غاية بروز التهديدات الأمنية بالصورة التي أبانت من خلالها على التأثير الفعلي على مسارات التنمية الاقتصادية، إنّ ما عاشته الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 أكد على مُجمل المعطيات التي غذت وأبانت حقيقةً على ما يمكن التنبؤ به من جراء تبني رؤى مغايرة تماما للواقع الديمقراطي، في صورة لا تختلف في ليبيا التي عرفت مساراتها منذ الاستقلال إلى غاية أحداث فبراير 2011 كل أشكال الأزمات التي أنذرت بحدوث مطالبات شعبية مثلما حدث من قبل في الجزائر، وهو ما يمكن القول بأنّه أحد مخرجات الأزمات التنموية التي حقّقت مسارات متقدمة من ضرورة المطالبة الشعبية بتبني أعلى قدر من قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الفرع الأول: تصدر الشرعية التاريخية للمشهد السياسي الجزائري والليبي

ارتكزت المشاهد المتعارف عليها والتي أصبحت السِّمة الغالبة على العملية السياسية والاقتصادية لدول الجنوب في مُجملها على شرعية الأحزاب الثورية التي دافعت عن استقلال هذه الوحدات السياسية ضد المستعمر الأوروبي كما هو الحال بالنسبة للجزائر قبل دستور 1989 وليبيا قبل 2011، إنّ الأمر يبدو للوهلة الأولى أكثر تمسكا بالمعطيات التاريخية التي استغلتها بعض الفواعل لأن تتصدر المشهد السياسي، فأصبح يُنظر لها أنّها صاحبة الشرعية ومن تمتلك حق التصرف في مسار هذه الشرعية، ما

ولّد حالة من الاحتقان الشعبي نظرا للتعطش في إيجاد صيغة شرعية أكثر ملامسة لواقع العملية الديمقراطية وليونتها في تعاطيها مع المسارات التنموية، وهو ذات الأمر الذي سيحاول الباحث تلخيصه في جُملة من النقاط التي قد تلامس هذه المقاربة من زوايا أكثر حساسية.

عرفت العملية السياسية وعلاقتها بباقي العمليات الأخرى في الجزائر ترابطا حقيقيا قبل دستور 1989 بتمركز السلطة في يد جبهة التحرير الوطني FLN، مستغلة بذلك كونها كانت الجناح السياسي للثورة التحريرية لتعزيز مقدرتها السياسية في السلطة، موظِفة هذه المقاربة التاريخية لأن تكون الفاعل الوحيد في المشهد السياسي الجزائري، سياقا لذلك تبنت FLN هذه الرؤية الاستقصائية لكل التشكيلات السياسية الأخرى تحت مدعاة الحفاظ على السيادة الوطنية خاصة في ظل ما أكده تمركز العملية السياسية في مضامين المهام المنوطة بـ FLN، الأمر الذي سابق الزمن بأن أصبحت العملية السياسية في الجزائر أكثر تمركزا في جماعة السلطة تحت غطاء تاريخي، وهذا إلى غاية تبني الجزائر لخيار التعددية السياسية التي فتحت المجال للتأسيس لشرعية شعبية حقيقية.*

ترتكز الشرعية في ليبيا بعد انقلاب سبتمبر 1969 على الدور البارز الذي لعبه العقيد معمر القذافي تحت مسمى الثورة ضد السلطة الحاكمة، التي أُتهمت بالعمالة للاستعمار التقليدي والذي اِستخدم المملكة الليبية قبل 1969 في تنفيذ أجندته الساعية إلى تعزيز مكانة المستعمِر داخل الوسط السياسي والاقتصادي الليبي، قبل أن يتم تشكيل مجلس قيادة الثورة ويتم الإعلان عن الإطاحة بالنظام الملكي والتأسيس للجمهورية الليبية، حيث أُعتبر مجلس الثورة أعلى هيئة في السلطة مكوناً من اثنى عشر (12) عضوا من الضباط برئاسة القذافي[1]، قبل ذلك تمّ الارتكاز وفق مضامين النظام الملكي الذي تبنته ليبيا قبل 1969 على أطر التحفيزات التي وفّرها الاستعمار للطبقة الملكية لأن تكون الممثِّل الوحيد للشعب الليبي تحت منظور الشرعية الاستعمارية للطبقة الملكية، على عكس ما تمّ تبنيه بعد 1969 والذي أوجد لليبيا أحد الدول الاشتراكية في مرحلة الستينيات والسبعينيات مكانة هامة ضمن المحور الدولي الاشتراكي.

* للمزيد يرجى العودة إلى المطلب الموسوم بـ **طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية**، والذي تمّ من خلاله تحليل العملية السياسية في الجزائر لمرحلة ما بعد 1962 إلى أحداث أكتوبر 1988 وتبني الجزائر لدستور التعددية السياسية 1989.

[1] المغربي طارق صالح عبد النبي، النظام السياسي الليبي: طبيعته ومكوناته 1969-1999 دراسة تحليلية مقارنة، **مرجع سابق**، ص ص. 169-292.

إنّ المتتبع لمسار السلطة في ليبيا لمرحلة 1969-2011 يدرك حقيقة هذا الارتكاز على مسارات الشرعية الثورية التي انطلق منها القذافي بأن كان -حسب نظره- الممثِّل الوحيد عن الثورة التي أسقط بها الحكم الملكي ذو التوجه الاستعماري، فتبني ليبيا لهذا الشكل الغالب على الدول النامية لمرحلة ما بعد الاستقلال أكد على المطامع السياسية التي انطلق منها القذافي لأن يكون حلقة بارزة من حلقات العُلبة السياسية الليبية لما بعد الثورة، فلا يمكن القول بأحقية هذه الشرعية على الشرعية الشعبية القاضية بأن يكون الشعب صاحب شرعية السلطة، خاصة وأنّ هذه التوليفة غذّت عديد الأزمات التي أنذرت بمطالبة شعبية متغذية بالتجارب الإقليمية لتصحيح المسار السياسي في ليبيا لما قبل فبراير 2011، وهذا بأن يكون الشعب أحد أبرز الفواعل المؤثِّرة في العملية السياسية الوطنية والإقليمية.

من ذلك عرفت مرحلة حكم القذافي التبني الصريح للشرعية الثورية -حسب استخدام مصطلح الثورة من قبل القذافي- الأمر الذي أكد على سيرورة العملية السياسية وفق مُنعرجات أخذت بليبيا إلى منطقة الخطر، فلم تختلف مسارات الشرعية التي تبنتها ليبيا في مرحلة الملكية قبل 1969 عن مسارات الشرعية التي أسست لنظام القذافي 1969-2011، بل عزّزتا من تمركز السلطة في يد جماعة معينة تتخذ من نفسها صفة الممثِّل الشرعي للشعب الليبي، ما أعاق كل مبادرات التوجه إلى أنظمة أكثر ملامسة للشرعية الشعبية والذي ولّد بدوره ارتدادات عكسية مثّلت مرحلة جديدة من محاولة البحث عن الشرعية الحقيقية الغائبة تماما عن ليبيا ما بعد الاستقلال إلى غاية المرحلة الراهنة، والتي تعقدت مساراتها بعد التدخلات المباشرة وغير المباشرة للفواعل التماثلية واللاتماثلية في ليبيا

الفرع الثاني: تمركز السلطة وتكريس الفعالية الأحادية في العملية السياسية

على شاكلة الأنظمة السياسية في دول ما بعد الاستعمار تميَّزت الحياة السياسية في المنطقة المغاربية وبالأخص الجزائر وليبيا بتمركز السلطة وسيطرة طرف واحد على العملية السياسية، فلم تتبنى هذه النظم قيم الديمقراطية بل على العكس من ذلك أكدت على الدور البارز للطرف المسيطر على هذه العملية لأن يكون الممثِّل الوحيد للشعب الجزائري والليبي، لم تختلف تجارب الدولتان بعد الاستقلال إلى غاية 1989 بالجزائر أو فبراير 2011 بليبيا بل كانتا تمتلكان سيناريو واحد يرتكز أساسا على أحادية التمثيل أو السيطرة الأحادية على العمليات السياسية والأمنية والاقتصادية، عزّز من ذلك التركة الاستعمارية ومسارات بناء الدولة الوطنية والتعطش الشعبي لأي فاعلية سياسية في صنع القرار بل تمّ تغييبه بفعل أنّه قد يشكل خطرا على الممارسة التسلطية للأنظمة الحاكمة.

في الجزائر عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تنافس حاد بين الأطراف الساعية إلى تعزيز مقدراتها بالسيطرة على السلطة، الأمر الذي عجّل بانحراف العملية السياسية عن مسارها المسطر لها، فقد سيطرت FLN على العملية السياسية وشُكلت حكومة الرئيس بن بلة بل الأوسع من ذلك السيطرة المفروضة على المجلس الوطني، والذي أصبح مجرد الترشح له مرهون بالانتماء إلى FLN وهو ما يمثّل احتكار كُلي لمسار العملية السياسية من طرف FLN باعتبارها الممثّل الوحيد للسلطة لمرحلة ما قبل 1989،[1] مما قد يؤكد على أنّ التداول على الرئاسة بين بن بلة وبومدين وبن جديد لم يتميز بأدنى شروط العملية الديمقراطية، فقد انقلب بومدين على بن بلة وحكم الجزائر إلى غاية وفاته أين تم تزكية بن جديد لأن يكون الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية بعد بن بلة وبومدين.

من خلال ذلك لم تتميز العملية السياسية لما قبل 1989 في الجزائر بأدنى معطيات العملية الديمقراطية أو المشاركة السياسية للشعب الجزائري، فقد تمركزت فواعل السلطة في FLN باعتباره القائم على الشرعية الثورية بأن كان الممثّل السياسي للثورة، مستغلة بذلك التعاطف الشعبي مع المُعطى التاريخي لتركّز السلطة في يدها، الأمر الذي أنذر بانفجار الوضع بعد المطالبة الشعبية بتنبى قدر عالي من قيم الديمقراطية الداعية إلى تكريس المشاركة السياسية للمواطن الجزائري في المعادلة السياسية، وهي من بين المُعطيات التي مثّلت حلقة بارزة في تبني أطراف النزاع بعد 1991 خيار العنف المسلح للتعامل مع معضلة توقيف المسار الانتخابي، من ذلك فإنّ إجمال العملية السياسية 1962-1989 ترتكز في FLN التي استغلت التعاطف الشعبي لأن تكون الحزب الواحد والممثّل الوحيد للشعب الجزائري، ما أبان حقيقةً عن انفجار الوضع بعد أحداث أكتوبر 1988 وتبني الجزائر لدستور التعددية السياسية 1989 والتعددية الحزبية الصريحة 1996.

عرفت ليبيا سيناريو مغاير لكن بنهاية مماثلة لما حدث في الجزائر فقد تمركزت العملية السياسية في جماعة معينة قريبة من محيط القذافي أو الملك ما قبل 1969، فعاشت بذلك أبرز مسارات التغييب الشعبي عن العمليات السياسية بأن أصبح الفرد الليبي منفّذا لمطالب السلطة الحاكمة أو تابعاً لها جُملة وتفصيلا، إنّ هذه الإرتكازة على التمثيل الأحادي في ليبيا ما بعد الاستقلال خلال مرحلة بناء الدولة الوطنية استغرقت وقتا أطول في الأفول بصفة جزئية مقارنة بالجزائر، فقد عرفت ليبيا أطول مراحل

[1] بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962- 2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التنمية، (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2011-2012)، ص ص. 142-144.

التسلطية وارتكاز السلطة في جماعة معينة تستغل كل المنافذ لتمرير أجندتها البراغماتية وصل بها في بعض الأحيان إلى خدمة الأطراف الأجنبية وتعزيز مكانة هذه الفواعل داخل ليبيا.

مع إعلان ميلاد دولة ليبيا المستقلة سنة 1951 وإعلان قيام دولة ليبيا الموحدة سنة 1963 وما شهدته من تبني الملكية ثمّ الجمهورية والجماهيرية أثبت ليبيا أنّها نموذج حقيقي من النماذج الجديدة لتمركز السلطة، في ظل سعي الحكومة إلى إضعاف أي رغبة للمشاركة الشعبية مرتكِزة بذلك على توجه صانع القرار التسلطي، الذي رأى أنّ هذه المشاركة ستحمل معها تنافسا فعليا على السلطة ما قد يضع السلطة الحاكمة في خطر الأفول، والأخطر من ذلك تمّ حل الجمعيات والأحزاب السياسية بعد سيطرة القذافي على السلطة من منطلق أنّها تشكل خطرا حقيقيا على بقاءه في السلطة لفترة أطول،[1] وهو الأمر الذي أبان عن الرغبة الملحة لنظام القذافي بالأساس على تكريس التسلطية والاستبدادية أمام أي رغبة شعبية للمشاركة في العملية السياسية في ليبيا، مما وضع العملية السياسية في تبعية حقيقية لحاشية القذافي.

من ذلك فإنّ نقاط التشابه بين النظام السياسي الجزائري قبل 1989 والليبي قبل 2011 تكمن في أنّ السلطة الحاكمة عزّزت من موقعها بشتى الطرق لتكريس نفوذها، في ظل تغييب كل أشكال المشاركة السياسية وحتى الحزبية بل أصبح الأمر محصورا في حزب السلطة أو جماعة السلطة، الأمر الذي تشابهت فيه التجربتان والتي ولّدتا حالة من الاحتقان الشعبي كرسته أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر وأحداث فبراير 2011 بليبيا، في مقابل ذلك فإنّ التجربة الجزائرية ارتكزت على مُعطيات تاريخية لمرحلة الاستعمار بأن كانت FLN الممثل الحقيقي للشعب الجزائري –حسبهم– في مقابل الشرعية التي أكد عليها النظام الليبي بعد انقلاب 1969 مع خطر أعمق في السيطرة على السلطة.

الفرع الثالث: سيطرة النظم السياسية على الريع البترولي

مما سبق الإشارة إليه في الأشكال الاقتصادية بالمنطقة المغاربية والذي تمّ من خلاله إفراد جانب أساسي للحديث عن الاقتصاد الريعي*، على اعتبار أنّ الجزائر وليبيا قد أسّستا منظوراتهما الاقتصادية على أولوية الريع في الاقتصاد الوطني، خاصة وأنّ هذه الاقتصاديات ترتكز بالأساس على الريع

[1] الأسود محمد الهادي صالح، «المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والواقع»، **تحولات**، (المجلد الثاني) (العدد الأول) (جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، يناير 2019)، ص ص. 39– 46.

* للمزيد يرجى العودة إلى المطلب الموسوم بـ **طبيعة الاقتصاديات المغاربية**، والذي تمّ من خلاله الحديث بالتفصيل عن الاقتصاد الريعي الذي يمثّل شكلا أساسيا في المنطقة المغاربية وخاصة الجزائر وليبيا.

البترولي بنسب عالية جداً حتى أصبحتا أنموذجا للدولة الريعية، ونظرا لبروز هذا التأسيس منذ الاستقلال فإنّ بناء الدولة الوطنية ارتكز على هذا النمط الاقتصادي في التوجه بالدولة إلى البروز الاقتصادي الإقليمي، من ذلك فإنّ الريع بقدر ما مثّل دخلا حقيقيا للدولة بقدر ما أُعتبر حاجزا لأيِّ نماء أو تطور اقتصادي يرتجى من هذه الأنظمة التي غلب عليها طابع السيطرة من طرف جماعة معينة في السلطة، فأصبح الريع حكرا على رموز السلطة في الجزائر وحاشية القذافي في ليبيا.

من ذلك أصبحت علاقة الدولة بمجتمعها في إطار الريع علاقة زبائنية ترتكز في توزيع الريع على مؤيديها سواء من النظام أو من المجتمع، خاصة وأنّه من المنظور الكوربوراتي في الدول العربية فإنّ الريع يوزع على فئات معينة مرتبطة أساسا بالسلطة على حساب باقي فئات المجتمع، حيث يغلب هذا التوزيع واقعيا التوظيف السري بناءا على نمط بيروقراطي على حساب كفاءات يتم تغييبها،[1] استفاد من هذه الزبائنية المنتمون إلى FLN والمؤيدون لها على اعتبار الامتيازات التي حصلوا عليها جراء انتمائهم لحزب السلطة، من ذلك أمكن القول أنّه في إطار تبني حزب السلطة لهذه المقاربة فإنّ توزيع الريع أصبح مقتصرا على جماعة معينة تمتلك كواليس صُنع القرار السياسي والاقتصادي، وعليه فإنّ هذه الطبيعة الزبائنية تؤكد في الغالب على التوجه الثرائي الذي تبنته هذه الجماعة لأن تكون المستفيد الوحيد من الريع البترولي منذ الاستقلال وبعد تأميم المحروقات.

أما في ليبيا فقد عرفت مرحلة انشاء الشركة الوطنية للبترول **NOC** في مارس 1970 حركية نوعية بأن أصبحت ليبيا من بين الدول الرائدة في تصدير البترول، في ظل الافتقار للبنى التحتية في مجال الصناعة والتي كانت سببا حقيقيا لاحتكار السيطرة على العوائد البترولية من طرف نظام القذافي،[2] إنّ هذه الحتمية التي طغت على المشهد الليبي بعد 1969 أكدت على مركزية الريع في دعم السياسات التسلطية التي تبناها نظام القذافي، فمع تنامي استخراج البترول أصبحت ليبيا من بين الدول التي تتحكم في سوق الطاقة من منطلق امتلاكا لقدر كبير من هذه القوة الطاقوية عزّزت من ذلك البحبوحة المالية التي وفرها هذا المقوِّم، والذي استغلته السلطة في تعبئة المؤيدين لها من منظور توزيع غير عادل للثروة،

[1] بوعامر خديجة، «دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي»، **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الموسوم بصناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل للدراسات المستقبلية**، (الجزائر: جامعة 08 ماي 1948–قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يوم 08 ديسمبر 2018)، ص ص. 01– 14.

[2] Luis Martinez, **Violence de la rente pétrolière : Algérie – Irak – Libye**, (Paris: Presses de Sciences Po, 2010), P P. 40– 43.

وهذا بالرغم مما وفّره نظام القذافي للشعب الليبي من السياقات الإغرائية جراء إبعاد النظر على عوائد الريع الهائلة.

يجادل **لوي مارتيناز** (Luis Martinez) بأنّ الريع البترولي أنتج نظم مافياوية (Régimes Mafieux) فانطلقت الأنظمة الريعية في الجزائر وليبيا بعد إعادة البناء جراء الأزمة البترولية 1986 في التأسيس لاقتصاد مبني على النهب خاصة بعد تعرضها في التسعينيات للحصار في ليبيا والعُزلة الدبلوماسية المفروضة على الجزائر، إذ تميّزت هذه الأنظمة بتنامي السلطة الاستبدادية المستفيدة أساسا من وفرة الريع، لتؤول حسب مارتيناز إلى اقتصاديات أكثر افلاسا مبنية على وهم الثراء الذي أدى إلى تفشي النهب والفساد،[1] خاصة مع استفادة هذه الأنظمة طيلة المراحل السابقة من افرازات البحبوحة المالية التي أفرزها تنامي الريع بمستويات عالية.

الفرع الرابع: التباعد المكرَّس في علاقة الدولة بمجتمعها

إنّ المتتبع لمسار علاقة الدولة بمجتمعها –إن وجدت– بالجزائر وليبيا له أن يُدرك حقيقة تشابه هذه المضامين مع غيرها من التركات التسلطية في دول ما بعد الاستعمار، والتي سيطرت عليها جماعة تدّعي لنفسها الصلاح لإصلاح العملية السياسية في هذه الأقطار، قابل هذه التوليفة السوسيو–سياسية تباعدات كرست لنفور متبادل بين الدولة ومجتمعها بل في بعض الأحيان تمّ توظيف بعض فعاليات المجتمع المدني لخدمة مصالح الجماعة الحاكمة، ينعكس هذا المنطلق على واقع ما عاشته الجزائر وليبيا بعد الاستقلال وتصادم المصالح بين الفواعل الساعية لأن يكون لها وزن حقيقي في العملية السياسية، وفي الغالب تمّ تغييب المجتمع المدني بمنظوره الإيجابي المكرِّس لمبادئ دولة الحق والقانون وتعزيز المشاركة السياسية للمواطن، هذه المُعطيات أبانت حقيقةً عن تخوف في جناح السلطة أو من يسيطر على السلطة باعتبار أنّ أي حركة إيجابية في المجتمع تشكل خطراً حقيقياً على مصالحه البراغماتية تحت مدعاة حماية المكاسب الذاتية المحققة.

في الجزائر تعرض المجتمع إلى رقابة صارمة من طرف السلطة الحاكمة خاصة بعد صدور الأمر المتعلق بتخويل FLN للبث في مسألة الجمعيات سنة 1971، قبل أن يُعدَّل سنة 1972 ويفرض قيودا أكثر اجحافاً في حق الجمعيات التي رأت السلطة أنّها كفيلة لأن تشكِل خطرا على وزنها في الساحة

[1] Luis Martinez, Violence de la rente pétrolière: Algérie–Irak–Libye, **Op. cit**, P P. 101- 133.

السياسية، تمّ من خلال ذلك تكريس بعض فعاليات المجتمع المدني تحت سيطرة FLN والتي تضمن من خلالها سيطرتها على هذه التشكيلات الاجتماعية،[1] الأمر الذي أنذر بهذا التبني لإحداث ضجة شعبية مطالِبة باستقلالية المجتمع المدني وفعالياته عن FLN، خاصة في ظل التجارب التي أكدت نجاح المجتمع المدني في تعزيز مقوِّمات الرشاد والحكامة في العملية السياسية، بأن يصبح المواطن فاعلا محوريا في العملية السياسية، مكرِّسا بذلك للدور الحقيقي للمجتمع المدني في تحسين الأداء السياسي، والذي أثبت أحقيته بتبني دستور 1989 الذي يجيز حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ويكرس لذلك دستور 1996 ويؤكد على حق إنشاء أحزاب ذات طابع سياسي.

من ذلك فإنّ التجربة الجزائرية في علاقة الدولة بمجتمعها قبل 1989 أكسبت للسلطة سيطرة فعلية على فعاليات المجتمع المدني، حيث أصبحت هذه الفعاليات تحت قبضة FLN التي وظفت مقاربة الشرعية الثورية في تعزيز قبضتها على المجتمع، فلم تتسم علاقة الدولة بمجتمعها بأدنى المواصفات التي يجب أن تكون عليها، بل على العكس من ذلك تمّ تكريس تبعيتها للسلطة في مقابل الاستقلالية التي تمتعت بها فعاليات المجتمع المدني في بعض التجارب الدولية الأخرى، ما أدى إلى تأخر تبني التعددية السياسية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي أبانت عن ميلاد دستور أزمة سنة 1989 آخذا المطالب الشعبية بالحسبان لكن ليس بالصورة الحقيقية.

لا تكاد تختلف التجربة الليبية في طبيعة علاقة الدولة بمجتمعها عن الجزائر بل على العكس من ذلك كانت أكثر قمعاً بتوظيف أساليب القمع السلطوي على المجتمع، فقد حظرت دولة ما بعد 1969 كل الأشكال الحزبية موسِّعة بذلك نطاق سيطرة الدولة على التشكيلات الاجتماعية، قبل 1969 ومع تبني ليبيا للنظام الملكي وما حمله من التحالف مع القوى الاستعمارية أو التسلطية أشعر المجتمع الليبي بالإقصاء حيال أي مبادرة سياسية، ما أدى إلى بروز مفاعل التطرف منذ ستينيات القرن الماضي،[2] لكن ليس بالقدر الذي أصبحت عليه ليبيا ما بعد فبراير 2011 بتنامي كل أشكال التطرف العنيف والإرهاب، مستفيدة بذلك من الفراغ والانفلات الأمني الذي أصبح يميِّز الساحة الأمنية الليبية، ومن تمّ فإنّ الملكية في ليبيا حملت في طياتها بذور مشاركة سياسية عكس ما حملته فترة حكم القذافي 1969-2011.

---

[1] بولكعيبات أحلام، «المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية»، **علوم الانسان والمجتمع**، (المجلد التاسع) (العدد الرابع) (جامعة محمد خيضر-بسكرة، أكتوبر 2020)، ص ص. 126، 127.

[2] الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الجزء الثاني، **مرجع سابق**، ص ص. 08- 23.

لعل التجربة الليبية في علاقة الدولة بمجتمعها حملت ثلاثة مراحل أساسية من الاستقلال إلى سنة 2011، أولى هذه المراحل تمثّلت في المرحلة الملكية التي عرفت خلالها تشكيلات المجتمع المدني نوعا من النشاط لكن بتحكم استعماري –إن صح التعبير– نظرا لما حملته التجربة الملكية من التحالفات مع القوى الغربية، أما المرحلة الثانية 1969–2011 أُعتبرت أبرز مراحل هذه العلاقة فقد حظرت السلطة كل الأحزاب والتشكيلات السياسية والاجتماعية إلا ما تعلق بسيطرة السلطة على بعض التنظيمات، حيث أُعتبرت التشكيلات السياسية من المنظور السلطوي منافساً للسلطة، في حين لا زالت مرحلة ما بعد 2011 قائمة مع تشابك الأدوار وبروز تشكيلات أكثر خطورة على الأمن الوطني الليبي والمدعمة أساسا من قبل فواعل خارجية.

وفقا لذلك فقد تشابهت التجربتان الجزائرية قبل دستور 1989 والليبية قبل فبراير 2011 في حدود التوافق على اعتبار أنّ أنظمة ما قبل الاحتجاجات رأت بأنّ التشكيلات الاجتماعية تشكّل خطرا على السلطة وبقائها، تمّ وفق هذه المقاربة التي تبنتها السلطة في الجزائر وليبيا حظر كل تشكيلات المجتمع المدني باستثناء من سيطرت عليها السلطة وأصبحت تحت إمرتها، يضاف إلى ذلك التغييب الممنهج للمجتمع المدني في العمليات السياسية والاقتصادية والذي أفرز مطالبة شعبية بتحسين هذه التأزمات مثلما حدث في أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر وأحداث فبراير 2011 بليبيا، في مقابل ذلك تختلف التجربة الجزائرية عن نظيرتها الليبية في أنّ تعاطيها لم يكن بدرجة العنف الذي تبنته السلطة في ليبيا، كما حملت مرحلة ما بعد الاستقلال في ليبيا الملكية قبل 1969 حوافز اجتماعية مقابل تضييقات ممارسة لما بعد الاستقلال في الجزائر.

المطلب الثاني: تصاعد مد الفوضى العنيفة في التعاطي مع مخرجات الأزمات التنموية

من خلال ما عرفته الجزائر وليبيا من تنامي كل أشكال الأزمات التنموية أصبح لزاما على النظامين إعادة ضبط وسائل التعامل مع المجتمع، وهذا مع الأخذ بالحسبان المعطيات التي عاشها المجتمعان طيلة مراحل من السيطرة الأحادية على العملية السياسية، حيث عرفتا تنامي كل أشكال التعامل السلبي للدولة مع مجتمعها بل وصل الحال في أغلب التعاطيات إلى عدم اعتبار المجتمع فاعلا ولو ثانوياً، الأمر الذي عزّز من فرضية انفجار الوضع وخروجه على السيطرة بعد غياب أدنى اهتمام للنظم السياسية بمجتمعها الذي يُعتبر المكوِّن الرئيسي لها، كما عطف على ذلك سلاسل الأزمات الاقتصادية التي أثّرت بدور كبير على النظم السياسية بغض النظر على احتياطي الريع الهائل الذي تمتعت به الجزائر وليبيا مستفيدة من البحبوحة المالية التي وفرها تأميم المحروقات في سبعينيات القرن الماضي.

إنّ المتتبع لواقع ما عرفته الجزائر قبل أكتوبر 1988 وليبيا قبل فبراير 2011 يدرك حقيقةً مركزية المعطيات السلبية التي طغت على تلك المراحل، والتي غذّت بدورها كل أشكال الرغبات الشعبية السلمية في المطالبة بتغيير الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تأخذ بالحسبان المجتمع كفاعل أساسي في العملية السياسية، في ظل التجارب التي عرفتها المنظومة العالمية في مجال الدمقرطة والحكم الراشد، الأمر الذي أبان عن توفر كل الشروط لحدوث تصحيح شعبي للعملية السياسية وتكريس ثقافة المشاركة الشعبية في العملية السياسية، إلا أنّه كما هو متعارف عليه قد تُخترق المطالبات الشعبية من طرف بعض الأطراف من النظام أو من لوبيات ساعية لأن يكون لها وزن في العملية السياسية القادمة، خاصة وأنّ هذه الفواعل الدخيلة أبانت عن رغبتها في توظيف المقاربة العنيفة في تشويه مسارات هذه المطالبات الشعبية السلمية في الجزائر وليبيا.

الفرع الأول: أحداث أكتوبر 1988 وتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر

شهدت الجزائر من الاستقلال إلى غاية بداية الأزمة الأمنية عديد الأزمات التي تنوعت بين الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية بالإضافة إلى أزمة المشاركة والتوزيع وأزمة شرعية الأنظمة ضف إلى ذلك أزمة علاقة الدولة بمجتمعها، هذه الحلقات مثَّلت أبرز المُدخلات التي أفرزت تنامي التهديدات

العنيفة التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينيات، في سياق الحديث عن شرعية الأنظمة لابد من الإقرار أنّ الجزائر ارتكزت في الغالب على الشرعية الثورية لـ FLN في تسييره للحياة السياسية في الجزائر بأن أصبح فاعلا وحيدا في الحياة السياسية يضاف إلى ذلك الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية، عزّز من ذلك غياب كل أشكال المشاركة السياسية للفرد الجزائري في الحياة السياسية ما جعله خارج اللعبة السياسية، وأصبح بذلك منَّفذا لقرارات الجماعة الحاكمة الممثلة في FLN والذي ولّد بدوره غياب أدنى علاقة للدولة الجزائرية بمجتمعها.

بالرغم من ذلك عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر ما قبل 1988 بعض الانجازات إلا أنّها لم تكن بالصورة المطلوبة خاصة في ظل ارتكاز الجزائر على الاقتصاد الريعي، والذي أبان عن هشاشة في المعادلة الاقتصادية فأصبح الاقتصاد الجزائري بذلك مرتبط بوثاقة بأي حركة إيجابية/سلبية في أسعار النفط، إنّ هذا الارتباط تعزّز بالأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في الثمانينيات بانهيار أسعار النفط والذي ولّد حالة من الاحتقان الشعبي على السلطة، ما حتّم إعادة النظر الشعبي في مدى فعالية السلطة في مواكبة الرهانات الإقليمية والعالمية الراهنة، فمثّلت بذلك هذه الأزمة أبرز الأزمات التنموية التي أبانت حقيقةً عن وجوبية إعادة النظر في التأسيس لمقاربة سياسية شاملة عابرة للقطاعات يكون فيها الفرد الجزائري أبرز الفواعل، إلا أنّه ومع تعنّت السلطة في الاستجابة للرغبة الشعبية أصبحت كل المؤشرات مواتية لحدوث انفجار ضد الأشكال السلطوية التي تبنتها الجماعة الحاكمة.

مثّلت الحياة السياسية قبل أكتوبر 1988 مدخلات مهمة لانفجار الوضع الأمني خلال مرحلة الانفلات الأمني، خاصة وأنّ الانتقال الديمقراطي يستوجب بناء مؤسساتي لا يقتصر على الجانب السياسي فقط بل يتعداه ليشمل مساهمات باقي المؤسسات القطاعية الأخرى،[1] ونظرا للوضع السياسي وتمركز السلطة في يد جماعة معينة فإنّ المعادلة السياسية اقتصرت على FLN كفاعل وحيد في العملية السياسية الجزائرية، ما ولّد حالة من الرغبة الشعبية بأن تواكب الجزائر التجارب الديمقراطية الناجحة في العالم.

[1] Ahmed Aghrout And Other, **Algeria In Transition Reforms And Development Prospects**, (London: Routledgecurzon-Taylor & Francis Group, 2004), P P. Xiii, Xiv.

من ذلك يؤكد عبد الحميد مهري* على أنَّ أصل الأزمة نابع من رغبة الشعب الجزائري في التغيير وتبني نهج ديمقراطي و"...من رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يُدركوا ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير..."، في الوقت ذاته وبعيدا عن الانتكاسات التي وقعت فيها FLN فإنَّ الجزائر خلال فترة 1962-1988 حققت قفزات نوعية على عديد الأصعدة التنموية، إلا أنّ أحداث أكتوبر 1988 والرغبة الشعبية في التعددية السياسية والحزبية والتغيير كانت بداية نهاية مرحلة الأحادية الحزبية، يرى مهري أنَّ هذا المطلب في التغيير كان سينجح لو توفرت جُملة من المؤشرات الحساسة: [1]

- قبول FLN بهذا التغيير وتبنيها له بصدق.
- قبول الجيش بهذا التغيير وقبوله الخروج من الدور الذي أُوكل له طيلة مرحلة الأحادية الحزبية.
- ضرورة وعي المعارضة بمختلف انتماءاتها وتشكيلاتها.

ينطلق عبد الحميد براهيمي في أنّ أحداث أكتوبر 1988 كان مخطط لها من قبل جماعة قريبة من الرئيس بن جديد بغرض ضمان ولاية ثالثة للرئيس، والدليل على ذلك أنَّ الأحداث كانت قبل شهر فقط من الانتخابات الرئاسية، ذلك أنَّ الفريق الرئاسي حسب براهيمي كان يتألف من فريقين، الفريق الأول يضم مجموعة ذات نزعة عسكرية يُمثِّلها **العربي بلخير** (مدير ديوان الرئيس) ويدعمه الرائد **محمد مدين** (مكلف بتنسيق الأمن في الرئاسة)، أمَّا الفريق الثاني فكان يضم مجموعة ذات نزعة مدنية لكن بميول أمنية يُمثِّلها **مولود حمروش** (الأمين العام للرئاسة) و**لهادي خذيري** (وزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني) ولكل فريق داخل جناح الرئاسة خطة خاصة به، إلا أنّه بالرغم من الاختلافات الموجودة بين هذين الفريقين فإنّ لهما جُملة من الأهداف المشتركة كالسيطرة على مؤتمر FLN الذي كان سيُحدِّد

* للمزيد حول حياة **عبد الحميد مهري** أبرز قيادات FLN، ينظر:

بوفلاقة محمد سيف الإسلام، **عبد الحميد مهري سيرة وعطاء**، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2018).

بوفلاقة محمد سيف الإسلام، «عبد الحميد مهري: سيرة وعطاء»، **المستقبل العربي**، (العدد 420) (شباط/ فبراير 2014)، ص ص. 147-156.

[1] مهري عبد الحميد، «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق» في: سليمان رياشي [محرر] وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سابق**، ص ص. 179، 180.

المرشح للرئاسة وكذا انتخابات لجنة مركزية جديدة، في ظل ضمان ولاية ثالثة للرئيس ووضع كلا الفريقين اليد على جهاز FLN وعلى الحكومة ككل.[1]

في ظل ذلك فإنَّ مُجمل الشروط لم تتحقق بعد محاولة FLN التغيير؛ فهي لم تنجح في ذلك على اعتبار أنّ السلطة أرجعتها إلى ما كانت عليه قبل هذه الأحداث، في حين رفض الجيش هذا التغيير المبني على التعددية السياسية مع بروز الدور السلبي للمعارضة في التعامل مع هذه المعطيات، وككل فإنَّ الانتخابات البلدية 1990 والتشريعية 1991 كانت القطرة التي حركت الأزمة السياسية والتي تحولت إلى أزمة أمنية بعد تبني العنف المسلح من الأطراف، إنّ توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS في الانتخابات لم يكن بالأمر السهل على اعتبار أنَّ المعارضة التي كانت تمثِّلها FIS ضمت فريقين، أقلية ترى أنَّ العنف وحده كفيل بإحداث التغيير وأغلبية مؤمنة بأنّ التغيير يجب أن يتم وفق الانتخابات، إلا أنّ إجهاض العملية الديمقراطية كان في صالح الأقلية التي تنادي بالعنف، وهو ما يُعد البدايات الأولى للعنف في الجزائر وبروز ما يسمى بالإرهاب.[2]

إنّ توقيف المسار الانتخابي بعد فوز FIS في الدور الأول* للانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 أعقبه جُملة من التبعات والتي تمثّلت في حل المجالس المنتخبة الوطنية والبلدية والولائية بناءا على المرسوم الرئاسي رقم 92-01[3] القاضي بحل المجلس الشعبي الوطني ويستقيل بعده بأسبوع الرئيس الشاذلي بن جديد، كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 92-141[4] الذي يقضي بحل كل المجالس الشعبية

---

[1] براهيمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001)، ص ص. 188-190.

[2] مهري عبد الحميد، «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق»، في: سليمان رياشي [محرر] وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سابق**، ص ص. 180، 181.

* للمزيد حول **نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991**، ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 –الدور الأول»، **الجريدة الرسمية**، (العدد الأول) (السنة 29) (السبت 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992)، ص ص. 02- 42.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم رئاسي رقم 92-01 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني»، **الجريدة الرسمية**، (العدد الثاني) (السنة 29) (الأربعاء 3 رجب عام 1412 الموافق 8 يناير سنة 1992)، ص. 59.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم تنفيذي رقم 92-141 مؤرخ في 8 شوال عام 1412 الموافق 11 أبريل سنة 1992 يتضمن حل مجالس شعبية ولائية»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 27) (السنة 29) (الأربعاء 9 شوال عام 1412هـ الموافق 12 أبريل سنة 1992م)، ص. 796.

الولائية التي فازت فيها الجبهة برئاسة المجلس، ليتم أيضا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-142[1] حل مجالس شعبية بلدية كانت قد فازت الجبهة بأغلبية مقاعدها، وتُفتح جبهة جديدة من جبهات الصراع بين القوى السياسية في الجزائر.

في مقابل ذلك يُجادل **جيمس دي لو سوور** (James D. Le Sueur) في أنّ الإسلاميين بالجزائر سيستخدمون العملية الديمقراطية لتخريب الديمقراطية نفسها، وحسب **جورج جوفي** (George Joffé) أنّ FIS تعهدت في بداية مسارها السياسي أن تستبدل السيادة الشعبية بالسيادة الدينية،[2] وهو منظور يكاد يكون مجحف في حق الإسلاميين خاصة وأنّ هذه المرحلة عرفت عديد التشابكات السياسية والنوايا الخاصة بين أطراف الأزمة، فمن مصلحة الغرب اتهام الإسلاميين بأنّهم أصل الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر والتي ألقت بظلالها على الواقع الأمني طيلة التسعينيات، من منطلق أنّ هذا الموقف يكاد يكون في صالح السلطة والحزب الواحد في الجزائر.

كما ينطلق لوي مارتيناز و **ديريك جوناثان** (Derrick Jonathan) في تحليلهما لواقع مرحلة 1990-1998 من أنّ الجزائر كانت أمام فرصة واعدة لتعزيز مقدِراتها السياسية وتبني تجربة الإصلاح الديمقراطي، إلا أنّ هذه الفرصة تلاشت بعد الفوضى السياسية العنيفة التي تميزت بها مرحلة ما بعد فوز FIS في الدور الأول من الانتخابات التشريعية وتوقيف المسار الانتخابي، وما ترتب عنه من استقالة الرئيس وإلغاء الانتخابات وحظر FIS من النشاط السياسي، الأمر الذي أفرز تبني العنف كتعبير من الأطراف عن مسار العملية السياسية، مما أدى إلى سلاسل مترابطة من تنامي العنف المسلح والذي أودى بحياة 100 ألف شخص مدني وعسكري،[3] مما يُحيل إلى احتلال هذه الأطروحة لدرجة عالية من الصحة نظرا لتبنيها من طرف عديد المحللين المهتمين بالشأن الأمني الجزائري خلال مرحلة الانفلات الأمني.

تطرق **آدم وارد** (Adam Ward) و**جيمس هاكيت** (James Hackett) في تحليلهما للوضع الأمني خلال مرحلة الانفلات الأمني من أنّ الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تُعد فاعلا أساسيا من فواعل العمليات الإجرامية خلال التسعينيات كانت أبرز الأسباب الحقيقية في مسار العنف الذي شهدته

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم تنفيذي رقم 92-142 مؤرخ في 8 شوال عام 1412 الموافق 11 أبريل سنة 1992 يتضمن حل مجالس شعبية بلدية»، **المرجع نفسه**، ص. 59.

[2] D. Le Sueur James, **Algeria since 1989: Between terror and democracy**, (London: Zed Books, 2010), P P. 06, 07.

[3] Luis Martinez, Derrick Jonathan, «The Algerian Civil War 1990-1998», Review by: Donald Holsinger, **Middle East Journal**, (Vol. 56) (N°. 1) (The Middle East Institute-Washington, Winter 2002), P P. 150 -151.

الجزائر في تلك الفترة، خاصة وأنّ GSPC كرست العنف المسلح للإطاحة بالحكومة الجزائرية وتأكيد فوز FIS في الانتخابات،[1] وهو منظور يلامس الواقع خاصة مع إصرار بعض قيادات FIS على أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير مسؤولة عمّا قامت به الجماعات الإرهابية التي اتخذت من القضية السياسية حجة لأعمالها الإجرامية.

فحال الصراع على السلطة في الجزائر كحال عديد الصراعات السياسية العنيفة خاصة في ظل الخلاف بين أطراف الأزمة، عرف هذا الصراع بروز مجموعة من التفسيرات المتضاربة فأطلق المراقبون الفرنسيون على هذه الأزمة تسمية الحرب الأهلية كوصف للصراع المسلح بين السلطة و FIS حيث لقيت هذه التسمية اعتراضا شديدا من السلطة الجزائرية، في حين فضلت مجموعة أخرى تسمية هذا الصراع بالحرب على المدنيين على اعتبار أنّهم المتضرِّر المباشر من هذا الصراع،[2] ونظرا للموقع الجيوسياسي الذي تمثله الجزائر في حساب الفواعل الخارجية فإنّ هذه المرحلة الأمنية شهدت إقبالا كبيرا لرؤى صنّاع القرار والباحثين في الشؤون الأمنية والعسكرية.

هذه المرحلة من تاريخ الجزائر والتي تميَّزت بتبني العنف؛ غذّتها عديد المتغيرات الحساسة والتي زاوجت بين السياسية والاقتصادية والأمنية و... على المستويين الداخلي والخارجي، وهو كما تمّ التطرق فقد كان لإيقاف المسار الانتخابي –الذي كان في منتصفه بعد فوز FIS في الانتخابات– كبير الأثر في تبني الأقلية داخل FIS للعنف كحل للتعامل مع هذا الطارئ في ظل تعنت النظام الحاكم في الجزائر لهذا التغيير، وفقا لذلك يمكن إرجاع بروز الظاهرة الإرهابية في الجزائر إلى سيطرة الأقلية ذات التوجه العنيف في كل من النظام الحاكم و FIS، خاصة وأنَّ هذه الأقلية عرفت كيف تستثمر في هذه الأزمة ويقع على عاتقها كل المآسي التي شهدتها ولا زالت تشهدها الجزائر من تنامي كل أشكال الإرهاب الوطني وعبر الوطني، هذه الأقلية التي كانت متمركزة في كل الأطراف غذّتها أطراف لها براغماتية في غرس العنف وخطاب الكراهية في الجزائر خاصة تلك الأطراف الخارجية التي لها كبير الأثر في دعم بعض أطراف الصراع.

[1] Ward Adam, Hackett James, «Algeria and terrorism», **IISS Strategic Comments**, (Vol. 9) (Issue 3) (Taylor & Francis Group–United Kingdom, may 2003), P. 02.

[2] D. Le Sueur James, Algeria since 1989: Between terror and democracy, **op.cit**, P P. 05. 06.

الفرع الثاني: أحداث فبراير 2011 وإرهاصات الفراغ السياسي في ليبيا

إنّ التركيبة الاجتماعية للشعبين الجزائري والليبي أكدت على أولويتها في قياس المطالبات الشعبية ودرجة وعي المجتمع بما تحمله وما تسير وفقه هذه الأحداث، من منطلق أنّ هذه المؤشّرات الاجتماعية تحكم طبيعة توجه ومسار الحراكات الشعبية وفق نهج سلمي أو عنيف ديمقراطي أو غير ديمقراطي، إذ وجب أن تتوافق وفق ما تُمليه المُنطلقات الديمقراطية الساعية إلى تعزيز دور المجتمع وتحسين علاقته بالدولة بأن يرتكز على وزنه المحوري في العمليات السياسية، فقد عرف النظام السياسي الليبي قبل فبراير 2011 تبني كل أطروحات التركيبة الاجتماعية للعملية السياسية المرتكزة أساسا على منطلقات الولاء والقبلية، إنّ هذا الشكل التقليدي في تركيبة الدولة أثّر إلى درجة كبيرة على نوع العمليات السياسية وتمركزها في أعلى هرم هذه التركيبة وفق مناهج الولاء والقبلية التقليدية.

مع بداية فبراير 2011 وصل مد الحراكات الشعبية إلى ليبيا أحد الأنظمة السياسية المغاربية تسلطا، تعزّز ذلك بالتعاطي العنيف لنظام القذافي معها وتوظيف كل أشكال القمع فأخذت هذه المطالبات الشعبية بالتوسع وفق نسق جغرافي لتعم كل المدن الليبية بما فيها معاقل النظام، استَفادت هذه المطالبات من الدعم الخارجي للمنظمات الدولية الداعية إلى تكريس قيم الدمقرطة والحكم الراشد في ليبيا،[1] وهذا بعدما شهدته مرحلة ما قبل فبراير 2011 من كل أشكال الاستبدادية والتسلطية الممارَسة من طرف نظام القذافي على المجتمع الليبي، خاصة وأنّ هذا النظام دحر كل أشكال المشاركة الشعبية وأصبحت العملية السياسية بذلك مقتصرة على مؤيدي النظام، الذين استفادوا جراء تأييدهم للنظام من كل أشكال المزايا السياسية والقبلية، فتولدت بذلك حالة الاحتقان الشعبي لدى المجتمع الليبي الذي غُيِّب لأكثر من ستة عقود عن العملية السياسية، بل الأوسع من ذلك أنّه لم يستشعر وزنه السياسي والإجتماعي منذ الاستقلال إلى غاية فبراير 2011.

بالرجوع إلى الطبيعة السوسيولوجية للنظام الليبي فإنّه يُلاحظ أنّ هذا النظام ارتبط بوثاقة بالمُعطيات القبلية المبنية على منطلقات الولاء، وهو الأمر الذي أدى بالنظام إلى الانصياع لإرهاصات المتغيِّر القبلي والذي أدى بدوره إلى التفريق بين قبائل النظام والقبائل التي ليس لها صلة قرابة بالنظام، من ذلك فإنّ هذا المنظور السوسيولوجي التقليدي أثبت فشله في الحالة الليبية التي لم يعرف النظام

[1] غربي محمد، قلواز ابراهيم، «تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (المجلد الرابع) (العدد الثاني) (جامعة الحاج لخضر –باتنة، جويلية 2014)، ص ص. 25، 26.

خلالها تمسكه بالمُعطيات الايجابية لمنظور القبَلية، بل على العكس من ذلك وظَّف النظام مُعطى القبيلة لخدمة أجندته الساعية إلى تكريس سيطرته على المجتمع الليبي، مؤكدا بذلك على حجم الاستبدادية التي استخدامها النظام طيلة مراحل ما قبل 2011، يضاف إلى ذلك تداعيات الأزمات التنموية واستِفادة الجماعة الحاكمة والمؤيِّدة للنظام من حجم الريع البتولي المتوفر.

إنّ الباحث في الشأن الليبي لما قبل17 فبراير 2011 يدرك مدى رمزية تاريخ 17 فبراير في الذاكرة الجماعية الليبية، فقد مثّل هذا التاريخ ذكرى احتجاجات 17 فبراير 2006 أمام القنصلية الإيطالية ببنغازي على خلفية الانتهاكات التي طالت الرسول صل الله عليه وسلم جراء الرسوم المسيئة، يضاف إلى هذه الذكرى أنّه تمّ التعاطي معها بعنف سقط خلالها 10 قتلى وأُعتقل 150 آخرون، ينطلق العديد من الدارسين في أنّ النظام الليبي استبق تاريخ 17 فبراير 2011 بيومين –أي 15 فبراير 2011– عندما قام باعتقال محامي الضحايا الذي سقطوا أثناء حراك فبراير 2006 قابلها مطالبة شعبية بإطلاق سراحه قبل أن تتحول المواجهة إلى استخدام النظام لكل أشكال العنف والقمع،[1] فأصبح القمع صفة لصيقة في تعاطي النظام مع المطالبات الشعبية طيلة الفترة 1969–2011 بأن أصبحت القوة المسلحة أداة لمواجهة الاحتجاجات الشعبية التي طالب خلالها الليبيون بتحسين الظروف السياسية والاجتماعية وأن يكون للفرد الليبي دورا محوريا في العملية السياسية وفق ما تُمليه الخيارات الديمقراطية الساعية إلى تكريس قيم المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي الليبي.

يُناقش **الحسين العلوي** في أنّ فهم الأزمة الليبية من منظور حيوي لابد أن يأخذ بالحسبان عدداً من النقاط الحساسة، حيث عرفت مرحلة حكم القذافي عديد التركات السلبية والتي أثّرت بدورها في إضعاف قُدرة النظام على التعاطي مع الأزمات الداخلية، متأسِّسة على طبيعة النظام السياسي 1952–2011 والتي تميزت بالهشاشة والضعف أمام أدنى تيار عكسي، الأمر الذي أورثه نظام الريع في أن أصبح مموِّلا حقيقيا للسياسة الاستبدادية للنظام، خاصة في ظل التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي والنظام السياسي المبنية على منطلقات تقليدية،[2] وهي تركة أبانت عن هشاشة فعلية تبناها النظام وغذَّاها بفعل سياسيته الاستبدادية التي غيبت كل أشكال التوافقات بين النظام السياسي والمجتمع الليبي، ما مثّل حلقة أساسية

[1] المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات الشرق الأوسط، **تقرير فريق الأزمات العربي ACT–العدد 13– الأزمة الليبية إلى أين؟**، (مارس 2017)، ص ص. 07، 08.

[2] العلوي الحسين، «الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي»، **ورقات تحليلية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2020)، ص ص. 02، 03.

في مسار اسقاط النظام الاستبدادي الذي تبناه القذافي منذ توليه السلطة عقب انقلاب 1969 إلى غاية أحداث 17 فبراير 2011، عاكسا بذلك لكل التطلعات التي تبناها للسيطرة على المجتمع الليبي والريع البترولي وتوظيفهما لأغراض تخدم نظام القذافي.

الفرع الثالث: حدود التوافق والاختلاف بين التجربتين

من خلال عرض التجربتين في تعاطي الأنظمة السياسية مع متطلبات الاحتجاج الشعبي الداعي لتحسين الظروف المعيشية وتكريس المشاركة السياسية للمواطن، يُلاحظ عديد نقاط التشابه والاختلاف بين تجربة أحداث أكتوبر 1988 وأحداث فبراير 2011 وتعاطي النظامان معها، لعل من بين نقاط التشابه بين التجربتين أنّ كلا الشعبين الجزائري والليبي عبّر عن رغبته في تحسين الظروف المعيشية التي أصبح الفرد يعيشها والتي ساهم النظام السياسي في تَرديها، يضاف إلى ذلك الرغبة الملحة التي أملتها الديمقراطية بأن يكون للمواطن الدور البارز في المشاركة السياسية الفعلية والتي تمسَّك بها الشعبان خلال الاحتجاجات، من خلال ذلك فإنّ أزمات التنمية كانت الصبغة البارزة للمشهد خلال الاحتجاجات خاصة وأنّ هذه الأخيرة كانت أحد المخرجات الأساسية لما عاناه الشعب طيلة الحقبة الماضية.

كما اتسم النظامان الجزائري قبل أكتوبر 1988 والليبي قبل فبراير 2011 بأعلى قدر من تمركز السلطة في يد جماعة معينة قريبة أو تمتلك السلطة، ففي الجزائر 1962-1988 سيطرت FLN على السلطة منذ الاستقلال مستغلة بذلك دورها التاريخي بأن كانت الجناح السياسي للثورة لتعزيز مركزيتها من العملية السياسية، كما عرف نظام القذافي 1969-2011 سيطرة مطلقة للتجمع القبلي الذي ينتمي إليه القذافي وحاشيته، مستفيدا بذلك من البحبوحة المالية التي تزامنت مع الانقلاب الذي قاده القذافي على السلطة سنة 1969، خاصة وأنّ النظامين الجزائري والليبي اتَّسما خلال مرحلة ما قبل الاحتجاجات بأعلى مستويات الاقصاء الذي مورس على الشعبين بأن أصبحا منفذين لرغبة السلطة دون أن يكون لهما وزن في العملية السياسية.

في مقابل ذلك عرفت التجربتان الجزائرية والليبية عديد نقاط الاختلاف التي أثبتت مركزيتها لمرحلة ما بعد الاحتجاج، تنطلق هذه النقاط من طبيعة النظام الجزائري الذي اتسم باللينونة -بدرجة منخفضة- في التعامل مع أحداث أكتوبر 1988 حيث أنّ مسار العنف انطلق بعد توقيف المسار الانتخابي وليس في التعاطي مع أحداث أكتوبر 1988، على عكس النظام الليبي الذي أبان عن تعاطي عنيف مع المطالبة الشعبية التي ترجمتها أحداث فبراير 2011، حيث يُلاحظ درجة العُنف الذي تبناه نظام القذافي

ضد الشعب الليبي والذي ساهم بدرجة كبيرة في التعجيل باسقاط هذا النظام ومن جهة أخرى في تأزم الأوضاع التي ساهم التدخل الخارجي وانتشار السلاح في طول أمدها وعسر فهمها، الأمر الذي شكّل مسارات حركية في دواليب التعاطي مع الأزمات من منطلق الليونة والعنف في ترجمة المطالبات الشعبية إلى مخرجات ميدانية.

كما تزامنت أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في ثمانينيات القرن الماضي، والتي استفاد منها الشعب الجزائري بأن كانت حافزا حقيقيا لتغيير النظام إلى نظام أكثر ليونة يُعزِّز من المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وهو معطى تزامن مع سلاسل المطالبة الدولية من طرف الدول والمنظمات بأن تتبنى كل الدول لحتمية الانتقال الديمقراطي وفق أطر الرشادة والحكامة، عكْس ذلك فقد تزامنت أحداث فبراير 2011 مع الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي التي عرفت خلالها دول الجوار الليبي (تونس ومصر) لمسار متقدم من التحول إلى أنظمة أكثر سلاسة في التعاطي مع الرغبات الشعبية في المشاركة السياسية، الأمر الذي أثبت على أنّ هذه المرحلة حملت معها تجارب سلمية في تونس أبانت عن وعي حقيقي بين النظام والشعب عكس ما حدث في ليبيا من التعنت الممارس من طرف نظام القذافي المتسم أساسا بتبني خيار العنف في التعاطي مع المطالبة الشعبية بتحسين الظروف السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: أزمات التنمية وبروز التهديدات الأمنية

مما يمكن الانطلاق منه في التأسيس لعلاقة الأمن والتنمية أنّ الأزمة التنموية بافرازاتها على الوقائع الميدانية لباقي القطاعات أثّرت بدرجة كبيرة على البيئة الأمنية، خاصة وأنّ هذه البيئة لابد من أن تُبنى على أطر بناء وتحقيق الأمن الوطني، الأمر الذي عرفته الجزائر وليبيا من خلال حتمية أنّ الأزمة التنموية بافرازاتها أثّرت على البيئة الأمنية خاصة وأنّها ساهمت في تأزم الأوضاع الأمنية في الجزائر بعد توقف المسار الانتخابي 1991 وليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي 2011، حيث يُنظر إليها من أنّها أبرز المُدخلات التي أفرزت في مخرجاتها بيئة أمنية غير مستقرة تميّزت بالانفلات الأمني والذي أدى بدوره في التأثير بالسلب على العمليات التنموية.

من خلال تحليل واقع الأزمات التنموية التي عرفتها الجزائر وليبيا يُلاحظ أنّ هذه الأزمات بالرغم من تشابه منطلقاتها العمومية في كل الوحدات السياسية إلا أنّها تتعارض خصوصيتها من وحدة إلى أخرى، تتداخل في ذلك عديد المضامين التي تُبنى عليها الأنظمة من جهة وخصوصية مجتمع الوحدة المدروسة من جهة أخرى، وفق ثنائية التفاعل الاجتماعي–السياسي من منظور عابر للأطر النظرية والميدانية، ففي الجزائر ونظرا لطبيعة النظام السياسي 1962–1989 شكلت تراكمات مرحلية لانفجار الوضع الذي ساهمت فيه أحداث أكتوبر 1988 وتوقيف المسار الانتخابي 1991 والذي ولّد بدوره بروز عديد التهديدات التي استفادت من الوضع الميداني المشار إليه، في مقابل ذلك عرف النظام الليبي 1969–2011 حالة من تمركز السلطة في يد جماعة القذافي والموالين له من القبائل، إنّ هذا التراكم السياسي من منظور اجتماعي أكد على هشاشة الوضع في ليبيا والذي أبان عن تعاطي سلبي من الاحتجاجات الشعبية ما ولّد بدوره تنامي كل أشكال الجريمة المستفيدة من تأزم الوضع الأمني والسياسي الليبي.

المطلب الأول: مسارات بروز الجماعات الإرهابية في الجزائر وليبيا

تُعتبر التهديدات الإرهابية أبرز أشكال التهديدات الأمنية شراسةً نظرا لما عرفته الجزائر خلال التسعينيات وما عرفته ليبيا بعد تأزم الأوضاع الأمنية مع بداية العقد الثاني من هذا القرن، إنّ المتتبع للوضع الأمني في الجزائر وليبيا خلال مرحلة تنامي التهديدات الإرهابية يُدرك حقيقة أنّ الأوضاع التنموية المتأزمة التي عرفها البلدان ساهمت بدرجة كبيرة في بروز التهديدات الإرهابية، وبدروها أثّرت في تعميق الأوضاع المتأزمة في مسارات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أصبح السمة البارزة لمراحل التأزمات الأمنية والسياسية في الجزائر وليبيا.

في سياق تحليل طبيعة العلاقة بين الأزمات التنموية والتهديدات الإرهابية لابد من إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع المتأزمة التي عرفتها الجزائر وليبيا في تحديد شدة وطبيعة هذه التهديدات، يضاف إلى ذلك ما آلت إليه المنظومة الاقتصادية من الهشاشة المؤسساتية المتغذية بتراكمات سلاسل من التبعات السياسية لفترات الأحادية السياسية، من منطلق التأثير الذي ترتكز عليه العمليات التنموية في انعكاساتها العكسية بفشلها على الواقع الميداني، ذلك أنّ التهديدات الإرهابية تكون مخرجات محورية لمراحل سابقة من التراكمات عزّزتها الأزمات التنموية.

في تقرير صدر عن **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** تم إجراؤه "...ميدانيا خلال الفترة نوفمبر 2019- يوليو 2020 في 13 بلدا عربيا، هي: السعودية، والكويت، وقطر، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والجزائر، موريتانيا..." حيث "... جرى تنفيذ الاستطلاع عبر مقابلات مباشرة مع المستجيبين الذين تتألف منهم عينة قوامها 000 28 مستجيب ومستجيبة موزعين على تلك البلدان..."، إذ احتل الإرهاب كتهديد أمني المرتبة الثانية كأكبر مصدر من مصادر التهديد التي يمكن أن يتأثر بها الفرد في المنطقة المغاربية، وفي المنطقة العربية ككل احتل المرتبة الثانية في مؤشّر أهم أول مصدر للتهديد والمرتبة الثالثة في مؤشّر أهم ثاني مصدر للتهديد والمرتبة الرابعة في مؤشّر أهم ثالث مصدر للتهديد.[1]

من خلال هذه المؤشّرات يتضح على أنَّ أغلب سكان المنطقة المغاربية يرون في الإرهاب مصدرا أقل ضررا من المخدرات والتي تعد أكبر خطر يراه سكان المنطقة مهدِّدا لأمنهم، وهو ما يؤكد على أنَّ

[1] دولة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير المؤشر العربي 2020/2019 في نقاط**، (أكتوبر 2020)، ص ص. 03- 12.

المرحلة الراهنة انتقل فيها إدراك الأفراد للإرهاب الذي يهدِّد الفرد المغاربي كتهديد من الرتبة الأولى إلى الإرهاب كتهديد من الرتبة الثانية خاصة وأنَّ التجارب المغاربية في مكافحة الإرهاب أعطت نتائج إيجابية ملموسة في محاربة هذا التهديد الأمني في دول المنطقة المغاربية كدول أو كإقليم.

الفرع الأول: توقيف المسار الانتخابي وبروز الجماعات الإرهابية في الجزائر

يجادل لخضاري في أنّ مصطلح الإرهاب في الجزائر يعبِّر عن "ما قامت به المجموعات المسلحة من أعمال إجرامية، اتخذت من قراءتها الخاصة للإيديولوجية الإسلاموية مرجعية لنشاطاتها ومسوِّغا شرعيا لإجرامها، وهو ما أعطى للإرهاب في الجزائر خصوصية..." في حين يرى **إلياس بوكراع** أنَّ "الإرهاب هو إرهاب خاص. لئن كانت أهدافه سياسية بامتياز، فإنّ دوافعه تيولوجية في المقام الأول. إنّه قريب من الإرهاب السياسي، لكنّه يتميز عنه بعنف أشّد، فهو عنف مستند إلى قوة كلمة الجهاد التي ينبثق منها الشعور بتجسيد حقيقة دينية بلا حدود، مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان"[1].

إذا تمَّ الإجماع على أنَّ ما حدث في الجزائر يعتبر إرهابا فإنَّه لابد من الإشارة إلى مجمل الظروف التي تحيط ببروز هذا التهديد اللاتماثلي، يمكن إجمال الظروف الداخلية والخارجية فيما يلي[2]:

– الحياة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال كانت مبنية ومرتكز على نظام الحزب الواحد المتمثِّل في FLN، إذ يجمل عديد الباحثين إلى أنَّه تمّ تسيير الحكم في الجزائر من طرف العسكريين بعد التحالف مع الرئيس السابق بن بلة.

– ظهور مجلس الثورة كفاعل أساسي في اللعبة السياسية في الجزائر إلا أنَّ الغريب في الأمر أنّ هذا المجلس لم يكن له أساسا سند دستوري.

– برزت مع نهاية الثمانيات جُملة من المؤشِّرات التي ألزمت النظام بتبني جُملة من الإصلاحات التي تمس القطاع الاقتصادي، هذه المؤشِّرات كانت مبنية على بروز عديد الأزمات التي أثرت بدور كبير في الاقتصاد الجزائري.

– صراع أنصار التعددية السياسية في مواجهة دعاة الحزب الواحد.

– مُخلفات قيام الاقتصاد الوطني على الريع النفطي وهو ما ترتب عنه الأزمة الاقتصادية التي أثّرت على الأمن الاقتصادي الجزائري سنة 1986.

[1] لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني، **مرجع سابق**، ص. 09.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 16– 19.

- صراع دعاة الاقتصاد الحر في مواجهة احتكار الدولة للاقتصاد.
- صراع دعاة العروبة والإسلام في مواجهة الفرنكفونيين والعلمانيين والشيوعيين.
- على مستوى السياسة العالمية فقد تطور المد الليبرالي في ظل تراجع المد الشيوعي.

فأصل الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر ولا زالت تلقي بظلالها على الواقع الأمني الجزائري والإقليمي كانت بداياتها الأولى ذات طبيعة سياسية بعد رفض فوز FIS بالانتخابات التشريعية وتوقيف المسار الانتخابي قبل دوره الثاني، هذا التوقيف والذي كان بمثابة بداية تبني الأقلية في كلا الطرفين لخيار العنف المسلح كسبيل لتحقيق الغايات السياسية، إلا أنّ هذا التبني للعنف أوقع الجزائر في دوامة لا متناهية من الإرهاب العنيف والذي مثّل وصمة عار في جبين الجزائر.

في سياق ما شهدته الجزائر من الانشقاقات السياسية والأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس تبنت مجموعة ممن كانوا في النظام الحاكم تأسيس المجلس الأعلى للأمن والذي يعتبر حسبهم مؤسسة دستورية مهمتها الحفاظ على الوضع العام في الجزائر، إذ هو حسب الإعلان يُعتبر بمثابة جهاز ينوب لتسيير البلاد بعد شغور منصب الرئيس والذي يمتلك الصلاحيات التي يخولها الدستور للرئيس، حيث تأسس هذا المجلس بموجب الإعلان المؤرخ في 14 يناير 1992 المتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة، إلا أنّ ما يُلاحظ في هذا المجلس هو أنّه تم إعطاؤه خاصية انتخاب رئيس المجلس الأعلى للدولة إذا تعرض رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق لمانع. حيث ضم في عضويته كل من:[1]

- محمد بوضياف، رئيسا.
- خالد نزار، عضوا.
- علي كافي، عضوا.
- تجيني هدام، عضوا.
- علي هارون، عضوا.

بعد انتخاب المجلس الأعلى للدولة ونظرا لما عاشته الجزائر بداية 1992 من تنامي العنف تمّ إعلان حالة الطوارئ يوم 09 فبراير 1992 بموجب المرسوم الرئاسي 92-44 نظرا للتهديدات التي تستهدف استقرار المؤسسات والمساس المتكرر بأمن المواطن، والغرض من حالة الطوارئ هو استتباب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «إعلان مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 يتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة»، **الجريدة الرسمية**، (العدد الثالث) (السنة 29) (الأربعاء 10 رجب عام 1412 الموافق 15 يناير سنة 1992)، ص ص. 80- 82.

الأمن وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية[1]، كما تمّ في 06 يناير 1993 صدور مرسوم تشريعي رقم 93-02 تضمن تمديد مدة حالة الطوارئ[2] وهذا بعد استفحال العنف المسلح ووصول الأزمة إلى مرحلة حرجة أثّرت في كل مناحي الحياة في الجزائر.

لتوضيح الأمر أكثر حول تطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر لابد من الحديث عن مُجمل الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في تلك الفترة، إذ تطرق لخضاري إلى أنّ الجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر في تسعينات القرن الماضي تتمثل في: [3]

- **الحركة الإسلامية المسلحة:** تشكلت على أنقاض قدامى نشطاء الحركة الإسلامية المسلحة، حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي في فبراير 1992 بمنطقة الزبربر/ الأخضرية ولاية البويرة وتمّ تعيين عبد القادر شبوطي أميرا لها.
- **الجيش الإسلامي للإنقاذ:** يعتبره الكثير أنّه الجناح المسلح لـ FIS اتّخذ من جبال جيجل مقرا له، تمّ تعيين مداني مرزاق أميرا له.
- **الحركة لأجل الدولة الإسلامية:** تأسّست سنة 1991 من طرف سعيد مخلوفي أحد مؤسِّسي FIS نشطت بنواحي العاصمة والقبائل وبعض مناطق الغرب الجزائري.
- **جماعة الباقون على العهد:** من بين أكثر الجماعات دموية في تاريخ الجزائر حيث بدأ نشاطها الدموي في فبراير 1992.
- **جماعة الهجرة والتكفير:** تأسّست في بداية 1992 من طرف الجزائريون الأفغان، تعد من بين أخطر الجماعات الإرهابية في تلك الفترة.
- **الجماعة الإسلامية المسلحة:** تأسّست في أكتوبر 1992 حيث جمعت الجزائريين الأفغان وقدامى الحركة الإسلامية المسلحة وجماعة الهجرة والتكفير، تبنّت كل أشكال القتل الجماعي والمجازر الجماعية كما حدث في مجازر بن طلحة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ»، **الجريدة الرسمية**، (العدد العاشر) (السنة 29) (الأحد 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992)، ص ص. 285، 286.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، « مرسوم تشريعي رقم 93-02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 الموافق 6 يناير سنة 1993 يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ»، **الجريدة الرسمية**، (العدد الثامن) (السنة 30) (الأحد 15 شعبان عام 1413 الموافق 7 فبراير سنة 1993)، ص. 05.

[3] لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، **مرجع سابق**، ص ص. 25- 28.

– **الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح:** تأسّس سنة 1993 يعد–حسب الخبراء– جماعة نخبوية ركّز فيها تيار التجنيد على انتقاء المنتسبين لها، اعتمدت على توجيه هجماتها على المناطق الحساسة والشخصيات ذات الوزن على الساحة السياسية والأمنية في الجزائر.

– **الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد:** تأسّست في فبراير 1997 أسّسها أحد المنشقين عن الجماعة الإسلامية المسلحة بحكم أنّ الجماعة الإسلامية المسلحة قد تخلت عن الأسس التي وجدت لأجلها واتجهت لقتل عموم الشعب وتصفية بعض زعامات FIS أمثال محمد السعيد وسعيد رجام، تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الجماعة وضعت السلاح في يناير 2000 بطلب من عباسي مداني.

– **الجماعة السلفية للدعوة والقتال:** تشكلت هذه الجماعة من قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة الرافضة للعنف المسلح والإبادة الجماعية ضد الشعب، تمّ الإعلان عن تأسيسها في 14 سبتمبر 1998 إلا أنّ المهم هنا هو أنَّ هذه الجماعة تحولت في 24 يناير 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

من ذلك فإنّ الأزمة الأمنية في الجزائر مرّت بثلاث مراحل أساسية وهذا بدءا من توقيف المسار الانتخابي ومرورا بقانون الوئام المدني وصولا إلى ما بعد تبني الجزائر لقانون المصالحة الوطنية سنة 2005، **المرحلة الأولى** وهي مرحلة إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية 1992 –بعد فوز FIS في الدور الأول للانتخابات التي تمّت في ديسمبر 1991– وتوقيف المسار الانتخابي حيث تميَّزت هذه المرحلة بالفراغ الدستوري بعد حل المجالس الشعبية واستقالة الرئيس تمّ بعده تأسيس المجلس الأعلى للدولة، في ذات السياق فقط تمّ حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعلان حال الطوارئ يوم 09 فبراير 1992 وبالتالي دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمة الأمنية، **المرحلة الثانية** وهي مرحلة وصول العنف إلى ذروته حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة انسدادا على عديد الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية؛ تميزت بالقتل الجماعي بدءا باغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة **محمد بوضياف** أمام الرأي العام المحلي والعالمي لتشهد بذلك سنوات 1997 و 1998 إبادة قرى بأكملها من طرف الجماعات الإرهابية، في حين شهدت **المرحلة الثالثة** عديد المبادرات الفعالة والمتمثِّلة في قانون الوئام المدني*

* للمزيد حول **قانون الوئام المدني**، ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 99–08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999 يتعلق بإستعادة الوئام المدني»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 46) (السنة 36) (الثلاثاء 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999)، ص ص. 03– 08.

وميثاق السلم والمصالحة الوطنية*، والتي هدف من خلالها صناع القرار في الجزائر إلى تبني عديد المقاربات السياسية والإنسانية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الوطني وإعادة بناء الدولة في الجزائر.[1]

فيما يخص إحصائيات الخسائر التي كانت نتيجة الإرهاب في الجزائر فإنّه لا يمكن التنبؤ بها لغياب أرقام رسمية صحيحة في هذا الشأن، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التكتم على المعلومة وغياب دور الإعلام الذي كان بعيدا عن تغطيته لمسارات الإرهاب في الجزائر إلا أنَّ هناك من يرجع أنّ عدد الضحايا من المدنيين لا يقل عن 000 100 شخص في ظل غياب أرقام دقيقة[2]، وهناك من يرى أنَّ عدد ضحايا الأزمة الأمنية فاق 000 200 شخص في حين أنّ عدد الإرهابيين المقاتلين فاق 000 30 إرهابيا تاب منهم 000 17 إرهابيا وسلموا أنفسهم لقوات الأمن[3].

أمّا بخصوص نتائج العمليات التي سجلها الجيش الوطني الشعبي بعد فترة التسعينات فقد بلغ عدد الإرهابيين الذي تمّ توقيفهم سنة 2014 حوالي 110 إرهابيا، كما تمّ اكتشاف مجموعة هامة من المخابئ والملاجئ وورشات صناعة المتفجرات بلغ عددها 97، واسترجاع 153 قطعة سلاح من مختلف الأشكال و43 وحدة من القنابل والألغام من مختلف الأصناف، في حين بلغ عدد المقذوفات والقذائف من مختلف الأشكال والأحجام التي تم استرجاعها 136 وحدة،[4] في حين تمّ تحقيق تقدم نوعي في العمليات التي

---

* للمزيد حول **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «أمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 11) (السنة 43) (الثلاثاء 29 محرّم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006)، ص ص. 03- 08.

[1] قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، **مرجع سابق**، ص ص. 57- 59.

[2] مهري عبد الحميد، «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق»، في: سليمان رياشي [محرر] وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سابق**، ص. 184.

[3] قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، **مرجع سابق**، ص 63- 65.

[4] ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، **مجلة الجيش**، (العدد 607) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني-الجزائر، فيفري 2014)، ص. 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، **مجلة الجيش**، (العدد 608) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني-الجزائر، مارس 2014)، ص. 13.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب ...»، **مجلة الجيش**، (العدد 609) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني-الجزائر، أفريل 2014)، ص. 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «حصيلة الثلاثي الأول من سنة 2014، مكافحة الجريمة بكل أنواعها»، **مجلة الجيش**، (العدد 610) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني-الجزائر، ماي 2014)، ص ص. 19- 21..

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب...»، **مجلة الجيش**، (العدد 613) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني-الجزائر، أوت 2014)، ص. 12.

باشرتها قوات الجيش في مكافحة الإرهاب سنة 2015 حيث بلغ عدد الإرهابيين الذين تمّ توقيفهم أو القضاء عليهم حوالي 157 إرهابيا، كما تمّ اكتشاف 548 مخبئا وملجئا لصناعة المتفجرات، واسترجاع حوالي 981 قطعة سلاح من مختلف الأشكال وحوالي 279 1 من القنابل والألغام من مختلف الأصناف[1].

في سنة 2016 تمّ تحقيق العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الإرهاب حيث بلغ عدد الإرهابيين الذي تمّ توقيفهم 225 إرهابيا في حين تمّ القضاء على 125 إرهابيا، كما تمّ في ذات السياق اكتشاف 458 مخبأ وورشة لصناعة المتفجرات واسترجاع 123 1 قطعة سلاح، في حين بلغ عدد القنابل والألغام من مختلف الأصناف المسترجعة 900 2 وحدة وهو ما يفوق ضعفي ما تمّ استرجاعه في سنة 2015، كما بلغ مجموع المقذوفات والقذائف المسترجعة ما يفوق 640 وحدة[2] أي أكثر خمس مرات ممّا تمّ تحقيقه في سنة 2014.

شهدت سنة 2017 قفزة حساسة في نوعية العمليات التي تمّ بموجبها القضاء على 91 إرهابيا وتوقيف 40 إرهابيا، في حين بلغ عدد الإرهابيين الذين سلّموا أنفسهم لقوات الجيش الوطني 30 إرهابيا كما تمّ القبض على 214 عنصرا من عناصر الدعم والإسناد، في نفس الحصيلة تم اكتشاف 423 ورشة لصناعة المتفجرات واسترجاع 614 وحدة من قطع السلاح بكل الأشكال والأنواع، وحجز حوالي 745 من القنابل والألغام واسترجاع 40 وحدة من المقذوفات والقذائف من مختلف الأشكال،[3] إلا أنّ الملاحظ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، **مجلة الجيش**، (العدد 614) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، سبتمبر 2014)، ص. 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «عمليات مكافحة الإرهاب المنفذة من طرف وحدات الجيش الوطني الشعبي»، **مجلة الجيش**، (العدد 615) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، أكتوبر 2014)، ص ص. 16، 17.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «القضاء على إرهابيين(2) واسترجاع سلاحهما»، **مجلة الجيش**، (العدد 616) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، نوفمبر 2014)، ص. 84.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، **مجلة الجيش**، (العدد 617) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، ديسمبر 2014)، ص ص. 26، 27.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، **مجلة الجيش**، (العدد 618) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2015)، ص ص. 20، 21.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية السنوية 2015، نتائج معتبرة وغير مسبوقة»، **مجلة الجيش**، (العدد 630) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2016)، ص ص. 20، 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حصيلة عمليات 2016»، مجلة الجيش، (العدد 641) (ديسمبر 2016)، **مرجع سابق**، ص ص. 20، 21.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية 2017، نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 654) (جانفي 2018)، **مرجع سابق**، ص ص. 22، 23.

في سنة 2018 هو انخفاض عدد الإرهابيين الذين تمّ توقيفهم أو القضاء عليهم وصل حوالي 57 إرهابيا، في حين بلغ عدد الإرهابيين الذين سلّموا أنفسهم 132 إرهابيا وتوقيف 170 عنصرا من عناصر الدعم والإسناد، بخصوص المخابئ وورشات صناعة المتفجرات فقد بلغ عدد المخابر والورشات التي تمّ اكتشافها حوالي 507 مخبئا وورشة، كما تمّ حجز 626 وحدة من القنابل والألغام من مختلف الأصناف وحوالي 300 وحدة من المقذوفات والقذائف من مختلف الأشكال.[1]

سجلت سنة 2019 انخفاضا محسوسا في عدد الإرهابيين الذين تمّ القضاء عليهم ليبلغ 15 إرهابيا و25 إرهابيا تمّ توقيفهم بانخفاض يصل إلى الثلثين مقارنة بحصيلة الإرهابيين الموقوفين سنة 2018، هذا وقد تمّ تسجيل حوالي 44 إرهابيا سلّموا أنفسهم لقوات الجيش الوطني وحوالي 12 فردا من عائلات الإرهابيين واكتشاف 06 جثث لإرهابيين تمّ القضاء عليهم، وتوقيف 245 عنصرا من عناصر الدعم والإسناد، كما تمّ في الوقت ذاته اكتشاف 304 مخبئا وورشة لصناعة المتفجرات واسترجاع 649 قطعة سلاح و 750 لغما وقنبلة من مختلف الأشكال، أما بخصوص المقذوفات والقذائف المسترجعة فقد بلغت 1725 وحدة[2] بارتفاع يقدر بخمسة أضعاف مقارنة بما تم استرجاعه في سنة 2018.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «حصيلة العمليات لسنة 2018، نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 666) (جانفي 2019)، **مرجع سابق**، ص ص. 20، 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الحصيلة السنوية 2019»، مجلة الجيش، (العدد 678) (جانفي 2020)، **مرجع سابق**، ص. 75.

جدول رقم (17): حصيلة مكافحة الإرهاب بالجزائر خلال الفترة 2014-2019

	تم توقيفهم	تمّ القضاء عليهم	سلّموا أنفسهم	شبكات الدعم والإسناد	عدد المخابئ وورش صناعة المتفجرات	الأسلحة والذخائر التي تمّ حجزها	
						الأسلحة	القنابل
2014	110	/	/	/	97	153	43
2015	157	/	/	/	548	981	1 279
2016	225	125	/	/	458	1 123	2 900
2017	40	91	30	214	423	614	745
2018	57	/	132	170	507	/	626
2019	25	15	44	245	304	649	750

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات **مجلة الجيش** لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019.

من خلال الجدول المرفق أعلاه يُلاحظ أنّه خلال الفترة 2014-2019 سجلت سنة 2016 أعلى حصيلة بخصوص الإرهابيين الذين تمّ توقيفهم والذين تمّ القضاء عليهم والذي بلغ 225 إرهابيا و 125 إرهابيا على التوالي بمجموع 350 إرهابيا مع ما أفرزته الأزمات الإقليمية من تنامي النشاط الإرهابي، وأدنى حصيلة مسجلة خلال نفس الفترة تمّ تسجيلها سنة 2019 بحوالي 25 إرهابيا تمّ توقيفهم و15 إرهابيا تمّ القضاء عليهم بمجموع 40 إرهابيا وهي السنة التي عرفت فيها الجزائر درجة عالية من الاستقرار الأمني، أما بخصوص عدد الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم فقد سجلت سنة 2018 أعلى حصيلة بحوالي 132 إرهابيا، في مقابل ذلك فقد عرفت سنة 2019 أعلى حصيلة مسجلة بخصوص شبكات الدعم والإسناد الذين تمّ توقيفهم والذي بلغ 245 فردا.

أما بخصوص الوسائل المادية التي تمّ حجزها في إطار مكافحة الإرهاب فقد سجلت سنة 2015 أعلى حصيلة فيما يخص عدد المخابئ وورش صناعة المتفجرات والتي بلغت 548 في مقابل أدنى حصيلة مسجلة سنة 2014 بـ 91 مخبأ وورشة لصناعة المتفجرات، كما سجلت سنة 2016 أعلى حصيلة في عدد الأسلحة من مختلف الأشكال التي تمّ حجزها والمقدرة بـ 123 1 وحدة سلاح مقابل 153 وحدة سلاح مسجلة سنة 2014 كأدنى حصيلة في عدد الأسلحة التي تمّ حجزها، ومن منطلق أنّ القنابل دعامة أساسية للنشاط الإرهابي فقد سجل الجيش الوطني الشعبي سنة 2016 أعلى حصيلة بـ 900 2 قنبلة كأعلى حصيلة مسجلة في مقابل 43 قنبلة تمّ حجزها كأدنى حصيلة والتي تم تسجيلها سنة 2014.

وفقا لنظرية التمرد والصراع في الجزائر فإنّ بعض النكسات التي سجلتها الجماعات الإرهابية تعود إلى عدم قدرة هذه الفواعل على الاستغلال الأمثل للمقوّمات الجغرافية، في مقابل التشديد الحدودي الذي عرفته الحدود الجزائرية مع باقي دول الجوار مقابل التضاريس شبه الصحراوية التي ساعدت القوات الجزائرية في مطاردة الجماعات الإرهابية في الصحراء ما أجبر هذه الجماعات على استغلال المناطق الآهلة بالسكان والجبال لتنفيذ مخططاتها، وفقا للإحصائيات المسجلة فإنّ القوات الأمنية الجزائرية كان لها دور محوري وكلي في مضايقة الجماعات الإرهابية وتعطيل مخططاتها حتى تحولت نشاطات الجماعات الإرهابية إلى حركة عنيفة صفرية النتائج،[1] وهو ما يؤكد على دور المتغيِّرات الجغرافية في الصراعات داخل حدود الدولة الوطنية مما أجبر المؤسسات الأمنية في الجزائر على الاستغلال الأمثل والمحوري لهذه المتغيرات في حربها على الجماعات الإرهابية.

الفرع الثاني: معضلة الفراغ السياسي وإعادة إحياء الخلايا الإرهابية النائمة في ليبيا

إنّ المتأمل للأوضاع الأمنية في ليبيا يُدرك حقيقة أنّ ليبيا أصبحت ملاذا آمنا لكل أشكال الجريمة بشتى أنواعها، خاصة مع تميُز بيئتها بهشاشة أمنية مثّلت أبرز المآزق الأمنية في المنطقة المغاربية، فمع تنامي واِتساع أزمنة هذه الأزمة تعالت إلى الميدان الليبي بروز فواعل إرهابية جديدة نشطة، مستفيدةً من السلاح الليبي الذي مثّل أبرز المعطيات التي وجب توظيفها لفهم المقاربة التي تتبناها الجماعات الإرهابية في ليبيا، كما تمّ الإشارة إليه في صلب الحديث عن واقع انتشار السلاح الليبي في الوسط الليبي ودول الجوار والقارة الافريقية فإنّ كل المؤشّرات تؤكد على صعوبة التعاطي الأمني مع هذا الشكل البارز من التهديدات الأمنية اللاتماثلية، الأمر الذي أكدت عليه الأوضاع الأمنية في ليبيا إلى غاية الآن والتي مثّلت أبرز أشكال الانفلات الأمني الذي تعيشه الوحدات السياسية الآن.

بالرجوع إلى المُعطيات المتدخِلة في فهم الظاهرة الإرهابية فإنّه يمكن الإقرار أنّ نظام القذافي منذ توليه السلطة كرّس لمنطلقات التسلح وتعزيز الانفاق العسكري والذي بلغ أكثر من 30 مليار دولار، منطلقا في ذلك من مركزية القوّة العسكرية في تعزيز مكانة الدولة داخليا وخارجيا، قبل أن يتم السيطرة على مخازن الأسلحة من طرف المتمردين وهو المُعطى الذي استغلته الجماعات الإرهابية وشبكات

[1] H. Miller William, «Insurgency theory and the conflict in Algeria: A theoretical analysis», **Terrorism and Political Violence**, (Vol.12) (N°.1) (Taylor & Francis Group-United Kingdom, Spring 2000), P P. 76, 77.

الجريمة المنظمة مساهمة من ذلك في تعقيد الأوضاع الأمنية،[1] ما يلاحظ من ذلك أنّ السباق نحو التسلح الذي تبنته ليبيا ساهم بدور كبير في تأجيج الأوضاع الأمنية التي بلغت إلى حدود التصارع داخل التنظيمات الإرهابية على التمركز أكثر من مصادر الطاقة في ليبيا، والتي تعتبرها الجماعات الإرهابية أبرز نقاط القوة التي وجب الاستفادة منها لتعزيز مقدِّرات التنظيمات الإرهابية في أنشطتها الإجرامية، يوضح الجدول أدناه نسبة الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بليبيا 1965-2010 خلال فترة حكم القذافي (1969-2011).

جدول رقم (18): نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بليبيا خلال الفترة 1965-2010

2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965
(2008)1.5	1.5	3.1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2.92	2.25	6.07	1.86

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بليبيا 1965-2010، **the world bank**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2011&locations=LY&start=1965&view=chart

من خلال الجدول المرفق أعلاه يُلاحظ مدى الارتفاع الهائل الذي شهده مؤشِّر الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي مع تولي القذافي للسلطة إثر انقلاب 1969، حيث انتقل هذا المؤشِّر من 1.86% سنة 1965 إلى 6.07% سنة 1970 مع بداية حكم القذافي ما يؤكد بالضرورة حرص القذافي على تعزيز المقدرة العسكرية لليبيا خاصة وأنّها تزامنت مع الموقف الانقلابي للقذافي على النظام الليبي 1969، قبل أن تنخفض لتصل إلى 2.25% و 2.92% سنة 1975 و 1980 على التوالي، من ذلك فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 2000 إلى 3.1% ما قد يؤكد مركزية تعزيز المقدرة القتالية لنظام القذافي تحسبا لأي تهديد، إلا أنّ النسب العالية التي عرفتها بعض سنوات حكم القذافي عكستها الترسانة الهائلة التي وفرها النظام الليبي للقوات المسلحة، إلا أنّه ومع تنامي الأزمة الأمنية في بداة 2011 وسقوط نظام القذافي فقد سيطرت التنظيمات الإرهابية على هذا المورد القتالي الهائل لتمويل أنشطتها الإرهابية داخل ليبيا وخارجها.

[1] الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الجزء الثاني، **مرجع سابق**، ص ص. 08- 23.

مثّلت أزمة لوكربي 1988* أبرز الوجهات التي تمّ اتهام ليبيا من خلالها بالإرهاب ودعم الجماعات الإرهابية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، خاصة وأنّ هذه الحادثة حملت في طياتها تهديدا حقيقيا للعلاقات الليبية–الأمريكية والليبية–الأوربية وفتحت مسارا جديدا من الجدال حول من يدعم الجماعات الإرهابية في الغرب خاصة مع ضلوع بعض الإرهابيين من جنسية ليبية في هذه الأحداث، الأمر الذي تمّ توظيفه بالإيجاب/بالسلب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية للضغط على نظام القذافي بعد الخلاف الذي كان محتدما بين نظام القذافي والغرب، لا يكاد يخلو أي تحليل لأزمة لوكربي دون أن يوجه أصابع الاتهام لنظام القذافي بدعمه للجماعات الإرهابية داخل وخارج ليبيا، خاصة مع توقيف ليبيا لصادرات النفط تجاه الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل في حربها ضد الدول العربية، وهنا لابد من الإقرار بالدور الذي لعبته الأطروحة الغربية في التأكيد على ضلوع نظام القذافي في حادثة لوكربي وبعض الجرائم الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

لعل التحرك الليبي في دعم بعض حركات التحرر أثّر بدرجة كبيرة على الموقف الغربي في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية واتهام ليبيا بتفجير طائرة BAN AM أملاً في احتواء النظام الليبي وعزله عن الساحة الدولية، يضاف إلى ذلك تعارض القانون الليبي الذي لا يسمح بتسليم الرعايا الليبيين إلى الدول الغربية مع الرؤية الأمريكية الداعية إلى تسليم المشتبه فيهم لضلوعهم في أزمة لوكربي،[1] ما يمثّل أبرز الدلائل التي اتخذتها الولايات المتحدة وغالبية الدول الأوربية لتوجيه أصابع الاتهام لنظام القذافي لدعمه الجماعات الإرهابية المتورطة في أزمة لوكربي، فليس من مصلحة ليبيا توجيه أصابع الاتهام لها خاصة وأنّ كل القرائن توجه التهمة بدعم الإرهاب لليبيا، ما قد يؤكد على أنّ الجماعات الإرهابية في ليبيا بدأت نشاطها خلال الثمانينيات مستفيدة من النزاع القائم بين نظام القذافي والغرب لتعزيز مركزها من الطرفين.

إنّ السلوك غير العقلاني الذي تبناه القذافي حوّل حسب لوي مارتيناز ليبيا إلى دولة إرهابية تستقطب عديد ثوار العالم، وصل بها الأمر إلى إنشاء قواعد إرهابية للقضاء على المناوئين لنظام القذافي داخل ليبيا وخارجها، لم يقف نظام القذافي في انشاء قواعد تدريب بل إلى دعم حركات الانفصال في أمريكا اللاتينية وآسيا، حيث أقام نظام القذافي معسكرات تدريب الجماعات الإرهابية ك**معسكر 7 أفريل**

---

* للمزيد حول **وقائع أزمة لوكربي وتعاطي مجلس الأمن معها** ينظر:

الشبوكي مها محمد، **إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص ص. 19-85.

[1] المريض رجب ضو، **جامعة الدول العربية...وقضية لوكربي**، (ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2006)، ص ص. 47- 49.

و**معسكر سيدي بلال** و**معسكر بني غشير** وكوّن أكثر من ثلاثين (30) منظمة إرهابية عبر هذه المعسكرات خلال الفترة 1970-1993، كما تمّ إنشاء **المركز الليبي المعادي للأمبريالية** -المثابة العالمية- في 1982 والذي أُوكلت له مهمة العمود الفقري للسياسة الإرهابية حتى بلغت قيمة المقتنيات من الأسلحة والذخيرة خلال فترة 1978-1986 ما يفوق 12 مليار دولار كما بلغت واردات ليبيا من المعدات العسكرية خلال الفترة 1979-1983 ما يقارب 12.095 مليون دولار،[1] إنّ هذه المقاربة التي تبناها مارتيناز ترتكز على أحقية القوى الغربية لاتهام نظام القذافي بدعم الجماعات الإرهابية خاصة في ظل توفر دلائل وقرائن دعم نظام القذافي للجماعات الإرهابية موظفا إياها للقضاء على المناوئين للنظام من داخل ليبيا وخارجها.

إنّ عسكرة المجتمع الليبي خلال فترة حكم القذافي مثّلت أبرز الأطر المعيقة لتحقيق السلم والأمن في ليبيا، خاصة وأنّ كتائب ثوار ليبيا وهي جهاز مسلح غير حكومي يضم قرابة 85% من المقاتلين الخارجين عن نطاق سيطرة الحكومة الليبية، كما تسيطر الكتائب على أكثر من 820 دبابة وأكثر من 300 2 مركبة مجهزة بأسلحة مضادة للطائرات بمصراتة، يضاف إلى ذلك أنّ الجماعات الإرهابية النشطة في ليبيا استفادت من الانزلاق الأمني في مالي والفشل الدولاتي في ليبيا خاصة في ظل سهولة الحصول على الأسلحة،[2] وهو رهان حقيقي يبقى حاجزا أمام تحقيق المسارات الأمنية والتنموية في ليبيا خاصة مع تنامي الجماعات الإرهابية المستفيدة من انتشار السلاح الليبي وتداعيات التأزمات الأمنية في الجوار المالي.

من بين الأسباب التي ساعدت في انتشار رقعة الأسلحة في ليبيا غياب حكومة توافق وطني قادرة على احتواء الأوضاع خاصة مع إرث نظام القذافي القائم على دعم القبائل المؤيِّدة للقذافي على حساب القبائل الأخرى، ممّا أبان عن تعدد التنظيمات المسلحة وغياب كيان موحد تكون له القدرة على تحقيق الأمن في ليبيا، هذا وإنّ غياب قوة عسكرية مكّن للتنظيمات الإرهابية من استغلال المعطيات المكانية لتعزيز مقدراتها على التموقع من أماكن تواجد السلاح الليبي، حيث مثّلت قاعدة **بنينا** ببنغازي أبرز القواعد التي تبنت توزيع السلاح على الثوار القادمة من داخل ليبيا وخارجها بالإضافة إلى مدينة **نالوت** التي كانت مركزا لتدريب المسلحين، أمّا خارج ليبيا فقد تمّ انتشار السلاح عبر الحدود الغربية مع الجزائر

[1] مارتيناز لوي، **عنف الريع البترولي: الجزائر- العراق- ليبيا**، تر: بوزيدة عبد القادر، (الجزائر: دار التنوير، 2016)، ص ص. 65- 67.

[2] حموم فريدة، «التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا»، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، (المجلد 14) (العدد الثاني) (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، ديسمبر 2019)، ص ص. 159- 162.

وتونس والجنوبية مع النيجر وتشاد والسودان والشرقية مع مصر،[1] إنّ هذه التوليفة التي تبنتها الجماعات المسلحة في ليبيا تؤكد على تأزم الأوضاع الأمنية بأن أصبحت ليبيا ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، خاصة مع استغلالها للمجالات المكانية في تهريبها للسلاح والذي استفادت منه عديد التنظيمات الإرهابية النشطة في دول الجوار خاصة الجزائر التي شهدت سنة 2013 هجوما إرهابيا على قاعدة تيقنتورين من طرف جماعات إرهابية مستفيدة من السلاح الليبي.

من ذلك مثّلت ليبيا حاضنا جيوسياسيا للجماعات المسلحة ذات التوجهات المختلفة، إلا أنّه بالرغم من كثرة عددها فإنّه يمكن التطرق إلى المجموعات المسلحة التالية:[2]

- **مجلس الزنتان العسكري:** من بين أكثر المجموعات تمركزا وقوةً في الميدان الليبي حيث تورطت في خطف **سيف الإسلام القذافي** وعددا من رموز نظام القذافي، يقدر عدد منتسبيها 000 4 مسلح.
- **كتائب مصراتة:** تنحاز هذه الكتائب في بعض الأحيان إلى تيار الإخوان المسلمين حيث ينتمي أغلب مقاتليها إلى قوات درع ليبيا، إذ تسيطر على 820 دبابة وأكثر من 300 2 مركبة عسكرية.
- **كتيبة سوق الجمعة :** سيطرت هذه الكتيبة على مطار **ميتكا** والذخائر المخزّنة.
- **كتيبة سدان السويلي:** قادت الهجوم على **سرت** الذي قُتل فيه القذافي.
- **كتيبة 17 فبراير:** تضم 12 كتيبة كما يقدر عدد منتسبيها بين 500 1 و 000 3 عضو تسيطر على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر حيث يتم تمويلها من طرف وزارة الدفاع يقودها **فوزي بوكتف.**
- **كتيبة درع ليبيا1:** إحدى القوى التابعة لدرع ليبيا (LSF) بقيادة **وسام بن حميد** حيث اُتهمت بتعذيب المسيحيين في سجن سري ببنغازي كما تورطت في مقتل متظاهرين في بنغازي سنة 2013.
- **كتيبة أنصار الشريعة (بنغازي):** تمكنت من كسب قبول شعبي في بنغازي بعد الأعمال الخيرية التي قامت بها.

---

[1] زمام فاطمة، «فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل»، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (المجلد التاسع) (العدد الثاني) (جامعة الجزائر3، ديسمبر 2018)، ص ص. 73- 78.

[2] United States of America, the International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division, Report of the RAND National Security Research Institute- Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, **Op. Cit**, P P. 30- 34.

- **كتيبة شهداء أبو سليم:** تقع في درنة بقيادة **سالم دربي** تعود جذورها إلى الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة نشطت في ليبيا حتى قبل 2011.
- **كتيبة أنصار الشريعة (درنة):** يقودها **سفيان بن قمو** حيث ساعدت في ضمان تحول **درنة** إلى ملاذ للجهاديين في ليبيا.
- **غرفة عمليات ثوار ليبيا:** أسسها رئيس المؤتمر الليبي **نوري أبو سهمين** لحماية وتأمين ليبيا سنة 2013.

الفرع الثالث: حدود التوافق والاختلاف بين الظاهرة الإرهابية في الجزائر وليبيا

من خلال ما تمّ تحليله وفق المعطيات الميدانية لنشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر وليبيا يتضح جليا مدى تشابه الظاهرة الإرهابية في الجزائر مع نظيرتها في ليبيا في أنّ كلاهما استفاد من مُعطى الأزمات التنموية، حيث شكلت الأزمات التنموية التي عاشتها الجزائر وليبيا تحفيزا حقيقيا ومبرِّرا مغذِّيا لنشاط الجماعات الإرهابية، من منطلق أنّ الأوضاع المتأزمة التي عاشتها الجزائر قبل أحداث أكتوبر 1988 وليبيا قبل أحداث فبراير 2011 مثّلت تحديا حقيقيا ورهانا وظّفته الجماعات الإرهابية لأن تتصدر المشهد الأمني، في سابقة تزامنت في الجزائر مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وفي ليبيا مع أحداث الربيع العربي في دول الجوار تونس ومصر، إنّ الأزمات التنموية أكدت عديد المرات على هشاشة النظم السياسية في تعاطيها مع قضايا المجتمع، خاصة وأنّها ارتكزت على تغييب المجتمع من كل العمليات السياسية والاقتصادية بأن حصرت الحوافز السياسية في الجماعات المؤيِّدة للنظام.

يضاف إلى ذلك أنّ الجماعات الإرهابية في الجزئر وليبيا وظّفت المقاربة الجغرافية–المكانية في التموقع أكثر لتهديد الأمن الوطني، مع الأخذ بالحسبان شساعة الحدود التي تتميز بها الجزائر (المغرب، الصحراء الغربي، موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا، تونس، البحر الأبيض المتوسط) وليبيا (تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، مصر، البحر الأبيض المتوسط)، وهو مُعطى بقدر ما مثّل مقوِّما للقوات الأمنية الجزائرية والليبية بقدر ما مثّل تحدي ورهان أمني وظّفته الجماعات الإرهابية لتعزيز مقدراتها التوسعية في الانتشار داخل الحدود الوطنية، الأمر الذي أكد على أطروحة التشابه في مركزية المُعطيات الجغرافية في حسابات الجماعات الإرهابية في الجزائر وليبيا.

في مقابل ذلك فإنّ الظاهرة الإرهابية في الجزائر تختلف عن نظيرتها في ليبيا في بعض النقاط الحساسة، حيث أنّ التهديد الإرهابي في ليبيا ظهر منذ الثمانينيات بالرغم من أنّه هدّد الدول الغربية خارج

ليبيا، أما في الجزائر فقد ظهر مع بداية التسعينيات بالتزامن مع تأزم الوقائع السياسية التي عرفتها الجزائر، خاصة وأنّ هذه التجربة الإرهابية في الجزائر ظهرت كإفراز لتوقيف المسار الانتخابي وتبني العنف المسلح في التعاطي مع الأزمة السياسية عكس ما حدث في ليبيا نتيجة مساهمة سقوط نظام القذافي في إحياء الخلايا النائمة التي كانت تنشط خلال فترة حكم القذافي، خاصة وأنّ الأطروحة الغربية لأزمة لوكربي اتهمت ليبيا بأن كانت مسرحا حقيقيا ومركزا دوليا لتدريب الجماعات الإرهابية النشطة والمتمردين داخل ليبيا وخارجها مقابل غياب أي أطروحة محكَمة تؤكد تورط النظام الجزائري في دعم الجماعات الإرهابية.

في مجال السلاح فإنّه من خلال تحليل الوقائع الميدانية من منظورات مختلفة تأَكَد استِفادة الجماعات الإرهابية في ليبيا من فوضى انتشار السلاح الليبي الذي كان متاحا للشعب الليبي خلال نظام القذافي، ساهم في ذلك سيطرة المتمردين في ليبيا على مستودعات الأسلحة التي استغلها نظام القذافي في تعزيز مقدراته القتالية، والذي شكّل أبرز الرهانات الأمنية حساسية في ليبيا والمنطقة المغاربية ككل، في مقابل ذلك فقد استفادت التنظيمات الإرهابية في الجزائر من السلاح الذي تحصُل عليه نتيجة القيام بأي عملية إرهابية جراء استهداف القوات الأمنية والعسكرية الجزائر، الأمر الذي يؤكد على حجم الترسانة الهائلة التي حصلت عليه الجماعات الإرهابية في ليبيا مقابل بعض الأسلحة التي تحصلت عليها الجماعات الإرهابية في الجزائر في مرحلة التسعينيات، وعلى العكس من ذلك فإنّ الجماعات الإرهابية في الجزائر اتسمت بخبرتها الكبيرة في المجال القتالي مستفيدة في ذلك من خبرات المقاتلين القادمين من أفغانستان عكس نظيرتها في ليبيا التي تعتبر أقل خبرة مقارنة بالجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في الجزائر.

المطلب الثاني: الفجوات الأمنية وجغرافيا انتشار شبكات الجريمة المنظمة

تلعب المعطيات الجغرافية دورا بارزا في الأوضاع الأمنية المستقرة وغير المستقرة إذا ما تمّ الأخذ بالحسبان طبيعة البيئة الأمنية التي تشهد تنامي هذا الشكل من التهديدات الوطنية وعبر الوطنية، كما هو معلوم فإنّ أنشطة الجريمة المنظمة ترتكز أساسا على الواقع المكاني الذي يمثِّل مساراً لممارسة هذه الأنشطة الإجرامية، الأمر الذي يُنطلق منه في أنّ المسارات الجغرافية تُعتبر عاملا بارزا في مسايرة أنشطة الجريمة المنظمة، فكلّما اتسعت رقعة المجالات المكانية قابله بذلك تنامي نشاط الجريمة المنظمة –لكن ليس بالضرورة– إلا أنّ الغالب على هذه المنظورات يؤكد توظيف شبكات الجريمة المنظمة للمتغيِّرات المكانية في كل عملياتها المرتكزة أساسا على تهديد الأمن الوطني، كما هو الحال بالنسبة للجزائر وليبيا التي عرفت نشاطا مكثفا لهذه الشبكات الإجرامية مستغلة بذلك الثغرات المكانية عبر الحدود الوطنية من منطلق توظيف كل الأطر المتاحة للنشاطات الإجرامية.

الفرع الأول: حدود منكشفة مع دول الجوار الجزائري

كوَّن بروز الظاهرة الإرهابية في الجزائر بيئة أمنية خصبة لبروز عديد التهديدات الأمنية الأخرى خاصة في ظل تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب، فأصبحت بذلك عائدات التهريب والجريمة المنظمة مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، خاصة وأنّ هذه الجماعات في ظل هذه المعادلة كانت تحمي قوافل التهريب والتي شكلت بدورها تهديدا حساسا وخطيرا للأمن الاقتصادي الجزائري في ظل ما كانت تعيشه الجزائر من تبعات الأزمة الاقتصادية، هذه الأخيرة والتي كانت بمثابة الضربة التي أثّرت على الاقتصاد الجزائري والتي عاشت الجزائر في ظلها أزمة اقتصادية خانقة.

في ظل ذلك يُعد هذا الواقع الأمني في الجزائر والذي مثَّل مأزقا أمنيا إحدى أبرز المتغيِّرات التي أوجدت الجزائر ضمن مجال جغرافي سهُل في وقت مضى اختراقه بعد تنامي الجريمة المنظمة في كل الاتجاهات من الحدود إلى ما داخل الحدود وتوسع نشاط الجماعات الإرهابية، هذا المجال المتأزم تمَّ استغلاله من طرف شبكات الجريمة المنظمة باعتبار أنّ المأزق الأمني الذي عاشته الجزائر يُعتبر عامل جذب ومشجِع للنشاطات غير الشرعية خاصة وأنّ الجزائر في هذا السياق يعتبرها المختصون في هذا من الدول التي عرفت نشاطات مكثفة من التهريب بكل أنواعه في ظل تحالف شبكات الجريمة المنظمة مع باقي الشبكات الإجرامية الأخرى.

لعل الباحث في هذا الشأن يشير إلى بعض إحصائيات الجيش الوطني الشعبي خلال الفترة 2014-2019، وهذا بالاعتماد على بعض التفاصيل في سرد ما تمّ حجزه واسترجاعه في إطار محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث شهدت هذه السنوات تناميا في نشاط شبكات التهريب خاصة عبر الحدود البرية الغربية والشرقية والجنوبية للجزائر تزامنا مع ما تعانيه المنطقة المغاربية ككل من تنامي نشاط هذه الشبكات التي تعتمد في بعض الأحيان على التحالف مع الجماعات الإرهابية.

شهدت سنة 2014 نوعا من الارتفاع في نشاط شبكات التهريب عبر الحدود خاصة الجنوبية منها، حيث تمّ حجز حوالي 258 149 لترا من الوقود تمّ ضبط غالبيتها في الحدود الجنوبية نظرا لشساعة الحدود الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر في ظل ما تعانيه مالي من تنامي كل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما تمّ حجز 650 636 3 كغ من المواد الغذائية الموجهة للتهريب تمّ ضبطها عبر الحدود البرية، وحوالي 768 علبة حليب و 500 4 لتر عصير و 515 لتر زيت و 230 2 قارورة مزيل الروائح و 240 158 قرص مهلوس و 416 19 قارورة مشروبات و 000 5 لتر زيت المحرك وما يقارب 862 5 وحدة تجميل و 020 1 كغ كوابل نحاس و 300 2 كغ بقايا معدنية و 000 298 كغ إسمنت، في ذات الصدد فقد تمّ توقيف 558 مهربا من جنسيات مختلفة وحجز 46 مركبة رباعية الدفع وسياحية و 40 شاحنة و 38 دراجة نارية كانت تستخدم في أعمال التهريب. [1]

سنة 2015 مثّلت سنة الإنجازات في مكافحة التهريب من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي في عملياتها سواء الفردية أو بالتعاون مع القوات الأمنية الأخرى، حيث تمّ توقيف 076 2 مهربا من جنسيات

[1] ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة التهريب بالناحية العسكرية السادسة»، مجلة الجيش، (العدد 608) (مارس 2014)، **مرجع سابق**، ص. 13.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «...والجريمة المنظمة»، مجلة الجيش، (العدد 609) (أفريل 2014)، **مرجع سابق**، ص. 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة التهريب/ استرجاع أسلحة وذخيرة حربية»، **مجلة الجيش**، (العدد 610) (ماي 2014)، **مرجع سابق**، ص. 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «...والجريمة المنظمة»، مجلة الجيش، (العدد 613) (أوت 2014)، **مرجع سابق**، ص. 13.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قوات الجيش الوطني الشعبي تنجح في عمليات جديدة في مكافحة التهريب»، مجلة الجيش، (العدد 615) (أكتوبر 2014)، **مرجع سابق**، ص ص. 16، 17.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قوات الجيش الوطني الشعبي تنجح في عمليات جديدة في مكافحة التهريب»، مجلة الجيش، (العدد 616) (نوفمبر 2014)، **مرجع سابق**، ص ص. 84- 86.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قوات الجيش الوطني الشعبي تنجح في عمليات جديدة في مكافحة التهريب»، مجلة الجيش، (العدد 617) (ديسمبر 2014)، **مرجع سابق**، ص ص. 27، 28.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قوات الجيش الوطني الشعبي تنجح في عمليات جديدة في مكافحة التهريب»، مجلة الجيش، (العدد 618) (جانفي 2015)، **مرجع سابق**، ص ص. 20، 21.

مختلفة بما فيها الجزائرية بارتفاع أربعة أضعاف ما تمّ توقيفه سنة 2014 كما تمّ استرجاع 656 قطعة سلاح كانت بحوزة المهربين، حيث تمّ حجز 00 434 1 كغ من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك موجهة للتهريب خارج الحدود بانخفاض ثلثي ما تمّ تحقيقه سنة 2014 كما تمّ حجز 564 880 3 لترا من الوقود بارتفاع خيالي بثلاثين (30) ضعفا لما كان سنة 2014 وهو ما يعكس مركزية هذه المادة الحيوية في نشاط شبكات التهريب خارج الحدود، وفي نفس السنة فقد تمّ استرجاع 000 1 شاحنة ومركبة و65 دراجة نارية كان يستخدمها المهربون في نشاطاتهم الإجرامية. [1]

وفقا للإحصائيات المسجلة سنة 2016 يلاحظ أنَّ عدد المهربين الموقوفين ارتفع ليصل 865 2 مهربا بارتفاع يصل إلى الثلث مما كان عليه سنة 2015 و حوالي ارتفاع بخمس (05) مرات ما تمّ تسجيله سنة 2014، بخصوص عدد الوسائل المتحركة التي تمّ استرجاعها فقد بلغت الحصيلة 461 سيارة رباعية الدفع و 272 شاحنة و 355 سيارة و 113 دراجة نارية مستخدمة في أعمال التهريب، كما تمّ في السياق ذاته حجز 072 977 1 لتر من الوقود موجهة للتهريب عبر الحدود الجنوبية والشرقية والغربية،[2] إلا أنّ الملاحظ في الحصيلة العملياتية سنة 2017 الارتفاع الهائل لكمية الوقود التي تمّ حجزها حيث بلغت 903 219 12 لترا بارتفاع اثني عشر (12) مرة ما تمّ حجزه سنة 2018 و وأربع (04) مرات ما تمّ حجزه سنة 2015 وهو ارتفاع هائل في تهريب هذه المادة الحيوية التي تُعد عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد الوطني الجزائري، كما تمّ توقيف 881 1 مهربا بانخفاض متوسط مقارنة بسنة 2016، واسترجاع حوالي 910 عربات من مختلف الأنواع.[3]

لتنخفض كمية الوقود التي تمّ حجزها سنة 2018 من طرف الجيش حيث بلغت 044 032 1 لترا أي بانخفاض ملحوظ عما كانت عليه سنة 2017 مما قد يعكس العمليات النوعية التي يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي في محاربة الجريمة المنظمة، في حين تمّ توقيف 785 1 مهربا بانخفاض طفيف

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية لسنة 2015، نتائج معتبرة وغير مسبوقة»، **مجلة الجيش**، (العدد 630) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2016)، ص. 21.

[2] ينظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية 2016»، مجلة الجيش، (العدد 641) (ديسمبر 2016)، **مرجع سابق**، ص. 20.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «وحدات في الميدان»، **مجلة الجيش**، (العدد 642) (مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر، جانفي 2017)، ص. 25.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، « الحصيلة العملياتية 2017، نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 654) (جانفي 2018)، **مرجع سابق**، ص ص. 22، 23.

مما تمّ تسجيله في 2017، في السياق نفسه فقد بلغ عدد المركبات التي تم حجزها في إطار مكافحة التهريب ما يعادل 941 عربة من مختلف الأصناف،[1] بخصوص حصيلة سنة 2019 فقط تمّ تسجيل أنّ عدد المهربين الذين تمّ توقيفهم ارتفع ولكن بشكل طفيف عما تمّ تسجيله سنة 2018 حيث بلغ عددهم ضمن حصيلة العمليات لسنة 2019 حوالي 909 1 مهربا، إلا أنّ ما يلفت النظر هو الانخفاض الملموس في نشاط شبكات التهريب في مجال الوقود حيث تم حجز واسترجاع 102 918 لتر من الوقود وهي في انخفاض محسوس مع المبادرات العملية التي يقوم بها الجيش، كما بلغ عدد المركبات المسترجعة حوالي 865 عربة من مختلف الأصناف ما بين العربات الرباعية الدفع والشاحنات والسيارات السياحية والدراجات النارية ، أما بخصوص المواد الغذائية التي تمّ حجزها والتي كانت موجهة للتهريب فقد بلغت حوالي 000 249 6 كغ وحوالي 513 296 وحدة من مختلف المشروبات و 469 985 وحدة من المواد الصيدلانية كما تمّ حجز 10 طائرات بدون طيار و 284 جهاز اتصال و 38 منظارا[2].

جدول رقم (19): حصيلة مكافحة التهريب بالجزائر خلال الفترة 2014-2019

	المواد الغذائية (كغ)	المهربون	الوقود (لتر)	المركبات المحجوزة	
				شاحنة ومركبة	دراجة نارية
2014	3 636 650	585	149 258	86	38
2015	1 434 000	2 076	3 880 564	1000	65
2016	/	2 865	1 977 072	1 088	113
2017	/	1 881	12 219 903	910	/
2018	/	1 785	1 032 044	941	/
2019	6 249 000	1 909	918 102	865	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات **مجلة الجيش** لسنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019 والمتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة.

من خلال ما تمّ الإشارة إليه ضمن الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي من سنة 2014 إلى سنة 2019 يُلاحَظ تذبذب فيما تمّ حجزه أو استرجاعه من الوقود والذي يعتبر من المواد الحيوية للأمن الاقتصادي الجزائري، أحد أهم الملاحظات في هذا المنحنى هو ما تمّ تحقيقه سنة 2017 وما حملته

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «حصيلة العمليات لسنة 2018، نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 666) (جانفي 2019)، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الحصيلة السنوية 2019»، مجلة الجيش، (العدد 678) (جانفي 2020)، **مرجع سابق**، ص. 75.

الحصيلة السنوية لنفس السنة من الإنجازات التي لم يتم تحقيقها في سنة أخرى، والتي تمّ التطرق إليها قبل قليل بحجز حوالي 903 219 12 لترا من الوقود وهي تفوق بأكثر من إحدى عشرة (11) مرة ما تمّ حجزه سنة 2019 وبحوالي أربعة أضعاف ما تمّ تحقيقه سنة 2015 وبعشرة أضعاف ما تمّ حجزه سنة 2018 وحوالي ست مرات ما تمّ تحقيقه سنة 2016 وبأكثر من ثمانين (80) مرة ما تمّ حجزه سنة 2014، ملاحظة أخرى وهي الانخفاض الملموس في ما تمّ تحقيقه من قبل الأجهزة الأمنية المختصة سنتي 2018 و 2019 وهو ما يدل على النجاعة الميدانية والدور الكبير الذي تقوم به الأسلاك الأمنية في محاربة كل أشكال التهريب خاصة وأنّ سنة 2019 سجلت أعلى حصيلة في المواد الغذائية المحجوزة التي بلغت 000 249 6 كغ كانت مهربة إلى دول الجوار.

حمل المؤشر العربي 2020/2019 العديد من الحقائق حول طبيعة التهديدات التي تهدِّد الفرد العربي، حيث احتلت المخدرات المركز الأول في مؤشر أهم أول مصدر للتهديد بنسبة 18% ونفس النسبة في مؤشِّر ثاني مصدر للتهديد وما نسبته 11% في مؤشِّر ثالث مصدر للتهديد، أي أنَّ المصدر الأساسي للتهديدات الأمنية حسب الفرد العربي هو المخدرات، أما بخصوص الفرد الجزائري والمغاربي فقد احتلت المخدِّرات المرتبة الأولى في مصادر التهديد التي يتأثر بها الفرد بما نسبته 20% كأكبر مصدر للتهديد[1]، من خلال هذا فإنّ التهديد الحقيقي الذي يهدِّد الأمن الوطني للدول في المنطقة المغاربية والجزائر يتمركز على المخدرات سواء على المجالين الوطني وعبر الوطني.

أمّا ميدانيا فقد تمَّ تجنيد مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية لمحاربة هذا التهديد الذي يهدّد الأمن الإنساني والأمن الشامل بكل أبعاده للفرد الجزائري والمجتمع ومن تمَّ الأمن الوطني الجزائري ككل، حيث عملت الأجهزة الأمنية في هذا الصدد على توظيف كل الوسائل اللوجستيكية نظراً لخطورة ودرجة انتشار المخدرات سواء داخل الجزائر أو على الحدود الوطنية خاصة الغربية منها، حيث يُلاحظ أنَّ هذا التهديد أخذ في استغلال كل المنافذ التي يراها السبيل لترويج وتهريب المخدرات سواء أكانت الجزائر دولة عبور من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا وأوروبا أو دولة مصب، حيث يتضمن الجدول المرفق الحصيلة السنوية من سنة 2015 إلى سنة 2019 وهذا في إطار الحصيلة السنوية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

[1] دولة قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير المؤشر العربي 2020/2019 في نقاط، **مرجع سابق**، ص ص. 11، 12.

جدول رقم (20): إحصائيات الاتجار بالقنب الهندي والكوكايين وتهريبها بالجزائر خلال الفترة 2015-2019

		2015	2016	2017	2018	2019
القنب	داخل الوطن	79 495 .349 كغ	67 983 .707 كغ	31 515 .967 كغ	18 145 .824 كغ	25 155 .389 كغ
	على الحدود الوطنية	51 003 .852 كغ	40 946 .137 كغ	20 832 .594 كغ	13 537 .595 كغ	29 805 .907 كغ
الكوكايين	داخل الوطن	87 886 .481 غ	48 434 .587 غ	5 273 .036 غ	669 811 .179غ	304 722 .068غ
	على الحدود الوطنية	300 غ	9 026 .480 غ	355 .800 غ	2 047 .89 غ	10 997 .393 غ

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **تقرير الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة سنة 2015**، (الجزائر، 2015)، ص ص. 02، 03.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2016**، (الجزائر، 2017)، ص. 04.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2017**، (الجزائر، 2018)، ص. 04.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2018**، (الجزائر، 2019)، ص ص، 04، 05.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2019**، (الجزائر، 2020)، ص ص، 04، 05.

ما يُلاحظ من خلال الإحصائيات المسجلة من طرف مصالح مكافحة المخدرات الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك) أنَّ الأرقام المسجلة تتراوح ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث تم إدراج الإحصائيات المسجلة للتهريب والاتجار بالمخدرات لمخدر القنب الهندي ومخدر الكوكايين ومخدر الهيروين بين ما تم تسجيله داخل الوطن وما تم تسجيله على الحدود الوطنية أي أنَّ هذه المخدرات أخذت في الجزائر الطابع الوطني وعبر الوطني في المتاجرة غير الشرعية والتهريب بها على فترات زمنية متعاقبة.

يُعد **القنب** أحد أبرز المخدرات ذات الخطورة الكبيرة على الأمن الوطني الجزائري حيث تمّ داخل الوطن حجز حوالي 389. 155 25 كغ من هذا المخدر سنة 2019 بارتفاع مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2018 والتي تم فيها حجز 824. 145 18 كغ، وبانخفاض مقارنة بسنة 2017 والتي تمّ فيها حجز قرابة 967. 515 31 كغ، كما تمّ تسجيل انخفاض كبير مقارنة بسنة 2016 والتي سجلت فيها مصالح مكافحة المخدرات 707. 983 67 كغ، إلا أنَّ الملاحظة الهامة والمحورية في هذا الجانب هي إحصائيات سنة 2015 والتي سجلت فيها مصالح مكافحة المخدرات حجز كميات كبيرة من القنب والتي قدرت بـ 349. 495 79 كغ وهي أعلى نسبة تمّ تسجيلها خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وعلى الحدود الوطنية فقد سجلت سنتا 2019 و 2017 نسبا متقاربة مقارنة بالسنوات 2018 و 2016 و 2015، إذ تمّ في سنة 2019 حجز 907. 805 29 كغ بارتفاع 50% مما تمّ حجزه سنة 2018 والذي بلغ حوالي 595. 537 13 كغ، كما تمّ سنة 2017 حجز حوالي 594. 832 20 كغ من مخدر القنب، عرفت سنة 2016 حجز 137. 946 40 كغ وقبل ذلك تمّ حجز 852. 003 51 كغ سنة 2015 وهي أعلى حصيلة تمّ حجزها في السنوات الخمس الأخيرة .

بخصوص مخدر **الكوكايين** والذي يعد حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ثاني أخطر مخدر يهدد الأمن الوطني الجزائري فقد تمّ تسجيل نسب تتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض، داخل الوطن فقد تمّ سنة 2019 حجز حوالي 068. 722 304غ بانخفاض أكثر من 55% مقارنة بما تمّ حجزه سنة 2018 والذي بلغ حوالي 179. 811 669غ، كما تمّ سنة 2017 حجز 036. 273 5غ من مخدر الكوكايين، أما سنة 2016 فقد سجلت هي الأخرى انخفاضا حيث تمّ حجز 434.587 48غ في مقابل حجز 886.481 87غ سنة 2015.

أما على الحدود الوطنية فقد تم سنة 2019 حجز 393. 997 10غ من الكوكايين بارتفاع كبير مقارنة بسنة 2018 والتي تمّ فيها حجز 89. 074 2غ من هذا المخدر، كما تمّ حجز 800. 355غ سنة 2017 والذي سجل انخفاضا بفارق 09. 719 1غ مقارنة بسنة 2018، كما تمّ سنة 2016 حجز ما يقارب 480. 026 9غ بارتفاع هائل مقارنة بسنة 2015 والتي تمّ فيها حجز حوالي 300غ من مخدر الكوكايين.

يوضح الجدول أدناه نسبة التغيير* بين الإحصائيات السنوية من سنة 2015 إلى سنة 2019 سواء بالزيادة (+) أو بالنقصان (−) والتي تعني الارتفاع أو الانخفاض مقارنة بالنسبة التي قبلها.

* يقصد الباحث بنسبة التغيير إحصائيات سنة معينة مقارنة بالنسبة للإحصائيات التي تمّ تحقيقها في السنة التي قبلها.

جدول رقم (21): نسبة التغيير بين الإحصائيات السنوية للاتجار بالقنب الهندي والكوكايين بالجزائر خلال الفترة 2015-2019.

		2015	2016	2017	2018	2019
القنب	نسبة التغيير داخل الوطن	+ 4.71%	- 14.48%	- 53.64%	- 42.42%	+ 38.63%
	نسبة التغيير على الحدود الوطنية	- 51.85%	- 19.72%	- 49.12%	- 35.02%	+< 100%
الكوكايين	نسبة التغيير داخل الوطن	+< 100%	- 44.89%	- 89.11%	+< 100%	- 54.51%
	نسبة التغيير على الحدود الوطنية	+< 100%	+< 100%	- 96.06%	+< 100%	+< 100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة سنة 2015، **مرجع سابق**، ص ص. 02، 03.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2016، **مرجع سابق**، ص. 04.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2017، **مرجع سابق**، ص. 04.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2018، **مرجع سابق**، ص ص، 04، 05.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها-الحصيلة السنوية 2019، **مرجع سابق**، ص ص، 04، 05.

التباين في بعض الإحصائيات خاصة على الحدود الوطنية ما تعلق بما تمَّ حجزه من مخدر الكوكايين والذي فاقت نسبة التغيير والتباين فيه ما بين سنة 2014 و 2015 أكثر من +838.71 4% وهو ارتفاع عالي جدا في الوقت ذاته والذي تمَّ فيه ملاحظة انخفاض محسوس فيما تمَّ حجزه من مخدر القنب بمعدل -51.85%، وأقل منه بقليل نسبة التغيير في مخدر الكوكايين ما بين سنة 2015 و 2016 والتي بلغت +908.83 2% يقابله انخفاض بـ -19.72% في محجوزات مخدر القنب على الحدود الوطنية، كما يُلاحظ ارتفاع فيما تمّ حجزه سنة 2019 من مخدر القنب بزيادة تقدر بـ+<100% عما تمّ حجزه سنة 2018 يقابله ارتفاع محسوس في محجوزات الكوكايين لنفس السنة بمعدل +157.9%، في الوقت ذاته وجود انخفاض فيما تمّ حجزه سنة 2018 مقارنة بما تم حجزه سنة 2017 بمعدل -35.02% يقابله ارتفاع في ما تمّ حجزه من الكوكايين لنفس السنة والذي بلغ +483.16%، أما بخصوص إحصائيات سنة 2017 مقارنة بإحصائيات 2016 فقد عرفت انخفاضا في محجوزات القنب والكوكايين لتبلغ على التوالي نسبة -49.12% و -96.06%.

أما داخل الوطن فقد لوحظ وجود تذبذب في الإحصائيات ما بين الارتفاع والانخفاض، إذ تمَّ تسجيل زيادة في محجوزات القنب بمعدل +4.71% في إحصائيات 2015 مقارنة بما تمَّ تسجيله سنة 2014 يقابله زيادة هائلة في محجوزات نفس السنة من الكوكايين بمعدل يفوق +063.46 9%، كما تمَّ تسجيل انخفاض طفيف في إحصائيات القنب لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 لتبلغ −14.48% يقابله انخفاض في محجوزات الكوكايين بمعدل −44.89%، سنة 2017 شهدت هي الأخرى انخفاضا ثنائيا في كلا المحجوزات من القنب والكوكايين لتبلغ على التوالي ما نسبته − 53.64% و −89.11%، ما يُلاحظ في إحصائيات 2018 هو الانخفاض المُلاحظ في محجوزات مخدر القنب بمعدل −42.42% يقابله ارتفاع قياسي في محجوزات الكوكايين بلغ +601.8 12%، لتشهد سنة 2019 عكس ما شهدته سنة 2018 ارتفاعا في محجوزات القنب بـ +38.63% يقابله انخفاض محسوس فيما تمَّ حجزه من الكوكايين والذي بلغ −54.51%.

الفرع الثاني: الفشل الدولاتي واستغلال الفراغ الأمني في ليبيا

من خلال تحليل الواقع الأمني والسياسي الليبي في ثنايا هذه الدراسة يتضح مدى عُمق المأزق الأمني الذي تعيشه ليبيا والذي مثّل أبرز خصوصيات الأزمة الليبية وفق مؤشِّرات الأمن والتنمية، مع ما عاشته العملية السياسية الليبية بعد انهيار نظام القذافي جراء احتجاجات فبراير 2011 ازدادت الأوضاع السياسية نظير التنافس الذي ميّز عقدا من الزمن 2011−2021، فتلاشت كل أشكال العمليات السياسية المرنة المراد تحقيقها بعد انهيار نظام الاستبداد والتسلط، وأصبح الواقع السياسي الليبي واقعا متسِّما بأعلى درجات الفشل الدولاتي وفق مؤشِّرات الدولة الفاشلة، إنّ تميّز هذه الوحدة السياسية المغاربية بأعلى درجات الفشل أبان عن تصدع العملية السياسية في ليبيا بالكامل وأسس لجماعات مافياوية ساعية لأن يكون لها وزن محوري في مسارات العملية السياسية بعد 2011 قابله استفادة هذه الجماعات من الدعم التي تتلقاه من بعض الفواعل الإقليمية والدولية.

من الأطروحات التي تنطلق منها الدراسات الأمنية في تحليل الوحدات السياسية أنّ فشل الدولة يقابله فراغ أمني من منطلق ارتباط الأجهزة الأمنية بالمستويات التي تتصادم بها الدولة بالإيجاب أو بالسلب، خاصة وأنّ الحالة الليبية تعتبر من منظور الجغرافيا−الأمنية ذات مسارات متقدمة من التعقيد الأمني، المتأتي من تصدع العمليات السياسية وتلاشي الأطر الكفيلة بمواكبة المنطلقات السياسية الداعية إلى تعزيز وزن الدولة إقليميا وعالميا، تميّزت خلالها ليبيا بأعلى درجات التلاشي الأمني مع بروز جيوش

غير نظامية ومليشيات ساعية إلى تعزيز مركزيتها الأمنية في الأوساط السياسية والأمنية الليبية، أفرز هذا الواقع المتأزم تنامي كل أشكال التحالفات التي استفادت منها شبكات الجريمة المنظمة نظير خدماتها التي تقدمها للمليشيات والتنظيمات الإرهابية في مجال الإتجار بالسلاح الليبي داخل وخارج ليبيا، مستغلة بذلك للواقع السياق الأمني الذي أصبح السمة البارزة لليبيا ما بعد 2011.

قبل الولوج إلى واقع ومسارات شبكات الجريمة المنظمة لابد من الإقرار أنّ ليبيا مثّلت حاضناً استراتيجياً لكل أشكال الجريمة، خاصة وأنّ هذا الحيز المكاني استغلته الخلايا النائمة والنشطة في مجالات التهريب بكل أشكاله، مهدِّدة بذلك الأمن الوطني الليبي والذي أثّر بدرجة كبيرة على واقع العمليات الاقتصادية خاصة في المناطق الحدودية أو تلك التي تشهد معدلات عالية من الانزلاق الأمني، يضاف إلى ذلك نوعية العمليات التي تتولاها هذه الشبكات التي امتازت بالتعقيد مستفيدة في ذلك من الخبرة التي اكتسبتها قبل وبعد 2011، الأمر الذي يؤكد على الدرجة العالية من النشاط الذي تشهده شبكات الجريمة المنظمة في ليبيا عكس نظيرتها في الجزائر، ما قد يؤكد عديد المرات على استغلال هذه الشبكات للواقع الأمني الذي تشهده ليبيا.

تشهد جريمة تهريب البشر مكانة حساسة ضمن نشاط شبكات الجريمة المنظمة حيث تُعتبر من بين الأنشطة التي تشهد حيوية كبيرة في ليبيا قبل وبعد 2011، من منطلق أنّ ليبيا مثّلت بوابة لتهريب البشر من إفريقيا إلى أوروبا حيث بلغ عدد الأشخاص الذي تمّ تهريبهم سنة 2012 حوالي 15 ألف مهاجر قبل أن يرتفع سنة 2016 ويصل عدد المهاجرين الذين استخدموا ليبيا كبوابة إلى أوروبا حوالي 163 ألف مهاجر بالرغم من أنّهم يمثلون نسبة ضئيلة من عدد المهاجرين إلى ليبيا، بلغت إيرادات عملية تهريب البشر سنة 2016 ما يقارب 978 مليون دولار أمريكي موزعة بين 726.3 مليون دولار أمريكي كرسوم السفر البري و 251.4 مليون دولار كرسوم للسفر البحري عبر البحر الأبيض المتوسط.[1]

إنّ هذه الحيوية المكانية التي مثّلتها ليبيا في أنشطة تهريب البشر أعطت لها ميزة جيوسياسية في حسابات شبكات التهريب الدولية النشطة في القارة الإفريقية، مستغِلة بذلك لعمق الانزلاق السياسي والأمني الذي تشهده ليبيا لتعزيز مقدراتها المالية من هذه الأنشطة الإجرامية، حيث أخذت على عاتقها استغلال المنافذ التي تشهد فراغ أمني لأن تكون تهديدا لا تماثليا حقيقيا مهدِّدا للأمن والاقتصاد الوطنيين

[1] الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا، **تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الجزء الأول**، (2020)، ص. 22.

الليبي، الأمر الذي يؤكد عليه العدد الهائل الذي سجلته سنة 2016 بارتفاع قياسي إذا ما تمّ مقارنته بما سُجل سنة 2012، خاصة وأنّ السنوات الأولى للأزمة الليبية كانت تشهد خلالها ليبيا نوعا من الضبط الجزئي مقارنة بالسنوات التي تلتها إلى غاية سنة 2021، مما يؤكد على استغلال هذه الشبكات للأوضاع الأمنية استغلالا محوريا وفق أطر ملء الفراغ التي عجزت عن سده المبادرات الأمنية والتنموية في ليبيا.

تتداخل أنشطة تهريب البشر مع الهجرة غير الشرعية* في المسالك المكانية التي يتم توظيفها في هذه الأعمال، حيث تتميز أنشطة تهريب البشر بصعوبة رصدها والأرباح التي تحصل عليها شبكات تهريب البشر حيث قُدر معدل عوائد هذه العمليات سنة 2015 من 3 إلى 6 مليار دولار، حيث تعتبر ليبيا المعبر الرئيسي لشبكات تهريب البشر من إفريقيا إلى إيطاليا ومالطا من مسار طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، تنتقل هذه الشبكات من إفريقيا وخاصة من النيجر عبر **القطرون** و**مرزق** في منطقة **الفزان** ومن تمّ إلى المدن الساحلية **لصبراتة** و**الزاوية** قبل أن يتم تهريبهم إلى إيطاليا ومالطا، كما يسلك القادمون من السودان والصومال وتشاد ونيجيريا وبلدن جنوب الصحراء الكبرى على طول المنطقتين الجنوبية–الشرقية والشرقية قبل أن يصلوا إلى مراكز تجميع سرية على الساحل الشمالي–الغربي ومن تمّ إلى أوروبا.[1]

وهو تحدي يضاف إلى مسار التهديدات الأمنية بتوظيف المقاربة المكانية لتعزيز هذه الشبكات لاستمراريتها وفق الواقع الأمني الذي تعرفه ليبيا، في ظل العائدات الهائلة التي تحصل عليها هذه الشبكات من خلال هذه الأنشطة الإجرامية، ما يدفع بالأجهزة الأمنية الليبية إلى إعادة النظر في المنظومة الأمنية للتعامل مع هذه الشبكات التي مثّلت شكلا أكثر انتشارا مقارنة بباقي الشبكات الإجرامية الأخرى، إنّ هذه الشبكات النشطة في ليبيا استغلت الأوضاع الداخلية سواء في ليبيا أو في دول المنبع –الدول الإفريقية– لأن تؤسِّس لنشاطات إجرامية تضاف إلى سلاسل المسارات الإجرامية لشبكات الجريمة المنظمة خاصة وأن يكون البشر مجرد سلعة يتم تهريبها إلى أوروبا، من ذلك عرفت

* للمزيد حول **مضامين التوافق والاختلاف بين تهريب البشر والهجرة غير الشرعية** ينظر:

جمهورية النمسا، مكتب الأمم المتحدة–وحدة مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، **تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، (2013).

[1] الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة راند RAND، تقرير عكس التيار الصاعد: لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط– منظور تحليلي– منتدى التبصر المتوسطي، **مرجع سابق**، ص ص. 04– 06.

شبكات تهريب البشر في ليبيا كيف توظف المقاربة المكانية والأوضاع الأمنية لتعزيز مقدراتها الإجرامية لأن تكون أحد أبرز التهديدات الأمنية التي تشهدها ليبيا.

بالرجوع إلى ما قبل 2011 فقد شهدت ليبيا حالات نشطة من عمليات التهريب في الجهة الجنوبية مع النيجر بالرغم من الإجراءات الأمنية والقانونية التي اتخذها نظام القذافي في التعامل مع شبكات تهريب البشر، خاصة وأنّ هذا النشاط شهد حركية واسعة في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي تعيشها النيجر والتي دفعت بالعديد من الأفراد إلى التوجه إلى هذه الشبكات للوصول إلى مناطق أكثر أمانا في أوروبا، يرجع جزء هام من تنامي هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية والشخصية التي كانت تميز المرحلة مع مركزية العلاقات الشخصية بين المسؤولين المحليين ووجهاء القبائل وشبكات التهريب،[1] الأمر الذي مثّل حافزا حقيقيا لتعزيز هذه الشبكات لأنشطتها مستغلة بذلك لكل الفجوات السياسية والأمنية التي ميّزت المنطقة الجنوبية مع النيجر، ما قد يؤكد على التعاطي الاستراتيجي لهذه الشبكات مع كل المبادرات التي تبناها النظام والتي حملت في بوادرها شكلا من اللامساواة بين شبكات معينة كان لها مركزية حقيقية من طبيعة العلاقات الشخصية بين شبكات التهريب والنظام السياسي.

الغريب في الحالة الليبية التي اتسمت بالفوضى هو المعاملات التجارية التي أبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي بعد سقوط النظام قبل أن تصل إلى مراحل متقدمة من السيطرة على مخازن الأسلحة بعد حالة الانزلاق الأمني، جيوسياسيا تُعتبر **بنغازي** أبرز مناطق توزيع السلاح على الثوار القادمين من خارج ليبيا يضاف إلى ذلك الواجهة البحرية التي استغلتها بعض الفواعل لعسكرة الوسط الليبي بالأسلحة والذخائر،[2] خاصة وأنّ هذه التوليفة التي استغلتها شبكات تجارة السلاح في نشاطاتها الميدانية أكدت على الهشاشة التي اتسم بها النظام السياسي الليبي قبل وبعد 2011، مؤكدا في ذلك على المسالك الجغرافية التي واكبها انتشار السلاح في ليبيا والمنطقة* مرتكزا على الفراغات الأمنية لبعض المناطق ومستفيدا في الوقت ذاته من التحفيزات المادية التي وفرتها الفواعل الخارجية الدولاتية واللادولاتية.

---

[1] بيتر كول، «فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا»، **أوراق كارنيغي**، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، ص. 08.

[2] دريسي حنان، «الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا»، **البحوث السياسية والإدارية**، (المجلد السادس) (العدد الأول) (جامعة زيان عاشور–الجلفة، جوان 2017)، ص. 136.

* للمزيد يرجى الرجوع إلى المطلب الموسوم بـ **جغرافيا انتشار السلاح الليبي في المنطقة**، والذي تمّ من خلاله التفصيل في المسالك الجغرافية التي سلكها هذا الانتشار والذي أثّر بدوره في التوازنات الأمنية في ليبيا والمنطقة.

ونظرا للوزن الذي أصبح يمثّله تهريب المخدرات والمتاجرة غير المشروعة بها فإنّ ليبيا ومنذ تسعينيات القرن الماضي شهدت حركية متسارعة لشبكات تهريب المخدرات حيث أصبحت مركز عبور ومصب في آن واحد، حملت سنة 2011 وما تلاها بوادر انزلاق أمني استغلته هذه الشبكات لتوسيع أنشطتها ما مكّن من أن تصبح ليبيا سوقا موسعة للمخدرات اتسعت وفقها الأسواق المحلية للمخدرات والتي كانت قبل 2011 تعتمد على الأسواق المركزية في بعض المناطق، كما عرف مخدر **القنب** تسارعا في وتيرة الانتشار الجغرافي خاصة وأنّ هذا المخدر يسلك عديد المسالك الصعبة من المغرب إلى دول البلقان عبر ليبيا، يضاف إلى ذلك بروز عقار **الترامادول** القادم من خارج المنطقة المغاربية والذي أخذ في منحى تصاعدي في الانتشار قادما من إيطاليا والهند كدول منبع لهذا العقار الذي شهد رواجا كبيرا في أوساط المخدرات المنتشرة داخل ليبيا، حيث عرفت سنة 2017 مصادرة السلطات الإيطالية لما يفوق 61 مليون حبة من عقار الترامادول قادمة من الهند موجهة إلى ليبيا.[1]

من منظور مركزية تهريب المخدرات في حسابات شبكات الجريمة المنظمة فإنّ ليبيا أصبحت مجالا استراتيجيا لنشاط شبكات تهريب المخدرات والإتجار غير المشروع فيها، خاصة وأنّ هذه الشبكات أكدت على ليونتها في التحالف مع باقي التهديدات الأمنية الأخرى مستفيدة من العوائد المالية الضخمة التي توفرها هذه المخدرات، من منطلق الانتشار الميداني للأسواق المحلية في كل أرجاء ليبيا وفق استراتيجيات استغلال المنافذ الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية، يضاف إلى ذلك أنّ ليبيا أصبحت دولة مصب وعبور للقنب القادم من المغرب متجها إلى دول البلقان وفي نفس الوقت لعقار الترامادول القادم من سيريلانكا والهند عبر إيطاليا إلى ليبيا ومن تمّ إلى باقي الدول الإفريقية الأخرى، إنّ هذه المسارات التي تسلكها شبكات تهريب المخدرات أبانت عن اتساع الفجوات الأمنية في كامل التراب الليبي مع العلم أنّ هذه الشبكات استفادت من الخبرة التي توفرها لها الفواعل الخارجية ذات الخبرة الكبيرة في هذا المجال خاصة المافيا الإيطالية.

من منطلق أنّ ليبيا أحد أبرز البلدان الطاقوية في المنطقة فإنّ ذلك أوجدها ضمن نسق يتشكل وفق رغبة الفواعل الساعية للإستفادة من الوقود الليبي في ظل الأزمة الأمنية التي تعانيها ليبيا، معظم الوقود المهرب براً يُوجه إلى تونس لإعتبارها بلد غير طاقوي يحتاج إلى كم كافي من الوقود والذي يمكّن لمهربي الوقود من النشاط خاصة وأنه يوفّر العوائد المالية التي يستفيد منها هؤلاء المهربون، أما بحريا فيتم تهريب

[1] الجمهوريّة الإيطاليّة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة UNICRI، **سلسلة تقارير التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول – التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا**، (2021)، ص ص. 14، 15.

الوقود الليبي إلى خارج المنطقة وبالأخص إيطاليا ومالطا، الأمر الذي كبَّد ليبيا خسائر بمليارات الدولارات حيث بلغت كلفة توريد المحروقات إلى السوق المحلية سنة 2017 ما يقارب 3 مليار دولار مقابل دعم المحروقات الذي بلغ 4.2 مليار دينار ليبي هُرب منه 30% ولم تحصل الدولة سوى على 15% خلال سنة 2017،[1] بالرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة بخصوص الوقود المهرب فإنّ الوضع الأمني في مواجهة شبكات تهريب الوقود يبقى معقدا تتداخل في نشاطه فواعل دولاتية ولادولاتية، مؤكدا في الوقت ذاته على الكم الهائل من الوقود الذي يهرب إلى خارج ليبيا والذي يعتمد على السوق السوداء وشبكات الجريمة المنظمة ، من منطلق ما يوفره هذا المقوِّم من تعزيز الحماية لنشاط شبكات تهريب الوقود الليبي.

الفرع الثالث: حدود التوافق والاختلاف بين نشاط شبكات الجريمة المنظمة في الجزائر وليبيا

أخذ نشاط شبكات الجريمة المنظمة في التوسع مع انخفاض درجات الاستقرار الأمني المتوفِر حيث استغلت هذه الشبكات الفجوات أو الثغرات الأمنية لتعزيز مقدراتها الميدانية، ما قد يُلاحظ في حالة الجزائر وليبيا بروز عديد نقاط التشابه والاختلاف التي تتشارك أو تتعارض فيها شبكات الجريمة المنظمة بين البلدين، وهذا بالتركيز على عدد من التأثيرات التي أوجدتها شبكات الجريمة بكل تشكيلاتها في تهديدها للأمن والاقتصاد الوطنيين للبلدين، يؤكد على هذه الأطروحة ما تمّ رصده خلال تفحص هذا الشكل من التهديدات الأمنية في الجزائر وليبيا وفق عديد المعطيات التي يُنظر لها على أنّها ستكون كفيلة بقياس شدة وتأثير تهديدات شبكات الجريمة المنظمة على الواقع الأمني والاقتصادي.

من ذلك فإنّ نشاط شبكات الجريمة المنظمة في الجزائر يتشابه مع نشاطها في ليبيا في عديد النقاط الحساسة، حيث تتوافق التجربتان باعتبارهما مُخرجات حقيقية لعديد الأزمات التنموية التي تعاني منها دول المنطقة، خاصة وأنَّ هذه التهديدات أوجدت لنفسها مكانة سوسيولوجية في حسابات الأفراد المتأثِّرين بالواقع الاقتصادي المتأزم، مستغلة بذلك لما توفره هذه الشبكات من الإغراءات المالية المتأتية من تحالفها مع الجماعات الإرهابية من خلال التعبئة الجماهيرية لسكان المناطق الحدودية بالأخص والتي تشهد نشاطا معتبرا لهذه الشبكات، وبالرجوع إلى تحالفه هذه الشبكات مع الجماعات الإرهابية فقد تموقعت شبكات تهريب السلاح والمخدرات والوقود في تحالفها بأن توفِّر الدعم المادي للخلايا الإرهابية شريطة

[1] الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص. 24.

الحماية التي توفرها الجماعات الإرهابية لشبكات التهريب النشطة عبر الحدود، وهو تهديد حيوي يضاف إلى سلسلة تهديدات الأمن الوطني الجزائري والليبي.

كما استغلت شبكات التهريب والجريمة المنظمة في الجزائر وليبيا المعطيات الجغرافية في نشاطاتها باعتبار أنّها توفِّر البُعد المكاني الذي تتخذه هذه الشبكات في انتشارها، خاصة وأنّها تستغل المسالك الجغرافية بما فيها الحدود والتي تعتبر نقاط تموقع حقيقية قد تتسِّم بالفجوات الأمنية، إنّ هذه الشبكات الإجرامية تتسِّم بخبرة فعلية في استغلال المسالك الجغرافية التي توفر لها قدرا كافيا من السلاسة في تسيير نشاطاتها معتمدة في ذلك على توظيف أبناء تلك المناطق كدلائل بشرية لتمرير السلع المهربة من وإلى الجزائر وليبيا، كما استفادت شبكات تهريب الوقود من الوزن الطاقوي الذي تزخر به الجزائر وليبيا في المنظومة الطاقوية معزِّزة مقدراتها المادية في تبني هذا الشكل الذي يعتبر أكثر سلاسة إذا ما تمّ مقارنته بتهريب المخدرات أو تهريب البشر.

ومن منطلق مسارات الانتشار التي تبنتها شبكات التهريب في الجزائر وليبيا فإنّه يلاحظ أنّها أخذت في الغالب أبعادا عبر وطنية فاقت الحدود الوطنية إلى دول الجوار أو إلى دول من خارج المنطقة، حيث عرفت شبكات تهريب المخدرات في الجزائر نشاطا عبر الحدود الغربية قادمة من المغرب إلى الجزائر كدولة مصب أو عبر الجزائر كدولة عبور إلى باقي الدول الإفريقية والشرق الأوسط مثلما يحدث في ليبيا من خلال مسار تهريب عقار الترامادول من الهند إلى ليبيا كدولة مصب أو إلى باقي دول المنطقة والقارة كدولة عبور، وهي استراتيجيات محورية تبنتها هذه الشبكات مستغلة بذلك للموازين الجغرافية لبعض المناطق في الصحراء الجزائرية والليبية لتوسيع نشاطاتها وكسب حواضن جيوسياسية جغرافية جديدة.

في مقابل ذلك تتعارض الظاهرتان في الجزائر وليبيا من ناحية خصوصية كل منطقة إذا ما قورنت بمنطقة أخرى، حيث اتخذت شبكات التهريب في الجزائر عديد الطرق عبر الحدود البرية والبحرية فتمركَز تهريب المخدرات عبر الحدود الغربية مع المغرب مقابل تركزيها في الحدود الجنوبية على تهريب المواد الغذائية إلى المناطق الواقعة في إفريقيا عكس المنطقة الشرقية التي زاوجت بين تهريب الوقود والمواد الغذائية، أما في ليبيا فقد ركزت في الغالب على استغلال الحدود مع تونس أو من الجنوب مع النيجر وتشاد والسودان وبعض الشيء مع مصر، خاصة وأنّ هذه الشبكات الإجرامية استغلت المواقع المكانية والحدودية كشبكات دولية تموِّلها فواعل من داخل وخارج المنطقة.

بالرغم من الترتيبات الأمنية التي تعرفها الجزائر والنشاط المكثف للأجهزة الأمنية إلا أنّ شبكات التهريب لا زالت آخذة في التوسع مستغلة في ذلك المسالك الصعبة في الصحراء أو عبر الحدود، عكْس ليبيا التي اسفادت خلالها شبكات التهريب من حالة الانفلات الأمني الذي تعرفه ليبيا منذ 2011 والذي عزّز من النشاط المكثف لهذه الشبكات، من منطلق أنّ للبيئة الأمنية دورا بارزا في محاربة كل أشكال الجريمة المنظمة سواء من خلال مسار الاستقرار الذي تعرفه الجزائر أو حالة الانفلات الأمني الذي يميِّز الحالة الليبية، كما أنّه ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات إحصائية بخصوص أنشطة الجريمة المنظمة في ليبيا عكس الجزائر التي توفرت على كم معتبر من الإحصائيات فإنّ أساليب التعاطي الأمني مع هذه الشبكات في ليبيا يبقى غامضا متسما بالتشابك والتعقيد.

المطلب الثالث: شبكات الهجرة غير الشرعية وتهديدها للأمن الوطني

مع ما عاشته الجزائر وليبيا من مُخرجات الأزمات الأمنية وما تعيشه دول المنطقة من تنامي بؤر التوتر تولّدت لدى الأوساط الوطنية والإقليمية المغاربية والإفريقية حلقات من البحث عن بيئة أمنية مستقرة، هذا البحث لم يقف فقط عن البحث المشروع وفق الأطر القانونية المنظّمة للهجرة بل تعداها في الغالب أساسا إلى تبني الأفراد والجماعات لخيارات الهجرة غير الشرعية كملاذ للبحث عن الغاية المنشودة –حسب رأي هؤلاء المهاجرين–، هذا الأمر لا يُبرِّر هذه الهجرات بل يُمثِّل أحد المعادلات المسبِّبة لهذا التهديد والمساهِمة غالبا في عديد حلقاته، ما حتَّم على المشرِّع الجزائري والليبي في العديد من المرات التأكيد على الأطر القانونية المنظِّمة للهجرة الشرعية في ظل محاربة كل أشكال ونشاط شبكات المهاجرين غير الشرعيين، باعتبارها تمثِّل تهديدا أمنيا لاتماثليا للأمن الوطني يأخذ بالحسبان البُعدين الوطني وعبر الوطني في العديد من نشاطاته.

في معادلات الهجرة غير الشرعية العالمية مثّلت الجزائر وليبيا ثلاثية **دول المصب** للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وباقي الأقاليم التي تمثِّل بؤر التوتر، وفي نفس الوقت **دول منبع** للمهاجرين غير الشرعيين من الدول المغاربية نحو أوروبا والأقرب من ذلك **دولة عبور** للمهاجرين من باقي الدول الإفريقية نحو أوروبا، وهنا لا يُدافع الباحث عن هذه الشبكات أبداً بل أنّ غايته دراسة كل ما من شأنه أن يُحلِّل هذا التهديد الأمني الذي تنامى بسرعة في ظل انتشار بؤر التوتر في الوحدات السياسية ذات التماس الجغرافي والإستراتيجي مع الأمن الوطني.

الفرع الأول: تنامي الهجرة غير الشرعية في الجزائر من بلد عبور ومنبع إلى بلد مصب

في ظل محاربة كل شبكات الهجرة غير الشرعية حمل التشريع الجزائري عديد النصوص القانونية المنظِّمة للهجرة الشرعية من وإلى الجزائر، حيث جاء بخصوص شروط دخول الأجانب إلى الجزائر ما حمله القانون رقم 08-11 والذي حاول من خلاله المشرِّع الإجابة عن عديد الإشكالات المتعلقة بالأجانب، حيث أنَّ الأجنبي وفق نص هذا القانون هو "... كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية" حيث أنَّه يخضع لجُملة الشروط والتي ركز عليها المشرِّع إذ وجب أن يكون

الأجنبي حائزا على جواز سفر وتأشيرة ذات صلاحية كما أنَّ مدة الصلاحية الدنيا المشترطة لوثيقة السفر تكون ستة (6) أشهر وأن يُثبت وسائل العيش له في الجزائر طيلة مدة إقامته القانونية.[1]

إذ أنَّ المادتين الثالثة والرابعة في الفصل الأول من هذا القانون بيَّنت بوضوح ودقة كل ما من شأنه أن يكون قاعدة مفاهيمية تُعنى بالتفصيل في معنى الأجنبي والشروط المحدِّدة لوجوده وتواجده على الإقليم الجزائري، وهو شرح مفصل ينُم عن مدى مركزية قضية المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في مضامين التشريع الجزائري، وهذا بالرغم من أنَّ المشرِّع الجزائري لم يُعرِّف الهجرة غير الشرعية بلفظ صريح بل أكد على ما تعنيه وما يتوجب عليها من العقوبات سواء الهجرات الفردية –هو شكل قليل جدا– أو الهجرات الجماعية أو كما يُعرف في الأوساط المحلية بالحرقة.

أمَّا بخصوص إقامة الأجنبي على الأراضي الجزائرية فقد جاءت المادة الثامنة ضمن الفصل الثاني من نفس القانون على أنَّ المدة القصوى المرخَّص بها لإقامة هذا الأجنبي عند كل دخول إلى الأراضي الوطنية محددة بتسعين (90) يوما، كما جاء في المادة الثلاثون من الفصل السابع أنَّه يمكن طرد وإبعاد الأجنبي خارج الإقليم الجزائري في ثلاث حالات، الحالة الأولى إذا تبيَّن أنَّ هذا الأجنبي يُهدِّد أمن الدولة والحالة الثانية إذ صدر في حقه عقوبة سالبة للحرية لارتكابه جناية أو جنحة، أمّا الحالة الثالثة فهي إذا لم يلتزم بمغادرة الجزائر في الموعد المحدد للمغادرة، حيث يستفيد المُبعَد من مهلة 48 ساعة إلى خمسة عشر (15) يوما لمغادرة الجزائر مع مراعاة خطورة الوقائع المنسوبة إليه.[2]

كما تأخذ شبكات الهجرة غير الشرعية وفق المنظور الجزائري شكلا أكثر خطورة يرتبط بجرائم الاتجار بالأشخاص والتي تعني حسب القانون 09-01 في مادته 303 مكرر4: "يُعد اتجارا بالأشخاص، تجنيد أو نقل أو تنقيل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال. ويشمل الاستغلال استغلال دعارة الغير أو سائر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 36) (السنة 45) (الأربعاء 28 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 2 يوليو سنة 2008)، ص. 05.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 07- 08.

أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال الغير في التسول ... أو الخدمة كرها أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء..." [1]

هذا الشكل الذي يُعد أكثر خطورة من الهجرة غير الشرعية في حدِّ ذاتها مثَّل حلقة جديدة من حلقات التهديدات الأمنية الجديدة ذات البُعد عبر وطني الإقليمي والعالمي، خاصة وأنَّها تأخذ الإنسان كسلعة تُباع وتشترى، مثلها مثّل كل أشكال العبودية التي بدأت في الانتشار خاصة في المجتمعات الفقيرة ذات الأقلية الغنية، وهنا أوجب جس النبض اتجاه هذا التهديد الحقيقي الذي يُهدِّد أمن الفرد أولا والمجتمع والدولة ككل والإنسانية بصفة عامة، أم أنَّ هذه التهديدات هي النتيجة الباطنة للعولمة وما خلفته من سلبيات في دول العالم النامي الذي يعاني من كل أشكال الفقر وحالة غياب الأمن؟.

جدول رقم (22): الإحصائيات المسجلة من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	4 394	6 103	14 165	6 834	4 465
نسبة التغيير%	---	38.9+	163.1+	51.76-	53.07-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية السنوية 2015، نتائج معتبرة وغير مسبوقة»، مجلة الجيش، (العدد 630) (جانفي 2016)، **مرجع سابق**، ص ص. 21- 23.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الحصيلة العملياتية 2016»، مجلة الجيش، (العدد 641) (ديسمبر 2016)، **مرجع سابق**، ص. 20.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،«الحصيلة العملياتية 2017، نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 654) (جانفي 2018)، **مرجع سابق**، ص. 22.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «حصيلة العمليات لسنة 2018، نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب»، مجلة الجيش، (العدد 666) (جانفي 2019)، **مرجع سابق**، ص. 20.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الحصيلة السنوية 2019»، مجلة الجيش، (العدد 678) (جانفي 2020)، **مرجع سابق**، ص. 75.

بخصوص العمليات الميدانية لمحاربة هذا التهديد الأمني فقد سجلت وحدات الجيش الوطني الشعبي خلال الفترة 2015-2019 العديد من العمليات والتي تمّ من خلالها القبض على عدد معتبر من المهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من إفريقيا أو المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين المتوجهين إلى أوروبا عبر الواجهة البحرية، بخصوص أعلى حصيلة فقد سجلت سنة 2017 بتوقيف 165 14

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات»، **الجريدة الرسمية**، (العدد 15) (السنة 46) (الأحد 11 ربيع الأول عام 1430 الموافق 8 مارس سنة 2009)، ص. 05.

مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة وأدنى حصيلة سُجلت سنة 2015 بتوقيف 394 4 مهاجرا، هذه العمليات والتي مكنت في الوقت ذاته من توجيه ضربات محورية لشبكات الهجرة غير الشرعية الناشطة داخل الجزائر وحتى عبر الحدود مع الأقاليم ذات التماس الجغرافي مع الجزائر خاصة من إفريقيا.

أمّا بخصوص نسبة التغيير في الإحصائيات فقد عرفت هذه النسبة سنة 2019 انخفاضا يقدر بحوالي −53.07% مقارنة بسنة 2018 وهو دليل على العمليات التي نفذتها وحدات الجيش الوطني الشعبي خاصة عبر الحدود الجنوبية، كما بلغت نسبة التغيير سنة 2018 حوالي −51.76% مقارنة بسنة 2017 حيث أنّ هذا الانخفاض عززته اليقظة لدى أفراد الجيش الوطني الشعبي، كما تمّ الإشارة إليه فإنّ أعلى نسبة تغيير تمّ تسجيلها سنة 2017 بحوالي +163.1% مقارنة بسنة 2016 وهي أعلى نسبة سُجلت في السنوات الخمس الأخيرة خاصة في ظل تنامي الحرب في مالي و أثر ذلك على نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية، بخصوص سنة 2016 فقد تمّ تسجيل نسبة تغيير قدرت بحوالي +38.9% مقارنة بسنة 2015 وهو ارتفاع نسبي إذا ما تمّ الأخذ بالارتفاع الهائل الذي حدث في إحصائيات 2017.

لعله يمكن الوقوف هنًا على نقطة جد مهمة تمثّلت في خلط بعض القراء في ما بين مصطلحات الهجرة واللجوء والنزوح، حيث أنَّ هذه المصطلحات تختلف في الكثير من النقاط فاللجوء يعني "كل شخص يُغيِّر مكان إقامته خارج حدود بلده الأصلي بعبور حدود الموطن الأصلي إلى دولة أخرى خوفا من الاضطهاد أو الخطر بسبب التمييز العنصري أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أو سياسية"، كما عرّفت اتفاقية **جنيف** سنة 1951 اللاجئ بأنَّه "الشخص الذي ينشأ داخله خوفا معقولا من الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الاجتماعي أو بسبب رأيه السياسي ولا يستطيع أو لا يرغب في طلب الحماية من سلطات دولته. بينما المهاجر فإنَّه يتمتع بصفة الرغبة والاختيار فتتم عن سابق تمعن وتفكير"،[1] حيث أنّ اللجوء في الغالب يرتبط بالحروب وحالات اللاأمن جراء النزاعات الأهلية أي أنّه يأخذ البُعد عبر الوطني كمنظور جغرافي.

في ظل ذلك فإنّ النزوح يرتبط بالمجال الوطني حيث يُنظر إليه إلى أنَّه "حركة فرد أو جماعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة لتشير إلى الأفراد الذي انتقلوا من مكان إقامتهم وتركوا مناطقهم

[1] كواش زهرة، «إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية»، **حوليات جامعة الجزائر1**، (المجلد 30) (العدد الأول) (جامعة بن يوسف بن خدة– الجزائر، ديسمبر 2016)، ص. 48.

الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولهم خوفا من النزاعات والحروب الأهلية أو المجاعة أو بسبب انتهاك حقوقهم الأساسية... ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثِّر خارجي مهدِّد لحياة الأفراد والجماعات"[1]، وهنَّا يلاحظ عديد نقاط الإلتقاء والاختلاف بين المصطلحات الثلاث، إذ لو تمّ الأخذ بالبُعد المكاني فإنّه يُلاحظ أنّ كل من الهجرة غير الشرعية واللجوء يأخذ البُعد عبر الوطني كمجال مكاني في حين أنَّ النزوح يرتبط بالبُعد الوطني أي داخل حدود الدولة الواحدة، ضف إلى ذلك أنّ كلا منهم يشترك في أنّ من أحد أسبابه الحروب والنزاعات خاصة في ظل ما تعيشه القارة من تنامي عديد بؤر التوتر.

تشير بعض الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2015 إلى أنّ عدد اللاجئين الصحراويين في الجزائر بلغ حوالي 000 165 لاجئا بالإضافة إلى اللاجئين السوريين والماليين[2]، حيث أكد هذا التقرير على الحرص الشديد من طرف الجزائر على تعزيز القيم الإنسانية والتأكيد على حقوق الإنسان كبُعد مركزي في السياسة العالمية، وخاصة في الوضع الراهن والذي تعاني فيه عديد الدول من الأزمات والحروب الأهلية وكل ما من شأنه أن يهدِّد الأمن الإنساني للأفراد.

فالهجرة غير الشرعية بصفة عامة مثّلت مأزقا أمنيا للوحدات السياسية في المتوسط والتكتلات الإقليمية والعالمية خاصة وأنّه تمّ أمننتها فصارت تمثّل تهديدا ورهاناً أمنيا جديدا للأمن في المتوسط، أخذت أمننة الهجرة غير الشرعية عديد الإشكاليات المحورية والتي أوجبت على دول شمال وجنوب المتوسط التعامل الفعلي معها، الإشكالية الأولى تمثلت في أنّ الهجرة غير شرعية انتقلت من كونها قضية اقتصادية واجتماعية إلى قضية أمنية تشكل تهديدا للدول، أمّا الإشكالية الثانية فترتكز على التركيبة البشرية في أوروبا والتي تضم عددا هائلا من المهاجرين الوافدين إليها منذ عقود مضت، في حين تتمثّل الإشكالية الثالثة في صعوبة التنظير لإيجاد اقتراب موحد لدراسة وتحليل هذه الظاهرة، في حين أنّ أخطر إشكالية وأعقدها هي التزايد المستمر للهجرات إلى أوروبا.[3]

بالرجوع إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر يُلاحظ أنّ الجزائر اتخذت عديد المقاربات الفعالة لمحاربة هذا التهديد مزجت بين المقاربة الإنسانية والقانونية والأمنية، قبل ذلك فإنَّ أخطر آثار الهجرة غير الشرعية سواء على الجزائر أو أي وحدة سياسة أخرى يتمثل في تشكيل هؤلاء المهاجرين لعصابات

[1] كواش زهرة، «إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية»، **مرجع سابق**، ص. 48.

[2] الجمهورية السويسرية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **تقرير النداء العالمي 2015**، (2015)، ص. 02.

[3] بقلوش حبيبة، «الهجرة غير الشرعية مأزق أمني في البحر الأبيض المتوسط»، **مرجع سابق**، ص. 163.

إجرامية في دول المصب أي الدول التي يهاجَر إليها، بالإضافة إلى عمليات النهب والسرقة خاصة في ظل تأزم أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا، يضاف إلى ذلك أنّ هناك العديد من الشبكات التي تستغل هذه الفئة من المهاجرين في الترويج للتطرف الفكري، وتوظيف البعض منهم في العمالات ذات الصفة العشوائية[1]، لا تتوقف الآثار هنا بل تتعداها لتشمل باقي ميادين الحياة الأخرى.

من بين المقاربات القانونية التي تبنتها الجزائر في إطار جهود مكافحة الهجرة غير شرعية ما جاء في نص القانون 09-01 في المادة 175 مكرر 1:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين(2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".[2]

لعل هذه المادة من بين المواد التي أكدت على التعامل الفعلي والفعَّال للمشرِّع الجزائري مع هذه الظاهرة التي استفحل التعامل معها في كل دول العالم تقريبا، إلا أنّ المقام لا يساعد على إدراج كل المواد التي يتعامل وفقها القانون الجزائري مع هذه الظاهرة باعتبار أنّ هذه الدراسة تأخذ البُعد الأمني كبُعد أساسي للتحليل، ضف إلى ذلك أنّ قانون العقوبات الجزائري أكد في العديد من المرات على التعامل الدقيق مع المهاجرين غير الشرعيين وضرورة عدم الخلط بينهم وبين اللاجئين.

كما أنّ نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية لم يقتصر على التهديد الاقتصادي والاجتماعي بل تعداه ليشمل الجانب الديني حيث أنّ"...التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين على الجزائر أثّر إلى درجة معتبرة في البُعد الديني، إذ تزامن مع تنامي حركات التطرف وظهور الجماعات ذات التوجه الديني في الفضاء الجزائري، ممَّا حتّم جليا دق ناقوس الخطر في ظل تنامي حركات العنف المسلح القائم على

[1] بن صغير فارس، أوموسى ذهبية، «واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والتدابير»، **آفاق لعلم الاجتماع**، (المجلد الخامس) (العدد الثاني) (جامعة لونيسي علي-البليدة، ديسمبر 2015)، ص. 319.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات»، **مرجع سابق**، ص. 04.

التوظيف الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين في الأعمال العدائية وجرائم السرقة... "[1]، وفقا لذلك تستغل الجماعات المتطرفة المهاجرين غير الشرعيين تحت الإغراء المالي لتمرير أجندتها والتي تهدف إلى زعزعة استقرار الجزائر.

كما أنَّه وفي ظل المُعطيات الأمنية والجيوسياسية الراهنة فإنّ نشاط شبكات الهجرة غير شرعية سيتوسع سواءا جغرافيا أو إستراتيجيا وستتحالف هذه الشبكات مع الجماعات الإرهابية قصد تهريب الإرهابيين من إفريقيا إلى الأراضي الجزائرية والأوروبية، باعتبار أنّ الجماعات الإرهابية ستوفِّر الغطاء المادي لنشاط هذه الشبكات، كما ستعزِّز شبكات الهجرة غير شرعية شراكاتها مع شبكات الجريمة المنظمة في إطار التحالف الذي سيهدِّد بشدة الأمن الوطني الجزائري، ممَّا يوجب تبني رؤى أمنية صلبة أكثر ملامسة للواقع الأمني في التعامل مع هذه الشبكات التي تستغل الغطاء الإنساني لخدمة أجندتها ومصلحتها.

الفرع الثاني: مركزية الوضع الأمني في ليبيا ضمن ثنائية الطرد والجذب للهجرة غير الشرعية

ضمن أبجديات الحروب يُنظر إلى النزاعات المسلحة على أنّها عوامل طاردة للأفراد بحثا عن بيئة آمنة حيث أنّ البحث عن الأمن يعتبر رغبة حياتية لكل الأفراد، من منطلق أنّ المنظور الحياتي للأفراد ومُخرجات النزاعات والحروب يتعارضان في الرغبة نحو الأمان وما تفرزه النزاعات من مخرجات عنيفة طاردة للأفراد، الأمر الذي يُمكن إسقاطه على حالة ليبيا باعتبارها من أبرز القضايا الأمنية التي تشهد تناميا في درجات العنف المسلح، قابله نفور الأفراد من ليبيا إلى الأقاليم المجاورة أو تلك التي تشهد درجات أعلى من الأمن ما شكّل بروز ليبيا في القرن الواحد والعشرين كإحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين باعتبارها بلد منبع للهجرة غير الشرعية.

لم تقتصر النزاعات في ليبيا على كونها عوامل طرد للمجالات الحياتية بل ما يُلاحظ في الواقع الميداني الليبي الاقبال المعتبر للمهاجرين من باقي الدول الافريقية التي تشهد مسارات أكثر من العنف المسلح، إنّ هذه المعطيات الميدانية زاوجت بين ليبيا من عديد جوانب المرتكزة على موقعها في معادلات الهجرة غير الشرعية بين الطرد والجذب، من حيث أنّها تمثِّل البيئة الحاضنة للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الافريقية من الساحل أو جنوب الصحراء والمتأثِّرة بتداعيات الأزمات الداخلية، يضاف إلى ذلك

[1] رحموني عبد الرحيم، «أمننة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وتداعياتها على الجزائر»، في: رحموني عبد الرحيم [محرر] وآخرون، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1، 2019)، ص. 116.

ما تشهده البيئة الليبية من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية الوطنية وعبر الوطنية ما أدى أساسا إلى بروز ثغرات حدودية استغلتها شبكات الهجرة ضمن نشاطاتها الخارجية.

من ذلك تبنّت شبكات الهجرة غير الشرعية من/إلى/عبر ليبيا عديد المسالك الجغرافية، لعل أبرزها:[1]

1. من **السودان** عبر الحدود المصرية، ومنها إلى ليبيا عبر **جبل عبد المالك** شرقا إلى منطقة **السرير** مروراً على منطقة **الواحات** وصولا إلى منطقة **أجدابيا** و**البريقة**، ثم إلى الشمال وصولا إلى أوروبا.

2. من **السودان** إلى **المرماك** إلى منطقة **سليمة** جنوب **العوينات** بجمهورية مصر العربية، ثم إلى جبل عبد المالك، ومنه إلى **بوزريق**، وإلى منطقة **تازربو** التي تبعد حوالي 280 كم عن **الكفرة**، ومن تمّ إلى منطقة أجدابيا والبريقة وصولا إلى أوروبا.

3. من **السودان** إلى المرماك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بحوالي 70 كم، ومنه إلى **سيف البرلي** بحوالي 80 كم من العوينات، ومنه إلى جبل **الشريف** وصولا إلى منطقة **ريبانة** التي تبعد عن الكفرة بحوالي 135 كم.

4. من **السودان** إلى المرماك رجوعاً إلى السودان بالقرب من **قلع التوم** بحوالي 100 كم، مرورا بالأراضي التشادية، ويتجه بالقرب من منفذ السارة البري، وصولاً إلى منطقة ريبانة، ثم إلى منطقة السرير، متجهين إلى مدينة أجدابيا شمالاً.

5. من **دارفور** في السودان مرورا على **القلع الغربي** فيها، ثم عبور ليبيا بالقرب من منفذ السارة إلى خط الأربعمائة، ومن ثم إلى جبل **كلمنجة** ومنطقة **واو الناموس** إلى **سبها**، ثم إلى **طرابلس**.

6. من **تشاد** إلى ليبيا بالقرب من منفذ السارة البري، ومنه إلى منطقة ريبانة أو **جبل كلنجة**.

7. هو خط جديد نشأ بعد سيطرة قوات الجيش الليبي على مدينة أجدابيا، حيث يبدأ من مدينة **زلة** ثم **الجفرة**، ف**القطرون**، ثم إلى **مرزق**، و**ادري**، وسبها، مروار بالكفرة.

[1] أبو زيد محمد إمحمد محمد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018-2019)، ص ص. 65، 66.

في المجال المؤسساتي للتعاطي مع هذا التهديد تمّ في 04 يونيو 2014 إصدار القرار الوزاي رقم 386 القاضي بانشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية تابع لوزارة الداخلية الليبية تُوكل إليه مهام: [1]

– "دراسة ووضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

– ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا ووضعهم بمراكز الإيواء ومتابعتهم واستكامل الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

– القيام بأعمال التحري عن تهريب الأشخاص والتسلل عبر الصحراء والمناطق الحدودية واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها.

– الإشراف المباشر على مراكز مكافحة التسلل والتهريب ونقاط التمركز الحدودي وإعداد بيان تفصيل وإحالته إلى الجهات المختصة.

– توثيق القيود والبيانات الخاصة بالمتسللين والمهربين ومن انتهت تأشريتهم والذين يتم ضبط تواجدهم وإقامتهم داخل البلاد بطريقة مخالفة للقانون.

– القيام بخدمة مراكز مكافحة التسلل والتهريب وإيواء ما يُحال إليها من الجهات المختصة ممّن يتواجدون داخل البلاد بالطرق المخالفة للترشيعات المنظمة للإقامة والعمل.

– وضع الاستمارات والبطاقات والنماذج من واقع معلومات الاستبيان للمهربين والمتسلِّلين وذوي الشأن الذين يتم ضبطهم في قضايا الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وتفريغها وتحليلها للرجوع إليها عند الاقتضاء.

– إعداد خطة تدريب سنوية لتدريب العناصر التابعين للجهاز محليًا ودوليًا.

– التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة."

[1] امهيدي محمد امهيدي، «التشريع الليبي وحدود الأنظمة القضائية لمكافحة الهجرة غير النظامية»، **دعم**، (العدد الرابع) (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان–تونس، نوفمبر 2019)، ص. 50.

بالرجوع إلى ليبيا قبل 2011 فإنّه يُلاحظ أنّ الحكومة شجعت الهجرات إلى ليبيا أملا في تغطية العجز في اليد العاملة المؤهلة، ومن ثمّ تحولت إلى بلد عبور للهجرات غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا، تضمنت الاتفاقية الإيطالية-الليبية 2007-2009 عديد الأحكام المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والمتعلقة باعتراض المهاجرين في المياه الدولية وإعادة إرجاعهم إلى ليبيا سواء الليبيين أو غيرهم من المهاجرين الأفارقة، الأمر الذي انطلقت منه المحكمة الأوروبية سنة 2012 في أنّ المهاجرين الأفارقة قد يتعرضون إلى تعامل تعسفي من طرف القوات الإيطالية وفي نفس الوقت من سوء المعاملة في ليبيا، حيث رصدت المنظمة الدولية للهجرة في أغسطس 2016 حوالي 957 276 مهاجرا إلى ليبيا (عبور/مصب)، كما رصدت سنة 2016 وصول 542 168 مهاجرا إلى إيطاليا معظمهم من ليبيا مقارنة بسنة 2015 والتي سُجل فيها 205 144 مهاجرا.[1]

من ذلك كان المشرِّع الليبي قد حدد عديد الجرائم التي تترتب عن الهجرة غير الشرعية بمقتضى القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، أولها **جريمة الدخول إلى الأراضي الليبية** أو **الإقامة بها دون إذن** والتي يترتب عنها السجن أو غرامة لا تزيد عن 000 1 دينار ليبي، أما الثانية فهي **جريمة إدخال/إخراج المهاجرين غير الشرعيين إلى/من ليبيا** يترتب عنها السجن لمدة لا تزيد عن ستة (06) أشهر وغرامة مالية بين 000 5-000 10 دينار، الجريمة الثالثة وهي **الانتماء إلى منظمة لتهريب المهاجرين** والتي يترتب عنها السجن لمدة لا تقل عن خمس (05) سنوات وغرامة بين 000 10-000 30 دينار، في حين ترتكز الجريمة الرابعة في **تشغيل المهاجرين غير الشرعيين** والتي تختلف عقوبتها بين غرامة مالية بين 000 1-000 3 دينار يتم مضاعفتها إذا كان الجاني من الأجهزة الأمنية المكلفة بحراسة الحدود، أمّا الجريمة الخامسة فهي **عدم الإبلاغ عن جرائم الهجرة غير الشرعية** والتي يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من سنة وغرامة مالية بين 000 1-000 5 دينار.[2]

مما قد يلاحظ في الحالة الليبية أنّ الموقع الجغرافي الذي تتواجد فيه ليبيا يُعد من بين الأسباب الإستراتيجية التي أدت إلى تنامي الهجرة غير الشرعية بحكم قرب ليبيا من السواحل الإيطالية، ما مثّل أحد المسالك المتميِّزة بقصر المسافة مقارنة بباقي المسالك الأخرى إلى أوروبا، يضاف إلى ذلك حالة الفوضى الحدودية والانزلاق الأمني الذي تعيشه ليبيا منذ 2011 والذي مثّل أبرز حلقات الدفع بشبكات

[1] الجمهورية السويسرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا**، (ديسمبر 2016)، ص ص. 04- 10.

[2] امهيدي محمد امهيدي، «التشريع الليبي وحدود الأنظمة القضائية لمكافحة الهجرة غير النظامية»، **مرجع سابق**، ص ص. 46- 48.

الهجرة غير الشرعية في ظل غياب سلطة قادرة على التعامل الفعلي مع هذا التهديد الأمني، وأصبحت ليبيا بذلك أبرز الوجهات الاستراتيجية للمهاجرين غير الشرعيين سواء من القارة الإفريقية أو من دول المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، الأمر الذي فتح المجال أمام خلايا تهريب المهاجرين لأن تستفيد من المستحقات المالية التي يقدمها المهاجرون غير الشرعيون قابله خسارة ليبيا لمداخيل هائلة كانت ستكون على شكل رسوم جمركية تموّل الاقتصاد الوطني.[1]

جدول رقم (23): عدد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا والذين يدخلون إلى أوروبا سنويا خلال الفترة 2016-2018

عدد المهاجرين القادمين من ليبيا والمحتمل دخولهم كل سنة إلى أووربا	2018	2017	2016
100 000	55 000	111 000	250 000

المصدر: أبو زيد محمد إمحمد محمد، «الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017»، **مرجع سابق**، ص. 66.

نظرا لغياب قدر كافي من الإحصائيات البيانية لأعداد المهاجرين غير الشرعيين الذي يستخدمون ليبيا كممر عبور فإنّه يُلاحظ انخفاضا محسوسا خلال الفترة 2016-2018، حيث شهدت سنة 2016 أعلى قدر من الارتفاع حين بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 000 252، مرتكزا على الوضع الأمني في ليبيا من جهة ومن جهة أخرى السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية تحت غطاء حماية حقوق الانسان، قبل أن تنخفض بأكثر من 000 139 سنة 2017 ويصل عددهم حوالي 000 111 ويواصل هذا المؤشر الانخفاض بأكثر من 000 50 مهاجر ويبلغ سنة 2018 ما يقارب 000 55 مهاجر غير شرعي، الأمر الذي يؤكد على السياسة الأمنية التي تبنتها أروبا بعد سنة 2016 والقاضية بردع أي شكل من الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها، والنظر إلى دول المنطقة المغاربية وبالأخص ليبيا على أنّها بلد مصدر للتهديدات الأمنية التي قد يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون إلى أوروبا والقادمين من ليبيا.

الفرع الثالث: حدود التوافق والاختلاف بين نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وليبيا

يمكن القول أنّ الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني للأمن والاقتصاد الوطني للجزائر وليبيا مثّلت أبرز الرهانات الأمنية، التي استحال التعامل الفعلي معها بالرغم من الإجراءات الأمنية والقانونية التي اتخذتها الدولتان في إطار محاربة كل أشكال الهجرة غير الشرعية، مثلما حدث في باقي الدول التي تشهد

[1] أبو زيد محمد إمحمد محمد، «الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017»، **مرجع سابق**، ص ص. 30- 63.

تنامي هذه الظاهرة التهديدية سواء في مرحلة الاستقرار أو الانفلات الأمني، ونظرا لتمتع الجزائر وليبيا بقدر كبير من الإغراءات الجغرافية فإنّ شبكات تهريب المهاجرين استغلت هذا المُعطى لتعزيز نشاطاتها سواء عبر البحر من خلال استغلال الفجوات الأمنية البحرية، أو عبر البر بتوظيف مقاربة ملء الفراغ الاستراتيجي للثغرات الأمنية الحدودية.

إنّ هذه المعادلة التي تمثّلها الهجرة غير الشرعية في حسابات الجزائر وليبيا حملت معها عديد نقاط التشابه، خاصة وأنهّما مثّلتا دولتا منبع للأفراد إلى أوروبا بالأساس أملاً في إيجاد بيئة أكثر دافعية لتحقيق الرغبات الحياتية، وفي نفس الوقت دولتا مصب للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية وحتى الدول العربية المحاذية لليبيا (السودان، مصر) من منطلق أنّ الجزائر 2000-2021 وليبيا قبل 2011 تمتعتا بقدر كبير من الاستقرار الذي مثّل عامل مشجِّع للمهاجرين غي الشرعيين، يضاف إلى ذلك موقعهما الجغرافي الذي يتوسط القارتين الأروبية والإفريقية والذي مثّل منطقة عبور للهجرات غير الشرعية من افريقيا أو منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا، الأمر الذي أبان عن تمتع الجزائر وليبيا بهذا القدر الاستراتيجي من الحيوية في مجال مسارات الهجرة غير الشرعية.

من ذلك فإنّ هذه الحيوية الاستراتيجية أسّست لمنطلق التعامل مع الهجرة غير الشرعية أمنيا وتشريعيا مع ما تمثّله من عوامل جذب لكل أشكال المهاجرين والمرتكِّزة أساسا بحال الاستقرار الأمني الذي تشهده الجزائر والذي شهدته ليبيا قبل 2011، مع الأخذ بالحسبان عوامل الطرد المتمركزة في النزاعات المسلحة الذي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات وليبيا بعد 2011 وفق معادلة أنّه كلّما ازدادت حدة النزاعات المسلحة قابله نفور للأفراد بحثا عن بيئة آمنة تضمن لهم العيش السليم، إنّ هذه المعطيات التي برزت إلى الساحة الميدانية بين الطرد والجذب ساعدت الباحثين في هذا المجال على الفهم المعمَّق لمسار انتشار هذا التهديد الأمني كما أبرزت حقيقةً عن كل المعطيات الإيجابية والسلبية التي تمثّلها الجزائر وليبيا في مجال التعاطي الفعلي مع هذا التهديد الأمني.

في الوقت ذاته فإنّ الموقع الجغرافي الذي تتواجد فيه الجزائر وليبيا أوجدهما ضمن نسق غير متناهي من مسارات الهجرة غير الشرعية، وأحد المسالك الحيوية للهجرة غير الشرعية العالمية ما بين القارتان الإفريقية والآسيوية إلى القارة الأوروبية، وهو أحد المعطيات الأساسية في مجال تفسير وتحليل الهجرة غير الشرعية التي لم تقتصر على الطابع الوطني بل تعدته إلى المجال عبر الوطني من منطلق الأبعاد المكانية في مسايرة تحليل الهجرة غير الشرعية كتهديد ورهان أمني، إلا أنّ العقبة الأساسية التي

أصبحت تؤرق الباحثين في هذا المجال خاصة في الدول المغاربية وبالأخص الجزائر وليبيا تتمحور في غياب أرقام دقيقة وإحصائيات لأعداد المهاجرين/الوافدين من/إلى الجزائر وليبيا، وهو ما قد يُعيق من التعامل الفعلي في ظل غياب معطيات بيانية دقيقة لمعرفة مدى نجاح أوفشل السياسات الأمنية والأطر التشريعية في مجال الهجرة غير الشرعية.

في مقابل ذلك فإنّ التجربتين الجزائرية والليبية في مجال الهجرة غير الشرعية تختلفان في عديد النقاط التي تتمركز حول خصوصية كل دولة جغرافيا وأمنيا وتشريعيا، من حيث ما يمثّله البلَدان في مجال الاستقرار والانفلات الذي يميِّز الواقع الأمني الميداني، ففي ليبيا تعتبر حالة الانفلات الأمني أبرز المسبِّبات التي مثّلت عوامل طرد الليبيين إلى مناطق أكثر أمانا، عكس الجزائر التي تشهد حالة من الاستقرار الأمني ومنه فإنّ نسب البطالة في الواقع الميداني الجزائري تعتبر السبب الرئيسي الذي يدفع الجزائريين للهجرة إلى أوروبا وهذا بالارتكاز على البُعد الاقتصادي للمجالات الحياتية، وعليه فإنّ المتغيّر الأمني يعتبر أبرز المفسِّرات الدقيقة في ليبيا يقابله المتغيِّر الاقتصادي الذي مثّل أبرز التفسيرات الحقيقية للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

يضاف إلى ذلك أنّ ليبيا ونظرا لخصوصيتها الأمنية بعد 2011 فإنّها غنية بأشكال عديدة من عوامل طرد الأفراد، حيث لم تقتصر فقط على عوامل الطرد الميدانية بل حتى الاقتصادية نظرا للأوضاع الاقتصادية المزرية التي أصبحت تعيشها ليبيا كإفراز لحالة الانزلاق الأمني، أو السياسية المتمركزة أساسا في غياب سلطة قادرة على التعاطي الحقيقي مع هذا التهديد الأمني الذي استباح الحدود الوطنية لنشاطاته التهديدية، عكس الجزائر التي اقتصرت فيها عوامل الطرد على المجالات الاقتصادية التي تبرز في الجزائر كتحدي أمام تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني، هذا وإنّ تعدد عوامل الطرد في ليبيا وقلتها في الجزائر هو السبب الرئيسي الذي يمكن من خلاله قياس درجة التقارب والاختلاف في التجربتين الأمنيتين.

المبحث الثالث: المؤشِّرات الاقتصادية ذات التماس المباشر مع الواقع الأمني

لا يخفى على أحد من الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية الدور الذي تُوليه الوحدات السياسية لهذه العملية الاقتصادية، التي تُعد ركيزة أساسية ضمن مجال الحفاظ على وزن الدولة داخليا وخارجيا خاصة إذا كانت هذه المعادلات ذات طبيعة علائقية مع المعادلات الأمنية، ما قد يُلاحظ في كل الوحدات الاقتصادية أنّها شديدة التأثر بأي صعود أو هبوط في مؤشِّرات الأمن باعتباره ركيزة محورية من ركائز العمليات الاقتصادية ككل والمسايِر في الوقت ذاته لكل الأطر الاقتصادية النظرية والميدانية، في هذا المبحث ستحاول هذه الانطلاقة قياس مدى تأثر التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا بواقع البيئة الأمنية على فترات متعدِّدة تمتزج بين الانفلات والاستقرار الأمني.

سيُحاول الباحث في سياق الحديث عن واقع ومؤشِّرات التنمية الاقتصادية في الدولتان قياس مدى تأثر العمليات الاقتصادية بالمؤشِّرات ذات التماس المباشر مع البيئة الأمنية، حيث يتم تقسيم هذا المستوى إلى ثلاث مستويات يضم كل مستوى منها أحد المؤشِّرات التي يعتمد عليها الباحث في قياس هذه العلائقية الميدانية، خاصة مع ما شهدته البيئة الأمنية في الجزائر تسعينيات القرن الماضي وليبيا بعد 2011 والمتميِّزة بتنامي كل أشكال التهديدات الأمنية ذات الطبيعة المباشرة في تأثيرها على العمليات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من هذه الطبيعة الاقتصادية–الأمنية ذات تأثير متبادل يرتكز على الانطلاقة النظرية لهذه الدراسة في تحليل مدى تأثير هذه التهديدات على العمليات الاقتصادية وفق فترات متباينة.

من ذلك فإنّ هذه الانطلاقة في تحليل طبيعة التأثير ترتكز على مجموعة من المؤشِّرات التي يراها الباحث كفيلة لقياس طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية ملامِسة بصفة مباشرة لهذه الطبيعة في جوانب حساسة، من منطلق اعتماد هذا المستوى على مؤشِّر البطالة الذي يُعتبر أحد مخرجات الأزمات التنموية التي عانت منها الدولتان وفي نفس الوقت أبرز مدخلات الواقع الأمني المتأزم، حيث يُنظر سوسيولوجيا وسيكولوجيا إلى مؤشِّر البطالة على أنّه أبرز العوامل التي تتغذى منها التهديدات الأمنية، فمثلا بتنامي البطالة يتجه الأفراد إلى تبني التهريب كآلية لتعزيز معيشتهم –وهو دليل يتحجج به المهربون– خاصة في المناطق الحدودية والتي لا زالت تعرف في الآونة الأخيرة ارتفاعا محسوسا في معدلات التهريب.

هذا وإنّ لمؤشّر الناتج المحلي دورا بارزا في ملامسة هذه العلاقة خاصة وأنّه مُخرج حقيقي لمدى تأثر العمليات الاقتصادية بمستويات الأمن المتوفرة بين الارتفاع والانخفاض في مستوياته الإجمالية، فهو بذلك أدق المؤشّرات التي يمكن من خلالها قياس التأثير الحقيقي للأوضاع الأمنية على العمليات الاقتصادية، ضف إلى ذلك فإنّه وعلى اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه السياحة في دعم الاقتصاد الوطني في عديد مستوياته فإنّه سيتم التركيز على هذا المؤشّر في تحليل علاقة الأمن والتنمية وفق فرضية أنّه كلّما ارتفع مستوى الأمن كلّما أدى ذلك إلى زيادة أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر وليبيا، حتى يتم توضيح هذه العلاقة بناءا على مؤشّرات الدراسة سيقسّم الباحث هذا المجال الزمني اعتباطيا إلى ثلاث (03) فترات كل عشر (10) سنوات وهذا حتى يتم محاولة تحليل هذه العلاقة بصورة أدق

المطلب الأول: معدلات البطالة

يعد هذا المؤشِّر حسب البنك الدولي من بين أبرز المؤشِّرات أهمية لقياس التنمية الاقتصادية في الوحدات السياسية، والتي تلعب دورا بارزا في معادلات الأمن والتنمية حيث يفترض الباحث أنّه كلما زاد ارتفاع معدلات البطالة قابله تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية خاصة توجه بعض الأفراد للتهريب كبديل وآلية يتحجج بها بعض المهربين للهروب من البطالة وهو منظور سوسيولوجي يأخذ البُعد الاجتماعي للأفراد بالحسبان وما قد يؤثِّر من خلاله هذا البُعد على مسارات الأمن والتنمية، ضف إلى ذلك أنّه كلّما زادت معدلات العنف والتهديدات الأمنية كلّما أدى ذلك إلى تزعزع في العمليات الاقتصادية والذي يصل في بعض الأحيان إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية نظرا لاستهدافها مما قد يُعزِّز من ارتفاع معدلات البطالة في الوحدات السياسية، يحاول الباحث وفقا لذلك اختبار هذه الفرضيات على الواقع الجزائري والليبي من منظور مقارن، حيث يوضح الجدول أدناه معدلات البطالة ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (−) خلال الفترة الزمنية 1991−1999.

جدول رقم (24): معدلات البطالة خلال الفترة 1991−1999 (%)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	20.60	24.38	26.23	27.74	31.84	28.56	25.43	26.83	28.37
نسبة التغيير	/	3.78+	1.85+	1.51+	4.1+	3.28−	3.13−	1.4+	1.54+
ليبيا	18.85	18.96	19.14	19.19	19.19	19.19	19.17	19.17	19.24
نسبة التغيير	/	0.11+	0.18+	0.05+	00	00	0.02−	00	0.07+

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي معدلات البطالة بالجزائر 1991−1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=1999&locations=DZ&start=1991

إجمالي معدلات البطالة بليبيا 1991−1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=1999&locations=LY&start=1991

في الجزائر ومن خلال الجدول يُلاحظ أنّ معدلات البطالة تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، أدنى معدل في هذه الفترة سُجل سنة 1991 حين بلغ معدل البطالة حوالي 20.6% وأعلى معدل تمّ تسجيله سنة 1995 بما يقارب 31.84%، مع بداية الأزمة الأمنية بدأت معدلات البطالة في الارتفاع بوتيرة أسرع مع تنامي العمليات الإرهابية والتي استهدفت عديد المجالات الاقتصادية الحساسة، مثّلت هذه التهديدات عوامل طرد لعديد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر إذ ومع انسحابها من الجزائر نظرا للبيئة الاستثمارية غير الآمنة ارتفعت أعداد البطالين بمستويات معتبرة، حيث ارتفعت بحوالي

+3.78% سنة 1992 وتواصل الارتفاع لتصل سنة 1993 إلى حوالي 26.23% بارتفاع +1.85% ويواصل الارتفاع بنفس الوتيرة ويبلغ سنة 1994 حوالي 27.74% بارتفاع +1.51%، إلا أنّ الملفت للنظر هو المعدل الذي بلغته البطالة سنة 1995 مع وصول الأعمال الإرهابية إلى ذروتها لتسجل الجزائر بذلك أعلى معدل بطالة وصل إلى 31.84% بارتفاع +4.1% وهو أعلى مستوى تمّ تسجيله طيلة الفترة 1990-2019، مع دخول برنامج الإصلاح الهيكلي* حيّز الخدمة وما حمله من بوادر إصلاح المنظومة الاقتصادية عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا، حيث انخفضت بـ-3.28% لتصل سنة 1996 إلى 28.56% وهو انخفاض اقترن مع فترة حكم الرئيس زروال وتبني الجزائر لدستور 1996، تواصلت إفرازات هذه المدخلات على معدلات البطالة حيث سجلت سنة 1997 حوالي 25.43% بانخفاض قارب -3.13% وهي تقريبا نفس النسبة التي تم تسجيلها بين 1995-1996، مع نهاية برنامج الإصلاح الهيكلي سجلت معدلات البطالة عودة الارتفاع حين بلغت سنة 1998 حوالي 26.83% بارتفاع +1.4% وتواصل الارتفاع بنسبة +1.54% وتبلغ سنة 1999 حوالي 28.37% وهو معدل متقارب مع ما تمّ تسجيله سنة 1996.

أما في ليبيا فقد عرفت الفترة 1991-1999 حالة من الارتفاع باستثناء سنة 1997 التي سجلت فيها معدلات البطالة انخفاضا نسبيا، أدنى معدل تمّ تسجيله سنة 1991 ببلوغ معدل البطالة 18.85% وأعلى معدل سُجل سنة 1999 بحوالي 19.24%، سلاسل الارتفاع بدأت مع سنة 1992 وبداية فرض العقوبات مما أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى فَقْد جزء من انتجاها نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض، الأمر الذي أكد على النُقص المسجل في العمليات الاقتصادية التي تعتمد بالأساس على اليد العاملة غير المؤهلة، ارتفعت معدلات البطالة بحوالي +0.11% سنة 1992 عندما بلغ معدل البطالة 18.96% مع أولى سنوات الحصار ويواصل هذا المؤشِّر في الارتفاع ويبلغ سنة 1993 حوالي 19.14% بزيادة +0.18% قبل أن يرتفع سنة 1994 لكن بمستوى أقل ممّا كان عليه في السنة السابقة بحوالي +0.05% عندما بلغ معدل البطالة 19.19%، في ظل الثبات المسجل لمؤشر البطالة في احصائيات سنوات 1995-1996-1998 فإنّ سنة 1997 عرفت انخافاضا بـ -0.02% وهو الانخفاض الوحيد المسجل طيلة الفترة 1991-1999، في حين سجلت سنة 1999 عودت الارتفاع المسجل في هذا المؤشر بحوالي +0.07% ببلوغ معدل البطالة 19.24%.

* للمزيد حول **برنامج الإصلاح الهيكلي** ينظر:

دحو سهيلة، «الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي»، **مرجع سابق**، ص ص. 122- 132.

من خلال ما تمّ عرضه لمعدلات البطالة بالجزائر وليبيا خلال الفترة 1991-1999 يتضح أنّه من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله خلال الفترة 1992-1995 وسنة 1999 حيث تميزت بالارتفاع المسجل في معدلات البطالة لكن بمستويات زيادة مختلفة، حيث تزامن هذا الارتفاع مع ما عاشته الجزائر جراء الأزمة الأمنية وليبيا مع بداية الحصار الدولي المفروض عليها، ضف إلى ذلك التشابه في الانخفاض المسجل سنة 1997 بالرغم من الاختلاف في نسب هذا الاخفاض في كل من الجزائر وليبيا.

في مقابل ذلك عرفت معدلات البطالة خلال الفترة 1991-1999 اختلافا في النسبة المسجلة خاصة في معاملات الارتفاع، ضف إلى ذلك شهدت سنة 1995 في الجزائر ارتفاع محسوسا في معدلات البطالة بـ +4.1% مقارنة بالسنة التي سبقتها في مقابل ذلك حافظت نفس السنة في ليبيا على معدل الثبات بـ 0%، أعلى ارتفاع في هذا المؤشّر بالجزائر سُجل سنة 1995 بـ +4.1% أما في ليبيا فقد بلغ +0.18% سنة 1993، بينما بلغ أكبر انخفاض في الجزائر -3.28% سنة 1996 أما في ليبيا فقد بلغ -0.02% سنة 1997 وهو الانخفاض الوحيد خلال هذه الفترة في ليبيا، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 1991-1999 في الجزائر بين +1.4% و+4.1% مقابل ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع بين +0.05% و+0.18%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت بين -3.13% و-3.13% في الجزائر مقارنة بليبيا التي سجلت انخافاضا وحيدا سنة 1997 بـ -0.02%.

سجلت معدلات البطالة في الجزائر وليبيا خلال الفترة 2000-2009 نوعا من الانخفاض مع بداية الانفراج النسبي للأزمة الأمنية والسياسية وبداية انتعاش الاقتصاد الوطني بتبني الجزائر لعديد البرامج والمخططات التنموية الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مقابل تذبذب في النسب المسجلة في ليبيا خاصة خلال المرحلة الأخيرة من الحصار الذي انفرج مع سنة 2003، يوضح الجدول أدناه معدلات البطالة ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2000-2009.

جدول رقم (25): معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009 (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	29.77	27.3	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
نسبة التغيير	1.4+	2.47-	1.4-	2.18-	6.07-	2.38-	3-	1.52+	2.46-	1.17-
ليبيا	19.19	19.16	19.23	19.23	19.14	19.02	18.8	18.6	18.51	18.95
نسبة التغيير	0.07-	0.03-	0.07+	00	0.09-	0.12-	0.22-	0.2-	0.09-	0.84+

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي معدلات البطالة بالجزائر 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2009&locations=DZ&start=2000

إجمالي معدلات البطالة بليبيا 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2009&locations=LY&start=2000

في الجزائر أولى الملاحظات في هذه الاحصائيات ما تمّ تسجيله في معدل البطالة سنة 2000 والذي سجل أعلى ارتفاع له منذ 1995 ببلوغ نسبة 29.77% نظرا لكون هذه السنة مثّلت المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأمنيتين، من بين الإيجابيات ما تمّ تسجيله من الانخفاض المستمر من سنة 2001 إلى 2009 -باستثناء سنة 2007- الأمر الذي يؤكد على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خاصة في ظل تبعات المرحلة الماضية والتي شهدت خلالها بعض الهزات الارتدادية من التهديدات الأمنية لكن ليس بمستوى العنف والانتشار الذي كانت عليه خلال التسعينيات، بخصوص الفترة من 2000 إلى 2003 فقد سجلت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا حين سجلت نسب انخفاض بين -1.4% و-2.47%، قبل أن تنتعش بشكل أفضل وتسجل انخفاضا محسوسا قارب -6.07% حين سجلت معدلات البطالة سنة 2004 حوالي 17.65% مع نهاية الحد الزمني لبرنامج دعم الاقتصاد الوطني*.

لتواصل سلاسل الانخفاض بوتيرة انخفاض ما بين -2.38% و -3% سنة 2005 و 2006 وتبلغ معدلات البطالة 15.27% و12.27% على التوالي، ما تمّ تسجيله سنة 2007 مثّل تحدي للسياسات الاقتصادية والذي تزامن مع منتصف فترة تبني الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو** حين سُجلت نسبة 13.79% في معدلات البطالة بارتفاع قارب +1.52%، ويواصل هذا المؤشّر سلسلة الانخفاض

* للمزيد حول **برنامج دعم الاقتصاد الوطني 2001-2004** ينظر:

نايلي محمد، بخوش صبيحة، «تقييم المخططات الخماسي للتنمية في الجزائر2001-2014»،**مرجع سابق**، ص ص. 632- 634.

** للمزيد حول **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009** ينظر:

قندوز طارق وآخرون، «المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم»، **مرجع سابق**، ص. 195.

والانتعاش سنتي 2008 و 2009 حين سجل ما نسبته 11.33% و 10.16% وهي أدنى نسبة مسجلة خلال هذه المرحلة بانخفاض -2.46% و 1.17% على التوالي، ومن تمّ فإنّ الجزائر خلال فترة 2000-2009 تمكنت من تحقيق أبرز أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في ظل الانخفاض الهائل المسجل في معدلات البطالة بين سنة 2000 وسنة 2009 حين بلغت نسبة الانخفاض ما يقارب -19.6% وهو انجاز هام ضمن مسارات إنعاش الاقتصاد الوطني، ومن ذلك فإنّ أعلى معدل للبطالة خلال مرحلة 2000-2009 كان سنة 2000 وأدنى معدل سُجل سنة 2009 حين بلغ معدل البطالة في الجزائر 10.2% أقل ثلاثة (03) أضعاف مقارنة بأعلى معدل مسجل سنة 2000.

أما في ليبيا فقد واصلت معدلات البطالة الثبات المسجل خلال الفترة السابقة حيث تراوحت بين 18% و 19% خاصة مع ما عرفه المجال الاقتصادي الخاضع لإعادة البناء جرّاء ما أفرزه الحصار الدولي وتبعات ما أُتهمت بها ليبيا بأنّها تدعم الجماعات الإرهابية، حيث سجلت سنة 2000 انخافاضا طفيفا بـ-0.07% مقارنة بسنة 1999، واصل هذا المؤشر في الانخفاض سنة 2001 عندما بلغ 19.16% بانخفاض -0.03% قبل أن يرتفع بـ +0.07% ويصل إلى 19.23% سنة 2002 ويثبت عند نفس النسبة مع سنة انفراج الحصار سنة 2003، الملاحظ هو درجة الانخفاض التي بدأت سنة 2004 حيث بلغت -0.09% في حين بلغت نسبة البطالة 19.14% وتواصل سلاسل الانخفاض سنة 2005 بـ -0.12% ببلوغ 19.02% وسنة 2006 بـ -0.22% ببلوغ 18.8% وتثبت نسبة الانخفاض عند -0.2% سنة 2007 وتبلغ نسبة البطالة 18.6%، كما عرفت سنة 2008 نسبة انخفاض نسبية قدرت بـ -0.09% ببلوغ 18.51% قبل أن ترتفع نسبة البطالة بـ +0.84% وتصل سنة 2009 حوالي 18.95%.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات البطالة بالجزائر وليبيا خلال الفترة 2000-2009 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله خلال الفترة 2004-2008 -باستثناء سنة 2007 بالجزائر- وسنة 2001 حيث تميزت بالانخفاض المسجل في معدلات البطالة لكن بمستويات مختلفة، تزامن هذا الانخفاض مع عودة الاستقرار الاقتصادي بعدما عاشته الجزائر وليبيا نتيجة المرحلة السابقة المتميِّزة أساسا بتوفر قدر كافي من عوامل طاردة لكل أشكال العمليات الأمنية.

في مقابل ذلك عرفت معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009 اختلافا في النسب المسجلة في خاصة في معاملات الانخفاض، ضف إلى ذلك ما شهدته سنة 2004 في الجزائر والذي مثّل انخفاضا

كبيرا في معدلات البطالة بـ-6.07% مقارنة بالسنة التي سبقتها، أعلى ارتفاع في هذا المؤشّر بالجزائر سُجل سنة 2007 بـ +1.52% أما في ليبيا فقد بلغ +0.84% سنة 2009، بينما بلغ أكبر انخفاض في الجزائر -6.07% سنة 2004 أما في ليبيا فقد بلغ -0.22% سنة 2006، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2000-2009 في الجزائر بين +1.4% و+1.52% مقابل ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع بين +0.07% و+0.84%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت بين -1.17% و-6.07% في الجزائر مقارنة بليبيا التي تراوحت نسب الانخفاض بها بين -0.03% و -0.22%.

كما تمّ الإشارة إليه خلال المرحلتين السابقتين فإنّ مؤشّر البطالة من بين المؤشّرات القادرة على تفسير المسارات السلبية والإيجابية للعمليات الاقتصادية، حيث أنّها قادرة على التفسير الدقيق لمدى تأثير التهديدات الأمنية على واقع التنمية الاقتصادية، يوضح الجدول أدناه معدلات البطالة ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2010-2019.

جدول رقم (26): معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2019 (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.2	12	11.89	11.81
نسبة التغيير	0.2-	00	1.01+	0.16-	0.82+	1+	1.01-	1.8+	0.11-	0.08-
ليبيا	19.03	19.02	19.03	19.05	18.94	18.87	18.77	18.61	18.46	18.34
نسبة التغيير	0.08+	0.01-	0.01+	0.02+	0.11-	0.07-	0.1-	0.16-	0.15-	0.12-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي معدلات البطالة بالجزائر 2010-2019، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=2010

إجمالي معدلات البطالة بليبيا 2010-2019، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2019&locations=LY&start=2010

في الجزائر شهدت بداية الفترة 2010-2019 انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة حيث بلغت سنة 2010 حوالي 9.96% بنسبة انخفاض -0.2% مقارنة بسنة 2009 قبل أن تتسم بالثبات عند نفس المعدل سنة 2011، سنة 2012 عرفت فيها معدلات البطالة ارتفاعا بـ +1.01% عندما بلغ معدل البطالة 10.97%، في ظل ذلك انخفضت معدلات البطالة سنة 2013 بنسبة انخفاض -1.15% عندما بلغت 9.82% وهو أدنى مستوى لمعدل البطالة خلال هذه المرحلة، قبل أن تسترجع سلاسل الارتفاع وتبلغ 10.21% سنة 2014 بارتفاع +0.39% ثمّ بارتفاع +1% سنة 2015، هذا وعرفت سنة 2016 انتعاشا في مؤشّرات البطالة حيث انخفضت معدلات البطالة بحوالي -1.01% حين بلغت 10.2% إلا أنّ الغريب في الأمر هو ما تمّ تسجيله سنة 2017 حين بلغ معدل البطالة 12% وهو أعلى

معدل له خلال الفترة 2010-2019، لتعرف سنتي 2018 و 2019 انخفاضا مستمرا في معدلات البطالة بحوالي -0.11% و -0.08% حين بلغت 11.89% و 11.81% على التوالي.

أمّا في ليبيا فقد واصلت معدلات البطالة في الارتفاع لتصل سنة 2010 مع بداية الأزمة السياسية حوالي 19.03% بارتفاع +0.08% مقارنة بسنة 2009، هذا وشهدت سنة 2011 انخفاضا نسبيا حوالي -0.01% ببلوغ 19.02% عكس سنة 2012 التي شهدت ارتفاعا بـ +0.01% عندما بلغت معدلات البطالة 19.03%، قبل أن تواصل الارتفاع سنة 2013 بـ +0.02% وتصل معدلات البطالة 19.05% وهو أعلى معدل خلال الفترة 2010-2019، إلا أنّ سنة 2014 عرفت حالة من عودة الانخفاض في مؤشّر البطالة عندما بلغ هذا المؤشر 18.94% بانخفاض -0.11%، وتواصل سلاسل الانخفاض ببلوغ معدلات 18.87% و 18.77% و 18.61% و 18.46% و 18.34% سنوات 2015-2016-2017-2018-2019 على التوالي.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات البطالة بالجزائر وليبيا خلال الفترة 2010-2019 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله خلال الفترة 2018-2019 والتي تميزت بالانخفاض المسجل في معدلات البطالة بمستويات متقاربة بين تراوحت بين -0.08% و-0.15%، حيث تزامن هذا الانخفاض مع حالة عدم الاستقرار السياسي في الجزائر لما قبل حراك 2019 وما يحدث في ليبيا من أعلى درجات غياب الاستقرار الأمني نظرا لتشابك الأوضاع وما أثّر بذلك على مسار العمليات الاقتصادية.

في مقابل ذلك عرفت معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2019 اختلافا في النسب المسجلة سواء في معاملات الانخفاض أو الارتفاع، ضف إلى ذلك ما شهدت سنة 2010 في الجزائر والذي مثّل انخفاضا قابله ارتفاع محسوس في ذات المؤشر بليبيا بفعل تداعيات الأزمة السياسية، أعلى ارتفاع في هذا المؤشر بالجزائر سُجل سنة 2017 بحوالي +1.8% أما في ليبيا فقد بلغ +0.08% سنة 2010، بينما بلغ أكبر انخفاض في الجزائر -1.01% سنة 2016 أما في ليبيا فقد بلغ -0.16% سنة 2017، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2010-2019 في الجزائر بين +0.39% و+1.8% مقابل ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع بين +0.01% و+0.08%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت في الجزائر بين -0.08% و -1.01% مقارنة بليبيا التي تراوحت نسب الانخفاض فيها ما بين -0.01% و-0.16%، كما وجب الإشارة إلى نقطة جد مهمة في مجال الاختلاف بين النسب المسجلة في الجزائر

وما يقابلها في ليبيا فقد عرفت هذه النسب اختلافا ملحوظا بين السنة والسنة التي سبقتها بفارق أكبر في غالب الأحيان، على عكس ليبيا التي لم تتعدى النسب فيها سواء 0.2% بالإيجاب/بالسلب.

وفقا للإحصائيات المسجلة في معدلات البطالة بالجزائر وليبيا 1990-2019 يتضح أنّ معامل التأثير الذي تمّ الانطلاق منه يتمركز في أنّه كلّما تميزت البيئة الأمنية بحالات متقدمة من عدم الاستقرار/الاستقرار الأمني كلما أدى ذلك إلى ارتفاع/انخفاض البطالة، وهي فرضية أوجدت لنفسها مكانة مركزية في الجزائر خلال الأزمة الأمنية 1990-1999 خاصة مع تزايد العنف المسلح والذي أثّر بدوره في ارتفاع معدلات البطالة، وفق متغيِّر وسيط يأخذ بالحسبان أنّ حالات الانفلات الأمني التي شهدتها الجزائر أثّرت بدرجة كبيرة على العمليات الاقتصادية خاصة وأنّ الجماعات الإرهابية استهدفت المنشآت الاقتصادية مؤثِّرة بذلك وبدور كبير في غلق هذه المنشآت وإحالة أعداد كبيرة من العمال إلى البطالة، يضاف إلى ذلك أنّه مع عودة الاستقرار الأمني في الجزائر بدأت معدلات البطالة بالانخفاض مستفيدة من ذلك بعودة النشاط الاقتصادي للمنشآت الاقتصادية المتضررة من الأعمال الإرهابية، أما في ليبيا فإنّ معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2019 ثبتت بين 18% و 19% ولم تتأثر بصورة كبيرة بتداعيات التهديدات الأمنية.

وعليه فإنّ أبرز الأسباب المباشرة التي أدت إلى ارتفاع البطالة ترتكز على درجات العنف المسلح التي تُميِّز البيئة الأمنية محل الدراسة، مثلما حدث في الجزائر خلال حالات عدم الاستقرار أو الاستقرار الأمني التي أكدت على صدق الفرضية التي تمّ تحليلها في الحالة الجزائرية، إلا أنّ الملاحظ في الحالة الليبية أنّها عرفت حالات استقرار في معدلات البطالة دون أيِّ تأثر بدرجات الاستقرار أو عدم الاستقرار الأمني مما يُحيل بالقول أنّ طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تميِّز الوحدات المدروسة لها تأثير كبير في تحديد طبيعة هذه العلاقة وجود أوغياب تأثير التهديد الأمني على مؤشِّر البطالة، خاصة وأنّ هناك عديد المتغيِّرات التي تؤثِّر هي الأخرى في مدى ارتفاع وانخفاض البطالة داخل الجزائر وليبيا وفق المراحل الأمنية التي تعرفها.

المطلب الثاني: إجمالي الناتج المحلي

كما تمّ التطرق إليه في خضم الحديث عن مؤشّرات التنمية الاقتصادية يعتبر مؤشّر إجمالي الناتج المحلي GDP من بين أبرز المؤشّرات الاقتصادية فعاليةً في مجال قياس درجة شدة المعادلات الاقتصادية للوحدات السياسية، حيث أنّ معدلات هذا المؤشّر مرهونة بالواقع الأمني الذي تعيشه هذه الوحدات، خاصة وأنّ هذه المعدلات تتراوح بين الارتفاع والانخفاض بناءا على الاستقرار وعدم الاستقرار الأمني الذي يميّز وحدات الدراسة، يوضح الجدول أدناه معدلات إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (−) خلال الفترة الزمنية 1990−1999.

جدول رقم (27): إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990−1999 (مليار دولار)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	62.05	45.72	48	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64
نسبة التغيير%	11.54+	26.31−	4.98+	4.06+	14.83−	1.83−	12.4+	2.64+	0.02+	0.93+
ليبيا	28.9	32	33.88	30.66	28.61	25.54	27.89	30.7	27.25	35.98
نسبة التغيير%	/	10.72+	5.87+	9.5−	6.68−	10.73−	9.2+	10.07+	11.23+	32.03+

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي الناتج المحلي بالجزائر 1990−1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=1999&locations=DZ&start=1990&view=chart

إجمالي الناتج المحلي بليبيا 1990−1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=1999&locations=LY&start=1990&view=chart

في الجزائر وفقا للإحصائيات المسجلة خلال الفترة 1990−1999 يُلاحظ أنّ أعلى مستوى لـ GDP تمّ تسجيله كان سنة 1990 بحوالي 62.05 مليار دولار وأدنى مستوى له سُجل سنة 1995 بحوالي 41.76 مليار دولار، انخفض هذا المؤشّر سنة 1991 بحوالي −16.33 مليار دولار حيث وصل إلى 45.72 مليار دولار قبل أن يرتفع بشكل نسبي ويصل إلى 48 مليار دولار سنة 1992، واصل GDP ارتفاعه ليصل إلى 49.95 مليار دولار ويتجه مرة أخرى إلى الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل حوالي 42.54 مليار دولار سنة 1994، الملفت ما تمّ تسجيله في إحصائيات 1995 والتي سجل خلالها GDP أدنى مستوياته حيث بلغ 41.76 مليار دولار وهي نفس السنة التي شهدت حركية سلبية في باقي المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، حملت سنة 1996 بوادر انتعاش جزئي في المعاملات الاقتصادية حيث سجل GDP ارتفاعا محسوسا حيث وصل هذا المؤشّر في نفس السنة حوالي 46.94 مليار دولار بزيادة فاقت +5 مليار دولار، ويواصل GDP سلسلة الارتفاع النسبي بصورة

أبطأ حين بلغ سنة 1997 حوالي 48.18 مليار دولار بارتفاع لم يتجاوز +2 مليار دولار قبل أن يقف عند عتبة 48 مليار دولار سنتي 1998 و1999، حيث ارتفع بنسبة ضئيلة جدا وصلت إلى +0.01 مليار دولار حين بلغ سنة 1998 حوالي 48.19 مليار دولار وبمستوى أعلى سنة 1999 بمعدل +0.45 مليار دولار حين بلغ GDP حوالي 48.64 مليار دولار مع بداية حالة الاستقرار الجزئي في البيئة الأمنية الجزائرية.

أما في ليبيا فقد سجل GDP خلال نفس الفترة أعلى مستوى له في 1999 بحوالي 35.98 مليار دولار وأدنى مستوى سُجل سنة 1995 بـ 25.54 مليار دولار، بدأ GDP في الارتفاع سنة 1991 بحوالي +3.1 مليار دولار ويصل على 32 مليار دولار ويواصل الارتفاع سنة 1992 بـ +1.88 مليار دولار ويصل إلى 33.88 مليار دولار، قبل أن ينخفض سنة 1993 بحوالي -3.22 مليار دولار ويصل 30.66 مليار دولار ويواصل الانخفاض بحوالي -2.05 مليار دوار ويصل سنة 1994 إلى حوالي 28.61 مليار دولار ثمّ بمعدل انخفاض -3.07 مليار دولار سنة 1995 ببلوغ 25.54 مليار دولار، شهدت سنة 1996 عودة الاستقرار النسبي لـ GDP حيث ارتفع بـ +2.35 مليار دولار ويصل إلى 27.89 مليار دولار ويواصل سلاسل الارتفاع بـ +2.81 مليار دولار حين بلغ حوالي 30.7 مليار دولار سنة 1997، هذا وعرفت سنة 1998 عودة الانخفاض بـ -3.45 مليار دولار ليبلغ GDP ما يقارب 27.25 مليار دولار، في مقابل تسجيل ارتفاع معتبر بـ +8.73 مليار دولار سنة 1999 ويبلغ GDP حوالي 35.98 مليار دولار.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات GDP في الجزائر وليبيا خلال الفترة 1990-1999 يتضح أن من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله سنة 1995 وهو أدنى معدل لـ GDP سجل في الجزائر وليبيا خاصة وأنّ الجزائر خلال هذه الفترة عرفت مسارات متقدمة في العنف المسلح في مقابل ما عانته ليبيا من تأثير العقوبات الدولية على مجالها الاقتصادي، كما أنّ الفترة 1993-1995 سجلت مستويات انخفاض متسلسلة في الجزائر وليبيا، كما مثّلت سنة 1996 في كلا الدولتين عودة الانتعاش النسبي لـ GDP بعد أن سجل خلال 1993-1995 مستويات انخفاض بلغت أعلاها في الجزائر -14.83% وفي ليبيا -10.73%.

في مقابل ذلك عرفت الفترة 1996-1999 في الجزائر تسجيل نسب ارتفاع متتالية بلغ أعلاها +12.4% سنة 1996 إذا ما تمّ مقارنتها بليبيا خلال نفس الفترة التي سجلت تذبذبات في معدل GDP

بين الارتفاع الذي وصل أعلى معدل له خلال الفترة 1996-1999 إلى +32.03% سنة 1999 والانخفاض الذي بلغ -11.23% سنة 1998، بخصوص أعلى معدل لـ GDP فقد سجلت سنة 1991 أعلى معدل له بالجزائر بـ 62.05 مليار دولار بنسبة تغيير مقارنة بسنة 1989 قاربت +11.54% في مقابل أعلى معدل بليبيا المسجل سنة 1999 بـ 35.98 مليار دولار بنسبة تغيير +32.03%، من ذلك فإنّ معدلات GDP في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 تراوحت بين معدل 41.76 مليار دولار و62.05 مليار دولار في مقابل ليبيا التي سجلت معدلاتها خلال نفس الفترة ما بين 25.54 مليار دولار و 35.98 مليار دولار وهو الأمر الذي تحكمت فيه عديد الأسباب الأمنية بالأساس قائمة على درجات العنف المسجلة في الجزائر خلال التسعينيات وما تعرض له الاقتصاد الليبي من العقوبات الدولية والتي حاصرت انتاج وتصدير النفط بمستويات قليلة جدا مع الأخذ بالحسبان أنّ الاقتصاد الليبي إقتصاد ريعي بالأساس يرتبط بما تسجله مستويات تصدير وانتاج النفط.

يرتكز إجمالي الناتج المحلي GDP أساسا على طبيعة ومسار العمليات السياسية والتي ترتبط في مجملها بأيّ حركة إيجابية أو سلبية للمؤشرات الأمنية، التي تعتبر مؤشّرات ومحدّدات محورية لمسار العمليات الاقتصادية في الوحدات السياسية، حيث عرف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حالة من عودة الاستقرار النسبي والذي تعزّز في الجزائر بتبني عديد المبادرات السياسية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني والرفع من إجمالي الناتج المحلي وفي ليبيا مع رفع الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ليبيا، يوضح الجدول أدناه معدلات إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2000-2009.

جدول رقم (28): إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2009 (مليار دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.2	117.03	134.98	171	137.21
نسبة التغيير%	18.81+	0.09-	3.69+	19.55+	25.74+	20.94+	13.4+	15.33+	26.68+	19.76-
ليبيا	38.27	34.11	20.48	26.27	33.12	47.33	54.96	67.52	87.14	63.03
نسبة التغيير%	6.36+	10.87-	39.95-	28.27+	26.07+	42.9+	16.12+	22.85+	29.05+	27.66-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي الناتج المحلي بالجزائر 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2009&locations=DZ&start=2000&view=chart

إجمالي الناتج المحلي بليبيا 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2009&locations=LY&start=2000&view=chart

في الجزائر وتبعا لما سجله مؤشِّر GDP خلال الفترة 1995-1999 فإنّه يُلاحظ وفق الإحصائيات المسجلة خلال الفترة 2000-2008 أنّه حافظ على نفس وتيرة الارتفاع باستثناء الانخفاض المسجل خلال سنة 2009، حيث سجل GDP سنة 2000 ارتفاعا مقارنة بسنة 1999 حين سجل سنة 2000 حوالي 54.79 مليار دولار بارتفاع فاق +6 مليار دولار قبل أن ينخفض بحوالي -0.05 مليار دولار سنة 2001 ويرجع مرة أخرى إلى نفس وتيرة الارتفاع سنة 2002 ويبلغ 56.76 مليار دولار بزيادة فاقت +2 مليار دولار، الملاحظ في الإحصائيات المسجلة خلال الفترة 2003-2008 هي وتيرة الارتفاع المتسارعة جدا لـ GDP حيث سجل سنة 2003 حوالي 67.86 مليار بارتفاع +11.1 مليار دولار، كما سجل سنة 2004 حوالي 85.33 مليار دولار بارتفاع فاق +17 مليار دولار مقارنة بسنة 2003، واصل GDP مسارات الارتفاع المتسارع خلال سنة 2005 حين بلغ حوالي 103.2 مليار دولار ويحافظ على نفس نسبة الزيادة (+17 مليار دولار) قبل أن يسجل نسبة ارتفاع +13.83 مليار دولار سنة 2006 حين بلغ GDP ما قيمته 117.03 مليار دولار، الإحصائيات المسجلة سنة 2007 أكدت على عودة GDP إلى نفس الزيادة السابقة المسجلة سنة 2004 و 2005 (+17 مليار دولار) حيث سجل GDP سنة 2007 حوالي 134.98 مليار دولار، إلا أنّه في سنة 2008 ضاعف GDP نسبة الزيادة والتي وصلت إلى +36.02 مليار دولار حين بلغ GDP ما يقارب 171 مليار دولار قبل أن ينخفض سنة 2009 عند الحد الزمني للبرنامج التكميلي لدعم النمو وتبلغ نسبة الانخفاض -33.79 مليار دولار حين بلغ GDP حوالي 137.21 مليار دولار.

أما في ليبيا فقد سجلت الفترة 2000-2009 نوعا من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في مؤشِّر GDP بمحافظة سنة 2000 على وتيرة الارتفاع المسجلة منذ سنة 1998، قبل الحديث عن ذلك فإنّ أعلى معدل سُجل سنة 2008 حينما بلغ GDP ما يقارب 87.14 مليار دولار وأدناه بلغ 20.48 مليار دولار سنة 2002 وهي السنة التي سبقت رفع العقوبات الدولية على ليبيا، فَقَد GDP بين سنتي 2000 و 2002 ما يفوق 18 مليار دولار بسبب الحصار الشديد الذي بلغ مراحله المتقدمة مؤثِّرا بذلك على الاقتصاد الليبي، كما عرفت سنة 2003 انتعاشا حقيقيا في GDP الذي بلغ 26.27 مليار دولار بارتفاع فاق +5 مليار دولار مقارنة بسنة 2002، ليواصل الارتفاع بدرجات أكثر تسارعا بلغ في بعض الحالات أكثر من النصف، حيث عرفت سنة 2004 ارتفاعا بأكثر من +6 مليار دولار في مقابل ارتفاع +14.21 مليار دولار سنة 2005، نفس درجات الارتفاع المحسوس شهدتها سنتا 2006 و2007 حينما بلغ GDP ما يقارب 54.96 مليار دولار و 67.52 مليار دولار بزيادة +7.63 مليار دولار و

+12.56 مليار دولار على التوالي، هذا وعرف GDP سنة 2008 ارتفاعا قياسيا بـ +19.62 مليار دولار ببلوغ 87.14 مليار دولار قبل أن ينخفض بشكل قياسي سنة 2009 ويبلغ 63.03 مليار دولار بمعدل انخفاض -24.11 مليار دولار.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات GDP بالجزائر وليبيا خلال الفترة 2000-2009 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله سنة 2008 وهو أعلى معدل لـ GDP سجل في الجزائر وليبيا خاصة وأنّ الجزائر خلال هذه الفترة عرفت مسارات متقدمة تبنت خيار دعم الاقتصاد الوطني مع التعديل الدستوري في مقابل ما عرفته ليبيا بعد فك الحصار على الاقتصاد الوطني بعدما عرفه قبل 2003 من حصر نسب انتاج وتصدير النفط، بالإضافة إلى ما شهدته الفترة 2002-2008 في الجزائر وليبيا من الانتعاش المسجل في معدلات GDP لكن بنسب تختلف حسب السنوات نظرا للأوضاع السياسية والأمنية المؤثّرة في ذلك، من ذلك فقد عرفت سنة 2008 في الجزائر وليبيا نسب ارتفاع متقاربة والتي بلغت +26.68% و+29.05% على التوالي.

في مقابل ذلك عرفت الفترة 2000-2002 اختلافا في النسب المسجلة في الجزائر وليبيا، حيث سجلت الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا طفيفا في مقابل الانخفاض القياسي الذي سُجل في ليبيا خلال نفس الفترة ويرجع هذا الأخير إلى انهاك الاقتصاد الوطني نظرا لحجم العقوبات التي تعرضت لها ليبيا مقابل الاستقرار السياسي الذي سُجل في الجزائر والذي أثّر بدوره على مسارات تعزيز الاقتصاد الوطني، مع ذلك تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2000-2009 في الجزائر بين+3.69% و+26.68% في مقابل ليبيا التي تراوحت بين +6.36% و +42.9%، بخصوص أعلى معدل لـ GDP فقد عرفت سنة 2008 تسجيل أعلى معدل له في كل من الجزائر وليبيا حيث سجل في الجزائر 171 مليار دولار بنسبة تغيير +26.68% أما في بليبيا فقد سجل فيها 87.14 مليار دولار بنسبة تغيير +29.05%، وعليه فقد تراوحت معدلات GDP خلال الفترة 2000-2009 في الجزائر بين معدل 54.74 مليار دولار و171 مليار دولار في مقابل ليبيا التي سجلت معدلاتها بين 20.48 مليار دولار و 87.14 مليار دولار.

عرفت مرحلة 2010-2019 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل GDP معدلات غير ثابتة متأثرا بعديد الأزمات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية التي ميّزت هذه المرحلة، بدءا بالأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا ومالي وصولا إلى تعقد الأوضاع في ليبيا نظرا لتشابك الأدوار الإقليمية والدولية على الساحة الليبية والتي أثرت بدورها على الاقتصادين الجزائري والليبي، يوضح الجدول أدناه

معدلات إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2010-2019.

جدول رقم (29): إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019 (مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	161.21	200.01	209.06	209.75	213.81	165.98	160.03	170.1	175.41	171.16
نسبة التغيير%	17.49+	24.06+	4.52+	0.33+	1.93+	22.37-	3.58-	6.29+	3.12+	2.42-
ليبيا	74.77	34.7	81.87	65.5	41.14	27.84	26.2	37.88	52.61	52.19
نسبة التغيير%	18.62+	53.59-	100>+	19.99-	37.19-	32.32-	5.89-	44.58+	38.88+	0.79-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

إجمالي الناتج المحلي بالجزائر 2010-2019، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2019&locations=DZ&start=2010&view=chart

إجمالي الناتج المحلي بليبيا 2010-2019، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2019&locations=LY&start=2010&view=chart

في الجزائر عرف GDP خلال الفترة 2010-2019 حركية إيجابية خاصة في الفترة 2010-2014 والفترة 2016-2018 مقابل حركة عكسية سلبية خلال الفترة 2014-2016 والفترة 2018-2019، أعلى معدل GDP خلال المرحلة 2010-2019 تم تسجيله سنة 2014 حين بلغ GDP حوالي 213.81 مليار دولار وأدنى معدل له سُجل سنة 2016 بحوالي 160.03 مليار دولار أي بفارق فاق -50 مليار دولار، عرفت السنة الأولى من هذه المرحلة -2010- ارتفاعا طفيفا في مؤشر GDP حين بلغ 161.21 مليار دولار بارتفاع +24 مليار دولار مقارنة بسنة 2009، واصل GDP ارتفاعه ليبلغ سنة 2011 حوالي 200.01 مليار دولار بارتفاع +38.8 مليار دولار وهو أعلى معدل ارتفاع خلال الفترة 2010-2019 تزامن مع بداية الأزمة السياسية والأمنية في دول الجوار، كما سجل ارتفاعا بـ+9.08 مليار دولار سنة 2012 حين بلغ 209.06 مليار دولار ويستقر تقريبا عند نفس المعدل سنة 2013 ببلوغ 209.75 مليار دولار، كما تمّ الإشارة إليه سابقا فإنّ سنة 2014 سجلت أعلى معدل لمؤشر GDP حين بلغ 213.81 مليار دولار تزامناً مع سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية المعيشية للأفراد، لينخفض هذا المؤشر بشكل كبير ويصل إلى معدل 165.98 مليار دولار بانخفاض -47.83 مليار دولار وهو أعلى معدل انخفاض بلغه GDP خلال الفترة 2010-2019، واصل GDP الانخفاض لكن بمستوى أقل ويصل إلى 160.03 مليار دولار سنة 2016 بانخفاض -5.95 مليار دولار قبل أن يرتفع بـ +10.07 مليار دولار ويبلغ سنة 2017 ما يقارب 170.1 مليار دولار ويواصل ارتفاعه بـ+5.31 مليار دولار سنة 2018 حين بلغ

175.41 مليار دولار، سنة 2019 عرفت حالة من الأزمة السياسية للمطالبة بتغيير النظام في الجزائر تكلّلت بانتخابات رئاسية في ديسمبر 2019 قابلها انخفاض في GDP بحوالي -4.25 مليار دولار حين بلغ 171.16 مليار دولار.

أما في ليبيا فقد عرف GDP خلال الفترة 2010-2019 حركات إيجابية هائلة في بعض السنوات قابله حركات سلبية معتبرة خاصة مع بداية أحداث 2010، ترواحت الحركية السلبية خلال الفترة 2013-2017 في مقابل حركة إيجابية خلال 2017-2018 بالإضافة إلى ما تم تسجيله سنة 2012، أعلى معدل GDP خلال الفترة 2010-2019 تمّ تسجيله سنة 2012 حين بلغ GDP 81.87 مليار دولار وأدنى معدل له سُجل سنة 2016 بحوالي 26.2 مليار دولار أي بفارق فاق -55 مليار دولار، عرفت السنة الأولى من مرحلة 2010-2019 ارتفاعا ملحوظا حين بلغ GDP حوالي 74.77 مليار دولار بارتفاع +11 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 قبل أن ينخفض سنة 2011 بفعل تداعيات الحراك الشعبي أواخر 2010 ويصل إلى 34.7 مليار دولار أكثر من النصف أي حوالي -40 مليار دولار، هذا وسجلت سنة 2012 انتعاشا في ذات المؤشّر بصورة معتبرة فاق خلالها معدل الارتفاع +47 مليار دولار عندما بلغ GDP 81.87 مليار دولار، خلال الفترة 2013-2017 عرف GDP انخفاضا متسلسلا مع الأحداث العكسية التي ميزت البيئة الأمنية وحالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي بسيطرة التنظيمات الإرهابية على حقول النفط قبل أن ينتعش GDP مع سنة 2017 وإلى غاية 2019.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات GDP في الجزائر وليبيا خلال الفترة 2010-2019 يتضح أن من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله سنة 2016 وهو أدنى معدل لـ GDP سُجل في الجزائر وليبيا تزامن مع تداعيات الأحداث الإقليمية وتبعات أزمة مالي على الواقع المغاربي والمتغذي أساسا بافرازات الواقع الأمني داخل ليبيا، بالإضافة إلى ما شهدته الفترة 2017-2018 في الجزائر وليبيا من الانتعاش المسجل في معدلات GDP بعد الانخفاض المسجل سنة 2016، كذلك سجلت سنة 2010 نسب تغيير متقاربة في الجزائر وليبيا في مقابل انخفاض معدلات GDP سنة 2019 كحد زمني للإحصائيات.

في مقابل ذلك عرفت سنة 2011 اختلافا في نسب التغيير في الجزائر بارتفاع +24.06% عكس ما سُجل في ليبيا بانخفاض -53.59%، كما سجلت سنوات 2013-2014 نفس الاختلاف بالارتفاع الطفيف في الجزائر مقابل الانخفاض المعتبر في ليبيا، أعلى نسبة تغيير إيجابي في الجزائر سُجلت سنة 2011 بـ +24.06% في حين مثّلت سنة 2012 أعلى نسبة تغيير إيجابي في ليبيا بلغ +<100%

وهي أعلى نسبة تغيير إيجابي منذ سنة 1990، بالرجوع إلى أعلى معدل لـ GDP فقد سُجل في الجزائر سنة 2014 ببلوغ 213.81 مليار دولار أما في ليبيا فقد سُجل سنة 2012 حينما بلغ 87.87 مليار دولار، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2010-2019 في الجزائر بين +0.33% و+24.06% على عكس ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع هائلة تراوحت بين +18.62% و +<100%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت في الجزائر بين -2.42% و -22.37% عكس ليبيا التي تراوحت بين -0.79% و -53.59% يضاف إلى هذا النسب المتقاربة بالارتفاع والانخفاض في الجزائر مقابل النسب الشاسعة في ليبيا مما يؤكد على الثبات الذي عرفه الاقتصاد الجزائري عكس ما عاشه الاقتصاد الليبي بفعل تداعيات كل أشكال التهديدات الأمنية.

من ذلك فإنّ معامل تأثير التهديدات الأمنية على الاقتصاد الوطني الجزائري والليبي وفقا لمؤشر GDP ينطلق من أنّه في الجزائر مع بداية الأزمة الأمنية بدأت معدلات GDP في الانخفاض وهذا راجع إلى تأثر مُجمل القطاعات الاقتصادية بدرجات العنف المسلح المتوفرة خلال هذه الفترة، الأمر الذي قد يُلاحظ في ليبيا مع بداية العقوبات الدولية التي فرضها المجتمع الدولي على ليبيا جراء اتهامها بحادثة لوكربي، وهنا يظهر جليا مدى مركزية GDP ضمن السياق العام للاقتصاد الجزائري والليبي خاصة وأنّ غالبية القطاعات التي تأثرت بصورة مباشرة كانت من بين القطاعات نشاطاً ضمن المعادلة الاقتصادية، ومنه فإنّ معامل التأثير يبرز من أنّ وزن الدولة الاقتصادي يرتبط بمعدلات GDP التي تحققها الدول خلال السنة، الأمر الذي أنذر بدرجة التأثر الكبير للاقتصاد الوطني الجزائري (الأزمة الأمنية) والليبي (العقوبات الدولية) بمعدلات GDP التي تمّ تحقيقها خلال هذه العشرية، ما وضع الجزائر بعد هذه المرحلة أمام محاولة إعادة البناء الاقتصادي التي يُرجى منها بعث العمليات الاقتصادية وإنعاش معدلات GDP على أمل أن يكون لها وزن اقتصادي على الساحة الإقليمية، في مقابل ليبيا التي لم تشهد في البدايات الأولى للألفينيات مبادرات اقتصادية خاصةً مع التأثر الكبير الذي عرفه GDP بفعل النفور الاقتصادي الخارجي من التعامل الاقتصادي مع ليبيا التي شهدت مع سنة 2003 مسارات متقدمة من تلاشي العقوبات الدولية.

عرف الاقتصاد الجزائري والليبي مع بداية الألفينيات حالة من الانتعاش في معدلاته خاصة وأنّ هذه المرحلة عرفت حالات متقدمة من الاستقرار الأمني الذي أثّر بدرجة كبيرة على العمليات الاقتصادية، حيث أبانت المعدلات المسجلة في الجزائر بعد 2000 وفي ليبيا بعد 2003 عن مدى تأثر مؤشّر GDP

بدرجات الاستقرار الأمني التي توفرت خلال هذه المرحلة معزِّزة بذلك إعادة بعث الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر معاملات حساسة في زوايا الاقتصاد الوطني، ما مكّن من تحقيق معدلات مرتفعة من GDP بفعل بروز مسارات متقدمة من الاستقرار الأمني، إلا أنّ هذا المؤشِّر واصل الارتفاع في الجزائر إلى غاية 2014 مع تداعيات الهجوم على المحطة الغازية تيقنتورين في مقابل ليبيا التي شهدت مرحلة ما بعد 2012 انخفاضا معتبرًا في GDP مع تعقد الأوضاع الأمنية التي لا زالت تشهدها ليبيا.

المطلب الثالث: السياحة الدولية

على اعتبار أنّ المعادلة الاقتصادية في الدول ترتكز في مسارتها على مساهمة عديد القطاعات التي تعتبر مساهمتها ذات فاعلية في الاقتصاد الوطني، فإنّ السياحة أوجدت لنفسها مركزية حقيقية في الاقتصاديات المتقدمة وحتى في الدول المغاربية، حيث تُعتبر تونس أبرز النماذج المجاورة جغرافيا للجزائر وليبيا في تعزيزها للقطاع السياحي كقطاع فعّال في عملية تعزيز وتحريك الاقتصاد الوطني، من ذلك حاولت الجزائر وليبيا مع البدايات الأولى من التأسيس لمقاربة سياحية اقتصادية مساهِمة في الاقتصاد الوطني، لكن هذه المساهمة تختلف من فترة إلى أخرى وهذا بفعل المتغيِّر الأمني المحدِّد لمسارات السياحة، فكلّما توفر قدر كافي من الأمن كلّما تعززت المعادلات السياحية وزاد عدد الوافدين بما يحقِّق مساهمة حقيقية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

من ذلك ترتكز السياسة السياحية في مقارباتها الاقتصادية على المساهمة المباشرة للسياح في انعاش الإنتاج الوطني، فكما يُلاحظ ميدانيا أنّه كلّما زاد عدد الوافدين خاصة الدوليين منهم انتعش السوق الاقتصادي بمستويات مرتبطة أساسا بعددهم وصفاتهم، كما لابد من الإشارة إلى أنّ التوافد السياحي على منطقة معينة مرتبط ارتباطا وثيقا بدرجات الأمن المتوفرة، حتى يتم توضيح هذه العلاقة بناءا على مؤشِّر عدد السياح الدوليين الوافدين سيقسم الباحث هذا المجال الزمني اعتباطيا إلى ثلاث فترات كل عشرة (10) سنوات باستثناء الفترة الأولى 1995-1999 نظرا لعدم توفر احصائيات بخصوص هذا المؤشر قبل 1995، يوضح الجدول أدناه عدد السياح الدوليين الوافدين ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 1995-1999.

جدول رقم (30): عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 1995-1999

	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	520 000	605 000	635 000	678 000	749 000
نسبة التغيير%	/	16.34+	4.95+	6.77+	10.47+
ليبيا	1 832 000	1 276 000	913 000	850 000	965 000
نسبة التغيير%	/	30.34-	28.44-	6.9-	13.52+

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

السياحة الدولية-عدد الوافدين بالجزائر 1995-1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=1999&locations=DZ&start=1995&view=chart

السياحة الدولية-عدد الوافدين بليبيا 1995-1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=1999&locations=LY&start=1995&view=chart

شهدت الفترة 1995-1999 حركية متزايدة في عدد السياح المتوافدين إلى الجزائر لكن ليس بالمستوى المطلوب، حيث أنّ أدنى مستوى في عدد السياح سُجل سنة 1995 بتوافد حوالي 000 520 سائح دولي إلى الجزائر وهي السنة التي مثّلت ذروة النشاط الإرهابي في الجزائر وتميُز البيئة السياحية الجزائرية بدرجات متقدمة من الانفلات الأمني، وأعلى مستوى سُجل سنة 1999 بحوالي 000 749 سائحا، بدأ معدل توافد السياح الدوليين في الارتفاع بمستويات بطيئة مرتبطة بطبيعة البيئة الأمنية غير المشجعة على السياحة في هذه الفترة، ارتفع عدد السياح بـ+000 85 ليبلغ 000 605 سائح سنة 1996 ثم بارتفاع بلغ +000 30 سائح سنة ليصل سنة 1997 إلى 000 635 سائح، ارتفع مستوى الزيادة في عدد السياح سنة 1998 مقارنة بما سُجل سنة 1997 ببلوغ 000 678 سائح وافد بارتفاع +000 43 سائح، ما تمّ تسجيله سنة 1999 عرف ارتفاعا ملحوظا مقارنة بمعدلات الارتفاع منذ 1996 بحوالي +000 71 سائح حيث بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر سنة 1999 ما يقارب 000 749 سائح وافد.

أما في ليبيا خلال نفس الفترة عرف عدد السياح الوافدين انتعاشا كبيرا سنة 1995 حيث تمّ تسجيل أعلى معدل لهذا المؤشر طيلة الفترة 1995-1999 بحوالي 1.832 مليون سائح في مقابل سنة 1998 التي سجلت أدنى معدل خلال نفس الفترة، شهدت سنة 1996 انخفاضا بما يقارب -000 565 سائح حيث بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين 1.276 مليون سائح مع ارتدادات العقوبات الدولية واعتبار ليبيا منطقة خطر بالنسبة للسياح نظرا للاتهامات الموجهة إليها بدعم الجماعات الإرهابية، تواصلت معدلات الانخفاض بمستويات متزايدة حيث بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين إلى ليبيا خلال سنة 1997 حوالي 000 913 سائح بانخفاض -000 363 سائح وبنسبة انخفاض أقل بلغت -000 63 سائح سنة 1998 عندما بلغ عددهم 000 850 سائح دولي وافد، حملت سنة 1999 بوادر انتعاش القطاع السياحي حين ارتفع عدد السياح الدوليين +000 115 سائح كأعلى نسبة ارتفاع مسجلة طيلة الفترة 1995-1999.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر وليبيا خلال الفترة 1995-1999 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله سنة 1999 مع الارتفاع المسجل بالدولتين في عدد السياح من 000 678 سائح إلى 000 749 سائح في الجزائر مقابل من 000 850 سائح إلى 000 965 سائح في ليبيا، كما سجلت نفس السنة تقاربا ملحوظا في عدد السياح الوافدين مع

عودة الاستقرار الأمني النسبي في الجزائر قابله نوع من الانفراج في العلاقات الليبية مع المحيط الخارجي، والذي انعكس بدوره بطريقة إيجابية وسلسة على المنظومة السياحية في البلدين.

في مقابل ذلك عرفت سنة 1995 اختلافا في النسبة المسجلة في الجزائر 000 520 سائح وهو أكبر انخفاض مسجل طيلة الفترة 1995-1999 عكس ما سُجل في ليبيا 1.832 مليون والذي يُعد أعلى ارتفاع مسجل طيلة نفس الفترة، مثّلت إحصائيات 1996 اختلافا كبيرا في عدد السياح الوافدين ونسب التغيير فسجل هذا المؤشر في الجزائر أعلى نسبة تغيير إيجابي +16.34% مقابل أعلى نسبة تغيير سلبي مسجلة في ليبيا -30.34% خلال الفترة 1995-1999، بالرجوع إلى أعلى معدل لعدد السياح فقد سُجل في الجزائر سنة 1999 ببلوغ 000 749 سائح أما في ليبيا فقد سُجل سنة 1995 ببلوغ 1.832 مليون سائح، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 1995-1999 في الجزائر بين +4.95% و+16.34% على عكس ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع إيجابية وحيدة سنة 1999 بـ+13.52%، أما نسب الانخفاض فلم تُسجل أي نسبة سلبية في الجزائر مقارنة بليبيا التي تراوحت بين -6.9% و-30.34%، من ذلك فإنّ الجزائر خلال فترة 1995-1999 عرفت حالات من العنف وعدم الاستقرار الأمني نظرا لتفشي الجرائم الإرهابية والتي أثّرت بدورها على الواقع الأمني الجزائري المتحكِم بصفة أساسية في نجاح أو افشال السياق الأمني للتنمية السياحية، في ظل عدد الاستقرار النسبي الذي عرفته ليبيا بعد إعلان القرار الدولي القاضي بفرض حصار جوي على ليبيا والذي عكسته نسب الانخفاض الهائلة المسجلة سنتي 1996 (-30.34%) و 1997 (-28.44%).

كما سبق الإشارة إليه فإنّ السياحة من بين أبرز العمليات التنموية التي ترتكز على أطر توفير البيئة الآمنة لتشجيعها والتجارب الدولية تثبت ذلك، كما عرفته الفترة 1995-1999 مع ما ميَّز البيئتين الجزائرية والليبية من عدم الاستقرار، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الأطر الأمنية التي ترتكز عليها السياحة باعتبارها أحد القطاعات الاقتصادية حساسية، يوضح الجدول أدناه عدد السياح الدوليين الوافدين ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) في الفترة الزمنية 2000-2009.

جدول رقم (31): عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 2000-2009 (مليون سائح)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	0.866	0.901	0.988	1.166	1.234	1.443	1.638	1.743	1.772	1.912
نسبة التغيير%	15.62+	4.04+	9.65+	18.01+	5.83+	16.93+	13.51+	6.41+	1.66+	7.9+
ليبيا	0.963	0.953	0.858	0.958	/	/	0.125	0.106	0.760	/
نسبة التغيير%	0.2-	1.03-	9.96-	11.65+	/	/	/	15.2-	100>+	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

السياحة الدولية-عدد الوافدين بالجزائر 1995-1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2009&locations=DZ&start=2000&view=chart

السياحة الدولية-عدد الوافدين بليبيا 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2008&locations=LY&start=2000&view=chart

من خلال الإحصائيات المسجلة في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2009 يُلاحظ أنّ أعدادهم بدأت في الارتفاع بمستويات أعلى مقارنة بمستويات الارتفاع خلال الفترة 1995-1999، أعلى مستوى لعدد السياح سُجل سنة 2009 بـ 1.912 مليون سائح وأدناه سنة 2000 بحوالي 866 000 سائح وافد، سجلت سنة 2000 ارتفاع في عدد السياح الوافدين بحوالي +117 000 سائح مقارنة بسنة 1999 حيث تمّ تسجيل 866 000 سائح وافد سنة 2000، مواصلة لسلسلة الارتفاعات عرفت سنة 2001 معدل ارتفاع +35 000 سائح حيث تمّ تسجيل توافد 901 000 سائح سنة 2001 كما عرفت سنة 2002 معدل ارتفاع بلغ +87 000 سائح عندما بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين سنة 2002 حوالي 988 000 سائح، مع بداية سنة 2003 فاق عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر عتبة 1 مليون سائح مع تميُز البيئة الأمنية بحالة من الاستقرار النسبي حيث عرفت هذه السنة معدل ارتفاع +178 000 سائح وافد ليبلغ عدد السياح الوافدين 1.166 مليون سائح، ثمّ بمستوى ارتفاع أقل أي +68 000 سائح سنة 2004 ببلوغ 1.234 مليون سائح في نفس السنة، عرفت سنة 2005 مستوى ارتفاع قياسي بلغ +209 000 سائح وافد حيث تمّ تسجيل حوالي 1.443 مليون سائح وافد في نفس السنة، ويواصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر ارتفاعه سنة 2006 بمعدل +195 000 سائح ليصل إلى 1.638 مليون سائح وافد، بلغ عدد السياح الوافدين سنة 2007 ما يقارب 1.743 مليون سائح بمعدل ارتفاع بلغ +105 000 سائح، لكن مستوى الارتفاع المسجل سنة 2008 عرف مستوى أبطئ مقارنة بالسنوات الماضية عندما بلغ +29 000 سائح ببلوغ 1.772 مليون سائح وافد إلى الجزائر قبل أن يرتفع هذا المستوى سنة 2009 بحوالي +140 000 سائح ويبلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في نفس السنة 1.912 مليون سائح.

أما في ليبيا فقد عرفت سنة 2000 انخفاضا معتبرا في عدد السياح الأجانب الوافدين بأقل من حوالي 2 000- سائح مقارنة بسنة 1999، قبل ذلك فقد سُجل أعلى مستوى في هذا المؤشر سنة 2000 بـ 963 ألف سائح وأدناه سنة 2007 بـ 106 ألف سائح، كما سجلت سنة 2001 انخفاضا نسبيا حيث وصل عدد السياح الدوليين الوافدين 000 953 ألف سائح بأقل من 10 000- سائح، واصل هذا المؤشِّر في الانخفاض بـ 95 000- سائح وهو انخفاض معتبر يسجل خلال الفترة 2000-2003، حملت سنة 2003 انتعاش القطاع السياحي تزامن مع بداية انفراج أزمة العقوبات حيث ارتفع عدد السياح بـ100 000+ سائح ليبلغ 000 958 سائح، بالرغم من عدم توفر احصائيات في موقع البنك الدولي لسنوات 2004-2005 إلا أنّ سنة 2006 مثّلت أحد أبرز السنوات التي عرفت انخفاضا رهيبا في أعداد السياح الدوليين الوافدين والذين بلغ عددهم 000 125 سائح، وتتواصل سلاسل الانخفاض سنة 2007 حيث بلغ عدد السياح الوافدين 000 106 سائح قبل أن تنتعش سنة 2008 بارتفاع قياسي حين بلغ عددهم 000 760 سائح دولي وافد.

من خلال ما تمّ عرضه في معدلات عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر وليبيا خلال الفترة 2000-2009 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله سنة 2003 حيث تزامن الارتفاع المسجل في أعداد السياح الوافدين إلى الجزائر مع الارتفاع في ليبيا، حيث بلغت نسبة التغيير في الجزائر خلال سنة 2003 ما يقارب 18.01%+ مقابل 11.65%+ في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك عرفت سنوات 2000-2001-2002 تقاربا معتبرا في أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر وليبيا مع حالات الاستقرار التي عرفتها الدولتان والمتزامنة مع انتعاش نسبي في السياسة السياحية بفعل انفراج الأزمات التي عانت منها الجزائر خلال فترة الأزمة الأمنية وليبيا مع العقوبات الدولية.

في مقابل ذلك عرفت سنة 2002 اختلافا كبيرا في نسب التغيير المسجلة بين الارتفاع الإيجابي في الجزائر بـ 9.65%+ والانخفاض السلبي في ليبيا بـ 9.96%- وهي السنة التي سبقت رفع العقوبات على ليبيا مقابل عودة الاستقرار النسبي في الجزائر، كما سجلت سنة 2008 فرقاً شاسعاً في أعداد السياح الوافدين بـ 1 مليون سائح عندما بلغ عددهم في الجزائر 1.772 مليون سائح مقابل 000 760 سائح في ليبيا، يفسر ذلك انعكاس عودة الاستقرار الأمني بصورة معتبرة خاصة مع البرامج السياحية التي تبنتها الجزائر في مقابل تأثر السياسة العامة السياحية بتمركز السلطة في ليبيا، بالرجوع إلى أعلى معدل فقد سُجل في الجزائر بـ 1.912 مليون سائح سنة 2009 أما في ليبيا فقد سُجل سنة 2000 ببلوغ حوالي

963 000 سائح وافد، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2000–2009 في الجزائر بين +1.66% و+18.01% على عكس ليبيا التي سجلت نسب ارتفاع إيجابية بفرق شاسع بين +11.65% و+<100%، أما نسب الانخفاض فلم تُسجل أي نسبة سلبية في الجزائر مقارنة بليبيا التي تراوحت ما بين –0.2% و –15.2%،

مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وما شهدته الأقاليم المغاربية (تونس وليبيا) من الأزمات السياسية والتنموية والأمنية عرف القطاع السياحي في الجزائر نوعا من الانتعاش، حيث تغيّرت وجهة السياح الأجانب إلى الجزائر جراء ما حدث في تونس على اعتبار القرب الجغرافي وطبيعة السياحة في الجزائر، وهذا نظرا لغنى الجزائر بساحل بحري مطل على البحر المتوسط بالإضافة إلى بروز نشاط مكثف لتعزيز السياحة الصحراوية، يوضح الجدول أدناه عدد السياح الدوليين الوافدين ونسبة التغيير (%) في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (–) في الفترة الزمنية 2010–2019.

جدول رقم (32): عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 2010–2019 (مليون سائح)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	2.070	2.395	2.634	2.733	2.301	1.710	2.039	2.451	2.657	2.371
نسبة التغيير%	+8.26	+15.7	+9.97	+3.75	–15.8	–25.68	+19.23	+20.2	+8.4	–10.76
ليبيا	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
نسبة التغيير%	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على: السياحة الدولية–عدد الوافدين بالجزائر 1995–1999، **البنك الدولي**، ينظر:
https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2019&locations=DZ&start=2010&view=chart

سجل مؤشِّر عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر انتعاشا معتبرا خلال الفترة 2010–2019 حيث فاق عددهم في غالب السنوات حوالي 2 مليون سائح وافد باستثناء سنتي 2014 و 2015، سجلت سنة 2010 ارتفاعا بـ +000 158 سائح وافد حيث بلغ عددهم 2.070 مليون سائح، في سياق سلاسل الارتفاع المطلق في ذات المؤشِّر فقد عرفت سنة 2011 معدل ارتفاع +000 325 سائح مقارنة بسنة 2010 حيث وصل عددهم سنة 2011 حوالي 2.395 مليون سائح وافد، قبل أن يرتفع بمستوى أقل سنة 2012 حين بلغ عدد السياح الوافدين 2.634 مليون سائح بمعدل ارتفاع +000 239 سائح، ويواصل الارتفاع بمستوى أبطئ سنة 2013 بمعدل ارتفاع +000 99 سائح ليبلغ في نفس السنة 2.733 مليون سائح.

ما تمّ تسجيله سنة 2014 يعتبر نقطة هامة ضمن إحصائيات هذا المؤشِّر حيث عرفت هذه السنة انخفاضا في عدد السياح الوافدين بـ -000 432 سائح وهو انخفاض كبير في عدد السياح نتيجة تداعيات الهجوم على محطة تيقنتورين سنة 2013 حيث بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين ما يقارب 2.301 مليون سائح في نفس السنة، قبل أن يواصل هذا المؤشِّر معدلات الانخفاض القياسية سنة 2015 بانخفاض قُدر بـ -000 591 سائح وافد حين بلغ عددهم 1.710 مليون سائح، النقطة الأساسية التي قد تبرِر هذا الانخفاض هي عودة الاستقرار الأمني والسياسي في تونس وتبني هذه الأخيرة جُملة من التحفيزات لإنعاش هذا القطاع الحساس.

فترة 2016-2019 عرف خلالها مؤشِّر توافد السياح الدوليين تذبذبا في النسب تراوح بين الارتفاع والانخفاض، شهد هذا المؤشِّر ارتفاعا سنة 2016 بـ +000 329 سائح دولي وافد قابله 2.039 مليون سائح وهو ما يقارب الحصيلة التي تمّ تسجيلها سنة 2010، قبل أن يرتفع بمستوى أكبر سنة 2017 بـ+000 412 سائح ويبلغ عدد السياح الوافدين في نفس السنة 2.451 مليون سائح، واصل هذا المؤشِّر ارتفاعه النسبي والذي بلغ +000 206 سائح سنة 2018 عندما بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين 2.657 مليون سائح، إلا أنّ هذا المؤشر عرف نوعا من الانخفاض القياسي سنة 2019 بمعدل انخفاض -000 286 سائح قابله بلوغ 2.371 سائح دولي وافد سنة 2019.

من خلال ما تمّ رصده في مؤشِّر السياحة الدولية لما تمّ تسجيله في أعداد السياح الدوليين الوافدين في الجزائر وليبيا 1990-2019 يتضح أنّ معامل التأثير الذي تمّ الانطلاق منه يتمركز في أنّه كلما تميّزت البيئة الأمنية بحالات متقدمة من الاستقرار الأمني كلّما أدى ذلك إلى انتعاش السياحة وتزايد السياح الوافدين، وهي فرضية تمّ اختبارها على حالة الجزائر وليبيا وفق مراحل أمنية متعددة بين الاستقرار وعدم الاسقرار الأمني، إلا أنّ الملاحظ في مدى تأثير التهديدات الأمنية على السياحة أنّ السياحة لم تتأثر بكونها عملية شاملة تضم أشكال عديدة من السياحة (السياحة الجبلية، السياحة الروحية، السياحة الحموية، السياحة الصحراوية...) بل تأثرت الأشكال السياحية التي ترتكز على المعطى الأمني كما تعرفه السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية المرتكزة أساسا على الاستقرار الأمني الذي تشهده هذه الوحدات، ومن تم فإنّ السياحة في الجزائر خلال الفترة 1995-1999 لم تتأثر بمستويات الأمن وهذا على اعتبار عدم ارتكاز السياحة خلال هذه المرحلة على البيئة الأمنية أي انتعاش بعض الأشكال السياحية في ظل انخفاض هائل في نشاط السياحة الجبلية و السياحة الصحراوية، وهي فرضية لا يمكن اسقاطها على

معدلات السياحة في ليبيا خلال نفس الفترة بل يمكن إرجاع الانخفاض الكبير للسياح الدوليين الوافدين لليبيا إلى تداعيات العقوبات الدولية المفروضة عليها.

إلا أنّ ما يمكن التوافق عليه أنّ الفترة 2000-2019 ومع ما عرفته البيئة الأمنية الجزائرية من عودة الاستقرار الأمني النسبي فإنّ معدلات السياح الوافدين بدأت في الارتفاع مؤثرة بصورة إيجابية على العمليات السياحية المرتكزة على مُعطى البيئة الأمنية مثلما أكدت عليه زيادة توافد السياح على السياحة الصحراوية والسياحة الجبلية مع استتباب الأمن، ومنه يمكن القول أنّ الفرضية التي تمّ الانطلاق منها في سياق تأثير التهديدات الأمنية على السياحة يمكن اسقاطها على الحالة الجزائرية في مرحلة 2000-2019 مع ما شهدته البيئة الأمنية من الاستقرار الأمني النسبي يضاف إلى ذلك تأثر السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية بحالة عدم الاستقرار أو الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر ما بين 1990-2019.

المبحث الرابع: البيئة الأمنية بوصفها جوهر التنمية الاقتصادية

ممّا سبق الإشارة إليه في ثنايا هذا البحث الساعي إلى إبراز تأثير التهديدات الأمنية على مسارات التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا يتضح أنّ للبيئة الأمنية دورا بارزا في هذه المعادلة، هذه البيئة تكاد تكون لب معادلات الأمن والتنمية خاصة في ظل تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية منها، كما هو معلوم أنّ العملية التنموية تتأسس على عديد العمليات الاقتصادية التي يكون أبرزها عاملاً محورياً متأثِّرا بموجات التهديدات الأمنية، من منطلق التماس المباشر بين هذه العمليات والبيئة التي تبرز فيها هذه المشكلات الأمنية، ما زاد من تعقيد هذه المعادلة واِتساع دائرتها التباين الملاحظ في تأثيرات هذه التهديدات على الاقتصاد الوطني والتي تختلف من تهديد إلى آخر، فمثلا أثّرت الجرائم الإرهابية بصورة واسعة ومباشرة على البيئة الاقتصادية في الجزائر وليبيا خاصة في قطاعاتها التي ترتكز على المجال المحلي، في حين أثّرت شبكات الجريمة المنظمة على الاقتصاد العام للبلدين من خلال أنّ هذه الشبكات تساهم بصورة مباشرة في تهديد الاقتصاد الوطني وخلق اقتصاد حدودي غير شرعي بديل.

لعل الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أبرز مصادر تمويل الاقتصاد الوطني التي ترتكز عليها الوحدات السياسية، حيث يُعتبر هذا المصدر حلقة بارزة في مسار العمليات الاقتصادية في الجزائر وليبيا نظرا لتمتعهما بمسار اقتصادي جاذب في بعض مراحله لكل أشكال الاستثمار، إذ ترتكز غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقة بارتكاز الاقتصاد الجزائري والليبي على الريع البترولي، كما تنتشر بعض الأشكال الاستثمارية الأجنبية في قطاعات متعددة أبرزها القطاع الصناعي بما في ذلك قطاع البناء، إلا أنّه في الآونة الأخيرة ظهرت عديد الأشكال الاستثمارية في قطاع الزراعة لمحاولة نمذجة المجال الزراعي على النماذج الأوروبية في ذات المجال، قبل الحديث عن هذه التشكيلات وجب التأكيد على الدور البارز الذي لعبه الأمن والبيئة الآمنة أو غير الآمنة في البلدين على مسارات الاستثمار الأجنبي، ما حتّم تبني رؤى أكثر ملامسة لطبيعة هذه العلاقة آخذةً بالحسبان استغلال تنمية المناطق الحدودية والاستثمار فيها كآلية لمنع انتشار التهديدات الأمنية الوطنية وعبر الوطنية.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية للعمليات الاستثمارية

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز العمليات الاقتصادية التي تموّل الاقتصاد الوطني للوحدات السياسية مهما كانت طبيعة وشكل هذه الوحدة السياسية، حيث أنّ هذا التمويل الذي يستفيد منه الاقتصاد الوطني يُجادل فيه الباحثون من أنّه ركيزة أساسية لتعزيز مقوّمات القوة الاقتصادية للدولة، فهو من هذا المنطلق عملية اقتصادية فعالة ضمن معادلات بناء وتعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني نظرا للواقع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر وليبيا بدءا بطبيعة النظام السياسي مرورا بالأزمات التنموية بعد الاستقلال والتي أفرزت انفلات أمني وتبني كل أشكال العنف المسلح وصولا إلى الواقع الحالي والذي يستدعي تعزيز مقوّمات القوة الاقتصادية.

كما هو معلوم في الدراسات الأمنية والتنموية أنّ الأمن ركيزة أساسية ومتغيِّر مستقل ذا محورية في معادلات العمليات الاستثمارية، أي أنّ كل حركية إيجابية في مسارات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتكز أساسا على أُطر البيئة الأمنية الآمنة، فلا يمكن الحديث عن فعالية أو مساهمة إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني دون الأخذ بالحسبان توفر قدر كافي من المعامِلات الأمنية، هذه المعادلة كاملة الأركان يمكن إسقاطها كدراسة مقارنة على الجزائر وليبيا التي شهدت مراحل أمنية بين الاستقرار الأمني والانفلات الأمني، سيحاول الباحث في هذا المستوى من الدراسة قياس الأثر المباشر للتهديدات الأمنية على الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أنّ هذا الأخير من بين أبرز العمليات التنموية حساسية بالتهديدات الأمنية.

الفرع الأول: الأمن متغيِّر مستقل في معادلات العملية الاستثمارية

لا تكاد تستمر أي معادلة تنموية في ظل وضع أمني غير مستقر حيث أنّ الأمن يرتكز في توفير الحماية أساسا للعمليات الاقتصادية باعتباره محدِّدا أساسيا في معادلة الاقتصاد الوطني، خاصة وأنّ الأمن أصبح متغيِّرا وفاعلا محوريا في معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أنّ هذا الأخير عملية اقتصادية شديدة التأثر بالبيئة الأمنية، وهو الأمر الذي يُحيل إلى محاولة تحليل طبيعة هذه العلاقة بين الأمن بمختلف أبعاده الملامِسة للعمليات التنموية والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تحمل عديد الاستفهامات قبل وأثناء العملية الاستثمارية ومدى تموقع الأمن من هذه الحلقات الاستثمارية، إنّ المتتبِّع لمسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وليبيا باعتبارهما أبرز الدول والوحدات السياسية التي

شهدت درجات عالية من العنف وحالات عدم الاستقرار الأمني يُدرك حقا مدى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجات الأمن أو التهديد التي تميِّز البيئة الاستثمارية.

في البداية وجب اختبار فرضية مؤداها أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يتعدى الجوانب الاقتصادية ليربط العمليات الاستثمارية واستمراريتها بوجوبية توفر قدر كافي من الأمن، إذ لا يمكن الحديث عن أطروحة تنموية نظريا وميدانيا في غياب البيئة الآمنة باعتبارها فاعلا حقيقيا مرافقا ومؤسِّسا للاستثمارات الأجنبية المباشرة،[1] هذه الفرضية من بين الفرضيات حساسيةً في سياق تحليل العمليات الاقتصادية ذات التماس المباشر مع الأمن، خاصة في ظل سلاسل الترابط بين عديد العمليات التنموية والأمن والتي أكدت عليها الإحصائيات المسجلة من البنك الدولي، حتى لا يتم تجاوز بعض المتغيِّرات الحساسة في هذه المعادلة وجب الإقرار بالموقع المحوري الذي يمثّله الأمن في الجزائر وليبيا خاصة خلال الفترة 1990–2019 مع ما شهدته من تداعيات الأزمات التنموية والتي أفرزت حالات متقدمة من العنف المسلح والذي أثّر بدوره على كل العمليات التنموية.

كما أنّ مقتضيات الأمن القانوني تقضي بضرورة الاستقرار القانوني للمجال الاستثماري فهو من ذلك محدِّد أساسي لمسارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عكسته حالات عدم الاستقرار القانوني للاستثمار بالرغم من تبني عديد الأطر القانونية الملامسة لهذه الجدلية،[2] على اعتبار أنّ الأمن القانوني شكل جديد من أشكال الأمن ملامسة للواقع الأمني والاستثماري، فتمتع الدولة بقدر كافي من الأمن القانوني الاستثماري والذي تعكسه حالات الاستقرار وتبني مقاربات قانونية كفيلة بالتأسيس لمجال استثماري حقيقي يكاد يكون أبرز الحقائق ذات الارتباط الوثيق في طبيعة العلاقة بين توفير البيئة الآمنة وتعزيز العمليات الاقتصادية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

من ذلك فإنّ تراجع الاستثمارات الأجنبية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية أثّر بدور مباشر في العمليات التنموية، خاصة وأنّ الأمن أبرز الأطر الكفيلة بتعزيز مسارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي نفس الوقت يؤسِّس لبيئة قادرة على استقطاب المشاريع الاستثمارية،[3] فانخفاض أو توقف عديد

[1] رحموني عبد الرحيم، ولد الصديق ميلود، «جدلية الأمن والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية»، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، (المجلد 57) (العدد الخامس) (جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، ديسمبر 2020)، ص ص. 28، 29.

[2] كريمش نور الهدى، مكاوي سيدي محمد، «الأمن القانوني للاستثمار في الجزائر»، **أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية**، (المجلد الثالث) (العدد الأول) (جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة، جوان 2020)، ص. 70.

[3] حوادسي سمية، «جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002م»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (المجلد العاشر) (العدد الثالث) (جامعة الحاج لخضر–باتنة، جويلية 2021)، ص ص. 639، 640.

المؤسسات الأجنبية في مجال الاستثمار خلال فترات الانفلات الأمني في الجزائر وليبيا قابله تراجع مطلق في نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البلدين وفق ما تشير إليه إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة 1990-2019، وهو ما يؤخذ عليه بأنّه مؤشِّر إحصائي ميداني يحلِّل بالدقة والتفصيل الإحصائيات المسجلة في تدفقات الاستثمارات في الدول.

وعليه وجب حماية الاستثمارات الأجنبية والتأكيد على تشجيع الاستثمار وفق الاتفاقيات التي تم توقيعها والقاضية بحماية وتشجيع الاستثمار،[1] باعتباره عملية اقتصادية شديدة الحساسية في معادلات الأمن والتنمية في ظل الظروف التي تميِّز البيئة الأمنية والتنموية في الجزائر وليبيا، فلا تقتصر الحماية على المجال التشريعي فقط بل يتعداه ليشمل باقي المجالات الأمنية بتوفير قدر كافي من البيئة المستقرة، في مقابل تعزيز هذا المجال المحوري بضرورة التأكيد على أولوية حماية الاستثمار الأجنبي المباشر قبل البدء في مسارات العملية الاستثمارية، ومن تمّ أصبح لزاما توفير قدر كافي من الحماية التي يُجادَل فيها من أنّها عامل جذب لكل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بما يحقِّق لها تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر

لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للوحدات السياسية، حيث يرتكز أساسا على توفر قدر كبير من البيئة الآمنة ضمن المعادلات المحورية للأمن والتنمية والتي تُعد ركيزة أساسية لقياس مدى انخفاض أو ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وليبيا، يوضح الجدول أدناه صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر **(Net Inflows Of Foreign Direct Investment)** ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 1991-1999.

[1] كريمش نور الهدى، مكاوي سيدي محمد، «الأمن القانوني للاستثمار في الجزائر»، **مرجع سابق**، ص. 70.

جدول رقم (33): صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر NI FDI من ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 1999 (مليون دولار)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	0.334	11.638	30	0.001	0.001	0.001	270	260	606.6	291.6
نسبة التغيير%	97.2-	100 >+	100 >+	99.99-	00	00	100 >+	3.7-	100 >+	51.92-
ليبيا	158.9	91.9	99.09	58.15	72.62-	88.48-	111.7-	67.91-	127-	128-
نسبة التغيير%	4.22+	42.16-	7.82+	41.31-	100 >-	100 >-	100 >-	100 >-	100 >-	100 >-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بالجزائر 1990-1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=1999&locations=DZ&start=1990&view=chart

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بليبيا 1990-1999، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=1999&locations=LY&start=1990&view=chart

إنّ المُلاحِظ لهذا الجدول يدرك حقاً مدى الفرق الشاسع بين الإحصائيات المسجلة في الجزائر من سنة إلى أخرى وفق الفترة 1990-1994، حيث سجلت سنة 1990 حوالي 0.334 مليون دولار بانخفاض قياسي مقارنة بسنة 1989 والتي سجل فيها هذا المؤشر ما قيمته حوالي 12.091 مليون دولار تزامن هذا الانخفاض الكبير مع البدايات الأولى للأزمة السياسية، ليرتفع NI FDI بشكل قياسي سنة 1991 ويصل إلى حوالي 11.638 مليون دولار تزامنا مع **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني** الذي وقعته الجزائر في جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي لدعم المسار الاقتصادي في الجزائر والذي استفادت الجزائر بمقتضاه بحوالي 350 مليون دولار مقابل تحرير التجارة الخارجية*، مع بداية العمل بهذا الاتفاق ارتفع NI FDI بثلاثة أضعاف حيث وصل سنة 1992 إلى ما يقارب 30 مليون دولار، إلا أنّه ومع اشتداد العنف المسلح وما عاشته الجزائر من تداعيات الهجمات الإرهابية على العمليات الاقتصادي وما حملته هذه الفترة من عوامل جذب لتنامي الشبكات الجريمة المنظمة أدى بدوره إلى غياب كل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي لينخفض بذلك NI FDI إلى مستوى قياسي سنتي 1993 و 1994 حيث وصل إلى 0.001 مليون دولار.

غير بعيد عما تمّ تسجيله 1993 و 1994 في مؤشر NI FDI فقد حافظت سنة 1995 على نفس المستوى المنخفض من هذا المؤشر والذي بلغ 0.001 مليون دولار، إلا أنّ سنة 1996 عرفت

* للمزيد حول **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني** ينظر:

نويصر بلقاسم، «التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف» **مرجع سابق**، ص. 187.

ارتفاعا هائلا لهذا المؤشر والذي بلغ 270 مليون دولار خاصة مع تبني الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي* والذي حاولت الجزائر من خلاله رفع معدلات التنمية وتشجيع كل العمليات التنموية الحساسة قبل أن ينخفض بشكل قليل سنة 1997 ويصل إلى حوالي 260 مليون دولار، إنّ أعلى نسبة في مرحلة الانفلات الأمني ما تمّ تسجيله سنة 1998 مع نهاية فترة الإصلاح الهيكلي حيث بلغ فيها NI FDI حوالي 606.6 مليون دولار بارتفاع قارب ثلاثة أضعاف عن سنة 1997، قبل أن ينخفض سنة 1999 ويبلغ 291.6 مليون دولار بما يقارب الإحصائيات التي سُجلت سنتي 1996 و 1997.

في ليبيا خلال الفترة 1990-1999 عرف NI FDI تذبذبا حادا تراوح بين الانخفاض بشكل مطلق والارتفاع بشكل نسبي، على عكس الجزائر عرفت سنة 1990 في ليبيا انتعاشا في NI FDI بارتفاع نسبي +4.22% مقارنة بسنة 1989، قبل أن ينخفض بشكل مطلق ويصل سنة 1991 إلى حوالي 91.9 مليون دولار وهو انخفاض قياسي يسجل في هذه السنة بالذات، حملت سنة 1992 بوادر انتعاش NI FDI عندما بلغ 99.09 مليون دولار وهو مستوى أقرب إلى عتبة 100 مليون دولار، هذا وسجلت سنة 1993 بداية السقوط الحر والانخفاض المطلق في NI FDI عندما بدأ بانخفاض ما يقارب -41.31%، قبل أن تفوق سلاسل الانخفاض أكبر من ->100% خلال الفترة 1994-1999 وهو ما ينعكس أساسا في تبعات الحصار المفروض على الاقتصاد الليبي والذي أدى بدوره إلى سيطرة العوامل الطاردة للاستثمار على المشهد الأمني والاقتصادي.

من خلال ما تمّ عرضه في مؤشر NI FDI بالجزائر وليبيا خلال الفترة 1990-1999 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما تمّ تسجيله خلال سنوات 1992-1993-1997-1999 حيث تميزت بالارتفاع والانخفاض المسجل في NI FDI بالجزائر وليبيا خلال نفس السنة لكن بمستويات زيادة/نقصان مختلفة، فحملت سنة 1992 بوادر انتعاش NI FDI بارتفاع قياسي في الجزائر بـ+>100% قابله ارتفاع نسبي بـ +7.82% عكس ما سُجل سنة 1993 وهي نسبة الانخفاض الكبير المسجل بحوالي -99.99% و-41.31% بالجزائر وليبيا على التوالي مثلما سُجل بالتقريب سنة 1999 بما يقارب حوالي -51.92% بالجزائر و ->100% بليبيا.

* للمزيد حول **برنامج الإصلاح الهيكلي** ينظر:

دحو سهيلة، «الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي»، **مرجع سابق**، ص 122- 132.

في مقابل ذلك عرفت معدلات NI FDI خلال الفترة 1991-1999 اختلافا في النسبة المسجلة في الجزائر وليبيا سواء في معاملات الارتفاع أو الانخفاض، ضف إلى ذلك ما شهدته الفترة 1994-1999 بليبيا بعد السقوط الحر الذي فاق -<100% قابله في سنة 1996 بالجزائر ارتفاع حر فاق +<100% أي أنّ سنة 1996 حملت ارتفاع حرا في NI FDI بالجزائر بـ +<100% قابله انخفاض حر في نفس المؤشر بـ -<100% بليبيا بالرغم من أنّ الجزائر خلال سنة 1996 عرفت معدلات مرتفعة من العنف المسلح، نفس وجه الاختلاف سُجل سنة 1998 بـ +<100% قابله -<100% بليبيا، كما عرفت سنة 1990 بالجزائر انخفاضا قياسيا بـ -97.2% قابله ارتفاع نسبي بليبيا بحوالي +4.22% عكس ما سُجل سنة 1991 حين بلغت نسبة التغيير بالجزائر +<100% مقابل -42.16% بليبيا، أعلى معدل ارتفاع في الجزائر سُجل سنوات 1991-1992-1996-1998 بـ +<100% أما في ليبيا فقد سُجل سنة 1992 بـ +7.82%، بينما بلغ أكبر انخفاض بالجزائر حوالي -99.99% سنة 1993 أما في ليبيا فقد بلغ -<100% خلال الفترة 1994-1999، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 1991-1999 في ليبيا بين +4.22% و+7.82% عكس الجزائر التي فاقت فيها نسب الارتفاع +<100%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت بالجزائر بين -3.7% و-99.99% في حين تراوحت في ليبيا ما بين -41.31% و-<100%.

مما سبق الإشارة إليه فإنّ مرحلة الانفلات الأمني في الجزائر والبدايات الأولى للعقوبات الدولية على ليبيا عرفت مناخا سلبيا طاردا لكل العمليات الاستثمارية حين سجل NI FDI مستويات منخفضة عكسها الواقع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر وليبيا في تلك الفترة، إلا أنّ فترة ما بعد 2000 عرفت حالة من الاستقرار الأمني والسياسي باعتبارهما محدِّدين أساسين من محدِّدات مناخ الاستثمار، مثَّلا عوامل جذب وتشجيع لإعادة بعث البيئة الاستثمارية عكسه تسجيل معدلات مرتفعة من NI FDI ومدى مساهمة هذا المؤشر في مسارات الاقتصاد الوطني، يوضح الجدول أدناه صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2000-2009.

جدول رقم (34): صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2009 (مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	280.1	1 113	1 064	637.8	881.8	1 156	1 841	1 686	2 638	2 746
نسبة التغيير%	3.94-	100 >+	4.32-	40.1-	38.2+	31.08+	59.25+	8.37-	56.43+	41.+
ليبيا	141	133-	145	143	357	1 038	2 064	4 689	4 111	1 371
نسبة التغيير%	100>+	100>-	100>+	1.37-	100>+	100>+	98.84+	100>+	12.32-	66.65-

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بالجزائر 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2009&locations=DZ&start=2000&view=chart

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بليبيا 2000-2009، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2009&locations=LY&start=2000&view=chart

في الجزائر وعلى عكس ما سجله الاقتصاد الوطني خلال فترة الانفلات الأمني من انخفاض معتبر في مؤشر NI FDI فإنّ مرحلة ما بعد التسعينيات عرفت انتعاشا حقيقيا في معدلات هذا المؤشر، من ذلك فإنّ أدنى مستوى سجله NI FDI خلال الفترة 2000-2009 كان سنة 2000 حين بلغ 280.1 مليون دولار وأعلى مستوى له سُجل سنة 2009 ببلوغ NI FDI حوالي 2.74 مليار دولار أي بنسبة ارتفاع بين المعدلين قاربت عشرة (10) أضعاف، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التفسيرات حول مدى تأثر NI FDI بحالة الاستقرار الأمني والسياسي الذي عرفته الجزائر بعد 2000 مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية في الجزائر، إنّ الملفت للنظر في هذه الإحصائيات هو الارتفاع الهائل سنة 2001 حين سجلت NI FDI حوالي 1.113 مليار دولار بزيادة هائلة قاربت +833 مليون دولار، تزامن هذا الارتفاع مع تبني الجزائر لبرنامج دعم الاقتصاد الوطني 2001-2004 الذي أولى أهمية محورية لقطاع الأشغال العمومية، فمثّل بذلك هذا القطاع أبرز القطاعات التي شهدت حركية استثمارية خلال هذه السنة، قبل أن ينخفض NI FDI ويصل سنة 2002 حوالي 1.06 مليار دولار ويواصل الانخفاض ليصل سنة 2003 حوالي 637.8 مليون دولار، أي بانخفاض بين 2002 و 2003 بحوالي -427 مليون دولار، إلا أنّه مع حلول سنة 2004 -أي الحد الزمني لبرنامج دعم الاقتصاد الوطني- سجل مؤشّر NI FDI ارتفاعا قارب +244 مليون دولار حيث بلغ معدل NI FDI في نفس السنة 881.8 مليون دولار.

مع تبني الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 عرفت الجزائر حالة من الانتعاش في NI FDI حين بلغ سنة 2005 حوالي 1.156 مليار دولار بزيادة قاربت +274.2 مليون دولار قبل

أن يواصل الارتفاع ويصل سنة 2006 إلى 1.84 مليار دولار بزيادة عن سنة 2005 قاربت +685 مليون دولار عرف خلالها مؤشر NI FDI انتعاشا معتبرا بعد أن سجل قبل سنة 2005 مستويات متدنية، ما تمّ تسجيله سنة 2007 بتسجيل NI FDI لانخفاض نسبي قارب -155 مليون دولار مثّل أبرز حدث اقتصادي خلال مرحلة تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو قبل أن يتم معالجة هذا الاختلال ويبلغ NI FDI ارتفاعا هائلا سنة 2008 حين بلغ NI FDI حوالي 2.638 مليار دولار بارتفاع +952 مليون دولار قريبا من مليار دولار ويواصل الارتفاع عند الحد الزمني للبرنامج التكميلي لدعم النمو لكي بمستوى بطيء حين بلغ NI FDI حوالي 2.746 مليار دولار وهي أعلى معدل تم تسجيله في الفترة 2000-2009.

أما في ليبيا فقد سجل مؤشّر NI FDI خلال الفترة 2000-2009 حالات متقدمة من الارتفاع تخللته حالات أقل من سلاسل الانخفاض، حيث سجلت سنة 2000 ارتفاعا هائلا من حجم التدفقات بعد السقوط الحر الذي عاشه NI FDI خلال الفترة 1994-1999 حينما بلغ هذا الارتفاع +<100%هذا وعرفت سنة 2001 سقوطا حرا مثلما حدث خلال الفترة السابقة بـ-<100% خاصة مع وصول العقوبات الدولية إلى ذروتها وما أثّر ذلك على المسار الاستثماري، بداية انفراج العقوبات الدولية حملت معها نسب مرتفعة بلغت +<100% عندما سجل NI FDI حوالي 145 مليون دولار قبل أن ينخفض ويصل إلى 143 مليون دولار سنة 2003، الملاحظ هو ما تمّ تسجيله خلال الفترة 2003-2007 عندما بلغ NI FDI معدلات قياسية تراوحت بين 357 مليون دولار و4.68 مليار دولار مع عودة الاستقرار النسبي والذي سمح لليبيا بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاعات المحروقات والبناء، ضف إلى ذلك الاستراتيجية الطاقوية التي تبنتها ليبيا في سياق المشاورات مع صندوق النقد الدولي*، كما سجلت سنتي 1998-1999 حالة من الانخفاض مع بداية المطالبة الشعبية بتحسين الظروف السياسية الاقتصادية والتي بلغ خلالها NI FDI ما يقارب 4.11 مليار دولار و 1.37 مليار دولار سنتي 1998 و 199 على التوالي

من خلال ما تمّ عرضه في مؤشر NI FDI بالجزائر وليبيا خلال الفترة 2000-2009 يتضح أنّ من بين مجالات التشابه ما عرفته هذه الفترة من سلاسل ارتفاع وانخفاض معتبرة بمستويات مختلفة، حيث

* للمزيد ينظر:

الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي بالشراكة مع الحكومة الليبية، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006، **مرجع سابق**، ص ص. 01- 53.

شهدت الفترة 2003-2006 تشابها في معدل الانخفاض والارتفاع لكن بمستويات متباينة، حيث شهدت سنة 2003 انخفاضا في الجزائر بـ-40.1% قابله نخفاض بـ-1.37% في ليبيا، وبمستويات إيجابية سنة 2004 بـ +38.2% و +<100% بالجزائر وليبيا على التوالي في مقابل سنة 2005 التي حافظ فيها مؤشِّر NI FDI على نسبة الارتفاع القياسي +<100% بليبيا قابله ارتفاع بـ +31.08% بالجزائر، وبمستوى متقارب سنة 2006 بـ +59.25% و 98.84% بالجزائر وليبيا على التوالي.

في مقابل ذلك عرفت معدلات NI FDI خلال الفترة 2000-2009 اختلافا في النسب المسجلة في الجزائر وليبيا سواء في معامِلات الارتفاع أو الانخفاض، ضف إلى ذلك ما شهدته سنة 2001 في التباين الواضح المسجل في الجزائر الذي بلغ +<100% (1.113 مليار دولار) مقابل ليبيا التي سجل معدل -<100% (-133 مليون دولار) وهو تباين كبير في معدلات NI FDI المسجل خلال هذه الفترة، في مقابل ذلك سجلت سنوات 2000-2002-2007 ارتفاعا قياسيا في ليبيا بـ +<100% قابله انخفاض في الجزائر بـ-3.94% و-4.32% و-8.37% على التوالي، عكس ما سُجل سنتي 2008 و2009 بارتفاع معتبر قدر بـ+56.43% و1.4% بالجزائر قابله انخفاض معتبر بليبيا بـ-13.32% و-66.65% على التوالي، أعلى معدل ارتفاع في الجزائر سُجل سنة 2001 بـ +<100% أما في ليبيا فقد بلغ نفس الارتفاع الإيجابي المسجل بالجزائر أي بـ +<100% سنوات 2000-2002-2004-2005-2007، بينما بلغ أكبر انخفاض بالجزائر حوالي -40.1% سنة 2003 أما في ليبيا فقد بلغ حوالي -<100% سنة 2001، وعليه تراوحت نسب الارتفاع خلال الفترة 2000-2009 في الجزائر بين +1.4% و+<100% بينما تراوح في ليبيا بين +98.84% و+<100%، أما نسب الانخفاض فقد تراوحت بالجزائر بين -3.94% و-40.1% في حين تراوحت في ليبيا بين -1.37% و-<100%.

عرف مؤشِّر صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي NI FDI حركية تراوحت بين الانخفاض والارتفاع في الجزائر كما تشير إليه الإحصائيات المسجلة في هذا الصدد خلال الفترة 2010-2019 في ظل غياب احصائايات كافية خلال الفترة 2011-2012 والفترة 2014-2019 بليبيا، خاصة وأنّ المخططات والبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال هذه المرحلة ركزت في مجملها على تشجيع المشاريع الاستثمارية والتي يراد منها إعطاء دفع قوي للاستثمار الأجنبي الذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني، يوضح الجدول أدناه صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة التغيير في معدلات الارتفاع (+) والانخفاض (-) خلال الفترة الزمنية 2010-2019.

جدول رقم (35): صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر NI FDI من ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2019 (مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	2 300	2 571	1 500	1 691	1 502	537-	1 638	1 230	1 466	1 381
نسبة التغيير%	16.2-	11.77+	41.6-	12.7+	11.21-	100>-	100>+	24.9-	19.17+	5.78-
ليبيا	1 784	غير متوفرة	1 425	702	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
نسبة التغيير%	30.1+	/	/	50.7-	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بالجزائر 2010-2019، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2019&locations=DZ&start=2010&view=chart

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات بليبيا 2010-2018، **البنك الدولي**، ينظر:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2018&locations=LY&start=2010&view=chart

في الجزائر عرفت سنة 2010 حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على الحدود الجزائرية مع تونس وليبيا ومالي والتي كان لها الأثر البالغ في تغذية الخلايا الإرهابية النائمة في الجزائر وإعطاء دفع قوي لنشاط شبكات الجريمة المنظمة، قبل الحديث عن إحصائيات 2010-2019 بالتفصيل لابد من القول أنّ أعلى معدل تمّ تسجيله خلال هذه الفترة كان سنة 2011 بحوالي 2.571 مليار دولار وأدنى معدل سُجل سنة 2015 بـ-537 مليون دولار، تذبذبت المعدلات التي تمّ تسجيلها خلال هذه الفترة بين الارتفاع النسبي والانخفاض المطلق، فقد انخفض NI FDI سنة 2010 إلى 2.3 مليار دولار بعد أن سجل سنة 2009 حوالي 2.74 مليار دولار مع البدايات الأولى للأزمات الإقليمية بنسبة انخفاض فاقت -0.4 مليار دولار، تزامن هذا الانخفاض مع دخول البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014 حيِّز التنفيذ والذي رصد له حوالي 86 مليار دولار وهذا لتجسيد المشاريع الاستثمارية*، قبل أن يرتفع NI FDI سنة 2011 ويبلغ 2.57 مليار دولار بنسبة ارتفاع +0.27 مليار دولار.

سجلت سنة 2012 انخفاضا في NI FDI بحوالي -1 مليار دولار حين بلغ 1.5 مليار دولار قبل أن يرتفع بشكل نسبي بحوالي +0.1 مليار دولار سنة 2013 ويبلغ 1.691 مليار دولار، سنة 2014 عرف فيها NI FDI العودة إلى نفس الحصيلة التي سجلها سنة 2012 أي 1.5 مليار دولار بانخفاض عن سنة 2013 بـ -0.1 مليار دولار، الملفت للانتباه هو ما تمّ تسجيله سنة 2015 حين بلغ NI FDI

* للمزيد حول **البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014** ينظر:

طارق قندوز وآخرون، «المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم»، **مرجع سابق**، ص. 196.

أقل من الصفر (0) حين بلغ −537 مليون دولار وهو انخفاض هائل تزامن مع ما تعيشه الجزائر من تداعيات الأزمات السياسية على دواليب السلطة في الجزائر حين فقد فيها NI FDI ما يقارب −2 مليار دولار.

في مقابل ذلك تبنت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015−2019 والذي تمّ من خلاله إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية خصص له مبلغ 6. 079 4 مليار دينار سنة 2015*، بدأت بوادر انتعاش NI FDI خاصة مع النتائج الأولية المسجلة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حين ارتفع NI FDI إلى 1.638 مليار دولار سنة 2016 بنسبة ارتفاع فاقت +2 مليار دولار قبل أن تنخفض سنة 2017 بشكل نسبي بنسبة −0.21 مليار دولار حين بلغ NI FDI ما يقارب 1.23 مليار دولار، ويواصل سنة 2018 سلسلة الارتفاع النسبي بـ +0.236 مليار دولار ببلوغ معدل 1.466 مليار دولار قبل أن ينخفض مع بداية الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر حين بلغ NI FDI 1.381 مليار دولار بنسبة انخفاض قاربت −0.085 مليار دولار.

أمّا في ليبيا والتي تميزت خلالها الفترة 2010−2019 بعدم توفر إحصائيات NI FDI لغالبية السنوات باستثناء سنتي 2010 و 2013، فقد سجلت سنة 2010 ارتفاعا ملحوظا بـ +30.1% عندما بلغ NI FDI حوالي 1.784 مليار دولار وهو ارتفاع تزامن مع بداية الأحداث في ليبيا بداية 2011 نظرا لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية باستثناء الاستثمارات في مجال المحروقات، قبل أن تنخفض هذه النسبة وتصل سنة 2013 إلى −50.7% ببلوغ معدل NI FDI ما يقارب 702 مليون دولار، سلسلة الانخفاض التي عرفتها احصائيات 2013 بليبيا أكدت عديد المرات على الدور الكبير الذي تأثرت به الاستثمارات الأجنبية خاصة بافرازات الانفلات الأمني والفشل الدولاتي وتأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها ليبيا.

من ذلك فإنّ معامل تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا يؤكد في بعض الإحصائيات المسجلة على الدرجة الكبيرة التي ترتبط بها العمليات الاستثمارية بالبيئة الأمنية، حيث أنّ تزايد التهديدات الأمنية وتنامي العنف المسلح في الجزائر وليبيا تعزز بأن أصبحت الجزائر وليبيا في فترات الأزمة الأمنية مجالات جغرافية طاردة لكل أشكال الاستثمار، ما أدى بدرجة بارزة إلى نفور

* للمزيد حول **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015−2019** ينظر:

بن محمد هدى، «عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001− 2019»، **مرجع سابق**، ص ص. 51، 52.

المستثمرين الأجانب بفعل الدرجات المرتفعة من العنف المسلح، وهو ما قد يؤكد على مدى وحساسية التأثير الذي تعرض له المستثمرون الأجانب الذين شهدت استثماراتهم خسارات هائلة بفعل التدمير الذي تعرضت له منشآتهم الاستثمارية أو بفعل سيطرة شبكات الاجرام والإرهاب على هذه المواقع الاستثمارية، خاصة في ظل الارتباط الوثيق بين توفير الأمن والاستقرار ونجاح العمليات الاستثمارية أو العكس.

وهو ذات ما يمكن التأكيد عليه كعنصر تأثير فعال في سياق تحليل طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية من زاوية الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يُحيل إلى ضرورة تشجيع وجلب العمليات الاستثمارية إلى الجزائر وليبيا في ظل توفير قدر كافي من الأمن للمستثمرين والذي يؤكد على إعادة انعاش هذه المعادلة إذا ما تمّ توفير القدر الكافي منّ الأمن، باعتباره محركا حقيقيا ومتغيِّرا مستقلا في سياق هذه العلاقة، كما لوحظ أنّ بعض الإحصائيات تعدت في الانخفاض +<100 مع ما تعيشه ليبيا خاصة في ظل تذبذب العمليات الأمنية ومدى تعاطيها مع التهديدات الأمنية.

المطلب الثاني: الأمن الحدودي آلية أمنية لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية

في الأدبيات الجيوسياسية التي تمّ الإشارة إليها فيما سبق تُعد الحدود أحد الأسس والضوابط الجيوسياسية للوحدات السياسية الدولاتية، ذلك أنَّها تتمركز في كونها الحاجز الحقيقي الذي يحمي الدولة من الأخطار والتهديدات الأمنية القادمة من البيئة الخارجية، فهي من هذه النّاحية قائمة في كونها تعتبر إلى حدٍّ بعيد الأصل الذي يتوقف عليه أمن الدولة الوطني الاقتصادي، فأخذت حماية الحدود وأمن الحدود ككل مكانة مركزية في العقيدة الأمنية خاصة وأنَّ الإستراتجية الجزائرية والليبية لمواجهة التهديدات الأمنية ركزت على حماية الحدود التي تعتبرها تهديد حقيقي للأمن الوطني، وهو ذات ما يُلاحظ في عديد المقاربات التي تمّ تبنيها في مواجهة التهديدات الأمنية التماثلية/اللاتماثلية.

فبقدر ما حملت الحدود جانبا إيجابيا في المعادلات الجيوسياسية إلا أنَّها في نفس الوقت تحمل البُعد السلبي، كيف ذلك؟ الحدود في معادلات السياسة العالمية هي أصل الدولة الحامي لكيانها وأنَّ أي اختراق لهذه الحدود الوطنية هو اختراق لسيادة الدولة وأمنها الوطني، ومن تمّ فإنّ هذا الاختراق هو الخطر الحقيقي والسبب الأول لتنامي التهديدات عبر الوطنية داخل الوحدة السياسة صاحبة الحدود، وعليه فإنّ كل التهديدات آتية من طبيعة وتماسك أو اختراق الحدود وهو ما يُلاحظ في مجمل التهديدات التي تعاني منها الجزائر وليبيا كتجارة المخدرات القادمة من الحدود الغربية والهجرة غير الشرعية من الحدود الجنوبية ومآلات الأزمات الإقليمية من الحدود الجنوبية، باالإضافة إلى ما تعانيه الحدود الليبية مع محيطها الخارجي خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية والتي أصبحت خلالها الحدود الليبية مع دول الجوار منفَذا حقيقيا وحيويا لكل الفواعل الساعية لأن يكون لها وزن فعّال في المعادلة الأمنية والسياسية والطاقوية في ليبيا.

وعلى اعتبار أنّ الحدود تمثِّل حلقة وصل بين شبكات الجريمة المنظمة في تهدديها للاقتصاد الوطني بتبني التهريب سواء من الجزائر أو ليبيا إلى الخارج أو العكس، فإنّه أصبح لزاما تبني رؤى واستراتجيات أكثر ملامسة للواقع الأمني الإقليمي مع الحفاظ على مقوِّمات العقيدة الأمنية المرتكزة أساسا بعدم تجاوز أو انتهاك الحدود الوطنية لدول الجوار الجغرافي، خاصة وأنّ هذه القضايا الحدودية تعتبر إلى حدٍ أساسي أحد مداخل اختراق الأمن الوطني والتي تستهدف بشدة الاقتصاد الوطني، من ذلك سيتم

في هذا المستوى محاولة الإحاطة أكثر بالواقع الحدودي الجزائري والليبي وأبرز الأطر الكفيلة التي تستوجب الحفاظ على الأمن الاقتصادي لهذه الدول.

الفرع الأول: أمننة الحدود الوطنية

نظرا لخطاب الأمننة الذي ترتكز عليه الحدود كونها أصبحت رهان أمني للوحدات السياسية أصبح لزاما تبني أطر أكثر فاعلية ملامسة للواقع العالمي، والتي تهدف من خلالها الدول إلى تأمين حدودها ضد كل التهديدات التي يكون مصدرها مخترِقا لحدود الدولة الوطنية، حيث شهد هذا الحقل البحثي عديد المحاولات البحثية زاوج من خلالها الباحثون بين ضبط الأمن الوطني وحماية الحدود الوطنية التي تُعد ركيزة محورية لتحقيق الأمن الاقتصادي للوحدات السياسية، خاصة مع تبني تقنيات جديدة يتم توظيفها لمساعدة الأجهزة الأمنية على ضبط الحدود الوطنية،[1] فأصبحت الحدود الجغرافية بذلك مجالا يحمي سيادة الدولة الوطنية والجغرافية من كل المشكلات الأمنية عبر الوطنية، من منطلق أنّ الحدود الجيوسياسية وفق منظور أمني تعتبر جدارا وحاجزا تعيش الدولة في فلكه بما يكفل لها الحفاظ على أمنها الوطني وحدودها الجغرافية البرية والبحرية من كل الانتهاكات التماثلية واللاتماثلية.

ومن منطلق جدلية الحدود والأمن والتنمية فإنّ هذه المعادلة مترابطة الأسباب والنتائج فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية في ظل انفلات أمني ولا يمكن الإقرار بمنظومة أمنية في ظل حدود مخترقة، ومن تمّ فإنّ أي شكل تنموي اقتصادي خاصة في المناطق الحدودية مرتبط محوريا بتعزيز الحدود الوطنية وحمايتها من كل أشكال التهديدات الأمنية، فحماية الحدود ركيزة أساسية لجدلية الأمن والتنمية خاصة في ظل تنامي كل أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، سواء في الجزائر من حدودها الغربية التي تعرف تنامي تهريب المخدرات إلى الجزائر أو من الشرق والجنوب التي تشهد حركات كثيفة من النشاطات الإجرامية في مجال تهريب الوقود والمواد الغذائية أو بالنسبة إلى ليبيا التي تشهد حدودها اختراقات متتالية لفواعل تماثلية ولاتماثلية، هو الأمر الذي يؤكد على ضرورة ضبط الحدود الوطنية بما يكفل الحفاظ على الأمن الوطني في ظل التأسيس لأمن اقتصادي فعَّال قادر على تعزيز مقدرات الدولة وقوتها الاقتصادية.

حافظت الجزائر على مناعتها في إدارة حدودها إلى حد بعيد إلاّ أنّ تنامي التهديدات الأمنية هدّد المناعة التي ترتكز عليها الجزائر في حماية حدودها الوطنية والمرتكزة أساسا على التوازن بين الحدود

[1] Karine Côté-Boucher, Federica Infantino, Mark B. Salter, «Border Security As Practice: An Agenda For Research», **Security Dialogue**, (Vol. 45) (N° 3) (Peace Research Institute-Oslo, 2014), P. 196.

والقوات الأمنية والعقيدة الأمنية، ممّا أبان الحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات التي تراها الجزائر كفيلة بأن تحافظ على أمنها الحدودي، خاصة وأنّ مدخل بحوث العمليات يؤكد على الميزة التي تتميز بها الموقعات الحدودية* الجزائرية والمرتكزة في استخدام الطيران الاستطلاعي لمراقبة نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة،[1] خاصة وأنّ هذه المقاربة ركزت على الدور الذي لعبته التهديدات الأمنية في وجوبية مراجعة الجزائر لأنظمتها الأمنية في المناطق الحدودية خاصة تلك التي تشهد نشاطا مكثفا لشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، فتماس الجزائر الشاسع مع محيطها الإقليمي أوجدها في كنف حلقة متباينة الخطورة مع أنشطة التهريب التي ترتكز أساسا على اختراق الحدود الوطنية.

وفقا لذلك عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة تصاعدا لوتيرة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، تبنّت وفقها الجزائر إستراتيجية تأمين الحدود كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة وأنّ هذه الإستراتيجية ارتكزت على وجوبية محاربة كل أشكال التهديدات التي تهدِّد الأمن الوطني الجزائري، في ظل تدعيم التعاون الإقليمي وتعزيز الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ودول الجوار، فتعزَّزت بذلك الوحدات الأمنية والعسكرية عبر كامل الحدود الوطنية وأُنشئت وحدات متخصِّصة مدعمة على طول الحدود لمنع كل أشكال الجريمة المنظمة، من ذلك فقد أُوكلت هذه المهام لعدد من الأجهزة الأمنية المتمثِّلة في وحدات حرس الحدود GGF التابعة لقيادة الدرك الوطني وحراس الشواطئ باعتبارها مصلحة تابعة للقوات البحرية ومصالح شرطة الحدود التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني،[2] حيث لم يقتصر دور وشكل الأجهزة الأمنية على المصالح المذكورة آنفا بل أنّ مسألة تعزيز الأمن الحدودي* ومحاربة الجريمة المنظمة خاصة التهريب يقع أساسا على عاتق جهاز الجمارك الجزائرية كغيرها من المؤسسات الأمنية الأخرى،

---

* يمكن تعريف **الموقعة الحدودية** بأنّها "... جملة الأعمال الاستطلاعية والقتالية والعمليات التي تقوم بها تجمعات القوات الحدودية السيادية والتي تملك أهدافا إستراتيجية محددة تبعا للخطط العملياتية الموضوعة في أوقات السلم أو حسب الظروف الإستراتيجية-العملياتية للموقف المتشكل عند بداية الحرب"، ينظر:

ولد خسال سليمان، بلهول نسيم، «مركز ثقل التوجه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات»، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد التاسع) (العدد 16) (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، جانفي 2017)، ص. 329.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 325- 330.

[2] دخان نور الدين، الحامدي عيدون، «مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية»، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد الثامن) (العدد 14) (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، جانفي 2016)، ص ص. 174- 176.

* للمزيد حول مضامين **الأمن الحدودي** ينظر:

Harry C. Sigman, Eva-Maria Kieninger, **Cross-Border Security-Over Tangibles**, (Germany: European Law Publishers, 2007).

John A. Winterdyk, Kelly W. Sundberg, **Border Security In The Al-Qaeda Era**, (United States Of America: Crc Press Taylor & Francis Group, 2010).

وهو الأمر الذي يؤكد على الموقع الهام الذي أولته الجزائر للمؤسسات الأمنية باعتبارها فاعلا أساسيا في حماية الأمن الوطني والحفاظ على الحدود الوطنية من كل أشكال التهديدات الأمنية.

في مقابل ذلك تتمتع ليبيا بقدر كبير من الحدود المنفتحة على دول الجوار حيث تتميز غالبية حدودها بملامستها لفواعل تعاني من حالات عدم الاستقرار، من ذلك فإنّ انفتاحها حدودياً على الجزائر وتونس باعتبارها دولا من نفس الفضاء المغاربي مكّن لها من الضبط الجزئي لهذه الحدود الشمالية–الغربية والجنوبية–الغربية، قابله اجراءات احترازية تبنتها تونس والجزائر لصد كل أشكال التهديدات التي تتخذ من الحدود نحو المنطقة المغاربية ملاذا حقيقيا لها نظرا لتمتع هذا الإقليم بكل العوامل الجغرافية الجاذبة لكل أشكال التهديدات الأمنية، على العكس من ذلك فإنّ حدودها الجنوبية مع النيجر وتشاد تشهد نوعا من غياب الرقابة الحقيقية من كلا الطرفين، أما من الجنوب–الشرقي تلامس ليبيا حدودياً السودان التي تعرف في الآونة الأخيرة سيطرة لأجهزة عسكرية على مسارات السلطة ما قد يجعل من هذه الحدود لا تقل خطرا عن الحدود الجنوبية، على العكس من ذلك عرفت الحدود الشرقية مع مصر حالات من الاختراق من طرف عديد الفواعل سواء من داخل ليبيا أو من خارجها مع الأخذ بالاعتبار عدم الاستقرار السياسي النسبي في مصر.

مع سقوط القذافي برزت ليبيا كحقل جيوسياسي للتنافس على الريادة بين الفواعل التماثلية واللاتماثلية فتسارعت وتيرة الفوضى على المناطق الحدودية من طرف بعض الليبيين لاستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في هذه المواقع الجيوسياسية،[1] الأمر الذي أدى إلى تميُز الحدود الليبية مع دول الجوار بنشاط كثيف لشبكات التهريب خاصة في مجال الوقود،[2] باعتبارها أبرز الإغراءات التي تحاول شبكات الجريمة المنظمة السيطرة عليهما من منطلق تعزيز مقدراتها الطاقوية تحسبا لأي تماس عسكري مع القوات الحكومية، ضف إلى ذلك الطبيعة السوسيولوجية–المعيشية التي يتميز بها سكان المناطق الحدودية في ليبيا وغيرها القاضية أساسا في اتخاذ التهريب ملاذا اقتصاديا للاسترزاق، يضاف إلى ذلك توظيف هذه الشبكات لسكان المناطق الحدودية تحت اغراءات مادية لتعزيز مقدراتها البشرية وكسب قدر كافي من الدعم البشري العارف بخبايا هذه المناطق.

---

[1] المؤدب حمزة، «الحدود التونسية–الليبية المأزومة: السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، (لبنان، نوفمبر 2020)، ص. 03.

[2] الأطرش أحمد علي، «العلاقات الليبية–التونسية الواقع والمآلات وآفاق التطوير»، **ورقات تحليلية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2021)، ص. 06.

لعل من بين نقاط التشابه في المجال الحدودي الجزائري ونظيره الليبي الشساعة التي تتميز بها الحدود خاصة وأنّ الجزائر تنفتح على ثمانية حدود (البحر الأبيض المتوسط، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا، تونس) مقابل انفتاح ليبيا على سبعة حدود (البحر الأبيض المتوسط، تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، مصر) تتشارك كلاهما في الحدود مع البحر الأبيض المتوسط وتونس والنيجر، يضاف إليها الانفتاح المحوري على بؤر التوتر الإقليمية التي تختلف درجاتها من إقليم إلى آخر حسب الطبيعة المتنازع عليها، كما أنّ انفتاحهما على البحر الأبيض المتوسط مكّن لهما من امتلاك شريط ساحلي قادر على إعطاء دفع حقيقي للمسار الأمني–التنموي، ومن تمّ فإنّ هذه النقاط أكدت على ضرورة تبني رؤى هادفة للطرفين بغض النظر عن التعاون أو غياب التعاون بين الجزائر وليبيا في مجال التأسيس لمقاربة أمنية–تنموية فعّالة.

في مقابل ذلك يختلف المجال الحدودي الجزائري عن الليبي من حيث انفتاح الجزائر على أكبر عدد من بؤر التوتر التي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة بدءا بتوتر الأوضاع مع المغرب مرورا بالنزاع القائم في الصحراء الغربية وتداعيات الأزمة في مالي وصولا إلى افرازات ما يحدث في ليبيا، يقابله انفتاح ليبيا على بعض مناطق التوتر التي تقل من حيث شدتها عما تنفتح عليه الجزائر باستثناء الحدود السودانية والمصرية التي تشهد نشاطا ضعيفا لمجمل التهديدات الأمنية، الأمر الذي يؤكد على صعوبة التعاطي الأمني–التنموي الجزائري مع هذا الانفتاح الهائل مع بؤر التوتر، مما يؤكد على امتلاك ليبيا لعامل تأثير إيجابي لإنجاح الضبط الحدودي مقابل ذلك يشكل الانفتاح الجزائري على بؤر التوتر أبرز العوامل السلبية المؤثِّرة على محاولة تبني أي مقاربة أمنية–تنموية بل قد يصعب من تبني هذه المقاربة في ظل ما تشهده دول الجوار الحدودي من التوتر الحاصل في غالب الأحيان، ما قد يؤثِّر على استنفاذ الموارد البشرية والمادية العسكرية من الأجهزة الأمنية عكس ما تتمتع بها المنظومة الحدودية الليبية جغرافيا وسوسيولوجيا.

لذا أصبح لزاما تفعيل الحدود الذكية والعمل على تبني التقنيات التكنولوجية التي تعد عاملا أساسيا مساعدا في ضبط الحدود الوطنية كاستخدام الطائرات بدون طيار وأجهزة CCTV المزودة بالأشعة تحت الحمراء بما يحيل للأجهزة الأمنية من المراقبة المستمرة والمحيَّنة للتطورات التي تشهدها الحدود، خاصة وأنّ التقنيات الحديثة التي تبنتها الأجهزة الأمنية التي أوكلت لها مسألة مراقبة الحدود الوطنية تعمل على التوظيف الأمثل لكل الأطر التكنولوجية الساعية إلى تطويق شبكات الجريمة المنظمة كالتحقق من هوية

الأفراد والتفتيش باستخدام أجهزة التفتيش المتطورة، مع الأخذ بالحسبان ضرورة الاعتماد على السياج الأمني الإلكتروني والمستشعرات الرادارية،[1] وهو بالفعل ما تعتمد عليه أجهزة الأمن الجزائرية وما تحاول تبنيه الأجهزة الأمنية الليبية في مراقبتها للحدود بما يكفل لها دورا فعليا في الحفاظ على الأمن الوطني، والذي تقتضيه معادلات التنمية الاقتصادية في ظل التعامل الصارم مع كل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الفرع الثاني: الآليات الواجب توظيفها لبناء مقاربة أمنية-تنموية فعّالة

انتشار كل أشكال التهديدات الأمنية -التي استغلت من خلالها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية المُعطى الجغرافي - قابله جُملة من الاستراتيجيات التي تمّ تبنيها لمواجهة نشاط هذه الجماعات الإجرامية ولكن بمستويات مختلفة بين الجزائر وليبيا، لعل هذه السياسات والإستراتيجيات أبانت عن رغبة صانع القرار في المُضي قُدماً لمكافحة كل أشكال الجريمة والإرهاب في الفضاء الجغرافي، إذ تمكنَّت الجزائر من أن تؤسِس لمقاربات أمنية محلية وإقليمية ذات أبعاد أمنية-تنموية-إستراتيجية، حيث أنّ المقاربة الأمنية من بين أبرز المقاربات التي عرفتها الجزائر والتي أدت في الوقت ذاته دورها المنوط بها، نظرا لحساسية المقاربة الأمنية الصلبة في مكافحة الإرهاب ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة، خاصة وأنّه في المنظورات الأمنية تأخذ المقاربة الصلبة مركزها المحوري في معادلات مواجهة التهديدات اللاتماثلية في ظل الحفاظ على الأمن الوطني للدولة، وهو ما ينطبق تماما على الواقع الجزائري وعلى تبنيه لهذه المقاربة.

في شق آخر تُعد المناطق الحدودية نقاط جيوسياسية ذات أهمية محورية بالنسبة لوزن الجزائر الإقليمي والعالمي، حيث إليها تنفتح الجزائر على عديد الوحدات السياسية بحوالي 500 6 كم من الحدود، هذه المعطيات ولّدت رغبة تبني مقاربة أمنية-تنموية للحد من انتشار مجمل التهديدات، حيث تتميّز المناطق الحدودية في الجزائر (ولاية الطارف- ولاية سوق أهراس- ولاية تبسة- ولاية الوادي- ولاية ورقلة- ولاية إليزي- ولاية تمنراست- ولاية أدرار- ولاية تندوف- ولاية بشار- ولاية النعامة- ولاية تلمسان) بشساعة مساحتها خاصة المناطق التي تتمركز في الجنوب الجزائري، وهذا من خلال أنّ مساحة المناطق الحدودية في الجزائر تمثِّل 1.2 مليون كم^2 بما يقارب 80% من مساحة الجزائر، كما أنَّ معظم

[1] إيدابير أحمد، «استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود: الحدود الذكية نموذجا»،**آفاق علمية**، (المجلد 12) (العدد الرابع) (جامعة امين العقال الحاج موسى اق اخاموك-تمنراست، سبتمبر 2020)، ص ص. 567- 570.

هذه المناطق تتوفر على كثافة سكانية قليلة جدا تصل في إليزي 0.34 ن/كم^2 مقارنة بالطارف التي تبلغ الكثافة السكانية فيها 123 ن/كم^2،[1] وفقا لذلك فإنّ هذه المعطيات تمثل عوامل قوة من حيث المساحة وعوامل ضعف لانفتاحها على حدود تتميز أغلبها بالتوتر والانفلات الأمني، مما أوجب على الجزائر استغلال مقوّمات القوة لهذه المناطق من أجل تعزيز مقاربة أمنية–تنموية للتعامل الفعلي مع التهديدات الأمنية قصد الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري.

إلا أنّ الملاحظ في المقاربة التنموية التي حاولت ليبيا تبنيها في إطار البحث عن مقاربة أمنية–تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية أبانت عن وجود عدة عراقيل ميدانية، فمحاولة تبني هذه المقاربة في بيئة تشهد درجات عالية من العنف المسلح لن تكون جدية خاصة وأنّ المتغيِّر الحقيقي في هذه المعادلة وهو البيئة الأمنية غير متوفر، يضاف إلى ذلك النفوذ الكبير الذي تتمتع به شبكات الجريمة المنظمة متحدية بذلك كل المبادرات التي تحاول تنمية المناطق الحدودية، وهذا على اعتبار أن المنظور الجيوسياسي لشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية ينطلق من أنّ المناطق الحدودية مناطق نفوذ وسيطرة في إطار افرازات الفشل الدولاتي وانتشار السلاح الليبي في الأوساط المحلية والإقليمية، الأمر الذي يُعزِّز من فرضية فشل أي مبادرة تنموية لم تأخذ بالحسبان طبيعة التهديدات الأمنية ومدى استقرار المناطق الحدودية عكس المناطق الحدودية في الجزائر التي تشهد حالة من الاستقرار النسبي.

مما سبق يتبيَّن أنّ الجزائر قد حاولت نوعاً ما تفعيل متلازمة الأمن الوطني والمُعطى الجغرافي والغاية التنموية من خلال تبنيها لمقاربة تنمية المناطق الحدودية كآلية لمحاربة كل أشكال التهديدات الأمنية، هذه الفاعلية عزّزتها رغبة دول الجوار في تبني رؤى مشتركة، خاصة وأنَّ هذه الدول في الغالب تشترك مع الجزائر في نفس التوجس من تنامي كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فمن المنظور السوسيولوجي تمّ بلوغ نتيجة مؤداها أنَّ أبناء المناطق الحدودية هم الأكثر عُرضة لاستغلالهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة نظرا لمعرفتهم بالمنطقة، وبالتالي فإنّ إعادة الاعتبار لهذا البناء السوسيولوجي سيُساهم بدرجة كبيرة في تعزيز الأمن الحدودي خاصة أنّ الأفراد يعتبرون أحد المتغيِّرات الهامة في هذه المعادلة، بما يكفل للجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المناطق ذات الوزن الحيوي في المعادلات الاقتصادية الوطنية.

[1] فوقة فاطمة، قارة عشيرة نصر الدين، «مقوّمات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات»، **الاقتصاد والقانون**، (المجلد 58) (العدد الثاني) (جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق أهراس، ديسمبر 2018)، ص. 61.

كما أنَّ المقاربة التنموية لا تتوقف على المناطق الحدودية بل تتعداها لتشمل المناطق ذات التضاريس الصعبة، حيث أنَّ إعمار هذه المناطق حتماً سيُعيد الحياة إلى المناطق الصعبة والتي كانت بالجزائر في تسعينات القرن الماضي ملجأ جغرافيا للجماعات الإرهابية ولا زالت تمثل ذلك الحافز للجماعات الإرهابية النشطة على الحدود الليبية مع دول الجوار، خاصة وأنَّ هذه الجماعات شكلت تهديدا حقيقيا في هذه المناطق الأمر الذي حاولت من خلاله الجزائر وليبيا أن تُعيدا الحياة إلى هذه المناطق في ظل مخرجات قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية بالجزائر، والتي عرفت من خلالهما هذه المناطق عودة السكان الذين هُجِّروا منها في التسعينات، من ذلك وجب على الجزائر وليبيا حتى تؤسِسا لمقاربة تنموية فعَّالة أن تركزا على إعمار هذه المناطق وتوسيع دائرة المشاريع التنموية فيها، وهذا من خلال تعزيز التشاركية في التنمية التي تؤسِّس بدورها لمنطلقات حقيقية ذات أبعاد أمنية–تنموية تُعطي دفعا محوريا لإعادة بناء وتعزيز المجال التنموي الاقتصادي في المناطق التي كانت في تماس مباشر مع هذه التهديدات.

إنّ الملاحِظ لهذه المقاربة التنموية يُدرك حقا أنّها لم تُحقِق بعد الغاية المنشودة التي وُجدت لأجلها، بل إنّ العديد من المتخصصين في هذا المجال يؤكدون على أنَّها مجرد مقاربة شكلية لتغطية العجز الذي وقع فيه صانع القرار للحد من تنامي هذه التهديدات التي تستهدف الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده، خاصة في ظل الارتفاع الهائل لنشاط شبكات تهريب المخدرات على الحدود الغربية للجزائر وبالضبط في المناطق الحدودية لولاية النعامة (صفيصيفة– مغرار– جنين بورزق...) وولاية بشار (بني ونيف...)، يضاف إلى مناطق التماس الحدودي الليبي مع دول الجوار خاصة مناطق غدامس مع الجزائر وتونس وغات مع الجنوب الجزائري والجوف والكفرة بالقرب من الحدود المصرية، وهو الأمر الذي يحيل إلى إعادة بناء مقاربة تنموية فعّالة قادرة على الحد من انتشار شبكات الجريمة المنظمة.

في هذا السياق وُجب تبني إستراتيجية ملء الفراغ حتى لا تستغل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هذا الفراغ الاستراتيجي في المناطق الحدودية أو المناطق التي شهدت وتشهد أعلى درجات العنف في مراحل الانفلات الأمني، مع التأكيد على الدور الفعَّال الذي تمثِّله التنمية ضمن معادلات تحقيق الأمن الوطني الجزائري والليبي والحفاظ عليه في ظل المعطيات الراهنة، خاصة وأنَّ السياسات التنموية تتشارك فيها جميع دول الإقليم، الأمر الذي يؤكد على دور هذه المقاربة في التعامل الفعلي مع كل أشكال التهديدات سواء على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والعالمي، ومن

تمّ أصبح لزاما توظيف كل الأُطر والمقاربات الأمنية الصلبة والناعمة بكل أبعاد الأمن الشاملة لتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا.

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي في ظل تداعيات الهجمات على حقول النفط

على اعتبار أنّ الاقتصادين الجزائري والليبي اقتصادات ريعية تعتمد على عوائد النفط فإنّ أي حركية أمنية إيجابية أو سلبية في حماية المنشآت النفطية تؤثّر بشدة وبصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني، تكاد تكون هذه المعادلة أبرز المعادلات الجزئية التي تحكم طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية بالبلدين، من منطلق أنّ تعزيز الجوانب الأمنية وتوفير الحماية الكافية لتأمين المنشآت والشركات النفطية يؤثّر بصفة أساسية في تعزيز الاقتصاد الوطني المرتكز أساسا على عوائد النفط، ومن ذلك فإنّ الحديث في هذا السياق سينصب حول الهجمات التي تعرضت لها الحقول النفطية في الصحراء الجزائرية والليبية وكيف أثرت على السياسة النفطية، بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الأمنية لحماية هذه المنشآت والمؤسسات الاقتصادية الحساسة.

ونظرا للوزن الجيوسياسي لمصادر الطاقة كركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني فإنّ هذا الأخير مطالب لأن يؤسس لمقاربة أمنية–اقتصادية قادرة على حماية هذه المقوّمات الطاقوية، خاصة في ظل الأوضاع التي تعيشها الأقاليم الملامسة جغرافيا للجزائر من الجنوب مع مالي والجنوب–الشرقي مع ليبيا وكذا ملامسة ليبيا لبعض الأقاليم التي تشهد حالة من عدم الاستقرار النسبي، وهو الأمر الذي أكدت عليه الأحداث والهجمات الإرهابية التي تعرضت لها حقول النفط في ليبيا بعد 2011 والجزائر سنتي 2013 و2016 مما يُحيل إلى الحديث عن هذه الهجمات وطريقة التعامل الأمني معها، في ظل سعي الأجهزة العسكرية والأمنية إلى تعزيز مقدراتها الأمنية لحماية هذه المنشآت التي تعتبر مؤسسات اقتصادية ذات حساسية جيوسياسية في الاقتصاد الوطني للبلدين، مع الإشارة إلى موقع هذه المنشآت في منظور الجماعات الإرهابية.

تنطلق أطروحة لعنة الموارد من أنّ الموارد الطبيعية كالنفط تكون السبب الأول للعنف والحروب الأهلية،[1] وهي أكثر ملامسة للواقع الطاقوي العالمي والذي تسعى من خلاله الفواعل التماثلية واللاتماثلية لتعزيز مقدراتها من مقوّمات القوة، على اعتبار الموقع الجيوسياسي للبترول في ميزان القوى العالمي، وهو الأمر الذي أبان عن نوايا هذه الفواعل في مساراتها للسيطرة المباشرة وغير المباشرة على منابع النفط كسبيل حقيقي لأجل السيطرة من منظور طاقوي–جيوسياسي يقوم على أنّ من يمتلك هذه المقوّمات ومن

[1] مارتيناز لوي، **عنف الريع البترولي: الجزائر– العراق– ليبيا**، تر: بوزيدة عبد القادر، (الجزائر: دار التنوير، 2016)، ص. 09.

يمتلك القدرة على توظيفها يؤثِّر في السياسة العالمية، في ظل سعي كل الفواعل لأن تمتلك هذه المقدرات التي تركز معادلاتها على المورد الطاقوي والقدرة على توظيفه لتعزيز مقوّمات القوة.

فكما أشار مارتيناز إلى أنّ الفواعل التماثلية واللاتماثلية تسعى إلى تعزيز مقدراتها من مقوِّمات القوة الطاقوية، فإنّ هذه الأخيرة بقدر ما أُعتبرت مصدر قوة للوحدة السياسية بقدر ما تعتبر عامل جذب لكل أشكال التهديدات التي تتبناها الفواعل، ما قد يُشير إلى رغبة هذه الفواعل لأن يكون لها وزن في هذه الوحدة بالسيطرة الجزئية المباشرة وغير المباشرة على هذا المقوِّم المحوري في معادلات القوة العالمية، ممّا يؤكد على أنّ هذه الأطروحة قابلة للإسقاط على الوضع الجزائري والليبي التي شهدت منذ الاستقلال بوادر نوايا السيطرة من عديد الفواعل سواء من داخل الجزائر وليبيا أو من خارجها الساعية إلى الاستفادة من هذه المصادر الطاقوية، والأخطر من ذلك تبني العنف في استهداف هذه المصادر بما يهدِّد الأمن الاقتصادي الوطني.

في ليبيا مع تفشي العنف المسلح وسيطرة المليشيات على السلاح حوّلت الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة سقف غاياتها وسيطرت بذلك على معظم المنشآت النفطية قابله تراجع في انتاج النفط إلى مستويات قياسية، خاصة في ظل ما شهده شرق ليبيا من سيطرة المتمردين منذ البدايات الأولى للأزمة، تميزت هذه المرحلة بالسقوط الحر لانتاج النفط من 1.22 مليون برميل يوميا إلى حوالي 000 22 برميل يوميا قبل أن ينتعش مع سنة 2012 ويصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا، في ظل ذلك أدى استيلاء المليشيات على المنشآت النفطية سنة 2013 إلى تسجيل انخفاض معتبر في معدل انتاج النفط الذي بلغ 000 160 برميل يوميا كلّف خزينة الدولة خسارة قدرت بـ 130 مليون دولار أمريكي في اليوم،[1] لعل هذه المعادلة المرتكِزة أساسا في السيطرة على المنشآت النفطية استغلتها بعض الفواعل لأن تلصق كل تهم السيطرة بالجماعات الإرهابية خاصة من فواعل كانت أو لا زالت على علاقة بالسلطة الحاكمة.

يجادل **جيمس بلاك** (J. Black) في أنّ سيطرة المليشيات على مصافي النفط الأساسية أدى إلى انخفاض رهيب في انتاج وتصدير النفط خارج ليبيا خاصة إلى أوروبا حيث أصبحت ليبيا معقلا آمنا للجماعات الإرهابية الساعية إلى كسب قدر كافي من الوقت لتعزيز مقدراتها القتالية لمواجهة الأجهزة

[1] United States of America, the International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division, Report of the RAND National Security Research Institute– Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, **Op. Cit**, P P. 53– 59.

الأمنية،[1] من منطلق السيطرة على نقاط القوة للاقتصاد الليبي واضعافه رغبة في التحكم بالسوق النفطية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، خاصة مع توسع فضاء السوق السوداء في أنشطة تصدير النفطية عبر الحدود البرية والبحرية لليبيا، من ذلك أكدت هذه المليشيات بما فيها شبكات الإرهاب الدولية على ليونة في التعاطي مع المقوّمات الطاقوية خاصة وقد ثبت في الغالب تورط فواعل دولاتية في معادلة تصدير النفط إليها، مستغلة بذلك الفراغ الأمني في مناطق تواجد المنشآت النفطية لتعزيز سيطرتها على الميدان الاقتصادي الليبي.

تنطلق **ساسكيا فان جنوجتن** (S. v. Gnogten) في أنّ تنظيم داعش استغل الفوضى لفرض سيطرته على أعلى قدر من مساحة ليبيا، خاصة وأنّ هذه الرغبة أكدت على احتمالية السيطرة على المنشآت النفطية من منطلق استفادة هذا التنظيم من بعض الأطراف الموالية للنظام السابق، يضاف إلى ذلك التعبئة التي وظّفها تنظيم داعش في استغلاله لبعض الليبيين الذين كانوا يعانون من درجات مرتفعة من الفقر والبطالة، حيث شنّ هذا التنظيم عديد الهجمات التخريبية على مواقع المنشآت النفطية والذي كبّد المنظومة الطاقوية الليبية خسائر هائلة تجاوزت 68 مليار دولار أمريكي، كما لجأ هذا التنظيم الذي تمركز في **سرت** إلى تهديد المنشآت النفطية في **السدرة** و**رأس لانوف**، كما نشط على مقربة من الحدود التونسية بالقرب من مجمع **مليتة** للغاز والنفط الذي تديره شركة النفط الإيطالية ENI،[2] على اعتبار مركزية الطاقة ضمن مجالات السيطرة التماثلية واللاتماثلية التي تتبناها الفواعل المتداخلة في الميداني الليبي، عزّز من ذلك التعبئة الجماهيرية التي استغلها تنظيم داعش لإعادة ضبط صفوفه في إطار التحالف مع شبكات تهريب السلاح والإتجار بالبشر.

في الجزائر وقبل الحديث عن مرحلة الانفلات الأمني وما تبعها إلى غاية حادثة **تيقنتورين** والهجوم على حقل **خرشبة** لا بد من الحديث على أنّ السلطات الاستعمارية قبل 1962 تبنت إستراتيجية إنشاء أقاليم للدفاع والأمن تتموقع تحت الأرض محاذية لحقول النفط، بالإضافة إلى تأسيس وحدات للتدخل السريع والتي تكون مدعمة بقوات من باقي الأجهزة الاستعمارية، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى حماية المنشآت النفطية من الهجمات المحتملة الوقوع مع تحميل الشركات النفطية لمهام مراقبة تحركات العمال،

[1] United kingdom, RAND– Mediterranean Foresight Forum, **Report Expert Insights On A Timely Policy Issue** (2017), P. 11.

[2] ساسكيا فان جنوجتن، «محاربة تنظيم داعش في ليبيا»، **نظرة تحليلية**، (الإمارات العربية المتحدة: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبريل 2016)، ص 02- 08.

أوكلت هذه المهام إلى فرق عسكرية صحراوية المنشأ قادرة على التأقلم مع الأوضاع الأمنية في هذه المناطق،[1] بالرغم من أنّ هذه الاستراتيجية كانت تقليدية إلا أنّها أكدت على دورها في تعزيز المناطق الحيوية التي تتمركز فيها حقول النفط، ومن جهة أخرى فإنّ فرنسا باعتبارها أبرز الفواعل الاستعمارية التي سيطرت على حقول النفط في الجزائر قبل 1962 تبنت هذه الإستراتيجية لحماية مصالحها الحيوية بتمويل اقتصادها من الموارد الطاقوية التي تزخر بها المستعمرات، وهو ما يؤكد مرة أخرى على سعي الفواعل التماثلية واللاتماثلية للسيطرة على حقول النفط تعزيزا لمقدرتها الاقتصادية.

بعد استقلال الجزائر ورفض شركة ترابال الفرنسية طلب الجزائر بحصة 51% من حصص انجاز الأنبوب الناقل بين حوض الحمراء وأرزيو أصبح لزاما على الجزائر إعادة النظر في الاتفاقيات التي تمّ توقيعها بين الحكومة المؤقتة والحكومة الاستعمارية، ما أدى بدوره إلى بروز الشركة الوطنية **سوناطراك** (Sonatrach) التي أوكلت لها مهمة إنجاز هذا الأنبوب، بعد سلسلة التأميمات التي تبنتها الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين سيطرت شركة سوناطراك على 4 مليار طن من الاحتياطات النفطية من أصل 5 مليار طن بالإضافة إلى تمكنها من السيطرة على 4 000 مليار م^3 من احتياط الغاز الطبيعي،[2] هذا الإصرار الجزائري على محاولة الإفلات من السيطرة الاستعمارية المستمرة على حقول النفط والذي تعزّز بالسياسة الطاقوية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال قابله السعي المستمر لعديد الفواعل الساعية إلى السيطرة على المجال الطاقوي الجزائري بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

من منظور استراتيجي ميداني يعتبر الجنوب الجزائري عُمقا استراتيجيا للجزائر من عديد النواحي وهذا بالرغم من حلقات التنمية الاقتصادية التي تمّ تغييب الجنوب منها والتي ركزت على دول الشمال التي تضم نسباً كبيرة من الكثافة السكانية، هذا المجال الاستراتيجي في السياسة الأمنية الجزائرية عزَّز من أهميته اعتبارُه منطقة عبور من الشمال –أوروبا– إلى الجنوب –إفريقيا– بالإضافة إلى مرور أنبوب الغاز نيجيريا–أوروبا عبر الصحراء الجزائرية،[3] هذا المنظور الاستراتيجي الذي يمثِّله الجنوب الجزائري في أنّه حلقة وصل طاقوية بين أوروبا وإفريقيا مثَّل أبرز عوامل الإغراء للجماعات الإرهابية التي ترى في

---

[1] بن عمر الحاج موسى، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، (الجزائر: وزارة الثقافة، ط.1، 2008)، ص ص. 165– 170.

[2] العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية 1956–2013**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2021)، ص ص. 134– 140. متوفر على موقع **Books.Google**، ينظر:

https://2u.pw/sYe1e

[3] لعقاب محمد، **الحصاد المدمّر للربيع العربي: هل تصمد الجزائر في وجه التحديات**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص ص. 260، 261.

أوروبا العدو الأول لها، من منطلق أنّ فرنسا أحد الدول الأوروبية ذات الحركية الطاقوية في الجزائر تبنت خيار التدخل العسكري المباشر في مالي، والذي يُعد المعامل الحقيقي لتتبنى الجماعات الإرهابية النشطة في شمال مالي وجنوب الجزائر لخيار ضرب المصالح الغربية في حقول النفط بالجنوب الجزائري.

يُعد الهجوم على حقل إنتاج الغاز بالقاعدة الغازية تيقنتورين يوم 16 يناير 2013 أحد أبرز إفرازات ومخرجات التدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي وهذا بعد أيام فقط من التدخل الفرنسي في مالي بداية يناير 2013، حيث تبنت هذا الهجوم كتيبة الموقعين بالدماء التي تعد من بين أبرز الخلايا الإرهابية النشطة في منطقة الساحل، يضاف إلى ذلك أنّ هذه القاعدة تتمتع بميزة إستراتيجية للأمن الوطني والاقتصاد الجزائري،[1] حيث أكد هذا الاستهداف على الدور البارز لهذه القاعدة في حسابات الجماعات الإرهابية النشطة في الصحراء الجزائرية، آملةً في ضرب الاقتصاد الجزائري الذي تعد وفقه هذه القاعدة أبرز متغيِّر اقتصادي في المعادلة الاقتصادية الجزائرية، تجدر الإشارة إلى أنّ الصحراء الجزائرية والتي تتواجد فيها حقول النفط أصبحت ملاذا لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والأخطر من ذلك التحالف بين هذه الفواعل الساعية إلى تعزيز مقدراتها بالسيطرة على حقول النفط.

تتضارب الإحصائيات حول الحصيلة المسجلة في تحرير المحطة من أيدي الجماعات الإرهابية، حيث ترى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنّ هجوم 16 يناير على محطة تيقنتورين خلف مقتل 39 رهينة كما تمّ احتجاز 800 رهينة من عمال المحطة،[2] في حين أكد بيان وزارة الداخلية الجزائرية على مقتل 23 رهينة وتحرير 685 عاملا جزائريا و 107 عاملا أجنبيا في حين قضت قوات الجيش لصد هذا الهجوم على 32 إرهابيا، كما حجزت القوات الجزائرية 06 صواريخ من نوع سي5 مع منصة إطلاق ومدفع هاون و06 بنادق رشاشة أف أم و 21 بندقية من نوع كلاشينكوف وبندقيتان بمنظار وصواريخ أر بي جي و 10 قنابل يدوية،[3] كما قامت الأجهزة الأمنية الجزائرية في نفس السنة من

---

[1] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات، **مرجع سابق**، ص ص. 265، 266.

[2] united states of america, United States Département of State, Bureau of Counterterrorism, **Country Reports on Terrorism 2013**, (April 2014), P. 129.

[3] --، « الجزائر تعلن مقتل الخاطفين و23 رهينة»، **الجزيرة**، نشر يوم 20 يناير 2013، أطلع عليه يوم 21 أوت 2021، ينظر: https://2u.pw/7WUzO

اعتقال 545 بتهم إرهابية بينما قضت على 220 إرهابيا،[1] من ذلك فإنّ سنة 2013 عرفت حركية كثيفة من الأعمال الإرهابية سواء في الصحراء أو في مناطق أخرى من التراب الوطني، قابله تعامل احترافي من طرف الأجهزة الأمنية مع هذه التهديدات والذي عكسته الإحصائيات المسجلة في مجال مكافحة الإرهاب.

تؤكد الحصيلة المسجلة في مجال مكافحة الإرهاب من طرف الأجهزة الأمنية على جانبين، الجانب الأول قائم من أنّ سنة 2013 شهدت التدخل الفرنسي المباشر في مالي ما أجبر التنظيمات الإرهابية على محاولة البحث عن حاضن جيوسياسي تستغله هذه التنظيمات في تعزيز مقدراتها الميدانية، مستفيدة بذلك من الانفلات الأمني الذي تعيشه مالي وليبيا والذي أفرز انتشار السلاح الليبي في المنطقة واستفادة هذه التنظيمات وشبكات الجريمة المنظمة من هذا العتاد، في مقابل ذلك يرتكز الجانب الثاني عن جاهزية الأجهزة الأمنية الجزائرية وتصديها لكل أشكال الجرائم الإرهابية خاصة مع تداعيات هجوم تيقنتورين على قرارات صانع القرار، والذي مكنّ من تعزيز هذه الأجهزة بالعتاد البشري والمادي لمجابهة كل أشكال الجرائم الإرهابية عبر التراب الوطني، وحماية الحدود الوطنية من أي اختراق للخلايا الإرهابية النشطة عبر الحدود الجزائري مع دول الجوار، خاصة الحدود الجزائرية–المالية والجزائرية–الليبية وبصفة أقل الحدود الجزائرية–التونسية.

وعليه فقد استفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQiM) من حالة عدم الاستقرار الأمني خاصة في دول الجوار للجزائر وهو ما أدى بهذا التنظيم إلى تبني خيار الهجوم على قاعدة تقنتورين وتوكيل مهمة الهجوم لإرهابيين من دول مختلفة،[2] وهو ما يؤكد على أنّ هذا الهجوم اتخذ شكل التهديد عبر الوطني بمشاركة عناصر إرهابية من تونس وليبيا ومصر ومالي وموريتانيا وكندا تحت إمرة إرهابيين جزائريين عارفين بخبايا المنطقة، تزامن هذا الهجوم مع الدعوات الدولية للجزائر بالتدخل عسكريا في مالي وهو ما يتناقض تماما والعقيدة الأمنية الجزائرية القاضية بعدم التدخل خارج الحدود الوطنية،[3] ممّا قد يؤكد حجم التخطيط الذي تمّ استخدامه من طرف الإرهابيين قبل استهداف هذه المنشأة، فمشاركة عناصر إرهابية غير جزائرية أكد عديد المرات على الدور الكبير للخلايا الإرهابية النشطة في الصحراء

[1] united states of america, United States Département of State, Bureau of Counterterrorism, Country Reports on Terrorism 2013, **Op.Cit**, P P.129, 130.

[2] united states of america, United States Département of State, Bureau of Counterterrorism, **Country Reports on Terrorism 2013–executive summary**, (April 2014), P. 15.

[3] لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني، **مرجع سابق**، ص ص. 83– 86.

الجزائرية في تعبئة العناصر الإرهابية من دول الجوار، بفعل عوائد التهريب في سياق التحالف مع شبكات التهريب والتي أصبحت مموّل أساسي للجماعات الإرهابية من منظور تبادل المصالح بين توفير الدعم المالي للجماعات الإرهابية وتوفير الحماية لشبكات الجريمة المنظمة والتهريب في عملياتها الإجرامية.

في سياق ذلك سجّل الفصل الأول من سنة 2013 انخفاضا ملحوظا في معدلات ومؤشّرات إنتاج الطاقة، حيث انخفض إنتاج الغاز الطبيعي الجاف من 36.253 مليار م^3 خلال الفصل الأول من سنة 2012 إلى 33.013 مليار م^3 خلال الفصل الأول من سنة 2013 بانخفاض -3.240 مليار م^3، كما سجّل إنتاج النفط الخام انخفاضا من 15.564 مليون طن خلال الفصل الأول من سنة 2012 إلى 14.339 مليون طن خلال الفصل الأول من سنة 2013 بانخفاض - 1.225 مليون طن، في مقابل ذلك عرف مؤشّر تمييع الغاز الطبيعي تسجيل انخفاض من 7.142 مليون م^3 خلال الفصل الأول من سنة 2012 إلى 6.533 مليون م^3 خلال الفصل الأول من سنة 2013 بانخفاض -0.609 مليون م^3،[1] من ذلك فإنّ هذه السلسلة من الانخفاضات التي مسّت مؤشّرات الغاز بمستويات حساسة وبالأخص في الفصل الأول من سنة 2013 مثّلت تحديا ورهانا أمنيا-اقتصاديا للجزائر وفي نفس الوقت مؤشّر حساس لتأثر التنمية الاقتصادية بمستوى الأمن أو درجة التهديد.

وعلى هذا الأساس فإنّ هذا الانخفاض في مسارات إنتاج الغاز خلال الفصل الأول من سنة 2013 مثّل حلقة جديدة من حلقات التهديد الأمني الذي أثّر بصفة مباشرة على درجات الإنتاج في محطة تيقنتورين، خاصة في ظل تردد الشركات العالمية عن الاستثمار في الصحراء الجزائرية بسبب إدراكها لطبيعة المخاطر الأمنية التي ستتعرض لها بعد تعرض محطة تيقنتورين للهجوم الإرهابي في يناير 2013 خاصة وأنّ الإنتاج الكلي للغاز في سنة 2013 والذي سجل 179.7 مليار م^3 انخفض مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2008 والذي بلغ 201.2 مليار م^3 قبل أن يرتفع ويصل 186.7 مليار م^3 سنة 2014، كما عرف الغاز المسوق انخفاضا محسوسا بلغ خلال سنة 2013 حوالي 79.64 مليار م^3 بعد أن بلغ ذروته سنة 2005 بما يقارب 89.2 مليار م^3 قبل أن يرتفع سنة 2015ويبلغ 83 مليار م^3، كما سجّل مجموع صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي سنة 2013 حوالي 42.9 مليار م^3 بعد أن بلغ سنة 2012 حوالي 50.1 مليار م^3 بانخفاض يقدر بـ -7.2 مليار م^3 مع محافظة الدول الأوروبية على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات، **تقرير رقم 69**، (الفصل الأول 2013)، ص. 27.

صدارة الدول الأكثر استرادا للغاز الطبيعي الجزائري،[1] وعليه فإنّ هذه المؤشرات تدرك حقيقة مدى تأثر إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائري بالهجوم على محطة تيقنتورين خاصة وأنّ هذه المحطة ذات أهمية إستراتيجية في معادلات الغاز الجزائري.

من خلال هذا العرض يتضح أنّ من بين نقاط الالتقاء أو التشابه بين استهداف الجماعات الإرهابية للمنشآت النفطية في الجزائر وليبيا هو رغبة هذه الفواعل للسيطرة على القوة الطاقوية باعتبارها القوة المحورية في مسارات الساحة العالمية وموازين القوى، خاصة وأنّ هذه القوة تمازجت مع الواقع الأمني الذي لا زالت تعانيه هذه المنشآت خاصة في ليبيا نظرا للهشاشة الأمنية الميدانية وتعدد الفواعل الساعية للسيطرة على الوسط الليبي، يضاف إلى ذلك رغبة الجماعات الإرهابية سواء في الجزائر وليبيا إلى ضرب الاقتصاد الوطني في عمقه الاستراتيجي–الطاقوي على اعتبار تميز هذا الاقتصاد بأنّه اقتصاد ريعي قائم على استغلال الريع النفطي، وهو الأمر الذي تشابهت فيه هذه الهجمات في تهديدها للأمن الاقتصادي الجزائري والليبي على المنشآت النفطية باعتبارها ركيزة قوة للاقتصاد الوطني للبلدين.

في مقابل ذلك فإنّ هذه الهجمات في الجزائر وليبيا اختلفت في عديد المعطيات الميدانية الحساسة، حيث أنّ ليبيا خلال هذه الهجمات كانت تعاني من الفشل الأمني والفراغ الميداني الذي خلفته الفوضى بعد 2011 والذي استغلته المليشيات في تعزيز مقدراتها من القوة الطاقوية يقابله أن الهجوم على حقل الغاز في الجزائر تزامن مع حالة الاستقرار الذي تعرفه الجزائر باستثناء استفادة هذه الجماعة الإرهابية من السلاح الليبي، من ذلك فإنّ الجماعات الإرهابية في الجزائر فشلت في السيطرة على حقل الغاز بعد التدخل الأمني من طرف القوات المسلحة الجزائرية يقابله سيطرة فعلية للتنظيمات الإرهابية والميليشيات في ليبيا على قدر كبير من الحقول النفطية، الأمر الذي أثّر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الليبي طيلة الفترة التي أعقبت 2010 إلى غاية الآن قابله تأثر نسبي للمعادلة النفطية الجزائرية جراء الهجوم على قاعدة الحياة الجزائرية.

من ذلك فإنّ الجماعات الإرهابية استغلت الأوضاع الأمنية في الجزائر وليبيا في ظل ما عاشته مالي بعد التدخل الفرنسي المباشر وما أفرزته حالات البحث من طرف الجماعات الإرهابية على حواضن جيوسياسية لعملياتها، حيث أكدت هذه الجماعات على أنّها لا زالت تمثّل الخطر الأول من مصادر تهديد

[1] أوكيل رابح، عصماني مختار، «قطاع الغاز الجزائري: تحديات الواقع ورهانات المستقبل»، **التنظيم والعمل**، (المجلد السادس) (العدد الرابع) (جامعة مصطفى سطمبولي–معسكر، ديسمبر 2017)، ص ص. 103، 110.

الأمن الوطني للبلدين، مما يحتِّم على الأجهزة الأمنية إعادة النظر في الاستراتجيات المتخذة في الصحراء ومناطق تواجد المنشآت النفطية خاصة في ظل استغلال المقوِّمات الجغرافية لهذه المناطق بتوظيف فِرق عسكرية متخصِّصة من العسكريين أبناء الصحراء، على اعتبار صعوبة المسالك الصحراوية التي تستدعي في غالب الأحيان عدم استخدام المركبات العسكرية نظرا للطبيعة الطوبوغرافية للصحراء الجزائرية والليبية.

ما قد يحتِّم على الأجهزة الأمنية الحكومية بمختلف تشكيلاتها خاصة العسكرية منها توظيف مقاربة ميدانية قادرة على صد كل الاختراقات الإرهابية عبر الحدود، خاصة وأنّ هذه الشبكات الإرهابية استفادت من السلاح الليبي نتيجة الوضع المتأزم الذي عاشته ليبيا سنة 2013، والذي عكسه الهجوم على المنشآت النفطية الليبية في السدرة ورأس لانوف وقاعدة الحياة تيقنتورين بالجزائر ما أسفر على ضرب الاقتصاد الوطني بصورة نسبية لارتكازه على المحروقات من جهة ومن جهة أخرى ما تمثِّله المنشآت النفطية من أهمية إستراتيجية–طاقوية في معادلات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤكد من خلال الإحصائيات أعلاه أنّ هذه الهجمات الإرهابية أثّرت بصفة مباشرة على إنتاج الغاز بهذه المنشآت ما أثّر سلبا على المعادلة الاقتصادية في مجال إنتاج النفط بعديد تشكيلاته، وبصفة أقل الهجوم الصاروخي الذي تعرض له حقل **خرشبة** الغازي بعين صالح الجزائرية في مارس 2016، وهي نماذج صريحة بارزة لمدى تأثر التنمية الاقتصادية بمعادلات التهديدات الأمنية.

وعليه فاستهداف الجماعات الإرهابية للمنشآت النفطية سواء في الجزائر أو ليبيا يؤكد على أنَّ لهذه التهديدات اللاتماثلية عديد الأهداف والتي ركزت على تحقيقها، يرتكز الهدف الأول في اعتبار النفط مقوِّما طاقويا حيويا تسعى كل الفواعل للسيطرة عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة من منطلق أنّه عامل قوة لتعزيز مقدرات الفواعل، في حين ينطلق الهدف الثاني من أنّ الاقتصادين الجزائري والليبي يعتمدان بدرجة كبيرة على الريع أو عائدات المحروقات ومن ذلك فإنّ استهداف المنشآت الطاقوية يؤثّر بدرجة مباشرة في إضعاف الاقتصاد الوطني، خاصة وأنّ هذا الهدف تعزِّز بالإحصائيات المسجلة فيما يخص انتاج النفط.

خلاصة الفصل

مثّلت الجزائر وليبيا وحدات سياسية مغاربية قابلة لقياس درجة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، حيث تميزت البيئة الأمنية الجزائرية والليبية بتنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، بدءا باستفادة الجماعات الإرهابية من الأزمات التنموية التي عرفتها الدولتان كتراكمات مراحل سابقة والتي استغلتها هذه الجماعات بتبنيها لخيار العنف المسلح، مرورا باستفادة شبكات الجريمة المنظمة من شساعة الحدود وانفتاحها على مجال جيوسياسي إقليمي متأزم مستفيدة من ذلك بالمعطيات الجغرافية في مساراتها المكانية، وصولا إلى نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية من/على/عبر الجزائر وليبيا باعتبارهما بلدي عبور للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية وبلدي منبع مع ما تشهده ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ الجزائرية والليبية وبلدي مصب وهذا من خلال استقرار المهاجرين غير الشرعيين في البلدين، مما حتّم على الأجهزة الأمنية ضرورة التعاطي مع هذه التهديدات.

وفق ما تمّ التطرق له في سياق مؤشّرات التنمية الاقتصادية والتي رآها الباحث كفيلة بأن تلامس الواقع الأمني فإنّه لوحظ عديد النقاط الحساسة ذات الطبيعة التفاعلية، فمع تنامي التهديدات الأمنية في الجزائر وليبيا فإنّ معدلات البطالة بدأت بالارتفاع نتيجة لشدة العنف الذي مسّ البنى الاقتصادية والذي ولّد حالة من النفور الاقتصادي للمؤسسات والشركات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك ما مثّلته هذه التهديدات من عوامل طاردة لكل أشكال السياحة خاصة الدولية منها نظرا لارتباطها بمدى درجات الأمن المتوفّرة، الأمر الذي أثّر بدرجة كبيرة على معدلات إجمالي الانتاج المحلي للدولتين بفعل الأبعاد الإقليمية والدولية التي اتخذتها هذه التهديدات والمؤثّرة بصورة مباشرة/غير مباشرة على كافة العمليات الاقتصادية التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري والليبي.

يضاف إلى ذلك تأثر العمليات الاستثمارية بمدى توفر/غياب الاستقرار الأمني خلال المراحل الأمنية من منطلق ارتكاز الاستثمار على ضرورة توفر البيئة الأمنية الآمنة، مع ضرورة تعزيز وحماية الحدود الوطنية من خلال تنمية المناطق الحدودية بما يكفل تحقيق أمنها الحدودي والذي يؤثّر بدرجة حقيقية على الاقتصاد الوطني، والأدق من ذلك ما عرفه انتاج الغاز سنة 2013 من التأثر بالهجوم الإرهابي الذي تعرضت له محطة تيقنتورين والذي أكد مرة أخرى على ضرورة حماية المنشآت النفطية خاصة وأنّ الاقتصادين الجزائري والليبي اقتصادان ريعيان يعتمدان كليةً على الريع البترولي.

خـــــاتمة

مـن خـلال محاولـة التعمـق فـي ثنايـا هـذه الدراسـة والتـي هـدفت إلـى تحليـل كيفيـة وطبيعـة تـأثير التهديـدات الأمنيـة علـى التنميـة الاقتصـادية فـي المنطقـة المغاربيـة والتـي تعتبـر قضـية جـديرة بالبحـث والاهتمام خاصة وأنّها حوت عديد الجزئيات المحورية في سياق المجالين الأمني والاقتصادي المغاربي، ووفقا لاختبار الفرضية التي تم الانطلاق منهت فإنّ هذه الدراسة خلصت إلى الدرجة المعتبرة التي تتأثر بها العمليات الاقتصادية في خضم التنمية بالواقع الأمني الذي تتأسس وتُمارس فيه هذه العمليات، بالغةً بذلك لجُملة من النتائج التي يمكن القول أنّها كفيلة بأن تكون ملامسة للواقع الميداني الأمني والاقتصادي المغاربي.

في سياق ما تم التطرق إليه فإنّه يلاحظ أن حالتي الدراسة (الجزائر وليبيا) قابلتين لتطبيق كل منظورات علاقة الأمن بالتنمية وفق ما يلي:

– وفق للمنظور الأول فإنّه يمكن القول أنّ التهديدات الأمنية وحالة الانفلات الأمني في الجزائر خلال التسعينيات وليبيا بعد 2011 تنامت بفعل الأزمات التنموية التي عرفتها، من منطلق أنّ أزمات التنمية ودرجة التعاطي العنيف معها ولدت بروز عديد التهديدات الأمنية.

– أما من ناحية المنظور الثاني فإنّه يلاحظ أنّ العمليات الاقتصادية تضررت بشكل كبير نتيجة تردي الأوضاع الأمنية التي ساهمت بصورة كبيرة في تعزيز التخلف الاقتصادي.

– في حين يطلق المنظور الثاني من أنّ الأمن والتنمية في المنطقة المغاربية وبالأخص الجزائر وليبيا تتحكم فيه درجات التفاعل ومقدار التعاطي الأمني مع الأزمات التنموية والتعاطي التنموي مع التهديدات الأمنية.

أكدت درجة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية على علائقية الأمن بعدد من التخصصات أو الحقول النظرية والميدانية مع إسقاط هذه العلائقية على المنطقة المغاربية كإطار جيوسياسي للدراسة، حيث حاول الباحث في سياق هذا البحث التركيز على المنظور الميداني بتوظيف عديد المقاربات والتي أكدت بدورها على التأثر الواضح للعمليات الاقتصادية بأعلى أو أدنى قدر من البيئة الأمنية، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تنطلق الدراسات التي حاولت ملامسة طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية من وجود ثلاث منظورات كما تم الإشارة إليها سابقا، إلا أنّ المنظور الذي يكاد يكون الغالب في هذه التحليلات أو أنّه

يحظى في هذه الدراسة بدرجة تأثير عالية هو المنظور القاضي بأنّ الأمن متغير مستقل وأيّ حركة فيه تؤثر على التنمية باعتبارها متغير تابع، إلا أنّ ذلك يؤكد ضرورةً على الارتباط الكبير والتفاعل المتكامل بين الأمن والتنمية في سياق المنظور الثالث من هذه العلاقة.

– تعتبر البيئة الأمنية مجالا حيويا ذا طابع أمني–جغرافي ترتكز عليه الوحدات السياسية في قياس طبيعة وشدة اقتصادياتها ومدى ملائمة وتأثر العمليات الاقتصادية بها، الأمر الذي أبان عن أنّ للمعطيات الأمنية للبيئة المغاربية الأهمية القصوى في مجال تحقيق أمنها الوطني بما يكفل لها حماية اقتصادها الوطني من كل أشكال التهديدات الأمنية.

– مثّلت المعطيات الجيوسياسية التي تتميز بها المنطقة المغاربية في أن أوجدتها في بيئة بقدر ما تميَّزت بعوامل القوة (موارد الطاقة، شساعة الحدود، الإطلال على المسطحات المائية، والتنوع الطوبوغرافي) بقدر ما مثّلت عوامل جذب لكل أشكال التهديدات الأمنية، حيث استغلت الفواعل المهدِّدة للأمن الوطني للدول المغاربية هذه المعطيات كعوامل إغراء للوصول إلى تحقيق مصالحها الذاتية، وعليه فقد لعبت هذه المعطيات الدور البارز في الواقع الأمني حيث أثّرت بدرجة كبيرة على التصورات الأمنية للوحدات السياسية، من خلال ارتكاز هذه الوحدات على المقوِّمات الجيوسياسية في بناء تصوراتها الأمنية لمواجهة كل أشكال التهديدات الأمنية.

– مع ما عرفته المنظومة الأمنية المغاربية من تنامي عديد التهديدات فإنّ ذلك أدى بدوره إلى تصدع العمليات الاقتصادية ذات التماس المباشر مع الواقع الأمني، خاصة وأنّ أي فعل أو رد فعل أمني يؤثر بالضرورة على التموجات الاقتصادية للعمليات.

– نظرا لانفتاح الجزائر وليبيا على واقع جيوسياسي إقليمي بري–بحري فإنّهما أصبحتا تتمتعان بعوامل جذب لكل أشكال الجريمة المنظمة، حيث عرفت الحدود مع دول الجوار نشاطا مكثفا لتهريب المواد الغذائية والمخدرات التي استغلت الثغرات الحدودية لتعزيز نشاطاتها، والأخطر من ذلك أنّ الجماعات الإرهابية استفادت من تهريب السلاح الليبي وانتشاره على أوسع نطاق والذي مثّل رهانا أمنيا للأمن والاقتصاد الوطني.

– أدى تصاعد الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الأفراد في الجزائر وليبيا نتيجة لإفرازات تراكمات اقتصادية إلى سعي العديد من الأفراد للبحث عن مصادر دخل تُلبي متطلباتهم الحياتية، وهو ما مثَّل فرصة حقيقية استغلتها شبكات الجريمة المنظمة في تعبئتها البشرية مما أثّر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة من خلال العوائد المالية التي تحصل عليها شبكات التهريب في عملياتها.

– تعتبر الرسوم الجمركية التي تحصل عليها الدول نتيجة دخول الأجانب إلى أراضيها بطرق نظامية أبرز مداخيل الدولة في الجزائر وليبيا، إلا أنّه باستفحال شبكات الهجرة غير الشرعية فإنّ الدولة قد تخسر هذه العوائد المالية نتيجة هذا الاستغلال غير الشرعي للمجالات الحدودية والدخول إلى أراضيها.

– إنّ تراكم الأزمات التنموية ساهم في تغذية شبكات الهجرة غير الشرعية التي أوجدت لنفسها مكانا محوريا لدى الشباب، الأمر الذي ولّد تنامي تهديد لا يقل خطورة عن باقي التهديدات، في ظل ثلاثية دولة الاستقرار والمنبع والعبور.

– على اعتبار محورية الاستثمار الأجنبي كمموّل أساسي للاقتصاد الوطني الجزائري فإنّ مسارات العمليات الاستثمارية تأثّرت بصورة كبيرة بدرجات الأمن المتوفرة، حيث خلصت إلى صدق فرضية أنّه كلّما تمّ تحقيق قدر كبير من الاستقرار الأمني كلّما أدى ذلك إلى تعزيز وتشجيع العمليات الاستثمارية، باعتبار الأمن مرافقا وحاميا لهذه العمليات سواء من الجانب الميداني وحتى النظري.

– استغلت شبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها الإجرامية بدول المنطقة المغاربية معطيات المنطقة الجيوسياسية، وبالأخص شساعة الحدود لتوسيع نشاطاتها الإجرامية باستغلال المعطى المكاني وصعوبة بعض مسالك الدول المغاربية خاصة تلك التي تتمتع بمساحة صحراء شاسعة، وهو الأمر الذي أبانت عنه الإحصائيات المسجلة في دول المنطقة، في ظل الحماية التي وفرتها الجماعات الإرهابية لهذه الجماعات في إطار التحالف.

– في إطار نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية مثّلت دول المنطقة ثلاثية دول استقرار ودول عبور ودول منبع، حيث عرفت نشاطا مكثفا للمهاجرين غير الشرعيين من عديد الدول الإفريقية التي مثّلت بؤر توتر بحثا عن الأمن والاستقرار، وفي نفس الوقت دول عبور لهذه الشبكات نحو الدول الأوروبية ودول منبع في تنامي الهجرة غير الشرعية لسكان المنطقة نحو أوروبا، وبالتالي فقد استغلت هذه الشبكات الأوضاع الأمنية التي تعيشها المنطقة في نشاطاتها مهدِّدة بذلك الأمن الوطني المغاربي من عديد أبعاده الشاملة.

وعليه يبقى أمام دول المنطقة تبني سياسات أمنية أكثر ملامسة للواقع الأمني والاقتصادي الذي تعرفه دول المنطقة، خاصة في ظل تعزيز مضامين تحقيق الأمن الاقتصادي الساعي إلى حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التهديدات الأمنية، حيث يرى الباحث أنّه وجب على الدول المغاربية تبني نظم أكثر فاعلية والتي يمكن حصرها في:

– تفعيل التعاون الإقليمي في إطار إحياء الاتحاد المغاربي والذي توكل له مهمة التنسيق والتعاون لمجابهة التهديدات الأمنية.

– تطوير وإصلاح المنظومة الأمنية ميدانيا وتعزيز مقدرات الأجهزة الأمنية من ناحية العتاد المادي والبشري والتقني خاصة الوحدات المكلفة بحماية التراب الوطني من كل أشكال التهديدات الأمنية.

– الحماية الفعلية للحدود الوطنية باعتبار أنّها أصبحت منفذا استراتيجيا لكل أشكال التهديدات الأمنية، مع تعزيز التعاون الإقليمي خاصة في شقه الحدودي.

– التعاطي الفعلي مع الأزمات الإقليمية بما يكفل تحقيق الاستقرار الأمني والذي ينعكس بدوره على الواقع الميداني المغاربي.

– ضرورة البحث عن محدِّدات أكثر فاعلية في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية والذي يعمل على كسب أطر جديدة لزيادة فاعلية العمليات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا.

– مع ما تعرفه المنظومة الاقتصادية العالمية أصبح لزاما تبني أشكال اقتصادية أكثر تشجيعا وإسهاما في دعم الاقتصاد الوطني، وهذا بتوظيف كل المقوِّمات التي تتمتع بها دول المنطقة.

– تعزيز البيئة الأمنية باعتبارها الحاضن الاستراتيجي لكل العمليات التنموية وهذا بتوظيف كل الأطر الأمنية للمساهمة في بناء بيئة قادرة على كسب رهان نجاح العمليات التنموية الاقتصادية.

قـائمة المصـادر

والمراجـع

أولا: باللغة العربية

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «أمر رقم 66-284 مؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمن قانون الاستثمارات». **الجريدة الرسمية:** العدد 80، السنة الثالثة، السبت 1 جمادى الثانية عام 1386 الموافق 17 سبتمبر سنة 1966.

2. --. «أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني». **الجريدة الرسمية:** العدد 61، السنة 13، الجمعة 3 شعبان عام 1396 الموافق 30 يوليو سنة 1976.

3. --. «قانون رقم 82-13 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها». **الجريدة الرسمية:** العدد 35، السنة 19، الثلاثاء 12 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982.

4. --. «مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير سنة 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية». **الجريدة الرسمية:** العدد التاسع، السنة 26، الأربعاء 23 رجب عام 1409 الموافق أول مارس سنة 1989.

5. --. «إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 –الدور الأول». **الجريدة الرسمية:** العدد الأول، السنة 29، السبت 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992.

6. --. «مرسوم رئاسي رقم 92-01 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني». **الجريدة الرسمية:** العدد الثاني، السنة 29، الأربعاء 3 رجب عام 1412 الموافق 8 يناير سنة 1992.

7. --. «إعلان مؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 يتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة». **الجريدة الرسمية:** العدد الثالث، السنة 29، الأربعاء 10 رجب عام 1412 الموافق 15 يناير سنة 1992.

8. --. «مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ». **الجريدة الرسمية:** العدد العاشر، السنة 29، الأحد 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992.

9. ---. «مرسوم تنفيذي رقم 92-141 مؤرخ في 8 شوال عام 1412 الموافق 11 أبريل سنة 1992 يتضمن حل مجالس شعبية ولائية». **الجريدة الرسمية:** العدد 27، السنة 29، الأربعاء 9 شوال عام 1412 الموافق 12 أبريل سنة 1992.

10. --. «مرسوم تشريعي رقم 92-03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب». **الجريدة الرسمية:** العدد 70، السنة 29، الخميس 4 ربيع الثاني عام 1413 الموافق أول أكتوبر 1992.

11. --. «مرسوم تشريعي رقم 93-02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 الموافق 6 يناير سنة 1993 يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ». **الجريدة الرسمية:** العدد الثامن، السنة 30، الأحد 15 شعبان عام 1413 الموافق 7 فبراير سنة 1993.

12.--. «مرسوم رئاسي رقم 94-457 مؤرخ 16 رجب عام 1415 الموافق 20 ديسمبر سنة 1994، يحدد قواعد تنظيم البحث عن الطائرات التي هي ي خطر وسيره وإنقاذها». **الجريدة الرسمية:** العدد 86، السنة 31، الأربعاء 24 رجب عام 1415 الموافق 28 ديسمبر سنة 1994.

13.--. «أمر رقم 95-11 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير 1995، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات». **الجريدة الرسمية:** العدد 11، السنة 32، الأربعاء 29 رمضان عام 1415 الموافق أول مارس سنة 1995.

14.--. «مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية». **الجريدة الرسمية:** العدد 76، السنة 33، الأحد 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996.

15.--. «أمر رقم 01- 03 مؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 22 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار». **الجريدة الرسمية:** العدد 47، السنة 38، الأربعاء 3 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 22 غشت سنة 2001.

16.--. «قانون رقم 04-18 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها». **الجريدة الرسمية:** العدد 83، السنة 41، الأحد 14 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 2004.

17.--. «قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيه». **الجريدة الرسمية:** العدد 36، السنة 45، الأربعاء 28 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 2 يوليو سنة 2008.

18.--. «قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات». **الجريدة الرسمية:** العدد 15، السنة 46، الأحد 11 ربيع الأول عام 1430 الموافق 8 مارس سنة 2009.

19.--. «قانون رقم 14-01 مؤرخ في 04 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 4 فبراير 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات». **الجريدة الرسمية:** العدد السابع، السنة 51، الأحد 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014.

20.--. «مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام». **الجريدة الرسمية:** العدد 50، السنة 52، الأحد 6 ذي الحجة عام 1436 الموافق 20 سبتمبر سنة 2015.

21.--. «قانون رقم 16- 09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار». **الجريدة الرسمية:** العدد 46، السنة 53، الأربعاء 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016.

22.--. «أمر رقم 21-08 مؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات». **الجريدة الرسمية:** العدد 45، السنة 58، الأربعاء 28 شوال عام 1442 الموافق 9 يونيو سنة 2021.

23.المملكة المغربية. «ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 14 من جمادى 1416 (8 نوفمبر 1995) بتنفيذ القانون الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمارات». **الجريدة الرسمية:** العدد 4335، السنة 84، (6 رجب 1416 الموافق 29 نوفمبر 1995.

24.--. «ظهير شريف رقم 1.03.140 الصادر في 26 ربيع الأول عام 1424 الموافق 28 ماي سنة 2003 بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب». **الجريدة الرسمية:** العدد 6781.

25.--. «مرسوم رقم 2.19.69 صادر في 18 من رمضان 1440 – 24 ماي 2019 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.149 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434- 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية». **الجريدة الرسمية:** العدد 6783، 28 رمضان عام 1440 الموافق 3 يونيو سنة 2019.

26.الجمهورية التونسية. «دستور الجمهورية التونسية». **الرائد الرسمي:** العدد خاص، السنة 157، الاثنين 10 ربيع الثاني 1435 الموافق 10 فيفري 2014).

27.--. «أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية». **الرائد الرسمي:** العدد 22، السنة 157، الثلاثاء 17 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 18 مارس سنة 2014.

28.--. «قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال». **الرائد الرسمي:** العدد 63، السنة 158، الجمعة 22 شوال 1436 الموافق 7 أوت 2015.

29.--. «قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار». **الرائد الرسمي:** العدد د 47، السنة 53، الثلاثاء 7 شوال عام 1440 الموافق 11 جوان سنة 2019.

30.الجمهورية الإسلامية الموريتانية.«قانون رقم 2010-035 صادر بتاريخ 21 يوليو 2010 يلغي ويحل محل القانون رقم 2005-047 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2005 المتعلق بمكافحة الإرهاب». **الجريدة الرسمية:** العدد 1224، السنة 52، 30 سبتمبر 2010.

31.---. «مقرر رقم 0038 صادر بتاريخ 30 يناير 2018 يحدد سقف الاختصاص بالنسبة لهيئات إبرام ورقابة الصفقات العمومية». **الجريدة الرسمية:** العدد 1412، السنة 60، 15 مايو سنة 2018.

32.الجماهيرية الليبية. «قانون رقم 3 لسنة 2014م بشأن مكافحة الإرهاب». **الجريدة الرسمية:** العدد الأول، السنة الثالثة.

33.الجمهورية التونسية. «إعداد المخطط التاسع للتنمية 1997-2001 على الصعيد الجهوي». **وثيقة رسمية مرسلة من السيد الوزير الأول إلى السادة وزير الدولة والوزراء والولاة.** تونس: الوزارة الأولى، 20 جانفي 1995.

المعاجم والموسوعات:

1. بول، روبنسون. **قاموس الأمن الدولي.** دراسات مترجمة، العدد 38. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

2. لعروق، محمد الهادي. **أطلس الجزائر والعالم.** الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع،، طبعة مزيدة ومنقحة د.س.ن.

3. الكيالي، عبد الوهاب [محرر] وآخرون. **موسوعة السياسة، ج1.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر، ط.1، 1990.

4. مصباح، عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.** الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط.1، 2005.

الكتب:

1. أنجلس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**. تر: بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.
2. أبو المعالي، محمد محمود. **القاعدة وحلفائها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
3. أبو العلا، محمد. **الفكر الجغرافي**. مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، ط.1، 1998.
4. المغربي، طارق صالح عبد النبي. **النظام السياسي الليبي: طبيعته ومكوناته 1969-1999 دراسة تحليلية مقارنة**. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط.1، 2008.
5. المدني، أحمد توفيق. **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**. تونس: مطبعة الشريف، 1948.
6. المريض، رجب ضو. **جامعة الدول العربية.. وقضية لوكربي**. ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2006.
7. العسيلي، بسام. **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**. بيروت: دار النفائس، ط.2، 1986.
8. العروي، عبد الله. **من ديوان السياسة**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2010.
9. القبلي، محمد [محرر] وآخرون. **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**. الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011.
10. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.
11. بوالشعير، سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج.2**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.12، 2013.
12. بوباكير، عبد العزيز. **19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري**. الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2018.
13. بيليس، جون و سيتف، سميث. **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004.
14. بن عمر، الحاج موسى. **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008.
15. براهيمي، عبد الحميد. **في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001.
16. بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012..
17. جارش، عادل. **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**. القاهرة: المركز العربي للمعارف، 2018.
18. ددلي، ستامب. **الآراء الحديثة في علم الجغرافيا**، تعريب: أحمد محمد العدوي. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط.2، 1936.
19. دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبولتيكا- مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004.

20. هارون، علي. **أسس الجغرافية السياسية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 1998.

21. هنري، حبيب. **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم. ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، ط.1، 1981.

22. هنتنجتون، صمويل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيِّرة**، تر: حسام نايل. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط.1، 2017.

23. حدادي، جلال. **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

24. حسن، أبو سمور و غانم، علي. **المدخل إلى علم الجغرافية الطبيعية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1، 1998.

25. حمدان، جمال. **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 1996.

26. طاشمة، بومدين. **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

27. كبة، عبد الأمير قاسم. **المملكة الليبية: صناعتها البترولية نظامها الاقتصادي**. بيروت: دار الأندلس للطبع والنشر، ط.1، 1963.

28. لعقاب، محمد. **الحصاد المدمِّر للربيع العربي: هل تصمد الجزائر في وجه التحديات**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

29. لخضاري، منصور. **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني**، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 194. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

30. -،-. **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

31. مالكي، امحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1994).

32. مارتيناز، لوي. **عنف الريع البترولي: الجزائر- العراق- ليبيا**، تر: عبد القادر بوزيدة. الجزائر: دار التنوير، 2016.

33. ميهوبي، فخر الدين. **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

34. مصباح، عامر. **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

35. مجموعة مؤلفين. **مكافحة الإرهاب**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

36. سعيد، محمود شاكر و الحرفش، خالد بن عبد العزيز، **مفاهيم أمنية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2010.

37. عامر حاج، ميلود، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2016.

38. عاطف، علي. **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1989.

39. عبيد، عاطف، حداد، حليم ميشال. **قصة وتاريخ الحضارة العربية: تونس والجزائر**، ج21 و ج22. بيروت: د.د.ن، 1999.

40. عواطف، عبد الرحمن. **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**. الكويت: عالم المعرفة، ط.1، 1984.

41. صبري، محسوم محمد. **الجغرافيا الطبيعية- أسس ومفاهيم حديثة**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

42. طشطوش، هايل عبد المولى. **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

43. رزقانة، إبراهيم أحمد. **المملكة الليبية**. ب.ب.ن: دار النهضة العربية، 1964.

44. رحموني، عبد الرحيم [محرر] وآخرون. **القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1، 2019.

45. رياشي، سليمان [محرر] وآخرون. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999.

46. شريف محمد، الهادي. **ما يجب أن تعرفه عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة. تونس: دار سراس للنشر، ط.3، 1993.

47. تامر الحبيب، **هذه تونس**. القاهرة: مكتب المغرب العربي، ط.1، د.س.ن.

48. غربي، ميلود. **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيِّرات الإقليمية والتحديات الوطنية**. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011.

49. قوي، بوحنية. **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

50. قطيش، نواف. **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**. عمان: دار الرابة للنشر والتوزيع، 2009.

51. خليل، أحمد عبد العظيم. **الإرهاب ما بين التطرف الديني والتوجهات الإقليمية والدولية**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2019.

الدوريات:

1. أوكيل، رابح و عصماني، مختار. «قطاع الغاز الجزائري: تحديات الواقع ورهانات المستقبل». **التنظيم والعمل:** المجلد السادس، العدد الرابع، جامعة مصطفى سطمبولي-معسكر، ديسمبر 2017.

2. أقراد، حسينة. «المعالجة الإعلامية للأحداث الإرهابية من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة- دراسة وصفية تحليلية للهجوم الإرهابي على قاعدة النفط تيقنتورين». **الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية:** المجلد الخامس، العدد العاشر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع-الجزائر، جوان 2017.

3. إيدابير، أحمد. «استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود: الحدود الذكية نموذجا». **آفاق علمية:** المجلد 12، العدد الرابع، جامعة امين العقال الحاج موسى اق اخاموك-تمنراست، سبتمبر 2020.

4. الأسود، محمد الهادي صالح. «المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والواقع». **تحولات:** المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، يناير 2019.

5. الجمعاوي، أنور. «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق». **سياسات عربية:** العدد السادس، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014.

6. الكواز، سعد محمود، محسن ، عبد الرزاق عزيز. «الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص». **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز:** المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة نوروز الأهلية–العراق، ماي 2018.

7. العمري، مومن. «قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على الإتحاد المغاربي». **الآداب والعلوم الإنسانية:** المجلد السادس، العدد 12، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر–قسنطينة، جانفي 2011.

8. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. «موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية: الإشكاليات . المستجدات ـ السيناريوهات المحتملة». **العلوم السياسية والقانون:** المجلد الثالث، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي–ألمانيا، مارس 2019.

9. بوحادة، سارة و بلحميتي، أمال. «التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا». **السياسة العالمية:** المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، مارس 2021.

10. بولكعيبات، أحلام. «المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية».**علوم الانسان والمجتمع:** المجلد التاسع، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر–بسكرة، أكتوبر 2020.

11. بحيح، عبد القادر. «تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986–2015». **اقتصاديات المال والأعمال JFBE:** المجلد الثاني، العدد الأول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، مارس 2018.

12. بيري، نورة و زرقين، عبود. «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار–دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية». **العلوم الإنسانية:** العدد الأول، جامعة العربي بن المهيدي–أم البواقي، جوان 2014.

13. بلقاسمي، مولود. «تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق». **التنمية والاقتصاد التطبيقي:** المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، سبتمبر 2018.

14. بن بتقة، نور الهدى. «المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي». **دراسات حول الجزائر والعالم:** المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة الجزائر، أوت 2017.

15. بن محمد، هدى.«عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019». **مجلة كلية السياسة والاقتصاد:** العدد الخامس، جامعة بني سويف–مصر، جانفي 2020.

16. بن سيد أب، سيدي محمد. «التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا: دستور 1991». **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية:** المجلد 36، العدد الأول، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، مارس 1999.

17. –،–. «التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا». **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية:** المجلد 40، العدد الرابع، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، ديسمبر 2003.

18. بن صغير، فارس و أوموسى، ذهبية. «واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والتدابير». **آفاق لعلم الاجتماع:** المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة لونيسي علي–البليدة، ديسمبر 2015.

19. بقلوش، حبيبة. «الهجرة غير الشرعية مأزق أمني في البحر الأبيض المتوسط». **قانون العمل والتشغيل:** المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد إبن باديس–مستغانم، جوان 2017.

20. جبير علي، سعدي عبد الزهرة. «الاستعمار الفرنسي في موريتانيا». **المجلة التاريخية الجزائرية:** المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، ديسمبر 2020.

21. جلولي، نسيمة. «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL على ماليزيا خلال الفترة 1980–2015». **المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية:** المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عشور– الجلفة، ديسمبر 2017.

22. دحو، سهيلة. «الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي». **الاقتصاد والإحصاء التطبيقي:** المجلد السادس، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–الجزائر، جوان 009).

23. دمدوم، زكرياء. «الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو: قراءة في مخططات التنمية المغربية 2000–2012». **الدراسات الاقتصادية والمالية:** المجلد التاسع، العدد الثالث، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، ديسمبر 2016.

24. دريسي، حنان. «الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا». **البحوث السياسية والإدارية:** المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور–الجلفة، جوان 2017.

25. دخان، نور الدين و الحامدي، عيدون. «مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية». **دفاتر السياسة والقانون:** المجلد الثامن، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، جانفي 2016.

26. هرموش، منى. «الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي». **العلوم القانونية والسياسية:** المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، جانفي 2017.

27. ولد محمد، محمد محمود. «تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية: نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر». **الأبحاث الاقتصادية:** المجلد السادس، العدد الخامس، جامعة لونيسي علي–البلدية، ديسمبر 2011.

28. ولد سكان، محمد يسلم. «الزراعة في موريتانيا». **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة:** المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة مصطفى سطمبولي–معسكر، أفريل 2016.

29. ولد خسال، سليمان و بلهول، نسيم. «مركز ثقل التوجه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات». **دفاتر السياسة والقانون:** المجلد التاسع، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، جانفي 2017.

30. زياني، صالح و بلغالم، آمال. «تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا». **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية:** المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر– باتنة، جانفي 2016.

31. زمام، فاطمة. «فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل». **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية:** المجلد التاسع، العدد الثاني، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2018.

32. حدوش، وردية. « قضية الصحراء الغربية حق ثابت يبحث عن التفعيل». **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية:** المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، جوان 2014.

33. حوادسي، سمية. «جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد 2002م». **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية:** المجلد العاشر، العدد الثالث، جامعة الحاج لخضر–باتنة، جويلية 2021.

34. حموم، فريدة. «التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا». **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية:** المجلد 14، العدد الثاني، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، ديسمبر 2019.

35. كواش، زهرة. «إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية». **حوليات جامعة الجزائر1:** المجلد 30، العدد الأول، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، ديسمبر 2016.

36. كريمش، نور الهدى و مكاوي، سيدي محمد. «الأمن القانوني للاستثمار في الجزائر». **أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية:** المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، جوان 2020.

37. كرم عزيز، فوزية خدا. «معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي»، **المجلة السياسية والدولية:** العدد 33-34، الجامعة المستنصرية-العراق، ديسمبر 2016.

38. لبوخ، محمد. «مدخل الديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا». **الحوار المتوسطي:** المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، جوان 2019.

39. مادي إبراهيم، كانتي. «الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012». **آفاق إفريقية:** العدد 36، مصر: الهيئة العامة الاستعلامات.

40. مبارك، محمد الأمين محمد عبد الله. «دستور موريتانيا لسنة 1991.. بين الثابت الدستوري والمتغير السياسي». **الدراسات القانونية والاقتصادية:** المجلد الأول، العدد الثاني، المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، ديسمبر 2018.

41. نايلي، محمد و بخوش، صبيحة. «تقييم المخططات الخماسي للتنمية في الجزائر 2001-2014». **آفاق علمية:** المجلد 12، العدد الأول، جامعة امين العقال الحاج موسى اق اخاموك-تمنراست، جانفي 2020.

42. ساحلي، مبروك. «جدلية الأمن والتنمية». **العلوم الاجتماعية والإنسانية:** المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة العربي التبسي-تبسة، جوان 2016.

43. -،-. «العلاقة بين الأمن والتنمية في ول الربيع العربي: دراسة حالة الأزمة السورية».**العلوم الإنسانية:** المجلد 30، العدد الثاني، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة، ديسمبر 2019.

44. سيد سليمان، حسين. «ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي». **دراسات أفريقية:** العدد الثاني، جامعة إفريقيا العالمية-الخرطوم، أبريل 1986.

45. سيديا باب، ولد أحمد ولد الشيخ. «تحديات الدولة في المجال الموريتاني 1960-1978». **متون:** المجلد 12، العدد الأول، جامعة طاهر مولاي-سعيدة، جوان 2020.

46. سليماني، مباركة. «أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي». **الحقوق والعلوم السياسية:** المجلد الأول،العدد الثاني، جامعة عباس لغرور-خنشلة، أكتوبر 2014.

47. سعود، وسيلة و فرحات، عباس. «دور التسويق السياحي في دعم السياحة التونسية». **الابتكار والتسويق:** المجلد الأول، العدد الأول، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، جانفي 2017.

48. سعيدي، حنان و بلبقرة، عبل. «دراسة تحليلية لواقع وآفاق القطاع السياحي في المغرب: رؤية وآفاق 2020». **البحوث القانونية والاقتصادية:** المجلد الثالث، العدد الثالث، المركز الجامعي آفلو-الأغواط، جوان 2020.

49. سرير عبد الله، أمينة و بوبصلة، أمينة. «تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية: التأثير الإقليمي والدولي». **السياسة العالمية:** المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، مارس 2021.

50. علاق، جميلة. «إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي». **البحوث السياسية والإدارية:** المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة زيان عشور-الجلفة، ديسمبر 2017.

51. فوقة، فاطمة و قارة عشيرة، نصر الدين. «مقوِّمات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات». **الاقتصاد والقانون:** المجلد 58، العدد الثاني جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس، ديسمبر 2018.

52. فرحاتي، عمر و سليماني، مباركة. «التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي». **الحقوق والعلوم السياسية:** المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة عباس لغرور-خنشلة، جانفي 2016.

53. صولي، خالد و لزهر، عبد العزيز. «دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية». **صوت القانون:** المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة، نوفمبر 2019.

54. صحراوي، فايزة. «ما بعد الانتقال: تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس». **العلوم القانونية والسياسية:** المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، سبتمبر 2019.

55. راقدي، عبد الله. «مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر». **العلوم الاجتماعية والانسانية:** المجلد 15، العدد 31، جامعة الحاج لخضر–باتنة، ديسمبر 2014.

56. رحموني، عبد الرحيم و ولد الصديق، ميلود. «جدلية الأمن والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية»، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية:** المجلد 57، العدد الخامس، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، ديسمبر 2020.

57. شعلان، جاسم. «مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافية السياسية». **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية:** المجلد 19، العدد الرابع، جامعة بابل–العراق، 2011.

58. غازلي، عبد الحليم. «الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012م». **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية:** المجلد الثالث، العدد الثاني، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر، ديسمبر 2016.

59. غربي، محمد و قلواز، ابراهيم. «تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري». **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية:** المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة الحاج لخضر–باتنة، جويلية 2014.

60. غضبان، مبروك. «التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته». **دفاتر السياسة والقانون:** المجلد السادس، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، جوان 2014.

61. ظريف، شاكر. «معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية». **العلوم القانونية والسياسية:** المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، جوان 2016.

62. قندوز، طارق وآخرون. «المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001–2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم». **دراسات إنسانية واجتماعية:** المجلد السادس، العدد السابع، جامعة محمد بن أحمد–وهران، جانفي 2017.

63. قسايسية، إلياس. «أزمة الأزواد مالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي». **المعيار:** المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة أحمد بين يحي الونشريسي–تيسمسيلت، ديسمبر 2015.

64. خلاف، محمد عبد الرحيم و بوسطيلة، سمرة. «إصلاح القطاع الأمني: دراسة في التجربة الجزائرية». **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية:** المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر–باتنة، جانفي 2016.

65. خيري عبد الرزاق، جاسم. «التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي». **دراسات دولية:** العدد 43، جامعة بغداد، 2010.

66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة». **مجلة الجيش:** العدد 607، فيفري 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

67. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة». **مجلة الجيش:** العدد 608، مارس 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

68. ----. «مكافحة الإرهاب ...». **مجلة الجيش:** العدد 609، أفريل 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

69. ----. «حصيلة الثلاثي الأول من سنة 2014، مكافحة الجريمة بكل أنواعها». **مجلة الجيش:** العدد 610، ماي 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

70. ----. «مكافحة الإرهاب...». **مجلة الجيش:** العدد 613، أوت 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

71. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة». **مجلة الجيش:** العدد 614، سبتمبر 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

72. ----. «عمليات مكافحة الإرهاب المنفذة من طرف وحدات الجيش الوطني الشعبي». **مجلة الجيش:** العدد 615، أكتوبر 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

73. ----. «القضاء على إرهابيين(2) واسترجاع سلاحهما». **مجلة الجيش:** العدد 616، نوفمبر 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

74. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة». **مجلة الجيش:** العدد 617، ديسمبر 2014، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

75. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة». **مجلة الجيش:** العدد 618، جانفي 2015، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

76. ----. «الحصيلة العملياتية السنوية 2015، نتائج معتبرة وغير مسبوقة». **مجلة الجيش:** العدد 630، جانفي 2016، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

77. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حصيلة عمليات 2016». **مجلة الجيش:** العدد 641، ديسمبر 2016، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

78. ----. «وحدات في الميدان». **مجلة الجيش:** العدد 642، جانفي 2017، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

79. ----. «الحصيلة العملياتية 2017، نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب». **مجلة الجيش:** العدد 654، جانفي 2018، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

80. ----. «حصيلة العمليات لسنة 2018، نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب». **مجلة الجيش:** العدد 666، جانفي 2019، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

81. ----. «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الحصيلة السنوية 2019». **مجلة الجيش:** العدد 678، جانفي 2020، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

82. ----. «محاربة الهجرة غير الشرعية». **مجلة الجيش:** العدد 690، جانفي 2021، مؤسسة المنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني–الجزائر.

التقارير:

1. الجمهوريّة الإيطاليّة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة UNICRI. **سلسلة تقارير التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول– التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا**. 2021.

2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. **تقرير الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا – عنصر أساسي للإنصاف ومكافحة الفقر**. يونيو 2013.

3. ---، وزارة الاقتصاد والمالية. **تقرير الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 . المجلد الثاني: التوجهات الإستراتيجية وخطة العمل**. 2016.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات. **تقرير رقم 69**. الفصل الأول 2013.

5. ----، وزارة السياحة الصناعة التقليدية والعمل العائلي. **حصيلة نشاطات قطاع السياحة الصناعة التقليدية والعمل العائلي خلال السداسي الأول لسنة 2021**. الجزائر، 2021.

6. الجمهورية اللبنانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا. **تقرير الدراسة الأولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي-الجزء الثاني**. 2020.

7. الجمهورية السويسرية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. **تقرير النداء العالمي 2015**. 2015.

8. --، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. **تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا**. ديسمبر 2016.

9. الجمهورية الفرنسية، الفيدرالية العالمية لرابطات حقوق الإنسان. **تقرير مهمة تحقيق دولية**. جويلية 2003.

10. --، الأمانة العامة للإنتربول. **تقرير التقييم الإستراتيجي لمشروع ENACT**. 2018.

11. الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة. **تقرير المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**. جويلية 2007.

12. --، وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار. **تقرير مخطط التنمية 2016- 2020- المجلد الأول: المحتوى الجملي**. 2016.

13. الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي بالشراكة مع الحكومة الليبية. **تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006**. مايو 2007.

14. الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة راند RAND. **تقرير عكس التيار الصاعد: لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط- منظور تحليلي- منتدى التبصر المتوسطي**. 2017.

15. ---، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. **تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2019**. نوفمبر 2019.

16. ---، ---. **تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2020**. ديسمبر 2020.

17. المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات الشرق الأوسط. **تقرير فريق الأزمات العربي ACT-العدد 13- الأزمة الليبية إلى أين؟**. مارس 2017.

18. المملكة المغربية، **تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**. غشت 2005.

19. المملكة المتحدة، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطي. **تقرير مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟ صادر عن منظمة سيفرورلد Saferworld**. مارس 2017.

20. --، مطبوعات منظمة العفو الدولية. **تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية**. 2018.

21. دولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات. **تقرير الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**. أبريل 2012.

22. --، ---. **تقرير التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**. فبراير 2013.

23. --، ---. **تقرير انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**. أكتوبر 2014.

24. --، ---. **تقرير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء**. ديسمبر 2016.

25. --، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **تقرير المؤشر العربي 2020/2019 في نقاط**. أكتوبر 2020.

الدراسات المنشورة:

1. أبو الهور، ياسمينة. «التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم محمد السادس»، **موجز السياسة**. الدوحة: مركز بروكنجز، يوليو 2020.

2. الأطرش، أحمد علي. «العلاقات الليبية–التونسية الواقع والمآلات وآفاق التطوير». **ورقات تحليلية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2021.

3. المؤدب، حمزة. «الحدود التونسية–الليبية المأزومة: السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية». **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**. لبنان، نوفمبر 2020.

4. العيسة، سفيان. «تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصاديات أكثر إنتاجية». **أوراق كارنيغي–سلسلة الشرق الأوسط**. واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مايو 2007.

5. العلوي، الحسين. «الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي». **ورقات تحليلية**. الدوحة: مركز الجزية للدراسات، ديسمبر 2020.

6. الشوفي، جمال. «جيوبولتيكا الدوائر المتقاطعة، سورية في عالم متغول». **دراسات سياسية**. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبريل 2018.

7. الخليل، محمد المختار و الحواس، تقية و سيدي أحمد، ولد الأمير. «أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة». **ورقات تحليلية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2020.

8. بوخرص، أنوار. «إبعاد شبح الإرهاب عن موريتانيا». **مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية**. واشنطن: جامعة الدفاع الوطني، يونيو 2020.

9. ديوان، اسحاق. «تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان». **مبادرة الإصلاح العربي**. باريس: سبتمبر 2019.

10. بن عنتر، عبد النور. «العلاقات الليبية–التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير»**مركز الجزيرة للدراسات**. الدوحة: مارس 2021.

11. وحدة تحليل السياسات. «أزمة مالي والتدخل الخارجي». **تقدير موقف**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013.

12. وحدة الدراسات السياسية. «أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء». **تقييم حالة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2020.

13. مالكي، أمحمد. «تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي». **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**. العدد السادس. سبتمبر 2011.

14. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن. «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية». **صندوق النقد العربي**. يونيو 2017.

15. ساسكيا، فان جنوجتن. «محاربة تنظيم داعش في ليبيا». **أكاديمية الإمارات الدبلوماسية**. الإمارات العربية المتحدة: أبريل 2016.

16. صالح، ناصر. «عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات». **دراسات سياسية**. مصر: المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019.

17. صديقي، العربي. «التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب». **موجز السياسة**. الدوحة: مركز بروكنجر الدوحة، 2019.

18. شوقي، عبد الكريم وآخرون. **صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية**. الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني.

19. قنديل، ماهر. «الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي». **تقييم حالة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2016.

الرسائل الجامعية:

1. أبو زيد، محمد إمحمد محمد. **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. الأردن: جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

2. بوطالب، براهيمي. **مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية. جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012.

3. بن عامر، تونسي. **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر: معهد العلوم القانونية والإدارية، نوفمبر 1982.

4. بن قفة، سعاد. **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962- 2005**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التنمية. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2011-2012.

5. ولد أب، مولاي. **الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا 1985-2004**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2005-2006.

6. زردومي، علاء الدين. **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

7. حموته، فاطمة. **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

8. حمزة، حسام. **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية. جامعة الحاج لخضر-باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

9. يحياوي، هادية. **السياحة والتنمية في المغرب العربي**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

10. مصطفى دلة، آمنة. **الدراسات الأمنية النقدية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

11. معزة، عز الدين. **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000**. أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2009-2010.

12. نويصر، بلقاسم. **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع. جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع، 2010-2011.

13. سعيدي، ياسين. **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد بن أحمد-وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

14. عبد النبي، مصطفى. **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: القانون العام. جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2013-2014.

15. قنادزة، جميلة. **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة. جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

16. غنام، فايزة. **التعاون الأمني الأورو-مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5: 2001-2011**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون. جامعة مولود معمري- تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2011-2012.

المداخلات:

1. البوسيفي، حميدة علي. «الهجرة غير الشرعية في ليبيا الإشكالات- الآثار- الخيارات». **مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**. جامعة وهران2 بالتعاون مع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 17 و 18 أكتوبر 2019.

2. بوعامر، خديجة. «دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي». **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الموسوم بصناعة المستقبل في السياسات العربية:نحو تفعيل للدراسات المستقبلية يوم 08 ديسمبر 2018**. جامعة قالمة، يوم 08 ديسمبر 2018.

3. بوفليج، نبيل و تقرورت، محمد. «دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب». **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول الموسوم بالسياحة في الجزائر – الواقع والآفاق**. المركز الجامعي بالبويرة: معهد العلوم الاقتصادية، يومي 11-12 ماي 2010.

4. بوفليج، نبيل و تقرورت، محمد. «تحليل واقع تبني اقتصاد المعرفة في الدول العربية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا (الجزائر، توسن، المغرب، مصر)». **مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الثالث لعلوم المعلومات الموسوم**

باقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات. مصر: جامعة بني سويف، يومي 10- 11 أكتوبر 2017.

5. محرز، نور الدين و لياس، عايدة.، «الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر». **مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي التاسع الموسوم بالإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسة التكيف في الأردن والوطن العربي**. المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد 23- 25 نيسان 2019.

المواقع الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الموقع الرسمي للقوات البحرية الجزائرية- وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

https://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar#undefined

2. ----. **الموقع للقوات البرية الجزائرية- وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

https://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar#undefined

3. ----. **الموقع الرسمي لقيادة الدرك الوطني - وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

4. ----. **الموقع الرسمي لمجلس الأمة**. ينظر:

http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963

5. ----. **الموقع الرسمي للحرس الجمهوري الجزائري- وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

https://www.mdn.dz/site_cgr/index.php?L=ar#

6. ----. **الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك**، ينظر:

http://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique59

7. ----. **الموقع للقوات الجوية الجزائرية- وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar#

8. ----. **الموقع الرسمي لقوات الدفاع الجوي عن الإقليم الجزائرية- وزارة الدفاع الوطني**. ينظر:

https://www.mdn.dz/site_cfdat/index.php?L=ar#undefined

9. الجماهيرية الليبية. **الموقع الرسمي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي**. ينظر:

https://cutt.us/MhF4B

10. الجمهورية الإسلامية الموريتانية. **الموقع الرسمي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات**. ينظر:

http://ceni.mr/

ثانيا: باللغة الأجنبية

Books :

1. Aghrout, Ahmed and M.Bougherira, Redha [Editor]. **Algeria In Transition: Reforms And Development Prospects**. London: RoutledgeCurzon, 2004.
2. Buzan, Barry And Weaver, Ole And De Wilde, Jaap. **Security A New Framework For Analysis**. United State Of America: Lynne Rienner Publishers, 1998.
3. Colin S, Gray. **Hard Power And Soft Power: The Utility Of Military Force As An Instrument Of Policy In The 21st Century**. The U.S. Army War College: Strategic Studies Institute, April 2011.
4. Colin, Flint [Editor] And Outher. **The Geography Of War And Peace: From Death Camps To Diplomats**. The United States Of America: Oxford University Press, First edition, 2005.
5. D. Le Sueur, James. **Algeria since 1989: Between terror and democracy**. London: Zed Books, 2010.
6. Huntington, Samuel. **Political Order In Changing Societies**. United State Of America:Yale University, 2006.
7. Luis, Martinez. **Violence de la rente pétrolière : Algérie – Irak – Libye**. Paris : Presses de Sciences Po, 2010.
8. Queen, Élisabeth II. **National Security Strategy And Strategic Defence And Security Review 2015 – A Secure And Prosperous United Kingdom**. United Kingdom: The Williams Lea Group, November 2015.
9. Stephanie, Pezard and Michael, Shurkin.**Achieving Peace In Northern Mali – Past Agreements, Local Conflicts, And The Prospects For A Durable Settlement**. United States Of America: National Defense Research Institute RAND, 2015.
10. Yahia, H. Zoubir [Editor]. **The Politics Of Algeria: Domestic Issues And International Relations**. London: Routledge/Taylor & Francis Group, 2020.

Periodicals:

1. H. Miller, William. «Insurgency theory and the conflict in Algeria: A theoretical analysis». **Terrorism and Political Violence**: Vol.12, N°.1, Taylor & Francis Group-United Kingdom, Spring 2000.
2. Jannatkhan, Eyvazov. «Geopolitics And National Security In The Globalizing World». **International Law And Integration Problems**: Vol. 54, N° 02, Baku State University- Azerbaijan, 2018.

3. Karine, Côté-Boucher and Federica, Infantino and Mark, B. Salter. «Border Security As Practice: An Agenda For Research». **Security Dialogue**: Vol. 45, N° 3, Peace Research Institute-Oslo, 2014.

4. Luis, Martinez and Derrick, Jonathan. «The Algerian Civil War 1990-1998», Review by: Donald Holsinger. **Middle East Journal**: Vol. 56, N°. 1, The Middle East Institute-Washington, Winter 2002.

5. Ward, Adam and Hackett, James. «Algeria and terrorism». **IISS Strategic Comments**: Vol. 9, Issue 3, Taylor & Francis Group-United Kingdom, may 2003.

Reports:

1. India Republic, The Indian National Congress, **India's National Security Strategy Report**. India, March 2019.

2. Kingdom Of Belgium, International Crisis Group. **Middle East/North Africa Report N°65**. June 2007.

3. --, ---. **Middle East And North Africa Report N°148**. November 2013.

4. --, .--- **Middle East And North Africa Briefing N°41** .October 2014.

5. Lebanon Republic, Economic And Social Commission For Western Asia ESCWA. **Report Of A An Introductory Study On The Status, Challenges And Prospects Of The Libyan Economy: Part I Of A Baseline Study For The Libya Socioeconomic Dialogue Project**. 2020.

6. Libyan Republic,International Organization For Migration. **Libya ....Migration Profiles & Trends Report 2016**. 2017.

7. United Kingdom, RAND- Mediterranean Foresight Forum. **Report Expert Insights On A Timely Policy Issue**. 2017.

8. United States Of America, The International Security And Defense Policy Center Of The RAND National Security Research Division. **Report Of The RAND National Security Research Institute- Libya After Qaddafi: Lessons And Implications For The Future**. 2014.

9. ---, United States Département Of State, Bureau Of Counterterrorism. **Country Reports On Terrorism 2013-Executive Summary**. April 2014.

10. ---, ------. **Country Reports On Terrorism 2013**. April 2014.

11. ---, The Carter Center. **Legislative And Presidential Elections In Tunisia- Election Report**. December 2014.

12. ---, Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA). **2015 Situation Report On International Migration**.2015.

13. ---, The United Nations. **Report To The 7387th Session Of The Security Council**. 18 February 2015.

14. ---, The Carter Center. **2019 Presidential And Parliamentary Elections In Tunisia-Election Report**. 2019.

15. Royaume Du Maroc, Ministère De l'Economie Et Des Finances. **Rapport D'activité 2014**. 2014.

16. --, ---. **Rapport D'activité 2015**. 2016.

17. --, ---. **Rapport D'activité 2016**. 2016.

18. --, ---. **Rapport D'activité 2017**. 2017.

19. --, ---. **Rapport D'activité 2018**. 2018.

20. --, Ministère De l'Economie -Des Finances Et De La Réforme De L'administration, **Rapport D'activité 2019**. 2019.

21. Swiss Republic. **Weapons Compass Report Small Arms Survey - Graduate Institute Of International And Development Studies In Partnership With The African Union Commission**. January 2019.

22. --, International Organization For Migration. **World Migration Report 2020**. 2020.

Published Studies:

1. Boukhars, Anouar. «Mauritania's Precarious Stability And Islamist Undercurrent». **Carnegie Endowment For International Peace**. Washington: February 2016.

2. Frederic, Wehrey. «Control And Contain: Mauritania's Clerics And The Strategy Against Violent Extremism». **Carnegie Endowment For International Peace**. Washington: March 2019.

3. Meddeb, Hamza. «The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions». **Carnegie Middle East Center**. Beirut: september 2020.

4. Lacher, Wolfram. «Organized Crime and Conflict in the Sahel -Sahara region». **the Carnegie Papers**. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012.

5. Meddeb, Hamza. «The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions». **Carnegie Middle East Center**. Beirut: september 2020.

Official Websites:

1. **The official website of the World Bank:**
https://data.worldbank.org/

2. **The official website of the International Labour Organization:**
https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm

فهـرس

المحتويـات

المحتوى	الصفحة
آية قرآنية **شكر وتقدير** **إهداء** **خطة الدراســة**	
مقدمــة	أ – ض
الفصل الأول: **معطيات البيئة الأمنية المغاربية**	27– 117
المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي المغاربي	29
المطلب الأول: العلاقة الترابطية بين الجغرافيا والأمن الوطني	30
المطلب الثاني: المنطقة المغاربية– مقاربة جيوسياسية	35
المطلب الثالث: أثر المقومات الجيوسياسية على الواقع الأمني	46
المبحث الثاني: مخرجات الواقع الإقليمي المغاربي المتأزم	49
المطلب الأول: جغرافيا انتشار السلاح الليبي في المنطقة	50
المطلب الثاني: الأزمة المالية وتداعيات حالة الانفلات الأمني على المنطقة	60
المطلب الثالث: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة الصحراء الغربية	73
المبحث الثالث: طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية	84
المطلب الأول: بروز الظاهرة الإرهابية	85
المطلب الثاني: شساعة الحدود ضمن نشاط شبكات الجريمة المنظمة	100
المطلب الثالث: المنطقة المغاربية في حسابات شبكات الهجرة غير شرعية	110
الفصل الثاني: **التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية: الواقع والرهان**	118– 238
المبحث الأول: محدِّدات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية	120
المطلب الأول: المعطى الجغرافي للدول المغاربية	122

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية	136
المطلب الثالث: الدلالات التفاعلية للأمن مغاربيا	165
المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية المغاربية	172
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاديات المغاربية	173
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في المنطقة المغاربية	185
المطلب الثالث: مؤشِّرات التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية	199
المبحث الثالث: واقع الإصلاحات الاقتصادية المغاربية	214
المطلب الأول: المخططات التنموية الاقتصادية في الدول المغاربية	215
المطلب الثاني: آليات إنجاح الإصلاح الاقتصادي المغاربي	230
الفصل الثالث: **جدلية الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر وليبيا**	366 -239
المبحث الأول: شدة ودرجة التعاطي الأمني مع الأزمات التنموية	242
المطلب الأول: الأزمات التنموية وتصدع النظم السياسية	243
المطلب الثاني: تصاعد مد الفوضى العنيفة في التعاطي مع مخرجات الأزمات التنموية	252
المبحث الثاني: أزمات التنمية وبروز التهديدات الأمنية	262
المطلب الأول: مسارات بروز الجماعات الإرهابية في الجزائر وليبيا	263
المطلب الثاني: الفجوات الأمنية وجغرافيا انتشار شبكات الجريمة المنظمة	279
المطلب الثالث: شبكات الهجرة غير الشرعية وتهديدها للأمن الوطني	295
المبحث الثالث: المؤشِّرات الاقتصادية ذات التماس المباشر مع الواقع الأمني	308
المطلب الأول: معدلات البطالة	310
المطلب الثاني: إجمالي الناتج المحلي	318
المطلب الثالث: السياحة الدولية	327

المبحث الرابع: البيئة الأمنية بوصفها جوهر التنمية الاقتصادية	335
المطلب الأول: الأبعاد الأمنية للعمليات الاستثمارية	336
المطلب الثاني: الأمن الحدودي آلية أمنية لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية	348
المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي في ظل تداعيات الهجمات على حقول النفط	357
خـــاتمة	367
قـائمة المصادر والمراجـع	372
فهرس المحتويــات	392
فهرس الخرائط والأشكال	396
فهرس الجداول	398
ملخص الدراســة (عربـي- انجليـزي)	401

فهرس الخرائط والأشكال

قائمة الخرائط

الرقم	التعيين	الصفحة
01	الخريطة السياسية للمنطقة المغاربية	40
02	خريطة تدفق الأسلحة من وإلى ليبيا	54
03	خريطة توضح الموقع الجيوسياسي لمالي	63
04	خريطة توضح الموقع الجغرافي للصحراء الغربية	74

قائمة الأشكال

الرقم	التعيين	الصفحة
01	محددات مناخ الاستثمار المباشر	187

فهرس

الجداول

الرقم	التعيين	الصفحة
01	إحصائيات مكافحة التهريب بالمغرب خلال الفترة 2014-2019	105
02	إجمالي الناتج المحلي GDP بالجزائر خلال الفترة 1990-2000	165
03	إجمالي الناتج المحلي GDP بليبيا خلال الفترة 2009-2019	166
04	إجمالي الناتج المحلي GDP بتونس خلال الفترة 2011-2019	167
05	تطور عدد الوافدين من السياح إلى المغرب خلال الفترة 2012-2019	178
06	دخول السياح الأجانب إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2019	180
07	مؤشر المعرفة العالمي 2019 للدول المغاربية	182
08	مؤشر المعرفة العالمي 2020 للدول المغاربية	183
09	إجمالي الناتج المحلي GDP بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2020	200
10	الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2019	204
11	الإنفاق العسكري بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2019	206
12	عدد السكان بدول المنطقة خلال الفترة 1990-2020	207
13	القوى العاملة بدول المنطقة خلال الفترة 1991-2020	209
14	نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان بدول المنطقة خلال الفترة 1991-2020	210
15	مساحة دول المنطقة	211
16	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي بدول المنطقة خلال الفترة 1988-2018	212
17	حصيلة مكافحة الإرهاب بالجزائر خلال الفترة 2014-2019	271
18	نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي بليبيا خلال الفترة 1965-2010	273
19	حصيلة مكافحة التهريب الجزائر خلال الفترة 2014-2019	282
20	إحصائيات الاتجار بالقنب الهندي والكوكايين وتهريبها بالجزائر خلال الفترة 2015-2019	284
21	نسبة التغيير بين الإحصائيات السنوية للاتجار بالقنب الهندي والكوكايين بالجزائر خلال الفترة 2015-2019	286
22	الإحصائيات المسجلة من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية خلال الفترة 2015-2019	297
23	عدد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا والذين يدخلون إلى أوروبا سنويا خلال الفترة 2016-2018	305
24	معدلات البطالة خلال الفترة 1991-1999	310
25	معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009	313

26	معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2019	315
27	إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1999	318
28	إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2009	320
29	إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019	323
30	عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 1995-1999	327
31	عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 2000-2009	330
32	عدد السياح الدوليين الوافدين خلال الفترة 2010-2019	332
33	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر NI FDI من ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 1999	339
34	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر NI FDI من ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2009	342
35	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر NI FDI من ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2019	345

" أثر التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وليبيا"

الملخص:

حاولت هذه الدراسة أن تتطرق لطبيعة وتأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، باعتبارها من بين أبرز العلاقات في مجال علانقية الأمن بباقي المتغيرات، حيث يُعتبر الأمن متغيّر مُستقِل يؤثّر بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية، كون الاقتصاد يمثِّل أحد المتغيّرات الحساسة القابلة لتحليل مدى تأثير العوامل الأمنية عليها، تمّ إسقاط هذه العلاقة على المنطقة المغاربية باعتبارها مجالا قابلا للتحليل، والذي تتوفر فيه كل المتغيّرات التي تتحكم في طبيعة تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، خاصة وأنّ الاقتصاديات المغاربية ترتكز في غالبها على الريع الذي يتأثر بشدة بأعلى أو بأدنى قدر من توفر أو غياب الأمن، الأمر الذي يتأسس من ضرورة البحث عن بدائل اقتصادية أكثر ثباتا في مواجهة التهديدات الأمنية، في هذا الصدد اعتمد الباحث لقياس درجة العلاقة بين الأمن والتنمية على مجموعة من المؤشِّرات وهذا بالتركيز على الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي في ظل غياب مراكز إحصاء وطنية مستقلة.

حتى يتّم توضيح شدَّة التأثير بصورة واضحة فقد تبنَّت الدراسة إسقاط لهذه التأثير على الجزائر وليبيا باعتبارهما أبرز الدول المغاربية التي عرفت مسارات متعدِّدة من تأثير التهديدات الأمنية على التنمية الاقتصادية، خاصة مع بروز الأزمات التنموية والتي أدت إلى بروز الجماعات الإرهابية كتهديد حقيقي أثَّر بدرجة كبيرة في بروز تهديدات أخرى لا تقل أهمية عن التهديدات الإرهابية، خلُصت الدراسة إلى أنّ هذه العلاقة عرفت مسارات مختلفة بين الدول المغاربية ارتكزت على واقع الاستقرار الأمني المتوفر، من منطلق أنّ بعض الدول شهدت استقرارا نسبيا إذا ما تمّ مقارنتها بالجزائر بعد 1990 وتونس وليبيا بعد 2010، مع ضرورة الحرص على بناء تصورات أمنية أكثر فاعلية قادرة على إعطاء دفع حقيقي للعمليات التنموية، بما يجعلها أكثر قابلية للثبات في مواجهة التهديدات الأمنية.

كلمات مفتاحية التهديدات الأمنية، المنطقة المغاربية، العمليات الاقتصادية، المؤشِّرات الاقتصادية، التصورات الأمنية.

« L'impact des menaces sécuritaires sur le développement économique au Maghreb : une étude comparative entre l'Algérie et la Libye»

Résumé :

Cette étude a tenté d'aborder la nature et l'impact des menaces à la sécurité sur le développement économique. car elle est parmi les relations les plus importantes dans le domaine de la sécurité relationnelle avec le reste des variables, où la sécurité est considérée comme une variable indépendante qui affecte grandement le développement économique, puisque l'économie représente l'une des variables sensibles capables d'analyser l'ampleur de la impact des facteurs sécuritaires sur celle-ci, cette relation a été projetée sur la région maghrébine comme un champ analysable, dans lequel sont disponibles toutes les variables qui contrôlent la nature de l'impact des menaces sécuritaires sur le développement économique, d'autant plus que les économies maghrébines sont principalement basé sur le loyer, qui est fortement affecté par la disponibilité ou l'absence de sécurité la plus élevée ou la plus faible, qui est basée sur la nécessité de rechercher des alternatives économiques plus stables face aux menaces de sécurité, à cet égard, le chercheur s'est appuyé sur mesurer le degré de relation entre la sécurité et le développement sur un ensemble d'indicateurs, en se concentrant sur les statistiques émises par la banque mondiale nk en l'absence de centres statistiques nationaux indépendants.

Afin de clarifier clairement la gravité de l'impact, l'étude a adopté une projection de cet impact sur l'algérie et la libye, car ce sont les pays du maghreb les plus importants qui ont connu de multiples traces de l'impact des menaces sécuritaires sur le développement économique, en particulier avec le l'émergence de crises de développement qui ont conduit à l'émergence de groupes terroristes comme une menace réelle qui a grandement affecté l'émergence d'autres menaces non moins importantes que les menaces terroristes, l'étude a conclu que cette relation a connu des voies différentes entre les pays du maghreb en fonction de la réalité de la stabilité sécuritaire disponible, au motif que certains pays ont connu une stabilité relative si on les compare à l'algérie après 1990 et à la tunisie et à la libye après 2010, avec la nécessité de s'attacher à construire des perceptions sécuritaires plus efficaces capables de donner une réelle impulsion aux processus de développement , cela le rend plus stable face aux menaces de sécurité.

Mots clés : menaces sécuritaires, la région du Maghreb, processus économiques, indicateurs économiques, perceptions sécuritaires.

« The Impact of Security Threats on Economic Development in the Maghreb: A Comparative Study between Algeria and Libya»

Abstract :

This study attempted to address the nature and impact of security threats on economic development. as it is among the most prominent relations in the field of security relational with the rest of the variables,where security is considered an independent variable that greatly affects economic development,since the economy represents one of the sensitive variables capable of analyzing the extent of the impact of security factors on it, this relationship was projected onto the maghreb region as a field that can be analyzed,in which all the variables that control the nature of the impact of security threats on economic development are available, especially since the maghreb economies are mostly based on rent, which is strongly affected by the highest or least amount of availability or absence of security, which is based on the need to search for more stable economic alternatives in the face of security threats, in this regard, the researcher relied to measure the degree of relationship between security and development on a set of indicators, focusing on statistics issued by the world bank in the absence of independent national statistical centers.

In order to clarify the severity of the impact clearly, the study adopted a projection of this impact on algeria and libya, as they are the most prominent maghreb countries that have known multiple tracks of the impact of security threats on economic development, especially with the emergence of development crises that led to the emergence of terrorist groups as a real threat that greatly affected the emergence of other threats no less important than terrorist threats, the study concluded that this relationship has known different paths between the maghreb countries based on the reality of the available security stability, on the grounds that some countries have witnessed relative stability if they are compared to algeria after 1990 and tunisia and libya after 2010, with the need to be keen on building more effective security perceptions capable of giving real impetus to development processes, this makes it more stable in the face of security threats.

Key words security threats, the Maghreb region, economic processes, economic indicators, security perceptions.